



وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

حال الأمة العربية

٢٠١٥ - ٢٠١٦

العرب وعام جديد من المخاطر

أحمد حلواني — فادية عبد السلام — مصطفى عمر التير
أماني قنديل — محمد سعد أبو عامود — معتز سلامة
حسنين توفيق إبراهيم — محمد محسن الظاهري — نافذ أبو حسنة
طلال عتريسي — محمد نور الدين — يسري العزباوي

تحرير
علي الدين هلال



مركز دراسات الوحدة العربية



وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

حال الأمة العربية
٢٠١٥ - ٢٠١٦
العرب وعام جديد من المخاطر

أحمد حلواني
أماني قنديل
حسنين توفيق إبراهيم
طلال عتريسي
فادية عبد السلام
محمد سعد أبو عامود
محمد محسن الظاهري
محمد نور الدين
مصطفى عمر التير
معتز سلامة
نافذ أبو حسنة
يسري العزباوي

تحرير
علي الدين هلال

حال الأمة العربية

٢٠١٥ - ٢٠١٦

العرب وعام جديد من المخاطر

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦: العرب وعام جديد من المخاطر/أحمد حلواني... [وآخ.]؛ تحرير علي الدين هلال.

٣٣٤ ص. (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية)

ببليوغرافية: ٣١١ ـ ٣٢١.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-757-5

١. البلدان العربية ـ العلاقات الدولية. ٢. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ تركيا. ٣. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ إيران. ٤. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٥. البلدان العربية ـ الظروف الاقتصادية. ٦. القضية الفلسطينية. ٧. العراق ـ الظروف السياسية. ٨ ـ سوريا ـ الظروف السياسية. ٩. ليبيا ـ الظروف السياسية. ١٠ ـ اليمن ـ الظروف السياسية. أ. حلواني، أحمد. ب. هلال، علي الدين (محرّر). ج. السلسلة.

320.956

العنوان بالإنكليزية

The State of the Arab Nation, 2015-2016:
The Arabs and a New Year of Dangers

Edited by Ali El-Deen Hilal

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

يمكنكم شراء كتب المركز عبر موقعنا الإلكتروني

http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٦

المحتويات

القسم الثاني

التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية

القسم الثالث

بؤر المواجهة والصراع

قائمة الجداول

المشاركون

أحمد حلواني	أستاذ الإعلام والتاريخ السياسي والحضاري في جامعة دمشق سابقاً.
أماني قنديل	مؤسسة ومديرة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ١٩٩٣ ـ ٢٠١٥.
حسنين توفيق إبراهيم	أستاذ العلوم السياسية في جامعتي القاهرة وزايد.
طلال عتريسي	أستاذ علم الاجتماع وعميد المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة اللبنانية.
علي الدين هلال	أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.
فادية عبد السلام	أستاذة في مركز العلاقات الاقتصادية الدولية، والمديرة السابقة لمعهد التخطيط القومي ـ مصر.
محمد سعد أبو عامود	أستاذ العلوم السياسية في كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ـ مصر.
محمد محسن الظاهري	أستاذ جامعي ورئيس نقابة أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في جامعة صنعاء.
محمد نور الدين	أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.
مصطفى عمر التير	أستاذ علم الاجتماع، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا.
معتز سلامة	خبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ورئيس وحدة النظم العربية.
نافذ أبو حسنة	إعلامي فلسطيني ـ المدير التنفيذي لقناة «فلسطين اليوم».
يسري العزباوي	خبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ورئيس برنامج النظام السياسي المصري.

مقدمة

يهدف هذا الكتاب إلى رصد وتحليل أهم التطورات التي شهدها الوطن العربي خلال عام ٢٠١٥ والشهور الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦ من جوانبها السياسية والاقتصادية في إطارها الدولي والإقليمي. وهو كتاب سنوي يصدره مركز دراسات الوحدة العربية كجزء من اهتمامه بتسجيل التطورات الحادثة في البلدان العربية، وتحقيق التراكم العلمي في رصد هذه التطورات من عام لآخر بحيث يمكن للقارئ أن يتتبع المسار الذي اتخذه أي تطور أو موضوع على مدى عدة سنوات، ومدى نجاح الحكومات والمجتمعات العربية في التعامل الفعال مع هذا الموضوع.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، يشمل كل منها عدداً من الفصول، وتسبقها خلاصة تشمل الاتجاهات العامة الواردة في فصول الكتاب.

يشمل **القسم الأول** ثلاثة فصول تتناول دراسة تطور النظام الدولي، وقواه الفاعلة، والتفاعلات فيما بينها، وتأثيراتها في الوطن العربي، ودراسة التطورات في تركيا وإيران باعتبارهما دولتي الجوار الجغرافي المباشر، مع إشارة موجزة للعلاقة بأثيوبيا، والنظام العربي من حيث تفاعلاته وقضاياه وأداء مؤسساته، وعلى رأسها المؤسسة الأم جامعة الدول العربية.

ويتكون **القسم الثاني** من ثلاثة فصول أيضاً، وهي: التطورات السياسية الداخلية في البلدان العربية، وأهم التحديات التي واجهت هذه النظم، وتطور مؤسسات العمل الأهلي كأحد إفصاحات العمل المدني والمبادرات التطوعية، ثم يتناول أهم التطورات التي لحقت بالاقتصادات العربية من حيث هيكلها ومعدل نموها مع إشارة إلى التكلفة الاقتصادية والإنسانية للصراعات والحروب وتزايد الإنفاق العسكري.

أما **القسم الثالث**، فيتضمن خمسة فصول، وتتناول أهم تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ثم تتناول بؤر المواجهة والاقتتال في العراق، وسورية، وليبيا، واليمن.

وقد نبع عنوان الكتاب من واقع الآراء والتحليلات التي وردت في فصوله، والتي أشارت بجلاء إلى تنامي المخاطر المحيطة بالوطن العربي في مجمله، وبأقطاره وحكوماته. تنبع هذه المخاطر من الداخل الذي يأخذ في بعض البلدان العربية شكل أخطار التفتيت وانهيار الدول والسلطة المركزية، أو شكل استفحال حالة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن متابعة مؤشرات الفقر وبطالة الشباب والتضخم وعجز الموازنة تشير إلى عمق هذه الأزمات. ويزيد منها مؤشرات اجتماعية مثل تأخر سن الزواج، وارتفاع نسب الطلاق، وانتشار قيم وممارسات العنف في الحياة اليومية. كما تنبع هذه المخاطر من الخارج، وتأخذ شكل «توطين» العامل الخارجي بحيث يصبح عنصراً تكوينياً في صنع القرار واختيار السياسة. وتأخذ شكل تنامي دور دول الجوار الجغرافي، ودورها كطرف فاعل في العلاقات العربية. ناهيك بالعربدة الإسرائيلية المتمثلة باستمرار الاستيطان بشكل منظم ومخطط، واستخدام مختلف أساليب القمع تجاه الشعب الفلسطيني.

هذا عمل جماعي اشترك في إعداد أوراقه وفصوله نخبة طيبة من المفكرين العرب، وجاءت مشاركاتهم ـ حسب ترتيب فصول الكتاب ـ على النحو التالي: محمد سعد أبو عامود (النظام الدولي)، ومحمد نور الدين (تركيا)، وطلال عتريسي (إيران)، ومعتز سلامة (النظام العربي)، وحسنين توفيق إبراهيم (التطورات السياسية الداخلية)، وأماني قنديل (خريطة المنظمات الأهلية العربية)، وفادية عبد السلام (التطورات الاقتصادية)، ونافذ أبو حسنة (فلسطين)، ويسري العزباوي (العراق)، وأحمد حلواني (سورية)، ومصطفى عمر التير (ليبيا)، ومحمد محسن الظاهري (اليمن).

وقام المحرر بمراجعة كل الفصول وتحديث بياناتها نظراً إلى تسارع الأحداث في الفترة ما بين تسليم البحوث وإعداد الكتاب للنشر، وأدخل بعض التعديلات لتحقيق التوافق والانسجام بين فصول الكتاب، وأعد خلاصته.

وبعد الانتهاء من إعداد مسودة الكتاب، تم عرضها في حلقة نقاشية بالقاهرة يوم ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٦ شارك فيها الأساتذة: أحمد يوسف أحمد، وإيمان رجب، وعلي معوض، ومحمد صفي الدين خربوش، ونيفين مسعد، إلى جانب عدد من المشاركين في إعداد الكتاب. وكانت حلقة مثمرة استفاد منها المحرر كثيراً حتى يخرج الكتاب في صورته الراهنة.

ويتوجه المحرر بخالص الشكر إلى السادة المشاركين في فصول الكتاب، والسادة المشاركين في الحلقة النقاشية، كما يتوجه بالشكر إلى كل من يوسف ورداني وحازم عمر اللذين ساعداه في كل مراحل إعداد الكتاب. ويتوجه أيضاً بالشكر إلى فريق المراجعة والتحرير بمركز دراسات الوحدة العربية على دورهم في مراجعة الكتاب.

نيسان/أبريل ٢٠١٦

خلاصة الكتاب

المفهوم الرئيسي الذي ينطلق منه هذا الكتاب، ويمثل «الفكرة الناظمة» لفصوله هو مجتمع المخاطر، وهو المفهوم الذي يرتبط في علوم السياسة والاجتماع والإدارة بأفكار أخرى كالمخاطر، والتهديدات، والشعور بالخطر، وعدم اليقين، وهي أفكار كانت محل بحث وتحليل على مدى العقود الثلاثة الأخيرة.

يعتبر «تحليل المخاطر» أحد المداخل المهمة في فهم النظم الاجتماعية والسياسية، وإبراز جوانب قوتها وضعفها، والكشف عن مصادر منعتها وتماسكها، وكذلك مصادر التهديد التي يمكن أن تتعرض لها. وفي هذا المجال، ظهرت اجتهادات ومفاهيم مثل الدولة الضعيفة، أو الهشة، أو الفاشلة، أو التي في طريقها إلى الفشل، كما ابتكر العالم الألماني أورليش بيك مفهوم مجتمع المخاطر العالمي، الذي يشير به إلى هذا النوع من المجتمعات/الدول التي يزداد فيها حجم المخاطر والتحديات في ظل العولمة.

يتسم هذا النوع من المجتمعات/الدول بازدياد مساحة «اللايقين» وعدم المعرفة بالاتجاه الذي تدفع إليه التفاعلات المجتمعية في بلد ما، وتراجع أو سقوط القواعد القانونية والأخلاقية المنظمة للعلاقة بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، واللجوء إلى القوة كآلية لفض النزاعات، مما يؤدي إلى تنامي مشاعر الريبة والشك بين مكونات المجتمع في أحسن الأحوال، وإلى نشوب الحروب الداخلية أو الأهلية في أسوئها. ويؤدي كل ما تقدم إلى فقدان المجتمع لـ «الأفكار التأسيسية» التي تمثل بوصلة لحركته وتعمل مرشداً لسلوك القوى المؤثرة في هذه الحركة.

شهد العام ٢٠١٥ استمراراً وتعميقاً لحالة «مجتمع المخاطر» في أغلب البلدان العربية سواء على الصعد الداخلية والإقليمية والعالمية، فاستمرت حالة «الأزمة» في الداخل، وعلاقات التبعية والانكشاف مع الخارج. على سبيل المثال، استمرت الحروب الدامية التي تعددت أطرافها وتحالفاتها، واتخذت أشكالاً إثنية ومذهبية أو طائفية وقبلية مثل حالات سورية والعراق وليبيا واليمن، وتواصلت أنشطة العنف والإرهاب في دول أخرى كحالات مصر وتونس والكويت

والسعودية والبحرين والأردن، وازدادت دعوات ومطالبات إعادة تنظيم الدول على أساس فدرالي أو إقامة مناطق تتمتع بـالإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي كحالات اليمن وليبيا وسورية والعراق، وتراجعت العوامل الدافعة للتطور الديمقراطي والانفتاح السياسي، التي برزت لفترة في أعقاب موجة الثورات/الانتفاضات الشعبية، واتضحت علامات الأزمة الاقتصادية بشكل حاد في البلاد العربية محدودة الموارد وبشكل أقل في البلاد الثرية المنتجة للنفط تحت تأثير انخفاض أسعاره. وكل ذلك في سياق من التدخلات والاختراقات الإقليمية والدولية.

صحيح أن هناك بعض مؤشرات رأب الصدع التي توفر بصيصاً من الضوء للخروج من النفق الأسود والتي تبلورت في شهر آذار/مارس ٢٠١٦، وذلك مثل توقيع الفرقاء في ليبيا اتفاق الصخيرات وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، واستكمال جهود إعداد الدستور الجديد، وصدور قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار في سورية وبدء جولة رابعة من المفاوضات بين الحكم والمعارضة السوريين في جنيف، وترتيب وقف إطلاق النار على الحدود السعودية ـ اليمنية وإبلاغ الرياض لواشنطن وقف العمليات العسكرية الكبيرة في اليمن، والإعداد لمباحثات بين الحكومة اليمنية والحوثيين في نيسان/أبريل ٢٠١٦، والشعور المتزايد في العراق بالقدرة على هزيمة داعش، وذلك بعد تحرير مدينة الرمادي وإجبار التنظيم على الانسحاب من بعض المناطق التي سيطر عليها والإعداد لمعركة تحرير الموصل، وأن عام ٢٠١٦ سيكون عام التحرير.

غير أن هذه البوادر الجنينية لا يمكن اعتبارها مؤشرات مستقرة يمكن التعويل عليها، ويكون من الأفضل اتخاذ موقف الحذر والترقب، والعمل في الوقت نفسه على دعم كل ما يقوي كيان المجتمعات العربية ويدعم تماسك دولها، وبخاصة أنه مع افتراض إنهاء القتال، فإن معركة تصميم نظام سياسي جديد وتجاوز المشاعر والعداءات التي تولدت أثناء الحرب، وإعادة الإعمار سوف تمثل مهمات ثقيلة. على سبيل المثال، فقد قدر أحد الباحثين بأنه في حالة سورية، ومع افتراض معدل نمو سنوي ٣ بالمئة، فإنها سوف تحتاج إلى عشرين عاماً لكي تعود إلى أوضاعها الاقتصادية في عام ٢٠١٠.

وبصفة عامة، يمكن إيجاز أهم التوجهات التي شهدتها الدول العربية على النحو التالي:

١ ـ **تجديد السلطوية،** فبعد سنوات قليلة من اندلاع الثورات/الانتفاضات العربية، وارتفاع سقف الآمال بأن تقوم النخب الحاكمة العربية بتغييرات سلمية نحو إقامة دول ونظم سياسية خاضعة للدستور، وإعلاء مبدأ حكم القانون، فسرعان ما تراجعت هذه الآمال، وقامت النخب السلطوية بتجديد دمائها وتحديث أشكال حكمها مع الحفاظ على جوهرها.

٢ ـ **الجاهلية السياسية وممارسات الإقصاء.** إذا كان جوهر النظام الديمقراطي هو المشاركة والسعي إلى «إدماج» و«احتواء» مختلف القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، فإن الدول العربية تشهد صنوفاً متنوعة من الإقصاء السياسي والاجتماعي.

٣ ـ **عسكرة العلاقات السياسية العربية**، وتشير إلى الاعتماد على القوة العسكرية والعنف في ممارسة السياسة، بدا ذلك في شكل العلاقة بين القوى السياسية المنخرطة في نزاعات داخلية، وفي دعم بعض الحكومات العربية لهذا الفريق أو ذاك. وكان من شأن تلك العسكرة ازدياد الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ في عدد من الدول العربية.

٤ ـ **مأسسة الدور الخارجي**، فبعد أن أعطت جامعة الدول العربية «الرخصة» و«الشرعية» للتدخل الأجنبي في ليبيا، تنوعت هذه الممارسات ما بين التدخل العسكري الروسي والإيراني في سورية، والتدخل الأمريكي الغربي من خلال ما يسمى التحالف الدولي ضد داعش في العراق وسورية، والتدخلات العسكرية والاستخباراتية لدول حلف شمال الأطلسي في ليبيا. أضف إلى ذلك الأدوار الإيرانية والتركية في عدد من البلدان العربية. وجدير بالملاحظة مشاركة الرئيس الفرنسي هولاند في اجتماع قمة مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٥، وما أُعلن عنه من مشاركة الرئيس الأمريكي أوباما في قمة ٢٠١٦. وهكذا فقد أصبح الخارج عنصراً تكوينياً في عملية صنع القرار العربي بشكل مباشر.

وتوضح فصول الكتاب التالية العناصر المتنوعة لهذا المشهد الإجمالي.

ـ ١ ـ

تناول **الفصل الأول** الذي يعالج حالة النظام الدولي التطورات المهمة التي لحقت به خلال عام ٢٠١٥ والشهور الأولى من ٢٠١٦ على مستوى بنية النظام وهيكله، وعلى مستوى التفاعلات التي جرت بين القوى الكبرى المؤثرة في حركة السياسة الدولية، الأمر الذي انعكس على القضايا والأولويات التي انشغلت بها تلك القوى، وكانت موضوعاً للتفاعلات بينها، ومنها القضايا العربية.

ففي ما يتعلق ببنية النظام الدولي، استمرت التفاعلات بين الدول الكبرى في إطارها المعتاد الذي يتراوح بين الصراع والتعاون، وهو صراع لا يصل إلى حد المواجهة المباشرة، وتعاون لا يرقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي أو المستقر، وترتب على ذلك أنه لم يحدث «اختراق» أو «تحول نوعي» في نمط التفاعلات الصراعية والتعاونية بين الدول الكبرى.

ولكن التطور اللافت للنظر حدث على مستوى التفاعلات بين القوى الكبرى والقوى المتوسطة، فعلى سبيل المثال، تحولت التفاعلات الغربية ـ الأمريكية والأوروبية ـ مع إيران من حالة الصراع إلى إدارة الخلافات بشكل سلمي وتفاوضي، وذلك بإبرام الاتفاق النووي في آب/أغسطس ٢٠١٥، كما تحولت التفاعلات الروسية ـ التركية من حالة التعاون إلى وضع الصراع بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية، وإن كان من الملاحظ أن روسيا وضعت حدوداً لهذا الصراع لم تتخطها حتى لا توسع إطاره وتدخل في مواجهة مع حلف الناتو، وشهدت التفاعلات الأمريكية ـ الإسرائيلية قدراً ملحوظاً من التوتر العلني على خلفية توقيع الاتفاق نفسه، وإن كان قد جرت محاولات لاحتوائه.

واستمر التنافس بين الدول الكبرى حول قيادة النظام الدولي واتجاهات تطويره وتغييره، وفي هذا المجال برزت رؤيتان مختلفتان: **الأولى،** تسعى لتطوير النظام الدولي في إطار الحفاظ على التوازن الذي تشكل عقب انتهاء الحرب الباردة، والذي حاولت الولايات المتحدة تطويعه لمصلحة وضعها المتميز وأمنها القومي، فسعت استراتيجيتها لاستمرار النظام أحادي القطبية الذي تتمتع فيه بقدر كبير من الهيمنة أو السيطرة على مجمل تفاعلاته؛ أما الرؤية **الثانية،** فترى ضرورة إعادة هيكلة النظام الدولي بشكل شامل يتضمن جوانبه البنائية والوظيفية والفكرية باتجاه نظام جديد أقرب إلى تعدد المراكز في إطار العولمة والاعتماد المتبادل بينها. لذلك، فإنه لن يكون شبيهاً بنظام التعددية القطبية في صورته القديمة.

وفي ما يتعلق بتطور سياسات القوى الكبرى تجاه الوطن العربي، يمكن تحديد أهم ملامحها في إطار عدة محاور:

أولها، الاستمرارية والتغير، إذ اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بطابع الاستمرارية في أغلب جوانبها، بينما غلب عنصر التغير على حركة السياسة الخارجية الروسية التي تبنت مواقف أكثر حسماً، وكانت أكثر استعداداً لتحمل المخاطرة، وقام الاتحاد الأوروبي بمراجعة مكونات سياسته الخارجية، في حين اتصفت السياسة الخارجية الصينية بالتغير الحذر.

وثانيها، الصراع والتعاون بين الدول الكبرى بشأن مواقفها تجاه القضايا العربية، فبرز التعاون فيما بينها بشأن العديد من القضايا على المستوى الكلي أو الجزئي. على سبيل المثال، توافقت القوى الكبرى حول ضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الملف النووي الإيراني وتعاونت للوصول إلى هذا الاتفاق. وثمة حالات أخرى جمعت بين أوجه الصراع والتعاون، ومنها الأزمة السورية التي تعد بمثابة ساحة للصراع على النفوذ بين روسيا والولايات المتحدة، وإن لم يمنع هذا من التوافق بين البلدين بشأن إصدار عدد من قرارات مجلس الأمن في عام ٢٠١٥ كان أهمها القرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر، ونشاط المجموعة الدولية لدعم سورية، وكان ضغط كل من الدولتين على حلفائها من الأطراف المتقاتلة والدول العربية والإقليمية المناصرة لها سبباً مباشراً لبدء مفاوضات الجولة الرابعة من المفاوضات في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٦. كما بدا التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا بشكل ضمني في صدور قرار مجلس الأمن بشأن اليمن، وعدم انتقاد موسكو التحركات الأطلسية في ليبيا. وظهر الاتساق بينهما بشأن دعم أكراد سورية.

وثالثها، درجة الانخراط في شؤون الوطن العربي، فالسياسة الأمريكية تحاول التقليل من درجة تدخلها وانشغالها بالمنطقة، إلا أنها نتيجة لتداخل شبكة مصالحها، تجد صعوبة في تنفيذ هذه السياسة، ومن ثم تلجأ إلى اتباع أساليب أخرى تدور في نطاق الانخراط غير المباشر عبر «وكيل» أو طرف ثالث أو الانخراط المحدود كحالة المستشارين الأمريكيين للجيش العراقي أو تدريب مجموعات قتالية سورية وتزويدها بالسلاح.

أما دول الاتحاد الأوروبي، فرغم أنها ظلت غير متحمسة للانخراط المباشر إلا أنها وجدت نفسها مضطرة للتدخل العسكري والاستخباري المباشر في ليبيا، وذلك بسبب مصالحها الاقتصادية والأمنية وتداعيات الهجرة غير الشرعية، وبروز دور فرنسا وطرحها مبادرة لعودة المفاوضات بشأن القضية الفلسطينية. وبالنسبة إلى الصين، فقد تطورت سياستها باتجاه المزيد من الانشغال والاهتمام بالقضايا العربية، نظراً إلى ارتباطها الواضح بالطموحات الاقتصادية والاستراتيجية الصينية في المنطقة. يوضح ذلك زيارة الرئيس الصيني تشي جين بينغ السعودية ومصر وإيران في آذار/مارس ٢٠١٦، وخصوصاً ما ورد في خطابه الذي ألقاه في جامعة الدول العربية.

ورابعها، **كثافة ومستوى تفاعلات القوى الدولية مع الوطن العربي**، فشهدت الفترة ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ كثافة ملحوظة في التفاعلات بين القوى الكبرى والدول العربية، وعلى أعلى المستويات.

ويمكن حصر أهم الآثار الناتجة من تطورات النظام الدولي على الوطن العربي في: استمرار الانكشاف الأمني على المستويين الوطني والقومي، وتزايد مصادر التهديد وتداخلها وتنوعها، وتواصل تدويل القضايا والأزمات العربية، واتساع نطاق التدخل الخارجي المباشر وتداعياته، وتذبذب المواقف العربية بصدد علاقاتها الدولية.

تتلخص الحصيلة النهائية لتحليل تأثير تطور النظام الدولي في الوطن العربي في دخوله إلى عام جديد من المخاطر التي تدور في نطاق إعادة الهيكلة الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والسياسية في إطار عدد من المشاريع الدولية والإقليمية المتقاطعة والمتنافسة، الأمر الذي أدى لاتساع نطاق هذه المخاطر وازدياد حدتها وشدتها. وما المذابح وحملات التهجير والتطهير العرقي والقتل على الهوية واتساع نطاق سيطرة الجماعات الإرهابية إلا مظاهر لهذه المخاطر.

ـ ٢ ـ

ويرصد **الفصل الثاني** الذي درس «دول الجوار الجغرافي» ـ تركيا وإيران ـ تصاعد تأثير الدور الذي تقوم به هذه الدول في المحيط العربي، وساعد على ذلك التماسّ المباشر للدولتين مع سورية، وارتباط كل منهما بأطراف دولية لها مصالح فيها، وتأثيرات التوصل للاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية.

شهدت **تركيا** ثلاثة تطورات داخلية مهمة. ارتبط التطور **الأول** بسعي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى تعزيز سلطته الدستورية والفعلية من خلال تحويل نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي يكون هو فيه محور السلطات، وكان سبيله إلى ذلك الانتخابات النيابية التي عقدت مرتين خلال شهري حزيران/يونيو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ولكن ذلك السعي تعثر في ظل عدم حصول حزب العدالة والتنمية على الأغلبية البرلمانية التي تمكنه من تعديل الدستور في البرلمان أو العدد

اللازم لينال أي اقتراح بتعديل الدستور الموافقة عليه وإجراء استفتاء شعبي، وعدم قدرته على بناء تحالف سياسي مع أحد الأحزاب الكبرى داخل البرلمان.

كانت مفاجأة الانتخابات هي نجاح حزب الشعوب الديمقراطي الكردي في تجاوز العتبة الانتخابية اللازمة للتمثيل في البرلمان بحصوله على ١٣ بالمئة في الانتخابات الأولى، و١١ بالمئة في الانتخابات التالية.

وتعلق التطور **الثاني** بازدياد حضور المشكلة الكردية، وارتبط ذلك بصورة كبيرة بالانتخابات النيابية التي صعّد فيها حزب العدالة والتنمية من خطابه لحشد أصوات «القوميين الأتراك»، وصرح خلالها أردوغان بأنه ليس من قضية كردية في تركيا. وأدى التصعيد الرسمي وقيام النظام بتصعيد الحرب العسكرية الشاملة على الأكراد إلى نشوب حرب شوارع متقطعة في معظم المدن الكردية، وتصعيد الأكراد مطالبهم بإقامة حكم ذاتي أو إدارة ذاتية لهم. وعزز هذا الطلب تصاعد نفوذ الأكراد في سورية وسيطرة قوات الحماية الكردية وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المؤيد لحزب العمال الكردستاني على معظم الشريط الحدودي مع تركيا.

وارتبط التطور **الثالث** بكشف علاقة التعاون بين تركيا وتنظيم داعش، التي تمثلت بتوفير الحكومة التركية الحماية لأنشطة التنظيم داخل الأراضي التركية، وتزويدها إياه بالأسلحة والعتاد مقابل حصولها على النفط المهرب من سورية والعراق بأسعار مخفضة، وتكرار الاتهامات الروسية والغربية لتركيا بفتح حدودها أمام الإرهابيين من داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية.

وعلى الصعيد الخارجي، استمرت الحكومة التركية في سعيها لإسقاط النظام السوري، وشهد عام ٢٠١٥ العديد من التغيرات التي حالت دون ذلك، أهمها التدخل العسكري الروسي لدعم الجيش السوري والحفاظ على استقرار النظام والذي غيّر من موازين القوى العسكرية على الأرض لمصلحة دمشق وحلفائها مع تراجع دور المعارضة المسلحة التي تدعمها تركيا والولايات المتحدة وبعض الدول الخليجية. وأدى التوافق الأمريكي ـ الروسي إلى التقليل من دور تركيا، ورفض كثير من توجهاتها بشأن حل الأزمة السورية مثل ضرورة إسقاط الأسد قبل البدء في العملية الانتقالية، وإقامة منطقة آمنة يحظر فيها الطيران للجيش السوري، إضافة إلى موقفها المناهض تجاه أكراد سورية التي لا تشاطره إياه واشنطن وموسكو.

وتراوحت علاقات تركيا بجيرانها الإقليميين ما بين التوتر المكتوم والتحسن المشكوك في استمراره. فعلى صعيد التوتر، استمرت الشكوك في العلاقات التركية ـ العراقية خاصة بعد إرسال تركيا في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ قوة مقاتلة إلى معسكر بعشيقة شرق الموصل بذريعة محاربة داعش وحماية العناصر التركية المكلفة بتدريب القوات العراقية والبشمركة، وهو ما رفضته الحكومة العراقية واعتبرته تدخلاً في شؤونها الداخلية. كما استمر التوتر مع مصر على خلفية تأييد تركيا أنشطة الإخوان المسلمين المعادية للنظام المصري.

وعلى صعيد التحسن، فقد حمل العام ٢٠١٥ محاولات تركيا لإعادة تأسيس علاقات مع بعض الدول العربية التي كانت على خصومة معها، وعلى رأسها السعودية. واتضح ذلك في الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين، والاتفاق على إقامة مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي بينهما. كما سعت تركيا إلى تحسين علاقاتها مع إسرائيل، وتم الكشف عن اللقاء الذي جرى بين مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية والمسؤولين الأتراك.

من ناحية أخرى، توترت العلاقة بين تركيا وكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن قضية احترام حرية التعبير، وذلك على خلفية إغلاق السلطات التركية جريدة **زمان** المعارضة، والقيود التي فرضتها على استخدام أدوات التواصل الاجتماعي.

أما بخصوص **إيران**، فقد مثّل توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى نقطة مهمة في تطور أوضاعها الداخلية والخارجية عام ٢٠١٥. وكان هذا الاتفاق محور الرهانات الاقتصادية والسياسية الداخلية في إيران، ومحور تفاعلاتها الإقليمية والدولية في الوقت نفسه، فربط القادة الإيرانيون بين تطبيقه، ورفع العقوبات التي ستؤدي إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية نتيجة الإفراج عن الودائع الإيرانية المجمّدة في البنوك الغربية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحديث صناعة النفط وزيادة تصديره.

وشهد الداخل الإيراني اختلافاً حول الاتفاق، ففي الوقت الذي حظي فيه وزير الخارجية باستقبال الأبطال في مطار طهران، اتخذ المرشد العام للثورة السيد علي خامئني موقفاً متحفظاً ومشككاً في النيات الأمريكية، فصرح بأنهم «ينوون من خلال هذا الاتفاق أن يجدوا طريقاً للنفوذ داخل إيران، نحن قطعنا عليهم هذا الطريق، وسنقطعه بشكل حازم. لن نسمح بأي نفوذ اقتصادي أمريكي في البلاد، أو أي نفوذ سياسي أو ثقافي، بل سنواجه هذا النفوذ بكل طاقاتنا».

وواصلت إيران تفاعلاتها الإقليمية في عام ٢٠١٥، وانعكس هذا التفاعل على علاقاتها مع دول المنطقة التي تفاوتت من بلد إلى آخر بين الدفء والبرودة، إلى التهديد بالحرب وقطع العلاقات. فتوترت العلاقات بين إيران والسعودية بشكل ملحوظ نتيجة الخلاف حول الأزمة في سورية، والحرب في اليمن، وكارثة التدافع في منى في أثناء الحج، إلى أن بلغ ذروته مع إعدام الشيخ نمر باقر النمر الذي اعترضت إيران بشدة على تنفيذه. وأدت التظاهرات الإيرانية ضد السفارة (والقنصلية) السعودية إلى قرار الرياض بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وفي المقابل تحسنت علاقات إيران بحركة حماس التي وصفها المسؤولون الإيرانيون بأنها علاقة استراتيجية. واستمر الموقف الإيراني الثابت ضد إسرائيل، واعتبار أن المقاومة هي الخيار الصحيح للفلسطينيين لمواجهة هذا الكيان الإرهابي.

واستمرت المواقف الإيرانية على حالها من الأزمة السورية، فتواصل الدعم الإيراني البشري والمادي للنظام والتشديد على أهمية الحل السياسي للأزمة. واستمر التعاون الإيراني ـ الروسي تجاه الأزمة السورية بعد القرار الروسي بالتدخل العسكري المباشر، وإن كانت بعض التقارير قد

أشارت إلى تخوفات إيرانية بشأن الدور الروسي في سورية باعتبار أنها سوف تقوم بدور «الأخ الأكبر».

أما من حيث تأثير الاتفاق النووي على إطلاق يد إيران في الإقليم، فالأمر المؤكد أن ذلك لن يحدث، فإلى جانب المخاوف العربية بهذا الشأن، هناك شكوك عميقة لدى واشنطن أيضاً، وإن كان الموقف الأمريكي يؤكد ضرورة احتواء إيران وإدماجها ضمن تفاعلات المنطقة.

وشهد شهر شباط/فبراير ٢٠١٦ إجراء انتخابات مجلس الشورى العاشر ومجلس الخبراء وهو الهيئة المكلفة اختيار المرشد العام للثورة، وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز واضح للعناصر الإصلاحية، فحصدت جميع مقاعد المجلس في العاصمة طهران البالغ عددها ثلاثون مقعداً، وتصدرت عناصر إصلاحية قائمة الفائزين في مجلس الخبراء فشغل هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الأسبق المرتبة الأولى، وتلاه حسن روحاني رئيس الجمهورية الحالي. هذا، وتعقد الجولة الثانية من الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وما لا شك فيه أن هذا الدور المتزايد لهذه العناصر الإصلاحية سوف يكون له آثار في السياستين الداخلية والخارجية لإيران.

ـ ٣ ـ

وتناول **الفصل الثالث** النظام العربي. ووفقاً للتحليل الوارد فيه، فقد مثّلت ٢٠١٥ إحدى السنوات المميزة لهذا النظام، ليس في ما استحدثته من مسارات أو توجهات جديدة، وإنما في ما أكدته من مسارات وتوجهات كانت قد برزت ملامحها في سنوات سابقة ثم أخذت قسماتها الأساسية تترسخ في هذه السنة؛ فليس بين مستجدات ٢٠١٥ ظواهر لم تكن لها مقدمات أو مؤشرات في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وكان ما تحقق في ٢٠١٥ هو تأكيد لتلك التوجهات والمسارات.

استمر صعود الإرهاب كقضية مركزية للنظام، وأصبح محور تفاعلاته البينية والدولية، وطغت هذه القضية على الخطاب السياسي العربي حيث بات من المتعذّر العثور على أي خطاب رسمي عربي لا يرد فيه دون ذكر موضوع الإرهاب وخطره على استقرار الدولة الوطنية. وفي هذا السياق، تتالت إجراءات عدد من الدول العربية في إصدار قوانين تضم قوائم بالمنظمات الموصومة بالإرهابية.

وتبلور في هذا السياق على المستوى العربي والإقليمي صراع سياسي ارتدى ثياب المذهبية والطائفية في ما سمي «الصراع السني ـ الشيعي»؛ فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ وإعادة تأسيس النظام والعلاقات السياسية على أسس مذهبية ساد مناخ انقسامي في البلاد ثم اتسع بدائرته إلى الخارج، الأمر الذي ساهم في جعل إيران بمثابة مركز وفلك إقليمي لدائرة من المؤيدين والمتعاطفين ضمت في إطارها وحدات وتكوينات مذهبية في دول الخليج والجزيرة العربية والشام، وهو ما تولد عنه استقطاب مذهبي سني مقابل مركزه الرياض في ظل إدارة الملك سلمان، وسعى مؤيدو هذا الاستقطاب إلى التمدد ليشمل تركيا ومصر، وعملوا على إنشاء تحالف يضم أغلب دول

العالم الإسلامي على نحو ما تمثل في الأفكار السعودية الخاصة بإنشاء كتلة سنية أو تحالف سني، وهو ما انتهى إلى «التحالف العسكري الإسلامي».

إلى جانب ذلك، شهد النظام العربي استمراراً للتهديد الموجّه ضد كيان الدولة الوطنية، حيث استمرت حالة الانقسام والتمزق في الدول التي شهدت ثورات، خصوصاً ليبيا وسورية واليمن، وتمثلت أهم ملامح صراع الدولة ضد قوى التفكيك في: استمرار عدم التوافق الوطني على الحل السياسي، واستمرار الدعوة إلى الانفصال عن الدولة، وتجلي الدور الدولي المباشر في الصراعات الداخلية.

وفي ما يتعلق بالتفاعلات السياسية بين أعضاء النظام، فقد برز اتجاه سعودي لتصدر موقع القيادة في الإقليم، والتحرك وفق رؤى يجري ممارستها على نحو شبه انفرادي، بحيث لا يكون أمام باقي الدول العربية سوى التجاوب مع خيارات المملكة التي تكون مؤيدة ـ على الأقل من الناحية الرسمية ـ من دول مجلس التعاون، وعدد من الدول العربية المسايرة لهذا الاتجاه.

واستمر التنسيق السعودي ـ المصري بخصوص مختلف القضايا، على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر بشأن اليمن وسورية، ولكن بشكل عام، لم يتوقف الجانب المصري أو السعودي عند الخلافات كثيراً، ولم يسع أي منهما إلى توسيع الفجوة، بل بدا من كل جانب تفهماً لوجهة نظر الآخر دون إعلان، مع احتفاظ كل منهما بسياسته الخاصة. وكان أهم مظاهر عدم الاستقرار في العلاقات العربية، ما برز من عدم التوافق بين الحكومات العربية وفشلها في تنفيذ قرار مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بشرم الشيخ في آذار/مارس ٢٠١٥، وذلك بناءً على اقتراح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

لم تتضمن أنشطة جامعة الدول العربية عام ٢٠١٥ مستجدات مهمة، سواء من الناحية السياسية أو ناحية الأداء الوظيفي؛ حيث واصلت الجامعة وأجهزتها أنشطتها الاعتيادية، ولم تشهد قرارات دراماتيكية بشأن أزمات ليبيا وسورية واليمن، إذ بدت الجامعة وكأنها قد سلّمت بأن هذه الأزمات قد خرجت عن نطاق إمكاناتها، واعتبرت أن حلها هو مهمة عجز عنها المجتمع الدولي بأسره.

وإن كان من الجدير بالذكر ملاحظة حرص الدول العربية على عدم السماح بوجود فراغ على مستوى الأمين العام للجامعة؛ فرغم تأجيل مؤتمر القمة إلى شهر تموز/يوليو ٢٠١٦، فقد قام رؤساء الدول العربية بتفويض اختصاصاتهم إلى وزراء الخارجية الذين عقدوا اجتماعاً في آذار/مارس بالقاهرة، واختاروا أميناً جديداً للجامعة.

ـ ٤ ـ

ورصد **الفصل الرابع** تطور الأوضاع السياسية الداخلية في الدول العربية، وذلك وفقاً لخمسة محاور ناقشت التطورات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالحياة السياسية، والانتخابات الرئاسية

والبرلمانية والمحلية/البلدية، وتفاعلات العملية السياسية على مستوى النخب والأحزاب الحاكمة، ومستوى قوى وأحزاب المعارضة، ومستوى العلاقة بين السلطة والمعارضة، وكذلك ظواهر الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي والأنشطة الإرهابية، وأهم المستجدات على صعيد العلاقات المدنية ـ العسكرية.

ورصد البحث عدداً من التطورات التي حدثت في البلدان العربية، وتمثلت الصورة العامة التي خرج بها التحليل في أربعة عناصر أساسية:

أولها، أن غالبية الدول العربية تشهد بيئة مأزومة وتتوحش فيها حالة العنف والعمليات الإرهابية على نحو غير مسبوق، خاصة من قبل تنظيم داعش وفروعه فيها. وأدى ذلك إلى إعطاء أجهزة الأمن سلطات استثنائية، وإصدار تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب، وقيام عدد كبير من الدول العربية بتقييد حق التظاهر.

وثانيها، **تحديث السلطوية**، فقد تحولت عملية صياغة الدساتير والقوانين وتعديلها ووضعها حيِّز التنفيذ من كونها مدخلاً للتوافق والتفاهم على القواسم المشتركة بين النظم الحاكمة وقوى وأحزاب المعارضة إلى مصادر للتنازع والشقاق حيث سعت السلطات الحاكمة من خلالها إلى تعزيز هيمنتها وسيطرتها. وبالرغم من أن عدة دول عربية مثل مصر والمغرب والسعودية والإمارات وسلطنة عمان أجرت انتخاباتها البرلمانية والجهوية في عام ٢٠١٥ إلا أنها كانت «انتخابات بلا ديمقراطية» حيث تم هندستها بطريقة عززت فرص السلطة والموالين لها أو على الأقل قلصت فرص المعارضة.

وعزز هذا الطابع السلطوي هشاشة الحياة الحزبية وتشرذم المعارضة السياسية، وهو ما ظهر بجلاء في انخفاض نسبة تمثيلها داخل البرلمانات، وعدم إمكانها طرح نفسها كبديل سياسي مقنع للسلطة الحاكمة، واستمرار مشكلاتها الداخلية سواء على مستوى أطرها الفكرية أو هياكلها التنظيمية أو قواعدها الجماهيرية. وترافق ذلك كله مع تنامي أدوار الجيوش العربية التي زاد انخراطها في أنشطة مكافحة الإرهاب، وتوسع دورها الاقتصادي، ما أدى إلى شعور النخب المدنية بعدم المشاركة.

وثالثها، **تعزز وضعية سياسات الشارع**، وتحولها إلى «البديل الشرعي» لإيصال المطالب الشعبية إلى السلطات الحاكمة، وللتعبير عن الاحتجاج والرفض لبعض السياسات والقرارات مع كل ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من مخاطر الانزلاق إلى العنف في بلدان تفتقر إلى ثقافة التظاهر والاحتجاج وقبول الآخر.

وأثّر كل ما سبق في علاقة الدولة والمجتمع، وأدى إلى تضييق المجال العام الذي نشطت فيه هيئات المجتمع المدني والحركات الشبابية في القيام بدورها في تعزيز التحول الديمقراطي.

ـ ٥ ـ

وفي إطار تطور الأوضاع الداخلية في البلاد العربية، ركز **الفصل الخامس** على خريطة المنظمات الأهلية باعتبارها أحد الفواعل الرئيسية غير الرسمية التي تعبر عن المبادرات الأهلية الشعبية، والتي تعتبر أحد مؤشرات التحول الديمقراطي. ويمثل هذا الفصل نتيجة جهد بحثي تراكمي لمؤلفته على ما يقرب من عقدين ضمن نشاط الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. تناول الفصل ثلاثة موضوعات، هي: حجم القطاع الأهلي وتوزيعه الجغرافي، وتطور مجالات اهتمام المنظمات الأهلية ونشاطها، وكيفية قياس فعالية هذه المنظمات.

أما بالنسبة إلى **تطور حجم القطاع الأهلي** وزيادة عدد المنظمات الأهلية، فقد رصد الفصل الزيادة المضطردة في أعدادها بحيث وصلت إلى ما يقرب من ٢٦٠ ألف منظمة في ٢٠١٥، وإن اختلفت درجات النمو بين الدول وفقاً لطبيعة المجتمعات والنظم الحاكمة. وتصدرت مصر والمغرب قائمة البلدان العربية في هذا الشأن: مصر بسبب قدم خبرتها في هذا المجال وبدء العمل الأهلي فيها من نهاية القرن التاسع عشر، والمغرب بسبب تضمين القانون العديد من الهيئات والجهات المحلية والجهوية التي لا تدخل ضمن تعريف الجمعيات في تشريعات أخرى. من الملاحظات المهمة في هذا المجال قيام الحكومات، وخصوصاً في دول مجلس التعاون، بإنشاء جمعيات أهلية لأغراض إنسانية أو إغاثية أو للعمل خارج البلاد.

وبخصوص **مجالات الاهتمام**، فقد عرض الفصل للاجتهادات النظرية بشأن تصنيف الجمعيات الأهلية، وأوضح أن تطبيق هذه التصنيفات والمعايير الدولية يتطلب توفير بيانات أكثر عن هذه الجمعيات، ووجود حالة أكبر من الشفافية وتداول المعلومات، وهو ما ليس متيسراً. وبناءً على ذلك، تناول الفصل واقع هذه المنظمات من منظور الأجيال الثلاثة للجمعيات الأهلية، فكان **أولاً** الجمعيات الخيرية التي تقوم بدور الوسيط بين المانح والمتلقي، والتي تمثل حوالى ٦٠ بالمئة من إجمالي عدد المنظمات الأهلية العربية؛ **وثانياً**، الجمعيات الرعائية الخدمية التي تقوم بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية، وتتوجه نحو الرعاية الاجتماعية لبعض الفئات المهمشة والمحرومة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين، والأسَر الفقيرة، والأطفال العاملين والجانحين وأطفال الشوارع. ويختلط هذا النوع بالنمط **السابق** ـ وهو الجمعيات الخيرية ـ ما يسمح بوضعهما في سلة واحدة، وتبلغ نسبتهما معاً حوالى ٧٠ بالمئة من إجمالي عدد المنظمات الأهلية العربية.

أما الجيل **الثالث**، فيضم نوعين من الجمعيات هما: التنموية والحقوقية. تشير التنموية إلى الجمعيات التي تسعى إلى تمكين المواطنين وزيادة قدراتهم واعتمادهم على أنفسهم. أما الحقوقية فتشير إلى تلك الجمعيات التي نشأت للدفاع عن حقوق الإنسان المدنية والسياسية ثم الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم إدماج هذين النوعين في فئة واحدة بحكم التداخل بينهما في مجال العمل والممارسة.

ركزت هذه الجمعيات على محاربة الفقر، والحد من البطالة وتوفير فرص العمل من خلال تبني آليات جديدة مثل مشروعات القروض الصغيرة والقروض متناهية الصغر وتوفير برامج متخصصة لتعليم وتدريب الشباب والفتيات، كما أولت اهتماماً خاصاً بالدفاع عن حقوق الفئات المستضعفة والمهمشة كالأطفال والفتيات والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة. وفي غالبية البلدان العربية، شهدت المنظمات المنتمية إلى هذا الجيل توترات متنوعة مع حكوماتها.

وأثار الفصل عدداً من الملاحظات المهمة منها تسييس العمل الأهلي، وذلك بقيام أنصار تيار الإسلام السياسي بإنشاء جمعيات أهلية لبناء شبكات مساندة وتأييد لهم يتم توظيفها سياسياً للحصول على الأصوات في الانتخابات. ومنها قيام المنظمات الحقوقية بالاعتماد التام على التمويل الأجنبي لأنشطتها بدلاً من البحث عن حليف أو ظهير شعبي لها في الداخل، الأمر الذي يتضمن تهديداً للأمن القومي بسبب الاعتماد المفرط على الخارج والاستقواء به عند حدوث خلافات مع حكوماتها.

ثم تناول الفصل قضية قياس فعالية المنظمات الأهلية من خلال مؤشرات القدرات البشرية والمادية والتكنولوجية المتوافرة لدى الجمعيات، ومدى مناسبتها للمشروعات والأهداف التي تسعى لتحقيقها. ومن خلال مؤشرات التفاعل مع البيئة المجتمعية المحيطة بها، والتي تشمل تأثيرات الإطار السياسي والتشريعي بما يفرضه من قيود أو ما يتيحه من فرص ومجالات للنشاط، وطبيعة العلاقة مع الجهة الإدارية التي تقوم بالإشراف على عمل الجمعيات، وتأثير الثقافة السائدة والقيم المجتمعية. أضف إلى ذلك المؤشرات المتعلقة بالمردود العائد على المجتمع، والذي يتمثل في نتائج المشروعات والجهود التي تقوم بها المنظمات الأهلية.

وفي ضوء هذه المؤشرات، وصل الفصل إلى نتيجة مؤداها إعادة تشكل خريطة المنظمات الأهلية عام ٢٠١٥، من خلال مؤشرات كمية تمثلت بتضاعف عددها عدة مرات، ومؤشرات كيفية تمثلت بتنوع مجالات الاهتمام والنشاط وزيادة قدرتها على الاستجابة للمخاطر الاجتماعية. علاوة على أن المفتاح الأساسي لنجاح هذه المنظمات ليس التمويل بل اتباع قواعد الرشادة والتخطيط الاستراتيجي والعمل الجماعي، وتعزيز الحكم الرشيد بداخلها، وأن هناك علاقة تأثير وتأثر متبادلين بين نشاط وفعالية المنظمات الأهلية العربية، والبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل فيها.

ـ ٦ ـ

ونظراً إلى العلاقة الوثيقة بين الأوضاع السياسية وتلك الاقتصادية والتفاعلات المتبادلة بين النظامين السياسي والاقتصادي، فقد تناول **الفصل السادس** أداء الاقتصادات العربية سواء في جانبها الفني المتعلق بحجم الناتج المحلي العربي أو نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية إلى هذا الناتج، والعلاقات الاقتصادية العربية البينية أو مع الخارج، أو المرتبطة بالتطورات السياسية التي شهدتها

البلدان العربية مثل التكلفة الاقتصادية والإنسانية للحروب والنزاعات العربية، وأثر هذه النزاعات على تضخم الإنفاق العسكري.

فمن ناحية **هيكل الاقتصاد**، فقد استمر الاعتماد على القطاع الريعي في غالبية الاقتصادات العربية، واستحوذت الصناعات الاستخراجية النفطية على حوالى ٦٠ بالمئة من إجمالي الإنتاج السلعي. وألقى الانخفاض الحاد في أسعار النفط بتداعياته على هذه الدول وجعلها عرضة لتقلبات وصدمات الاقتصاد العالمي. واختلف تأثير ذلك من دولة إلى أخرى، فقد تأثرت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة أقل بانخفاض أسعار النفط مقارنة بالأقطار العربية النفطية الأخرى، فوفقاً لتقديرات خبراء البنك الدولي فاقت نسب التغير في الميزان التجاري النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي ١٠ بالمئة في كل من الكويت، وعمان، والعراق، وليبيا في ٢٠١٤ بينما قلت الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط عن هذه النسبة في كل من البحرين، وقطر، والسعودية، والإمارات.

وعلى الجانب الآخر، فقد برز تغير محمود تمثل بارتفاع مساهمة الصناعات التحويلية من ٩,٢ بالمئة من الناتج العربي وبمعدل نمو ٤,٤ بالمئة في عام ٢٠١٣ إلى ١٧,١ بالمئة وبمعدل نمو ٩ بالمئة في عام ٢٠١٤ وذلك بفعل نمو قطاعات التشييد والإسمنت والحديد والصلب والأسمدة.

وعلى صعيد **العلاقات الاقتصادية** سواء بين الدول العربية وبعضها أو مع غيرها من دول العالم، فقد تأثر أداء الصادرات العربية الإجمالية خلال ٢٠١٤ بانخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية حيث سجلت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية في عام ٢٠١٤ انخفاضاً قُدر بحوالى ٦,٦ بالمئة لتصل إلى ١,٢٣٠ مليار دولار مقارنة بنحو ١,٣١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣، الأمر الذي انعكس على وزن الصادرات العربية في إجمالي الصادرات العالمية، إذ انخفضت إلى ٦,٥ بالمئة في ٢٠١٤ مقارنة بـ ٧ بالمئة خلال العام السابق. كما انخفض معدل الواردات الإجمالية للأقطار العربية من نحو ٥,٨ بالمئة في ٢٠١٣ ليصل إلى نحو ٣,٣ بالمئة.

واستطراداً لذلك، فقد أثرت الأوضاع السياسية المضطربة في حالة الاقتصاد ولا سيَّما في ما يتعلق بفقدان الإنتاجية وتراجع مستويات الاستهلاك، وتكلفة جرائم القتل والإرهاب. ذلك إلى جانب تأثر الاستثمارات بالمناخ السياسي العدائي وغير المستقر الناشئ عن النزاعات العسكرية والسياسية المتزايدة، فضلاً عن التدخلات الحكومية وعدم تأهيل رأس المال البشري. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الصراعات العنيفة لها آثار سلبية ملحوظة في أداء الاقتصاد الكلي، حيث إن الدول التي كانت في حالة صراع خلال السنوات الخمس الماضية عانت تراجع الناتج بنسبة قدرها ٢,٢٥ بالمئة سنوياً في المتوسط من جراء الصراع.

ورصد التقرير تزايد الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط في العام ٢٠١٤ حتى وصل إلى ١٩٦ مليار دولار، بنسبة قدرها ٥,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة، واحتلت السعودية المرتبة الرابعة في حجم الإنفاق العسكري على مستوى العالم.

وهكذا، استمرت السمات الرئيسية لحالة الاقتصاد العربي التي تبلورت في السنوات السابقة، وشمل ذلك استمرار الطابع الريعي للاقتصاد، وانخفاض معدل النمو، واستمرار تواضع معدلات التجارة العربية البينية، والانكشاف الاقتصادي على الخارج مع تزايد في حجم التكلفة الاقتصادية للحروب، واستمرار تزايد الإنفاق العسكري. كل هذا في ظروف انخفاض سعر النفط ما يشير إلى استمرار حالة الأزمة الاقتصادية والمخاطر السياسية والاجتماعية المترتبة عليها.

ـ ٧ ـ

وبعد عرض هذه الصورة الإجمالية عن حالة الأمة العربية، ركز الفصل **السابع** على القضية الرئيسية في العقل والوجدان العربيين، وهي القضية الفلسطينية. ويلخص الفصل أهم التطورات التي لحقت بها في عام ٢٠١٥ في ثلاث سمات رئيسية.

السمة **الأولى، غياب المرجعية الوطنية وتأثيراتها محلياً وإقليمياً**. فهناك سلطتان مبتورتان متنازعتان في فلسطين، تقود **أولاهما** حركة فتح في الضفة الغربية، و**ثانيتهما** حركة حماس في قطاع غزة. وخارج فلسطين، تتنازع شرعية الحديث باسمهم، بقية منظمة التحرير المنقسمة، وفصائل وأحزاب وحركات، ومنظمات اجتماعية متعددة الرؤى والمرجعيات. وقد خلَّف غياب هذه المرجعية ضرراً كبيراً بالشعب الفلسطيني، حيث حرم الفلسطينيون في مخيمات اللجوء الإطار الذي يدافع عن مصالحهم، ويشكل حماية معنوية ومادية لوجودهم، كما تسبب في استمرار حالة الانقسام التي تزيد الفلسطينيين ضعفاً على ضعف، وفي تقدم المحاصصة و«توزيع المكاسب» على المصلحة الوطنية.

وفي غياب هذه المرجعية، أدى الحراك العربي عقب نشوب الثورات والانتفاضات الشعبية إلى مزيد من التآكل في مكانة القضية الفلسطينية، إذ لم تكن حاضرة في الحراك وشعاراته في أغلب الأحيان، وانسحب الاهتمام بها من جانب غالبية الدول العربية التي ركزت على مشاكلها الوطنية. أضف إلى ذلك تعرض مجتمع اللجوء الفلسطيني لضربة قاسية بانهيار الكتلة الفلسطينية في سورية، وتضرر الكتلة الفلسطينية في لبنان، وسعي البعض إلى شيطنة الفلسطينيين في عدد كبير من الدول العربية.

وعلى نقيض الموقف العربي، تعززت مكانة القضية الفلسطينية دولياً، حيث توالت الاعترافات بالدولة الفلسطينية، ورُفع علم فلسطين في الأمم المتحدة بعد التصويت لمصلحتها في ١٠ أيلول/ سبتمبر٢٠١٥. وصاحب ذلك نمو في حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل على مستويات مختلفة، وهو ما لم تستطع الهيئات والمنظمات الفلسطينية المتصادمة توظيفه ـ بشكل كامل ـ لمصلحة القضية.

والسمة **الثانية**، هي **استمرار الانقسام الفلسطيني وتعثر جهود المصالحة** الواحدة تلو الأخرى، وآخرها اتفاق الشاطئ الموقع في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، والذي أسفر عن تشكيل حكومة وفاق

وطني، أسندت إليها جملة مهمات، في طليعتها توحيد ودمج مؤسسات السلطة القائمة في الضفة وغزة، وتسوية أزمة الموظفين في قطاع غزة، وإعادة الإعمار وفتح المعابر، والإعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية، وذلك بسبب إصرار كل طرف على موقفه، وبسبب تداخل الأوضاع المحلية مع التطورات السياسية للدول الإقليمية.

والسمة **الثالثة**، هي **احتمالية تجدد الانتفاضات وتأسيس مسارات جديدة**، في ظل تزايد الاعتداءات الإسرائيلية الهادفة إلى الطرد والتهويد، واستمرار الاستيطان في قضم الأراضي الفلسطينية، وبقاء آلاف الأسرى في السجون، واستمرار التعنت الإسرائيلي في المفاوضات.

وفي ظل اختلاف المشهد الفلسطيني الراهن، واتصاف «الفعل المقاوم» بالفردية، وغياب التنظيم والأطر والبرامج المعلنة والشعارات والأهداف المحددة، فإن النمط المقاوم الجديد يحفر مساراً خاصاً به. ويؤكد الفصل إمكانية استمراره من دون تنظيم باعتباره شكلاً من أشكال الاستجابة والرد على التحدي الذي يطرحه الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وبصفته هذه يملك قابلية للاستمرار، بأشكال عديدة، سواء استمر بنمطه الراهن كمزيج من أشكال الفعل المقاوم، أو تحول إلى انتفاضة شعبية شاملة وواسعة.

ويخلص الفصل إلى أن هذه الانتفاضة ربما تكون هي المحرك الأول لإعادة فلسطين إلى دائرة الاهتمام، وخلق بيئة مختلفة تدفع القوى الفلسطينية نحو التوحد حول مشروع وطني يحمل مرجعية وطنية حقيقية.

ـ ٨ ـ

تتناول الفصول الأربعة التالية بؤر الصراع المسلح والانقسام السياسي، وهي العراق، وسورية، وليبيا، واليمن.

عرض **الفصل الثامن** الخاص بالعراق للتفاعلات والتطورات السياسية التي كادت تمثل خطوة نحو تصحيح الأوضاع المختلة منذ الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، وتأسيس الدولة العراقية على أسس حديثة، يتمتع فيها الجميع بحقوق وواجبات متساوية.

كانت أولى هذه التطورات **الإجراءات الإصلاحية التي أقدم عليها رئيس الحكومة حيدر العبادي** استجابةً للاحتجاجات الشعبية التي انفجرت في آب/أغسطس ٢٠١٥ كاحتجاج على تنامي الفساد المالي والإداري، وسوء الخدمات الأساسية وبالذات في قطاعي الكهرباء والماء. وحظيت هذه الإصلاحات بتأييد المرجعيات الدينية الكبرى وغالبية القوى السياسية والبرلمانية.

ونتيجة لعدم تطبيق هذه الإصلاحات على نحو جدي، تفجرت الاحتجاجات مرة أخرى في آذار/مارس ٢٠١٦ بدعوة مقتدى الصدر إلى تنظيم تظاهرات على أبواب المنطقة الخضراء للضغط على الحكومة للقيام بتسريع الإصلاحات التي وعدت بها خاصة في مجال محاربة الفساد واسترداد

الأموال المنهوبة، وهو ما أدى إلى قيام العبادي باقتراح تشكيل حكومة جديدة من المتخصصين والتكنوقراط، فيما عدا وزيري الداخلية والدفاع، اللذين تُرك لمجلس النواب مسؤولية الإبقاء عليهما أو تغييرهما. وكان من شأن هذه الخطوة إنهاء تظاهرات التيار الصدري.

وتمثل **ثاني** هذه التطورات في **استعادة العراق لعافيته ونجاحه في تحرير ما يقرب من ٤٠ بالمئة من الأراضي التي سيطر عليها تنظيم داعش**. ومع أن جزءاً كبيراً من الفضل في استعادة هذه الأراضي كان يعود إلى قوات الحشد الشعبي ـ المؤيدة والمدعمة إيرانياً ـ والتي استطاعت بمعاونة من الجيش العراقي تحرير عدة مدن أبرزها تكريت والرمادي، إلا أن هذا الدور نتج منه توترات سياسية واجتماعية بين قوات الحشد وسكان المناطق المحررة، ودفع ذلك الجيش العراقي إلى تصدر المشهد والاستعداد لمعركة تحرير الموصل.

وارتبط **ثالث** هذه التطورات **بتصاعد الحديث عن استقلال إقليم كردستان العراق** في ضوء تصريحات مسعود بارزاني رئيس الإقليم عن عزمه إجراء استفتاء لتقرير استقلال كردستان في ٢٠١٦، وأن هذا الاستقلال أصبح أقرب من أي وقت مضى. ودعّم من الشعور بجدية هذا التوجه قيام حكومة الإقليم بحفر خنادق على طول ما تعتبره حدود إقليمها، ووصول عدد البعثات الدبلوماسية في الإقليم إلى ٣١ بعثة بحلول منتصف عام ٢٠١٥، والعمل على إنشاء سوق أربيل للأوراق المالية.

وشهد عام ٢٠١٥ مزيداً من انفتاح العراق على محيطه الإقليمي والدولي، حيث قام رئيس الوزراء العراقي بزيارة مصر والسعودية والكويت، وقام عدد كبير من المسؤولين العرب بزيارة بغداد. وحرص العبادي خلال هذه الزيارات على تأكيد استقلالية القرار الوطني العراقي، وأن بلاده ليست طرفاً في الصراع السعودي ـ الإيراني. وفي الوقت الذي تحسنت فيه علاقات العراق العربية، استمرت صلتها المعقدة مع إيران، واتسمت علاقاتها مع واشنطن وتركيا بالشد والجذب على خلفية التدخلات العسكرية والسياسية في الشأن الداخلي العراقي.

ـ ٩ ـ

تناول **الفصل التاسع** الوضع في سورية، الذي يُعدّ القضية التي دارت حولها معظم التفاعلات العربية والإقليمية هذا العام، والذي كان من مظاهره التدخل العسكري الروسي، والقرارات المتتالية لمجلس الأمن، ونشاط المجموعة الدولية لدعم سورية، وبدء مفاوضات جنيف في آذار/مارس ٢٠١٦.

شهدت الأشهر الأولى من العام انتصارات متلاحقة لفصائل وميليشيات المعارضة، وتراجعاً لقدرة قوات النظام ومؤيديه. استند نجاح المعارضة إلى الدعم العسكري والمالي والسياسي من جانب عدد من الدول أبرزها تركيا والسعودية وقطر، والتسهيلات اللوجستية التي وفرتها تركيا لتنظيم داعش، وازدياد التنسيق العسكري بين هذه الفصائل. وفي المقابل استند تراجع قدرة النظام أساساً

على إنهاك قدراته البشرية وانخفاض عدد قوات جيشه من حوالى ٣٥٠ ألفاً في ٢٠١١ إلى ١٥٠ ألفاً في ٢٠١٥، وهو النقص الذي أشار إليه صراحة الرئيس السوري في خطابه آب/أغسطس من هذا العام. وبعد أقل من ستة أسابيع من هذا الخطاب، أعلن الرئيس الروسي القرار بالتدخل العسكري الروسي لدعم النظام السوري. وعلى مدى الشهور التالية، قامت الطائرات الروسية بتوجيه ضربات عنيفة ومكثفة ومتلاحقة للقوى المعارضة للنظام ما أدى إلى شل حركتها، وانتقالها من موقف الهجوم إلى موقف الدفاع. وأفضى ما تقدم إلى تغيير معادلة التوازن العسكري بشكل حاسم في سورية لمصلحة النظام.

ترافق مع ذلك انفجار أزمة اللجوء السوري إلى أوروبا، وما اكتنفه من مآسٍ إنسانية ومشاكل سياسية، ورفض الدول الأوروبية فتح أبوابها بلا حدود لهذا السيل من اللاجئين. أوقفت هذه الدول العمل باتفاقية شنغن التي تسمح بحرية التنقل بين الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، ودخلت في مفاوضات مع تركيا لمنع استمرار الهجرة انتهت باتفاق في آذار/مارس ٢٠١٦.

كان من شأن تغيير معادلة توازن القوى في سورية، واتضاح التداعيات العالمية لاستمرار الأزمة، تسارع عجلة البحث عن تسوية تتأسس على تفاهم أمريكي ـ روسي، فصدر القرار الرقم ٢٢٥٤ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الذي وضع الأساس لمسار المفاوضات بين النظام والمعارضة، ومسار وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، ومسار الإغاثة الإنسانية للمدن والمناطق المحاصرة.

وبصفة عامة، بدأ تنفيذ هذه المسارات، وتم تدشين مباحثات جنيف ٤ تحت إشراف الأمم المتحدة. ومن الأرجح أن استمرار قطار التسوية يرتبط ارتباطاً مباشراً باتفاق الولايات المتحدة وروسيا، وقيام كل منهما بالضغط على حلفائه لتنفيذ قرار مجلس الأمن.

ـ ١٠ ـ

ناقش **الفصل العاشر** تطورات الأوضاع في ليبيا، فمنذ سقوط النظام القديم، أخذ الصراع أكثر من منحى. وبالرغم من اقتصاره في البداية على تبادل الانتقادات والتهم والتخوين بين القوى السياسية، إلا أنه تحول فيما بعد إلى صراع مسلح، وأدى إلى بروز حكومتين ومجلسين تشريعيين، وامتدت هذه الثنائية إلى مختلف المؤسسات الرئيسة بما فيها تلك الاقتصادية.

وأدت هذه التطورات إلى تداعيات سلبية؛ من بينها؛ تدمير البنية التحتية، والممتلكات الخاصة، وتزايد أعداد المهجرين والنازحين والمتضررين إلى ٣,٨ مليون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أي ما يعادل ٤٩ بالمئة من السكان، وتأخر صرف المرتبات لشهور طويلة، وتم إغلاق بعض حقول إنتاج وموانئ تصدير النفط؛ ما أدى إلى انخفاض معدلات إنتاجه خلال عام ٢٠١٥ إلى ما دون ٤٠٠ ألف برميل يومياً مقارنة بـ ١,٦ مليون برميل في ٢٠١١، كما شهدت الموازنة العامة للدولة عجزاً متزايداً دفع الحكومة إلى الاقتراض لكي تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها الرئيسية المتمثلة في بندي الرواتب والدعم، إلى جانب تقديم بعض الخدمات مثل الصحة والتعليم ومياه الشرب.

وترافق مع ذلك نشوء خلافات مناطقية بين المدن، وبخاصة في غرب ليبيا، وانتشار العصابات المسلحة والجماعات المتطرفة في الجنوب، وسيطرة تنظيم داعش والجماعات التكفيرية على عدة مدن أبرزها مدينتا درنة وسرت في الشرق، وأحياء رئيسية من مدينة بنغازي، وكذلك اتساع ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا جنوب المتوسط.

إزاء هذه الأوضاع، عمل المجتمع الدولي على مستويين:

الأول سياسي، فقد ترتب على نتائج الحوار الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نجاح الفرقاء الليبيين في توقيع وثيقة الاتفاق السياسي في مدينة الصخيرات المغربية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وحظي الاتفاق بترحيب من مجلس الأمن وكثير من دول العالم.

وعلى الرغم من تعثر تطبيق هذا الاتفاق نتيجة الانقسام والتشرذم بين القوى السياسية الليبية، واتهامه من البعض بأنه تم برعاية غربية، وإعلان المؤتمر الوطني العام في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ خارطة طريق جديدة تتضمن أسلوب تكوين المجلس التشريعي والدستور والحكومة، إلا أنه وبرعاية من الأمم المتحدة تمكنت القوى السياسية الليبية من العمل على وضع دستور جديد، وانعقدت آخر جلسات إعداده في مدينة صلالة بسلطنة عمان في آذار/مارس ٢٠١٦. كما تكونت حكومة الوفاق الوطني التي واجهت عدداً من الصعاب بشأن عددها وتركيبها وتحفظ بعض القوى في البرلمان عليها، إلا أنها تجاوزت هذه الصعاب، وقام البرلمان بالتصديق عليها. ورغم التهديدات الأمنية، انتقلت الحكومة إلى العاصمة طرابلس لممارسة مهامها، وإن كان ذلك قد أثار توترات سياسية وعسكرية بين الفصائل والميليشيات المسلحة.

والمستوى **الثاني عسكري**، تمثل بازدياد مخاوف الدول الأوروبية، وبالذات المتوسطية من مآل الأوضاع العسكرية في ليبيا، وانتشار الميليشيات الجهادية التي أعلنت ولائها لتنظيم داعش وبيعتها لرئيسه، وبالذات مع اقتراب هذه الجماعات من أماكن إنتاج النفط وتصديره. هذا بالطبع إلى جانب المخاوف العميقة لدول شمال أفريقيا والساحل المجاورة لليبيا وخشيتها من تسلل الإرهابيين ونقل السلاح إلى أراضيها، وضرورة التعاون فيما بينها لمكافحة هذا الخطر، وهو ما ظهر في اجتماع وزراء خارجية دول جوار ليبيا الذي عقد في تونس في آذار/مارس ٢٠١٦، والذي أعقبه في الشهر نفسه اجتماع وزراء دفاع دول الساحل والصحراء ـ بما فيها ليبيا ـ الذي دعت إليه مصر، وانعقد في آذار/مارس ٢٠١٦.

ـ ١١ ـ

وتناول **الفصل الحادي عشر** تطورات الوضع في اليمن، الذي اعتبره الفصل «منقسماً داخلياً ومنكشفاً خارجياً».

فعلى المستوى الداخلي، استمرت الخصوصية المكبلة التي عبّرت عنها المؤسسات التقليدية (كالقبائل)، والتي شهدت انتعاشاً سواء في دورها السياسي أو الحربي، وذلك بالمقارنة مع هشاشة وضع الأحزاب السياسية. وتوزعت هذه القبائل بين السلطة الحاكمة والمعارضة؛ في ثنائيات متقابلة؛ فثمة قبائل محاربة وأخرى مسالمة، وقبائل ثائرة وأخرى متمردة وأخرى خانعة ومستسلمة. وهناك قبائل معارضة للحاكم وثائرة عليه وأخرى موالية له ومتحالفة معه.

كما برزت ظاهرة المعارضة الحاكمة المتنصلة، أي أن قوى الحكم بمكوناتها العديدة المتوافقة قد تشاركت في حكم اليمن ومحاصصة وظائفه خلال الفترة ٢٠١٢ ـ ٢٠١٤، ولكنها؛ لتشبعها بثقافة إزاحة المسؤولية عن الذات وتحميلها الخصم تنصلت من مسؤولية الاعتراف بالفشل في إدارة أمور المجتمع والدولة، وارتدت رداء المعارضة رغم أنها تشارك في الحكم فعلياً. وظهر ذلك بجلاء في عام ٢٠١٥ الذي انفجر فيه الصراع ما بين القيادة الشرعية ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي وتحالف الحوثي ـ صالح عقب فشل اتفاق السلم والشراكة الوطنية الذي وقعه جميع القوى السياسية في صنعاء في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حيث قام الحوثيون في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بالسيطرة على مبنى الرئاسة ودار الإذاعة والتلفاز، ووضع كل من رئيس الجمهورية منصور هادي ورئيس الوزراء خالد البحاح تحت الإقامة الجبرية.

وترتب على هذه التطورات، إنشاء تحالف دعم الشرعية في اليمن، وقيام التحالف الذي قادته السعودية مدعوماً من عشر دول بعملية عاصفة الحزم خلال الفترة من ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ حتى ٢١ نيسان/أبريل من العام ذاته، والتي نجحت في تحقيق التوازن الميداني والسياسي على الأرض، وذلك بالرغم من الخسائر الإنسانية المترتبة عليها والتي بلغت خلال الفترة من بدايتها وحتى تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه ٦٠١٨ شهيداً بينهم ١٢٧٧ طفلاً و١٠٤١ امرأة.

وبعد استعراض أهداف القوى الخارجية من التدخل في اليمن، فقد أبرز الفصل التدخل الإيراني والسعودي في الشؤون الداخلية لليمن، ووصف **الأول** بأنه «أطماع» و**الثاني** بأنه «**دور توسعي وتدخلي**». كما أوضح حالة الغموض والارتباك التي بدا عليها التدخل الإماراتي في اليمن.

وخلص الفصل إلى أنه لا يمكن الخروج من الأزمة التي تشهدها البلاد دون الاعتراف بوجود أزمة مركبة ومعقدة، يعانيها المجتمع والدولة، ودون اعتراف الأطراف اليمنية بمسؤوليتها، في ما وصل إليه الشعب اليمني. ويتطلب ذلك البدء بالمصالحة الوطنية، والتوقف عن استمرار «تحكيم الخصم» الخارجي والركون إليه، في مقابل استمرار استعداء الأخ والقريب ومخاصمته. وأن ذلك لن يتم على المدى القصير والعاجل إلا بالبدء الفوري في تطبيق جميع بنود القرار رقم ٢٢١٦ الصادر عن مجلس الأمن في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، والتزام جميع الأطراف بالتعهدات والاتفاقات، وفي مقدمتها مخرجات الحوار الوطني. ولعل ذلك، يمثل جدول أعمال المباحثات التي ترعاها الكويت بين الطرفين، والتي تم الإعلان عن بدئها في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

وختاماً...

كتب جواهر لال نهرو مؤسس الهند الحديثة وأول رئيس وزراء لها في أحد خطاباته لابنته أن تعبير التفاؤل أو التشاؤم ليس جزءاً من قاموس رجل السياسة؛ فرجل السياسة لا يفقد أبداً الأمل في تحقيق مستقبل أفضل ويعمل دائماً في أحلك الظروف للتحرك نحو ما يؤمن به، ويفتش في الركام عما يُدعم رسالته بما يجعله أكثر قرباً مما يؤمن به حتى تتغير الظروف وينهض مرة أخرى كطائر العنقاء المهيب.

إن مراحل السيولة السياسية والاجتماعية، بل والفوضى أحياناً، هي مراحل اضطراب وقلق بحكم التعريف، ولكنها في ذات الوقت مراحل البحث عن مخرج، والسعي من أجل سبيل خلاص، وهي أيضاً مرحلة إعادة التشكل.

فهل يمكن لنا وسط كل هذه الأجواء أن نفكر في «العروبة» باعتبارها الفكرة التأسيسية الكبرى القادرة على التجميع ولمّ الأشلاء. يتوقف ذلك على قدرة المؤمنين بها على طرح خطاب سياسي مقنع للمكونات الثقافية والاجتماعية المختلفة في مجتمعاتنا من ناحية، وللجيل الجديد من الشباب ـ من الذكور والإناث ـ من ناحية أخرى، وأن يستخدم لغة العصر وتعبيراته ويوظف آلياته الجديدة في مجال الاتصال والمعلومات.

القسم الأول

الإطار الدولي والإقليمي

الفصل الأول

النظام الدولي وتأثيره في الوطن العربي: مخاطر وتحديات

شهد النظام الدولي خلال السنوات الأخيرة العديد من التطورات المهمة، سواءٌ على مستوى بنية النظام وهيكله، أو على مستوى التفاعلات التي جرت بين قواه الكبرى المؤثرة في حركة السياسة الدولية، إلا أن الأمر لم يحسم بعد بصدد ما سيؤول إليه شكل النظام القائم الذي يمر بمرحلة تحول لنظام جديد لم تتشكل ملامحه النهائية بعد، ومن ثم فكل الاحتمالات بالنسبة إلى مستقبله قائمة، وهو الأمر الذي انعكس على مجمل القضايا محل اهتمام هذه القوى، والتي كانت موضوعاً لهذه التفاعلات، ومنها القضايا العربية.

ويثير ذلك التساؤل حول مدى تأثير ذلك في مستقبل الوطن العربي، وبخاصة أنه كان محلاً لنشأة نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى، من خلال وعد بلفور واتفاقية سايكس ـ بيكو، كما أن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية تبلور متأثراً بنتائج الحرب وما أعقبها من تغير العلاقة بين الاتحاد السوفياتي والدول الغربية من تعاون وتحالف إلى صراع ومنافسة، وهو ما أدى إلى تبلور نظام القطبية الثنائية والحرب الباردة. وساهمت التطورات السياسية الجسام التي شهدها الوطن العربي في الخمسينيات مثل القرار المصري بتأميم شركة قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر، وإقامة الجمهورية العربية المتحدة، وتبلور دعوة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وغيرها في تشكل ملامح النظام الدولي.

وتزداد أهمية هذا السؤال لأن الخبرة التاريخية توضح خطورة التأثيرات الخارجية التي يتعرض لها الوطن العربي في ظل الفترات التي تشهد تغيرات دولية سريعة كالمرحلة التي تشهدها الحقبة الثانية من القرن الحادي والعشرين؛ فلقد سقط الوطن العربي فريسة للاحتلال العثماني خلال مرحلة تاريخية مماثلة، وتعرض عدد من أقطاره للتقسيم وتقطيع أوصاله في مرحلة أخرى مشابهة

(بالإضافة إلى دور العوامل الداخلية)، وها هو يتعرض منذ عدة سنوات لمحاولات مستمرة لمزيد من التفتيت.

ومن ثم، يسعى هذا الفصل إلى رصد أهم التطورات التي لحقت بالنظام الدولي بصفة عامة وتطور سياسات القوى الكبرى خلال فترة ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ والتعرف إلى مدى تأثيرها في الوطن العربي وتحديد المخاطر والفرص الناتجة من ذلك. وبناء على ذلك، تتمثل عناصر الفصل في عرض أهم التطورات التي لحقت بالنظام الدولي، وتطور سياسات القوى الكبرى، وتأثير تطورات النظام الدولي في الوطن العربي.

أولاً: أهم التطورات التي لحقت بالنظام الدولي

استمرت التفاعلات بين القوى الكبرى في إطارها المعتاد الذي يتراوح ما بين الصراع والتعاون، وهو صراع لا يصل إلى حد المواجهة المباشرة، وتعاون لا يرقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي وبالتالي لم يحدث «اختراق» أو «تحول نوعي» في مجال التفاعلات الصراعية أو التعاونية، ولكن التطور اللافت للانتباه حدث على مستوى التفاعلات بين القوى الكبرى والقوى المتوسطة، فعلى سبيل المثال، تحولت التفاعلات الأمريكية والأوروبية مع إيران من حالة الصراع إلى تبني نهج التسوية السياسية من خلال المفاوضات، كما تحولت التفاعلات الروسية ـ التركية من حالة التعاون إلى وضع صراعي حاد، كما شهدت التفاعلات الأمريكية ـ الإسرائيلية قدراً غير مسبوق من التوتر على خلفية توقيع الاتفاق النووي الإيراني، وإن كان قد جرت محاولات لاحتوائه.

واستمر التنافس بين القوى الكبرى حول قيادة النظام الدولي واتجاهات تطويره، وهنا نلمس وجود رؤيتين مختلفتين: **الأولى،** تسعى إلى تطوير النظام الدولي في إطار الحفاظ على الوضع الذي تشكل عقب انتهاء الحرب الباردة، والذي حاولت الولايات المتحدة تطويعه وفقاً لأسس النظام أحادي القطبية الذي تتمتع فيه بالهيمنة على تفاعلاته، وإن كان هذا لا يمنع من القيام ببعض التغييرات الوظيفية والبنائية والشكلية التي تتيح مساحة أكبر لمشاركة القوى الدولية الكبرى الأخرى، خاصة في ما يتعلق بتحمل أعباء إدارة النظام وتسييره، ولكن في ظل القيادة الأمريكية للنظام واحتفاظها بموقعها المهيمن. وتستند الرؤية الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تتمتع بموقع أقوى دولة في العالم عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وتقنياً، وبأنها الدولة التي استثمرت موارد ضخمة لبناء وتشكيل هذا النظام، كما أنها تستبعد إمكانية وصول أي من القوى الكبرى الأخرى إلى مستوى منافستها وذلك لغلبة الطابع الإقليمي على كل من هذه القوى، فروسيا والصين والاتحاد الأوروبي، هي قوى إقليمية بالأساس، ولا ترقى إلى مرتبة القوة الأمريكية الاستثنائية والكونية[1].

---

(١) Joseph S. Nye, *Is the American Century Over?* (Cambridge, UK: Polity Press, 2015).

أما الرؤية **الثانية**، فترى أن تطوير النظام الدولي يتطلب إعادة الهيكلة الشاملة للنظام القائم بنائياً ووظيفياً وفكرياً باتجاه نظام جديد أقرب إلى نظام تعدد المراكز، ولكنه لن يكون بالضرورة شبيهاً لنظام التعددية القطبية في صورته الكلاسيكية، وتستند هذه الرؤية إلى افتقاد النظام الدولي في وضعه الراهن التوازن، وإلى صعوبة استعادة وضع الثنائية القطبية؛ ففي ظل العولمة ووحدة العالم لم تعد هناك مناطق نفوذ جغرافية لهذه القوة الكبرى أو تلك بل أصبح التأثير شاملاً وعالمياً، وامتد تطلع الولايات المتحدة للسيطرة ليشمل كل أرجاء المعمورة. هذا فضلاً عن تغير العالم، فلم يعد الأمر يقتصر على القوى العظمى، كما كان في السابق، إنما هناك دول تنزع إلى القيام بدور عالمي، وهناك منظمات دولية وشركات دولية عملاقة، بل وأفراد مؤثرون إضافة إلى صعوبة استمرار تنامي الفوضى في العلاقات الدولية إلى ما لا نهاية[٢].

ويذكر فيودور لوكيانوف، رئيس هيئة رئاسة مجلس السياسة الخارجية والدفاع الروسي، في عرضه لأهم ملامح العالم عام ٢٠١٥، أن النزوع السائد في العالم اليوم لا يجري نحو عالم «هرمي» إنما نحو تجزئة العالم إلى أجزاء أكثر قابلية للتحكم، تقوم على قواعد خاصة بكل جزء وليس مبادئ شاملة، كما أن تنامي الفوضى والانفلات في العلاقات الدولية لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية، مرجحاً ظهور بنية عالمية جديدة تقوم على توازن واقعي. ويضيف بأن النظام الذي يسير إليه العالم ينمو تدريجياً من جدلية فوضى التنافس والترابط، ويجري ذلك بصورة طبيعية خارج إرادة اللاعبين الأساسيين، وعلى الرغم من أن التوازن المرن بين الدول المحيطة بالولايات المتحدة في مركز النظام، من جهة، والكتلة الأوراسية التي تستند إلى شراكة وثيقة بين الصين وروسيا، من جهة أخرى، يبدو مثبطاً للهمم، إلا أن الحديث يدور عن تجمعين لديهما مصالح داخلية مشتركة وكل منهما بحاجة إلى الآخر، وبالتالي فهما ليسا في وضعية مواجهة، وهذا أفضل الاحتمالات التي يمكن تصورها اليوم.

وفي هذا الاطار، استمرت القوى الكبرى في سعيها نحو تطوير عناصر قوتها الاستراتيجية، وصيانة تحالفاتها السياسية والاقتصادية القائمة وبناء تحالفاتها الجديدة. ويمثل توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ نموذجاً في هذا الشأن؛ وهذه الاتفاقية تؤسس لمنطقة تجارة حرة تضم الدول المطلة على المحيط الهادئ، وتأمل الولايات المتحدة في أن تسهم في تغيير موازين القوة بالمنطقة بعيداً من الصين، هذا بالطبع عند دخول هذا الاتفاق مجال التنفيذ وبعد تصديق برلمانات الدول الموقعة عليه.

كما استمرت القوى الدولية الكبرى في دعم وصيانة ما هو قائم من هذه التحالفات وتطويره بما يتناسب مع متطلبات المرحلة، وهو ما بدا في الجهود الروسية المتعلقة بمجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي، وأثمرت محاولات بناء مؤسسات مالية واقتصادية دولية موازية للمؤسسات القائمة، فتم

(٢) فيودور لوكياوف، «العالم عام ٢٠١٥ حنين للتوازن،» موقع «روسيا ما وراء العناوين»، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://arab.rbth.com/opinion/2015/12/23/554225>.

التوقيع على اتفاقية تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في بكين، وهو المؤسسة المالية الجديدة التي تستعد لمنافسة البنك الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، وبنك التنمية الآسيوي الذي تهيمن عليه اليابان. وقال ليو جي تشن، الباحث بمعهد البحوث المالية في جامعة الشعب الصينية، أنه «في الإمكان وصف تأسيس هذا البنك ونجاحه المستقبلي بأنه يُمثل نهاية لحقبة تاريخية استخدمت فيها الدول المتقدمة الأداة المالية «للسيطرة» على الدول النامية و«استعبادها» و«استعمارها» ويفتح تاريخاً جديداً يبرز فيه التعاون القائم على قدم المساواة والعدالة والاحترام والاستقرار»[٣].

وشارك في حفل التوقيع ممثلون لسبع وخمسين دولة. ويشار إلى أن الولايات المتحدة واليابان تعارضان تأسيس هذا البنك، وتعتبره واشنطن وسيلة لنشر نفوذ الصين وقوتها الناعمة، وقد حاولت إقناع الدول الأخرى بتجاهل المشروع إلا أنه يبدو أنها لم تنجح في ذلك بدليل مشاركة دول حليفة لواشنطن في تأسيس هذا البنك، وقد باشر البنك أعماله بدءاً من منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وتذكر كاري غريسي، محررة الشؤون الصينية بهيئة الإذاعة البريطانية، أنه لا ينبغي النظر إلى تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بوصفه نصراً دبلوماسياً للصين فحسب، بل هو تطور سيسهم في تحقيق هدف اقتصادي مهم؛ فالصين بحاجة إلى التوسع في بناء البُنى التحتية خارج حدودها، إذ تحتاج شركاتها الهندسية الضخمة إلى ممارسة أنشطتها في بناء الموانئ والطرق والمدن في دول أخرى، ومن ثم، فحل هذه المعضلة يكمن في إقراض الدول الآسيوية الأموال اللازمة لدفعها للشركات الصينية من أجل بناء «آسيا القرن الـ ٢١» بموجب خطة صينية كبرى تهدف بالأساس إلى نشر وتعزيز النفوذ الصيني. وتضيف الباحثة أن خطوة تأسيس البنك ما كان يمكن تنفيذها بهذه السرعة لو كانت الولايات المتحدة قد وافقت على إصلاح المؤسسات المالية الدولية القائمة بحيث تمنح الصين موقعاً مؤثراً فيها، فبعد ٣٠ عاماً من النمو الهائل في الاقتصاد الصيني، لم يعد ميزان القوى في هذه المؤسسات (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) يعكس بأمانة واقع الاقتصاد العالمي[٤].

من ناحية أخرى، استمرت أسعار النفط في الانهيار لتصل إلى أدنى مستوى لها مع توقع استمرار الانخفاض في الأسعار ما لم تتمكن الدول المنتجة للنفط من داخل أوبك وخارجها التوصل إلى صيغة مناسبة للحد من زيادة العرض، خاصة مع دخول الولايات المتحدة إلى السوق بعد رفع الكونغرس حظر تصدير النفط الأمريكي الذي استمر لأربعين عاماً، وبدء تصدير أولى شحناته مطلع عام ٢٠١٦، وكذلك التوقعات المتعلقة بزيادة القدرات التصديرية لإيران بعد رفع العقوبات بما يتراوح ما بين ٣٥٠ و٥٠٠ ألف برميل يومياً. وكان لانهيار أسعار النفط تأثيراته في التفاعلات

(٣) «مقالة خاصة: البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية... محرك مالي جديد ينهي حقبة «استعباد» الدول النامية،» وكالة أنباء شينخوا، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://arabic.news.cn/2015-12/29/c_134961984.htm>.

(٤) «التوقيع على اتفاقية تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في بكين،» موقع الـ BBC باللغة العربية، ٢٠١٥/٦/٢٩، <http://www.bbc.com/arabic/business/2015/06/150629_china_aiib_signing>.

بين القوى الكبرى؛ فالولايات المتحدة تدفع باتجاه المزيد من الانخفاض، وذلك لأنها ترى أن في ذلك أداة للضغط على روسيا وإيران، وأنه يعطيها فرصة التحكم في توازن سوق النفط إنتاجاً وأسعاراً، ولكن يبدو أن هناك حدوداً على استمرار هذه السياسة خصوصاً في ما يتعلق بروسيا.

لقد سعت واشنطن إلى الاستفادة من انهيار أسعار النفط، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، وبخاصة أن اقتصادها يعتمد على عائدات صادراتها النفطية، ومن ثم فإن انخفاض الأسعار يؤدي إلى إضعاف القدرات الروسية الاستراتيجية بشكل مباشر، وكان المستفيد الرئيسي من هذه السياسة هو الصين التي تعتبر المنافس الحقيقي للولايات المتحدة، لكونها أكبر مستورد للنفط في العالم، كما أن حلفاء الولايات المتحدة من الدول المصدرة للنفط، خاصة الدول العربية، لحق بهم أضرار كبيرة ربما يكون لها تداعيات سلبية على استقرارها الداخلي، هذا بالإضافة إلى الآثار المتوقعة على الاقتصاد العالمي نتيجة ذلك.

ومن أهم التطورات التي شهدها النظام الدولي ظهور مجموعة من الأزمات التي واجهت القوى الدولية الكبرى والتي كان لها تأثيرها في مجمل تفاعلات النظام، كالأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها الصين، حيث تراجع معدل النمو السنوي لاقتصادها لأدنى مستوى له منذ ربع قرن مسجلاً ٦,٨ بالمئة مقارنة بـ ٧,٣ بالمئة عام ٢٠١٤، الأمر الذي أثر في مجمل اقتصادات العالم، نظراً للثقل الذي يتمتع به الاقتصاد الصيني، ولطبيعة علاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل التي تحكم العلاقات والتفاعلات الاقتصادية بين الدول، خاصة القوى الكبرى[٥].

كما تعرضت بورصة شنغهاي لتراجعات متعددة ألحقت خسائر كبيرة بالمتعاملين فيها، وامتد تأثيرها ليؤدي إلى هبوط أسواق العالم بنسب كبيرة، الأمر الذي أثار التساؤل، حول تأثير هذه الأزمة في الاقتصاد العالمي. وفي مواجهة هذا التطور، اتخذت الصين العديد من الإجراءات لتصحيح الموقف فخفضت قيمة عملتها وتدخلت السلطات المالية لوقف الانهيار في البورصة. كان أهم الدروس المستفادة هو خطورة عدم الاستقرار في ثاني أكبر اقتصاد في العالم على بقية الدول.

ويرى بعض الاقتصاديين أن مشكلة تباطؤ النمو الصيني ليست أزمة في حد ذاتها، فقد كان من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الصيني نمواً بأقل من ٧ بالمئة، وهي نسبة نمو كبيرة تزيد على ضعف معدل نمو اقتصادات رئيسية أخرى في العالم، لكن المشكلة هي اعتماد الاقتصاد العالمي على وتيرة نمو متسارعة بشكل مستدام في الصين، والاقتصادات الصاعدة الأخرى.

وتشهد الصين في مطلع عام ٢٠١٦ توجهاً يهدف إلى التحول من اعتماد النمو على الصادرات، إلى تشجيع الاستهلاك المحلي ليكون العامل الرئيسي في النمو الاقتصادي، ولذلك تتراجع

---

(٥) **الشرق الأوسط**، ٢٠١٦/١/٢٠.

الصادرات الصينية وكذلك صادرات الدول التي تعتمد على السوق الصينية في تجارتها، ويسهم ذلك في إضعاف الطلب على النفط ما يؤدي إلى استمرار انهيار أسعاره[٦].

ومن الأزمات الأخرى التي واجهت القوى الكبرى، أزمة اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الذين ازدادت أعدادهم بصورة غير مسبوقة في عام ٢٠١٥، الأمر الذي أدى إلى إثارة العديد من المشكلات الحادة للقوى الكبرى، وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي، التي تباينت مواقفها وسياساتها بصدد التعامل مع الأزمة على نحو صار يمثل تهديداً مباشراً للوحدة الأوروبية ذاتها، والتي تتعرض لتهديدات أخرى كتهديدات بريطانيا بالانسحاب على ضوء نتائج الاستفتاء الذي سيُجرى حول استمرارها أو عدمه في عضوية الاتحاد.

وفي نطاق الأزمات التي واجهت القوى الكبرى تحتل أزمة الإرهاب بمفهومها الواسع، واتساع نطاقها الجغرافي أهمية خاصة لما تمثله من مخاطر وما تحمله من دلالات عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمواجهة الإرهاب ومكافحته.

وأخيراً يبقى أن نشير في نطاق عرض أهم التطورات التي شهدها النظام الدولي في الفترة ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ إلى توصل القوى الكبرى إلى «توافق» حول بعض القضايا الكونية كقضية مكافحة الاحتباس الحراري، والذي صدر بشأنها اتفاق باريس، وتنامى التنسيق والتحالف بينها والقوى المتوسطة، خاصة في المناطق الساخنة من العالم كالشرق الأوسط، وشرق وجنوب شرق آسيا، الأمر الذي كان له تأثيره في توازنات القوى الإقليمية، هذا بالإضافة إلى ازدياد اتجاه القوى الكبرى للتعامل مع الأزمات التي تواجه العالم إلى الدبلوماسية متعددة الأطراف، وهو ما يشير إلى محاولة لكبح جماح حالة الفوضى التي اعترت النظام الدولي هذا العام.

ثانياً: تطور سياسات القوى الكبرى تجاه الوطن العربي

يمكن التعرف إلى تطور سياسات القوى الكبرى تجاه الوطن العربي استناداً إلى عدة محاور، هي: الاستمرارية والتغير، والصراع والتعاون والانخراط في القضايا العربية، ومستوى تفاعلات هذه القوى مع الدول العربية ودول الجوار الجغرافي، وذلك على النحو التالي:

١ ـ في ما يتعلق **بالاستمرارية والتغير** في سياسات القوى الكبرى تجاه الوطن العربي وقضاياه يمكن الإشارة إلى غلبة عنصر الاستمرارية في حالة السياسة الخارجية الأمريكية، ويذكر مارك لانش، أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن، في بحث له بمجلة **الشؤون الخارجية** تحت عنوان لافت للانتباه هو: أوباما والشرق الأوسط تحجيم الدور الأمريكي؛ أن الرئيس أوباما، منذ وصوله إلى منصبه، كان مقتنعاً بأن خفض الاستثمار الأمريكي العسكري والسياسي الهائل في الشرق الأوسط

---

(٦) «كيف هزت الصين أسواق العالم؟،» سكاي نيوز عربية، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://www.skynews arabia.com/web/article/769700>.

يمثل مصلحة أمنية وطنية مهمة في حد ذاتها. فقد أدى احتلال العراق والإفراط في ممارسات الحرب على الإرهاب إلى جعل أمريكا «مفرطة» الانتشار، ويشير الباحث إلى أن تحجيم الدور الأمريكي في المنطقة لم يعنِ خفض الوجود المادي فحسب، بل عنى أيضاً ممارسة ضبط النفس على الصعيد الدبلوماسي، وحث تحدي الحلفاء لتولي مسؤوليات أكبر في ما يتعلق بأمنهم، وقد التزم أوباما بتلك الاستراتيجية على مدى سنوات حكمه وقاوم بصرامة الجهود الهادفة إلى إخراج واشنطن عن مسارها، مضيفاً أن تلك الاستراتيجية لم تحظَ بتأييد واضح في دوائر السياسة الخارجية في واشنطن أو بين حلفائها الإقليميين الذين يعتمدون على ممارسة القوة الأمريكية، ولكنها كانت استراتيجية واضحة ومتماسكة قادت أوباما إلى طرح مبادرات بشأن القضايا التي اعتبرها مؤثرة في الأمن القومي الأمريكي، مثل: برنامج التسليح النووي الإيراني، والإرهاب، والصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، والحرب في العراق.

ظلت سياسة أوباما تقوم على أساس هذه الرؤية التي اتّخذت أشكالاً وصوراً متعددة وإن كانت الضغوط التي تعرض لها قد فرضت عليه في بعض الأحيان اتخاذ بعض الإجراءات التدخلية المحدودة لتحقيق المواءمات السياسية اللازمة لإدارة سياسته الخارجية، أو لتخفيف حدة هذه الضغوط[٧].

أما في ما يتعلق بالسياسة الخارجية الروسية، فقد اتسمت بغلبة عنصر التغير النسبي على حركتها، حيث لجأت إلى استخدام القوة العسكرية بشكل منفرد ومباشر في سورية، وهو ما يصفه لوكيانوف، بأنه علامة جديدة على التغيرات المستمرة في السياسة العالمية، وكتب ساخراً أن موسكو تطاولت على الحق الذي كان حكراً على الولايات المتحدة منذ ٢٥ عاماً، وهو الحق في استخدام القوة لبسط النظام العالمي أحادي القطبية. أما العملية العسكرية التي بدأتها موسكو في سورية فقد غيرت توزيع القوى وآفاق حل النزاعات الدولية. ويضيف بأن المشاركة الروسية في سورية تتصف بفارق مبدئي عن سياسات الولايات المتحدة والناتو من عام ٢٠٠٠، وهو أن موسكو تسعى إلى عدم تغيير السلطة القائمة، بل للمحافظة عليها وتعزيزها[٨]. وجدير بالذكر في هذا المقام أن استخدام روسيا القوة العسكرية في سورية جاء محسوباً، وبهدف تحقيق أهداف محددة، وعندما شعرت القيادة الروسية بأن تدخلها العسكري قد حقق أهدافه أصدرت قرارها المنفرد بانهاء المهمة في آذار/مارس ٢٠١٦.

ويضيف المحلل إيفان تيموفييف، أن أحد عناصر السياسة الخارجية الروسية يتمثل بأن روسيا ضد الفوضى الدولية، وضد تفكيك الدول، ومع الحفاظ على بنية الدولة، ومن أجل تحقيق ذلك تقيم روسيا تحالفات مع فاعليين إقليميين ودوليين، وذلك في إطار نظرة واقعية تقوم على احترام

---

(٧) Marc Lynch, «Obama and the Middle East Rightsizing the U.S. Role,» *Foreign Affairs*, vol. 94, no. 5 (September-October 2015), pp. 18-27.

(٨) لوكياوف، «العالم عام ٢٠١٥ حنين للتوازن،» موقع «روسيا ما وراء العناوين».

سيادة الدول وعدم فرض «ديمقراطية مصطنعة» عليها من الخارج، وبحيث يكون تطورها السياسي نابعاً من داخلها وبشكل متدرج. وتجد هذه الآراء الروسية تأييداً واسعاً لدى الصين[٩].

والواقع أن الخطاب السياسي الرسمي لروسيا يؤكد تبني هذه الأفكار، فقد ذكر الرئيس فلاديمير بوتين في حديثه إلى صحيفة **بيلد** الألمانية، بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، «عارضنا بشدة ما جرى في العراق وليبيا وبعض الدول الأخرى، وقلنا إنه لا يجوز فعل هذا ويجب عدم ارتكاب هذه الأخطاء، لكن لم يُصغِ إلينا أحد! بل اعتبروا أننا نتخذ موقفاً معادياً للغرب». ويذكر لوكيانوف أنه سيكون على روسيا في المرحلة القادمة مهمة ذات مستويين: **الأول**، يتعلق بضمان وجودها الجيوسياسي في سورية بغض النظر عن شكل السلطة فيها، و**الثاني**، يتمثل بعدم قطع العلاقات مع إيران فهي شريك إقليمي مهم للغاية[١٠].

أما السياسة الخارجية الأوروبية فقد شهدت قدراً من التغير النسبي باتجاه مراجعة مكوناتها، خاصة بعد تدهور الأوضاع في المنطقة العربية واتساع نطاق التهديدات الناتجة منها ووصولها بشكل مباشر إلى أوروبا، سواء عبر العمليات الإرهابية المتلاحقة التي ضربت العديد من الدول الأوروبية، أو اتساع نطاق تجنيد الشباب الأوروبي وإغرائه بالانضمام للجماعات الإرهابية، أو من خلال تدفق الموجات البشرية الكثيفة من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين. وبالرغم من تعدد المبادرات لتسوية الأزمة السورية، فإنه لا توجد بينها مبادرة واحدة حجزت أوروبا دوراً مهماً فيها، وهو الأمر الذي اعترف به أحد التقارير التي ركزت على تقييم سياسة الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار، والذي اعترف بفشل السياسة الأوروبية مع هذه الدول، وأقر بأن نماذج النظم السياسية الأوروبية ليست صالحة للتطبيق في معظم دول الجوار، وبأن انتقال الديمقراطية أشد تعقيداً عند التنفيذ مما تصور واضعو السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي[١١]. وأسهم في الوصول إلى هذه النتيجة الاعتداءات الإرهابية التي شهدتها فرنسا وبلجيكا وتدفق الهجرة الواسعة إلى الدول الأوروبية[١٢].

وفي ما يتعلق بتطور السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية فقد اتّخذت سمة التغير الحذر، فحافظت على أولوياتها الاقتصادية وتحالفاتها الإقليمية المتوازنة، وفي الوقت ذاته بدأت بإعطاء المزيد من الاهتمام بالقضايا السياسية والأمنية في المنطقة، بخاصة مع تدهور الأوضاع في العديد من البلدان العربية، وتفاقم ظاهرة الإرهاب واتساع نطاقها ليشمل العالم، ويمثل الخطاب الذي ألقاه الرئيس الصيني بالجامعة العربية أثناء زيارته للقاهرة في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦،

---

(٩) إيفان تيموفييف، «السياسة الخارجية الروسية تقبل التنبؤ: سبع اتجاهات تتحدث عن نفسها،» موقع «روسيا ما وراء العناوين»، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://arab.rbth.com/world/2015/12/03/546955>.

(١٠) فيودور لوكيانوف، «الحملة الروسية في سورية.. فرص ومجازفات،» ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، <http://arab.rbth.com/opinion/2015/10/16/483385>.

(١١) جميل مطر، الغياب الأوروبي،» **الخليج** (الشارقة)، ٢٠١٥/١٠/٢٩.

(١٢) جميل مطر، «أوروبا والجيران،» **الخليج**، ٢٠١٦/١٢/١٧.

وثيقة مهمة تُعبر عن الرؤية الصينية في هذا الشأن، فقد طرح في الخطاب تصوراً متكاملاً لتشخيص الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي، وحدد مفاتيح التعامل مع هذه الأوضاع وهي: الحوار، وتسريع عجلة التنمية، وتطابق نهج التنمية مع الخصوصيات الوطنية، وأكد التزام الصين بطريق التنمية السلمية والسياسة الخارجية السلمية المستقلة، واستراتيجية الانفتاح القائمة على المنافع المتبادلة والمكاسب المشتركة، والمشاركة الحثيثة في الحوكمة العالمية وصياغة معادلة التعاون والمنفعة، والاضطلاع بالالتزامات والمسؤوليات الدولية، وتوسيع دائرة المصالح المشتركة مع دول العالم، وتشكيل مجتمع موحد يتجه إلى مصير مشترك للبشرية جميعاً، وقد تضمن الخطاب عرضاً مفصلاً للبرامج التي أعدتها الإدارة الصينية لتنفيذ رؤيتها المطروحة وللسياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط، حيث أكد ما يلي:

أ. التزام الصين بتحديد سياستها واتخاذ إجراءاتها تجاه الشرق الأوسط بناء على الحقائق.

ب. النصح بالتصالح والحث على التفاوض استناداً إلى مصالح شعوب المنطقة.

ج. عدم القيام بتنصيب «الوكلاء»، وبذل الجهود لتوسيع دائرة الأصدقاء.

د. عدم السعي إلى انتزاع «مجال للنفوذ» من أي دولة أخرى.

هـ. احترام مطالب البلدان العربية بالتغيير والإصلاح، ودعم جهودها المستقلة لاستكشاف الطرق التنموية، وتطوير علاقة ملائمة فيما بين الإصلاح والتنمية والاستقرار.

و. الرؤية الموحدة لمكافحة القوى الإرهابية والمتطرفة، فلا يجوز اتباع معايير مزدوجة لمكافحته، أو ربطه بعرق أو دين بعينه[١٣].

٢ ـ بالنسبة إلى **الصراع والتعاون** في السياسات الخارجية للقوى الكبرى تجاه القضايا والشؤون العربية أو ذات الصلة بها يمكن القول إنَّه رغم وجود العديد من القضايا التي تدخل في نطاق الصراع والتنافس بين هذه القوى، إلا أن أهم جوانب التطور في هذا المجال تتمثل ببروز التعاون في ما بينها بشأن العديد من القضايا على المستوى الكلي أو الجزئي. فعلى المستوى الكلي توافقت القوى الكبرى حول ضرورة التوصل لاتفاق نهائي بشأن الملف النووي الإيراني وتعاونت للوصول لهذا الاتفاق، وهو اتفاق يسعى إلى ضمان عدم وصول إيران إلى مرحلة إنتاج السلاح النووي، من خلال التزامها بمنظومة مفصلة من الإجراءات ومتابعة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك مقابل رفع كافة العقوبات التي سبق وتم فرضها على إيران، ولم يشمل الاتفاق أي إشارة أو التزام إيراني بشأن ترسانتها من الأسلحة الباليستية المتطورة، والتي يمكن تحميلها برؤوس نووية عند الضرورة. كما برز التوافق الروسي ـ الأمريكي بشأن تسوية الأزمة السورية، وهو ما سيتم شرحه تفصيلاً في الفصل التاسع الخاص بسورية.

(١٣) اعتمدنا على النص المترجم المنشور على موقع وكالة أنباء شينخوا الصينية، انظر: «النص الكامل لكلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ في جامعة الدول العربية،» <http://arabic.news.cn/2016-01/22/c_135035191.htm>.

وقد أثار هذا الاتفاق مخاوف دول الخليج العربية لأنه لم يتضمن أي التزامات على إيران بشأن دعمها الجماعات الإرهابية وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية، كما أن رفع العقوبات المفروضة على إيران سيتيح لها الحصول على أموال ضخمة تزيد من قدراتها التسليحية وقدرتها على تمويل الجماعات الإرهابية، ومن العمليات التدخلية في شؤون الدول العربية، وخصوصاً الخليجية.

كما أثار هذا الاتفاق مخاوف إسرائيل، حيث إنه ـ من وجهة نظرها ـ لا يوفر أي ضمانات تؤدي إلى القضاء على القدرات الإيرانية النووية، والتي تمثل مصدراً رئيسياً لتهديد أمنها. وقد خاض اللوبي الصهيوني حملة في الكونغرس الأمريكي لعرقلة الموافقة عليه، إلا أن الإدارة الأمريكية نجحت في توفير النصاب الكافي من الأعضاء المؤيدين لتمرير الاتفاق.

ورغم أن هذا الاتفاق قد جاء نتيجة لتوافق القوى الكبرى إلا أن الإدارة الأمريكية تحملت عبء الانتقادات التي وجهت إليه دون غيرها، ويرجع ذلك لأنها كانت الأكثر حماساً للتوصل إلى اتفاق بأي ثمن[١٤]. هذا فضلاً عن أن الخطاب السياسي الأمريكي الرسمي أوحى بأن هذا الاتفاق بمثابة نقطة تحول استراتيجية مهمة في تاريخ العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، وشبهه الرئيس أوباما بالتحول الذي حققه نيكسون في العلاقات مع الصين في سبعينيات القرن العشرين، الأمر الذي أثار التساؤلات حول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، وحول الأضرار التي سيلحقها بأطراف إقليمية حليفة للولايات المتحدة. فقد تخوفت دول الخليج العربية مما سينجم عن الاتفاق من آثار تؤدي إلى المزيد من الخلل في توازن القوى الإقليمي، ومن تهديد مباشر لأمنها، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى بذل جهود مكثفة لطمأنتها، من خلال تأكيد استمرارية التحالف الاستراتيجي الأمريكي ـ الخليجي، وتوفير كل احتياجاتها من الأسلحة المتطورة لردع التهديدات الإيرانية المحتملة، مع وعود بتقديم كل أشكال الدعم اللوجيستي والاستخباراتي، والمساندة الاستراتيجية عند الضرورة.

وثمة حالات أخرى جمعت بين أوجه الصراع والتعاون في سياسات القوى الكبرى، ومنها الأزمة السورية التي تعد بمثابة ساحة للصراع على النفوذ بين روسيا والولايات المتحدة، وإن لم يمنع هذا من وجود مساحات من التعاون في بعض الأمور المتعلقة بهذه الأزمة، تبعاً لتطورات الأحداث على الأرض، فقد تبنى مجلس الأمن بالإجماع يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ خطة طريق سياسية بشأن سورية تنص على وقف شامل لإطلاق النار، والدخول في مرحلة انتقالية سياسية عبر المفاوضات وتكريس صيغة حكم غير إقصائية أو طائفية، وإجراء انتخابات حرة وعادلة تفضي إلى صياغة دستور جديد للبلاد، خلال فترة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً . وتعقيباً على صدور هذا القرار، قال وزير الخارجية الأمريكي، إن الاتفاق الذي أمكن التوصل إليه ثمرة ثلاثة أشهر من الجهود

---

(١٤) Steven Simon and Jonathan Stevenson, «The End of Pax Americana Why Washington’s Middle East Pullback Makes Sense,» *Foreign Affairs*, vol. 94, no. 6 (November- December 2015), pp. 2-10.

الدبلوماسية المتواصلة، مضيفاً أن الإدارة الأمريكية سعيدة بأنها عملت مع روسيا من أجل الوصول إلى اتفاق يحظى بالإجماع[١٥].

٣ ـ بالنسبة إلى **درجة الانخراط** في شؤون الوطن العربي، يلاحظ أن السياسة الأمريكية تحاول التقليل من درجة انخراطها وانشغالها بالمنطقة، إلا أنه ونتيجة لتداخل شبكة مصالحها، فإنها تجد صعوبة في تنفيذ هذه السياسة، ومن ثم، تلجأ إلى اتباع أساليب أخرى تدور في نطاق الانخراط غير المباشر عبر «وكيل» أو طرف ثالث أو من خلال الانخراط المحدود والذي اتّخذ شكل المستشارين للجيش العراقي، وتدريب بعض فصائل المعارضة السورية، أو من خلال الطلعات الجوية على سورية والعراق في إطار ما يسمى التحالف الدولي ضد داعش والطلعات الجوية ضد مواقع داعش في ليبيا، أو من خلال السعي إلى إيجاد ترتيبات إقليمية أو دولية متعددة الأطراف. ومع ذلك فلا تزال هذه المنطقة تستهلك مساحة كبيرة من نشاط الدبلوماسية الأمريكية. وفي المقابل، نشطت السياسة الروسية في الوطن العربي وتدخلت بشكل مباشر في بعض قضاياها[١٦].

أما دول الاتحاد الأوروبي فرغم أنها ظلت غير متحمسة للانخراط المباشر في شؤون المنطقة إلا أنها ـ وخصوصاً الدول المتوسطية ـ وجدت نفسها مضطرة إلى التدخل العسكري والمخابراتي بسبب تدهور الأوضاع العسكرية والأمنية في ليبيا، وحماية لمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية فيها. لذلك اتخذ عدد من الدول الأوروبية القرار بتوسيع توجيه الضربات الجوية لداعش، والمشاركة في حملات الإغاثة الإنسانية، وتوفير الدعم للدول المستقبلة للمهاجرين السوريين، والإسهام في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى علاج الأزمات المختلفة التي يعانيها الوطن العربي.

وبالنسبة إلى الصين فقد حدث قدر من التطور في سياستها باتجاه المزيد من الانشغال والاهتمام بقضايا الوطن العربي السياسية والأمنية، لوجود ارتباط واضح بينها وبين تحقيق الطموحات الاقتصادية والاستراتيجية الصينية، ومن ثم طرحت مبادرة لحل الأزمة السورية، ودعت المجتمع الدولي إلى التحرك لاستئناف عملية السلام للتوصل إلى حل يُنهي المشكلة الفلسطينية ويُحقق آمال الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، كما وفرت مخصصات لتقديم الدعم الإنساني لسورية وفلسطين.

وفي ما يتعلق **بكثافة ومستوى تفاعلات القوى الدولية مع الوطن العربي**، فقد شهدت فترة ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ كثافة ملحوظة في التفاعلات بين القوى الكبرى والدول العربية وعلى أعلى المستويات، إذ تعددت لقاءات الرئيس الأمريكي بقادة دول الخليج العربية وممثليهم سواء بشكل جماعي أم منفرد، كما مثلت زيارة العاهل السعودي لواشنطن أهمية خاصة في سياق هذه

---

(١٥) **الحياة** (لندن)، ٢٠١٥/١٢/١٩.

(١٦) جاريث بورت، «الاتفاق حول سورية يخدم مصلحة روسيا،» **وول ستريت جورنال**، نقلاً عن: **أخبار الخليج** (المنامة)، ٢٠١٦/٢/٧.

التفاعلات، حيث أعلن عن تجديد واستمرار التحالف الاستراتيجي السعودي ـ الأمريكي. كما التقى الرئيس الأمريكي بالعاهل الأردني وبأمير قطر. كذلك تعددت لقاءات وزير الخارجية كيري بالقادة ووزراء الخارجية العرب، واستؤنفت جلسات الحوار الاستراتيجي المصري ـ الأمريكي برئاسة وزيري خارجية البلدين، وشهدت الفترة زيارات عديدة لوزير الدفاع الأمريكي وعدد من القادة العسكريين الامريكيين المعنيين بشؤون المنطقة، هذا فضلاً عن زيارة لرئيس الاستخبارات الأمريكية.

وبالنسبة إلى روسيا، فقد تعددت لقاءات الرئيس الروسي بعدد من القادة وكبار المسؤولين العرب، من بينهم الرئيس المصري الذي التقى به مرتين **إحداهما** في القاهرة و**الأخرى** في موسكو. وتعد التفاعلات الروسية ـ المصرية هي الأعلى كثافة ومستوى، الأمر الذي أدى إلى تحقق نتائج مهمة على مستوى العلاقات الثنائية رغم حادثة سقوط الطائرة الروسية بعد إقلاعها من مطار شرم الشيخ وتداعياتها. والتقى بوتين بالعاهل السعودي على هامش اجتماعات قمة العشرين، ووجهت دعوة له لزيارة موسكو تحدد موعدها في آذار/مارس ٢٠١٦، والتقى كذلك بالعاهلين الأردني والبحريني وأمير الكويت والرئيس السوري بشار الأسد، وأمير قطر، وولي ولي العهد السعودي وولي عهد أبوظبي ورئيس وزراء العراق، كما التقى وزيرا الخارجية والدفاع الروسيان بنظرائهم العرب وإن كانت لقاءات وزير الخارجية الروسي هي الأكثر كثافة، بالإضافة إلى تفاعلات مهمة على المستوى العسكري مع كل من مصر والجزائر والعراق، وبعض اللقاءات المتعلقة بقطاع النفط، ويلاحظ أن التفاعلات العربية مع موسكو كانت هي الأعلى مستوى والأكثر كثافة مقارنة بالتفاعلات مع القوى الكبرى الأخرى.

وبالنسبة إلى الدول الأوروبية، فقد ازدادت التفاعلات على مستوى القمة، حيث تعددت لقاءات القادة العرب بالقادة وكبار المسؤولين الأوروبيين، كما كانت هناك تفاعلات على المستويات الوزارية. وفي ما يتعلق بالصين فقد تعددت اللقاءات العربية ـ الصينية على مستوى القادة وعلى المستوى الوزاري، وإن كانت زيارة الرئيس الصيني لكل من السعودية ومصر قد مثلت أعلى مستوى للتفاعل بين الجانبين.

ثالثاً: تأثير تطورات النظام الدولي في الوطن العربي

يمكن حصر التأثيرات الناتجة من تطورات النظام الدولي في الوطن العربي في: استمرار الانكشاف الأمني العربي، وتزايد مصادر التهديد وتداخلها وتنوعها، والمزيد من التدويل للأزمات العربية (الأمم المتحدة والقضايا والأزمات العربية)، واتساع نطاق التدخل الخارجي المباشر في الوطن العربي وتداعياته، وعدم قدرة الدول العربية على إقامة تحالفات دولية صلبة. وفي ما يلي يتم تناول هذه التأثيرات.

١ ـ استمرار الانكشاف الأمني العربي

أسهمت طبيعة التفاعلات بين القوى الكبرى وعلاقات الصراع والتنافس بينها، وتفاعلها مع سياسات ومصالح دول إقليمية وعربية، في استمرار حالة الانكشاف الأمني في بعض الدول واتساع نطاقها في دول أخرى. يؤكد هذا ازدياد عدد البلدان العربية التي تعرضت لعمليات إرهابية، وإن تفاوتت حدتها ونوعيتها من دولة لأخرى، وكذلك استمرار الحرب الأهلية في كل من سورية وليبيا واليمن والصومال والسودان.

استمرت سيطرة تنظيم داعش على مساحات من سورية والعراق رغم تعرضه لضربات شديدة خاصة بعد التدخل الروسي في الأزمة السورية، الأمر الذي أدى إلى انتقال أعداد كبيرة من أفراده إلى ليبيا، حيث يسيطرون على منطقة سرت، كما اتجه التنظيم إلى القيام بعمليات نوعية خارج نطاق المناطق التي يسيطر عليها.

وتعرض لبنان للعديد من الاضطرابات وأحداث العنف نتيجة لتداعيات الأزمة السورية، كادت تؤدي إلى تفجر الأوضاع في بلد يعاني حالة فريدة من الفراغ السياسي نتيجة تعذر توافر النصاب القانوني اللازم لقيام مجلس النواب بانتخاب الرئيس، وذلك على مدى ما يزيد على عام. واتخذت الحرب اليمنية مساراً جديداً بعد بدء عملية «عاصفة الحزم» ـ ومن بعدها «إعادة الأمل» ـ التي قادتها السعودية في إطار تحالف عربي، كما اتسع نشاط تنظيم القاعدة بها، خاصة في الجنوب. واستمرت المواجهات بين القوات المسلحة والشرطة المصرية والجماعات الإرهابية في سيناء وفي داخل البلاد، ومع فلول جماعة الإخوان المسلمين التي تصنفها مصر بأنها جماعة إرهابية.

وشهدت تونس العديد من العمليات الإرهابية والتظاهرات واسعة النطاق التي فرضت السلطات في إثرها حظر التجوال واتهمت الحكومة التونسية بعض العناصر بالتحريض على إثارة الاضطرابات وتهديد الاستقرار السياسي في البلاد في إشارة إلى حزب النهضة وبعض القوى الإسلامية الأخرى.

على أنه من الضروري الإشارة إلى الدور الخارجي الإيجابي الذي قامت به الدول الكبرى مثل الدور الروسي في دعم الحكومة السورية، وفي إبرام صفقات سلاح مع الحكومة المصرية لدعم الاستقرار والأمن في مصر، ودور الولايات المتحدة في تهدئة المخاوف الخليجية تجاه إيران، وإن كانت هذه السياسات تدور بالطبع في فلك مصالح دولها.

٢ ـ المزيد من التدويل للأزمات العربية

ازداد الاتجاه نحو تدويل الأزمات العربية بدرجة ملحوظة، وذلك في محاولة لبناء نوع من أنواع التوافق الدولي حول أساليب التعامل مع هذه الأزمات وإدارتها، خاصة بعدما طال أمدها. وشجع هذا الاتجاه ضعف مؤسسات الجامعة العربية، وعدم تصديها لهذه الأزمات، بل كانت هي التي أعطت «الشرعية» لتدخل القوى الخارجية في ليبيا.

وفي هذا الإطار شهد عام ٢٠١٥ نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً في الأمم المتحدة أدى إلى صدور عدة قرارات بشأن الأزمات والقضايا العربية، وأهمها ما يلي:

أ ـ تبنى مجلس الأمن استناداً إلى مشروع عربي القرار رقم ٢٢١٦ الذي يحظر توريد الأسلحة للحوثيين ويؤكد دعم المجلس للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ولجهود مجلس التعاون الخليجي، وصوّت لمصلحة القرار الذي صدر في ١٤ نيسان/أبريل تحت الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة ١٤ من أعضاء المجلس، فيما امتنعت روسيا عن التصويت، ووافق المجلس بعد ذلك على ترشيح الدبلوماسي الموريتاني إسماعيل شيخ أحمد مبعوثاً أممياً إلى اليمن. وقدم الأمين العام تقارير متابعة لمجلس الأمن بشأن مدى التزام الأطراف المعنية بتطبيق بنود القرار. ورغم وجود توافق دولي حول ضرورة استئناف المفاوضات باعتباره الحل الوحيد للأزمة اليمنية إلا أن المجلس لم يستطع ترجمة ذلك إلى إجراءات عملية تؤدي إلى توقف القتال والاستئناف الجدي للمفاوضات[١٧].

ب ـ في خلال عام ٢٠١٥ أصدر مجلس الأمن عدة قرارات بشأن الأزمة السورية وهي القرارات ٢١٩٩، ٢٢٣٥، ٢٢٤٩، ٢٢٥٤، إضافة إلى بيانين رئاسيين عن مجلس الأمن، الأول في ١٤ نيسان/أبريل والثاني في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وتناولت هذه القرارات مختلف جوانب الأزمة السورية بدءاً من تنظيم وصول المساعدات الإنسانية ومروراً بمطالبة كافة الدول بمنع العمليات الإرهابية التي يقوم بها تنظيم داعش في سورية والعراق وكذلك جبهة النصرة، ووصولاً إلى وضع خارطة طريق لحل الأزمة. ويعد القرار رقم ٢٢٥٤ الذي صدر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر بإجماع أعضاء المجلس من أهم هذه القرارات، وهو القرار الذي وضع الأساس لبدء عملية سياسية تشرف عليها الأمم المتحدة، وتهدف إلى إقامته «حكماً انتقالياً ذا مصداقية، يشمل الجميع، ولا يقوم على الطائفية» في غضون ٦ أشهر، وأعرب القرار عن دعمه لانتخابات حرة ونزيهة، في غضون ١٨ شهراً. وبعد الانهيار السريع لمباحثات مؤتمر جنيف ٣، تبلور اتفاق أمريكي ـ روسي كان من شأنه وقف إطلاق النار في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٦، والإعلان عن بدأ جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة والمعارضة في آذار/مارس من العام نفسه[١٨].

ج ـ في ما يتعلق بليبيا صدر القرار رقم ٢٢٥٩ بالإجماع من مجلس الأمن، لتأكيد الدعم للاتفاق السياسي الذي وقع في الصخيرات بالمغرب في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وبإنشاء المجلس الرئاسي. وطلب القرار من المجلس العمل على وجه السرعة في غضون فترة الـ ٣٠ يوماً، المنصوص عليها في الاتفاق، لتشكيل «حكومة وفاق وطني»، وإكمال الترتيبات الأمنية المؤقتة لبسط الاستقرار في ليبيا[١٩].

---

(١٧) **الحياة** (لندن)، ٢٠١٥/٤/١٥.

(١٨) **الحياة** (لندن)، ٢٠١٥/١٢/١٩.

(١٩) **الأهرام** (القاهرة)، ٢٠١٥/١٢/٢٤.

د ـ وبالنسبة إلى مكافحة الإرهاب أصدر مجلس الأمن عدة قرارات منها القرار الرقم ٢٢٥٣ حول مكافحة تمويل الإرهاب؛ وهو القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة وروسيا، ودعا إلى تجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية، التي تعود إلى تنظيمي «داعش» و«القاعدة»، ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، والقرار الرقم ٢٢٤٩ الذي دعا الدول إلى «القيام بكل ما في وسعها، لمضاعفة وتنسيق جهودها، لمنع وإحباط الأعمال الإرهابية، التي يرتكبها على وجه التحديد تنظيم داعش وجبهة النصرة»، ويحث القرار الدول على «تكثيف جهودها لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، إلى العراق وسورية، ومنع وإحباط تمويل الإرهاب»، وقد صدر القرار بعد أيام من تعرض العاصمة الفرنسية باريس لهجمات إرهابية. كما اعتمد المجلس بالإجماع القرار الرقم ٢٢٥٠ حول «الشباب والسلم والأمن»، والذي يعد الأول من نوعه حيث حث الدول الأعضاء على «النظر في السبل الكفيلة بزيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرارات، على جميع المستويات لمنع نشوب النزاعات وحلها»[٢٠].

٣ ـ اتساع نطاق التدخل الخارجي المباشر في الوطن العربي وتداعياته

اتسع نطاق التدخل الخارجي للقوى الكبرى في الوطن العربي، وبداية لا بد من أن نشير إلى أن الولايات المتحدة كانت أول من تبنى هذه السياسة من خلال تدخلها العسكري في العراق بشكل منفرد عام ٢٠٠٣، كما أن مرحلة ما بعد أحداث ٢٠١١ شهدت عدة تدخلات عسكرية للقوى الكبرى كتدخل حلف شمال الأطلنطي في ليبيا لإسقاط نظام القذافي، والتدخلات الأخرى غير المباشرة والمحدودة في سورية والعراق، ثم جاء التدخل الأمريكي مرة أخرى في إطار تحالف دولي لمكافحة داعش وجبهة النصرة في البلدين، وفقاً لقرار صادر من مجلس الأمن عام ٢٠١٤، ثم بادرت روسيا إلى التدخل العسكري المباشر في سورية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لمنع سقوط نظام الرئيس الأسد ولمواجهة الجماعات الإرهابية المقاتلة والمتقاتلة على الأرض السورية، وذلك بعد فشل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال[٢١]. وكان من شأن هذا التدخل ازدياد الوجود العسكري الروسي من حيث الأفراد والأسلحة خصوصاً في مجال سلاح الطيران. ومن ناحيتها قامت الولايات المتحدة بتزويد فصائل المعارضة التي تؤيدها بالسلاح وقامت بتدريب مقاتليها.

إلى جانب ذلك، أفاد تقرير لصحيفة **صنداي تايمز** البريطانية في عددها الصادر في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بأن قوات بريطانية وفرنسية وأمريكية توجهت إلى ليبيا لتحديد أهداف لعمليات

---

(٢٠) «أزمات العرب والحرب على داعش والقاعدة.. أبرز قرارات مجلس الأمن في ٢٠١٥،» CNN بالعربية، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/12/30/arab-security-council-2015> .

(٢١) «روسيا والولايات المتحدة تقومان بإنشاء قاعدتين جويتين في سوريا تبعدان عن بعضهما ٥٠ كم،» روسيا اليوم، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، <https://arabic.rt.com/news/808540>.

جوية محتملة لبريطانيا والتحالف ضد داعش[٢٢]، وتشير التقارير الإعلامية حول الاجتماع الأخير للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش بروما في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦ إلى أن التحالف سيتابع تطورات الأوضاع في ليبيا، عن كثب، لخطورتها[٢٣].

٤ ـ عدم قدرة الدول العربية على إقامة تحالفات دولية صلبة

إحدى السمات الرئيسية للتطورات الدولية بالنسبة إلى المنطقة العربية تتمثل باتجاه القوى الدولية الكبرى إلى بناء تحالفات مع القوى الإقليمية المحورية، وفي هذا الإطار نشير إلى التحالف الروسي ـ الإيراني والذي تم الحفاظ عليه رغم وجود بعض الاختلافات بين البلدين بشأن تأثير التدخل العسكري الروسي على النفوذ الإيراني في سورية. وفي الوقت ذاته سعت الصين إلى تطوير علاقاتها الاستراتيجية مع إيران، كما اتجهت الدول الأوروبية لتطوير علاقاتها مع إيران بعد رفع العقوبات، وذلك للحصول على حصة مناسبة من السوق الإيراني، وبالتالي فإن المحصلة النهائية تتلخص في اتساع نطاق التحالفات الدولية مع إيران.

في ما يتعلق بتركيا، انهارت علاقة التعاون مع روسيا، نتيجة إسقاط تركيا لطائرة حربية روسية بزعم اختراقها مجالها الجوي، كما تعرض التحالف الأمريكي ـ التركي لتوترات بسبب اختلاف موقف البلدين تجاه أكراد سورية، واعترض الاتحاد الأوروبي على انتهاك الحكومة التركية حرية الصحافة، ولم تتضمن جولة الرئيس الصيني في الشرق الأوسط في نهاية ٢٠١٥ زيارة لتركيا.

وبالنسبة إلى إسرائيل، فقد توترت علاقاتها مع الولايات المتحدة مؤقتاً نتيجة الخلاف حول الاتفاق النووي الإيراني، ومع الاتحاد الأوروبي بشأن تصدير منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن هذا التوتر لم يمس جوهر علاقات التحالف.

ويبقى الجانب العربي الذي لا تتوافر له صيغة تحالف واضحة؛ فبرغم الجهود المبذولة على الساحتين الأمريكية والأوروبية فإن الحصيلة تبدو محدودة بحيث لا يمكن القول إنَّ العلاقات تسير على خطى التحالف؛ فما تم مع الجانب الأمريكي يدخل في نطاق الوعود التي تفتقد إلى توافق استراتيجي مبني على أسس واضحة. وفي ما يتعلق بالجانب الأوروبي، فهناك اختلاف الأولويات بين الطرفين. وبالنسبة إلى التفاعلات العربية مع روسيا، فرغم توافر الأسس التي يمكن بناء علاقات تحالف عليها فإن ذلك لم يتحقق، لتردد الجانب العربي وحسابات تحالفاته السابقة، إضافة إلى عدم توافر القدر الكافي من الثقة لدى الجانب الروسي بجدية البلدان العربية، وأيضاً لتحالفاته الإقليمية القائمة مع إيران، وينطبق هذا الاستنتاج عموماً باستثناء الحالة المصرية التي قطعت شوطاً واضحاً في هذا الاتجاه.

---

(٢٢) **الأهرام** (القاهرة)، ٢٠١٦/٢/١.

(٢٣) **الحياة** (لندن)، ٢٠١٦/٢/٣.

وفي ما يتعلق بمستوى التفاعلات العربية مع الصين وإمكان الارتقاء بها إلى مستوى التحالف، فرغم طرح الصين لرؤية متكاملة لتطوير علاقاتها مع الوطن العربي وتفضيلها التعامل مع الكتل الكبيرة، إلا أن الظروف العربية الحالية لا تمكنها من ذلك، ومن ثَم فهي تركز خلال المرحلة الحالية، على بناء التحالفات الاستراتيجية على المستوى الثنائي مع بعض البلدان العربية ومع مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على الدول التي تقع على مسار «طريق الحرير الجديد». والواقع أن الرؤية الصينية لا يقابلها رؤية عربية بصدد تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها.

* * *

يمكن القول إنَّ الحصيلة النهائية لهذا التحليل تتلخص في دخول الوطن العربي إلى عصر جديد من المخاطر التي تدور في نطاق إعادة الهيكلة الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية في إطار عدد من المشاريع الدولية والإقليمية المتقاطعة والمتنافسة، الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق هذه المخاطر وازدياد حدتها وشدتها. وما المذابح وحملات التهجير والتطهير العرقي والقتل على الهوية واتساع نطاق سيطرة الجماعات الإرهابية إلا مظاهر لهذه المخاطر. ويمكن تحديد الملامح العامة لهذه المخاطر من عدة منظورات:

١ ـ المنظور المتعلق **بإعادة رسم الخريطة السياسية للوطن العربي**، وذلك من خلال تفكيك وإعادة تركيب الكيانات السياسية القائمة وتشكيلها من جديد من خلال استخدام القوة بشكل مباشر أو إثارة الاضطرابات السياسية الداخلية أو الاثنين معاً، ويعد العراق النموذج الأوضح لتطبيق هذا المنظور والذى تم استخدام كل الوسائل لإعادة رسم خريطته السياسية منذ الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣. وتشير المصادر الأمريكية في الوقت الحالي إلى عدم إمكان عودة العراق موحداً، وضرورة قيام ثلاثة كيانات سياسية جديدة على أرضه، وتدفع السياسة الأمريكية عملياً في هذا الاتجاه من خلال ما يمكن أن نطلق عليه المقايضة بين القضاء على داعش والتقسيم. وفي بداية عام ٢٠١٦، بدا وكأن هناك توافقاً أمريكياً روسياً على تطبيق النظام الفدرالي في سورية، وإن كان رد فعل الدولتين قد اختلف عندما أعلن أكراد سورية بقرار منفرد إعلان الفدرالية في المناطق التي تسيطر عليها القوات الكردية، فبينما انتقدت الولايات المتحدة هذا السلوك، وأعلنت أن تأييدها للفدرالية يرتبط بوجود توافق سوري عام بشأنها، لاذت موسكو بالصمت.

٢ ـ المنظور المتعلق **بتذويب الوطن العربي في كيان جغرافي وسياسي شرق أوسطي أو إسلامي أوسع** بحيث يصير العرب جزءاً من هذا الكيان الذي يمكن توظيفه لحل العديد من مشكلات المنطقة التى طال أمدها وتعذر حلها. وفي نطاق الاستناد إلى الموروث التاريخي والثقافي للوطن العربي للتوصل إلى البديل المناسب المتوافق مع هذا التوجه، وجدت السياسة الأمريكية ضالتها في النموذج العثماني الذي تم ترويجه في سياق ما سُمي نموذج الإسلام المعتدل وبمقولات العثمانية الجديدة التي يدعو لها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. وبدا أن هذا النموذج أثبت صحته بعد تولي ممثلين له الحكم في مصر وتونس والمغرب، وازدياد نفوذهم في سورية وليبيا،

واستمرار حكم حركة حماس في قطاع غزة. إلا أن سقوط حكم الإخوان في مصر عام ٢٠١٣ عطّل من استمرار تنفيذ هذا المنظور.

٣ ـ المنظور الثالث ويتمثل **بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة** بعد انسحابها المستقبلي المزمع منها بما يحافظ على أمن اسرائيل ومصالحها ـ ومصالح حلفائها ـ الاستراتيجية الحيوية في المنطقة. وتمثل هذا الترتيب بإيجاد نوع من تقاسم الأدوار بين القوى الإقليمية، بحيث تمثل تركيا من يسمون القوى الإسلامية المعتدلة السنة، وتمثل السعودية القوى التقليدية السلفية، وتمثل إيران الشيعة، وتمثل إسرائيل اليهود.

وهذا المنظور يجعل من الأسس المذهبية والطائفية محور الوجود ومن ثَمَ الصراع والتنافس السياسي، كما أنه يؤسس للدول ذات المرجعية الدينية باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه دول المنطقة، ومثل هذه الأمور ينجم عنها العديد من المخاطر التى بدأت في الظهور والمتمثلة باتخاذ الصراع والتنافس السياسي داخل المجتمعات ـ وفي ما بينها ـ طابع الحدة والدموية والقداسة، الأمر الذي يصعب معه التوصل إلى توافقات وحلول مناسبة لها. وأدى تطبيق هذا المنظور إلى تراجع الدور الأمريكي على الأرض إلى إتاحة الفرصة للجماعات الإرهابية التى ترفع شعارات إسلامية للسيطرة على أجزاء من أقاليم الدول العربية وممارسة السلطة على أعداد كبيرة من مواطنيها مروراً ببنائها شبكات من المؤسسات الموازية لسلطة الدولة ووصولاً إلى إعلانها قيام دولة بديلة.

٤ ـ منظور **توظيف المنطقة العربية في نطاق التفاعلات بين الدول الكبرى** لتحديد مناطق النفوذ وقواعد أساليب السيطرة على المنطقة، أو حل بعض المشكلات العالقة بينها أو إدارة بعض الأزمات الدولية. ويتولد عن هذا المنظور استباحة الأراضي العربية على نحو ما يجري في سورية والعراق ولبنان واليمن وليبيا.

وهكذا، تتعدد المخاطر التي تواجه الوطن العربي في هذا العصر الذي سبق وأن وصفه عالم الاجتماع الألماني أولريش بك بأنه عالم المخاطر المتزايدة، ونضيف إليه بأنه عالم المخاطر المتداخلة والمفتوحة على كل الاحتمالات.

الفصل الثاني

دول الجوار الجغرافي:
أدوار متزايدة لتركيا وإيران

إذا كان النظام الدولي يُمثل الإطار العام الذي يحدد قواعد السلوك لدول العالم كافة بما يتيح لها من فرص، ويفرض عليها من قيود، فإن سياسات دول الجوار الجغرافي لها تأثيراتها وتداعياتها بصورة مباشرة في الدول العربية، وبخاصة حين تُمثل هذه الدول وزناً سياسياً واقتصادياً معتبراً، وحين تقوم بأدوار نشطة على الساحة العربية، وتتدخل في شؤونها، وتنصر دولاً عربية على أخرى.

ويبرز في هذا المجال دور كل من تركيا وإيران.

أولاً: تركيا

مرت تركيا في العام ٢٠١٥ بتطورات في غاية الأهمية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتركت أثرها في سياقات السياسات والتوازنات الداخلية وموقعها الإقليمي والدولي.

١ ـ على الصعيد الداخلي

عرفت تركيا في هذا العام حدثين مفصليَّين، **الأول** ارتبط بتكوين السلطة الحاكمة، وذلك عبر إجراء انتخابات نيابية لمرتين كانت **أولاهما** في السابع من حزيران/يونيو، و**ثانيتهما** الدعوة إلى انتخابات مبكرة في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه. وفي الحالتين كان السعي لتغيير النظام من برلماني إلى رئاسي هو العنوان الضمني الأساسي للانتخابات. أما الحدث **الثاني**، فهو التطورات المتصلة بالمسألة الكردية، حيث عرفت الحركة الكردية السياسية حضوراً بارزاً في خضم الانتخابات النيابية، وكذلك في التطورات الميدانية في حرب الشوارع التي شهدتها المدن الكردية في جنوب شرق البلاد، وتخللها رفع شعار الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية.

إلى جانب هذين الحدثين المهمين فإن أحداثاً ذات صلة بهما فرضت نفسها مثل تفجيرات سوروتش وأنقرة وإسطنبول، والكشف عن حقائق جديدة تتصل بالعلاقة بين تركيا و«داعش»، فضلاً عن ملف اللاجئين السوريين بانعكاساته المختلفة، والذكرى المئوية لإبادة الأرمن على يد العثمانيين الأتراك في العام ١٩١٥. وفي ما يلي عرضاً بأهم هذه التطورات.

أ ـ الانتخابات النيابية وإعادة تكوين النظام

انطوى العام ٢٠١٤ على وصول رئيس حزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة رجب طيب أردوغان إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات العاشر من آب/أغسطس. وسرعان ما أخذ رئيس الجمهورية في تحريك مسألة تغيير نظام الحكم من برلماني تعددي تعّد الحكومة فيه هي مركز السلطة التنفيذية إلى نظام رئاسي تكون الصلاحيات التنفيذية ومركز القرار بيد رئيس الجمهورية الذي يمكن أن يكون حزبياً بدلاً من كونه حيادياً ومحدود الصلاحيات وفق الدستور الحالي.

وقد دخل العام ٢٠١٥ في مناخ التحضير للانتخابات النيابية التي جرت في حزيران/يونيو على أساس أنها ستكون المعبر لتغيير نظام الحكم. وهذا كان يفترض أن ينال حزب العدالة والتنمية إما ثلثي مقاعد البرلمان التي يبلغ عددها ٥٥٠ مقعداً (أي عدد ٣٦٧ مقعداً) حتى يتمكن من تعديل الدستور في البرلمان وإما ٣٣٠ مقعداً وهو العدد الضروري اللازم لينال أي اقتراح بتعديل الدستور الموافقة عليه وإجراء استفتاء شعبي عليه.

تميزت انتخابات السابع من حزيران/يونيو بعامل جديد كلية، وهو خوض أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي الكردي لها على أساس حزبي لا كمستقلين. وكان ذلك يعني ضرورة أن يحصل الحزب على ١٠ بالمئة من إجمالي الأصوات على مستوى تركيا لدخول البرلمان، وفي حال عدم حصوله على هذه النسبة يظل خارج البرلمان، وذلك وفقاً لنظام الانتخابات. كان قرار الحزب الكردي بذلك مغامرة في ضوء نتائج الحزب السابقة التي لم تتعد ٧ بالمئة. وخلق هذا القرار دينامية استثنائية في العملية الانتخابية، فلأول مرة يرتبط مستقبل النظام، لا السلطة السياسية فقط، بنتائج انتخابات نيابية.

ذلك بأنه في حال فوز الحزب الكردي بعشرة بالمئة أو أكثر وبقاء نسبة التأييد لحزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية على حالها إلى حد ما (أي ٢٥ و١٧ بالمئة على التوالي) فهذا يعني تراجع نسبة التأييد لحزب العدالة والتنمية إلى ما دون الـ ٤٣ ـ ٤٤ بالمئة، الأمر الذي سيفقده القدرة على تأليف الحكومة بمفرده. وزاد في حدة المعركة الانتخابية أن رئيس حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين ديميرطاش قال إنه «لن يجعل أردوغان رئيساً»، بمعنى رئيساً في نظام رئاسي.

كانت انتخابات حزيران/يونيو بمنزلة زلزال في الحياة السياسية حيث نال حزب العدالة والتنمية ٤١ بالمئة من الأصوات و٢٥٨ نائباً (أي فقد حتى أغلبية النصف زائد واحد بحيث لم يعد في إمكانه تأليف الحكومة منفرداً ناهيك بتعديل الدستور)، ونال حزب الشعب الجمهوري ٢٥ بالمئة من الأصوات وعدد ١٣٢ نائباً بينما حقق حزب الشعوب الديمقراطي المفاجأة الكبرى بنيله ١٣

بالمئة من الأصوات وعدد ٨٠ مقعداً نيابياً، وحزب الحركة القومية بحصوله على ١٦ بالمئة من الأصوات و٨٠ نائباً.

منذ اللحظة الأولى لظهور النتائج كان واضحاً أن المنهزم الأكبر كان رئيس الجمهورية أردوغان وطموحه إلى تعديل النظام من برلماني إلى رئاسي. وبات الهمّ الأول له هو في الحد الأدنى عودة حزب العدالة والتنمية بمفرده إلى السلطة ليبقى على الأقل رئيساً كامل الصلاحية بحكم الأمر الواقع لا الدستور. لذا كانت خطة أردوغان تعتمد على إبطال نتائج الانتخابات كأنها لم تكن عبر تعطيل تأليف ائتلاف حكومي مستفيداً من انقسام المعارضة بين الحركتين الكردية والقومية، وبالتالي استنفاد مهلة الـ ٤٥ يوماً من دون تأليف حكومة والذهاب إلى انتخابات نيابية مبكرة يجيزها الدستور.

كما استفاد أردوغان من التفجيرات التي استهدفت الشارع الكردي المؤيد للأكراد عبر تفجيري سوروتش في ٢٠ تموز/يوليو (٣٢ قتيلاً) وأنقرة في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر (أكثر من مئة قتيل) لإعلان الحرب على الإرهاب متمثلاً بداعش وحزب العمال الكردستاني مع التركيز على الأخير أساساً في الغارات على قواعد الحزب في شمال العراق، وفي جنوب شرق تركيا، وهو ما ساعد على جذب الصوت القومي على حساب حزب الحركة القومية بوصف أردوغان أنه يدافع عن الأمن القومي للأمة التركية، فضلاً عن استفزاز حزب الشعوب الديمقراطي الكردي لتبني مواقف حدية من شأنها زيادة تردد بعض الناخبين ـ وبخاصة من غير الأكراد ـ ممن كانوا قد صوتوا في حزيران/يونيو لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي لكونه يقدم صورة جديدة لمعالجة القضية الكردية سلمياً ويمثل فوزه الآلية الأساسية للحؤول دون انفراد حزب العدالة والتنمية بالسلطة.

ساهمت هذه الاستراتيجية في تغيير ظروف إجراء الانتخابات جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى مثل الضغط على وسائل الإعلام المعارضة، وتقديم وعود اقتصادية للناخبين الأتراك، ومراجعة قائمة مرشحي الحزب وإعادة بعض الوجوه القيادية ذات الجاذبية، وتشجيع الانقسامات داخل حزب الحركة القومية (من خلال اجتذاب طغرل توركش ابن المؤسس التاريخي للحزب الذي انضم للحكومة المؤقتة مخالفاً توجه حزبه وانضم لحزب العدالة والتنمية عقب فصله)، إضافة إلى الإفادة من الترويج لفكرة عدم وجود بدائل مع وضوح انقسام المعارضة التركية وفقدانها مصداقية القدرة على تأليف الحكومة أمام الناخبين الأتراك. وأفرز ذلك كله تراجع أصوات الحزب الكردي من ١٣ إلى ١١ بالمئة وحزب الحركة القومية من ١٦ إلى ١٢ بالمئة صبت لمصلحة حزب العدالة والتنمية الذي نال ٤٩ بالمئة و٣١٧ نائباً كانت كافية لعودة الحزب منفرداً إلى السلطة لكنها بقيت دون عدد الـ ٣٣٠ اللازم لتعديل الدستور في استفتاء شعبي.

مع ذلك فقد كان فوز الحزب بـ ٤٩ بالمئة جرعة ثقة جعلت أردوغان وأوساط حزب العدالة والتنمية يلوّحون بإجراء انتخابات نيابية جديدة خلال العام ٢٠١٦ أملاً في الفوز بـ ٣٣٠ نائباً أو

أكثر. وإلى أن يتحقق ذلك، فإن تركيا على الأرجح لن تنجح في إعداد دستور جديد ولا في تغيير النظام من برلماني إلى رئاسي.

على المستوى الخارجي، فقد صبت نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في تراجع احتمالات حدوث تحول في توجهات السياسة الخارجية التركية إزاء قضايا المنطقة؛ إذ رغم اشتراك أحزاب المعارضة الثلاثة في انتقاد السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية وما تسببت فيه من عزلة تركيا إقليميا وتهديد مصالحها القومية، فإن نجاح حزب العدالة والتنمية في استرداد أغلبيته الانتخابية كان مؤداه استمرار رؤى النخب والقيادات القائمة وسياساتها إزاء أزمات المنطقة العربية وقضاياها.

ب ـ المسألة الكردية

استمرت المشكلة الكردية حاضرة في الحياة السياسية التركية لكنها وصلت في العام ٢٠١٥ إلى ذروة غير مسبوقة؛ فالمفاوضات التي كانت بدأت قبل سنتين ونصف السنة بين الدولة وحزب العمال الكردستاني توقفت مع إجراء الانتخابات النيابية. فمن واقع الخبرة، كلما اقترب موعد انتخابات نيابية، يقوم حزب العدالة والتنمية بتصعيد خطابه الإثني المعادي للأكراد ليحصد أصوات القوميين الأتراك. وهكذا في منتصف آذار/مارس ٢٠١٥ كان رئيس الجمهورية أردوغان يعلن أنه ليس من قضية كردية في تركيا، وذلك في تراجع واضح عما كان يذكره من قبل، فقال حرفياً «لا توجد قضية كردية في تركيا. وقد قلت ذلك في ديار بكر منذ وقت طويل. فكل عنصر إثني عندنا له مشكلاته الخاصة به. سواء للعرب أو الأكراد أو البوسنيين. إن الكردي يستطيع أن يكون رئيساً للجمهورية ورئيساً للحكومة ووزيراً، فما الذي ينقصه؟ وما الذي أردتموه ولم نعطكم إياه؟ لقد شققنا لكم الطرقات وأنشأنا مطارات وماذا بعد؟». لكن بعد يومين من ذلك كان رئيس الحزب الكردي ديميرطاش يقول حرفياً: «حزب الشعوب الديمقراطي لا يدخل في صفقات قذرة مع أحد وخصوصاً مع حزب العدالة والتنمية. وما دامت هناك ذرة نبض لدى حزب الشعوب الديمقراطي فلن نجعل من أردوغان رئيساً».

كان هذا بيت القصيد. حيث كان أردوغان يراهن على صفقة مع الأكراد بتأييدهم دستوراً جديداً يقيم النظام الرئاسي مقابل بعض المطالب التي لا ترقى إلى الحد الأدنى من مطالبهم. فالانكسار والمفاوضات ودخول العلاقة في مرحلة جديدة كان عنوانها الحرب العسكرية الشاملة على الأكراد. وقد واجه الأكراد ذلك هذه المرة بمقاومة عسكرية شاملة في معظم المدن الكردية.

الحرب التي تحولت إلى حرب شوارع في المدن الكردية هي الأعنف والأوسع بين الدولة وحزب العمال الكردستاني ومعه حزب الشعوب الديمقراطي الكردي الذي قام مؤيدو أردوغان برفع دعاوى قضائية لنزع الحصانة عن نوابه وربما حظره إذا واتت الظروف. ولعل الأكثر بروزاً في هذه المواجهة أن الأكراد أعلنوا في أواخر العام ٢٠١٥ عن مطلب أساسي لهم، وهو الحكم الذاتي. وهو ما رأى فيه أردوغان ورئيس الحكومة أحمد داود أوغلو خيانة للوطن. ووفقاً لتصريحات أردوغان

في نهاية آذار/مارس ٢٠١٦، فقد خسرت القوات التركية ٣٥٥ من أفرادها في مقابل سقوط ٥٣٥٩ من حزب العمال الكردستاني بين قتلى وجرحى وأسرى داخل تركيا وخارجها.

في الواقع، باتت المسألة الكردية في تركيا في العام ٢٠١٥ ومطلع العام ٢٠١٦ أكثر تداخلاً مع المستجدات الإقليمية، ولا سيما في سورية وسيطرة قوات الحماية الكردية وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بزعامة صالح مسلم المؤيد لحزب العمال الكردستاني على معظم الشريط الحدودي مع تركيا. وباتت تركيا أكثر تخوفاً من تنامي نفوذ حزب العمال الكردستاني في سورية وفي الداخل التركي. ويزيد من هذا التخوف التركي دعم الولايات المتحدة وروسيا لأكراد سورية.

تزداد المشكلة الكردية في تركيا تعقيداً، فالنزعة الإثنية الكردية تتعاظم والحل الأمني للحكومة للمطالب السياسية يتقدم على الحل السياسي مما أدى إلى رفع الأكراد لسقف مطالبهم علناً وبشكل رسمي هذه المرة بمطلب الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية. وفي ظل الذهنية العنصرية المعادية للأكراد في خطاب حزب العدالة والتنمية، والشعور الكردي بأنهم أكثر قدرة من قبل للدفع بمطالبهم وتحقيقها، فإن الوصول إلى حل سياسي للمشكلة الكردية في تركيا تنخفض احتمالاته في المدى المنظور.

ج ـ تركيا وداعش

شهدت العلاقة بين تركيا وداعش تطوراً بارزاً في النصف الثاني من تموز/يوليو ٢٠١٥ حين اتهمت أنقرة داعش بتفجير سوروتش في ٢٠ تموز/يوليو الذي ذهب ضحيته أكراد وقررت في إثره إعلان الحرب على داعش. لكن هذا الإعلان بقي في حيز التنظير ولم يتعدَّه إلى أي خطوة عملية جدية ضد التنظيم. بل كان ذلك ـ وفقاً لأغلبية التقديرات ـ محاولة لتضليل الرأي العام بحيث إن إعلان تركيا الحرب على داعش كان يغطي خطوة إعلانها الحرب الفعلية على الأكراد وحزب العمال الكردستاني بحجة أن الأكراد أقاموا كمائن لجنود أتراك وقتلوا بعضاً منهم فكان رد الفعل التركي.

ونتيجة لذلك فقد بقيت العلاقة بين تركيا وتنظيم «داعش» على امتداد العام ٢٠١٥ وبدايات ٢٠١٦ موضع نقاش وتساؤلات بين النفي التركي الرسمي لأي علاقة بالتنظيم في مقابل من يرى أن تركيا هي في قلب المعادلة التحالفية مع «داعش». وقد فصّلت الكثير من التحليلات شواهد متعددة لإثبات هذه العلاقة من قبيل فتح تركيا حدودها أمام الإرهابيين من داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية والمقاتلة، وأنها لا تقوم بما فيه الكفاية لضبط حدودها مع سورية، وصولاً إلى الاتهامات بتوفير حزب العدالة والتنمية مظاهر حماية متعددة للتنظيم داخل تركيا، وتجاهل مكاتبه في إسطنبول وأنقرة لاستقبال وتجنيد الشباب ونقلهم إلى سورية عبر «خط الجهاد» المفتوح من آدي يمان إلى حلب وعلى امتداد الحدود البرية التركية ـ السورية. فضلاً عن إثارة بعض التحليلات دور تركيا في إمدادات الأسلحة سواء إلى داعش مباشرة أو إلى جبهة النصرة وفصائل المعارضة الأخرى. وكانت استراتيجية السلطات التركية التعمية ثم النفي ثم تحدي إثبات ذلك، وعندما تبرز أدلة تثبت هذه

العلاقة فإن مصير من يقدمها إذا كان من الأتراك هو الاعتقال واتهامه بالخيانة وإفشاء أسرار الدولة. وليس من دليل أبلغ على ذلك من اعتقال جان دوندار رئيس تحرير صحيفة **جمهورييت** وزميله أرديم غول لأنه نشر في نهاية أيار/مايو ٢٠١٥ فيلماً مصوراً للشاحنات التي كانت تنقل أسلحة إلى مسلحي المعارضة السورية في الوقت الذي كانت السلطات تزعم أنها مواد غذائية للتركمان في سورية، والذين صرحوا حينها أنه لم يصلهم منها شيء.

وليست الصور التي عرضتها روسيا لقوافل الصهاريج المحمّلة نفطاً من داعش إلى تركيا سوى تأكيد للمؤكد إذ إن هذا ليس سراً. ويمكن الإشارة إلى تصريح دايفيد كوهين مساعد رئيس هيئة الاستخبارات الأمريكية، الذي عمل مساعداً لوزير الخزانة الأمريكية بأن المعلومات المتوافرة لدى الولايات المتحدة تتضمن أن النفط ينقل من أماكن سيطرة داعش ويباع عبر أشخاص في تركيا بأسعار زهيدة، وأن قسماً من هذا النفط يأتي مباشرة إلى تركيا، وقسماً يذهب إلى شمال العراق ومن ثم يعاد تصديره إلى تركيا. كذلك فإن محاضر لجنة التحقيق في النفط المهرب من سورية إلى تركيا في البرلمان التركي تؤكد تهريب النفط من داعش وبيعه في تركيا. لذا، وفي ضوء ما تقدم، تقل منطقية إنكار أردوغان أن النفط المسروق من «داعش» لا يذهب إلى تركيا أو أنه لا علاقة لتركيا به.

وبغض النظر عن الطابع المثير للجدل لبعض هذه الشواهد، فإن الخطاب التركي المعلن والتحركات شبه المعلنة تكشف بوضوح عن نمط خاص من التساهل التركي النسبي إزاء التنظيم، والسعي لتوظيفه لتحقيق المصالح التركية في سورية بوجه خاص، وعدم اعتباره مصدر التهديد الأول ضد المصالح التركية.

ويظهر ذلك بوضوح في خطابات أردوغان التي يؤكد فيها أولوية مواجهة التنظيمات الكردية على مواجهة داعش، وكذلك في كيفية تعامل الحكومة التركية مع المناطق الخاضعة لسيطرة داعش على حدودها مقارنة بسياسة الخطوط الحمر في التعامل مع المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد، وتقديرات حجم تجارة النفط المهرب عبر الحدود، وما تثيره العديد من التحليلات حول السيولة الشديدة في الحدود بين داعش وبعض الجماعات الجهادية الأخرى والانتقالات بينها بحيث يعد الدعم التركي لأي منها دعماً للأخرى بصورة غير مباشرة. ويسبق ذلك كله ابتداءً العلاقة الفكرية بين حزب العدالة والتنمية وداعش حيث لا يجد المسؤولون الأتراك، ولا سيما أردوغان وأوغلو، في ظهور «داعش» سوى أنه رد فعل طبيعي على «الاستبداد» الموجود في بغداد ودمشق نتيجة الاضطهاد الذي يعانيه السنّة في البلدين.

د ـ الحريات والصراعات الداخلية

استمر التضييق على الحريات العامة وبالذات الصحافية على وجه الخصوص في العام ٢٠١٥ رغم الانتقادات الواسعة في الداخل والخارج، ولا سيما من دول الاتحاد الأوروبي والولايات

المتحدة. وقد فاضت التقارير باعتقالات الصحافيين الذين بلغوا ٣١ صحافياً، وإغلاق صحيفة **زمان** المعارضة في آذار/مارس ٢٠١٦، وإغلاق محطات تليفزيونية ووضع اليد على أخرى.

وتوالت عمليات ملاحقة المنتمين أو المؤيدين لجماعة فتح الله غولن الذي وضعت السلطات للمرة الأولى اسمه على لائحة الإرهابيين المطلوبين إلى جانب قادة حزب العمال الكردستاني. وأعلن رئيس الحكومة أن الملاحقة مستمرة حتى اجتثاث آخر عنصر مؤيد لغولين المتهم بأنه أنشأ كياناً موازياً داخل الدولة.

وبوجه عام، فقد أثرت هذه التطورات الداخلية سلبياً في فكرة النموذج التركي حيث تحولت تركيا في التحليلات والأدبيات المتخصصة ذات الصلة من نموذج للتوفيق بين القيم الإسلامية والديمقراطية ومقولات الاستيعاب المفضي إلى الاعتدال إلى نموذج للتراجع أو التآكل الديمقراطي والتحول نحو السلطوية الانتخابية. وشهد عام ٢٠١٥ إحياء لأبعاد تاريخية سلبية في صورة النموذج التركي مع الانتكاسة التي شهدتها علاقة تركيا بعدد من الدول الغربية والعالمية في شأن الموقف من «الإبادة» الأرمنية التي مر عليها في هذا العام مئة عام. وقد نجح الأرمن في إطلاق حملة دولية واسعة تندد بتركيا وبسجلها السلبي تجاه الأقليات ومنها المسألة الأرمنية.

٢ ـ السياسة الخارجية

نشطت السياسة الخارجية التركية في شأن عدد من الأزمات الإقليمية، وكذلك في شأن علاقاتها بالدول الكبرى، وذلك على النحو التالي:

أ ـ الأزمة السورية

استمرت الأزمة السورية وحربها البند الأول والأكبر في سلسلة أزمات المنطقة والتهديد الأساسي للاستقرار فيها. واستمرت تركيا معنية بها بالدرجة الأولى، ولها أولوية على سائر الملفات الخارجية. ومع أن العناوين الرئيسية لتركيا في سورية لم تتغير كثيراً في العام ٢٠١٥ غير أن تطورات متعددة وتغيرات فرضت على تركيا واقعاً جديداً غير متوقع يمس أمنها القومي.

١ ـ لم يتغير الهدف الأساسي للسياسة التركية في سورية، وهو إسقاط النظام، ولا سيّما الرئيس بشار الأسد. وكانت تركيا تطالب دوماً برحيل الأسد قبل أي مفاوضات لحل للأزمة. لكن الموقف التركي عرف بعض المرونة التكتيكية بالقبول بوجود دور للأسد خلال مرحلة انتقالية لا تتعدى الستة أشهر يغادر بعدها الحكم نهائياً. وجاء هذا الموقف بعد زيارة للرئيس التركي إلى موسكو.

٢ ـ غير أن التطورات تخطت هذا الموقف التركي المستجد، إذ إن محادثات فيينا ومن ثم قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ تجاهل مسألة بقاء الأسد من رحيله في خريطة طريق تمتد لسنة ونصف السنة بما يفيد ضمناً بقاء الأسد طوال هذه المدة من دون أن يحدد ما سيحدث بعد ذلك، وهو ما يُعد إخفاقاً للسياسة التركية في سورية.

استمرت تركيا في رفع مطلب إقامة منطقة عازلة وآمنة في الداخل السوري على الحدود معها. وبعدما كانت تركيا تهدف إلى منطقة عازلة على طول الحدود بين البلدين، فإن المتغيرات الميدانية بسيطرة قوات الحماية الكردية على أكثر من ٥٠٠ كم من الحدود، جعل المطلب التركي يقتصر على المنطقة الممتدة من مدينة جرابلس غرب الفرات إلى منطقة مارع وأعزاز أي بطول يقارب المئة كم. وهي منطقة يسيطر عليها داعش مع بعض الكيلومترات تحت سيطرة الجيش الحر وجبهة النصرة. ومع أن تركيا ترفع شعار أن المنطقة الآمنة تهدف إلى إيواء اللاجئين السوريين غير أن الهدف الفعلي يتخطى ذلك، حيث تتسع الأهداف التركية لتشمل إقامة نقطة ارتكاز عسكرية لإسقاط حلب وإضعاف النظام، وتعزيز القدرة التساومية التركية في أي مفاوضات مستقبلية، وقطع اتصال الكيانات الكردية على الحدود الجنوبية التركية، وجر الولايات المتحدة لفرض حظر جوي على سورية، وربما التدخل لاحقاً بصورة أكبر في مواجهة النظام بما يعزز قوة فصائل المعارضة ويضعف النظام السوري.

٢ ـ وهذا يفتح على التغير الأكثر أهمية خلال العام ٢٠١٥، وهو نمو الحالة الكردية إلى مستويات غير مسبوقة، إذ تمكنت وحدات الحماية الكردية وعمودها الفقري مقاتلو حزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة صالح مسلم، من السيطرة على جميع المناطق الممتدة من الحدود العراقية إلى حدود مدينة جرابلس على مراحل بعد معارك طاحنة ضد داعش في عين العرب/كوباني وتل أبيض. وقد عُدّ ذلك نكسة كبيرة للسياسات التركية، حيث بات على حدودها حزب تعدّه تركيا امتداداً لحزب العمال الكردستاني، وبالتالي تهديداً لأمنها القومي. ونتيجة لذلك، رفعت تركيا خطوطاً حمراً، منها أن أي تقدم للأكراد نحو جرابلس أي تجاوز نهر الفرات إلى غربه هو خط أحمر بهدف منع الأكراد من السيطرة على المنطقة الممتدة من جرابلس إلى عفرين، وما يعنيه ذلك من استكمال الشريط الكردي مع كامل الحدود التركية.

٣ ـ عملت تركيا طويلاً على محاولة تحسين صورتها لدى الدول الغربية من أنها تدعم داعش، فأعلنت حرباً عليها في نهاية تموز/يوليو ٢٠١٥. لكنها لم تترجم ذلك في أي خطوات عملية. وأرادت الحكومة التركية من وراء ذلك تبرير أي محاولة من جانبها للسيطرة على المنطقة من جرابلس إلى مارع وأعزاز، التي يسيطر عليها داعش لتكون السيطرة هناك إما من جيشها أو من مجموعات مسلحة موالية لها، وعمادها عناصر تركمانية لتكون هذه المنطقة منطلقاً أكبر للحشد ضد قوات الجيش السوري وإسقاط حلب. لكن تركيا واجهت صعوبات في إقناع الآخرين بالمنطقة العازلة، ومن هؤلاء واشنطن خصوصاً في ظل معارضة دمشق وإيران وروسيا لذلك.

٤ ـ إلى جانب تنامي الدور الكردي في سورية، كان التطور الثاني الأبرز والأخطر هو قرار روسيا في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بالتدخل العسكري المباشر في سورية ودعم الجيش السوري وحلفائه، الأمر الذي غيّر من موازين القوى العسكرية على الأرض لمصلحة دمشق وحلفائها مع تراجع المعارضة المسلحة، ولا سيما الموالية لتركيا وبعض القوى الخليجية.

وجاء إسقاط القاذفة الروسية من جانب تركيا في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ليقلب الموازين رأساً على عقب ضد تركيا، إذ عدّت روسيا المجال الجوي السوري محرماً على الطيران التركي، وأعلن بوتين أنه سيتم إسقاط أي طائرة تركية تخرق هذا المجال. ولا شك أن نزول روسيا إلى الساحة السورية بهذه القوة كان مفاجأة كبيرة غير متوقعة لتركيا، زاد منها التوتر الذي أعقب ذلك في العلاقات التركية ـ الروسية، حيث إن حظوظ تحقيق الأهداف التركية، مثل إسقاط النظام السوري أو إقامة منطقة عازلة أو زيادة الضغوط العسكرية على الجيش السوري، تراجعت كثيراً، ولا سيما أنه ترافق مع ارتفاع حدة التوتر في العلاقات مع إيران حليفة روسيا ودمشق.

٥ ـ ومن مظاهر العجز التركي في سورية خلال العام ٢٠١٥ عدم قدرتها على حماية ضريح سليمان شاه جد مؤسس الدولة العثمانية عثمان الذي يقع على عمق أقل من ٣٠ كيلومتراً داخل سورية، فلجأت إلى عملية عسكرية خاطفة تحت جنح الليل ونقلت الرفات إلى منطقة داخل سورية تقع على الحدود التركية مباشرة. اتخذت تركيا أيضاً قراراً بإنشاء جدار عازل من الباطون، مثل الجدار العازل الإسرائيلي في الضفة الغربية، على امتداد الحدود مع سورية وباشرت فعلاً في إقامته.

٦ ـ واستمرت تركيا في كونها الحاضنة الأساسية لمسلحي المعارضة السورية من داعش إلى النصرة والجيش الحر وجيش الفتح، واستمرت الأراضي التركية مقراً وممراً لآلاف المسلحين القادمين من كل أنحاء العالم فضلاً عن استمرار شراء النفط من داعش والمستخرج من الأراضي السورية وبأسعار زهيدة جداً.

ب ـ العراق

في العراق استمر التوتر في العلاقات التركية ـ العراقية، واستمر الرهان التركي على علاقات جيدة مع إقليم كردستان العراق. ورغم التواصل بين المسؤولين الأتراك والعراقيين غير أن العلاقات بقيت في دائرة الشكوك وأحياناً التوتر المعلن.

ولعل الحدث الأبرز كان إرسال تركيا في مطلع كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١٥ قوة مقاتلة من ألف جندي ودبابات إلى معسكر بعشيقة شرق الموصل بذريعة محاربة داعش وحماية العناصر التركية المكلفة تدريب القوات العراقية والبشمركة وغيرهم. ورغم مطالبة العراق رسمياً تركيا بسحب هذه القوة، فإن الأخيرة لم تستجب ولا تزال القوة موجودة هناك حتى وقت كتابة الفصل.

في التقديرات أن تركيا بادرت إلى هذه الخطوة لفرض «ربط النزاع» مع العراق بأربعة أهداف أخرى:

١ ـ المناخ السائد في تركيا، أو لدى أوساط حزب العدالة والتنمية على الأقل، أن التطورات في المنطقة تتدحرج في اتجاه توسيع حدود الدولة الكردية في شمال العراق واحتمال توسعها واتصالها جغرافياً بالكيان الكردي المتشكل في شمال سورية. وتشيع الأوساط التركية الرسمية أن إدارة إقليم

كردستان من الوارد أن تضم مدينة الموصل ومنطقتها بعد تحريرها من داعش إلى إقليم كردستان العراق، كما فعل الأخير بضم كركوك ومن بعدها سنجار بعد تحريرها. وفي ظل توازنات قوة غير متكافئة في منطقة الموصل قد يلجأ الأكراد إلى هذه الخطوة التي تعتقد تركيا أنها تشكل خطراً على أمنها القومي. ويعدّ إرسال القوات التركية رسالة من جانب حكومة أنقرة بأن لها دوراً في تقرير مستقبل الموصل بعد تحريرها وفي مستقبل الدولة الكردية.

٢ ـ تدرك تركيا مع تصاعد الحديث عن تحرير الموصل أن الوضع في المنطقة العربية السنية في العراق إن جاز التعبير مُقبل على تغييرات تتصل برسم خريطة جديدة للعراق تكون هذه المنطقة السنية ذات وضع خاص تحت اسم حكم ذاتي أو فدرالية أو غير ذلك. وتريد تركيا أن تغتنم فرصة الانقسام العراقي لكي تفرض نفسها لاحقاً حامية وراعية للكيان السني الجديد. وهذا يستهدف النفوذ والدور السعودي في إطار التنافس والصراع على زعامة العالم السني في شقه العراقي، وخصوصاً أنه لن يتم السماح لقوات الحشد الشعبي الشيعي في دخول المناطق السنية في حال تحريرها. ويُعتبر إرسال القوة التركية رسالة قوية في اتجاه السعودية على وجه الخصوص.

وفي بعد متصل بهذا، جاء بيان الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي الذي ندد بدخول القوة العسكرية التركية إلى العراق بمنزلة رسالة امتعاض سعودية ـ مصرية ـ إماراتية تصعد من حدة التوتر بين الطرفين التركي والخليجي اللذين لا يجمع بينهما سوى اللحظة الزمانية والمكانية في سورية، والعداء للرئيس السوري بشار الأسد بينما هما مختلفان على كل القضايا الأخرى.

٣ ـ جاء إدخال القوة بعد توتر علاقة تركيا مع كل من روسيا وإيران جراء إسقاط الطائرة الروسية في ٢٠١٥. واختارت تركيا المكان الذي استقرت فيه هذه القوة في منطقة لا يحلق فوقها الطيران الروسي، كما لا يستطيع الجيش العراقي الوصول إليها براً ولا يستطيع قصفها جواً، لعدم وجود طائرات حربية لدى سلاح الجو العراقي تستطيع القيام بهذه المهمة. وهو ما يجعل تركيا بمنأى من الاستهداف العملياتي المباشر. أما استهدافها من قبل البشمركة فليس وارداً بسبب العلاقة الخاصة التي تربط رئيس إقليم كردستان بتركيا وبالرئيس أردوغان شخصياً، وبسبب المصالح النفطية التركية في كردستان العراق، وبسبب عدائهما المشترك لزعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل عبد الله أوجلان.

لذلك، تريد تركيا أن توجه رسالة إلى إيران وروسيا بأنها حاضرة وذات نفوذ ودور في منطقة أخرى غير سورية بل ربما تكون قادرة على أن تمارس فيه دوراً أكبر مما تقوم به في سورية جراء العلاقة بسنّة العراق ورئيس إقليم كردستان العراق. وهو ما يدفع روسيا وإيران إلى أخذ هذا الدور في الحسبان.

٤ ـ إضافة إلى هذه الأهداف الثلاثة، يجب ألا يغيب عن البال أن الموصل لا تزال حاضرة في العقل السياسي التركي منذ أن ضُمت رسمياً إلى العراق وفقاً لاتفاقية العام ١٩٢٦ بين تركيا والعراق وإنكلترا. والكل يتذكر كيف كانت مسألة الموصل تنبش من الأرشيف وتثار على المستوى

الشعبي من وقت إلى آخر كما حصل أثناء حرب الخليج الثانية في عهد الرئيس «العثماني الأول» الراحل طورغوت أوزال، وكما يحصل الآن في عهد الرئيس «العثماني الثاني» رجب طيب أردوغان. ولا يغيب عن بال تركيا هذا التطلع، حيث في ظل الفوضى الشرق الأوسطية والحديث عن تغيير الخرائط، فلربما تسنح الفرصة وتستطيع تركيا اقتطاع الموصل ومحيطها على الأقل لتضمه إلى الجغرافيا التركية. ومع أن هذا الاستنتاج يبدو للبعض مبالغاً فيه، وربما هو كذلك إلى حد ما، لكن استمرار حضوره في العقل التركي والإعلام التركي يجب ألا يهمل من حسابات الآخرين مهما كان هذا التطلع واهماً على أرض الواقع.

ج ـ حراك إقليمي

حمل العام ٢٠١٥ محاولات تركيا لإعادة تأسيس علاقات ببعض الدول والقوى العربية التي كانت على خصومة معها. وتبرز هنا السعودية في مقدم هذه الدول، فشهدت العلاقات التركية ـ السعودية حرارة أعلى من ذي قبل عبر أكثر من زيارة قام بها أردوغان إلى الرياض. غير أن زيارته السعودية في نهاية العام كانت مميزة بسبب ما نتج منها من قرارات أبرزها إقامة مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي بين البلدين.

وقد ترافق التحسن في العلاقات بين البلدين، التي ساءت جداً من تموز/يوليو ٢٠١٣ بسبب الدور السعودي في إطاحة حكم الإخوان المسلمين في مصر ودعم النظام الجديد، مع تولي الملك سلمان عرش المملكة. ولعل الدافع الأبرز للسعودية لتحسين العلاقات بتركيا كان محاولة كسب الأخيرة إلى جانبها في الصراع مع إيران من جهة، وزيادة الضغط العسكري على النظام السوري عبر الحدود التركية مع سورية من جهة أخرى.

لكن قياساً على التجارب السابقة، فإن الرهان على نجاح التقارب الجديد بين تركيا والسعودية أو المبالغة فيه ليس في محله. فكل طرف من طرفيه له أهدافه ومشكلاته منها الخاص به، ومنه المشترك، كما له حساباته المختلفة عن الآخر.

وإذا كانت السعودية تنسق فعلاً مع تركيا ضد دمشق عبر دعم المجموعات المعارضة المسلحة في منطقة الحدود التركية ـ السورية، فإن رغبتها في أن ترى تركيا إلى جانبها في معركة مفتوحة مع إيران يعد من سابع المستحيلات رغم الخطاب المذهبي الذي لا ينزل من على لسان أردوغان وداود أوغلو. وما يُلجم تركيا من الذهاب إلى النهاية في العداء والمواجهة مع إيران أكثر من سبب:

١ ـ إيران هي النافذة الجغرافية الأكثر أماناً الوحيدة الآن أمام تركيا بعد توتر علاقاتها بسورية والعراق وروسيا وأرمينيا، وإغلاق هذه النافذة تعني الانتحار الكامل لتركيا.

٢ ـ تستمر تركيا في حاجتها إلى إيران خصوصاً في ظل الأزمة مع روسيا وحاجتها إلى النفط أو الغاز المستورد من إيران. كما أن إيران يمكن أن تشكل بديلاً جزئياً للغاز الروسي، ولا تريد تركيا أن تخسر هذا الاحتمال.

٣ ـ إن توتير تركيا علاقاتها مع إيران عبر الانضمام لحلف كامل مع السعودية لا يفيد الاستقرار في تركيا مع تصاعد المواجهة مع حزب العمال الكردستاني الموجود في داخل تركيا على مقربة من الحدود مع سورية والعراق وإيران، وقدرة الأطراف الإقليمية على التأثير في الورقة الكردية.

٤ ـ لا ينقص تركيا المزيد من الاحتقانات المذهبية في داخلها بين السنة والعلويين في حال دخولها في مواجهة لها طابع مذهبي مع إيران.

٥ ـ وفي وقت يدخل الاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية الكبرى حيز التنفيذ، وتُرفع العقوبات عن إيران وتتسابق الدول والشركات للدخول إلى السوق الإيرانية الواسعة، فمن غير المنطقي أن تمضي تركيا في علاقات عدائية مع بلد مثل إيران يحمل لتركيا الكثير من الفرص الاقتصادية الهائلة.

لذا، فإن تركيا غير مستعدة أن تذهب مع السعودية إلى النهاية في العداء لإيران. وأكبر دليل على ذلك أن تركيا لم تقف إلى جانب السعودية لا في مسألة التحالف في اليمن، ولا في التحالف الإسلامي، ولا في مسألة إعدام الشيخ نمر باقر النمر حيث قال نائب رئيس الحكومة نعمان قورتولموش إن بلاده ضد الإعدامات لأسباب سياسية وتدعو إلى التصالح بين السعودية وإيران. وتأكد ذلك بالزيارة المفاجئة التي قام بها أوغلو إلى إيران في آذار/مارس ٢٠١٦، والاستقبال الحافل الذي حظي به من ممثلي الدولة الإيرانية، وما أشارت إليه من مصالح استراتيجية مشتركة بين البلدين.

علاوة على هذه العوامل المتصلة مباشرة بتركيا، فإن الحلف التركي ـ السعودي المفترض يفتقد أيضاً أسس نجاحه الإقليمية. فمصر التي تستمر تركيا في اعتبار رئيسها عبد الفتاح السيسي «انقلابياً» لن تقبل بأن يعود الدور التركي عبر هذا الحلف أو غيره إلى المنطقة. وستكون السعودية بين خياري كسب تركيا وخسارة مصر أو كسب مصر وبالتالي التخلي عن الحلف مع تركيا. كذلك، فإنه إذا كان من ضمن أهداف السعودية موازنة التقارب التركي ـ القطري، ولا سيما بعد قرار إقامة قاعدة عسكرية تركية في قطر، فإن تركيا لن تذهب مع السعودية إلى النهاية بحيث تخسر تركيا قطر حليفتها الاستراتيجية الثابتة في معظم الملفات الإقليمية بخلاف السعودية.

د ـ إسرائيل

ربما كان العام ٢٠١٥ الأكثر حركة قياساً على سوابقه على صعيد تحريك العلاقات التركية ـ الإسرائيلية. فكان الاتصال الأول بعد انقطاع بين مدير عام الخارجية التركية وموفد لرئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في روما في منتصف حزيران/يونيو، وذلك بعد الانتخابات النيابية التركية التي جرت في السابع من حزيران/يونيو وانهزم فيها حزب العدالة والتنمية. وبعدها بشهور، فجّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قنبلة في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عندما صرح بأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل، هو مصلحة للبلدين ولكل المنطقة.

وما لبثت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية أن أفشت خبر اجتماع سري بين مدير عام الخارجية التركية فريدون سينيرلي أوغلو ورئيس الاستخبارات الإسرائيلية يوسي كوهين في جنيف، وأن الطرفين توصلا إلى تفاهم من عدة نقاط يتضمن: الاتفاق على قيمة التعويضات بشأن ضحايا السفينة مرمرة، وإنشاء صندوق من عشرين مليون دولار لهذا الغرض، وتخفيف الحصار الإسرائيلي على غزة والسماح بدخول بعض المنتجات والمواد إلى القطاع، واستيراد تركيا الغاز الإسرائيلي ونقله عبر تركيا إلى أوروبا. فضلاً عن تقييد حرية مناصري «حماس» في تركيا وإبعاد بعض قادتها منها، ووقف الملاحقة القضائية التركية بحق المتهمين من القادة العسكريين الإسرائيليين في شأن قتل الأتراك التسعة، وتبادل السفراء.

وسرعان ما تراجعت أجواء التفاؤل بعد نشر هذه الأخبار، وذلك بعد تصريح مسؤولين أتراك بأنه لم يتم التوصل إلى اتفاق، وأن تركيا حددت ثلاثة شروط لإنجاز ذلك، هي: اعتذار إسرائيل، وتعويض أسر الضحايا، ورفع الحصار عن قطاع غزة. وحتى آذار/مارس ٢٠١٦ لم يتحقق إلا الشرط الأول. وجدير بالذكر أن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل قد زار تركيا والتقى بأردوغان خلال هذه الفترة.

ورغم هذا التراجع، فقد كرر أردوغان في كانون الأول/ديسمبر أن تركيا تحتاج إلى إسرائيل كما تحتاج إسرائيل إلى تركيا، في تأكيد أن المفاوضات بين البلدين جدية ومستمرة.

وهنا يمكن التوقف أمام ملاحظة أساسية، وهي أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل لم تتوقف كلياً قط، فخارج الخطاب اللفظي الذي تبناه أردوغان في انتقاد إسرائيل، والذي توقف منذ فترة طويلة، فإن العلاقات بين أنقرة وتل أبيب استمرت في النمو والتعاون.

١ ـ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ٢٠١٥ مبلغ ستة مليارات دولار بزيادة قدرها ٣٥ بالمئة عن سابقه. ولم تتوقف السفن التركية من الوصول إلى موانئ إسرائيل لبيع النفط المهرب من مناطق سيطرة داعش ومن إقليم كردستان العراق.

٢ ـ استمرت اللقاءات السياسية بين مدير عام الخارجية التركية الذي يعدّ مهندس العلاقات مع إسرائيل ونظرائه على الطرف الإسرائيلي، واستمرت أيضاً البعثات الدبلوماسية لكل منهما لدى الطرف الآخر في العمل، خلا استدعاء السفير.

٣ ـ استمرت العلاقات الأمنية والاستخبارية والعسكرية، ولم تتأثر بإلغاء اتفاق من هنا ومناورة عسكرية مشتركة من هناك، وهي أمور تفصيلية وهامشية أمام جوهر المنظومة الأمنية والعسكرية المشتركة بينهما والمرتبطة بالمرجعية الغربية ـ الأطلسية والأمريكية تحديداً.

وتبدو المفارقة هذه المرة أن أردوغان بنفسه أطلق عملية إعادة التطبيع الكامل في إشارة إلى أن القرار جدي ومتخذ على أعلى مستوى. ويحدو تركيا في هذا الشأن أكثر من عامل: أن تركيا واجهت خلال عام ٢٠١٥ انحساراً كبيراً في نفوذها وتأثيرها الإقليمي سواء في سورية والعراق

ومصر وليبيا وتونس، وتزايد عزلة تركيا الإقليمية والدولية تحت تأثير التدخل العسكري الروسي في سورية وتداعيات حادثة إسقاط الطائرة الروسية. وبدلاً من أن تُعيد تركيا النظر في سياساتها تجاه سورية والعراق وإيران ومصر وروسيا وغيرها، فقد اختارت أن تفعّل تحالفها مع إسرائيل، وهو ما يثير أيضاً ارتياح الولايات المتحدة، فتكون تركيا كسبت قوة إقليمية مؤثرة مثل إسرائيل، وفي الوقت نفسه خففت من حدة التوترات التي تطرأ من وقت إلى آخر مع واشنطن.

وبمعزل عن بعض التفاصيل، فإن تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل يطرح أسئلة وعلامات استفهام حول المدى الذي يمكن أن تأخذه، ولا سيما في ضوء الموقف المصري من غزة ومن حماس والعلاقات شبه المقطوعة بين أنقرة والقاهرة.

هـ ـ العلاقات مع روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

واجهت تركيا امتحاناً قاسياً وصعباً في سياستها الإقليمية والدولية عام ٢٠١٥. وكان العنوان الأبرز لهذا التحدي التدخل الروسي العسكري في سورية من جهة، والتوتر في العلاقات مع روسيا من جهة أخرى.

كان التدخل الروسي في سورية مفاجأة كاملة لها. بين ليلة وضحاها استفاق أردوغان ومعه صاحب **العمق الاستراتيجي** أحمد داود أوغلو ليجدا أن روسيا باتت جاراً أيضاً على حدود تركيا الجنوبية. وكان لهذا التدخل الروسي تأثيره المباشر في تركيا والقوى التي تدعمها إقليمياً وداخل سورية، فقد أعطت الخطوة الروسية نتائج أولية كبيرة وخصوصاً ببعدها التركي.

وعلى امتداد الأزمة في سورية، حاولت روسيا أن تغير السياسة التركية بالحسنى والإغراءات الاقتصادية، حتى خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي كانت تعتزم روسيا مده عبر البحر الأسود إلى بلغاريا فأوروبا ألغته، واتفقت مع تركيا أن تمده عبر الأراضي التركية فاليونان مع ما يعنيه ذلك من مكاسب مادية ومعنوية لتركيا. غير أن كل هذا ذهب أدراج الرياح وأمعنت تركيا في سعيها لتضييق الخناق على النظام السوري والقوى التي معه فكان سقوط إدلب وجسر الشغور وبعد ذلك تدمر وغيرها.

كشف التدخل الروسي الكذبة الكبرى لشعار «الحرب على الإرهاب» الذي انطلق قبل سنة. فلا تراجع تنظيم «داعش»، بل تقدم في كل المناطق، ولا أصيبت الجماعات الإرهابية الأخرى ومنها جبهة النصرة بأذى بل تعزز دورها وتحالفت مع جيش الفتح وغيره المدعوم تركياً وخليجياً لتكون النتيجة محاولات عملية لمزيد من إضعاف النظام ومن معه. وكان رد أردوغان المتعجل أن روسيا ستخسر الكثير في حال خسرت علاقتها بتركيا، ومتسائلاً عن سر الاهتمام الروسي الكبير بسورية رغم أنه لا حدود مشتركة لها معها.

قول أردوغان إن روسيا ستخسر الكثير ليس له ترجمة على أرض الواقع، فتركيا لها عشرات الآلاف من العمال والموظفين في الشركات التركية العاملة في روسيا. وبلغت الاستثمارات التركية

في روسيا ٥٢ مليار دولار بمشاريع يبلغ عددها ١٥١٦ مشروعاً. وتحتل روسيا المرتبة السابعة على قائمة الدول المستوردة للمنتجات الغذائية والنسيج التركية التي تبلغ ٦ مليارات دولار مقابل ٢١ مليارا ً واردات من روسيا. وبلغ عدد السائحين الروس في تركيا خمسة ملايين سائحاً في العام ٢٠١٤، وتشغل روسيا بذلك المرتبة الثانية في عدد السائحين بعد ألمانيا.

يمكن فهم عمق تأثير التدخل العسكري الروسي في سورية على أردوغان والنخبة الحاكمة في تركيا في أنه أسقط خمسة مواقف وسياسات طالما دافعت عنها تركيا، وهي: إنشاء المنطقة العازلة، وإنشاء منطقة حظر طيران للطيران السوري، ومنظومة قواعد الاشتباك التي وضعتها أنقرة من طرف واحد بعد إسقاط سورية لطائرة حربية تركية فوق خليج الإسكندرون قبل سنتين، وعدم شرعية النظام السوري، ذلك بأن التدخل الروسي جاء استجابة للنظام الشرعي الحاكم، والعمل على إضعاف أكراد سورية ومن خلفهم أكراد تركيا وحزب العمال الكردستاني حيث يحظى أكراد سورية بدعم روسي وأمريكي في الوقت نفسه.

وأدى قيام الجيش التركي بإسقاط الطائرة الروسية إلى مزيد من توتر العلاقات بين البلدين، فوصف الرئيس بوتين الحادثة بأنها طعنة في الظهر من جانب تركيا. مثّل هذا التصريح تعبيراً عن مشاعر الغضب لدى الروس الذين فوجئوا بالسلوك التركي الذي لم تقدم عليه أي دولة أطلسية على امتداد العقود الماضية.

ليس من أهداف واضحة لهذا العمل التركي، لكنه لم يكن وليد لحظته بل مدبراً بدقة. وربما جاء ذلك رسالة لكبح التقدم الميداني للجيش السوري المدعوم جواً من روسيا ضد المعارضة المسلحة، ولا سيما في المناطق القريبة من الحدود التركية في لواء الإسكندرون وحلب. كذلك فسّر البعض الحادثة بأنها رد ميداني، بدعم أمريكي، على التقارب الروسي ـ الإيراني عقب زيارة بوتين لطهران ولقائه بمرشد الثورة.

لم تلجأ روسيا إلى رد فعل فوري عسكري بل انتقلت مباشرة إلى مرحلة يمكن وصفها بالرد الاستراتيجي على مستويين:

على المستوى السوري، عززت روسيا حضورها العسكري بإدخال منظومة أس ٤٠٠ الدفاعية الجوية التي تغطي المجال الجوي السوري بكامله مع إعطاء أوامر بإسقاط أي طائرة تركية تنتهك المجال الجوي السوري، وهو إجراء يكبل الحركة التركية في سورية ويشكل خسارة كبيرة لها. كما أن التصميم الروسي على مزيد من التقدم الميداني للجيش السوري على الحدود التركية استمر باندفاعة أكبر.

وعلى المستوى الثنائي، فرضت روسيا عقوبات اقتصادية شبه شاملة على تركيا بفرض حظر على استيراد المنتجات التركية، ومنع عمل الشركات التركية في روسيا، ووقف ذهاب السائحين الروس إلى تركيا. ومع أن الاقتصاد الروسي يتضرر أيضاً من هذه العقوبات غير أن الخسارة التركية أكبر كثيراً.

أما بالنسبة إلى العلاقات التركية ـ الأمريكية، فقد استمرت في التذبذب، فلم تتوقف الانتقادات الأمريكية لانتهاكات الحريات والتضييق عليها وآخرها أثناء زيارة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى تركيا في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. كما استمرت التباينات في شأن حل الأزمة في سورية. فواشنطن لم تعارض بقاء الأسد لفترة انتقالية بينما رفضت تركيا ذلك، ولم تكن مقررات اجتماعات فيينا ولا قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٢٥٤ الذي أيدته واشنطن موضع ارتياح في تركيا.

كذلك كانت واشنطن تبدي انزعاجها من عدم قيام تركيا بالجهود الكافية لضبط حدودها مع سورية أمام عبور عناصر «داعش». غير أن الخلاف الرئيسي بين واشنطن وأنقرة كان حول الموقف من قوات الحماية الكردية في سورية التي حظيت بدعم عسكري أمريكي مباشر في الدفاع عن عين العرب/كوباني وفي السيطرة على تل أبيض، كما ألقت أمريكا مساعدات عسكرية من الجو لقوات الحماية الكردية ولم تصنفها منظمة إرهابية، وذلك على خلاف الموقف التركي. كما حدث تباين بين تركيا والولايات المتحدة حول الموقف من تغلغل قوات تركية إلى معسكر بعشيقة في العراق، حيث طالبت واشنطن تركيا بسحب هذه القوات واحترام سيادة الأراضي العراقية.

وفي العلاقات بالاتحاد الأوروبي، فرضت قضية اللاجئين السوريين نفسها عنواناً أول في هذه العلاقات، حيث اتفق الطرفان في قمة تركية ـ أوروبية عقدت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ على أن تتخذ تركيا إجراءات أكثر تشدداً لوقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا مقابل مساعدات مالية بقيمة ٣ مليارات يورو، وتسريع محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ودراسة إعفاء المواطنين الأتراك من الحصول على فيزا شينغن لدخول دول الاتحاد الأوروبي.

واستمرت المباحثات بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي بسبب عدم التزام تركيا بتعهداتها، وفي بداية آذار/مارس ٢٠١٦ اتفق الطرفان على مبادئ عريضة لخطة تستهدف تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بخصوص أزمة اللاجئين. غير أن ذلك قد أثار انتقادات عدد من مسؤولي دول الاتحاد الأوروبي، فأشار الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند مثلاً إلى أن محاولات تعزيز الروابط مع تركيا لا تعني الموافقة على كل شروطها، ثم انعقد مؤتمر قمة آخر في ١٧ آذار/مارس لاستمرار بحث نفس الموضوع.

وقد توصل الطرفان إلى اتفاق يفترض أن يساهم في تخفيف أزمة اللاجئين، من خلال تعهد الاتحاد بتسريع تقديم حزمة مساعدات مالية قيمتها ثلاثة مليارات يورو إلى تركيا لتحسين ظروف معيشة اللاجئين، والتعهد بتقديم تمويل إضافي مماثل لاحقاً حتى نهاية ٢٠١٨، وتشجيع المسارات القانونية للهجرة ومعاقبة اللاجئين والمهاجرين غير القانونيين، حيث تنص الاتفاقية على إعادة جميع اللاجئين والمهاجرين غير القانونيين الذين يصلون إلى الجزر اليونانية اعتباراً من ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٦ إلى تركيا، مقابل قيام الحكومة التركية اعتباراً من ٤ نيسان/أبريل بإرسال لاجئ سوري إلى الدول الأوروبية مقابل كل مهاجر غير قانوني يتم إعادته إليها. كما وافق الاتحاد على المقترح التركي بمساعدة السوريين في المناطق السورية الشمالية القريبة من الحدود التركية، حيث أكد

البيان الصادر عن القمة أن الاتحاد ودوله الأعضاء سيساعدون تركيا في أي جهود مشتركة لتحسين ظروف السوريين في هذه المناطق.

ورغم وجود عدد من المعوقات المحتمل أن تواجه تفعيل هذه التفاهمات، إلا أنها تعكس جانباً من السياسة التركية في التعامل مع المخاطر المتصاعدة في المنطقة العربية لكونها تمثل في جانب منها نافذة فرص سياسية واقتصادية واستراتيجية للضغط على الأطراف المختلفة ولتوسيع نفوذ تركيا ومصالحها. إلا أن ارتفاع المخاطر في المنطقة وانتشارها يزيد احتمالات خروجها عن نطاق أي محاولات للسيطرة أو التوظيف، بما يفاقم من التهديدات التي تمثلها للمصالح التركية والمصالح العربية قبلها بطبيعة الحال.

ثانياً: إيران

انشغل الإيرانيون طوال عام ٢٠١٥ ومعهم العالم ودول المنطقة، بالمفاوضات حول برنامج إيران النووي مع الغرب، بحيث يمكن اعتبار هذا العام هو عام الرهانات الإيرانية على هذا الاتفاق. فقد انقضى نحو ١٢ عاماً «على تلك المفاوضات التي انتهت هذا العام بإعلان اتفاق يسمح لإيران بالاستمرار في برنامجها النووي السلمي بمستوى تخصيب منخفض لإنتاج الطاقة السلمية تحت رقابة متشددة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية». وقد ربط القادة الإيرانيون بين تطبيق هذا الاتفاق، ورفع العقوبات التي ستؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد بعد قطيعة دامت عدة عقود. وهكذا، فقد كان هذا الاتفاق محور الرهانات الاقتصادية والسياسية الداخلية في إيران، ومحور تفاعلاتها الإقليمية والدولية في الوقت نفسه.

١ ـ اختلاف الرؤى حول الاتفاق في الداخل الإيراني

انقسمت النخبة الإيرانية الحاكمة في مواقفها تجاه الاتفاق وتأثيراته وتداعياته والنتائج المتوقعة منه.

فمن ناحية، أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني من جهته أن ما سينتج من توقيع هذا الاتفاق من انفراج اقتصادي «سيكسر أغلال الحظر ضد الجمهورية الإسلامية وسيفتح أبواب البلاد الاقتصادية أمام العالم». وقال في احتفال شعبي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥: «إننا سنفتح أبواب البلاد أمام العالم لتحقيق التنمية الاقتصادية وسنفي بوعودنا التي قطعناها للشعب»، واعترف روحاني بالظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد قائلاً: «لقد واجهنا خلال العام الجاري (٢٠١٥) ظروفاً اقتصادية صعبة جداً، ففي حين كان سعر برميل النفط ١٤٠ دولاراً، فهو يباع اليوم بنحو ٣١ دولاراً».

من الواضح أن الأسباب الاقتصادية كانت الدافع القوي لكل من الطرفين الغربي والإيراني لفتح أبواب الاستثمار والعقود والتعاون في المجالات كافة «لأن كل الدول الأوروبية تريد أخذ نصيبها من كعكة النفط الإيراني والتعرف على السوق الإيرانية».

من ناحية أخرى، تعامل السيد علي خامئني، المرشد الأعلى للثورة، على نحو مركب مع هذا الاتفاق. فعلى الرغم من دعمه فريق التفاوض وصولاً إلى توقيع الاتفاق وموافقة مجلس الشورى الإيراني عليه، إلا أن المرشد شن «هجوماً متواصلاً» على الولايات المتحدة، وعلى طبيعة العلاقة معها، وهو ما يكشف مخاوف القيادة الإيرانية من التأثيرات الاقتصادية والثقافية التي قد تنجم عن هذا الاتفاق.

وقد تركز الهجوم على الثلاث نقاط التالية: عدم الثقة بنوايا الولايات المتحدة التي ربما لا تلتزم بتطبيق بنود الاتفاق، ومنع الولايات المتحدة من «اختراق» البلاد اقتصادياً وثقافياً، وأن التفاهم الدبلوماسي حول البرنامج النووي لن يكون قاعدة للتفاهم مع الولايات المتحدة، ولن يفتح هذا الاتفاق أبواب إيران أمام واشنطن، بل سيستمر الخلاف وعدم الثقة بين البلدين.

من الواضح أن مواقف المرشد من الولايات المتحدة تستبطن رداً على تصريحات الرئيس روحاني التي كرر فيها أن «الدبلوماسية» والحوار حققا نتائج إيجابية في حل الخلاف مع العالم ومع «المجتمع الدولي». لذا يمكن الاستناد إلى الدبلوماسية نفسها لحل الخلافات حول القضايا الأخرى العالقة بين إيران والولايات المتحدة.

وفي تأكيد لالتزام «الثوابت» نفسها التي اعتمدتها إيران قبل الاتفاق، قال المرشد: إن حذف الأيديولوجيا من الدبلوماسية والسياسة الخارجية يشكل محوراً آخر للدعاية الغربية الحالية...» وأضاف: «إنهم يريدون ألا نعتمد مبادئنا في السياسة الخارجية، لكن الفكر والعقيدة والأيديولوجيا تعد مرشداً حاسماً ومصيرياً في جميع المجالات». واعتبر في معرض المقارنة بين الاختراق الاقتصادي والاختراق الثقافي «أن الاختراق الاقتصادي والأمني للبلاد خطير وله تداعيات ثقيلة، لكن الاختراق السياسي والثقافي المعادي أخطر كثيراً»[١]. وأعلن «أنه لن تجرى مفاوضات خارج إطار الملف النووي مع الأمريكيين الذين لا يخفون عداءَهم لإيران»، مؤكداً «أن الشعب الإيراني طرد هذا الشيطان ولا ينبغي أن نسمح بعد طرده من الباب أن يعود من النافذة ويتغلغل من جديد»[٢]. وكرر المرشد موقفه مرة أخرى بعد مرور شهر على توقيع الاتفاق مؤكداً أن الاتفاق لن يكون مدخلاً للنفوذ الاقتصادي والسياسي والثقافي الأمريكي في إيران[٣].

وأيد هذا الموقف قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ الذي أشار إلى «أن الاتفاق النووي كان إيذاناً ببداية التخريب في مبادئ الجمهورية الإسلامية»، وانتقد

(١) **السفير** (بيروت)، نقلاً عن: وكالة أنباء إرنا، ٢٠١٥/٩/١٣.
(٢) وكالة أنباء AFP، ٢٠١٥/٩/١٠.
(٣) **رأي اليوم**، ٢٠١٥/٨/١٧.

حكومة روحاني بسبب ثقتها بالغرب وإيمانها بالليبرالية. وعبّر رئيس تحرير صحيفة **كيهان** المحافظة عن خيبة أمله في الاتفاق، ووصف الاتفاق بقوله: «لقد سلمنا حصاناً مسرجاً واستلمنا في المقابل لجاماً مكسوراً».

بينما سعى بعض المحللين إلى اتخاذ موقف متوازن يأخذ في الحسبان كل من عناصر القوة وعناصر الضعف للاتفاق، مثل أحمد رضا هدايتي، وهو أحد المحللين الإيرانيين في صحيفة **رسالت** المحافظة بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥ الذي أشار إلى جوانب القوة، التي تتمثل بالاعتراف الرسمي بإيران في النادي النووي العالمي، وبأن رفع العقوبات من شأنه أن يخلق تطوراً إيجابياً على ساحة الاقتصاد والتبادل التجاري، وبخاصة في مجال التصدير وجذب الاستثمارات الأجنبية لنقل التكنولوجيا الحديثة، وأن قبول البحث والتطوير في القطاع النووي يمثل نقطة إيجابية من الممكن أن تفتح الطريق للاستثمار في الأنشطة النووية وتطويرها. أما نقاط الضعف، فقد تمثلت بالقبول بالقيود التي فرضها الاتفاق على القيام بأنشطة بحثية في بعض المجالات، وبخفض عدد أجهزة الطرد المركزي وأنواعها، وتخصيب اليورانيوم، وبأن الموافقة على نقل الوقود المستنفد خارج البلاد لا يعدّ استراتيجية جيدة على المدى البعيد، وغياب ضمانات واضحة لإيران لتعويض الخسارة الناجمة عن التزامها ببنود الاتفاق، وذلك في حال انتهاك الدول الغربية، وتحت أي مبرر، لالتزاماتها، ولا يكون أمام إيران سوى تقديم شكوى للأمم المتحدة.

وبغض النظر عن هذه التقييمات، فقد نفذت إيران الالتزامات التي تعهدت بها في الاتفاق.

٢ ـ التفاعلات الإقليمية

استمرت في عام ٢٠١٥ الصراعات والحروب والمواجهات في الإقليم، كما استمرت تفاعلات إيران معها على المستويات كافة: من سورية إلى العراق واليمن والبحرين وفلسطين. وقد انعكس هذا التفاعل على علاقات إيران بدول المنطقة التي تفاوتت من بلد إلى آخر بين الدفء والبرودة، إلى التهديد بالحرب وقطع العلاقات كما حصل مع السعودية بعد حرق مبنى قنصليتها في مدينة مشهد. وبالنسبة إلى علاقات إيران بتركيا فقد اتسمت بالحرص على الاستمرار والتطور من جانب البلدين على الرغم من خلافهما حول الوضع في سورية. واستمرت العلاقات بمصر على حالها دون تغيير يذكر.

أ ـ العلاقة بالعربية السعودية

اتسمت العلاقات الإيرانية ـ السعودية عموماً بالتوتر، فعارضت السعودية في البداية توقيع الاتفاق النووي خشية أن يؤدي إلى إطلاق يد إيران في منطقة الخليج، واعتبرته «تجاوزاً» لعلاقتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة، ولكن تغير منطقها إلى القبول بالاتفاق مع تأكيد أهمية أن يكون استخدام البرنامج لأغراض سلمية، ولا يهدد دول الجوار.

توترت العلاقات بين السعودية وإيران في عام ٢٠١٥ على نحو ملحوظ وغير مسبوق من أكثر من عقدين. ويعود هذا التوتر إلى ثلاثة أسباب، وهي: الخلاف حول الأزمة في سورية، والحرب في اليمن، وكارثة التدافع في منى في أثناء الحج. وقد بلغ التطور ذروته مع إعدام الشيخ باقر النمر الذي اعترضت إيران بشدة على تنفيذه.

وإذا كان من المعلوم أن الخلاف بين البلدين استمر منذ بداية الأزمة في سورية عام ٢٠١١، فإن ذروة هذا الخلاف باتت تتلخص بمستقبل الرئيس السوري، ففي حين تشترط المملكة رحيل الرئيس الأسد لحل الأزمة، ولمحاربة الإرهاب (داعش)، وتدعم المجموعات المسلحة المعارضة، تتمسك إيران ببقاء الأسد كونه «حليفاً في محور المقاومة»، ولكون «الشعب السوري هو من يقرر مستقبل بلاده»، كما ترى إيران أن الأولوية هي لمحاربة الإرهاب في هذه المرحلة من المواجهات في سورية والمنطقة.

أما ما نتج من «التدافع في منى» في أثناء الحج فقد اعتبرته إيران «جريمة» لا يمكن التسامح معها. وأطلق معظم المسؤولين في إيران تصريحات وتهديدات تجاه المملكة وخصوصاً بعدما تعذّر معرفة عدد الضحايا، وفقدان إيران بعض دبلوماسييها وعدم التأكد إلا بعد فترة طويلة من مصيرهم ووفاتهم، وكان من بينهم غضنفر ركن آبادي السفير السابق في لبنان. وقال مساعد وزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ «إن الحكومة الإيرانية ستقدم احتجاجاً رسمياً لمسؤول السفارة السعودية في طهران».

وفي اليوم نفسه، حمّل رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني علاء الدين بروجوردي السعودية مسؤولية ما حدث، مبرزاً أن القرار الخاطئ للسلطات السعودية بـ «إعلان طريقين يؤديان إلى الجمرات هو السبب في الحادث» ومؤكداً «أن على قادة الدول الإسلامية الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة، والاحتجاج على عدم كفاءة الحكومة السعودية في إدارة مواسم الحج».

أما بالنسبة إلى حرب اليمن، فقد اتهمت وسائل الإعلام الإيرانية السعوديةَ والدول المتحالفة معها «بالتسبب في معاناة الشعب اليمني»[٤]، وتدمير البنية التحتية في الدولة، وانهيار مؤسساته الخدمية، وعدم قبول التسوية السياسية للأزمة. في حين كررت السعودية في المقابل اتهاماتها لإيران بالتدخل في الشأن اليمني من خلال دعم «حركة أنصار الله».

وعقب تنفيذ حكم الإعدام بالشيخ نمر باقر النمر، أدانت إيران الحادث، وخرجت تظاهرات مناوئة للسعودية في طهران ومشهد تم فيها الاعتداء على مبنى القنصلية السعودية وهو ما أدى إلى قيام المملكة بقطع علاقاتها الدبلوماسية بطهران.

---

(٤) وكالة رويترز للأنباء، ٢٠١٥/٧/٢.

ب ـ العلاقة مع الفصائل الفلسطينية

استقبلت إيران عام ٢٠١٥ عدة قيادات فلسطينية. وقد تميزت هذه اللقاءات بأمرين: **الأول** هو زيارة جبريل الرجوب عضو اللجنة المركزية لحركة فتح طهران، وهي الزيارة الأولى لمسؤول من حركة فتح على هذا المستوى منذ سنوات طويلة. وعلى الرغم من اعتبار البعض هذه الزيارة سياسة انفتاح جديدة من القيادة الإيرانية على السلطة الفلسطينية، إلا أن الدعوة لم توجه إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس[٥]. الأمر **الثاني** هو زيارة وفدين من حركة حماس للعاصمة الإيرانية في إطار استعادة حرارة العلاقات مع الحركة، بعد برودة سادت بين الطرفين طوال السنوات الثلاث الماضية بسبب اختلاف مواقفهما من الأزمة في سورية.

لم تؤد زيارة وفد فتح إلى أي تغيير استراتيجي في العلاقات بين الطرفين لأنه «ليس عند إيران ما تقدمه للسلطة، وليس بيدي السلطة ما تقدمه لإيران». ولا تستطيع السلطة الذهاب إلى شوط بعيد في علاقتها بإيران من دون مباركة إسرائيل والولايات المتحدة لهذه العلاقة. أضف إلى ذلك شعور النظام الإيراني بالحرج من إقامة علاقة قوية بسلطة خاضعة للاحتلال[٦].

إن أهم ما حصل عام ٢٠١٥ هو بداية استعادة حرارة العلاقة بحركة حماس. فقد شدد المسؤولون الإيرانيون بمستوياتهم المختلفة على أن العلاقة بالحركة هي علاقة استراتيجية لكونها «حركة مقاومة بالدرجة الأولى» كما قال رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني، الذي أكد «أن علاقة إيران بحركة حماس هي علاقة جيدة» مشيراً إلى أن العلاقة عادت كالسابق، و«ليس لدينا أي مشكلة مع حماس» موضحاً: «كانت لدينا علاقات جيدة، وسوف تكون كذلك». ولم ينكر لاريجاني تحفظ إيران عن موقف حركة حماس من الأزمة السورية، وقال: «قد يكون لدينا بعض المشاكل في ما يخص موقفهم، لكننا نرى أن واجبنا الإسلامي هو دعم المقاومة ولذلك ندعم حماس».

وتعبيراً عن هذا التحول في طي صفحة الخلاف تدريجاً مع حركة حماس، صرح أنباء حسين شيخ الإسلام، مستشار رئيس مجلس الشورى الإيراني للشؤون الدولية «إن علاقات طهران بحركة حماس هي علاقات استراتيجية»، مؤكداً أن إيران وحماس وضعتا خلافاتهما جانباً في ما يتعلق بالموقف المتباين إزاء الأزمة السورية. وأكد استمرار دعم إيران لمحور المقاومة، ورداً على ربط هذه العلاقة بعودة الدعم المالي إلى سابق عهده مع الحركة، لفت النظر إلى صحة الأنباء التي تحدثت عن تقليص الدعم المالي الإيراني عن بعض فصائل المقاومة، في إشارة منه إلى حركة «الجهاد الإسلامي». وأوضح أن تقليص الميزانية موجود بالفعل لكنه ناتج من ضائقة مالية تمر بها البلاد، معتبراً أن الموضوع لا يتعلق بأي ملفات سياسية، وأن إيران ستواصل دعمها مستقبلاً»[٧].

---

(٥) **العربي الجديد** (لندن)، ٢٠١٥/٨/١٩.

(٦) الجزيرة نت (الدوحة)، ٢٠١٥/٨/٢٦.

(٧) **العربي الجديد** (لندن)، ٢٠١٥/٨/١٩.

وكان من اللافت للنظر على صعيد آخر أن تنتقد طهران القرار المصري بوصف حركة حماس حركة إرهابية، فقد انتقد مساعد وزير الخارجية الإيرانية للشؤون العربية والأفريقية قرار محكمة مصرية بوصف حركة حماس «منظمة إرهابية» مشيراً إلى أن «الكيان الصهيوني هو الإرهابي وليس حماس». وجدير بالذكر أن هذا الحكم القضائي الذي كان قد صدر عن إحدى المحاكم الجزئية تم نقضه وإلغائه من جانب محكمة أعلى.

ج ـ الموقف من الكيان الاسرائيلي

أثار بعض الباحثين السؤال حول مستقبل موقف إيران من «إسرائيل» بعد الاتفاق النووي مع الغرب، بمعنى هل ستضطر إيران بسبب حاجتها إلى الاستثمارات الغربية إلى تغيير مواقفها من فلسطين ومن حركات المقاومة ومن «الكيان الإسرائيلي»؟ ولا يبدو أن الاتفاق النووي سيؤثر في مواقف إيران وفي «ثوابتها» تجاه فلسطين و«الكيان الإسرائيلي». فقد صرح مرشد الثورة أن «القادة الصهاينة قالوا بعد المفاوضات النووية بأنهم تخلصوا من هاجس إيران حتى ٢٥ سنة مقبلة، لكنني أقول لهم إنهم لن يروا الـ ٢٥ سنة المقبلة، وإن شاء الله، لن يكون هناك شيء اسمه الكيان الصهيوني خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة»، مؤكداً أنه «خلال هذه الفترة لن يرتاح الصهاينة بفضل الروح الإسلامية الجهادية والملحمية»[٨]. وشن الرئيس روحاني حملة قوية على رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو قائلاً: «هذا الكيان الإرهابي الأكثر إجراماً، يتحدث عن السلام والأخطار المستقبلية، فيما يشكّل الخطر الأكبر على المنطقة»[٩].

ومع اندلاع المواجهات في الضفة الغربية، وما أطلق عليه «انتفاضة السكاكين»، أعلنت إيران دعمها وتأييدها للانتفاضة مقارنة بالأصوات الأكثر خفوتاً من معظم الحكومات العربية، فقال مرشد الثورة «إن إيران ستدعم الانتفاضة الفلسطينية ضد إسرائيل بأي طريقة تستطيع»، ورفض الاتهامات الأمريكية بأن الموجة الجديدة من الهجمات بالسكاكين والدهس بالسيارات هي أعمال إرهابية[١٠]. واتهم «الكيان الصهيوني» بممارسة الإرهاب المنظم الذي يتمثل ببناء المستوطنات، وتدمير بيوت الفلسطينيين ومزارعهم وبساتينهم من دون أن يتعرض للمحاسبة من الدول الكبرى أو المنظمات الدولية التي تدعي الاستقلالية[١١]. كذلك أكد الرئيس روحاني بدوره «أن «دولة إسرائيل» الحالية ليست شرعية...»[١٢].

أن هذه المواقف الإيرانية التي صدرت بعد توقيع الاتفاق النووي، والتي أكدت الطبيعة الإرهابية للكيان الإسرائيلي، وأن المقاومة هي الخيار الاستراتيجي للفلسطينيين لمواجهة هذا

---

(٨) **السفير** (بيروت)، ٢٠١٥/٩/١٠.
(٩) **الحياة** (لندن)، ٢٠١٤/٨/٢٦.
(١٠) وكالة رويترز للأنباء، ٢٠١٥/١١/٢٥.
(١١) قدس برس، ٢٠١٥/١٢/١.
(١٢) الجزيرة نت (الدوحة)، ٢٠١٥/١١/١٢.

الكيان، تعني أن احتمالات تغير السياسة الإيرانية تجاه قضية فلسطين هو احتمال بعيد وغير واقعي.

د ـ العلاقة بالعراق

ظلت إيران تعد قوة مهمة في تحديد مسار التطورات في العراق خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فمن ناحية، مثّل الدعم الذي تقدمه إيران لقوات الحشد الشعبي عاملاً مهماً في تمكين هذه القوات من الاستمرار في المواجهة العسكرية ضد تنظيم داعش. ويتوجه هذا الدعم بصورة رئيسية إلى خمسة فصائل، هي: قوات بدر، وكتائب حزب الله العراقي، وكتائب سيد الشهداء، وعصائب أهل الحق، والنجباء. وتعد هذه الفصائل هي الفصائل الأقوى مقارنة بالفصائل الأخرى التي تشكل قوات الحشد الشعبي. ويشمل هذا الدعم المساعدة المالية بصورة مباشرة أو عن طريق القيادات العراقية الموالية لها، والتدريب العسكري لها فضلاً عن تقديم الدعم اللوجستي. ورغم أن هذه الفصائل تقاتل بصورة رئيسية في العراق، إلا أن نطاق عملياتها يمتد من فترة إلى أخرى ليشمل سورية أيضاً كما هو في حالة النجباء، وعصائب أهل الحق.

ويظل مستقبل هذه الفصائل من حيث علاقتها بالجيش العراقي يمثل مشكلة، وبخاصة في ما يتعلق باحتمال دمجها كما هي في الجيش على نحو يكرس طبيعته الطائفية، وهو ما سوف يؤثر بصورة سلبية في استقرار الحكم في العراق.

إلى جانب ذلك، يعد التنسيق بين إيران والعراق وروسيا وسورية من خلال مركز الاستخبارات الذي أعلن عنه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ مهماً في الحرب التي يشنها الجيش العراقي والحشد الشعبي ضد تنظيم داعش، من حيث تحديدها بنك المعلومات الذي تعتمد عليه في جهاز الاستخبارات الروسية.

من ناحية ثانية، استمرت إيران في الاهتمام بقطاع النفط، من خلال الاستثمارات الرسمية، أو عن طريق تسهيل عمل ما يسمى «مافيا النفط» وهي جماعات مسلحة تقوم بتهريب النفط من الحقول المشتركة بين العراق وإيران ونقله للخارج، وتشير عدة تقديرات إلى أن ٩٠ بالمئة من النفط المهرب من الجنوب يذهب إلى إيران بصورة مباشرة. كما تعد الاستثمارات الإيرانية في قطاع السياحة الدينية وفي قطاع التجارة ذات أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد العراقي، حيث تبلغ القيمة السنوية للصادرات الإيرانية وفق تقدير المستشار التجاري الإيراني في العراق نحو ٦ مليارات دولار سنوياً.

من ناحية ثالثة، تظل إيران تمثل مصدر شرعية مهماً للحكومة العراقية ولرئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي، ولما يسعى لتنفيذه من إصلاحات على النحو الذي أعلن عنه في آب/أغسطس ٢٠١٥، وبخاصة في ظل تصاعد الوقفات الاحتجاجية في مواجهته والتي أصبح يدعمها السيد مقتدى الصدر مؤخراً.

هـ ـ العلاقة بسورية

استمر الخلاف بين إيران والسعودية حول الحرب في سورية. فمن ناحية، واصلت إيران تقديمها دعمها العسكري للنظام السوري من خلال أربعة مسارات رئيسية. يتمثل **أولها** في توفير الدعم العسكري واللوجستي للقوات النظامية التي تتبع الجيش السوري من خلال القوات المقاتلة التابعة لحزب الله، ومن خلال عدد من المستشارين العسكريين الإيرانيين، ومجموعات قتالية تتبع الجيش الإيراني.

و**ثانيها**، عملت إيران على توظيف نفوذها في العراق من أجل تقديم دعم نوعي إلى النظام السوري، حيث إن بعض قوات الحشد الشعبي التي شكلت لمحاربة تنظيم داعش يقاتل في سورية مثل مجموعة النجباء وكتائب أهل الحق، وهي قوات تحظى بدعم عسكري ومالي من إيران، وتتبع مباشرة قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني.

و**ثالثها**، قدمت إيران الدعم المعلوماتي والاستخباري للعمليات العسكرية الروسية التي بدأت في ٣١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وحتى آذار/مارس ٢٠١٦، وذلك انطلاقاً من الاقتناع بأن أي عمل استخباري فعّال حول سورية ينطلق من العراق الذي يظل جهة الدعم اللوجستي الرئيسية التي يعتمد عليها داعش في سورية.

و**رابعها**، تظل إيران وبالتنسيق الدبلوماسي مع روسيا تتمسك بضرورة أن يضم الحوار كل القوى المتصارعة، بما في ذلك ممثلو النظام السوري، وأن تكون المحادثات متسقة مع تطورات الأوضاع على الأرض.

و ـ العلاقة باليمن

واصلت إيران دعمها للجماعات الحوثية في صراعها مع السلطة الشرعية في اليمن على ثلاثة مستويات. يتمثل المستوى **الأول** بتقديم الدعم الإعلامي من خلال التغطية المستمرة التي تقدمها القنوات الإيرانية الناطقة باللغة العربية مثل قناة العالم بهدف إبراز تقدم القوات الحوثية، وتأكيد مخالفة التدخل السعودي في اليمن للشرعية الدولية.

وينصرف المستوى **الثاني** إلى الدعم الدبلوماسي، من خلال رعاية إيران جهود الحوار التي تقوم بها سلطنة عمان منذ الإعلان الدستوري ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥؛ فعلى سبيل المثال رعت عمان الحوار الأول الذي عقد في مسقط بمشاركة من إيران، وضم وفداً من الحوثيين يرئسه رئيس المكتب السياسي صالح الصماد وآخر من الجانب الأمريكي ترأسته آن باترسون مساعدة وزير الخارجية الأمريكي، وذلك لمناقشة الحل السياسي للأزمة اليمنية. كما تعمل عمان على تسهيل وصول سفن المساعدات الإيرانية لليمن، والتي هي عبارة عن مواد غذائية وطبية مقدمة بصورة رئيسية عن طريق الهلال الأحمر الإيراني.

ويتعلق المستوى **الثالث**، بما تردده عدد من القيادات الخليجية حول الدعم العسكري للجماعات الحوثية، فعلى سبيل المثال حرص الخطاب الرسمي السعودي في ضوء استمرار العمليات العسكرية على التأكيد أن عاصفة الحزم كانت تهدف أيضاً لمواجهة تمدد النفوذ الإيراني في اليمن التي تعد خاصرة السعودية.

وقد ظل الصراع في اليمن قضية خلافية بين إيران ودول الخليج وبخاصة السعودية، سواء في ما يتعلق بتدويل الحل، حيث تفضل السعودية ودول الخليج أن تظل هي الراعية للحل في اليمن في حين لا تعترض إيران على تدويله بحيث يكون برعاية أممية، أو في ما يتعلق بنصيب الجماعة الحوثية من الحكومة الانتقالية الجديدة.

٣ ـ العلاقات بالولايات المتحدة والاتحاد الروسي

يناقش هذا البند تأثير توقيع الاتفاق النووي مع الدول الغربية في علاقات إيران بكل من الولايات المتحدة والغرب من جهة، وفي حلفائها مثل روسيا والصين من جهة ثانية.

رأى البعض أن ما جرى هو تفاهم إيراني ـ أمريكي سوف ينعكس سلباً على علاقات إيران بكل من روسيا والصين، لأن هذا التفاهم سيجعل إيران أكثر استعداداً للتنسيق مع الولايات المتحدة لحل باقي قضايا المنطقة. كما سيفتح الاتفاق أبواب إيران أمام القوى الغربية لتنفيذ اتفاقيات وعقود تجارية ونفطية واقتصادية، وهو سيدفع إيران إلى التراجع تدريجاً عن خطابها المعادي للولايات المتحدة التي باتت تعترف لها بنفوذها وببرنامجها النووي السلمي، بل ذهب خيال البعض إلى القول إن إيران ستعود كما كانت في عهد الشاه حليفاً للولايات المتحدة على حساب حلفاء واشنطن وخصوصاً السعودية.

لا يبدو هذا السيناريو واقعياً ولا أساس له من الصحة لأن ما جرى بعد الاتفاق ذهب في اتجاه مغاير لهذا التصور، سواء على مستوى موقف القيادة الإيرانية من الولايات المتحدة، كما سبق أن أشرنا، أو على مستوى موقفي روسيا والصين من هذا الاتفاق اللتين دعمتا بقوة توقيعه، الذي لن يسبب بالنسبة إليهما أي قلق على مصالحهما، أو على علاقاتهما المستقبلية بطهران، لأن العقوبات منعت روسيا والصين من الحصول على المزيد من العقود والاتفاقيات التجارية، والنفطية، والعسكرية معها. كما كانت علاقة إيران بالولايات المتحدة وبالغرب عبارة عن سلسلة من التهديدات والتلويح بالحرب التي لا يرغب أحد باندلاعها. لذا، بات الاتفاق النووي فرصة لكل من روسيا والصين لتوسيع علاقاتهما بطهران من دون أي قيود دولية تفرضها العقوبات[١٣].

إن التفاهم النووي الأمريكي مع إيران لا يعني إطلاق يد إيران في المنطقة. فما يجري على صعيد أزمات سورية واليمن والعراق والبحرين وصولاً إلى فلسطين يبين أن الولايات المتحدة لم

---

(١٣) وكالة رويترز للأنباء، ٢٠١٥/٤/٨.

تتراجع عن الاهتمام بهذه الأزمات، التي تصطدم فيها مع دور إيران ونفوذها. كما أن مرشد الثورة لم يتوقف من جهته عن مهاجمة الولايات المتحدة منذ توقيع الاتفاق النووي، وعن الإعلان عن إقفال أبواب إيران الثقافية والاقتصادية في وجهها. وهذا يعني أن إيران ستكون حريصة على استمرار تحالفها مع روسيا والصين لمواجهة الولايات المتحدة سواء من خلال التفاوض أو من خلال المواجهة والاشتباك.

لا تزال الثقة معدومة بين طهران وواشنطن، وما فعلته الأخيرة بقبول برنامج إيران النووي لم يكن بدافع تحويل العداوة إلى صداقة، بل من أجل «نزع أنياب» إيران النووية، والحد من طموحاتها، والتأكد عبر القيود الشديدة من عدم امتلاكها أي قنبلة نووية مستقبلاً.

على صعيد آخر رأى بعض المحللين أن الاتفاق النووي الإيراني يمكن أن يوفر فرصة للقيام بخطوة أولى نحو إنشاء نظام أمني جديد في منطقة الخليج، ويمكنه تحسين العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية، ويساعد على الحدّ من الالتزام العسكري الأمريكي[١٤].

فعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، شكّلت مسألة من يسيطر على أمن الخليج منطلق الحشد العسكري الأمريكي الضخم في المنطقة. والحال أن جوهر المعضلة الأمنية فيها يكمن في تضارب الرؤى، إذ تسعى إيران إلى خروج القوات الأمريكية كي تتمكّن من ممارسة ما تعده سلطتها المُحقّة على المنطقة؛ في حين تريد دول الخليج العربية من الولايات المتحدة موازنة القوة الإيرانية.

لن يكون حلّ هذا المأزق سهلاً. إن كل التصورات المختلفة حول مستقبل المنطقة بعد الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب مهما كانت سيناريوهاتها المحتملة، لن تعني أن إيران ستصبح طليقة اليدين في المنطقة، أو أن علاقاتها بالولايات المتحدة ستصبح طبيعية، أو أنها ستغير سياساتها تجاه حركات المقاومة، وتجاه فلسطين، أو أنها ستتخلى عن تحالفاتها وصداقاتها مع كل من روسيا أو الصين.

في هذا السياق، كان من مظاهر التقارب الإيراني ـ الروسي عام ٢٠١٥ استمرار التنسيق العسكري بين البلدين في دعم النظام السوري، وتوقيع البلدين في تشرين الثاني/نوفمبر اتفاقاً بموجبه تسلم روسيا لإيران أنظمة صواريخ إس ـ ٣٠٠، ويأتي هذا التطور بعد رفع العقوبات الدولية عن إيران. وفي ذات الشهر رفعت موسكو الحظر على تصدير المعدات والتكنولوجيا النووية لإيران. وزار الرئيس الروسي طهران في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كما زار الرئيس الصيني إيران في شباط/فبراير ٢٠١٦ ضمن جولته التي شملت السعودية ومصر.

وكل المؤشرات في داخل إيران وعلى مستوى الإقليم منذ الإعلان عن الاتفاق النووي تسمح بالقول إن الاشتباك الإيراني ـ الأمريكي سيستمر في المرحلة المقبلة، وستستمر معه أزمات المنطقة

---

(١٤) انظر تقرير: فريدريك ويري وريتشارد سوكولسكي، «تصوُّر نظام أمني جديد في الخليج الفارسي،» مركز كارنيغي للسلام الدولي، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، <http://carnegie-mec.org/2015/11/19/ar-62028/im3l>.

وحروبها، في حين سيزداد التعاون الإيراني الروسي لمواجهة «التهديدات الإرهابية» من جهة، ولمنع الولايات المتحدة أو أي قوى إقليمية أخرى مثل تركيا والسعودية من فرض نظام إقليمي جديد لا تقبل به إيران أو روسيا.

* * *

إن عرض ملامح التطور الداخلي والمواقف الإقليمية والدولية لكل من تركيا وإيران يشير إلى تزايد دور كل منهما على المستوى الإقليمي، وإلى حرص كل منهما على الاحتفاظ بعلاقات حسن الجوار والتعاون بينهما، وإدراك المصالح المشتركة بينهما، كما يشير إلى تنامي الدور الدولي لهما، واعتراف القوى الكبرى بدورهما في تحقيق استقرار المنطقة.

وإذا أضفنا إلى ذلك نجاح إثيوبيا في المماطلة الدبلوماسية في شأن توقيع الاتفاق مع مصر والسودان لاختيار مكتب فني لدراسة الأضرار المحتملة لبناء سد النهضة على كمية المياه التي تصل إلى دول المصب، ورغم المبادرات الدبلوماسية المصرية لبناء الثقة مع إثيوبيا والتي تمثلت في الاجتماع الثلاثي في الخرطوم بين رؤساء مصر والسودان وإثيوبيا في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥ والذي صدر عنه إعلان يؤكد مبادئ التعاون المشترك واحترام المصالح لكل طرف، وأهمية تحقيق التنمية، وعدم التسبب في ضرر ذي شأن، والاستخدام المنصف والمناسب، وبناء الثقة، والتسوية السلمية للمنازعات، ثم الزيارة التي قام بها الرئيس المصري في الشهر نفسه إلى إثيوبيا وخاطب فيها البرلمان داعياً إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، وتوقيع وزراء خارجية الثلاثة دول ـ بحضور وزراء الموارد المائية والري ـ اتفاق إعلان المبادئ حول سد النهضة وحماية مياه نهر النيل في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فإن المفاوضات لم تسفر عن نتائج ملموسة، بل استمرت حتى تم الانتهاء من بناء الجزء الأكبر من السد، وتحدد موعد لبدء العمل به في عام ٢٠١٧ وهو ما يعني فرض الأمر الواقع الذي أرادته إثيوبيا على مصر.

تشير هذه الحال إلى تراجع الأفكار الخاصة بالتمييز بين قلب النظام وأطرافه من ناحية، وكلها في داخل النظام، وهامش النظام أي دول الجوار الجغرافي التي تقع خارجه. فقد نجحت دول الهامش أن تتغلغل في داخل النظام، وأن تصبح طرفاً مؤثراً في تفاعلاته، وأن تنشئ تفاعلات مع بعض الدول العربية لنصرتها على دول عربية أخرى.

ولكن ما هو حال النظام العربي في عام ٢٠١٥؟ وكيف تعاملت مؤسساته وأطرافه الرئيسية مع تزايد الأخطار والتهديدات في الوطن العربي؟!

الفصل الثالث

النظام الإقليمي العربي

كانت سنة ٢٠١٥ إحدى السنوات المتميزة للنظام العربي، ليس في ما استحدثته من مسارات أو توجهات إقليمية جديدة، وإنما في ما أكدته من مسارات وتوجهات كانت قد برزت ملامحها في سنوات سابقة ثم أخذت قسماتها الأساسية تترسخ في هذه السنة؛ فليس بين مستجدات عام ٢٠١٥ ظواهر لم تكن لها مقدمات أو مؤشرات في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وما تحقق عام ٢٠١٥ هو تأكيد تلك التوجهات والمسارات، لذلك يمكن القول إن فارق عام ٢٠١٥ هو في مقدار وضوح الظواهر والمؤشرات، وليس في مستجداتها ونوعيتها.

في الإطار العام، اتسم المشهد العربي ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ بعدد من التطورات، أهمها ما يلي:

١ ـ **تصدر قضية الإرهاب اهتمامات النظام**؛ فقد أصبح الإرهاب والدولة الوطنية هما القضية المركزية للنظام العربي أو لدوله الأساسية، وترافق ذلك مع تراجع القضية الفلسطينية عن صدارة الأولويات، وانخفاض الاهتمام المؤسسي بها من جانب الدول العربية، وإن استمر الحفاظ على قدر من استمرارية الخطاب الرسمي بشأنها لأسباب بعضها مصلحية.

٢ ـ **استمرار الانقسام الداخلي والحروب الداخلية:** لم تتوقف حالة التمزق التي تعرضت لها بعض البلدان العربية، وبدا عام ٢٠١٥ وكأن هذا المسار تتعمق جذوره، فلم تتعافَ دول مثل اليمن وليبيا وسورية. وشهد الربع الأخير من العام بعض المظاهر على تقدم القوات النظامية في العراق وسورية واليمن، لكن ذلك قد لا يعني أكثر من هدنة ومقدمة لجولات تالية من الحرب.

٣ ـ **عدم التوافق بين الدول العربية المركزية:** ترافق ما سبق مع حقيقة عدم التوافق بين الأطراف العربية المركزية حول سبل الخروج من المأزق. ولقد بدا أنه على الرغم من دعوات التنسيق لتفعيل البديل الجماعي للتعامل مع قضايا الأمن القومي، فإن هناك خطوطاً حمراً غير مرئية تعرقل ذلك،

برزت على نحو جلي في مقترح القوة العربية المشتركة، الذي أصيب بالسكتة الدماغية من دون إعلان عن السبب، ولم يشهد أي تطور مهم عام ٢٠١٥.

٤ ـ **الصراع بين تبعية النظام العربي واستقلاليته:** في الوقت الذي استمر اعتماد النظام العربي على الخارج، ازدادت مظاهر استقلالية القرار العربي؛ ففي سورية، أصبحت الدولة معتمدة اعتماداً كلياً على الإسناد العسكري الروسي والإيراني والعراقي، وكانت دول الخليج حريصة حتى النهاية على استمرار الضمانة الأمريكية بأمن الخليج، على نحو ما عكسته قمة كامب ديفيد الخليجية ـ الأمريكية في أيار/مايو ٢٠١٥. ولكن في المقابل برزت خطوات خليجية استقلالية ظهرت في اتجاه السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي إلى حزم أمرها وتبني توجه خاص لقيادة العالم العربي ـ الإسلامي، كانت أبرز مؤشراته: بناء التحالف العربي ـ الدولي ضد داعش، وتشكيل التحالف العربي في اليمن، وتأسيس التحالف العسكري الإسلامي بقيادة سعودية، ومناورة «رعد الشمال»، وجميع هذه المبادرات عكست رغبة البلدان العربية في تجريب خيارها المستقل، ووصف هذه التحركات بالمستقلة لا يعني عدم وجود التنسيق بشأنها مع الدول الغربية الكبرى.

٥ ـ **بروز خطين متمايزين في سياسات النظام العربي:** أظهر عام ٢٠١٥ اتجاهاً أكبر لعسكرة سياسات بعض دول الخليج، وبرز في اليمن (عاصفة الحزم) وبأوجه مختلفة في التحالف الدولي ضد الإرهاب في العراق، وفي بوادر التحرك شبه عسكري في سورية، برزت مواقف «عدم التدخل» لكل من مصر والجزائر، اللتين أكدتا مراراً ضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية، بما في ذلك أقرب بقعة صراع مجاور لهما وهي ليبيا، وكان لافتاً تأكيد وزير الشؤون الخارجية الجزائري في ٤ آذار/مارس عام ٢٠١٦ أنه «ليس هناك أي حظ لأي أحد لأن يجر الجزائر إلى مغامرة عسكرية في ليبيا أو غيرها».

في ضوء ما سبق، يمكن عرض أبرز الاتجاهات العامة لتطور النظام العربي عام ٢٠١٥ على النحو التالي:

أولاً: استمرار صعود الإرهاب كقضية مركزية

لم تكن قضية الإرهاب بعيدة تماماً من التطورات الداخلية أو التفاعلات الإقليمية للدول العربية؛ فقد احتلت مساحة متزايدة باستمرار كشاغل من الشواغل الوطنية للدول خلال العقود الماضية. وعلى الرغم من تنامي الظاهرة مع بروز النشاط العالمي لتنظيم القاعدة إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وعقب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إلا أن الإرهاب لم يتقدم ليحتل الموقع المركزي في شبكة التفاعلات العربية على نحو ما برز في ٢٠١٣ ـ ٢٠١٥، وبخاصة بعد الإعلان عن تأسيس تنظيم الدولة (داعش) في العراق وسورية والخلافة الإسلامية في أواخر حزيران/يونيو عام ٢٠١٤، حيث أصبح الإرهاب هو القضية المركزية لدول الإقليم، وأصبح محور

تفاعلاتها البينية والدولية، ومثّل عام ٢٠١٥ أقصى قمة بلغتها قضية الإرهاب بين قائمة الشواغل والأولويات العربية.

١ ـ الإرهاب في الخطاب السياسي العربي

في هذا الجزء، نعرض مؤشرات طغيان قضية الإرهاب على الخطاب السياسي العربي خلال عام ٢٠١٥، حيث أصبح ـ من الناحية الفعلية ـ من المتعذر العثور على أي خطاب أو كلمة لبعض الملوك والرؤساء العرب، من دون ذكر موضوع الإرهاب والخطر على الدولة الوطنية. فضلاً عن ذلك، بدت مؤشرات على الخطاب الوطني ـ القومي العابر للحدود، وإن لم يكن في الصور القومية التدخلية نفسها، سابقاً، فلم يجد السيسي، حرجاً في توجيه النصيحة لشعوب عربية بأن «تأخذ بالها من بلادها»، على نحو ما حدث مع كل من الكويت وتونس، وهو الأمر الذي اعتبره بعض مواطني هذه الدول تدخلاً في شؤونهم الداخلية، بينما لم يجد معه آخرون غضاضة، مؤكدين أنه لا يشير إلى تدخل في الشؤون الداخلية لدولهم، وكان الملك الراحل عبد الله بن عبدالعزيز، سباقاً إلى توجيه بيانه للمصريين بعد أحداث رابعة في آب/أغسطس عام ٢٠١٣، وبعد إعلان فوز المشير السيسي بالانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو عام ٢٠١٤، حيث أكد في المرة الأولى وقوف المملكة مع مصر ضد الإرهاب والضلال، ودعا المصريين إلى وحدة الصف ونبذ الفرقة، وطالب بعدم التدخل في شؤون مصر الداخلية، وبعد الانتخابات الرئاسية دعا المصريين إلى أن يكونوا عوناً لرئيسهم مؤكدا أن «المرحلة القادمة محمّلة بعظم المسؤولية التي تستدعي بالضرورة من كل رجل وامرأة من شعب مصر، أن يكونوا روحاً واحدة، وأن يكونوا على قدر من المسؤولية والوعي واليقظة وأن يتحلوا بالصبر»، ونصح السيسي بسعة الصدر وبتقبل الرأي الآخر مهما كان توجهه مع كل فئة لم تلوث يدها بدماء الأبرياء. ولم يعتبر أغلب المصريين نداءات الملك عبد الله تدخلاً في شؤونهم الداخلية.

إذا تناولنا كلمات الرؤساء والملوك العرب في القمة العربية بشرم الشيخ ٢٨ ـ ٢٩ آذار/مارس عام ٢٠١٥ كنموذج استدلالي على مكانة قضية الإرهاب بين الأولويات العربية، فإنه بنظرة كلية وشاملة لا نجد كلمة لزعيم عربي لم تتناول هذه القضية، بغض النظر عن الأسباب أو الدوافع أو الأهداف؛ فبعض رؤساء الدول ربطوا حديثهم عن الإرهاب بأبرز المشكلات التي تعانيها بلادهم، متجهين إلى وصم خصومهم وأعدائهم به، كما أن بعضهم القليل استمر في تقديم القضية الفلسطينية، لكن تفحص المضمون يشير أحياناً إلى منظور مصلحي بحت، وبينما اهتم بعضهم بتبني مواقف وسياسات ضد الإرهاب، ركز آخرون على ضرورة معالجة أسبابه، وبينما أورد بعضهم أسباباً اقتصادية وثقافية، ركز آخرون على الأسباب الفكرية والسياسية والدينية، وربطه بعضهم الآخر بالطائفية، وهو ما يكشف عن خلافات في التعاطي العربي مع هذا الملف، وأنه على الرغم من الاتفاق العريض حول العنوان الأبرز لخطورة الإرهاب، فإن هناك اختلافات كثيرة في التفاصيل،

ولقد أخفى كل ذلك تباينات هائلة في تعاطي البلدان العربية مع هذه القضية. بعامة، كان الإرهاب هو القضية الرئيسة للبلدان العربية، خصوصاً تلك التي دخلت معه في معارك داخلية حاسمة. وفي عدد من الكلمات في قمة شرم الشيخ، جرى ربط مختلف القضايا بالإرهاب، وذلك على نحو ما حدث بالنسبة إلى قضايا العراق وليبيا وفلسطين وسورية واليمن.

أكد السيسي أن الأمة لم يسبق أن استشعرت تحدياً لوجودها وتهديداً لهويتها كالذي تواجهه اليوم، وركز على ربط الإرهاب بقضايا بطالة الشباب والأمية والفقر، ودعا إلى تجديد الخطاب الديني وتعزيز دور رجال الفكر والثقافة والإعلام والتعليم، وطرح مقترح تشكيل القوة العربية المشتركة لمواجهته على الجانب العسكري. وكانت قضية الإرهاب هي أول ما ورد في كلمة الأردن التي دعت إلى استراتيجية عربية شاملة تعالج خطر تمدد الإرهاب والعنف الطائفي والسياسي، ودعت إلى تبني منهج شمولي لدحر ما أسمته «خوارج» العصر وهزيمتهم، وتوحيد الصفوف لقيادة تحالف عربي ـ إسلامي لمواجهة الإرهاب. أما الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، فقد أشار إلى استهداف الإرهاب لمتحف باردو الأثري في بلاده، مؤكداً أن مشروع الجماعات الإرهابية واحد، وهو تقويض سلطة الدولة ونشر الفوضى، ودعا إلى اعتماد مقاربة شاملة واستراتيجية استباقية تعالج أسباب الظاهرة.

أكد العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبدالعزيز، أن الواقع المؤلم الذي تعيشه البلدان العربية هو «نتيجة حتمية للتحالف بين الإرهاب والطائفية» مشيراً إلى أن «الميليشيات الحوثية المدعومة من قوى خارجية هدفها بسط سيطرتها على اليمن وجعلها قاعدة لنفوذها في المنطقة». أما أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر، فقد اعتبر أن الإرهاب هو «أبرز التحديات التي نواجهها» ودعا إلى مكافحته عبر «جهود شاملة وبفكر استراتيجي». وتحدث ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، عن ضرورة محاربة التطرف الفكري والتشدد المذهبي وانتشار الإرهاب متعدد الأشكال والمظاهر والشعارات في المنطقة. وأكدت كلمة سلطنة عمان ضرورة مكافحة الإرهاب بكل صوره وأشكاله، ودعت إلى استئصال منابعه ومعالجة أسبابه.

ذكّر الخطاب الجزائري باكتواء الجزائر بنار الإرهاب عشر سنين، وأشار إلى المقاربة الجزائرية الخاصة في القضاء عليه والتي لم تقتصر على البعد الأمني، وإنما تعدته إلى تفعيل الحوار والمصالحة الوطنية. أما الرئيس الصومالي، حسن شيخ محمود، فقد أشار إلى استمرار المحاولات اليائسة التي تهدف إلى ضرب المؤسسات العامة والخاصة، وتحدث عن الهجوم الذي وقع في بلاده في ٢٧ آذار/مارس عام ٢٠١٥ ـ وكان اليوم السابق على انعقاد القمة ـ والذي استهدف مواطنين أبرياء. وأشارت كلمة لبنان إلى تسلل ما أسمته «الإرهاب الأسود»، إلى منطقتنا من ثقوب الجهل والوعي الزائف بالدين، ومن عسف السياسات المولدة للضغائن، ومن غرف التآمر ومعامل توليد الفتن، ودعت إلى إقامة سد دفاعي وأمني وسياسي وفكري في مواجهة هذه الحالة الشاذة. ودعا الرئيس السوداني، عمر البشير، إلى «مقاربة (مع الإرهاب) تقوم على أساس المعالجة الفكرية

الثقافية والفقهية، ولا تستبعد الأدوات السياسية والأمنية. أما كلمة الرئيس العراقي، فؤاد معصوم، فقد سلطت الضوء على تجاوزات الإرهابيين على جميع الفئات من العراقيين، ودعت إلى هزيمة الإرهاب عبر تجفيف منابع تمويله، ومواجهته بخطة شاملة وفاعلة. بينما أشار الرئيس الموريتاني إلى تجربة بلاده في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال الوعي العميق بالترابط العضوي بين الأمن والتنمية.

على خلاف ما سبق، وضعت كلمة أمير قطر، تميم بن حمد، التحدي الخاص بالقضية الفلسطينية على رأس التحديات التي تواجهها الأمة العربية، وإلى حد كبير أعطت للمسألة السورية مساحة موازية. وفي تناوله ظاهرة الإرهاب، شدد على ضرورة معالجة الأسباب ومواجهة العوامل التي أدت إلى بروزه «كيأس الخاسرين من عمليات التحديث دون تنمية واليأس من إمكانية التغيير السلمي مع سد الدولة الأمنية احتمالات الإصلاح وسياسة الإقصاء الطائفي والتهميش الاجتماعي وغيرها». وعلى الرغم من تخصيص محمود عباس أبو مازن جلّ كلمته لقضية بلاده، فقد حرص على الربط بين حل القضية الفلسطينية وسحب الذرائع من تيارات الإرهاب التي تتخذ من الدين ومن القضية الفلسطينية العادلة ذريعة لممارساتها الإرهابية الدموية. واعتبرت كلمة ليبيا أن الإرهاب أفسد ثورات الربيع العربي وحولها إلى حروب أهلية، ودعت إلى توحيد الجهود لمواجهة «سرطان الإرهاب»، وأشارت إلى طعنات من الخلف من جانب بعض ممن «اختاروا أن يقدموا دعمهم للميليشيات المتحالفة مع تنظيم أنصار الشريعة الإرهابي».

أما إذا أخذنا كلمات الملوك والرؤساء العرب في الدورة ٧٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥، كنموذج على الأولويات والشواغل العربية، فإنها تؤكد أيضاً هذه التحولات في الاهتمامات العربية.

يكشف تحليل المضمون الكمي لهذه الكلمات، عن صورة نموذجية لتبدل أولويات الدول العربية واحتلال الإرهاب موقع القضية الرئيسة للنظام العربي، ليصبح هو الشغل الشاغل للقادة أمام أهم منبر أممي؛ ففي خطابه بالجمعية العامة، تحدث الرئيس السيسي عن المتطرفين الذين يمثلون قلة قليلة ويريدون فرض أنفسهم على مليار ونصف المليار مسلم، وأكد أن مصر تقف في خط الدفاع الأول وفي قلب المواجهة مع الإرهاب، وأنه لا بديل من التضامن بين البشر جميعاً.. لدحر الإرهاب في كل مكان. وربط قضايا سورية وليبيا واللاجئين بالإرهاب، مؤكداً أن تسوية القضية الفلسطينية سوف تقضي على إحدى أخطر الذرائع التي يتم الاستناد إليها لتبرير الإرهاب والتطرف. أما ملك الأردن عبد الله الثاني، فقد كرر ما جاء في كلمة بلاده في قمة شرم الشيخ؛ فأكد أن مستقبل العالم يتعرض لتهديد خطير من «الخوارج» الخارجين على الإسلام وقيمه الإنسانية النبيلة، معتبراً أن ما يشهده العالم هو بمثابة حرب عالمية ثالثة، وهي حرب تجمع كل المعتدلين ضد كل المتطرفين، من جميع الأديان والمعتقدات. بينما خصص الملك أغلب خطابه لقضية الإرهاب، فإنه لم يأتِ على ذكر القضية الفلسطينية إلا في فقرة صغيرة عن القدس، جاءت أيضاً في سياق حديثه عن مكافحة

الإرهاب. وكان تركيز كلمة الإمارات على الإرهاب وتنظيماته في كل من مصر واليمن وليبيا وسورية والعراق. وأكدت التزام الدولة بالتصدي له من خلال التحالف الدولي لمكافحة داعش والتنسيق مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب... وإنشاء مؤسسات دولية لمكافحة التطرف الفكري مثل مركز هداية، ومجلس حكماء المسلمين ومنتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة. وحتى في ختام الكلمة ـ التي أشارت إلى القضية الفلسطينية ـ لم تنسَ ربطها بالإرهاب، بالقول إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يتيح المجال للجماعات المتطرفة في بث أفكارها بين الشباب المحبطين وجرهم إلى تنفيذ أهدافها الدنيئة.

ركز خطاب المغرب على التنمية الدولية والبيئة، وأفريقيا، وقضية الصحراء، والعدالة الدولية، والعلاقة بين الشمال والجنوب، والصحراء الغربية، والهجرة وحقوق الإنسان، والتغيرات المناخية والتنمية المستدامة، ومحاربة الإرهاب، ولم يتناول فلسطين. وخصص أغلب الخطاب للحديث عن هموم أفريقيا. بينما ركزت كلمة الجزائر على إبراز مساعيها إلى التسوية السلمية في مالي وليبيا، وجهودها في حل النزاعات في القارة الأفريقية، وتحدثت عن أوضاع شعب الصحراء والصراع بين المغرب وجبهة البوليساريو، ودعت إلى مكافحة الإرهاب الدولي ومعالجة أسبابه وتداعياته وتجفيف مصادر تمويل الجماعات الإرهابية. ولم يفت الجزائر تأكيد أهمية العمل من أجل إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. بينما أكد الرئيس الموريتاني أنه «لم تعد الحلول الوطنية قادرة على مواجهة الأخطار الأمنية المعقدة بطبيعتها والعابرة للحدود في بنيتها وأهدافها» ودعا إلى وضع تصور للأمن والتنمية يرتكز على تلازمهما العضوي. بينما خصصت ليبيا كلمتها للحديث عن الإرهاب، وتناولت دور المقاتلين الأجانب وجماعات داعش والقاعدة وأنصار الشريعة ودور الدعم الخارجي في استمرار الإرهاب، وأكدت أنه لو يتمكن الإرهاب من السيطرة على ليبيا، فإنه سوف يستخدمها كقاعدة لعملياته في شمال أفريقيا وأوروبا.

من الجدير بالملاحظة، أن هناك بعض البلدان العربية التي لم تركز على قضية الإرهاب بالدرجة نفسها، وعلى سبيل المثال، فإن كلمة السعودية تناولت كل قضايا فلسطين وسورية واليمن وإيران، ولم تشر إلى الإرهاب إلا في فقرة ـ قبل ختامية ـ مقتضبة، وحتى عندما تناولت الإرهاب في هذه الفقرة، فإنها تناولته في سياق قضايا أخرى. ويكشف التحليل الكمي للفارق بين كلمة السعودية بالجمعية العامة عام ٢٠١٤ وكلمتها فيها عام ٢٠١٥، عن الكثير من التحولات في الأولويات؛ فبينما احتلت قضية الإرهاب قلب خطاب المملكة عام ٢٠١٤، فقد تُركت إلى الفقرة قبل الأخيرة في خطاب عام ٢٠١٥، وبينما جاء الخطاب الأول مفصلاً في تحديد مواقف المملكة مما سماه «جيوش الإرهاب»، بدا تناوله له في قسم منزوٍ في آخر الخطاب الثاني، وبينما خصص لقضية الإرهاب ٤٧٣ كلمة من بين ٢٧٨٩ كلمة هي مجمل خطاب عام ٢٠١٤ (بنسبة ١٧ بالمئة)، فإنه لم يخصص لها سوى ١٠٠ كلمة من بين ١٠٣٩ كلمة في خطاب عام ٢٠١٥ (بنسبة ٩,٦ بالمئة)، وهو ما يشير إلى تباين الأولويات بين السنتين، مع تولي الملك سلمان الحكم.

برزت علاقة دينامية بين الإرهاب والصراع العربي ـ الإسرائيلي في الخطاب السياسي العربي إلى حد كبير؛ فكلما تردد موقف هذه الدولة العربية أو تلك من الجماعات الجهادية المسلحة، كانت تتحصن بقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهو ما يتضح من مساحة هذه القضية في كلمة قطر، وهو ما يعني عدم قدرتها على تبني موقف محدد من جماعات الإسلام السياسي. لقد خصص أمير قطر ٣٤٧ كلمة من إجمالي ١٨١١ كلمة في خطابه للقضية الفلسطينية (بنسبة ١٩ بالمئة)، مقارنة بـ ٣٣١ كلمة لسورية (بنسبة ١٨,٣ بالمئة)، و٢٥٢ كلمة للإرهاب (بنسبة ١٤ بالمئة)، وعلى الرغم من تخصيص هذا الكم من الكلمات للإرهاب إلا أن أغلبها اتجه إلى تسليط الضوء على الأسباب الكامنة وراءه، حيث أشار إلى بؤر التوتر والصراع التي أسهمت في نشوء المنظمات الإرهابية، وتقاعس المجتمع الدولي عن التصدي لهذه البؤر، وظروف اليأس وانسداد الأفق والاستبداد والقمع والإذلال، والتعذيب في السجون، وفقدان الأمل من العمل السياسي السلمي.

جاءت قضية الإرهاب على رأس القضايا في اهتمامات النظام العربي عام ٢٠١٥ بعامة، وهو ما جعلها القضية الأساسية في البيان الختامي للقمة العربية (إعلان شرم الشيخ). وبينما تضمن بيان القمة ١١٣٢ كلمة فإن ٦٨٥ منها تعاملت مع قضايا الأمن القومي والتحديات على الأمة من قوى الإرهاب (بنسبة ٦٠,٥ بالمئة)، علاوة على ١٦٢ كلمة تضمنت توصيتين بشأن التعامل مع تأجيج نار الفتنة والفرقة والانقسام في بعض البلدان العربية على أسس جغرافية أو دينية أو مذهبية أو عرقية، وقضايا الأمن القومي العربي.

دعا الإعلان المجتمع الدولي إلى دعم الجهود العربية في مكافحة الإرهاب، وكل المؤسسات الدينية الرسمية إلى التعاون في ما بينها للتصدي للأفكار الظلامية والممارسات الشاذة التي تنبذها مقاصد الأديان السماوية. كما دعاها إلى العمل على تطوير الخطاب الديني وتجديده، وعهد بأدوار إلى المثقفين والمفكرين العرب ووسائل الإعلام والقائمين على منظمات التعليم بما يستهدف نشر قيم المواطنة والاعتدال، لكنه لم يخصص سوى ٣٤ كلمة للقضية الفلسطينية (بنسبة ٣ بالمئة فقط من مجمل كلمات البيان)، ولم يشر ذلك إلى تراجع مكانة القضية، بقدر ما أشار إلى عظم التحديات الناتجة من الإرهاب، في ظل «الفلسطنة العامة» للحالة العربية، حيث انتشرت «فلسطينيات» مأسوية سياسياً وإنسانياً.

ومن الصعب تصور حدوث تغيير مستقبلي يعيد القضية الفلسطينية إلى سابق مكانتها المركزية بسرعة، خصوصاً أن النظام العربي مقدم خلال السنوات المقبلة على استحقاقات أساسية تخص اليمن وسورية وليبيا قد تمتد لعقود، وجميعها سوف يقلص كثيراً من حجم الاهتمام الموجه للقضية الفلسطينية. وخلال السنوات المقبلة، سوف يتعين على النظام تقليص فرص وقوع المزيد من الدول في حالة الانقسام والتفتيت، وإقرار مواقف من احتمالات انفصال مناطق عن بلدان عربية، وإبداء مواقف من التدخلات الإقليمية في الشؤون العربية، ومنها على سبيل المثال احتمال إشراك

قوى إسلامية ـ ليست عربية ـ في النظام العربي، واحتمال التعارض بين مساحات تحرك التحالف العسكري الإسلامي مع مساحات تحرك النظام العربي.

فضلاً عن ذلك، سوف يتعين على النظام العربي التعامل مع الوضع الإنساني والإغاثي للاجئين الجدد من سورية واليمن وليبيا والعراق وإعادة توطينهم، علاوة على مشكلات الدول الأربع الذاهبة على الأرجح إلى حالة تقسيم بحكم الواقع، وربما إلى مزيد من الصراع، وهناك الحاجة إلى تحديد كيفية التعامل مع كرات النار الجديدة التي تشكلها جماعات الجهاد/الإرهاب المسلحة، وتأمين سبل إعادتهم إلى بلدانهم ومواطنهم الأصلية، كما سيتعين على النظام العربي التعامل مع النتائج السياسية والاجتماعية لدويلات الخلافة في العراق وسورية، علاوة على تبعات التدخل الإيراني والعراقي والتركي في الشأن السوري، ومستقبل الوجود العسكري الروسي، وطبيعة سورية الجديدة في ما إن كانت عربية أو ستكون استنساخاً لعراق ما بعد الغزو الأمريكي.

إن أولوية قضية الإرهاب في قمة الخطاب الرسمي العربي تعكس شواغل اللحظة العربية الراهنة والضغوط على العقل السياسي العربي والشعور بالخطر على الوجود الوطني الذي يعلو أي اهتمام آخر، وهو ما يعكس مفهوم الدول بأن حفظ الوجود الوطني هو الأساس للانشغال بأي قضية أخرى، كما أنه يعكس حقائق الواقع في ظل انهيار كيان عدد من الدول، ويعكس كل ذلك استمرار الخطر على القضية الفلسطينية باستمرار الضغط على الدولة الوطنية.

من المهم تأكيد أنه على الرغم من أن قضية الإرهاب شكلت الأولوية الأولى في الخطاب السياسي لأغلب الدول عام ٢٠١٥، إلا أن جامعة الدول العربية ظلت متمسكة بمركزية القضية الفلسطينية باعتبارها الأولوية الأولى للنظام العربي، وذلك ما حرص أمين عام الجامعة السابق د. نبيل العربي على التشديد عليه في مرات كثيرة، فأكد باستمرار أن القضية الفلسطينية هي القضية العربية الأولى، وأنها تحتل الأولوية القصوى في التحديات التي تواجهها الأمة العربية، انطلاقاً من أن جانباً كبيراً من التحديات والأزمات التي تعصف بالمنطقة تمثل نتاجاً مباشراً لعدم قدرة المجتمع الدولي على إيجاد حل عادل لهذه القضية طبقاً لقواعد الشرعية الدولية. وهو الأمر نفسه الذي عكسته بيانات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى المندوبين الدائمين في دوراته ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، والتي استمرت على خطها في تأكيد أولوية القضية الفلسطينية.

٢ ـ إجراءات الدول العربية في مواجهة الإرهاب

منذ عام ٢٠١٣ أصبح الإرهاب قضية أساسية للبلدان العربية، حيث واجه بعضها موجة أكثر كثافة من ممارساته أثر سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر في تموز/يوليو عام ٢٠١٣، وكان تيار الإسلام السياسي قد انتظر لأكثر من ثمانية عقود حتى تولى السلطة، وجاءت أحداث حزيران/يونيو لتبدد آماله، وكان الأخطر هو عدم قدرة أنصار هذا التيار على الاقتناع بفشلهم في إدارة الحكم معتبرين أنفسهم الممثلين للإسلام. خلال هذه المرحلة، لم تكن الشبكات الإرهابية على امتداد

الإقليم قد برزت كثيراً، حيث انحصرت سلوكيات الإرهاب في جماعات وتنظيمات عبّرت عن نفسها مراراً في شكل الإعلان عن ولايات أو إمارات إسلامية داخل حدود الدول من دون تواصل كبير بينها، أو توزيع مهام وأدوار، أو الإعلان عن ولاءات عابرة للحدود، عبر مبايعات من تنظيمات جهادية، تقر انتسابها وتبعيتها لداعش، أو بإعلان الأخيرة نفسها عن قبولها البيعة من قبل تنظيمات بالخارج.

في السنتين ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ اتضحت الملامح الشبكية المعقدة للجماعات الجهادية/الإرهابية، وبرزت عمليات الدعم والإسناد المتبادل، وظهرت المنطقة كفضاء جيو ـ جهادي ـ إرهابي واحد، وأُعلنت خرائط جهادية تتعامل مع المنطقة من منطلق كونها مسرحاً عملياتياً مشتركاً، فيه توزيع مهام، وتبادل خطط، وإسناد على محاور وجبهات المواجهة العسكرية مع الجيوش النظامية. إلى حد كبير، برزت الظواهر الإرهابية الجديدة التي تمثلت بالعمليات محددة المهام والتوجيه والتخطيط. وظهرت عشرات من التنظيمات الجهادية التحتية التي شكلت شبكة أشبه بنظام إقليمي غير رسمي، أخذت تتصارع مع النظام العربي الرسمي. صحيح أن الجماعات الجهادية لم تكن موحدة تماماً، حيث تجلت مظاهر على صراعاتها البينية وتضارب قراءاتها الأيديولوجية، وتوظيف بعضها من قبل قوى إقليمية متعارضة، إلا أن مقدار الزخم العدائي الذي أطلقته ضد الدول، فاق مقدار ما أطلقته من طاقات العداء والجهاد ضد بعضها. ومن ثم، ظل التناقض الرئيس بينها والنظام العربي هو الملمح الأساسي في المشهد.

مع ذلك، لم تكن الصلة بين أطراف النظام العربي الرسمي والتنظيمات الجهادية/الإرهابية مقطوعة تماماً؛ فقد احتفظت بعض الدول بخيوط مع هذه التنظيمات، وقامت بتوظيفها بحسب الفائدة السياسية، لكن مركز النظام اتجه في حركة مضادة لهذه التنظيمات، على خلفية صدامها مع الدول الوطنية، بينما احتلت قضية إسقاط نظام ما في دولة محددة (سورية مثلاً)، أهمية أكبر لدى دول عربية، على نحو جعل هذه الدول تتغاضى عن الجماعات المسلحة التي انخرطت في مواجهة عسكرية مع النظام، وهو ما فرض على الدول العربية منهجين متناقضين في التعامل مع هذه الجماعات، يفصلان بين علاقتها الحميمية بها في الخارج، ومواجهتها الشديدة لها في الداخل، فهي توظف هذه الجماعات في سياساتها الخارجية، لكنها لا تسمح لها بالوجود المنظم، وتدخل معها في صدامات حادة في الداخل، وقد مثلت هذه الثنائية ثغرة داخل النظام العربي منذ عام ٢٠١١.

في عام ٢٠١٥، دخل النظام العربي في مواجهة فعلية مع الجماعات التي وصمت بالصفة الإرهابية، وكانت بعض البلدان العربية قد أعلنت عن قوائم بالجماعات الإرهابية على نحو ما فعلت كل من مصر والسعودية والإمارات عام ٢٠١٤، كما سنّ أغلبها تشريعات في مواجهة الإرهاب، من تلك التشريعات التي أصدرتها مصر في آب/أغسطس عام ٢٠١٥، وتونس في تموز/يوليو عام ٢٠١٥، والمغرب في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، وليبيا في تموز/يوليو عام ٢٠١٤، والإمارات في آب/أغسطس عام ٢٠١٤، وقطر في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، وكانت السعودية قد أصدرت قانون الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٣، وأصدرت الكويت القانون رقم ١٠٦ لعام ٢٠١٣

في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما قام الأردن بتعديل قانون منع الإرهاب في حزيران/يونيو عام ٢٠١٤. وصادق مجلس الوزراء الجزائري مطلع عام ٢٠١٦ على مشروع قانون عقوبات تمهيدي يتعلق بتجريم تنقل جزائريين أو رعايا أجانب مقيمين في الجزائر إلى دولة أخرى بهدف التحريض على تنفيذ أو التدريب على تنفيذ أعمال إرهابية، ومعاقبتهم.

كانت كل من السعودية والإمارات قد أصدرتا عام ٢٠١٤ قوانين وقرارات تحدد النشاط الإرهابي وتضع قوائم بالجماعات الإرهابية؛ ففي السعودية صدر الأمر الملكي في ٧ آذار/مارس عام ٢٠١٤ بتحديد التيارات والجماعات الإرهابية والإرهابيين وأدرج ضمنها ١١ بنداً، تضمنت: الدعوة إلى الفكر الإلحادي بأي صورة كانت، أو التشكيك في ثوابت الدين الإسلامي التي قامت عليها المملكة، وكل من يخلع البيعة التي في عنقه لولاة الأمر، أو يبايع أي حزب، أو تنظيم، أو تيار، أو جماعة، أو فرد في الداخل أو الخارج، والمشاركة، أو الدعوة، أو التحريض على القتال في أماكن الصراعات بالبلدان الأخرى، أو الإفتاء بذلك، وكل من يقوم بتأييد التنظيمات، أو الجماعات، أو التيارات، أو التجمعات، أو الأحزاب، أو إظهار الانتماء لها، أو التعاطف معها، أو الترويج لها، أو عقد اجتماعات تحت مظلتها، سواء داخل المملكة أو خارجها... والتبرع أو الدعم، سواء كان نقدياً أو عينياً، للمنظمات، أو التيارات، أو الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، أو إيواء من ينتمي إليها، أو يروج لها داخل المملكة أو خارجها، والاتصال أو التواصل مع أي من الجماعات، أو التيارات، أو الأفراد المعادين للمملكة، والولاء لدولة أجنبية، أو الارتباط بها، أو التواصل معها بقصد الإساءة لوحدة المملكة واستقرار أمنها وشعبها، والسعي إلى زعزعة النسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية، أو الدعوة، أو المشاركة، أو الترويج، أو التحريض على الاعتصامات، أو المظاهرات، أو التجمعات، أو البيانات الجماعية بأي دعوى أو صورة كانت، أو كل ما يمس وحدة المملكة واستقرارها بأي وسيلة كانت، وحضور مؤتمرات، أو ندوات، أو تجمعات في الداخل أو الخارج تستهدف الأمن والاستقرار وإثارة الفتنة في المجتمع، والتعرض بالإساءة للدول الأخرى وقادتها، والتحريض، أو استعداء دول، أو هيئات، أو منظمات دولية ضد المملكة.

كما أصدرت الإمارات في آب/أغسطس عام ٢٠١٤ قانوناً يعاقب من يقوم بتأسيس تنظيم إرهابي. ويتضمن ٧٠ مادة، ونصّ على أن «يُعاقب بالإعدام كل من حاول أو شرع أو قام بالاعتداء على سلامة رئيس الدولة ونائبه أو أحد أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد (حكام الإمارات السبع) أو على أولياء العهود أو نوابهم أو أفراد أسرهم». كما نص على المعاقبة بالسجن المؤبد من يختطف وسيلة نقل جوي أو بري أو مائي «لغرض إرهابي». كذلك نص القانون على إنزال عقوبة السجن المؤبد لكل شخص «سعى لدى دولة أجنبية أو تنظيم إرهابي أو شخص إرهابي أو أحد ممن يعملون لمصلحة أي منهم، وكذلك كل من تخابر مع أي منهم، وكل ذلك لارتكاب جريمة إرهابية»، وحظر القانون عقد اجتماعات لأي «تنظيم إرهابي» على أرض الإمارات ومنح السلطات حق فض هذه الاجتماعات بالقوة.

من تحليل التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب، يتضح أن أغلبها نبع من حاجات سياسية واجتماعية في كل بلد، وهو ما يفسر الرابط بين توقيت صدور هذه التشريعات وحجم العمليات الإرهابية في البلد محل التشريع. فكان العراق سبّاقاً إلى إصدار قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥، تلبية لاحتياجات نشأت بعد الغزو الأمريكي وما تعرضت له تركيبة الدولة والنظام الجديد من هجمات الجماعات والفصائل. ويكشف رصد المواد التي تضمنتها هذه القوانين اتجاه البلدان العربية إلى تشديد العقوبات على الأعمال الإرهابية، والتصدي لكل صور الإرهاب، كما يتضح أن هناك تقارباً في تعريف الإرهاب ومستوى العقوبات.

كان لافتاً إقدام السعودية، متبوعة بدول مجلس التعاون الخليجي في شباط/فبراير وآذار/مارس عام ٢٠١٦، على تبني قرارات اعتبرت حزب الله اللبناني، بكافة قادته وفصائله والتنظيمات التابعة له والمنبثقة منه، منظمة إرهابية، وذلك عقب قرار المملكة إجراء مراجعة شاملة لعلاقاتها مع لبنان، ووقف مساعداتها لتسليح الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، وهو القرار الذي أتبعته دول المجلس بدعوة مواطنيها إلى مغادرة لبنان وعدم السفر إليه. كما كان لافتاً القرار المماثل الصادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب في تونس، وما تلاه من موقف مجلس جامعة الدول العربية في ختام أعمال دورته الـ ١٤٥ على مستوى وزراء الخارجية العرب بالقاهرة في آذار/مارس، الذي اعتبر حزب الله «منظمة إرهابية». مع ذلك، تجدر الإشارة إلى ما سبق إيراده حول اختلاف مواقف البلدان العربية وتباينها، بشأن ذلك، وهو ما اتضح حول هذه القضية تحديداً، حيث تبنت كل من العراق ولبنان والجزائر مواقف رافضة أو متحفظة، فرفض القرار كل من العراق ولبنان، في حين تحفظت عنه الجزائر. بل إن بعض الدول العربية التي وافقت على القرار في الجامعة العربية نفت صحة اتخاذ مجلس الجامعة قراراً باعتبار «حزب الله» منظمةً إرهابيةً، مؤكدة أن وصفه بأنه يقوم بأعمال إرهابية... لا يترتب عليه فرض عقوبات لوجستية أو اقتصادية سواء في مجلس الجامعة أو تصعيده في المحافل الإقليمية والدولية. وبينما التزمت حركة حماس الفلسطينية الصمت إزاء القرار أدانته منظمات فلسطينية أخرى، ودافعت عن الحزب. وهو ما يعني أن التوافق في الجامعة العربية بشأن حزب الله لم يعكس المواقف الحقيقية.

على مستوى آخر من حرب النظام العربي مع الإرهاب، قطعت البلدان العربية شوطاً في تبني دعوة تجديد الخطاب الديني، التي حظيت باهتمام القيادات والمؤسسات، ومن الجهود التي تمت في سياق ذلك وضع اللائحة التنفيذية للأمانة العامة لدور الإفتاء وهيئاته في العالم، التي تم تأسيسها في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥، وتوقيع بروتوكول تعاون في المجالات العلمية والثقافية واللوجستية بين مرصد الأزهر الشريف والمعهد الملكي للدراسات الدينية بالأردن في الشهر نفسه. وكان التنسيق واضحاً خلال هذا العام بين الأزهر والكثير من المؤسسات السعودية. كما اتخذت بعض الدول العربية خطوات عملية لتصحيح المسار، كان أبرزها قرار الملك محمد السادس ملك المغرب باعتباره «أمير المؤمنين» في أوائل تموز/يوليو عام ٢٠١٥، القاضي بمنع الأئمة والخطباء

وجميع المشتغلين في المهام الدينية من «ممارسة أي نشاط سياسي»، ودعا المرسوم الملكي كل العاملين في الحقل الديني إلى «التحلي بصفات الوقار والاستقامة والمروءة». وفي الجزائر، أوقفت مديرية الشؤون الدينية في حزيران/يونيو عام ٢٠١٥، أربعة من كبار شيوخ السلفية من الخطابة وإلقاء المحاضرات والدروس بالمساجد. وكانت مصر قد تبنت إجراءات مماثلة، في آذار/مارس عام ٢٠١٤، حين أصدر وزير الأوقاف قراراً بضم جميع المساجد والزوايا إلى الوزارة، وكلف الإدارة المركزية لشؤون المساجد بوضع الضوابط الفنية والزمنية لتنفيذ هذا القرار. وهناك حالات جرى فيها إيقاف خطباء؛ بتهم تتعلق بتهديد الوحدة الوطنية، أو الحض على الفتنة على نحو ما حدث في الكويت، واتجهت بعض الدول إلى إسقاط الجنسية عن مرتكبي الجرائم الإرهابية (على نحو ما حدث في البحرين).

على جانب القوانين التي تتماس مع قوانين الإرهاب، برزت قوانين جديدة جاءت رداً على التهديدات التي تعرضت لها البلدان العربية، من ذلك المرسوم بقانون الذي أصدرته الإمارات في تموز/يوليو عام ٢٠١٥ والقاضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها ومكافحة كل أشكال التمييز ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل التعبير وطرائقه. كما حظر التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل الإثني. وجرم القانون كل قول أو عمل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات. وكانت الكويت قد أصدرت مرسوماً بقانون رقم (١٩) لعام ٢٠١٢ في شأن حماية الوحدة الوطنية، الذي نصت مادته الأولى على أنه: «يحظر القيام أو الدعوة أو الحض بأي وسيلة من وسائل التعبير... على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع أو إثارة الفتن الطائفية أو القبلية أو نشر الأفكار الداعية إلى تفوق أي عرق أو جماعة أو لون أو أصل أو مذهب ديني أو جنس أو نسب أو التحريض على عمل من أعمال العنف لهذا الغرض أو إذاعة أو نشر أو طبع أو بث أو إعادة بث أو إنتاج أو تداول أي محتوى أو مطبوع أو مادة مرئية أو مسموعة أو بث أو إعادة بث إشاعات كاذبة، تتضمن ما من شأنه أن يؤدي إلى ما تقدم».

على الرغم من أن مجلس الشورى السعودي رفض، في ١٦ حزيران/يونيو عام ٢٠١٥، مشروع نظام (قانون) لحماية الوحدة الوطنية والمحافظة عليها، على أساس أن الوحدة الوطنية مصونة بالنظام الأساسي للحكم وأن أي نظام (قانون) مقترح لن يكون أقوى من النظام الأساسي، إلا أن مجرد طرح الموضوع على المجلس يشير إلى بدء الاستشعار بحاجة تشريعية داخل المملكة لمثل هذا القانون. وجاء هذا الموقف تكراراً لما حدث في البحرين عندما رفضت لجنة الشؤون الخارجية والأمن الوطني بمجلس النواب في آذار/مارس عام ٢٠١٤ اقتراحاً بقانون بشأن الوحدة الوطنية، وذلك كون مواد الاقتراح تكرر ما ورد في قوانين مطبقة، ولا تُضيف جديداً مما لا يستوجب إصدار قانون جديد.

في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، في ظل بيئة أخطار جديدة، أقدمت بعض البلدان العربية التي لم يكن لها سابق عهد بالتجنيد الإلزامي، على فرض هذا النظام، وكانت قطر أول دولة خليجية عربية تأخذ به؛ ففي تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٣ وافق مجلس الوزراء على إلزامية التجنيد في الجيش. في الإمارات، أصدر رئيس الدولة في حزيران/يونيو عام ٢٠١٤، قانوناً اتحادياً يفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على المواطنين الذكور، ويجعلها اختيارية للإناث مع اشتراط موافقة ولي الأمر، وألحق أول فوج من الشباب بالخدمة العسكرية الإجبارية في أيلول/سبتمبر من العام نفسه. في الكويت أعلن وزير الدفاع في ٧ نيسان/أبريل عام ٢٠١٤، أن وزارته مستعدة لتطبيق قانون الخدمة الوطنية العسكرية خلال سنتين لما فيه من فوائد للمجتمع. وشهدت السعودية دعوة مفتي المملكة إلى فرض التجنيد الإجباري على الشباب السعودي، وتدريبهم وإعدادهم من أجل الدفاع عن الوطن ومواجهة الأعداء. في البحرين، زادت المطالبات بفرض التجنيد. وشهد العراق دعوات إلى عودة التجنيد الإلزامي، كأساس للعمل العسكري.

وفي الحقيقة، فإن أغلب هذه الإجراءات والتشريعات الجديدة التي استهدفت بالأساس مواجهة الإرهاب سوف يكون لها انعكاساتها على الجوانب الأخرى، خصوصاً على أوضاع الحقوق والحريات داخل البلدان العربية التي قد تتجه إلى التضييق، مع ذلك فإنها تفتح الباب لعمليات جديدة من الانصهار الوطني والتماسك الداخلي بالمجتمعات والدول، خصوصاً في منطقة الخليج، وهو أمر مردوده إيجابي على صعيد تماسك الدولة في ظل الظروف العربية الراهنة.

ثانياً: تبلور الاستقطاب المذهبي

لا يقر الباحث بالتوظيف السياسي أو القبول العلمي لمنطق الانقسامات «السنية ـ الشيعية»، ويعتبر أن هذه الخلافات لها جذور اقتصادية واجتماعية، وتتعلق بالأخطاء السياسية والتهميش الاجتماعي في بعض الدول، ولكنه مضطر إلى استخدام مصطلح «الاستقطاب المذهبي» لوصف ما يحدث. ومنذ مدة، يجري إعلاء شأن الخلاف المذهبي إقليمياً، وبين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، ساعد على ذلك ما حدث بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، وإعادة ترتيب الأوضاع الداخلية وفق مبدأ المحاصصة الطائفية، حيث بدأ غرس الطائفية في مجتمع الدولة ومؤسساتها، ولم يكونا قد تعاملا وفقاً لها. كان لما جرى في العراق ـ فضلاً عن السياسات الإيرانية على مدى سنوات ـ تأثيراته في جيوب الاستثارة المذهبية وبؤرها، في البحرين والكويت والمناطق الشرقية في السعودية، وانتهى الأمر باعتبار حزب الله اللبناني، الذي كان رمزاً للمقاومة ومحل فخر عربي في أواخر تسعينيات القرن الماضي وأوائل العقد الأول من القرن الحالي، حزباً إرهابياً.

لا شك في أن تطور المسألة المذهبية في العراق على مدى سنوات ما بعد الغزو الأمريكي كان عاملاً أساسياً في تبلور ملامح الاستقطاب المذهبي الذي انحصر في البداية في الداخل العراقي، ثم توسع بدائرته إلى الخارج، حتى أصبحت إيران بمثابة مركز وفلك إقليمي لدائرة كبيرة تضم في

إطارها وحدات وتكوينات مذهبية مشايعة بدول الخليج والجزيرة العربية والشام والهلال الخصيب، وهو ما تولد عنه استقطاب مذهبي سني مقابل، مركزه السعودية في ظل إدارة الملك سلمان، وسعى مؤيدو هذا الاستقطاب إلى التمدد ليشمل تركيا ومصر، وعملوا على إنشاء تحالف يضم أغلب دول العالم الإسلامي على نحو ما تمثل بالأفكار السعودية الخاصة بإنشاء كتلة سنية أو تحالف سني، وهو ما انتهى بشكل أو بآخر إلى «التحالف العسكري الإسلامي». بعد أن كان الأمر يتعلق بردود فعل مذهبية تلقائية داخل البلد الواحد، فقد انتهى إلى سياسات وأهداف متناقضة بين إيران والسعودية في العراق، وتوسعت مع تفجر الخلاف والصراع المذهبي والإقليمي بشأن سورية، وانتهى كل هذا إلى تبلور محاور مذهبية مدت جسوراً جيوسياسية بين الوطن العربي والخارج، وربطته بدائرة إقليمية أوسع، ضمت إيران وتركيا.

وفي عام ٢٠١٥ برزت أشكال وصور متعددة من الاستقطاب المذهبي في الإقليم، منها ما يلي:

١ ـ **أفكار الهلال الشيعي:** حيث برز التحرك الإيراني في محور إقليمي أطلق عليه «الهلال الشيعي» أو «القمر الشيعي»، وصدرت تصريحات من مسؤولين إيرانيين عززت بعض الهواجس العربية، وخصوصاً الخليجية بشأن النوايا والتحرك المذهبي لإيران. ومن جانبها، وفرت إيران دلائل ومؤشرات على سعيها إلى تأسيس «ولاية مذهبية» على الشيعة، باعتبارها المدافع الأساسي عن التكوينات الشيعية في دول الخليج، وهو ما تجلى واضحاً على إثر تنفيذ السعودية حكم الإعدام بالشيخ نمر باقر النمر مطلع عام ٢٠١٦، وما تبعه من هجمات على السفارة والقنصلية السعودية في إيران. وعكست مواقع التواصل الاجتماعي الخليجية والعربية إلى حد كبير، تزايد النبرة العدائية المذهبية السنية والشيعية على حد سواء.

٢ ـ **العنف المذهبي:** في عام ٢٠١٥، ازدادت أعمال العنف داخل مناطق الشيعة في البحرين والسعودية وشهدت بعض دول الخليج كثيراً من حوادث العنف والإرهاب على أرضية طائفية، على نحو ما جرى أكثر من مرة ضد مساجد الشيعة بمنطقة القطيف والإحساء وبلدة العوامية، وأيضاً بمسجد الإمام الصادق في الكويت في حزيران/يونيو. ولم تقتصر حوادث العنف المذهبي على الخليج وإيران، وإنما شهدت منطقة غرداية جنوب الجزائر أعمال عنف بين العرب الذي يأخذون بالمذهب المالكي والأمازيغ الذين يأخذون بالمذهب الإباضي، بعد مواجهات أسفرت عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصاً وجرح العشرات.

٣ ـ **حرب عاصفة الحزم**: كان أحد الأسباب الأساسية لحرب عاصفة الحزم في اليمن، وفق الطرح السعودي هو مواجهة مساعي إيران إلى إنشاء بؤرة تمدد شيعية في الجوار الجنوبي للمملكة، من خلال دعم انقلاب الحوثيين وسيطرتهم على السلطة. ووفق هذا الطرح لم تكن السعودية لتتدخل عسكرياً لو لم تتضح ملامح مخاطر تواصل أيديولوجي وسياسي إيراني مع الحوثيين، وهو ما هدد بإضافة اليمن إلى حزام المرجعية الإيرانية، وتراجع النفوذ السعودي والخليجي في ساحة فضاء استراتيجي تشكل فناء خلفياً مهماً، اعتيد على تسميته «خاصرة الجزيرة العربية». لذلك

اتجهت حرب «العاصفة» في بدايتها إلى تأمين قطع أي تواصل بحري حوثي مع إيران من خلال إحكام الرقابة على شواطئ اليمن على البحر الأحمر والمحيط الهندي.

٤ ـ **العسكرة المذهبية (حالة سورية):** كانت أكثر ساحة برز فيها الاستقطاب المذهبي الإقليمي عام ٢٠١٥، هي ساحة الحرب في سورية، والتي وقفت فيها جماعات الجهاد السنية (مثل: لواء أحرار سورية، وجبهة تحرير سورية الإسلامية، وألوية الفاروق، وصقور الشام، ولواء التوحيد، ولواء الفتح، وجيش الإسلام، والجبهة الإسلامية السورية، وحركة أحرار الشام، والجبهة الإسلامية، ...)، في مواجهة جماعات شيعية من العراق ولبنان وإيران ومختلف الدول الإسلامية التي يوجد فيها وجود شيعي (مثل: حزب الله اللبناني، ولواء أبو الفضل العباس، ولواء ذو الفقار، وكتائب حزب الله العراق، وكتائب سيد الشهداء، وقوات الشهيد محمد باقر الصدر، ولواء كفيل زينب، وحركة حزب الله النجباء، وفيلق الوعد الصادق،...).

٥ ـ **التحالف العسكري الإسلامي**: كان إقدام السعودية على اقتراح إنشاء التحالف العسكري الإسلامي الذي تشكل ـ وفقاً للبيان السعودي ـ من ٣٤ دولة في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ تطبيقاً ـ وإن مختلفاً قليلاً ـ لفكرة التحالف السني، حيث إن إضافة وصف «السني» إلى هذا التحالف كانت ستواجه تردداً من جانب الكثير من الدول، لكن هذا التحالف على الرغم من تسميته «الإسلامي»، فقد استثنى عملياً دول المحور الإيراني (إيران وسورية والعراق)، ومن ثم أكد أنه محصور في دول المحور السني، مع ذلك فإن هذه التسمية تنزع عنه أي اتهام بتوجهه الرسمي ضد إيران، أو نحو وجهة مذهبية، خصوصاً أنه حدد مهمته في محاربة الإرهاب، مع ذلك فإنه يشكل قوة مضافة إلى الموقف السعودي في مواجهة إيران، وبخاصة بعد إتمام تدريب «رعد الشمال» في آذار/مارس ٢٠١٥ التي اشتركت فيه قوات من عشرين دولة إسلامية واعتبر أضخم مناورة عسكرية في الشرق الأوسط.

لكن على الرغم من الاصطفاف المذهبي الفصائلي المسلح على الصعيد غير الرسمي، الذي نشط في ساحتي العراق وسورية، فقد كان من الصعب بناء اصطفاف مماثل على الصعيد الرسمي؛ فهناك قمتان للمذهبين تتمثلان بالرياض وطهران، لكن هناك تياراً رسمياً داخل النظام العربي يرفض الاصطفاف على الأساس المذهبي. على سبيل المثال، فإن فكرة التحالف السني في مقابل الهلال الشيعي لم تنجح رسمياً، وحتى آخر العام، لم تبرز أي ملامح لهذا التحالف، في ظل استمرار الخلاف الكبير بين مصر وتركيا الذي تجاوز خلاف أي منهما مع إيران. بل إن قطر التي كان يفترض أن تكون ضلعاً أساسياً ضمن التحالف السني مع المملكة، وضعت نفسها في موضع آخر تماماً، ونفى أميرها الشيخ تميم بن حمد أي خلاف بين بلاده وإيران، وأكد أنه «لا يوجد صراع سني ـ شيعي في الجوهر، بل نزاعات تثيرُها المصالح السياسية للدول»، معتبراً أن الخلافات القائمة «هي خلافات سياسية عربية إيرانية، وليست سنية شيعية». كما حرصت تركيا على إعلان أنها لا تعتبر إيران خصماً لها كما اتضح في الزيارة المفاجئة التي قام بها أوغلو إلى إيران في آذار/مارس والتي

تم تناولها في الجزء الخاص بتركيا في الفصل الثاني. من ناحية أخرى، شاركت الإمارات المملكة في مختلف تحركاتها الإقليمية، وأعلنت عن إرسال طائراتها إلى قاعدة إنجرليك لتوجيه ضربات لتنظيم الدولة في سورية.

ثالثاً: الدولة الوطنية والصراع ضد قوى التفكيك

اتّسم عام ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥ باستمرار التهديد المتعلق بكيان الدولة الوطنية، حيث استمرت حال الانقسام والتمزق في الدول التي شهدت ثورات وانتفاضات، وخصوصاً ليبيا وسورية واليمن، وكانت أهم ملامح صراع الدولة ضد قوى التفكيك ما يلي:

١ ـ **استمرار عدم التوافق الوطني على الحل السياسي:** على الرغم من استمرار السعي إلى التوصل إلى حلول سياسية للصراعات الداخلية في الدول العربية المضطربة، فإن أياً من تلك المساعي لم يحقق نجاحاً عام ٢٠١٥، ما يشير إلى أن مساحة عدم التوافق بين الفرقاء أكبر، لكن استطلاع مراكز الأطراف المتصارعة وقدراتها العسكرية يشير إلى أن هناك أسباباً أخرى تحول دون نجاح التسوية؛ ففي الصراع السوري، انتهى العام والنظام أكثر سيطرة على الأوضاع، مع ذلك فإن استمرار العامل الخارجي حال دون قراءة قوى المعارضة الواقع، قراءة صحيحة. على الرغم من عزل الصراع اليمني نسبياً عن تأثيرات القوى الإقليمية أو الدولية، فإن أطراف الصراع (خصوصاً على جانب الحوثي/صالح) لا تزال تعتقد أن بإمكانها الاستمرار فيه. لقد عقد الكثير من المؤتمرات لحل صراعات سورية واليمن وليبيا وتسويتها، عام ٢٠١٥. وشهدت عواصم مثل جنيف والرياض وموسكو ومسقط والقاهرة والجزائر والرباط، جولات حوار متعددة، ولكن أغلب هذه اللقاءات لم يتمكن من إحراز اختراق لدى الأطراف المتصارعة.

مع ذلك، فقد برزت مؤشرات في أواخر العام تشير إلى أن هذا المسار الصدامي بصدد التأثر بأوضاع ومعادلات جديدة، تسمح بتراجع القوى المناهضة للنظام في مواجهة القوات الشرعية، وتشير حالات العراق وسورية واليمن في الشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٥ إلى أن هذه البلدان الثلاثة، شهدت مؤشرات على بدء قوات الدولة استعادة زمام الأمور؛ فقد قامت القوات الكردية في العراق بطرد قوات داعش من الكثير من المدن، كما تمكن الجيش العراقي من استعادة مدينة الرمادي التي تبعد نحو ٦٠ ميلاً عن بغداد، وكانت المدينة قد سقطت في أيدي التنظيم في أيار/مايو عام ٢٠١٥، ما جعل رئيس الوزراء حيدر العبادي يقول إنه «إذا كان عام ٢٠١٥ عام التحرير، فسيكون عام ٢٠١٦ عام الانتصار النهائي..، والهزيمة الكبرى لداعش». وعلى جانب سورية، تمكنت قوات النظام من استعادة مدن ومحافظات، كانت قد خرجت على سيطرتها في سنوات سابقة. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر وحده، استعادت السيطرة على: اللواء ٨٢ في محافظة درعا في جنوب البلاد، وبلدة مرج السلطان ذات الموقع الاستراتيجي في الغوطة الشرقية لدمشق، وبلدة مهين ومناطق مجاورة لها في الريف الجنوبي الشرقي لحمص، وجبل النوبة الاستراتيجي

في اللاذقية. وعلى جانب اليمن أيضاً، حدثت تقدمات كبيرة لقوات الشرعية جعلتها على مشارف صنعاء.

لكن يجمع بين التقدمات التي أحرزتها قوات النظام والشرعية في الدول الثلاث، أنها جميعاً أتت بدعم عسكري خارجي مباشر؛ في سورية التدخل العسكري الروسي فضلاً عن وجود إيران وحزب الله، وفي العراق الضربات الجوية للتحالف الدولي ضد الإرهاب والوجود الإيراني والمستشارين الأمريكيين، وفي اليمن التدخل العسكري للتحالف العربي والقوات السعودية والإماراتية وعدد من البلدان الأخرى. ويشير ذلك إلى استمرار وضع الإسناد الخارجي، كحالة هيكلية مؤثرة في مستقبل استقرار الدول الثلاث.

٢ ـ **استمرار مسلسل الانفصال عن الدولة الوطنية:** لم يكتف عام ٢٠١٥ باستمرار مشهد الدول الافتراضية في شكل الإمارات والولايات الإسلامية التي أعلن الكثير منها تبعيته وولاءه لتنظيم (داعش) ومبايعة زعيمه أبي بكر البغدادي، أو إعلان إمارات إسلامية على نحو ما يجري باستمرار من قبل تنظيمي القاعدة وداعش، وهي الظاهرة التي تكاثرت كالفطر في البلدان العربية، ولن يكون آخرها محاولة تنظيم الدولة إقامة إمارة في منطقة بن قردان في تونس على الحدود الليبية في آذار/ مارس عام ٢٠١٦. ولكن العام شهد توجهاً معلناً من بعض المناطق والطوائف العرقية والإثنية نحو الانفصال عن الدولة الأم، واتجهت إلى تطوير كيانات التجزئة الانفصالية المحلية بحسب الوحدة الجغرافية والسيادية للدولة الوطنية، ولم يعلن بعض هذه الكيانات عن اتجاهه للانفصال، إلا أن مقدمات الانفصال وأشكاله واضحة ولم يبقَ سوى الإعلان عنها بقرار سياسي.

ففي العراق لم يعد خافياً التوجه الرسمي لإقليم كردستان نحو الانفصال وإعلان الدولة الكردية. وكان مشهداً دالاً، حين وقف رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في مؤتمر مشترك له في ألمانيا مع المستشارة أنجيلا ميركل في شباط/فبراير عام ٢٠١٦ ليصف استقلال كردستان بأنه «ليس له داع»، و«متمنياً» أن تبقى كردستان جزءاً من العراق، مشيراً إلى أن «التجزئة ليست في صالح أحد»، ولم يملك سوى توجيه النقد المعنوي لقادة الإقليم. وكان رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني، قد صرح أنه «لا أحد يستطيع إنكار حقوقه (الشعب الكردي) وأن إجراء الاستفتاء ليس إعلاناً للدولة، وإنما هو تعبير عن إرادة الشعب». الأمر نفسه ـ وإن بشكل مختلف ـ يشهده «إقليم كردستان سورية» في شمال الدولة. حيث قرر كُرد سورية ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم ضمن الدولة، وتتفق المعارضة السورية مع الكرد في حقهم في إدارة مناطقهم، والخلاف هو على شكل هذه الإدارة». وفي نهاية آذار/مارس عام ٢٠١٦، ازداد الحديث عن إقليم فدرالي كردي، وهو الأمر الذي أصار ردود فعل إقليمية ودولية متباينة.

شهدت بلدان عربية أخرى تكريساً لأوضاع شبه انفصالية تمثلت في تطور أقاليم الدولة بأشكال متباينة، وتحت سلطات حاكمة مختلفة. وتركز هذا النوع من التطور بالأساس في كل من اليمن وليبيا؛ فبعد الفشل في تطبيق مشروع الدولة الفدرالية الذي أقرته وثائق الحوار الوطني في اليمن،

واستيلاء الحوثيين وأنصار الرئيس السابق علي صالح على السلطة، وانطلاق عاصفة الحزم، حدث تفاوت في التطور السياسي لأقاليم الدولة، إذ جرت السيطرة على عدن وبعض المناطق والمدن والأقاليم والموانئ من جانب قوات التحالف العربي وقوات الشرعية، لكن هذه المناطق لم تستأنف حياتها بشكل اعتيادي، وإنما شهدت موجات من العنف وعدم الاستقرار. وبينما استمرت قوات التحالف على أبواب صنعاء، لم تفقد تنظيمات مثل القاعدة وأنصار الشريعة مناطق أعلنتها إمارات إسلامية، على نحو ما شهدته محافظة حضرموت وعاصمتها المكلا.

وشهدت ليبيا أوضاعاً مشابهة إلى حد كبير، حيث تطورت مناطق الشرق بصورة مختلفة عن مناطق الغرب والجنوب. والمشكلة أن هذا التفاوت في التطور السياسي للمناطق، لا يسير وفق مخطط محكوم ومنضبط لإعادة بناء الدولة على أسس فدرالية أو غير فدرالية، وإنما يحدث بمقتضى الأمر الواقع، ومن ثم يصعب التكهن بالمسارات المستقبلية لهذه الكيانات، وتالياً، مدى رغبتها في إعادة الانضواء تحت عباءة الدولة، حيث يرجح أن يؤدي تطور الأوضاع الخاصة بكل منها إلى زيادة الفروقات بينها، على نحو يجعل إعادتها إلى الكل عملية صعبة.

٣ ـ **بروز الدور الإقليمي والدولي المباشر في الصراعات الداخلية**: في السنوات الماضية طغت أدوار الجماعات والفصائل المسلحة ما دون الدولة (الفاعلين من غير الدول)، وزادت شبكات التواصل والتداخل بين هذه الجماعات والقوى الدولية والإقليمية، ولكن هذه الأخيرة ظلت بعيدة من الصدارة، على نحو عزز رؤية الصراعات الجارية وتفسيرها من منظور حروب الوكالة. وشهد عام ٢٠١٥ انخراط القوى الدولية والإقليمية في الصراع مباشرة، واتضحت المواقف الرسمية أكثر من دعم الأطراف الداخلية، وتحولت حروب الوكالة إلى وضع أشبه بالحروب المباشرة، فعلى مدى السنوات الماضية، انتشرت معارك التنظيمات والفصائل المسلحة التي وجهت ضرباتها ضد قواعد وأسس الدولة الوطنية، بينما لم تسعَ القوى الإقليمية والدولية للتدخل المباشر مكتفية بتقديم الدعم لهذه الجماعات. في عام ٢٠١٥، تدخلت هذه الدول على نحو مباشر، وكان لذلك أسبابه؛ بعضها تعلق بتغير موازين القوى بين «الوكلاء» على الأرض أو ازدادت فرصة أحد الأطراف في الحسم، على نحو كان من الصعب إعادته للوضع ما قبل التغيير دون التدخل المباشر، وبعضها الآخر ارتبط بوصول الأوضاع إلى مستوى اعتبرته القوة المتدخلة أنه يمس بمصالحها على نحو حيوي وجوهري (تركيا وروسيا في سورية، والسعودية في اليمن).

وشهد عام ٢٠١٥ الكثير من أشكال التدخل العسكري الإقليمي والدولي المباشر، كان أكثرها قوة التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن في آذار/مارس عام ٢٠١٥، والتدخل العسكري الروسي في سورية في أيلول/سبتمبر في العام ذاته، والتدخل التركي في سورية في شباط/فبراير عام ٢٠١٥، حين توغلت قوات تركية في الأراضي السورية في عملية عسكرية جرى فيها نقل رفاة السلطان سليمان شاه جد مؤسس الدولة العثمانية. ويندرج في هذا الإطار دخول القوات التركية العراق والبقاء فيها من دون موافقة الحكومة العراقية.

يرتبط بذلك الاستقدام الرسمي للخارج إلى داخل النظام العربي، على نحو ما برز في التدخل العسكري الروسي بطلب من الحكومة السورية، وإنشاء القاعدة العسكرية التركية في قطر، والتسهيلات البريطانية العسكرية الجديدة في البحرين، والاتفاقية الأمنية التي أبرمتها قطر مع إيران، والقاعدة العسكرية التركية المنتظر بناؤها في الصومال على خليج عدن، والقاعدة العسكرية الصينية المنتظر بناؤها في جيبوتي.

على جانب آخر، وفي سياق الانكشاف العربي إزاء القوى الإقليمية، يأتي الانكشاف المائي إزاء إثيوبيا، على نحو ما برز جلياً خلال عام ٢٠١٥، حيث أظهر العام ضعف البدائل والخيارات المصرية في التعامل مع تحدي سد النهضة، وهو ما دفع مصر للدخول في جولات تفاوض متعددة لم تجنِ منها الكثير، ولم يتمكن الموقف المصري من تغيير موقف إثيوبيا من بناء السد، واتخذت الأخيرة جولات التفاوض على مدى العام سبيلاً إلى فرض أمر واقع. ويضيف إلى صعوبة الانكشاف المائي العربي، عدم الاتفاق بين البلدين العربيين المعنيين بشأن إثيوبيا، حيث تقف السودان إلى جانب الموقف الإثيوبي ضد مصر.

رابعاً: التفاعلات السياسية بين أعضاء النظام

شكلت مجموعة القلب الأساسية في النظام العربي متمثلة بالتحالف الخليجي ـ المصري ـ الأردني ـ المغربي، المكون العربي المركزي عام ٢٠١٥، ولكن هذا المكون لم يتطور كتحالف سياسي أو عسكري، بل برزت اختلافات بين أطرافه، لكن ظل مقدار التوافق بين هذه الأطراف أكبر من مقدار التوافق بينها والوحدات الأخرى داخل النظام. ويمكن تحديد الخطوط الرئيسة للتفاعلات داخل النظام العربي عام ٢٠١٥ على النحو التالي:

١ ـ **ملامح قيادة سعودية للإقليم:** برز اتجاه سعودي معزز بالأفعال والسلوكيات لتصدُّر موقع القيادة في الإقليم، والتحرك وفق رؤى يجري اتخاذ القرار بشأنها على نحو شبه انفرادي، بحيث لا يكون أمام باقي الدول سوى أحد خيارين؛ إما السير خلف مبادرات الرياض، وإما الامتناع عن ذلك. وإلى حد كبير، برز أن دول مجلس التعاون الخليجي ـ باستثناء سلطنة عمان ـ قررت ولو بدرجات متفاوتة الاصطفاف خلف القيادة السعودية. ظهر ذلك بشكل جلي في التحالف الدولي ضد الإرهاب، وفي تشكيل تحالف عاصفة الحزم، كما برز في تشكيل التحالف العسكري الإسلامي، وجزئياً عند إعلان المملكة اعتزامها إرسال قوات إلى سورية (أعلنت الإمارات استعدادها لإرسال قوات برية مع السعودية إلى سورية)، وبرز في أوضح صوره حين أعلنت السعودية وقف مساعدتها العسكرية للبنان في شباط/فبراير ٢٠١٦، واعتبرت حزب الله منظمة إرهابية، حيث تمكنت من فرض رؤيتها على أغلب الدول الخليجية وعلى مجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة الدول العربية. كما برز في الحشد الأكبر لمناورة «رعد الشمال».

وبينما ظلت قطر بين ٢٠٠٠ ـ ٢٠١١ المتربع على عرش المبادرات العربية، اختارت الدوحة لنفسها مقعداً خلف القيادة السعودية، وأصبحت تعلن تأييدها لكل خطوة تتخذها المملكة، وبرزت الاخيرة عام ٢٠١٥ الأعلى صوتاً في قيادة الإقليم والمحددة لتوجهاته الرئيسة. واعتبر أغلب الباحثين أنها كانت خلف التراجع عن مشروع القوة العربية المشتركة التي طرحته مصر، وأنها كانت بين المؤثرين في قرار المغرب بالاعتذار عن عدم استضافة القمة العربية في آذار/مارس عام ٢٠١٦. وإلى حد كبير أصبحت الرياض عاصمة المبادرات العسكرية والسياسية العربية والإسلامية، بينما أصبحت الإمارات عاصمة المبادرات العلمية والثقافية، في حين تراجعت مكانة قطر التي شغلت العقل السياسي للمنطقة على مدى العشرين عاماً الماضية.

٢ ـ **علاقات القوى داخل مركز النظام:** استمر التنسيق السعودي ـ المصري بخصوص مختلف القضايا، على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر بشأن اليمن وسورية؛ فلم تشترك مصر بقوات برية في حرب اليمن، واكتفت بمشاركة القوات البحرية ومشاركة جوية محدودة، وبينما كانت القاهرة تعلن التزامها بوحدة الدولة السورية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كانت السعودية منخرطة في دعم جماعات المعارضة ضد الأسد وتمسكت بالإطاحة بالنظام، وبينما كانت مصر في عداد المؤيدين للتدخل الروسي في سورية، كانت السعودية متحفظة، واعتبرت أن هذا التدخل يسهم بصورة كبيرة في زيادة أعداد المقاتلين الأجانب في سورية، مما يؤثر في المنطقة والعالم بأسره.

ولكن بعامة، لم يتوقف الجانبان المصري والسعودي عند خلافاتهما كثيراً، ولم يسعيا إلى توسيع الفجوة، بل بدا من كل جانب تفهم لوجهة نظر الآخر من دون إعلان، مع احتفاظ كل منهما بسياسته الخاصة. ولقد ساعد على وجود هوامش من حرية الحركة مجموعة من العوامل، تمثل أبرزها بأن كلاً من السعودية ومصر ليس بإمكانهما فعل الكثير في سورية، وإذا كانت مصر التزمت مجموعة من المبادئ والقواعد قلصت قدراتها على الحركة منذ بداية الأزمة، فإن المملكة تأكد لها على مدى السنوات حقيقة تعقد الأوضاع السورية على نحو يصعب تحقيق الأهداف جملة واحدة، وكان هذا الموقف يبرز أكثر عند أي محاولات للتأثير في الأوضاع من الخارج، لكن إذا استقر الصراع عند نقطة توازن، لم يكن التدخل السعودي بالقدر الذي يمكن من الحسم. لذلك كان الفعل السعودي عام ٢٠١٥ أشبه بالتحرك في المكان. ومن هذه الزاوية حقق التدخل الروسي التقاء مصالح بين مصر والسعودية، على الأقل من ناحية تخفيف وطأة الاستفراد الإيراني بسورية. وأسهم في تقليص حدة الاختلاف المصري ـ السعودي عدم اعتراض مصر على سياسات المملكة؛ فعلى الرغم من اختلافات المواقف، ليس هناك تصريح مصري رسمي واحد يتضمن انتقاداً لسياسة المملكة بشأن سورية، إلا في السياق العام الذي تتمكن من خلاله مصر من التعبير عن موقفها الخاص في القضايا الإقليمية.

وأضيف عاملان مهمان آخران إلى خصوصية المواقف المصرية نحو السعودية:

الأول، يتعلق بطبيعة السياسات الخليجية التي كانت متباينة في مستوى تجاوبها مع السياسة السعودية، ويذكر على نحو خاص سلطنة عمان والكويت. ومن ثم كانت مواقف بعض دول الخليج من سورية أو اليمن أقرب إلى مواقف مصر منها إلى مواقف المملكة رغم اقترابها علناً من الموقف السعودي، فضلاً عن وجود دول عربية أخرى لم تكن متجاوبة بالقدر نفسه مع الخيار العسكري للمملكة؛ فعلى مستوى دول الخليج، تباين حجم مشاركاتها مع السعودية في تحالف عاصفة الحزم، وبينما كانت الإمارات الأكثر إسهاماً في الحملة العسكرية، لم تشارك سلطنة عمان، وكانت مشاركة الكويت وقطر ضئيلة. ولم يجد وزير الخارجية الكويتي حرجاً في أن يعلن خلال وجوده بالقاهرة في شباط/فبراير عام ٢٠١٦ عن أن هناك اتفاقاً بين مصر والكويت على دعم الحل السياسي في سورية وتعزيزه، مشيراً إلى ما بلغه حجم الدمار الذي لحق بهذا البلد الشقيق والخسائر البشرية.

و**الثاني،** استمرار مسار التطور الخاص بالعلاقات المصرية ـ السعودية، على نحو أشار إلى أن مساحة التوافق الاستراتيجي بين البلدين أكبر من جوانب الاختلاف حول سورية أو اليمن، فلم تمنع الاختلافات في وجهات النظر من تعاون البلدين في شؤون بينية خاصة، في ظل إدراك سعودي برسوخ الاقتناع المصري باعتبار أمن المملكة والخليج من أمن مصر، وفي ظل إدراك مصري برسوخ الاقتناع السعودي والخليجي بأهمية استقرار الدولة المصرية والحفاظ على أمنها وضرورة ذلك لأمن الخليج.

لذلك، وعلى الرغم من كثرة الحديث عن خلافات ثنائية في ظل إدارة الملك سلمان، ومن نوبات الانتقاد الإعلامي التي تواصلت بين البلدين في عام ٢٠١٥، فقد استمر مسار التطور في العلاقات الثنائية، وشهد العام تأسيس مجلس التنسيق المصري السعودي الذي عقد ثلاثة اجتماعات متبادلة بين البلدين، وصدر «إعلان القاهرة» في تموز/يوليو الذي أعلن فيه الجانبان عن تطوير التعاون بينهما في مختلف المجالات. وكان انعقاد الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المصرية السعودية بالرياض خلال اندلاع أزمة المملكة مع إيران دليلاً على عمق الصلة بين البلدين.

٣ ـ **تراجع مشروع القوة العربية المشتركة:** كان أهم مظاهر عدم الاستقرار في العلاقات العربية، وخصوصاً العلاقات المصرية ـ السعودية، ما برز من عدم التوافق بين البلدان العربية في ما يتعلق بمشروع إنشاء القوة المشتركة أو قوات التدخل السريع العربية لمكافحة الإرهاب، الذي طرحه السيسي في ٢٢ شباط/فبراير عام ٢٠١٥، حيث إنه بعد البحث المعمق لتفاصيل المشروع، وبعد أن انعقد لأجله أكثر من لقاء بين رؤساء أركان الجيوش العربية، انتهى الأمر إلى تأجيله وإرجائه، بطلب من السعودية ودول خليجية وبعد ورود تحفظات عليه من دول عربية أخرى. وقد أكد ذلك أنه على الرغم من المخاطر والتهديدات التي تجتاح النظام العربي، فإنها لم تدفع الدول العربية إلى توحيد قراءتها خطورة هذه التهديدات أو رؤيتها أو مصادرها. ولقد أكد ذلك أن قضايا الأمن القومي هي أكثر القضايا التي يغيب التوافق حولها، وهو أمر مستمر منذ نشأة الجامعة العربية وحتى الآن، وأنه

في ظل الإرهاب وأحلك الظروف التي تتعرض فيها وحدة الدولة للتمزق، وفي ظل تراجع أسعار النفط، والانسحاب الأمريكي من الخليج، فإن ذلك لم يدفع إلى التوافق العربي بشأن مشروع القوة المشتركة.

في الحقيقة، إن الإقرار السريع لمشروع التحالف العسكري الإسلامي الذي طرحته السعودية، أكد أن مشاكل اتخاذ القرار وتحقيق التوافق في النظام العربي أصبحت أكثر تعقيداً من نظيره الإسلامي، وأبرز حالة الدبلوماسية السعودية وقدرتها على تحمل تكاليف القرارات السياسية، وأظهر مقدار التوافق والتنسيق السعودي مع العالم، حيث إن التحالف حظي بترحيب مراكز القرار الدولية، وهو ما رجح حدوث تشاور سعودي مسبق حوله.

ولكن جانباً آخر من الاختلاف بين تباطؤ ردود الفعل على المقترح المصري والردود السريعة على المقترح السعودي، تتعلق بعدم التوافق حتى آذار/مارس عام ٢٠١٦ على أي من البنود التفصيلية بشأن التحالف العسكري الإسلامي، وعلى الأرجح قد تنشأ نقاط اختلاف جوهرية تجعل التحالف الإسلامي ليس أكثر من مظلة لقوى نافذة ورئيسة من داخله، تحتاج لأن تتوافق حول المهام والأهداف الخاصة بكل قضية على حدة. ومن ثَم بينما كان مشروع القوة العربية مشروعاً عملياتياً بأهداف واضحة ومحددة على الأرض ويجسد التطور التدريجي للمفاهيم والاحتياجات العسكرية للبلدان العربية، فإن التحالف العسكري الإسلامي سيكون على الأرجح أشبه بمظلة لبسط الشرعية على قرارات وخطوات مطلوبة سعودياً في ساحة العالم الإسلامي.

خامساً: الجامعة العربية كإطار مؤسسي للنظام

لم تتضمن أنشطة جامعة الدول العربية عام ٢٠١٥ مستجدات مهمة بعامة، سواء من الناحية السياسية أو من ناحية الأداء الوظيفي؛ حيث واصلت الجامعة وأجهزتها أنشطتها الاعتيادية، ولم تشهد قرارات دراماتيكية بشأن أزمات ليبيا وسورية واليمن، حيث إن موقف الجامعة من هذه الأزمات كان قد تحدد خلال السنوات الماضية، ولم تتمكن من إحداث اختراقات جوهرية في أي من هذه الأزمات، وإلى حد كبير بدت الجامعة وكأنها قد سلمت بأن هذه الأزمات قد خرجت عن نطاق إمكاناتها، واعتبرت أن حلها هو مهمة عجز عنها المجتمع الدولي بأسره، وعلى حد قول الأمين العام للجامعة نبيل العربي وقتذاك بشأن جهود تسوية الأزمة السورية، فإنه «لم ينجح أحد»، وأن الفشل لحق بالجميع، وليس بالجامعة العربية فقط.

وعلى مستوى تطوير وإصلاح الجامعة، واصلت اللجنة العربية مفتوحة العضوية والمعنية بإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية عملها في ضوء نتائج أعمال فرق العمل الأربعة، ويتضمن التطوير أربعة محاور رئيسة: **أولها** يتعلق بتعديل ميثاق الجامعة العربية، و**الثاني** أجهزة الجامعة العربية وآلياتها، و**الثالث** تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، و**الرابع** البعد الشعبي للعمل العربي المشترك. ولقد استكملت اللجنة مناقشة نتائج أعمال اجتماعات فرق العمل

المنبثقة عنها، خلال اجتماعها التاسع الذي عقد في ١٥ شباط/فبراير عام ٢٠١٦، على مستوى المندوبين الدائمين، وتم استعراض نتائج اجتماعات فرق العمل التي قدمت تقارير حول مراجعة ميثاق وتطوير الإطار الفكري لمنظومة العمل العربي المشترك، كما تم عرض عدد من الملاحظات على المسودة الخاصة بالتعديلات المقترحة من الدول العربية على الميثاق المعدل. وناقشت اللجنة أيضاً نتائج أعمال الفريق المعني بتطوير أجهزة الجامعة العربية، وبخاصة ما يتعلق بمجلس السلم والأمن وهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.

في ٩ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥، عقد الاجتماع الرابع للجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين للدول الأعضاء المكلفة بمراجعة مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية ووضع صيغته النهائية، بعد الأخذ برؤى بعض البلدان العربية وملاحظاتها. وتضمن مشروع النظام الأساسي للمحكمة ٤٨ مادة، ووفق المادة (٢٨) تحدد ولاية المحكمة بالفصل في المنازعات التي تتفق الدول الأطراف في هذا النظام على إحالتها للمحكمة، والمنازعات التي تنص اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف على إحالتها للمحكمة، وتفسير ميثاق الجامعة والبروتوكولات الملحقة به أو الاتفاقيات المعقودة في إطار الجامعة وذلك بمناسبة عرض النزاع على المحكمة أو إذا طلب منها ذلك، وتستند المحكمة وفق المادة ٢٩ على مبادئ الشريعة الإسلامية وميثاق الجامعة وملاحقها ومبادئ القانون الدولي. وتعتبر المحكمة ـ وفق المادة الثانية من النظام الأساسي ـ هي الجهاز القضائي الرئيس للجامعة .

كان الأمين العام للجامعة نبيل العربي قد أعلن في قمة شرم الشيخ آذار/مارس عام ٢٠١٥ عن الانتهاء من إعداد مشروع الميثاق بصيغته المعدلة ومشروع النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن، لكن لم يجرِ اتخاذ أي قرار من جانب وزراء الخارجية العرب أو القمة العربية بالنسبة إليهما، واستمر تأكيد مسؤولي الجامعة مواصلة لجان التطوير أعمالها، كما كانت اللجنة العربية المعنية بتطوير الجامعة وإصلاحها، قد أعدت تقريراً بشأن ما توصلت إليه فرق العمل الأربعة في ما يتعلق بتطوير منظومة العمل العربي، وصرح مندوب الكويت لدى الجامعة العربية أن فرق العمل الأربعة قد أنجزت ٩٠ بالمئة من عملها، ولم يتبقَ إلا القليل.

استمرت المجالس الوزارية العربية في اجتماعاتها الدورية بشكل روتيني، وإن كان من الجدير بالذكر بروز الاهتمام بالفتاة والمرأة، فعقدت الجامعة في آب/أغسطس الملتقى الأول للفتاة العربية، واعتمدت في ٨ آذار/مارس عام ٢٠١٦ «إعلان القاهرة للمرأة العربية» و«الخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة العربية ٢٠١٥ ـ ٢٠٣٠».

في الحقيقة، فإنه بعيداً من مساعي الإصلاح والتطوير التي يعيبها حتى الآن أنها تتخذ طابعاً مؤسسياً؛ فلقد كان أمين عام الجامعة العربية مصيباً حين دعا في كلمته خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في الدورة العادية ١٤٣ لمجلس الجامعة في آذار/مارس عام ٢٠١٥ إلى ضرورة الارتقاء بالجامعة العربية إلى مستوى المسؤولية والتفكير في اتخاذ «قرارات مبتكرة أو خارج

الصندوق، قرارات تستجيب لمتطلبات المرحلة وتتجاوز ما اعتدنا عليه من قوالب جامدة وأطر تقليدية لم تعد مجدية للتعامل مع ما نواجهه»، على حد قوله. وتشير التطورات العربية المحيطة بالجامعة ـ كما تبدو عليها في ٢٠١٥ ـ إلى تحولات هائلة في نوعية القضايا وطبيعتها وحجمها، والتي غدت تتعامل معها الجامعة العربية، وعلى سبيل المثال، فإن قضية واحدة منها مثل قضية اللاجئين السوريين من المفترض أن تكون مجال عمل الجامعة على مدى سنوات، وهي قضية تحتاج لابتكار إدارات متخصصة وحلول جديدة ومبتكرة، في ضوء تجاوز عدد اللاجئين السوريين بدول الجوار ٤ ملايين لاجئ، كما أن الحفاظ على هوية لاجئي الشتات في أوروبا والولايات المتحدة هي مهمة تحتاج إلى مجهودات كبيرة. على جانب آخر، فإن ضمان مستوى من الحياة اللائقة لهؤلاء اللاجئين، وإعادة تأهيلهم نفسياً وصحياً بعد الصراع كلها مستجدات تتطلب عملاً غير تقليدي من جانب الجامعة.

من التطورات السلبية ـ وربما الإيجابية ـ أن الجامعة العربية برزت خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٦ كمركز للخلافات العربية وإدارتها، ويشير ذلك إلى أن هذا العام قد يشهد مناوشات كثيرة، ومساعي لفض الخلافات عبر الهياكل المؤسسية للجامعة، وهذا ملمح يشير إلى عودة للمؤسسية، ولكنه من جانب آخر، ينذر بمزيد من الخلافات التي قد تجعل الجامعة ضحية سياسات المحاور.

هناك أربعة مؤشرات تسلط الضوء على هذا الاحتمال في المرحلة المقبلة:

المؤشر الأول: اعتذار المملكة المغربية عن عدم استضافة القمة العربية التي كانت مقررة في آذار/مارس أو نيسان/أبريل عام ٢٠١٦، وهو مؤشر جرى الاختلاف حول أسبابه وتفسيراته؛ فوفقاً للبلاغ المغربي، فإن هذا القرار جاء لأسباب كثيرة منها «التحديات التي يواجهها العالم العربي والظروف الموضوعية التي لا تتوافر لعقد قمة عربية ناجحة، قادرة على اتخاذ قرارات في مستوى ما يقتضيه الوضع، وتستجيب لتطلعات الشعوب العربية». وسجل البلاغ أنه «أمام غياب قرارات مهمة ومبادرات ملموسة يمكن عرضها على قادة الدول العربية، فإن هذه القمة ستكون مجرد مناسبة للمصادقة على توصيات عادية، وإلقاء خطب تعطي الانطباع الخاطئ بالوحدة والتضامن بين دول العالم العربي».

في الحقيقة، لم يقتنع بعضهم بالأسباب التي طرحتها المغرب لتفسير موقفها، ولقد أجمل أحمد يوسف أحمد[١]، أسباب عدم اقتناعه بالقرار المغربي، مؤكداً أن الأسباب ذاتها التي أوردها البلاغ للتأجيل أو للاعتذار عن استضافة القمة هي أشد ما يدعو إلى التمسك بانعقادها، وأكد أن الظروف السيئة التي تحجج بها البلاغ من المفترض أن تكون دافعاً إلى انعقاد القمة وليست مبرراً لتأجيلها، ورأى في التأجيل أو الاعتذار عن القمة تراجعاً مؤسسياً عن القرار الخاص بدوريتها، وأن ملحق الميثاق الخاص بدورية انعقاد القمم لا يشير من قريب أو بعيد إلى أن انعقاد القمة يرتبط بملاءمة

(١) أحمد يوسف أحمد، «ما وراء تأجيل القمة العربية،» **الأهرام**، ٢٠١٦/٣/٣، <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/483051.aspx>.

الظروف، بل إن منطق هذا الملحق انبثق من جهود التخلص من ظاهرة تأجيل انعقاد القمم بدعوى عدم وجود ظروف ملائمة لنجاحها ويرتبط بهذا المنطق أن الظروف السيئة دافع لانعقاد القمة وليست مبرراً لتأجيلها، وتساءل: لماذا لا تكون القمة التي اعتذر المغرب عن عدم استضافتها هي قمة الصحوة التي يتطلع إليها؟

المؤشر الثاني: هو الخاص بالخلاف القطري مع ترشيح وزير الخارجية المصري الأسبق أحمد أبو الغيط لأمانة الجامعة العربية بعد إعلان نبيل العربي عدم رغبته في التجديد مرة ثانية، حيث إنه بعد إعلان رئيس الجلسة في ١٠ آذار/مارس وجود توافق عام على المرشح المصري، تحفظ وزير خارجية قطر عن شخص الأمين الجديد، مع إعلانه أنه مع التوافق حوله «حرصاً ألا يؤثر ذلك على العمل العربي المشترك.. ونتطلع أن يضطلع الأمين العام بمسؤولياته وأن يتعاون مع كافة الدول العربية بما يخدم مصلحة العمل العربي المشترك، وأن يثبت لنا من خلال عمله بالجامعة العربية أنه أهلٌ لهذا التوافق ويتم بذلك إسقاط تحفظنا». أعطى هذا الموقف القطري رسالة مزدوجة؛ فمن ناحية أعلنت صراحة عن تحفظها عن شخص الأمين العام الجديد، ومن ناحية أخرى، أسقطت هذا التحفظ تحقيقاً للتوافق العربي، وربما رغبة منها في ألا تقف ضد الإجماع العربي والخليجي، المؤيد لشخص الأمين العام الجديد، وخصوصاً أنه لم تعلن أي دولة عربية أخرى مثل هذا التحفظ.

ربما تأتي هذه اللفتة القطرية في سياق تراجع تدريجي من الدوحة في السياسات العربية، وهي مرحلة سوف تبقى فيها السياسة القطرية لفترة، وتشير إلى السعي إلى تبني مواقف أخف حدة تدريجياً بهدف تطويع السياسة القطرية لمتغيرات الإقليم. ويفسر ذلك أن الموقف القطري من أبو الغيط كان مشابهاً لموقف سابق لقطر من مصر عند التصويت في اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥، حيث جرى انتقاد الموقف المصري للتصويت لمصلحة عضوية إسرائيل في لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، من دون الانتباه إلى أن التصويت لأعضاء اللجنة كان جماعياً، وفي ورقة واحدة ومرة واحدة للدول الخمس المترشحة. وكانت مع إسرائيل ثلاث دول عربية هي الإمارات وقطر وسلطنة عمان. حيث إنه بعد أن طلبت قطر من المجموعة العربية التصويت ضمن القاعدة المطروحة لذلك، قام الوفد القطري، وأعلن امتناعه عن التصويت.

المؤشر الثالث: تمثل بالخلاف العراقي ـ اللبناني (والجزائري إلى حد ما) مع المملكة العربية السعودية بشأن إيران والمسألة المذهبية، وهو ما وضح بجلاء في الموقف من الإجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي ومجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة الدول العربية من حزب الله اللبناني، فقد انسحب الوفد السعودي من الجلسة أثناء إلقاء وزير الخارجية العراقي كلمته خلال الدورة الـ ١٤٥ لمجلس الجامعة العربية، وكان الوزير العراقي قد أكد رفضه الاتهامات الموجهة إلى الحزب، ووصفه بالحزب العربي. وقال إن: «الحشد الشعبي وحزب الله حفظوا كرامة العرب، ومن يتهمهم بالإرهاب هم الإرهابيون».

في الحقيقة، فإنه على الأرجح ستثور عراقيل كثيرة خلال تطبيق قرار اعتبار حزب الله منظمة إرهابية، وأن يؤدي القرار إلى تناقض بين المواقف الرسمية والسياسات العملية، كما أن صعوبات تطبيق القرار في الداخل اللبناني تتجاوز بمراحل صعوبات تطبيقه عربياً، وهو يهدد بتجديد الاصطفافات والاشتباكات التي تعيد لبنان إلى مرحلة سابقة سيئة من الحرب الطائفية. لذلك من الممكن تصور مسارين لتطبيق هذا القرار، **أولهما** التوافق اللبناني على صيغة ما توفق بين المطالب السعودية من دون الإخلال بصيغ التوافق الداخلي اللبناني، و**ثانيهما** مزيد من المواجهات والضغط على الأوضاع في الداخل. وعلى الأرجح ألا تتجه السعودية أو دول الخليج إلى هذا المسار في ضوء إدراكها المخاطر المترتبة على التركيبة الداخلية في لبنان.

المؤشر الرابع، بروز أصوات عربية ليست لها طابع رسمي، لكنها مرتبطة بدوائر رسمية، تدعو إلى إعادة النظر في إسرائيل وإعادة تكييف طبيعة العلاقة معها ومع المجتمع الإسرائيلي، وفي الحقيقة فإنه خلال السنوات الماضية، تراجعت حصة إسرائيل في تفاعلات النظام الشرق أوسطي في ظل موجة الثورات وحروب هدر القدرات العربية، وكان ذلك سلوكاً طبيعياً للدولة العبرية، فليس هناك حالة أكثر مثالية من استنزاف قدرات الآخر «العدو» من دون حروب أو صراعات أو تكاليف. وفي عام ٢٠١٥ برز ما يشبه تحالفاً غير مكتوب مع إسرائيل في المنطقة، ويشير الواقع السياسي العربي عام ٢٠١٥ إلى حالة أشبه بأعوام التسعينيات، حين تهيأت الظروف لتنامي علاقات إسرائيلية ـ عربية، وفتحت مكاتب تمثيل قنصلي ودبلوماسي إسرائيلي في بعض الدول.

لكن، إذا كانت هذه المكاتب نشأت في التسعينيات بفعل تطورات عملية السلام، وأقدمت عليها بلدان عربية من مركز قوة، فإنها تقدم عليها الآن دفعاً للمخاطر والتهديدات واستشعاراً بالتقارب في المصالح. وبعامة، أصبح النظام العربي خلال سنوات الثورات يدور حول مدار انفصلت عنه إسرائيل إلى حد كبير، وهي التي أصبحت تحل ضيفاً على النظام حينما تريد، أو تستدعى إلى النظام من بعض أطرافه حينما يريدون. وفي سياق كل ذلك، لم يكن مستغرباً بروز أصوات عربية ـ قريبة إلى دوائر السلطة ـ تنادي بضم إسرائيل والتطبيع معها، بل دعا بعضها إلى «الوحدة بين العرب واليهود وعدم قيام دولة فلسطينية وإنما دولة إسرائيلية تضم الجميع، ودعا إلى عدم التعامل مع اليهود على أنهم أعداء، وإنما كأبناء عم نختلف معهم على وراثة أرض»!!

يشير كل ما تقدم إلى أن النظام العربي قد يكون مقبلاً على خلافات أكبر عام ٢٠١٦، تفجر القضايا السياسية والمذهبية، وتفجر خلافات اجتماعية كبيرة، وتصبح جميعها جزءاً من الاصطفافات داخل النظام ومؤسسته الرسمية الجامعة العربية، مما يعطي الفرصة لمزيد من اختراقات القوى الإقليمية والدولية. ويساعد على ذلك استمرار الحروب الداخلية، والأزمات الاقتصادية، ومظاهر عدم الاستقرار السياسي في أغلب البلدان العربية، وذلك في ظروف انخفاض العوائد النفطية للبلدان العربية المنتجة للنفط، مما يقلص قدرتها على استخدام المساعدات المالية لتحقيق أغراضها السياسية.

إذاً، هل يكون النظام العربي في مرحلة جديدة من المخاطر؟

القسم الثاني

التطورات السياسية
والاجتماعية والاقتصادية

الفصل الرابع

التطورات السياسية الداخلية في البلدان العربية: بين تحديث التسلطية وتعثر عملية التحول الديمقراطي

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل أبرز التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها البلدان العربية خلال العام ٢٠١٥/٢٠١٦، فضلاً عن تقييم هذه التطورات من منظور علاقتها بعملية التحول الديمقراطي، فهل شكّلت ـ وتشكّل ـ خطوات على طريق هذا التحول، أم أنها مجرد آليات لتحديث التسلطية السياسية، وتعزيز قدرة النظم الحاكمة على الاستمرار؟ ونظراً إلى أن الكتاب يتضمن أجزاءً أخرى تغطي خمسة بلدان عربية هي العراق وسورية وليبيا واليمن وفلسطين، فإنه لن يتم تناولها نفسها في هذا الفصل.

وفي ضوء تعدد البلدان العربية موضوع الدراسة، وتشعب التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها هذه البلدان، فقد تم بلورة أبرز هذه التطورات في خمسة محاور رئيسية، هي: التطورات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالحياة السياسية، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية/البلدية، وتفاعلات العملية السياسية سواء على مستوى النخب والأحزاب الحاكمة، أو على مستوى قوى وأحزاب المعارضة، أو على مستوى العلاقة بين السلطة والمعارضة، ويأتي في سياقها تجارب الحوار الوطني التي شهدتها بعض البلدان العربية، فضلاً عن ظواهر الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي والأنشطة الإرهابية، وأخيراً أهم المستجدات على صعيد العلاقات المدنية ـ العسكرية.

أولاً: التطورات الدستورية والقانونية ذات الصلة بالحياة السياسية

خلال العام ٢٠١٥/٢٠١٦، شهدت عدة بلدان عربية تطورات دستورية وقانونية مهمة. ففي **السودان**، أقر البرلمان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ تعديل ١٨ مادة من الدستور الانتقالي المعمول

به منذ العام ٢٠٠٥. وكان من أبرز ملامح التعديل هو توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، حيث أصبح من سلطته تعيين ولاة الولايات وإعفاؤهم من مناصبهم طبقاً للقانون، وذلك بعدما كان يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر من جانب مواطني الولاية من دون أن يكون للرئيس سلطة عزلهم إلا بمقتضى سلطة فرض الأحكام العرفية في الولاية المعنية أو على مستوى الدولة. كما تضمنت التعديلات تغيير مسمى «جهاز الأمن الوطني» إلى «قوات الأمن الوطني»، مع توسيع صلاحياتها، من مجرد جمع المعلومات وتحليلها، إلى جعلها قوة نظامية مهمتها رعاية الأمن الوطني الداخلي والخارجي، ومكافحة المهددات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة، ومكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود.

وقد رفضت قوى المعارضة وأحزابها هذه التعديلات كونها تكرس من وجهة نظرها حكم الفرد، وتعزز هيمنة الحزب الحاكم على الحياة السياسية، وترسخ مظاهر الدولة الأمنية، وتقوض أسس النظام الفدرالي. كما أنها تكشف عن عدم قناعة السلطة الحاكمة بدعوات الحوار الوطني التي تطلقها، حيث إن قضية خلافية كتعديل الدستور كان يتعين طرحها ضمن أجندة الحوار الوطني[1].

وفي **الجزائر**، أقر البرلمان بغرفتيه في جلسة استثنائية عُقدت في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦ تعديلاً موسعاً للدستور. وقد وافق على التعديل ٤٩٩ عضواً، ورفضه عضوان، وامتنع ١٤ عن التصويت. وقد جاءت هذه المحطة بعد سلسلة مشاورات عُقدت في شأن تعديل الدستور خلال السنوات القليلة الماضية. وقد شاركت في هذه المشاورات أحزاب وجمعيات سياسية وشخصيات عامة، بينما قاطعتها أحزاب وقوى رئيسية في المعارضة.

تتمثل أهم التعديلات بالسماح بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمرة واحدة فقط، ما يعني حصر فترة الرئاسة في ولايتين، مدة كل منها خمس سنوات. ويمثل هذا التعديل عودة إلى النص الدستوري الذي أُلغي في العام ٢٠٠٨، والذي كان يحدد فترة الرئاسة بولايتين. ومن المعروف أنه عقب إلغائه، وجعل الترشح للرئاسة مفتوحاً، تمكن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من الترشُّح لولاية ثالثة ورابعة. وقد حصن التعديل الحالي هذا النص من أي تعديل دستوري في المستقبل. وعززت التعديلات الدستورية من مكانة «الأمازيغية»، حيث جعلتها لغة رسمية إلى جانب العربية. كما عززت من الحقوق والحريات العامة بالنص على مسؤولية الدولة في ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، والحريات الأكاديمية، وحرية البحث العلمي، والحق في الثقافة، والحق في الحصول على المعلومات والوثائق والإحصاءات، وعدم إخضاع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية. وقيدت التعديلات سلطة رئيس الجمهورية في تعيين الوزير الأول (رئيس الوزراء وإنهاء مهماته، حيث علقتها على شرط استشارة الأغلبية البرلمانية، وخولت الغرفة الثانية في البرلمان

---

(١) ياسر محجوب الحسن، «تعديل دستور السودان.. نوايا السلطة،» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٢/٣؛ جريدة **الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٠١٥/١/٥، و٢٠١٥/١/٦، وشحاتة عوض، «التجديد للبشير: انفراد بالقرار ومصادرة للحوار،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/١١/١٨.

(مجلس الأمة) الحق في اقتراح مشروعات القانون، ونصت على استحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات[٢].

وقد تباينت مواقف الأحزاب والقوى السياسية من مشروع التعديل، فأحزاب الموالاة أيدته لكونه يعزز، من وجهة نظره، الديمقراطية، ويحقق التداول السلمي للسلطة، ويرسخ منظومة الحقوق والحريات العامة. وفي المقابل رفضت أحزاب وقوى معارضة أخرى مشروع التعديل بحجج متعددة، منها: أنه مشروع غير توافقي، وأن السلطات الجزائرية التي أعدته فاقدة للشرعية، وبالتالي فهي غير مؤهلة لإعداد دستور ديمقراطي. كما أن المشروع يضخم من صلاحيات رئيس الجمهورية، ولا يُمكّن الأغلبية البرلمانية من تأليف الحكومة، ولا يتضمن تأليف هيئة مستقلة تشرف على تنظيم الانتخابات منذ بدايتها حتى نهايتها إسوة بما هو معمول به في كثير من بلدان العالم، وهو ما يبقي وزارة الداخلية مسؤولة عن تنظيم الانتخابات. كما أن المشروع يتجاهل الدور الكبير للجيش والاستخبارات في الحياة السياسية الجزائرية. إضافة إلى ذلك، فقد أكد معارضو المشروع أن المشكلة في الجزائر لم تكن يوماً في النصوص الدستورية، ولكن في فساد الطبقة السياسية، وتدخل الجيش والاستخبارات في السياسة، وعدم احترام الدستور والقانون[٣].

كما شهد العام ٢٠١٥/٢٠١٦ صدور قوانين ذات صلة بالحياة السياسية في عدد من البلدان العربية مثل مصر وموريتانيا وتونس وغيرها. ففي **مصر**، صدرت قوانين تتعلق بمجلس النواب وتقسيم الدوائر الانتخابية ومكافحة الإرهاب والكيانات الإرهابية. وقد أثار بعض هذه القوانين جدلاً قانونياً وسياسياً سواء لجهة صياغة قانون انتخابي عصري يضمن نزاهة الانتخابات، أو لجهة توفير ضمانات تحقيق التوازن بين مكافحة الإرهاب من ناحية، وحماية حقوق الإنسان من ناحية أخرى. وفي **موريتانيا**، أقرت الجمعية الوطنية، وهي الغرفة الأولى في البرلمان، في آب/أغسطس ٢٠١٥ قوانين جديدة تعزز حالة حقوق الإنسان، وهي تلغي قوانين صدرت خلال السنوات الأخيرة. ومن هذه القوانين: قانون يجرم ممارسة العبودية، حيث يعدّها جريمة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم، وقانون جديد لمناهضة التعذيب، وقانون ثالث يقضي بإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب. وعلى الرغم من الأهمية التي تمثلها مثل هذه القوانين، إلا أن المشكلة الرئيسية سواء في موريتانيا أو غيرها من البلدان العربية تكمن في مدى احترام أجهزة الدولة ومؤسساتها للقوانين، ومدى فاعليتها في تنفيذها[٤].

وفي **تونس**، تم في آب/أغسطس ٢٠١٥ إصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، وذلك بدلاً من القانون السابق الصادر في العام ٢٠٠٣. وقد جاء ذلك على خلفية عدد

---

(٢) لمزيد من التفاصيل حول مشروع التعديلات الدستورية، انظر: رئاسة الجمهورية، **مشروع تمهيدي لمراجعة الدستور**، ٢٠١٥/١٢/٢٨.

(٣) **الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٠١٦/١/٦، والحسن الزاوي، «رهانات تعديل الدستور الجزائري»، جريدة **الخليج** (الشارقة)، ٢٠١٦/١/١٤.

(٤) **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/٨/١٥.

من العمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد، والتي راح ضحيتها العشرات من المدنيين ورجال الشرطة والأمن التونسيين والسياح الأجانب. ويوسع القانون من صلاحيات الأجهزة الأمنية وقوات الجيش في مكافحة الإرهاب ومصادر تمويله، كما يغلظ العقوبات على الجرائم الإرهابية، حيث تصل العقوبة في بعض الحالات إلى حد الإعدام. وقد تعرّض القانون لانتقادات بعض أحزاب المعارضة والمنظمات الحقوقية، وكان من أبرز هذه الانتقادات الخشية من استغلال هذا القانون أو إساءة استخدامه في التضييق على الحريات والحقوق العامة للمواطنين، وبخاصة في ظل احتوائه على تعبيرات وصياغات فضفاضة، وبذلك يمكن العودة إلى تسلطية السياسية بذريعة مكافحة الإرهاب(٥).

كما وافق مجلس النواب في أيار/مايو ٢٠١٥ على قانون في شأن المجلس الأعلى للقضاء، الذي يتولى إدارة شؤون مرفق القضاء. وقد كان هذا القانون مصدراً للتجاذب والخلاف بين السلطتين التنفيذية والقضائية، حيث رأت فيه الأخيرة انتقاصاً من استقلال القضاء لكون أن بعض مواده تجعل السلطة القضائية خاضعة سياسياً للسلطة التنفيذية(٦).

ثانياً: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية/البلدية

شهد العام ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ إجراء انتخابات عامة (رئاسية وبرلمانية ومحلية/بلدية) في عدة بلدان عربية، هي: مصر والسودان والمغرب والسعودية وعُمان والإمارات العربية المتحدة وقطر.

ففي **مصر**، جرت الانتخابات التشريعية على مرحلتين خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتمثل هذه الانتخابات الاستحقاق الثالث ضمن خارطة الطريق التي تم الإعلان عنها في تموز/يوليو ٢٠١٣. ويتكون مجلس النواب من ٥٦٨ عضواً يُنتخبون بالاقتراع السري المباشر، ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين ما لا يزيد على ٥ بالمئة من الأعضاء. ويجمع النظام الانتخابي بين النظام الفردي ونظام القائمة المطلقة المغلقة، حيث يتم انتخاب ٤٤٨ عضواً بالنظام الفردي، و١٢٠ عضواً بنظام القوائم المطلقة المغلقة. وقد حدد القانون مواصفات تأليف القوائم الانتخابية من حيث الفئات التي يتعين تمثيلها في كل منها، وعدد ممثلي كل فئة. ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح على نظامي القوائم والفردي.

وقد أجريت الانتخابات في ظل بيئة اتسمت بحالة من التأزم نتيجة تفاقم حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ووجود حالة من الانفلات الإعلامي تكاد أن تكون غير مسبوقة، واتساع مظاهر التضييق على حريات الرأي والتعبير، وتعدد مظاهر انتهاك حقوق الإنسان من جانب أجهزة الشرطة والأمن، واستمرار المواجهة مع التنظيمات الإرهابية، وبخاصة في سيناء.

---

(٥) كمال بالهادي، «تونس.. قانون لإرهاب المعتدين،» **الخليج**، ٢٠١٥/٨/٦، وسارة ميرش، «تونس وقانون مكافحة الإرهاب غير الفعال،» **صدى** (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، ٢٠١٥/٨/٦.

(٦) **الخليج**، ٢٠١٥/٥/١٦.

وثمة عدة ملاحظات يمكن تسجيلها في شأن ديناميات الانتخابات ونتائجها[٧]:

١ ـ تدني نسبة المشاركة في الانتخابات، حيث بلغت طبقاً للبيانات الرسمية ٢٨,٣ بالمئة من إجمالي المسجلين في كشوف الناخبين مقارنة بـ ٦٢ بالمئة في انتخابات ٢٠١١. وقد أرجع البعض ذلك إلى أسباب، منها: تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقطاعات عريضة من المصريين، وتراجع الأمل في الإصلاح وتحسن الأحوال خلال المستقبل المنظور، وهو ما خلق انطباعاً لدى قطاعات عريضة بعدم جدوى المشاركة. كما أن تأجيل الانتخابات عن موعدها الدستوري لأكثر من عام بسبب الارتباك في إعداد القوانين المنظمة للعملية الانتخابية وعوامل أخرى، أفقدها الزخم السياسي، فضلاً عن تعقد إجراءات العملية الانتخابية، حيث تجمع بين النظام الفردي ونظام القوائم المطلقة المغلقة، وعدم أو ضعف معرفة الناخبين بكثير من المرشحين في عدد من الدوائر، ناهيك بعدم وجود منافسة انتخابية حقيقية، بمعنى المنافسة بين برامج حزبية واضحة، وبسبب عدم وجود حزب لرئيس الجمهورية، وتشرذم الخريطة الحزبية في البلاد. وقد تزايدت نسبة العزوف عن المشاركة في صفوف الشباب بسبب احتجاز ومحاكمة أعداد منهم بموجب قانون التظاهر، وغياب سياسات جادة لتمكين الشباب، ووجود فجوة حقيقة بين السلطة والشباب، واتساع نطاق عمليات تشويه ثورة ٢٥ يناير[٨].

٢ ـ أن عدد المرشحين المستقلين الذين فازوا في الانتخابات تفوّق على عدد المرشحين الحزبيين، حيث حصدوا ٣٢٥ مقعداً من إجمالي المقاعد التي يتم شغلها بالانتخاب والبالغ عددها ٥٦٨ مقعداً، أي بنسبة ٥٧,٢ بالمئة. ويُفسر هذا في جانب منه بضعف كثير من الأحزاب السياسية من ناحية، واستمرار تأثير الارتباطات والولاءات العائلية والقبلية والشخصية في العملية الانتخابية من ناحية أخرى. والأرجح أن هذه النتيجة ستجعل ظاهرة نواب الخدمات تطغى على المجلس.

٣ ـ على الرغم من مشاركة نحو ٨٥ حزباً في الانتخابات[٩]، إلا أنه لم يتمكن سوى ١٩ حزباً فقط من الحصول على تمثيل في المجلس. ولم يتمكن أي حزب من هذه الأحزاب الـ ١٩ من الفوز بالأغلبية أو بأكثرية مريحة تمكنه من التأثير في عمل المجلس. وقد حصدت قائمة «في حب مصر» الـ ١٢٠ مقعداً المخصصة لنظام القوائم. وجاء توزيع المقاعد على الأحزاب الفائزة في الانتخابات: المصريين الأحرار ٦٥ مقعداً، ومستقبل وطن ٥٣ مقعداً، والوفد ٣٥ مقعداً، وحماة الوطن ١٨

(٧) لمزيد من التفاصيل حول تحليل الانتخابات، انظر: الحلقة النقاشية: «حول الانتخابات البرلمانية في مصر: النتائج والدلالات،» شارك في الحلقة عبد الله السناوي [وآخرون]؛ أدار المناقشة علي الدين هلال، **المستقبل العربي**، السنة ٣٨، العدد ٤٤٤ (شباط/فبراير ٢٠١٦)، ص ١٤٨ ـ ١٦٣؛ أحمد موسي بدوي، «المشاركة المأزومة: ماذا حدث للناخب المصري،» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/١٠/٢٥، ويسري العزباوي، «أصوات حائرة: اتجاهات تصويت المصريين،» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/١٠/١٤.

(٨) **الشروق** (القاهرة)، ٢٠١٥/١٢/٤.

(٩) هناك عدد محدود من الأحزاب قاطع الانتخابات في مقدمتها «حزب مصر القوية».

مقعداً، والشعب الجمهوري ١٣ مقعداً، والمؤتمر ١٢ مقعداً، والنور ١٢ مقعداً. وتوزعت بقية المقاعد بنسب مختلفة على عدد من الأحزاب الأخرى.

ويُلاحظ في هذا السياق أن أحزاب اليمين الليبرالي الجديدة مثل «المصريين الأحرار» و«مستقبل وطن» ـ رغم غموض ظروف نشأته وعلاقته بالسلطة ـ تفوقت على الأحزاب القديمة مثل «حزب الوفد» الذي حل ثالثاً. كما أن «حزب النور» الذي مثّل تيار الإسلام السياسي في الانتخابات حصل على نتائج متواضعة مقارنة بما حققه في انتخابات العام ٢٠١١، التي حل فيها ثانياً بعد «حزب الحرية والعدالة» الذي كان يعبّر عن جماعة الإخوان المسلمين. ويُفسر ذلك بأسباب منها: التغير في المزاج العام للناخبين المصريين تجاه أحزاب الإسلام السياسي، وبخاصة بعد تجربة الإخوان الكارثية في ممارسة السلطة، والتذبذب في رؤى الحزب ومواقفه، واستهداف الحزب بحملات إعلامية ضخمة من جانب أطراف مختلفة، ووجود انقسام في المعسكر السلفي. كما أظهرت أحزاب اليسار فشلاً ذريعاً، حيث حصلت مجتمعة على أقل من عشرة مقاعد، وهو ما يؤكد أنها أحزاب نخبوية.

٤ ـ أن نتائج الانتخابات كشفت عن تمثيل فئات متعددة في المجتمع المصري على نحو غير مسبوق، حيث حصلت المرأة على ٧٥ مقعداً، والشباب تحت سن ٣٥ سنة على ٥٨ مقعداً، بينما حصل مرشحون مسيحيون على ٣٦ مقعداً، كما أن حصة ضباط الشرطة والجيش من المقاعد كانت غير مسبوقة، حيث حصلوا على أكثر من ٧٤ مقعداً. كما حصل عدد من كوادر وأعضاء الحزب الوطني المنحل الذين ترشحوا كمستقلين أو ضمن مرشحي أحزاب أخرى على عدد من مقاعد المجلس.

٥ ـ أنه على الرغم من النزاهة التي اتسمت بها الانتخابات خلال أيام الاقتراع، بمعنى غياب مظاهر التدخل أو التزوير الخشن في عملية التصويت كما كان يحدث في السابق، فإن هناك عدداً من الظواهر التي ألقت بظلال سلبية على المشهد الانتخابي برمته، منها على سبيل المثال هندسة قانون الانتخابات على غير رغبة الأحزاب والقوى السياسية، حيث تم تخصيص ١٢٠ مقعداً من إجمالي مقاعد المجلس لنظام القائمة بدلاً من المناصفة بين النظام الفردي ونظام القائمة. كما تم اعتماد نظام القائمة المطلقة المغلقة القائم على فوز القائمة بأكملها أو خسارتها بأكملها، بينما كانت تفضل الأحزاب القائمة النسبية، حيث يتم تمثيل كل حزب داخل المجلس بحسب عدد الأصوات التي يحصل عليها. كما كانت هناك رشى انتخابية من جانب بعض الأحزاب والمرشحين لشراء الأصوات، بل وقام بعض الأحزاب بشراء مرشحين بارزين لخوض الانتخابات على قوائمها، فضلاً عن تعدد مظاهر تجاوز الحدود المقررة للإنفاق على الدعاية الانتخابية من دون أن تتمكن اللجنة العليا للانتخابات من ضبط معظم هذه الممارسات، ووجود تدخلات أمنية في تأليف بعض القوائم وفق ما أشار بعض التقارير والشهادات، واستخدام بعض المساجد والكنائس وساحاتها في الدعاية الانتخابية في بعض الدوائر.

٦ ـ الغياب شبه الكامل للعنف الانتخابي، فباستثناء بعض الاحتكاكات البسيطة التي حدثت في بعض الدوائر، لم تشهد الانتخابات أحداث عنف دموية مقارنة باستحقاقات انتخابية سابقة. ويُفسر هذا في جانب منه بتشديد إجراءات تأمين الانتخابات من جانب كل من الجيش والشرطة، فضلاً عن عدم مشاركة جماعة الإخوان في الانتخابات بوصفها جماعة إرهابية محظورة.

وبصفة عامة، يمكن القول إن الانتخابات أفرزت مجلساً يتسم بالتفتت التنظيمي، حيث لا يوجد حزب يمتلك الأغلبية أو أكثرية مريحة. من هنا، جرت محاولات لتأليف ائتلافات داخل المجلس، كان من أبرزها «ائتلاف دعم مصر» الذي يضم مجموعة من الأحزاب مثل «مستقبل وطن»، و«الشعب الجمهوري»، و«حماة الوطن» وغيرها. ويرجح ما تقدم أن تكون قدرة المجلس على ممارسة سلطاته الرقابية على السلطة التنفيذية التي خولها له الدستور محدودة، وأن يتسم عمله بالتبعية بدرجة أو بأخرى للسلطة التنفيذية.

وفي **السودان**، أُجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية وولائية (مجالس الولايات) ضمن استحقاق انتخابي واحد على ثلاثة مستويات تصويتية، وذلك خلال الفترة من ١٣ ـ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وقد تمت هذه الانتخابات في ظل حالة من التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعانيه البلاد، وبيئة سياسية غير ملائمة نتيجة الانقسامات السياسية والصراعات الحادة بين السلطة وأحزاب وحركات المعارضة الرئيسية بفصائلها المدنية والمسلحة، حيث طالبت الأخيرة بتأجيل الانتخابات، والانخراط في حوار وطني جاد يفضي إلى تأليف حكومة انتقالية تتولى مسؤولية وضع دستور جديد، وإلغاء القوانين المقيدة للحقوق والحريات، وتنظيم انتخابات نزيهة. ولكن في المقابل رفض النظام تأجيل الانتخابات بحجة أنها استحقاق دستوري لا يمكن تأجيله، وأن التأجيل سوف يخلق فراغاً دستورياً وسياسياً. وعليه مضى قدماً في إجراء الانتخابات متجاهلاً المعارضة، ومقللاً من حجمها وقدرتها على التأثير في المسار الانتخابي[١٠].

يقوم النظام الانتخابي في السودان على أساس الجمع بين نظامي التمثيل النسبي والنظام الفردي، مع تخصيص ٣٠ بالمئة من مقاعد البرلمان للمرأة (١٢٨ مقعداً). وقد تم تعطيل الاقتراع في ٧ دوائر انتخابية في ولاية جنوب كردفان بسبب النزاع المسلح الذي تشهده، على أن يتم إجراؤها فيها في وقت لاحق.

تنافس على منصب رئيس الجمهورية ١٦ مرشحاً، من بينهم الرئيس المنتهية ولايته عمر البشير. وتضمنت قائمة المرشحين امرأة واحدة هي فاطمة عبد المحمود ـ رئيسة الحزب الاشتراكي السوداني. ومن حيث الانتماء الحزبي إلى جانب مرشح الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني)، كان هناك خمسة مرشحين ينتمون إلى أحزاب صغيرة، بعضها حديث النشأة، بينما خاض بقية المرشحين الانتخابات كمستقلين. وقد بدا واضحاً منذ البداية أن الرئيس البشير يتنافس وحده، لكون معظم

(١٠) خالد التيجاني، «الانتخابات الرئاسية السودانية: المتغيرات والتداعيات،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٤/٩.

المرشحين الآخرين هم شخصيات مغمورة بلا وزن سياسي حقيقي، لذلك لم يمثل أي منهم منافساً قوياً له.

وفي خصوص البرلمان (المجلس الوطني)، فقد تنافس ١٠٧٢ مرشحاً للفوز بمقاعده البالغ عددها ٤٢٦ مقعداً. وقد توزع هؤلاء بين مرشحين حزبيين وآخرين مستقلين، حيث شارك في الانتخابات ٤٤ حزباً، من بينها ٢٣ حزباً شاركوا على المستوى القومي، بينما شارك ٢١ حزباً على مستوى مجالس الولايات، وهي في معظمها أحزاب صغيرة متحالفة مع الحزب الحاكم أو تدور في فلكه، إلى درجة أن الحزب الحاكم تنازل لمرشحي بعضها في عدد من الدوائر.

أما على مستوى المجالس التشريعية للولايات، فقد تنافس أكثر من ٧٠٠٠ مرشح للفوز بمقاعدها البالغ عددها ٢٢٣٥ مقعداً. وطبقاً للإحصاءات التي أعلنتها المفوضية القومية للانتخابات، فإن إجمالي عدد الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي في عام ٢٠١٥ بلغ ١٣,١٢٦,٩٨٩ ناخباً[١١].

أما القوى والأحزاب التي قاطعت الانتخابات فتمثلت في الأساس بأحزاب المعارضة السياسية الرئيسية، وفي مقدمها «حزب الأمة القومي» بزعامة الصادق المهدي، و«حزب المؤتمر الشعبي» بزعامة حسن الترابي، و«الحزب الشيوعي السوداني»، فضلاً عن أحزاب صغيرة أخرى. كما قاطعت الانتخابات الحركات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وهي تتمثل بـ «الحركة الشعبية ـ قطاع الشمال»، و«حركة العدل والمساواة جناح جبريل إبراهيم»، و«حركة تحرير السودان جناح منى أركو مناوى»، و«حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور». وتشكل هذه الحركات معاً ما يسمى «الجبهة الثورية». وقد رفع المقاطعون شعار «أرحل» في وجه النظام، وقاموا بتنظيم حملات مضادة دعوا من خلالها المواطنين إلى مقاطعة الانتخابات.

ونظراً إلى أن الانتخابات جرت في غياب أي منافسة جادة للحزب الحاكم، فقد افتقرت إلى الزخم والحيوية السياسية، ولم تحظَ باهتمام كبير من جانب المواطنين، ولا سيّما أن نتائجها بدت محسومة سلفاً. وهذا ما أكدته الأرقام التي أعلنها رئيس المفوضية القومية للانتخابات، حيث جاء فوز البشير بأغلبية كاسحة وصلت إلى نحو ٩٤ بالمئة من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة. كما فاز الحزب الحاكم بأغلبية مقاعد المجلس الوطني، حيث حصل على ٣٢٣ مقعداً من إجمالي المقاعد البالغ عددها ٤٢٦ مقعداً، أي بنسبة تصل إلى نحو ٧٦ بالمئة. وحصل مرشحون مستقلون على ٢٥ مقعداً، وتوزعت بقية المقاعد بأعداد متفاوتة على ١٨ حزباً من الأحزاب التي شاركت في الانتخابات. وبخصوص المقاعد المخصصة للمرأة في المجلس الوطني، والبالغ عددها ١٢٨ مقعداً، فقد كان نصيب حزب المؤتمر الوطني الحاكم منها ١٠٧ مقاعد. كما حاز الحزب الحاكم الأغلبية في المجالس التشريعية للولايات. وكحصيلة طبيعية لذلك، فقد أحرز الأغلبية في مجلس

---

(١١) أحمد يونس، «الانتخابات السودانية.. صراع الشعبية المفقودة،» **الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٠١٥/٤/١٤.

الولايات، الذي يمثل الغرفة الثانية للبرلمان السوداني، ويتم تأليفه بواسطة المجالس التشريعية للولايات، حيث ينتخب كل مجلس ثلاثة أشخاص لعضوية مجلس الولايات. وهذا، وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات بحسب بيانات المفوضية القومية للانتخابات ٤٦,٤ بالمئة، ولكن مقاطعي الانتخابات وأطرافاً خارجية أخرى شككوا في هذه النسبة مؤكدين أن حجم المشاركة أقل من ذلك كثيراً[١٢].

ورغم تعدد أوجه القصور والمشكلات الفنية واللوجستية التي شهدتها الانتخابات، وبخاصة في ما يتعلق بعدم تنقيح السجل الانتخابي، فإن الحديث عن تزوير أو تدخلات فجة من جانب السلطة هو أمر لا محل له في هذه الانتخابات، حيث إن من أدلوا بأصواتهم فيها هم المؤيدون للحزب الحاكم، والأحزاب الأخرى المتحالفة معه والتي تدور في فلكه. ورغم النتائج التي حققها الحزب الحاكم، فهي كشفت عن جوانب ضعف متعددة يعانيها، سواء لجهة مدى التزام قواعده بالتصويت له، أو لجهة خسارة مرشحيه لمصلحة مرشحين مستقلين في دوائر تُعد من معاقله، أو لجهة ضعف قدرته على العمل خارج الخرطوم. وعلى خلفية ذلك، حذر الرئيس البشير أعضاء حزبه من مصير مماثل لحزب الرئيس الأسبق جعفر النميري (الاتحاد الاشتراكي)[١٣].

وفي المجمل لم تمثّل الانتخابات مدخلاً إلى حلحلة الأزمات السياسية والأمنية التي يغرق فيها السودان، بل زادتها تعقيداً من زاوية تعميق أزمة الثقة بين السلطة والمعارضة الرئيسية بفصائلها المدنية والمسلحة، وخلق بيئة غير ملائمة لحوار وطني جاد. وعلى الرغم من أن النظام راح يؤكد ضرورة استمرار الحوار الوطني بعد الانتخابات، إلا أن قوى وأحزاب المعارضة التي قاطعتها راحت تؤكد مجدداً استمرار تمسكها بهدف رحيل النظام، واتجاهها إلى التصعيد على المستوى الجماهيري وصولاً إلى انتفاضة شعبية تؤدي إلى إطاحته[١٤].

وعلى خلفية ذلك، فقد أصبح التحدي الذي يواجه النظام، هو كيفية التعامل مع المعارضة من بوابة الحوار الوطني، وبخاصة في ظل حالة الانفتاح النسبي في العلاقات الإقليمية والدولية للسودان، وقرار المحكمة الجنائية الدولية بحفظ التحقيق ضد الرئيس البشير في قضية دارفور لفشلها في أداء مهمتها.

وشهد **المغرب** في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إجراء انتخابات محلية (بلدية) وجهوية[١٥]. وتأتي أهمية هذه الانتخابات من عدة اعتبارات:

---

(١٢) انظر: أحمد يونس، «البشير يفوز بدورة رئاسية جديدة وحزبه يكتسح البرلمان،» **الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٠١٥/٤/٢٧. انظر أيضاً موقع المفوضية القومية للانتخابات على الرابط التالي: <http://nec.org.sd>.

(١٣) عماد حسن، «البشير يحذر حزبه من نهاية مماثلة للاتحاد الاشتراكي،» **الخليج** (الشارقة)، ٢٠١٥/٨/٢٣.

(١٤) عماد حسن، «الانتخابات السودانية.. محلّك سر،» **الخليج**، ٢٠١٥/٤/٢٣.

(١٥) الجهة هي تجمع يضم عشرات أو مئات البلديات، وتقابل المحافظة في بلدان المشرق العربي، ويوجد في المغرب حالياً ١٢ جهة.

١ ـ أنها أول انتخابات تتم عقب إصدار دستور جديد في عام ٢٠١١. وقد عزز هذا الدستور من سلطات وصلاحيات المجالس المحلية والجهوية، ومواردها المالية، وهو ما تجسد بوضوح في القوانين الخاصة بالبلديات والجهات، التي صدرت تطبيقاً للدستور الجديد.

٢ ـ وأنها أول انتخابات تُجرى في ظل وجود حزب بمرجعية إسلامية على رأس الحكومة، وهو «حزب العدالة والتنمية» الذي يقود تحالفاً حكومياً، وبالتالي أصبح الاستحقاق الانتخابي محكاً للتعرف إلى مدى التزام الحكومة بنزاهة الانتخابات كونها المشرفة عليها، فضلاً عن الوقوف على حدود شعبية «حزب العدالة والتنمية» وغيره من الأحزاب، سواء تلك التي تشاركه التحالف أو التي تعارضه.

٣ ـ وأنها أول انتخابات يتم خلالها انتخاب أعضاء المجالس الجهوية من جانب الناخبين مباشرة، حيث كان يتم انتخابهم في السابق من جانب أعضاء المجالس البلدية.

٤ ـ وأن الانتخابات البلدية والجهوية تحظى بصفة عامة باهتمام واضح من جانب المواطنين، حيث ينتخبون من يتعاملون مع مطالبهم وقضاياهم اليومية بصورة مباشرة بعيداً من الحكومة المركزية.

وقد تنافس في الانتخابات البلدية ١٣٠,٩٢٥ مرشحاً للفوز بـ ٣١,٥٠٣ مقاعد، في حين تنافس ٧,٥٨٨ مرشحاً للفوز بمقاعد المجالس الجهوية البالغ عددها ٦٧٨ مقعداً، وكانوا موزعين على ٨٩٥ لائحة (قائمة) ترشّح. وفي خصوص الانتماء السياسي والحزبي للمرشحين في الانتخابات البلدية، فقد شارك في الاستحقاق الانتخابي نحو ثلاثين حزباً وهيئة سياسية، منها أحزاب التحالف الحكومي الأربعة، وهي: «العدالة والتنمية»، و«الحركة الشعبية»، و«التقدم والاشتراكية»، و«التجمع الوطني للأحرار». وقد قدمت مجتمعة نحو ٣٩ بالمئة من مجموع المرشحين، بينما قدمت أربعة أحزاب معارضة هي: «حزب الأصالة والمعاصرة»، و«حزب الاستقلال»، و«الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، و«الاتحاد الدستوري» نحو ٤٢ بالمئة من إجمالي المرشحين، بينما خاض بقية المرشحين الانتخابات؛ إما مرشحين من أحزاب أخرى صغيرة وإما تحت لافتة المستقلين. أما في خصوص الانتخابات الجهوية، فقد تنافست فيها الأحزاب الرئيسية سواء تلك التي في الحكم أو في المعارضة، وهناك من قدم قوائم تغطي كل المقاعد في جميع الجهات (المحافظات) كما هي الحال بالنسبة إلى حزبي «العدالة والتنمية» و«الأصالة والمعاصرة»، وهناك من قدم قوائم في جهات دون غيرها. وقاطع الانتخابات «حزب النهج الديمقراطي اليساري»، و«حركة ٢٠ فبراير الشبابية»، ولم تشترك فيها «جماعة العدل والإحسان الإسلامية المحظورة»، وذلك بدعوى غلبة الطابع الشكلي على الانتخابات، ولا سيّما أنها تُجرى بحسب المقاطعين في ظل دستور غير ديمقراطي يكرس الاستبداد. لكن هذه المقاطعة لم يكن لها تأثير يُذكر في الانتخابات التي

شارك في الرقابة عليها أكثر من أربعة آلاف مراقب يمثلون عدداً من الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية[١٦].

وكشفت نتائج الانتخابات البلدية عن تصدر «حزب الأصالة والمعاصرة» المعارض الذي تأسس في العام ٢٠٠٨ قائمة الفائزين، حيث حصل على ٦٦٥٥ مقعداً بنسبة ٢١,١٢ بالمئة من إجمالي عدد المقاعد. وبذلك حافظ الحزب على المركز نفسه الذي حققه في الانتخابات البلدية للعام ٢٠٠٩، حيث كان قد حل في المرتبة الأولى رغم حداثة نشأته[١٧]. وجاء بعده «حزب الاستقلال» بـ ٥١٠٦ مقاعد بنسبة ١٦,٢٢ بالمئة، بينما حل «حزب العدالة والتنمية» الذي يقود الائتلاف الحكومي في المرتبة الثالثة بـ ٥٠٢١ مقعداً بنسبة ١٥,٩٤ بالمئة. وبذلك يكون الحزب قد حقق تقدماً كبيراً مقارنة بانتخابات العام ٢٠٠٩، حيث ضاعف عدد مقاعده في البلديات أكثر من ثلاث مرات، فأصبح في المرتبة الثالثة بدلاً من المرتبة السادسة التي شغلها في العام ٢٠٠٩ بـ ١٥١٣ مقعداً. وكانت بقية المقاعد من نصيب أحزاب وهيئات سياسية أخرى ومستقلين.

في المقابل تصدَّر «حزب العدالة والتنمية» الانتخابات الجهوية بحصوله على ١٧٤ مقعداً من إجمالي ٦٧٨ مقعداً بنسبة ٢٥,٦٦ بالمئة، وحل بعده «حزب الأصالة والمعاصرة» بـ ١٣٢ مقعداً بنسبة ١٩,٤٩ بالمئة، بينما احتل المرتبة الثالثة «حزب الاستقلال» بـ ١١٩ مقعداً بنسبة ١٧,٥ بالمئة، وتوزعت بقية المقاعد على أحزاب أخرى ومستقلين. ويؤكد التقدم الواضح الذي حققه «حزب العدالة والتنمية» وبخاصة في المدن رضا قطاع يعتد به من الناخبين، ولا سيّما في صفوف الطبقة الوسطى في المدن عن أداء الحزب سواء على مستوى الحكومة أو تسيير بعض البلديات والجهويات، فضلاً عن قدراته التنظيمية والإعلامية وخطابه السياسي المعتدل الذي يدق بنغمة ثابتة على الإصلاح السياسي والاستقرار والانفتاح على القوى والتيارات السياسية الأخرى، ومحاربة الفساد والولاء للملك، والالتزام بتنفيذ إرادته وتوجهاته، لذلك بات يُطلق على أعضائه وأنصاره تعبير «إسلاميو الملك»[١٨].

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل فوز ٦٦٧٣ امرأة في انتخابات المجالس البلدية، وهو رقم يعادل تقريباً ضعف عدد الفائزات في انتخابات العام ٢٠٠٩، كما أن نسبة التجديد في عضوية المجالس البلدية وصلت إلى نحو ٥٠ بالمئة، بينما وصلت نسبة التجديد في عضوية مجالس الجهات إلى نحو الثلث. هذا وقد شارك في الانتخابات نحو ٥٣,٦٧ بالمئة من إجمالي عدد

---

(١٦) الجزيرة نت، ٢٠١٥/٨/٢٤؛ ٢٠١٥/٨/٢٩؛ ٢٠١٥/٩/٣، و٢٠١٥/٩/٤؛ **الشرق الأوسط** (لندن): ٢٠١٥/٨/٢٢، و٢٠١٥/٩/٥، ومحمد طيفوري، «الانتخابات المغربية .. شوط في مسار الإصلاح،» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٩/١١.

(١٧) أسس الحزب في عام ٢٠٠٨ صديق العاهل المغربي ومستشاره الحالي فؤاد عالي الهمة، ولذلك يُوصف الحزب على نطاق واسع على أنه حزب موالٍ للقصر يقوم بدور معارض.

(١٨) يحيى اليحياوي، «هل ثمة حقاً نموذج مغربي يُحتذى؟،» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/١٠/١٧. انظر أيضاً: Mohamed Masbah, «His Majesty's Islamists: The Moroccan Experience,» Carnegie Middle East Center (23 March 2015).

الناخبين المسجلين في كشوف الانتخابات، والبالغ عددهم نحو ١٥ مليون ناخب[١٩]. وعلى الرغم من وجود بعض المخالفات وأوجه القصور التي شابت العملية الانتخابية، إلا أنها كانت في مجملها محدودة، ولم تؤثر في نزاهة الانتخابات، ولا سيّما أن مسلك السلطة تجاهها اتسم بالحياد إلى حد كبير[٢٠].

وقد كشفت الانتخابات عن مفارقة مهمة من حيث إجمالي عدد الأصوات التي حصلت عليها بعض الأحزاب الرئيسية التي شاركت في الانتخابات البلدية والجهوية مقارنة بعدد المقاعد التي حصدها كل حزب، حيث حل «حزب العدالة والتنمية» في المرتبة الأولى من حيث عدد الأصوات بحصوله على نحو مليون وستمئة ألف صوت، ومع ذلك حل ثالثاً من حيث عدد مقاعد المجالس البلدية التي حصل عليها. وفي المقابل فقد حل «حزب الأصالة والمعاصرة» في المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات بحصوله على (نحو مليون وثلاثمئة ألف صوت، ولكن احتل المركز الأول من حيث عدد المقاعد البلدية على نحو ما سبق ذكره.

وتُفسر هذه المفارقة بثلاثة أسباب:

١ ـ أنه طبقاً للقانون، فإن نحو ٨٠ بالمئة من مقاعد المجالس البلدية مخصصة للأرياف والبوادي، رغم أن عدد سكانها يمثل نحو ٤٠ بالمئة من إجمالي عدد سكان المغرب، وبالتالي فالحزب الذي يتقدم في الأرياف والبوادي يحصل على مقاعد أكثر بأصوات أقل، بينما يحصل الحزب الذي يتقدم في المدن على أصوات أكثر ومقاعد أقل بسبب الكثافة السكانية في المدن. وتؤكد النتائج أن مقاعد «حزب العدالة والتنمية» تركزت في المدن والى حد ما في البوادي والأرياف، بينما تركزت مقاعد «حزب الأصالة والمعاصرة» في الأرياف والبوادي، والى حد ما في المدن[٢١].

٢ ـ أن تصويت ناخبي الأرياف والبوادي لمصلحة الأحزاب التي تنشأ بإيعاز من السلطة أو تكون موالية لها هو أحد الملامح الرئيسية للانتخابات المغربية منذ ستينيات القرن العشرين، ولا سيّما أن القصر حرص على توسيع وترسيخ قاعدة تأييده في الأرياف والبوادي اعتماداً على الأعيان والوجهاء. ويمثل هذا أحد العوامل التي تفسر تفوق «حزب الأصالة والمعاصرة» في الانتخابات البلدية مقارنة بالانتخابات الجهوية[٢٢].

---

(١٩) الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٩/٥، و٢٠١٥/٩/٦؛ **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/٩/٦، وطيفوري، «الانتخابات المغربية .. شوط في مسار الإصلاح،» الجزيرة نت (سبق ذكره).

(٢٠) كمال القصير، «انتخابات ٤ سبتمبر بالمغرب: المتغيرات الثلاثة الأساسية،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١٠/٦، وبدوي، «المشاركة المأزومة: ماذا حدث للناخب المصري،» المركز العربي للبحوث والدراسات (سبق ذكره).

(٢١) أحمد موسي بدوى، «نتائج محيرة: قراءة في الانتخابات المحلية المغربية،» المركز العربي للبحوث والسياسات، ٢٠١٥/٩/٢٠، والجزيرة. نت، ٢٠١٥/٩/٩.

(٢٢) إسماعيل حمودي، «المعارضة المغربية: واقع وخيارات المرحلة القادمة،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١١/٢.

٣ ـ أن نظام الانتخاب المعمول به عزز من سيطرة «حزب الأصالة والمعاصرة» في الأرياف والبوادي، حيث إن مجالس الجماعات التي يقل عدد سكانها عن ٣٥ ألف نسمة يتم انتخابها بالنظام الفردي بالأغلبية البسيطة في دورة واحدة، بينما يتم انتخاب مجالس الجماعات التي يزيد عدد سكانها على ٣٥ ألف نسمة ومجالس المقاطعات من طريق نظام القائمة الانتخابية مع التمثيل النسبي في دورة واحدة. ومن المعروف أن النظام الفردي تحكمه التوازنات العائلية والقبيلة ودور الأعيان والوجهاء في الأرياف والبوادي أكثر من نظام القائمة[٢٣].

وإذا كانت الانتخابات البلدية والجهوية قد عززت من المكانة السياسية لحزبي «الأصالة والمعاصرة» و«العدالة والتنمية» على نحو ما سبق ذكره، فإنها أكدت تراجع أحزاب اليسار وبخاصة حزب الاتحاد الاشتراكي، حيث حل الحزب في المرتبة السادسة في الانتخابات البلدية بـ٢٦٥٦ مقعداً بنسبة ٨,٤٣ بالمئة، وأخفق في الفوز برئاسة أي جهة. ووضعت هذه النتائج الحزب ضمن قائمة الأحزاب الصغيرة مثل «الاتحاد الدستوري» و«التقدم والاشتراكية». وهذا التراجع يمكن فهمه في ضوء الأزمة البنيوية التي يعانيها اليسار المغربي سواء على مستوى الفكر أو التنظيم أو لغة الخطاب السياسي[٢٤].

خلاصة القول، إن الانتخابات المحلية والجهوية في المغرب قد كشفت عن الأوزان السياسية للأحزاب، وعززت من مكانة حزبي «الأصالة والمعاصرة» و«العدالة والتنمية»، بحيث أصبحا قطبين بارزين في السياسة المغربية، وهو أمر سوف تكون له على الأرجح انعكاساته على المشهد السياسي، حيث إن «حزب الأصالة والمعاصرة»، الذي يضم تيارات متعددة، تم تأسيسه في العام ٢٠٠٨ لموازنة «حزب العدالة والتنمية» المعروف بمرجعيته الإسلامية، وهو يسعى إلى استثمار إنجازه الانتخابي حتى يحافظ على مكانته خلال الانتخابات التشريعية المقبلة التي ستُجرى خلال العام ٢٠١٦. وفي إطار التنافس السياسي بين الحزبين، والذي سيمثل الاستحقاق الانتخابي المقبل ساحة له، سوف تتشكل ملامح خرائط التحالفات السياسية في المغرب[٢٥].

ورغم أن الانتخابات شكلت في مجملها خطوة مهمة على طريق الإصلاح السياسي، حيث عززت الوعي السياسي لدى المواطنين، واتسمت بدرجة يعتد بها من النزاهة، ودعمت مكانة حزب بمرجعية إسلامية على رأس الحكومة، إلا أنه من المبكر القول بوجود استثناء مغربي أو نموذج مغربي للتحول الديمقراطي، فالملك هو محور النظام السياسي والقابض على خيوط العملية السياسية حتي وإن رفع دستور عام ٢٠١١ صفة القداسة عنه، كما أن النخب السياسية التقليدية لا تزال تتصدر المشهد السياسي، ناهيك بأن عملية تقسيم الدوائر الانتخابية أو ما يُسمى في المغرب

(٢٣) محمد طيفوري، «الانتخابات المغربية... شوط في مسار الإصلاح،» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٩/١١.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) عبد السلام رزاق، «الاستثناء المغربي.. ثنائية قطبية سياسية بعد الانتخابات البلدية،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٥/٩/١٦.

التقطيع الانتخابي يتم هندستها على النحو الذي يخدم أهداف السلطة، فـ «حزب العدالة والتنمية» الذي حل في المركز الأول من حيث عدد المقاعد في الانتخابات الجهوية فاز برئاسة جهتين فقط، بينما فاز حزب «الأصالة والمعاصرة» الذي حل في المركز الثاني بخمس جهات، ويرى البعض أن ذلك دليل على مدى فاعلية ممارسات «الدولة العميقة» في المغرب[٢٦].

ولا شك في أن نتائج الانتخابات البلدية والجهوية سوف تعزز من حالة التنافس السياسي على مقاعد مجلس النواب المقررة خلال العام ٢٠١٦، ولا سيّما أن الانتخابات عززت من المكانة السياسية لحزب «العدالة والتنمية» الذي يقود الائتلاف الحاكم، والذي قدم تجربة متميزة في الممارسة السياسية جعلته ينجح في تحقيق ما فشلت فيه حركات إسلامية في بلدان أخرى، كما هي الحال بالنسبة إلى جماعة الإخوان في مصر، و«حزب حركة النهضة» في تونس الذي تخلى عن الحكومة بضغوط داخلية وخارجية. ويرجع ذلك لأسباب في مقدمها: التزامه بالنهج السلمي والتدرجي في ممارسة العمل السياسي، ونجاحه في الفصل بين الدعوي والسياسي، حيث يصف نفسه بأنه حزب سياسي بمرجعية إسلامية، وحرصه على إرضاء القصر وتجنب أي خلافات أو صدامات معه، فأحد الثوابت في خطاب عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة والأمين العام للحزب هو التأكيد أنه «لا نجاح للحكومة والمغرب إلا بالتعاون مع المؤسسة الملكية»[٢٧]، فضلاً عن التزام الحزب بقواعد اللعبة السياسية، وتعامله مع الأحزاب الأخرى بمنطق «المشاركة لا المغالبة».

هناك كذلك بعض الإنجازات التي حققتها الحكومة الائتلافية التي يقودها الحزب وبخاصة في ما يتعلق بتحسين بيئة الأعمال وإصلاح مرفق العدالة، ناهيك بعجز أحزاب المعارضة عن تقديم كتلة سياسية قوية تكون بديلاً منه، ولا سيّما أن بعضها يعاني الانقسامات الداخلية[٢٨]. لذلك، فهو يتطلع إلى مواصلة تجربته من خلال الفوز في الانتخابات التشريعية القادمة على النحو الذي يبقيه في الحكومة، في المقابل يسعى «حزب الأصالة والمعاصرة» إلى إقصاء «حزب العدالة والتنمية» عنها عبر صناديق الانتخابات، ولا سيّما أن استمراره في المعارضة قد يفضي إلى تفككه أو على الأقل إضعافه بحكم تعدد القوى والتيارات السياسية التي تشكل قاعدته الاجتماعية، كما أن انضمامه إلى ائتلاف حكومي مع «حزب العدالة والتنمية» سوف يفقده هويته، كونه جرى تأسيسه لمحاصرة «العدالة والتنمية»[٢٩].

---

(٢٦) يحيي اليحياوي، «هل ثمة حقاً نموذج مغربي يحتذي،» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/١٠/١٧، ومحمد أحمد بنيس، «المغرب .. وقفة بعد اقتراع ٤ سبتمبر،» **العربي الجديد** (لندن)، ٢٠١٥/١٠/٤.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: Mohamed Masbah, «His Majesty's Islamists: The Moroccan Experience,» Carnegie Middle East Center, 23 March 2015.

(٢٨) محمد طيفوري، «المعارضة الناعمة في المغرب،» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٧/١٧.

(٢٩) حمودي، «المعارضة المغربية: واقع وخيارات المرحلة القادمة،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ص ٦ (سبق ذكره).

وفي **العربية السعودية**، أجريت في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة، وذلك وفقاً للقواعد التي تضمنها النظام الجديد للمجالس البلدية، والتي يبلغ عددها ٢٨٤ مجلساً على مستوى المملكة، ومنها: رفع نسبة المنتخبين من أعضاء المجالس البلدية إلى الثلثين بدلاً من النصف (٢١٠٦ مقعداً من إجمالي ٣١٥٩ مقعداً، وخفض سن القيد في كشوف الناخبين من ٢١ إلى ١٨ عاماً، ومنح المجالس البلدية شخصية اعتبارية واستقلالاً مالياً وإدارياً، فضلاً عن منحها صلاحيات جديدة من أهمها: اقتراح الخطط والبرامج وتحديد أولوياتها، والمراقبة على أداء البلديات. كما تم لأول مرة منح المرأة السعودية حق المشاركة في الانتخابات كناخبة وكمرشحة[٣٠].

بلغ إجمالي عدد المسجلين في كشوف الناخبين السعوديين نحو الـ ١,٥ مليون، من بينهم نحو ١٣١ ألف ناخبة. وبلغ إجمالي عدد المرشحين ٧٢٠٠، من بينهم ٩٧٩ مرشحة. وكشفت نتائج الانتخابات عن تصويت ٧٠٢,٥٤٢ ناخباً وناخبة من إجمالي المقيدين في الكشوف، أي بنسبة ٤٧,٤ بالمئة. وتبرز هذه النسبة وجود حماسة أكبر للمشاركة في الانتخابات مقارنة بالدورة السابقة التي أجريت في العام ٢٠١١، حيث بلغت نسبة المشاركة وقتها نحو ٣٩ بالمئة. كما كشفت النتائج عن فوز ٢٠ مرشحة في أول استحقاق انتخابي تشارك فيه المرأة السعودية[٣١]. وبصفة عامة، تمثل الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة خطوة على طريق الإصلاح السياسي التدريجي في السعودية، سواء لجهة تعزيز صلاحية المجالس البلدية، أو لجهة منح المرأة السعودية حق التصويت.

وفي **الإمارات العربية المتحدة،** أُجريت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ثالث انتخابات تشريعية في تاريخ البلاد. وقبل يوم الاقتراع الرئيسي، سُمح أول مرة للمواطنين الإماراتيين الذين لهم حق الانتخاب، والموجودين في الخارج، بالتصويت في مراكز انتخابية بسفارات الدولة وقنصلياتها. وإضافة إلى ذلك، هناك قواعد أخرى طُبقت أول مرة في هذه الانتخابات من أهمها: تطبيق نظام «الصوت الواحد»، بمعنى أن يكون لكل ناخب صوت واحد، بحيث لا يجوز له انتخاب أكثر من مرشح واحد عن الإمارة التي ورد اسمه في هيئتها الانتخابية، وذلك خلافاً لما كان معمولاً به في الانتخابات السابقة، حيث كان يحق للناخب اختيار أكثر من مرشح في إمارته وفق ضوابط معينة، وهو ما أدى في بعض الحالات إلى بروز ظاهرة التكتلات الانتخابية وتبادل الأصوات بين بعض المرشحين. كما تم تطبيق نظام التصويت الإلكتروني كآلية موحدة للتصويت داخل الدولة وخارجها، وذلك بهدف توفير أعلى درجات الدقة والشفافية للعملية الانتخابية[٣٢].

---

(٣٠) **الشرق الأوسط** (لندن): ٢٠١٥/٨/٢٢، و٢٠١٥/١٢/١٢.

(٣١) **الشرق الأوسط**: ٢٠١٥/١٢/١٢، و٢٠١٥/١٢/١٤.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: **الخليج**، ٢٠١٥/٨/٨، واللجنة الوطنية للانتخابات ٢٠١٥، التعليمات التنفيذية لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي ٢٠١٥.

وطبقاً للقرارات واللوائح المنظمة لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات، فإنه اعتباراً من العام ٢٠٠٦ تم تغيير طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس، بحيث أصبح يتم اختيار نصف عدد أعضاء المجلس ٢٠ عضواً من طريق الاقتراع السري المباشر من جانب الناخبين (أعضاء الهيئات الانتخابية على مستوى إمارات الدولة)، بينما يعيّن حكام الإمارات الـ٢٠ عضواً الآخرين، وذلك بحسب عدد ممثلي كل إمارة في المجلس طبقاً للدستور. وتتولى اللجنة الوطنية للانتخابات ومجموعة من اللجان الفرعية التابعة لها تنفيذ الانتخابات والإشراف عليها في مختلف مراحلها.

وبالنسبة إلى الهيئة الناخبة، تنص المادة الثالثة من التعليمات التنفيذية لهذه الانتخابات على ما يلي: «يكون لكل إمارة هيئة انتخابية تُشكل بواقع ثلاثمئة مضاعف لعدد المقاعد المخصصة للإمارة بالمجلس وفقاً للدستور كحد أدنى. ويتم تسمية أعضائها من جانب حاكم الإمارة». وتطبيقاً لهذه القاعدة، فقد بلغ إجمالي عدد أعضاء الهيئات الانتخابية ٢٢٤,٢٧٩ ناخباً، مقارنة بـ ٦,٥٩٥ ناخباً في انتخابات العام ٢٠٠٦، و١٣٥,٣٠٨ ناخباً في انتخابات العام ٢٠١١. ويمثل عدد أعضاء الهيئات الانتخابية في انتخابات العام ٢٠١٥ نحو نصف عدد كل من يحق لهم التصويت على مستوى الدولة. وقد انعكس التفاوت بين الإمارات من حيث حجم السكان، وعدد ممثلي كل إمارة في المجلس الوطني الاتحادي على حجم الهيئات الانتخابية، حيث جاءت الهيئة الانتخابية لإمارة أبو ظبي في المرتبة الأولى بإجمالي ٩٠,٤٠٨ أعضاء، بينما حلت الهيئة الانتخابية لإمارة أم القيوين كأصغر هيئة انتخابية بإجمالي ٤,١٠٥ أعضاء. وتوزعت الهيئات الانتخابية لبقية الإمارات بين هذين الرقمين. وقد وصلت نسبة النساء في الهيئات الانتخابية مجتمعة إلى ٤٨ بالمئة[٣٣].

أما من حيث المرشحون، فإنه يحق لكل عضو في هيئة انتخابية الترشح لعضوية المجلس الوطني في الإمارة الذي هو عضو في هيئتها ما دامت تتوافر فيه الشروط التي وردت في التعليميات التنفيذية للانتخابات. وقد بلغ إجمالي العدد النهائي للمرشحين ٣٣٠ مرشحاً من جميع الإمارات، من بينهم ٧٤ مرشحة، بنسبة نحو ٢٢,٤ بالمئة. وقد شكلت الفئة العمرية من ٤٠ ـ ٦٠ النسبة الأكبر بين المرشحين، حيث وصلت إلى نحو ٦٠ بالمئة. كما أن نحو ٤٩ بالمئة من المرشحين حاصلون على مستويات تعليمية عالية، و٣١ بالمئة منهم حاصلون على مستويات تعليمية متوسطة، والباقون دون الثانوية العامة. ومن حيث الخلفيات المهنية، يُلاحظ أن أكثر من نصف المرشحين من العاملين في القطاع الخاص، والنسبة الكبرى من الباقين هم من العاملين في القطاع الحكومي بشقيه الاتحادي والمحلي[٣٤]. ويُلاحظ أن عدد المرشحين قد تناقص في انتخابات ٢٠١٥ مقارنة بانتخابات عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، حيث وصل عددهم إلى ٤٥٦ مرشحاً في الأولى، و٤٦٩ مرشحاً في الثانية.

(٣٣) جريدة **البيان** (دبي)، ٢٠١٥/١٠/٤.

(٣٤) المصدر نفسه، وجريدة **الإمارات اليوم** (دبي)، ٢٠١٥/٨/٣١.

وقد بلغ إجمالي عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات ٧٩,١٥٧ ناخباً بنسبة ٣٥,٢٩ بالمئة من إجمالي عدد أعضاء الهيئات الانتخابية. وكان معدل التصويت بين الرجال أكبر كثيراً من معدل التصويت بين النساء، حيث شكل الرجال نسبة ٦١,٠٦ بالمئة من إجمالي عدد المصوتين، بينما مثّلت النساء نسبة ٣٨,٩٤ بالمئة. وكان من بين الفائزين مرشحة واحدة. وسبق أن حدث الأمر نفسه في انتخابات عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، حيث فازت مرشحة واحدة في كل استحقاق انتخابي.

وفي سياق زخم الانتخابات الثالثة التي شهدتها دولة الإمارات، تطرق كثير من الكتاب والمحللين إلى بعض القضايا المهمة مثل أهمية مواصلة برنامج التمكين السياسي التدريجي الذي أطلقه رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في العام ٢٠٠٥، بحيث يتم تعزيز صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي، حتى يتسنى له القيام بدور أكثر فاعلية على الصعيدين التشريعي والرقابي، فضلاً عن زيادة عدد أعضائه بما يتناسب مع الزيادة في عدد مواطني دولة الإمارات. كما تطرق البعض إلى نسبة المشاركة في الانتخابات، فرغم أنها فاقت نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة ٣٥,٢٩ بالمئة مقابل نحو ٢٨ بالمئة، إلا أنها تظل نسبة منخفضة، وهو ما يؤكد أهمية مواصلة جهود التوعية السياسية، ونشر الثقافة البرلمانية بين مختلف فئات المجتمع[٣٥].

وفي **سلطنة عُمان**، أجريت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ انتخابات مجلس الشورى للفترة (الدورة) الثامنة (٢٠١٥ ـ ٢٠١٩). ويمثّل مجلس الشورى الغرفة الثانية في مجلس عُمان الذي يضم مجلس الدولة أيضاً، وهو أقرب ما يكون إلى مجلس الأعيان، حيث يتم تعيين رئيسه وأعضائه بمرسوم سلطاني على ألا يزيد عددهم (الرئيس والأعضاء معاً) على عدد أعضاء مجلس الشورى. ويبلغ إجمالي عدد أعضاء مجلس الشورى ٨٥ عضواً، يتم اختيارهم بالاقتراع السري المباشر بواقع عضوين عن كل ولاية يكون عدد العمانيين فيها ٣٠ ألف نسمة فأكثر، وعضو واحدٍ عن كل ولاية يقل فيها عدد العمانيين عن ٣٠ ألف نسمة. ويبلغ إجمالي عدد ولايات السلطنة ٦٠ ولاية. وهناك عدة اعتبارات تضفي على هذه الانتخابات أهمية خاصة:

١ ـ أنها أتت في سياق عملية الإصلاح السياسي التي شهدتها سلطنة عُمان في إثر الحراك الشعبي الذي جاء في سياق ما يُعرف بـ «ثورات الربيع العربي» في العام ٢٠١١، حيث صدر المرسوم السلطاني رقم ٩٩ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة، والذي عزز من السلطات التشريعية والرقابية لمجلس عُمان بغرفتيه (مجلس الشورى ومجلس الدولة). على سبيل المثال، أصبح من صلاحيات مجلس الشورى، مناقشة مشروعات القوانين التي تعدها الحكومة وبتها بإقرارها أو تعديلها ثم السير في استكمال إجراءات إصدارها وفق ضوابط معينة، ومناقشة خطط التنمية والميزانية السنوية للدولة وإبداء توصياته في شأنها، ومناقشة مشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتزم الحكومة إبرامها أو الانضمام إليها وإبداء مرئياته بخصوصها، واستجواب وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفة للقانون،

---

(٣٥) عائشة المري، «قراءة في انتخابات المجلس الوطني،» جريدة **الاتحاد** (أبو ظبي)، ٢٠١٥/١٠/١٢.

ودعوة وزراء الخدمات لتقديم بيانات أمام المجلس عن بعض الأمور التي تدخل في اختصاصات وزاراتهم ومناقشتهم فيها. كما أنه بموجب التعديلات أصبح يتم اختيار رئيس المجلس بالانتخاب من جانب أعضائه وليس بالتعيين، فضلاً عن منح المجلس صلاحية إعداد لائحته الداخلية التي تنظم عمله وطريقة ممارسته للسلطات المنوطة به[٣٦].

٢ ـ أنها أول انتخابات تُجرى طبقاً لأحكام قانون انتخابات أعضاء مجلس الشورى الذي صدر بموجب المرسوم السلطاني رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٣، الذي قنن مختلف جوانب وإجراءات العملية الانتخابية بما في ذلك تحديد طريقة تأليف ومهمات كل من اللجنة العليا للانتخابات التي تتمتع بالاستقلال والحيدة ـ يترأسها أحد نواب رئيس المحكمة العليا ـ وتتولى الإشراف على الانتخابات، واللجنة الرئيسية لها، واللجان الانتخابية في الولايات، فضلاً عن إجراءات وضوابط الفصل في الطعون الانتخابية من جانب اللجنة العليا، والجرائم الانتخابية والعقوبات المقررة لها... إلخ[٣٧].

٣. أنه لأول مرة يتم إجراء الانتخابات بإشراف قضائي كامل؛ سواء من جانب اللجنة العليا التي يغلب على تأليفها الطابع القضائي أو من جانب اللجنة الانتخابية لكل ولاية، حيث تضم في عضويتها أحد القضاة أو عضواً من محكمة القضاء الإداري، أو عضو الادعاء العام. كما أنها أول انتخابات تتم بنظام التصويت الإلكتروني من طريق شاشات اللمس، وهو ما يمكن أن يوفر بعض ضمانات النزاهة والشفافية للعملية الانتخابية[٣٨].

وقد بلغ إجمالي عدد المسجلين في السجل الانتخابي لهذه الدورة ٥٢٥,٧٨٥ ناخباً وناخبة، منهم ٢٣٧,٩٨١ امرأة، وذلك مقابل ٥١٨,٠٠٠ ناخباً وناخبة في انتخابات ٢٠١١. وبخصوص المرشحين، فقد وصل عددهم النهائي إلى ٥٩٠ مرشحاً، من بينهم ٢٠ امرأة، وذلك مقابل ١٣٠٠ مرشح، كان بينهم ٧٧ امرأة في انتخابات ٢٠١١[٣٩]. ويُلاحظ أن سمة الشباب كانت طاغية على المرشحين في انتخابات العام ٢٠١٥، حيث وصلت نسبة من هم دون سن الخامسة والأربعين إلى نحو ٦٥ بالمئة من إجمالي عدد المرشحين. كما أن نحو ٦١ بالمئة من المرشحين يحملون شهادات جامعية وما بعد الجامعية[٤٠].

وقد شارك في الانتخابات ٢٩٧,٩٠٥ ناخباً، منهم ١٢٤,٩٠ امرأة، بنسبة تصل إلى نحو ٥٦,٦٦ بالمئة من إجمالي المقيدين في السجل الانتخابي لهذه الدورة. وكان من بين الفائزين امرأة

(٣٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: مرسوم سلطاني رقم ٢٠١١/٩٩ بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة؛ محمد اليحيائي، «تجربة الشورى والمشاركة الشعبية في عمان: قراءة في المراحل والتحولات،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١٠/٢٠.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٣/٥٨ بإصدار قانون انتخابات أعضاء مجلس الشوري، **الجريدة الرسمية**، العدد (١٠٣٢).

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) جريدة **عُمان** (مسقط)، ٢٠١٥/١٠/٢٥، وجريدة **الخليج** الأسبوعية (الكويت) (٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).

(٤٠) **الخليج**: ٢٠١٥/١٠/٢٥، و٢٠١٥/١٠/٢٧، و**البيان** (دبي)، ٢٠١٥/١٠/٢٧.

واحدة هي نعمة البوسعيدية، حيث فازت عن ولاية السيب بمحافظة مسقط. وكانت قد فازت أيضاً في الدورة السابقة. كما كشفت النتائج عن حدوث تغيير كبير في عضوية المجلس، حيث احتفظ ٢٥ عضواً فقط بمقاعدهم، أما الباقون الذين يمثلون نحو ٧٠,٥ بالمئة من إجمالي عدد الأعضاء فقد دخلوا المجلس أول مرة. كما طغى عنصر الشباب على الفائزين، حيث مثّل من هم دون سن الخامسة والأربعين نحو ٦٥ بالمئة من إجمالي عدد الأعضاء[٤١].

وفي **قطر**، أجريت في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ انتخابات المجلس البلدي المركزي في دورته الخامسة، وذلك لمدة أربع سنوات. ويُعد المجلس المؤسسة الوحيدة المنتخبة في قطر، وذلك بعد إرجاء عملية انتخاب مجلس الشورى إلى أجل غير محدد. يبلغ عدد أعضاء المجلس البلدي المركزي ٢٩ عضواً، وتنحصر اختصاصاته بالأساس في إصدار توصيات تتعلق بالقضايا والمسائل ذات الصلة بالشؤون البلدية في قطر.

وقد أجريت الانتخابات في ٢٦ دائرة انتخابية من إجمالي ٢٩ دائرة، بسبب حسم النتائج بالتزكية في ثلاث دوائر. وشارك في الانتخابات ١٤,٦٧٠ ناخباً، بنسبة ٦٩,٨ بالمئة من إجمالي الناخبين المسجلين في الجداول (السجلات) الانتخابية للدوائر الست والعشرين، البالغ عددهم ٢١,٧٣٥ ناخباً. أما بالنسبة إلى المرشحين، فقد بلغ عددهم ١١٤ مرشحاً، بينهم خمس نساء[٤٢]. ركز المتنافسون في حملاتهم الانتخابية على توفير المرافق وخدمات البنية التحتية وتحسينها في دوائرهم الانتخابية. وكشفت نتائج الانتخابات عن فوز مرشحتَين.

ثمة ملاحظة أساسية يمكن تسجيلها على هذه الانتخابات، تتمثل بعزوف قطاع من المواطنين القطريين الذين لهم حق التصويت عن تقييد أنفسهم في جداول الانتخابات، وهو ما أوجد فجوة بين الكتلة الانتخابية، التي تشمل جميع من لهم الحق في الانتخاب، وبين عدد المقيدين في الجداول الانتخابية بالفعل. كما أن نحو ٧ آلاف ناخب يمثلون نحو ٣٠ بالمئة من إجمالي المقيدين في الجداول الانتخابية للدوائر الست والعشرين التي جرت فيها الانتخابات لم يدلوا بأصواتهم. وقد أرجع كثيرون ذلك إلى ضعف ثقة المواطنين في دور المجلس البلدي، حيث يغلب عليه الطابع الاستشاري، وتنحصر صلاحياته في إصدار توصيات غير ملزمة تتعلق بالشؤون البلدية.

ثالثاً: تفاعلات العملية السياسية

يسلط هذا الجزء الضوء على أبرز تفاعلات العملية السياسية في البلدان العربية موضع الدراسة، وذلك على عدة مستويات، هي: التفاعلات داخل النظم الحاكمة، وبخاصة في ما يتعلق بالخلافات والانشقاقات في صفوف النخب والأحزاب الحاكمة، والتفاعلات بين النظم الحاكمة من ناحية،

---

(٤١) **الخليج**، ٢٠١٥/١١/١٤، و**إيلاف** (إلكترونية، لندن)، ٢٠١٥/١٠/٢٦.

(٤٢) الأرقام المذكورة مأخوذة من موقع وزارة الداخلية القطرية. وهي متاحة على الرابط التالي: <https://www.moi.gov.qa/Elections/news/2015/05/14/34531.html>.

وأحزاب وقوى المعارضة السياسية من ناحية أخرى، فضلاً عن التفاعلات فيما بين أحزاب وقوى المعارضة السياسية، وأخيراً التفاعلات داخل بعض أحزاب وقوى المعارضة. وبالطبع فإن مستوى الطرح والتناول سيتفاوت من حالة إلى أخرى لكون بعض التطورات والتفاعلات التي حدثت في بعض البلدان لم تحدث في بلدان أخرى.

في ضوء ما سبق، شهدت **مصر** خلال العام ٢٠١٥/٢٠١٦ حالة من الجمود السياسي النسبي وصفها البعض بـ«موت السياسة». وقد تجلت هذه الحالة في هيمنة رئيس الدولة على السلطتين التنفيذية والتشريعية في غياب برلمان منذ حزيران/يونيو عام ٢٠١٢، وغياب معارضة سياسية حقيقية في ظل وجود حالة من التأييد شبه العام للسلطة الحاكمة. وقد وصل الأمر إلى درجة أن رئيس الجمهورية اجتمع بقيادات عدد من الأحزاب السياسية قبل الانتخابات التشريعية، ودعاهم إلى تأليف قائمة موحدة، فضلاً عن تعدد مظاهر التضييق على المجال العام، وتمدد أدوار المؤسسات الأمنية، وتعدد صور انتهاكات الحقوق والحريات[٤٣].

أدى ذلك إلى تبلور أبرز التفاعلات السياسية الداخلية حول عدد من المسارات، منها: التفاعلات والتجاذبات السياسية ذات الصلة بانتخابات مجلس النواب، وبخاصة في ما يتعلق بالقوانين المنظمة للانتخابات، وعملية بناء التحالفات الانتخابية. كما برزت انشقاقات وصراعات داخلية في عدد من الأحزاب مثل «المصري الديمقراطي الاجتماعي» و«الدستور» و«الحركة الوطنية» و«الوفد» وغيرها. وثمة عدة أسباب لذلك، منها: غياب الالتزام بالديمقراطية الداخلية في الأحزاب أو ضعفها، وعدم تبلور الأطر الفكرية والمؤسسية لها، وطبيعة البيئة السياسية التي تعمل فيها، التي تتضمن الكثير من العوامل المؤثرة سلباً في العمل الحزبي[٤٤].

كما ثار جدل سياسي في شأن تعديل الدستور، بعدما ذكر الرئيس السيسي في إحدى المناسبات أن بعض مواد الدستور كُتب بحسن نية، وأن الدول لا تُدار بالنوايا الحسنة. ورغم أن الرئيس عدل عن هذا القول بعد ذلك، إلا أن كثيرين تلقفوه وراحوا يطالبون بضرورة تعديل الدستور بحجج متعددة، منها أنه لا يمنح الرئيس السلطات الكافية التي تمكنه من تنفيذ برنامجه للنهوض بمصر، وأنه يعزز من سلطات البرلمان على نحو يمكن أن يعوق عمل الرئيس. كما طالبوا بمد فترة الولاية الرئاسية إلى ٦ أو ٨ سنوات بدلاً من ٤ سنوات. فضلاً عن هذا، كان هناك الكثير من المرشحين الذين رفعوا مطلب تعديل الدستور خلال حملاتهم الانتخابية. في المقابل رفض آخرون مسألة تعديل الدستور، ولا سيّما أن عدداً من مواده لم تُطبق بعد، كما أنه يقيم نوعاً من التوازن بين السلطات، وهو من الأركان الرئيسية لتعزيز الدولة المدنية الديمقراطية[٤٥].

---

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الله السناوي، «مؤسسات القوة.. ومؤسسات الضعف،» **الشروق** (القاهرة)، ٢٠١٥/١٠/١٠.

(٤٤) عبد الله السناوي، «تصدع الأحزاب السياسية.. لماذا.. وإلى أين؟،» **الشروق،** ٢٠١٥/٩/٥.

(٤٥) مصطفى كامل السيد، «الدستور والحركة الوطنية في مصر،» **الشروق،** ٢٠١٥/٩/٢١، وعبد الله السناوي، «اللاعبون بنار الدستور،» **الشروق،** ٢٠١٥/٩/٢٣.

وأما **تونس** فقد شهدت خلال العام خلافات وانقسامات حادة داخل حزب «نداء تونس» الذي يقود الائتلاف الحاكم. وهذا أمر لا يمكن فهمه بمعزل عن خلفيات متعددة، منها أن الحزب الذي أسسه الباجي قائد السبسي (الرئيس الحالي) في منتصف العام ٢٠١٢ لم يعقد مؤتمره التأسيسي بعد، حيث تم تأجيله غير مرة، كما أنه يضم في صفوفه قوى وتيارات متنافرة متعددة لا يجمعها توجه أيديولوجي أو فكري واحد، فهناك يساريون ونقابيون وليبراليون ودستوريون محسوبون على النظام السباق. وقد جمع السبسي كل هؤلاء حول فكرة الدولة المدنية الحديثة من ناحية، ومناوأة حزب «حركة النهضة» وغيره من التيارات الإسلامية من ناحية أخرى. ورغم أن الحزب شهد خلافات داخلية منذ نشأته، فإن السبسي بحكم خبرته وكاريزميته كان قادراً على احتوائها، لكن بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية وانتقاله إلى قصر قرطاج استقال من الحزب، وبذلك أصبح الحزب بلا قيادة فاعلة ومؤثرة من نوعية السبسي. من هنا بدأت تطفو على السطح الصراعات داخل الحزب في غياب الالتزام بالديمقراطية الداخلية.

تمحورت الانقسامات داخل الحزب حول جناحين رئيسيين: **الأول** يقوده حافظ قائد السبسي نجل الرئيس الذي يشغل منصب نائب رئيس الحزب، و**الثاني** يقوده محسن مرزوق أمين عام الحزب. ورغم تعدد قضايا الخلاف بين الجناحين، فإن جوهر القضية يتمحور حول القيادة والنفوذ داخل الحزب، ولا سيّما أن جناح مرزوق يتهم الجناح الآخر بالعمل على توريث قيادة الحزب للسبسي الابن، لذلك يعطل هذا الجناح عقد المؤتمر التأسيسي للحزب وإجراء انتخابات داخلية. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلها الرئيس السبسي لاحتواء أزمة الحزب من خلال تأليف لجنة الـ١٣ لتقديم مقترحات لحل الأزمة، وانعقاد المؤتمر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل ولم تحل الأزمة. لذا توالت الانسحابات من صفوف الحزب وهيئته البرلمانية، وقام ٢٢ من المنسحبين بتأليف كتلة برلمانية جديدة أطلقوا عليها اسم «الكتلة الحرة». كما أعلن محسن مرزوق عن توجهه لتأليف حزب سياسي جديد يضم كل المؤيدين له والرافضين لجناح حافظ قائد السبسي[٤٦].

وقد كشفت أزمة «حزب نداء تونس» عن هشاشة بنيته التنظيمية، وعجزه عن تطوير برنامج سياسي يكون بمنزلة مرجعية جامعة لمختلف القوى والتيارات المشكلة له، ناهيك بتغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة. كما أنها أضرت بصورة الطبقة السياسية، حيث تفجرت الأزمة في وقت تعاني تونس تحديات كبرى، في مقدمها الأزمة الاقتصادية الخانقة، والاختلالات الاجتماعية، وتصاعد مخاطر الإرهاب.

---

(٤٦) **الشرق الأوسط**، ٢٠١٦/١/١٦؛ **الخليج**: ٢٠١٥/١٢/٢٦، و٢٠١٥/١/٩؛ المنجي السعيداني، «النزاع في نداء تونس.. أزمة حزب أم أزمة حكم،» **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/١١/١١، وفتحي الجراي، «الصراع داخل نداء تونس وتأثيراته على العملية السياسية»، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١١/١٨، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/11/2015111891440296682.html>.

أدت هذه الانسحابات إلى تقلص عدد نواب الحزب إلى نحو ٦٤ نائباً، وهو ما يجعل حزب حركة النهضة القوة الأولى في البرلمان بـ ٦٩ نائباً؛ وربما يخلق ذلك تجاذبات دستورية وسياسية في شأن تأليف الحكومة، وقد يعيد تأليف خارطة التحالفات السياسية. ونظراً إلى عدم رغبة «النهضة» في تأليف الحكومة في الوقت الراهن، فالأرجح أن الوضع الحالي سيستمر على الأقل إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية القادمة. وفي ضوء ذلك، تبقى النتيجة الأخطر لأزمة حزب «نداء تونس» هي تعميق حالة عدم الثقة في الطبقة السياسية، ومدى أهليتها لإدارة شؤون البلاد، ولا سيّما أن المتصارعين داخل الحزب استخدموا أساليب غير مشروعة في إدارة الخلاف في ما بينهم(٤٧).

كما شهدت تونس تجاذبات بين السلطة والمعارضة التي تتزعمها الجبهة الشعبية، وهي ائتلاف سياسي يضم عدة أحزاب وتجمعات يسارية وقومية، وذلك على خلفية عدة قضايا، منها مشروع قانون المصالحة الاقتصادية والمالية الذي قدمه الرئيس السبسي في تموز/يوليو ٢٠١٥، والذي يقوم في جانب مهم منه على وقف المحاكمات وإسقاط العقوبات عن رجال أعمال وسياسيين وموظفين عموميين تورطوا في جرائم فساد مالي في حال قيامهم برد الأموال التي استولوا عليها بطرائق غير مشروعة وفق صيغة حددها مشروع القانون. رفضت أحزاب المعارضة وعدد من منظمات المجتمع المدني مشروع القانون، واندلعت تظاهرات واحتجاجات ضده بحجة أنه محاولة لـ «تبييض الفساد»، ويتعارض مع أحكام كل من الدستور وقانون العدالة الانتقالية الذي يتضمن آلية لمعالجة انتهاكات الماضي وتحقيق المصالحة الوطنية. كما حدثت اختلافات بين السلطة والمعارضة بسبب اتجاه الأولى لفرض قيود على التظاهر خلال فترات إعلان حال الطوارئ، وهو ما عدّته المعارضة انتهاكاً للدستور الذي يكفل حق التظاهر. كما شكلت السياسات الاقتصادية للحكومة محوراً آخر للخلاف، وبخاصة في ظل اتجاه الأولى للاستمرار في إعادة هيكلة الاقتصاد وفق «وصفة» صندوق النقد الدولي التي تتضمن خفض الإنفاق العام، وتقليص الدعم، وسياسات الخصخصة(٤٨).

وفي **الجزائر**، ظلت قضية مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وغيابه شبه الكامل عن الحياة العامة، مسيطرة على المشهد السياسي في البلاد، وبخاصة في ظل ما تعانيه من جراء تهاوي أسعار النفط، وتفاقم حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وجمود الكثير من أجهزة الدولة ومؤسساتها. وفي هذا السياق، فقد ثارت تساؤلات وهواجس كثيرة في شأن حقيقية مرضه، ومدى قدرته على ممارسة صلاحياته الدستورية، ودور المحيطين به في اتخاذ القرار. واقترن كل ذلك بإثارة الجدل مجدداً حول ملف الخلافة السياسية في البلاد. وقد وصل الأمر إلى درجة أن مجموعة مكونة من ١٩ شخصية عامة جزائرية، معظمها من الشخصيات المقربة من الرئيس، تقدمت في تشرين الثاني/

(٤٧) يوسف شريف، «أزمة القيادة في حزب نداء تونس،» **صدى**، ٢٠١٥/١٢/٨؛ آمال قرامي، «فضح المستور،» **الشروق**، ٢٠١٥/١١/١٠، وكارم يحيى، «نداء تونس.. أزمة حزب ليبرالي كبير،» **الخليج**، ٢٠١٦/١/٢١.

(٤٨) كمال بالهادي، «تونس.. تصعيد سياسي وتحديات أمنية،» **الخليج**، ٢٠١٥/٩/١٧، و**الخليج**، ٢٠١٥/٩/٣، و٢٠١٥/٩/٩.

نوفمبر عام ٢٠١٥ بطلب لمقابلته بقصد التثبت من حالته الصحية، وأنه على علم بقرارات مهمة تمس الجيش وجهاز الأمن قد صدرت باسمه. ولم يُلبِ الرئيس طلب هذه المجموعة(٤٩).

أما أحزاب وقوى المعارضة التي يضمها تكتلان كبيران، هما «التنسيقية الوطنية للتحول الديمقراطي»، و«هيئة التشاور والمتابعة للمعارضة»، فقد طالبت بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة من خلال تفعيل المادة (٨٨) من الدستور، التي تتضمن آلية لمعالجة وضع استحالة قدرة رئيس الجمهورية على ممارسة مهمات منصبه بسبب مرض خطير ومزمن. وهو ما ترفضه الأحزاب والقوى المؤيدة للرئيس. في المقابل، طالب حزب «جبهة القوى الاشتراكية»، وهو أقدم حزب معارض في البلاد، بضرورة الحوار بين السلطة والمعارضة لبلورة صيغة وطنية للتحول السياسي بطريقة سلمية ومتدرجة. وفي جميع الحالات فإن مختلف القوى والأحزاب السياسية؛ سواء على مستوى السلطة أو المعارضة، باتت تتحسب للحظة انتقال السلطة، وبخاصة في ظل تعدد أجنحة الحكم، وعدم توافق قوى وأحزاب المعارضة على طرح مرشح لخلافة بوتفليقة في حالة شغور المنصب. إزاء هذا الوضع الذي يتسم بالغموض والسيولة، ويصعب فيه التكهن بما يحمله المستقبل، فإن المؤسسة العسكرية ستبقى صاحبة الدور الرئيسي في تحديد خليفة الرئيس، ولا سيّما أن سجلها التاريخي في التعاطي مع ملف الخلافة السياسية يعزز هذا الدور، فهي باختصار من يصنع الرؤساء(٥٠).

وفي **السودان**، تمحور جانب من تفاعلات العملية السياسية حول ملف الحوار الوطني؛ فعلى الرغم من أن الرئيس عمر حسن البشير كان قد أطلق مبادرته للحوار الوطني في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٤، إلا أن هذا الحوار بعد مرور نحو عامين لم يحقق نتائج ملموسة، وبخاصة في ظل انقسام القوى والأحزاب السياسية والحركات المسلحة في شأنه. وقد جرى تأليف لجنة لإدارة الحوار تُعرف بلجنة ٧+٧ لأنها تضم ٧ ممثلين للسلطة وحلفائها، و٧ ممثلين لأحزاب وقوى المعارضة التي قبلت المشاركة في الحوار. وقد تمكنت اللجنة من وضع خريطة طريق تضمنت تحديداً لمبادئ الحوار وأهدافه وهياكله وأجندته والإجراءات المطلوبة لبناء الثقة. لم تفلح جهود وساطة الاتحاد الإفريقي التي يقودها ثامبو أمبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الأسبق، من تحقيق اختراق في شأن إيجاد أرض مشتركة تسمح لمقاطعي الحوار بالمشاركة فيه، وبخاصة في ظل تشبث كل طرف بموقفه(٥١).

لكن عقب الانتخابات، وبعد أن ضمن نظام البشير الاستمرار في السلطة لخمس سنوات مقبلة، فقد راح يحاول بعث الروح في الحوار الوطني. واتخذ عدة إجراءات لتحقيق هذا الغرض، منها: إصدار مرسومين جهوريين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بالعفو العام عن قيادات وأفراد الجماعات

---

(٤٩) **الخليج**، ٢٠١٥/١١/٧.

(٥٠) عابد شارف، «الجزائر: تعقيدات ترتيب خلافة الرئيس بوتفليقة،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٧/١٢، و**الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٠١٦/١/٧.

(٥١) التيجاني، «الانتخابات الرئاسية السودانية: المتغيرات والتداعيات،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات (سبق ذكره).

المسلحة المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، وبوقف إطلاق النار لمدة شهرين في مناطق النزاعات المسلحة. كما دعا الحركات المسلحة إلى الانضمام إلى الحوار الوطني أكثر من مرة، مؤكداً التزامه الشخصي بتوفير الضمانات الكافية لتمكين قادة هذه الحركات من المشاركة الحرة في الحوار داخل السودان والتوافق على مخرجاته أو العودة إلى حيث جاءوا من دون التعرض لهم. لكن كل هذه الخطوات لم تفلح في تغيير موقف الحركات المسلحة، وبخاصة في ظل رفض النظام إجراء مباحثات تمهيدية في أديس أبابا برعاية الاتحاد الأفريقي يتم خلالها الاتفاق على إجراءات لبناء الثقة، وضمانات لمشاركة هذه الحركات. كما أن النظام رفض توحيد مسارات التفاوض معها وأصر على التفاوض عبر مسارين، على أن يكون سقف التفاوض هو اتفاقية الدوحة في شأن دارفور، واتفاقية نيفاشا في شأن منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. إن التصريحات الإيجابية للرئيس البشير تتناقض مع تصريحات بعض أركان حزبه التي تتهم مقاطعي الحوار بالعمالة والخيانة، كما أنها تتناقض مع ممارسات النظام في شأن مواصلة التضييق على الحريات العامة من خلال مصادرة صحف وتعليق صدور أخرى، والتضييق على أنشطة قوى وتيارات المعارضة، وتوقيف شخصيات معارضة من السفر[٥٢]. أضف إلى ذلك أن النظام قيّد مشاركة هذه الحركات بضرورة أن يكون الحزب مسجلاً لدى مجلس شؤون الأحزاب، واعتمد مكتب سلام دارفور مرجعية وحيدة للحركات المسلحة للمشاركة في الحوار، وطالب هذه الحركات بإعلان تخليها عن العمل المسلح وإيقاف الحرب حتى يتسنى لها الانضمام إليه[٥٣].

في ظل هذه الحالة من الانقسام الحاد بين النظام الحاكم والمعارضة الرئيسية بفصائلها المدنية والمسلحة، انطلق في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الحوار الوطني بمشاركة أكثر من ٩٠ حزباً سياسياً، هي في معظمها أحزاب صغيرة متحالفة مع الحزب الحاكم أو تدور في فلكه، فضلاً عن مشاركة ثلاث حركات مسلحة صغيرة. في المقابل، قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية والحركات المسلحة التي تشكل الجبهة الثورية، الحوار، كما انسحبت منه كل من حركة الإصلاح الآن، ومنبر السلام العادل، ومبادرة المجتمع المدني السوداني. ناقشت لجان الحوار ست قضايا رئيسية، هي: السلام والهوية والحقوق والحريات والاقتصاد والعلاقات الخارجية والحكم والإدارة[٥٤]. وبعدما كان مقرراً رفع جلسات الحوار في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الإعلان عن تمديده إلى أجل غير مسمى بحجة أن هناك أحزاباً كبيرة وحركات مسلحة ترغب في المشاركة فيه، ولا بد من منحها الوقت لطرح تصوراتها[٥٥].

---

(٥٢) أيمن شبانة، «حوار سوداني بلا معارضة،» **الخليج**، ٢٠١٥/١٠/٢٢، وعماد حسن، «الرئيس السوداني يعلن وقفاً لإطلاق النار في مناطق النزاعات،» **الخليج**، ٢٠١٥/٩/٢٣.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) أحمد يونس، «مساعد البشير يشترط تسجيل الأحزاب للسماح لها بالمشاركة في الحوار،» **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/١٠/٢٦، و**الخليج**، ٢٠١٥/١٠/١١.

(٥٥) **الخليج**، ٢٠١٥/١٢/٢٩.

وفي **الأردن**، تعددت التجاذبات بين الحكومة والبرلمان. ووصل الأمر إلى حد أن ائتلافاً داخل البرلمان، يضم خمس كتل نيابية، رأى أن حكومة عبد الله النسور خطر على المملكة لكونها لا تمارس الرشد السياسي في ظل معاناة المواطنين، كما أن ممارساتها جعلت الأردن طارداً للاستثمارات والكفاءات لا جاذباً لها. كما حدثت خلافات بين الحكومة وعدد من الأحزاب الممثلة في البرلمان بسبب بعض مشروعات القوانين التي اقترحتها الحكومة مثل قانون الانتخابات[٥٦].

تعرضت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن لأزمة بنيوية عصفت بها خلال العام ٢٠١٥/٢٠١٦؛ ففي إثر انشاق داخلي شهدته الجماعة، وافقت وزارة التنمية الاجتماعية في آذار/مارس ٢٠١٥ على منح المنشقين ترخيصاً بإقامة جمعية جديدة تحمل اسم «جمعية جماعة الإخوان المسلمين» وفقاً لقانون الجمعيات. هكذا أصبح هناك كيانان للإخوان في الأردن، **الأول** متمثل بالجماعة التاريخية وذراعها السياسية «حزب جبهة العمل الإسلامي»، التي أصبحت في حكم المحظورة، بينما يتمثل **الثاني** بالجمعية الجديدة المنشقة عن الجماعة الأم، التي تتمتع بالشرعية القانونية. وقد شهد العام خلافات وتجاذبات سياسية وقانونية بين الكيانين. كما قامت الحكومة الأردنية بمحاصرة أنشطة الجماعة التاريخية بوصفها جماعة غير قانونية، وذلك من خلال إغلاق بعض مقارها، ومنعها من النزول إلى الشارع وتنظيم أنشطة احتجاجية[٥٧].

وفي **موريتانيا**، تعثرت على مدار العام محاولات إطلاق الحوار الوطني بين السلطة وقوى وأحزاب المعارضة بشقيها المعتدل المتمثل بـ «ائتلاف المعاهدة من أجل التناوب السلمي على السلطة»، والمتشدد المتمثل بـ «المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة»، وهو أكبر تكتل للمعارضة الموريتانية. وقد وراح كل طرف يتهم الآخر بعرقلة الحوار. فالمعارضة اتهمت النظام بالمراوغة، والسعي إلى توظيفه من أجل تعديل الدستور على النحو الذي يسمح للرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز بالترشيح لولاية رئاسية ثالثة. كما انتقدت عدم استجابة السلطة لـ «ممهدات الحوار» التي قدمتها المعارضة، والتي تتضمن بعض الشروط والضمانات، مثل: الإفراج عن السجناء السياسيين، وحل كتائب الحرس الرئاسي، وكشف الرئيس الموريتاني عن حجم ثروته، وتأليف حكومة توافقية بصلاحيات كافية للإشراف على انتخابات مبكرة، والالتزام بعدم المساس بالدستور وبخاصة في فترات الرئاسية... إلخ. في المقابل، اتهم النظامُ المعارضةَ بعدم الجدية، إذ تضع شروطاً تعجيزية مسبقة للحوار، وتخشى الهزيمة في الانتخابات. وفي جميع الأحوال، ونظراً إلى تعثر محاولات الوساطة بين السلطة والمعارضة في تقريب وجهات النظر بين الطرفين على النحو الذي يسمح بإطلاق حوار وطني شامل يساعد على إخراج البلاد من أزماتها، فقد يقوم النظام خلال المستقبل المنظور بتجاهل مطالب المعارضة، وتنظيم حوار وطني بمشاركة القوى والأحزاب الراغبة في المشاركة، وعندها قد تتجه بعض قوى المعارضة وأحزابها إلى الشارع كأحد الخيارات. وقد بدأ

---

(٥٦) **الخليج**: ٢٠١٥/١٢/٦، و٢٠١٦/٢/٢٠.

(٥٧) **الخليج**: ٢٠١٥/٥/١؛ ٢٠١٥/٧/١١، و٢٠١٦/٢/١٢.

منتدى المعارضة هذا المسلك في شباط/فبراير ٢٠١٦، حيث نظم مهرجانين شعبيين كبيرين بهدف الضغط على النظام من أجل إطلاق حوار وطني جاد بضمانات مكتوبة[٥٨].

كما شهدت موريتانيا خلافات داخل تكتلي المعارضة الرئيسيين، وذلك لأسباب متعددة، منها: الموقف من الحوار مع السلطة الحاكمة، وبعض الترتيبات الداخلية الخاصة بكل تكتل. كذلك حدثت خلافات وانشقاقات داخل بعض أحزاب المعارضة، كان أبرزها الانشقاق الذي شهده «حزب تكتل القوى الديمقراطية»، وهو أكبر أحزاب المعارضة. وقد شكل المنشقون حزباً جديداً أطلقوا عليه اسم «التحالف الوطني الديمقراطي»، يترأسه يعقوب ولد أمين، الذي كان قيادياً بارزاً في الحزب. يرجع سبب الانشقاق إلى رفض حزب التكتل الدخول في حوار مع النظام قبل الحصول على ضمانات منها مغادرة الرئيس السلطة مع نهاية ولايته الحالية[٥٩].

وفي **العربية السعودية**، تبلورت جل التفاعلات السياسية الداخلية خلال هذا العام (٢٠١٥)، وهو العام الأول للملك سلمان بن عبد العزيز في السلطة، حول عدة قضايا جوهرية في مقدمتها إعادة ترتيب بيت الحكم وهيكلية السلطة ومؤسساتها، وتجديد النخبة الوزارية، وإطلاق برنامج «التحول الوطني» لتقليص الاعتماد على النفط. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ غيّب الموت العاهل السعودي الملك عبد الله، وانتقلت السلطة على نحو هادئ وسلس إلى ولي عهده. وفي إثر طلب الأمير مقرن بن عبد العزيز الذي أصبح ولياً للعهد إعفائه من منصبه، صدرت أوامر ملكية بتعيين الأمير محمد بن نايف ولياً للعهد، والأمير محمد بن سلمان ولياً لولي العهد. ويمثل هذا التحول بداية لشغل أحفاد الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود أعلى مواقع السلطة في الدولة. كما تم إلغاء عدد من اللجان والمجالس والهيئات العليا واستبدالها بمجلسين يرتبطان تنظيمياً بمجلس الوزراء، وهما: «مجلس الشؤون السياسية والأمنية» برئاسة الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، و«مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية» برئاسة الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وذلك بهدف رفع كفاءة الجهاز الحكومي، ومنع الازدواجية في السياسات والقرارات. كما تم خلال العام إجراء تعديلات وزارية واسعة تضمنت إعادة هيكلة مجلس الوزراء، وتطعيم النخبة الوزارية بدماء شابة، وكفاءات مهنية عالية[٦٠].

أما في خصوص «برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠»، فهو برنامج أطلقه «مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية» للسنوات الخمس القادمة، بهدف تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط، ورفع كفاءة الأجهزة والمؤسسات الحكومية، والاستثمار في بناء رأس المال البشري، ورفع

---

(٥٨) المختار السالم، «المعارضة الموريتانية تلجأ إلى الشارع،» **الخليج**، ٢٠١٦/٢/١١؛ أحمد ولد نافع، «الحوار بين المعارضة والنظام الموريتاني: بين الفشل والنجاح،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١٠/٤، و**الخليج**: ٢٠١٥/١٠/١٦؛ ٢٠١٥/١٠/١٨؛ ٢٠١٥/١٠/٢٣؛ ٢٠١٥/١١/١٩، و٢٠١٥/١١/٢٠.

(٥٩) **الخليج**: ٢٠١٥/١٢/١٧، و٢٠١٥/١٢/٢٣.

(٦٠) **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/١٢/٢٨.

كفاءة الجهاز الحكومي من خلال تعزيز قيم وممارسات الشفافية والمساءلة وتبسيط الإجراءات، فضلاً عن تعزيز الشراكة بين كل من الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. يقوم البرنامج على قياس أداء مختلف الوزارات والمؤسسات ومدى فاعليتها في تنفيذ البرامج والخطط المرتبطة بها بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك استناداً إلى عدد من المؤشرات الكمية والكيفية(٦١).

وفي **البحرين**، برزت تفاعلات العملية السياسية خلال العام حول التجاذبات السياسية بين الحكومة ومجلس النواب في شأن سقف الدين العام الذي يجب أن تذهب إليه الحكومة، والذي حدده القانون بعدم تجاوز نسبة الـ ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبرنامج خفض وإعادة توجيه الدعم الذي تنفذه الحكومة، الذي يقوم على إلغاء الدعم عن بعض السلع الرئيسية وفق ضوابط محددة. وقد تبنت الحكومة هذا البرنامج بهدف تقليص النفقات العامة وتحسين إيرادات الدولة في ظل التراجع الكبير في أسعار النفط. كما اتسم المشهد السياسي العام في البحرين بتراجع أدوار الجمعيات السياسية إلى درجة أن هناك جمعيات حلت نفسها اختيارياً. وعلى صعيد العلاقة بين السلطة والمعارضة، لم تحدث أي تطورات في شأن ملف حوار التوافق الوطني الذي كان توقف منذ مطلع العام ٢٠١٤. كما تم تقديم عدد من قيادات المعارضة، وبخاصة من المنتمين إلى جمعية الوفاق، للمساءلة القانونية. وفي حزيران/يونيو تم الحكم على الشيخ علي سلمان أمين عام جمعية الوفاق بالسجن أربع سنوات(٦٢).

وفي **الكويت**، لم تحدث خلال العام ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ أزمات سياسية حادة بين الحكومة ومجلس النواب على غرار ما حدث في سنوات سابقة. وجل ما شهدته البلاد هو تفاعلات سياسية عادية مقارنة ببعض العمليات والأنشطة الإرهابية التي استهدفت البلاد، والتحديات التي باتت تواجهها من جراء تهاوي أسعار النفط، وانخفاض إيرادات الدولة بنحو ٦٠ بالمئة.

ويُعزى غياب الأزمات السياسية إلى تراجع دور المعارضة، وبخاصة «الحركة الدستورية الإسلامية» التي تعبر عن تيار الإخوان المسلمين، فضلاً عن وجود حالة واضحة من التناغم بين الحكومة والبرلمان. وفي هذا السياق، فقد شطب البرلمان استجواب النائب عبد الحميد دشتي الموجّه لوزير الخارجية الشيخ صباح الخالد بسبب عدم التزامه بالاجراءات. كما استبق عبد المحسن المدعج نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة جلسة استجوابه التي كانت مقررة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ واستقال من منصبه(٦٣).

وفي **الإمارات العربية المتحدة**، تم في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦ الإعلان عن تأليف حكومة جديدة (الحكومة الرقم ١٢ في تاريخ الدولة). واتسمت الحكومة الجديدة بتغييرات غير مسبوقة سواء على مستوى هيكلها التنظيمي، أو على مستوى اختصاصات وزاراتها، أو تجديد النخبة الوزارية بدماء

---

(٦١) **الحياة**، ٢٠١٥/١٢/١٨.

(٦٢) **الشرق الأوسط**، ٢٠١٦/١/٦.

(٦٣) **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/١٠/٢٨، و**الخليج**: ٢٠١٥/٢/٢٦، و٢٠١٥/٥/٣.

شابة. وقد جاء تأليف هذه الحكومة على خلفية عدة اعتبارات من أهمها اهتمام القيادة السياسية بتهيئة الدولة والمجتمع لمرحلة ما بعد النفط، ما يعني التخطيط للمستقبل برؤية تولي اهتماماً كبيراً بتنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والمعرفة والبحث العلمي، وتوسيع مجالات الاقتصاد القائم على المعرفة، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. كما استندت عملية إعادة هيكلة الحكومة إلى وجود قضايا ومستجدات باتت توليها القيادة اهتماماً كبيراً، مثل: التسامح في دولة تأتي ضمن أعلى دول العالم من حيث التنوع الثقافي الموجود على أراضيها (أكثر من ٢٠٠ جنسية)، والتغير المناخي، وتمكين الشباب، وتعزيز دور المرأة، والتخطيط للمستقبل. ومن بين المبادئ المهمة التي ارتكزت عليها عملية إعادة هيكلة الحكومة هو «وزارات أقل ووزراء أكثر»، بحيث يكون وزراء الدولة قادرين على التعامل مع ملفات استراتيجية متغيرة، فضلاً عن التخطيط لنقل أغلب خدمات الحكومة إلى القطاع الخاص[٦٤].

تمثلت أهم ملامح الحكومة الجديدة في عدة جوانب، منها: استحداث مناصب وزارية غير مألوفة مثل منصب وزير دولة للتسامح، ووزير دولة للسعادة، فضلاً عن دمج بعض الوزارات كما هي الحال بالنسبة إلى وزارتي «التربية والتعليم» و«التعليم العالي والبحث العلمي»، حيث تم دمجهما في وزارة واحدة هي «التربية والتعليم»، أصبحت مسؤولة عن الإشراف الاستراتيجي على التعليم من مرحلة الحضانة حتى الدراسات العليا. ومن ملامح الحكومة الجديدة أيضاً إعادة هيكلة بعض الوزارات مع تغيير مسماها كما هي الحال بالنسبة إلى وزارة العمل، حيث تم دمج «هيئة التنمية البشرية» فيها واستحداث قطاع للتوطين فيها مع تغيير مسماها إلى «وزارة الموارد البشرية والتوطين». كما أن هناك ثمانية وزراء دخلوا التشكيل الوزاري لأول مرة، خمسة منهم من النساء، ومتوسط أعمارهن هو ٣٨ سنة. ومع التجديد لثلاث وزيرات من الحكومة السابقة، يصبح إجمالي عدد النساء في الحكومة الجديدة ٨ من إجمالي ٢٩ وزيراً، أي ما يقرب من الثلث. إضافة إلى ما سبق، تضمنت عملية إعادة الهيكلة استحداث مجالس ومؤسسات مستقلة لإدارة بعض القطاعات، مثل: مجلس علماء الإمارات، ومجلس شباب الإمارات الذي تترأسه وزيرة لا يتجاوز عمرها الـ ٢٢ عاماً، والمجلس الأعلى للتعليم والموارد البشرية، ومؤسسة الإمارات للمدارس المكلفة بإدارة المدارس الحكومية، ومؤسسة أخرى لإدارة المستشفيات الحكومية بالدولة[٦٥].

وفي **لبنان**، تمحورت التفاعلات والتجاذبات السياسية الداخلية حول عدة قضايا وملفات، في مقدمها ملف الفراغ الرئاسي، حيث يعيش لبنان بلا رئيس منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال سليمان في أيار/مايو ٢٠١٤، وملف تسيير العمل الحكومي، حيث عانى مجلس الوزراء خلافات وانقسامات داخلية أعاقته عن أداء دوره في التعامل مع استحقاقات داخلية وخارجية مهمة، إلى حدّ أنَّ رئيس الوزراء تمام سلام لوح أحياناً بالاستقالة بسبب حالة التعطيل التي تتعرض لها الحكومة.

---

(٦٤) **البيان**، ٢٠١٦/٢/٨.

(٦٥) **الخليج**، ٢٠١٦/٢/١١، و**الشرق الأوسط**، ٢٠١٦/٢/١١.

كما أن مجلس النواب مدد لنفسه بدعوى الضرورة، الأمر الذي دفع بعض القوى السياسية إلى التشكيك في شرعيته، وهو في جميع الحالات لا يمارس دوره بسبب عدم اكتمال نصاب جلساته. وهكذا انتجت التفاعلات والتجاذبات السياسية في لبنان فراغاً على مستوى الرئاسة، وحالة من الشلل والعجز على مستوى كل من الحكومة ومجلس النواب، الأمر الذي يضع لبنان ككيان سياسي على مفترق طرق. وما يزيد من خطورة الوضع أن الأزمات الإقليمية، وبخاصة الأزمة السورية والأزمة السعودية ـ الإيرانية، تلقي بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الداخل اللبناني بسبب ارتباط القوى والأحزاب اللبنانية الرئيسية بأطراف خارجية إقليمية ودولية. وبذلك أصبح الخلاف/ التوافق بين هذه القوى في جانب مهم منه مرتبطاً بالخلاف/التوافق بين الأطراف الخارجية المعنية. كل ذلك يتم في ظل أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة يعانيها قطاع عريض من اللبنانيين وبخاصة مع تدفق أكثر من مليون لاجئ سوري إلى البلاد[٦٦].

وتُعد قضية الفراغ الرئاسي في مقدم القضايا المركزية في لبنان، حيث أخفق مجلس النواب للمرة الخامسة والثلاثين في جلسته التي عُقدت بتاريخ ٨ شباط/فبراير٢٠١٦ في انتخاب رئيس للجمهورية بسبب عدم اكتمال النصاب المطلوب لعقد الجلسة، وهو ثلثا الأعضاء (٨٦ من أصل ١٢٨ نائباً). وقد قاطع الجلسة ممثلو حزب الله والتيار الوطني الحر الذي يتزعمه ميشال عون وغيرهم. وتكمن عقدة الرئاسة اللبنانية في الانقسام بين معسكري ٨ آذار و١٤ آذار. يضم **الأول** حزب الله، والتيار الوطني الحر، وتيار المردة الذي يقوده سليمان فرنجية، وحركة أمل بزعامة نبيه بري وقوى وأحزاب أخرى، بينما يتكوّن **الثاني** من قوى ١٤ آذار، من تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري، وحزب القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، وحزب الكتائب بزعامة الرئيس الأسبق أمين الجميل وقوى وأحزاب أخرى. ولا يملك أي من المعسكرين الأغلبية المطلوبة لحسم الأمر لمصلحة مرشحه. وفي هذا السياق، أصرت قوى ٨ آذار وبخاصة حزب الله والتيار الوطني الحر ـ ولا تزال ـ على مقاطعة الجلسات المخصصة لانتخاب الرئيس ما لم يتم الاتفاق على شخص الرئيس مسبقاً، أي قبل انعقاد جلسة انتخابه.

إزاء حالة الجمود هذه، جرت محاولات «لحلحة» ملف الفراغ الرئاسي، ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ رشح تيار المستقبل سليمان فرنجية، الوزير السابق وزعيم تيار المردة، والمعروف بعلاقاته مع النظام السوري، لمنصب رئيس الجمهورية، متجاهلاً سمير جعجع، وهو حليفه ضمن فريق ١٤ آذار، وهو الذي ظل المرشح المعتمد لها لمنصب الرئيس منذ نهاية ولاية الرئيس السابق. ولعل الهدف الرئيسي من هذه الخطوة هو تفكيك أو على الأقل إضعاف معسكر ٨ آذار. ونظراً إلى أن جعجع رأى في تلك المبادرة إهانة شخصية له وتقزيماً لدوره، فقد فاجأ الجميع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بترشيح خصمه التاريخي اللدود الجنرال ميشال عون (من معسكر ٨ آذار)

---

(٦٦) شفيق شقير، «تداعيات الحراك الاجتماعي في لبنان وأبعاد الفراغ،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١٠/١٥.

لمنصب رئيس الجمهورية، ما يعني تخليه هو عن الترشُّح. وقد أسهمت هذه الخطوة في خلط الأوراق، وخلق تجاذبات داخل كل معسكر وبين المعسكرين. وتمثلت حسابات جعجع في رد الاعتبار لدوره بوصفه رقماً مهماً في معادلة انتخاب الرئيس، وتعزيز حضوره في الشارع المسيحي، حيث برز في صورة الحريص على وحدة الصف المسيحي. بذلك استعادت القوى المسيحية زمام المبادرة في شأن منصب الرئيس بعدما ظل رهناً بالتوافق السني ـ الشيعي في مرحلة ما بعد الطائف، فضلاً عن عدم استبعاد فرضية حرص جعجع على قطع الطريق أمام سليمان فرنجية، حيث يتطلع إلى منصب الرئيس في مرحلة ما بعد عون في حال فوز الأخير بالمنصب.

وقد تباينت وتعددت مواقف الأحزاب والقوى السياسية تجاه المرشحَين اللذين ينتميان إلى فريق ٨ آذار. ونظراً إلى شعور «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» بعدم وجود ضمانات لفوز عون في مواجهة فرنجية، فقد قاطعا وغيرهما من قوى ٨ آذار جلسة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥. والأرجح أنهما سوف يستمران في مقاطعة أية جلسات مقبلة ما لم تحدث مستجدات تؤمن فوز عون بالمنصب كأن ينسحب فرنجية من السباق، أو تتضح ظروف وتفاهمات إقليمية ودولية تفرض حلاً لهذه المسألة. ونظراً إلى صعوبة تحقيق ذلك خلال المستقبل المنظور، فإن منصب رئيس الجمهورية سوف يبقى شاغراً لبعض الوقت بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات. لذلك فإن أقصى ما يمكن أن يطمح إليه اللبنانيون في الوقت الراهن هو تفعيل دور الحكومة حتي تؤدي عملها في تسيير شؤون البلاد[٦٧].

وفي محاولة لتأسيس نوع من التوافق بين القوى والأحزاب السياسية الرئيسية يسمح بوقف حالة التدهور ويعزز من قدرة الدولة على معالجة الأزمات الأمنية والسياسية، تواصلت خلال العام ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ جلسات للحوار على مسارين. **أولهما**، الحوار الثنائي بين «حزب الله» و«تيار المستقبل». وكان قد انطلق منذ أواخر عام ٢٠١٤، و**ثانيهما**، الحوار الوطني بين قوى ٨ آذار وقوى ١٤ آذار، وهو الحوار الذي دعا إليه رئيس مجلس النواب نبيه بري، وانطلقت أولى جلساته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقد تم تحديد عدة موضوعات لهذا الحوار، منها: انتخاب رئيس الجمهورية، وتفعيل مجلس النواب، وآلية عمل مجلس الوزراء، وقانون الانتخاب، ودعم الجيش والقوى الأمنية. ورغم تعدد جلسات الحوار على المسارين، إلا أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة. ورأى البعض أن الانجاز الوحيد للحوار هو مجرد التقاء الفرقاء اللبنانيين حول طاولة الحوار[٦٨].

---

(٦٧) شفيق شقير، «ترشيحات الرئاسة اللبنانية: من الفراغ إلى المؤتمر التأسيسي،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦/٢/١؛ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، «مبادرات تفكك تحالفات لبنان، ولا تنجح في انتخاب رئيس،» تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/فبراير ٢٠١٦، ورامي الكفوري، «انتخابات لبنان الرئاسية.. خصمي حليفي،» **الخليج**، ٢٠١٦/١/٢٨.

(٦٨) شفيق شقير، «تداعيات الحراك الاجتماعي في لبنان وأبعاد الفراغ،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١٠/١٥.

رابعاً: الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي والأنشطة الإرهابية

شكلت أعمال الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي والإرهاب ملامح بارزة للتطورات الداخلية في معظم البلدان العربية خلال العام ٢٠١٦/٢٠١٥. ففي **مصر** ارتبطت معظم أعمال الاحتجاج الجماعي بمطالب فئوية كما هي الحال في التظاهرات التي نظمها موظفو بعض القطاعات في الدولة، وبخاصة موظفو وزارة المالية، احتجاجاً على قانون الخدمة المدنية[٦٩]، حيث رأوا فيه إضراراً بمصالحهم ومكتسباتهم، وكذلك اعتصام أفراد وأمناء الشرطة في محافظة الشرقية في آب/أغسطس ٢٠١٥، الذين طرحوا فيه مطالب فئوية واجتماعية تتعلق بتحسين أحوالهم[٧٠]. كما حدثت إضرابات عمالية متفرقة في بعض القطاعات احتجاجاً على بعض القرارات أو طلباً لتحسين الأجور وظروف العمل. ونفذت فئات أخرى وقفات احتجاجية كما هي الحال بالنسبة إلى حملة شهادات الماجستير والدكتوراه الذين يطالبون بالتعيين.

إضافة إلى ما سبق، نُظمت احتجاجات جماعية بسبب تجاوزات بعض أفراد الشرطة. ففي شباط/فبراير ٢٠١٦ نظمت نقابة الأطباء وقفات احتجاجية بسبب تعديات أمناء شرطة على بعض أطباء مستشفى المطرية (شرق القاهرة)، وفي الشهر نفسه تجمهرت أعداد كبيرة من المواطنين حول مديرية أمن القاهرة احتجاجاً على مقتل سائق على يد أمين شرطة. كما تظاهر أعضاء ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين المصنفة كجماعة إرهابية في مناسبات متعددة، وقامت قوات الأمن بالتصدي لهذه التظاهرات.

كما وقعت في **مصر** خلال العام أعمال إرهابية متعددة، ونجحت الأجهزة الأمنية في إحباط الكثير من المخططات قبل تنفيذها، وتفكيك عدد من العبوات الناسفة والقنابل قبل انفجارها. ويمكن تصنيف الأنشطة الإرهابية التي شهدتها مصر إلى نوعين: **الأول**، هو الإرهاب المنظم الذي يتسم بدرجة عالية من التنظيم والتخطيط، وتُستخدم فيه أسلحة متنوعة. ويندرج تحت هذا النوع من الإرهاب العمليات المتكررة التي نفذتها «جماعة أنصار بيت المقدس» والتي بايعت تنظيم «داعش»، وأطلقت على نفسها تنظيم ولاية سيناء ـ في سيناء، والتي استهدفت في العادة جنوداً وضباطاً في الشرطة والجيش. وقد بلغ عدد الهجمات الإرهابية في سيناء ٦٣ هجوماً خلال العام ٢٠١٥، وكان من أبرزها تلك الهجمات المنسقة والمتزامنة التي شنها التنظيم على نحو ١٢ كميناً تابعاً للجيش في مدينة الشيخ زويد في تموز/يوليو٢٠١٥، وقد استُخدمت في الهجمات سيارات مفخخة، وأسلحة ثقيلة. وكان هدف التنظيم هو الاستيلاء على مدينة أو عدة مدن وطرد الأجهزة المحلية منها، والإعلان عن قيام ولاية إسلامية على غرار الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام. وتمكنت قوات الجيش في نهاية المطاف من صد الهجمات، وقتل عدد كبير من المهاجمين. وعموماً فقد بلغ عدد ضحايا الجيش والشرطة من جراء العمليات الإرهابية خلال العام ٢٠١٥ نحو

(٦٩) تم إلغاء القانون من قبل مجلس النواب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٧٠) زياد بهاء الدين، «ما وراء احتجاج موظفي الدولة وأمناء شرطة الشرقية؟،» **الشروق**، ٢٠١٥/٨/٢٥.

١٢٨ جندياً وضابطاً، كما تم قتل المئات من الإرهابيين. ويندرج تحت هذا النوع من الإرهاب أيضا عملية اغتيال النائب العام المصري السابق المستشار هشام بركات في حزيران/يونيو ٢٠١٥، التي نُفذت بسيارة مفخخة[٧١].

أما النوع **الثاني**، من الإرهاب فيتمثل بالعمليات العشوائية التي استهدفت رجال شرطة وأبراج كهرباء وسكك حديد وخطوط غاز وكمائن شرطة في محافظات مختلفة من الجمهورية. وتم تنفيذ هذه العمليات من خلال الهجمات المسلحة وزرع القنابل البدائية والعبوات الناسفة. وبحسب البيانات الرسمية، قامت بمعظم هذه العمليات عناصر من جماعة الإخوان المسلمين، وبخاصة في ظل الانقسامات الداخلية، الجيلية والفكرية والتنظيمية، التي تشهدها الجماعة، حيث ينحو جيل الشباب أو قطاع يُعتد به منه نحو المواجهة وليس المهادنة مع الدولة المصرية، فضلاً عن تنظيم «أجناد مصر» الذي ينشط ضد رجال الشرطة في المحافظات وغيره من التنظيمات التي تتبنى نهج العنف ضد الدولة والمجتمع[٧٢].

استمرت الدولة في مواجهتها للإرهاب على عدة صعد أمنية وعسكرية وقضائية ودينية. يبرز في هذا المقام المواجهة المسلحة التي يخوضها الجيش ضد التنظيمات الإرهابية في سيناء منذ نحو عامين. وهو ما يشير إلى حجم التحدي الذي يمثله الإرهاب، وبخاصة في ظل تمدد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في ليبيا. ومهما يكن من أمر، فإن المواجهة العسكرية والأمنية للإرهاب ضرورية، ولكنها غير كافية، حيث يتطلب الأمر العمل باستراتيجية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ودينية وإعلامية، تشارك فيها مختلف أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع.

وشهدت **تونس** سلسلة من أعمال الاحتجاج الجماعي التي تجلت في إضرابات عمالية شملت القطاعين العام والخاص، وتظاهرات احتجاجية نظمتها فئات اجتماعية مثل المدرسين وغيرهم. وقد اقترنت هذه الاضرابات والتظاهرات في معظمها بمطالب فئوية تتعلق بالأجور، وتحسين ظروف العمل، وضبط العلاقة بين العمال وأرباب الأعمال استناداً إلى قواعد تشريعية عادلة. كما نُظمت مسيرات واحتجاجات شعبية بسبب مشروع قانون المصالحة الاقتصادية والمالية، الذي سبقت الإشارة إليه، وطالب المحتجون بضرورة المحاسبة قبل المصالحة. وانخرطت كذلك حملة «وينو البترول»، التي ارتبطت بحركة شعب المواطنين التي أسسها الرئيس السابق

---

(٧١) «مؤشر القاهرة: مؤشر تطور أعداد ضحايا الجيش والشرطة في مصر عام ٢٠١٥،» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦/٢/١٤؛ **الشروق**، ٢٠١٦/١/١٥؛ محمود أحمد عبد الله، «هجوم فاشل: موقعة الشيخ زويد تحول نوعي مجهض،» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٧/١١، وسعيد عكاشة، «تعديل الاستراتيجيات: عمليات الإرهاب في سيناء.. لماذا ستتكرر.. وكيف يواجهها الجيش؟،» المركز الإقليمي للدراسات، ٢٠١٥/٧/٥.

(٧٢) **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/١٢/٣٠؛ أحمد بان، «أفكار ملتبسة: الإخوان بين الصراعات الفكرية والتنظيمية،» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٦/١/٢٧، و Mokhtar Awad and Mostafa Hashem,» Egypt's Escalating Islamist Insurgency,» Carnegie Middle East Center (October 2015).

منصف المرزوقي، في سلسلة احتجاجات ضد السلطة؛ سواء على مستوى العالم الافتراضي عبر الإنترنت أو على المستوى الواقعي، وطالبت الحملة بفتح ملف قطاع البترول، والكشف عن أوجه الفساد فيه.

إضافة إلى ما سبق، فقد شهدت تونس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وبعد أيام قليلة من الاحتفال بالذكرى الخامسة لثورة الياسمين، موجة احتجاجات هي الأكبر والأعنف منذ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٠، حيث انطلقت شرارتها الأولى من ولاية القصرين في وسط غرب تونس، وهي من بين الولايات الأكثر فقراً وتهميشاً في البلاد. امتدت الاحتجاجات على نحو متسارع لتشمل معظم المحافظات وصولاً إلى العاصمة. وإذا كانت الاحتجاجات قد بدأت سلمية، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى العنف، حيث وقعت اشتباكات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن، وتم اقتحام عدد من المقار الحكومية والمراكز الأمنية، كما جرت أعمال سلب ونهب لممتلكات ولمرافق عامة وخاصة. وبسبب اتساع نطاق حالة الانفلات الأمني، وخشية أن تتجه الأوضاع نحو مزيد من التدهور، وبخاصة في ظل التأكيدات الرسمية باندساس عناصر إرهابية وإجرامية ومهربين في صفوف المحتجين بغرض توجيه الاحتجاجات نحو استخدام العنف، فقد بادرت السطات في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى إعلان حظر التجول الليلي في جميع أنحاء البلاد اعتباراً من الساعة الثامنة مساءً حتى الخامسة صباحاً، ولأجل غير محدد، كما جرى اعتقال العشرات من المتهمين بالتورط في أعمال العنف والسلب والنهب. ونظراً إلى أن مطالب المحتجين قد تمحورت حول توفير فرص عمل للعاطلين من العمل، والقضاء على حالة التهميش الاقتصادي والاجتماعي، فقد قامت الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية للاستجابة لبعض هذه المطالب، ولو بصورة جزئية[٧٣].

وبصفة عامة، لا يمكن فهم ظاهرة الاحتجاج الجماعي في تونس بمعزل عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وبخاصة مع تزايد التأثيرات السلبية للعمليات الإرهابية في الاقتصاد الوطني، وتفاقم مشكلات البطالة والفقر والتضخم والفساد، وعجز الحكومة عن معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، والانقسامات في صفوف حزب «نداء تونس»، التي أضرت كثيراً بصورة النخبة الحاكمة ومصداقيتها في نظر العامة. وبالتالي ليس من المستبعد أن تتجدد الاحتجاجات مع استمرار هذه المشكلات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في الولايات الداخلية. وعلى الرغم من أن بعض الاحتجاجات تخللها مواجهات بين قوات الأمن والمحتجين، إلا أن تعامل السلطات مع أعمال الاحتجاج غلب عليه الطابع السلمي، وهو ما تجلى

---

(٧٣) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، «القصرين: هل هي انتفاضة مهمشين جديدة في تونس؟،» تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، و**الشرق الأوسط**: ٢٠١٦/١/٢١؛ ٢٠١٦/١/٢٢؛ ٢٠١٦/١/٢٣؛ ٢٠١٦/١/٢٤.

في الاستجابة لبعض المطالب وبخاصة بالنسبة إلى العاملين في القطاع العام، أو تأليف لجان تفاوض تضم ممثلين عن الجهات المعنية لمعالجة ملف الإضرابات[٧٤].

كما ضرب الإرهاب **تونس** بشدة خلال هذا العام، حيث وقعت أكثر من ١٦ عملية إرهابية، كان من بينها أربع عمليات كبرى راح ضحيتها العشرات من السياح الأجانب والمواطنين التونسيين من المدنيين والعسكريين. حدثت العملية الأولى في آذار/مارس ٢٠١٥ واستهدفت متحف باردو في العاصمة، ووقعت الثانية في حزيران/يونيو مستهدفة منتجعاً سياحياً في مدينة سوسة الساحلية، وضربت العملية الثالثة التي حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه حافلة كانت تقل عناصر من الحرس الرئاسي في وسط العاصمة، وحدثت الرابعة في آذار/مارس ٢٠١٦، حيث حاول منتسبون إلى «داعش» السيطرة على مدينة بن قردان المحاذية للحدود الليبية، وتأسيس إمارة إسلامية عليها، وتصدت لهم قوات الأمن والجيش. وعموماً فقد أعلن تنظيم «داعش» وغيره من التنظيمات الإرهابية مثل «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي»، و«أنصار الشريعة»، و«كتيبة عقبة بن نافع» المسؤولية عن هذه العمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد.

ويكشف سجل الإرهاب في تونس عن مدى الخطورة التي بات يشكلها تنظيم «داعش»، وبخاصة في ظل ما أكدته تصريحات رسمية لمسؤولين تونسيين عن وجود عدة آلاف من الشباب التونسيين الذين يقاتلون في صفوف التنظيم وغيره من التنظيمات الإرهابية في الخارج، ومن بين هؤلاء عدة مئات من النساء[٧٥]. وما يؤكد ذلك أن السلطات التونسية أعلنت مراراً عن تمكنها من تفكيك عدد من الخلايا الإرهابية المرتبطة بتنظيم «داعش»، التي كانت تخطط لتنفيذ عمليات إرهابية، أو تقوم بتجنيد عناصر جديدة وتسهيل خروجها من البلاد للانضمام إلى التنظيم في الخارج، أو تمويل أنشطة إرهابية داخل تونس. وبصفة عامة، فقد كان للعمليات الإرهابية التي شهدتها تونس تأثيراتها الكارثية في الاقتصاد، حيث أصابت قطاع السياحة في مقتل، ومن المعروف أن السياحة تمثل أحد المصادر الرئيسية للدخل القومي، ناهيك بأن هذا القطاع يستوعب نحو ٤٠٠ ألف عامل[٧٦].

اتخذت السلطات التونسية عدة إجراءات لمواجهة خطر الإرهاب، منها: إعلان حال الطوارئ وفرض حظر التجول في البلاد لفترات مؤقتة، وإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب، ومراجعة

---

(٧٤) وحدة الدراسات الاقتصادية، «خيارات ناعمة: هل تتجه تونس إلى إنهاء أزمة الإضرابات المستمرة؟،» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، **التقديرات الإقليمية**، السنة ٤، العدد ٣٦٩ (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، و**الخليج**: ٢٠١٥/٩/٣؛ ٢٠١٥/٩/٩، و٢٠١٥/١١/١.

(٧٥) على الرغم من عدم وجود إحصاء دقيق لأعداد التونسيين المنضمين إلى صفوف «داعش» وغيره من التنظيمات الإرهابية، إلا أنه ثمة اتفاق على أن العدد الأكبر من المقاتلين الأجانب في صفوف «داعش» وغيره من الجماعات المتشددة في سورية والعراق يأتي من تونس. انظر: BCC عربي، ٢٠١٥/١١/١٧.

(٧٦) أحمد موسى بدوي وصفوان الطرابلسي، «أرض الجهاد: تونس في مرمى العمليات الإرهابية،» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٩/١٦، وجورج فهمي وحمزة المؤدب، «سوق الجهاد: التطرف في تونس،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٥/١٠/١٦.

السياسات والخطط الأمنية، وتصعيد المواجهة المسلحة ضد التنظيمات الإرهابية في معاقلها الجبلية، وإغلاق بعض المساجد التي تقع خارج سيطرة الدولة والتي يتم استغلال منابرها للتحريض على التطرف والعنف، وتكثيف المداهمات لضبط عناصر مشتبه في تورطها في جرائم إرهابية، أو على صلة بتنظيمات وخلايا إرهابية مع إحالتها للتحقيق والمحاكمة، فضلاً عن الشروع في بناء جدار عازل وحفر خندق على طول الحدود مع ليبيا لمنع تسلل تونسيين إليها بقصد الانضمام إلى معسكرات تدريب تابعة لتنظيمات إرهابية، وكذلك لمنع تسلل الإرهابيين والأسلحة والمتفجرات من ليبيا إلى تونس.

وبصفة عامة، تواجه تونس بعض المعضلات التي تواجهها بلدان عربية أخرى في شأن مكافحة الإرهاب، منها معضلة التوازن بين إجراءات مكافحة الإرهاب والحفاظ في الوقت نفسه على حقوق الإنسان، ومعضلة عدم كفاية الإجراءات الأمنية بمفردها لتجفيف منابع التطرف والإرهاب لكون ذلك يتطلب استراتيجية مجتمعية متكاملة، فضلاً عن معضلة غياب السلطة المركزية في ليبيا وتحول البلاد إلى ملاذ لتنظيم «داعش» وغيره من التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة، الأمر الذي أدى إلى تعاظم التهديدات الإرهابية العابرة للحدود[٧٧].

وفي **المغرب**، لم تقع أحداث إرهابية خلال العام، إلا أنه تم الإعلان عن تفكيك عدة خلايا على صلة بتنظيم «داعش»، كانت تخطط لتنفيذ عمليات إرهابية في البلاد. يؤكد ذلك مدى تغلغل التنظيم في المجتمع المغربي. كما عرف المغرب احتجاجات محدودة تمثل أبرزها في التظاهرات التي شهدتها مدينة طنجة في شمال البلاد على خلفية ارتفاع أسعار المياه والكهرباء، وبتوجيهات من الملك تدخلت الحكومة لاحتواء الأزمة[٧٨].

وفي **الأردن**، حدثت خلال العام تظاهرات واحتجاجات متفرقة، شاركت فيها قوى حزبية ونقابية وغيرها. وقد اقترنت بمطالب اقتصادية واجتماعية، وبخاصة مع قيام الحكومة برفع أسعار بعض السلع والخدمات في ظل استمرار تصاعد ضغوط الأزمة الاقتصادية على السكان. وقد تفاقمت هذه الأزمة نتيجة عوامل متعددة، من أبرزها تزايد أعداد اللاجئين السوريين، وما يمثلونه من ضغوط على المرافق والخدمات والبنى التحتية في بلد فقير أصلاً في موارده. إضافة إلى ذلك، شهدت معظم مدن الأردن وبخاصة خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٥ تظاهرات واحتجاجات حاشدة للتعبير عن رفض الممارسات العدوانية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين والمسجد الأقصى. وقد حظيت هذه التظاهرات بمشاركة عدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية والنقابية. وطالب المحتجون بإلغاء معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل أو تجميدها بوقف كل أوجه التطبيع مع إسرائيل[٧٩].

---

(٧٧) حمزة المؤدب، «الإرهاب في تونس: بين هشاشة الوضع الداخلي وتعقيدات الوضع الإقليمي،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٥/٣/٢٣؛ كمال بالهادي، «تونس.. حرب مفتوحة على الإرهاب،» **الخليج**، ٢٠١٥/١٢/٣، ونور الدين العلوي، «تونس: ثنائية مواجهة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان،» قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٨/١٩.

(٧٨) **الخليج**: ٢٠١٥/٧/٢٢؛ ٢٠١٥/٩/٢٢، و٢٠١٥/١١/٩.

(٧٩) **الخليج**: ٢٠١٥/١٠/٧، و٢٠١٥/١٠/٢٤.

وعلى الرغم من أن **الأردن** لم يشهد خلال العام أحداثاً إرهابية بارزة على غرار ما حدث في بلدان عربية أخرى، فإن الأجهزة الأمنية بالمملكة تمكنت في شباط/فبراير عام ٢٠١٦ من إحباط مخطط إرهابي كبير كان يعتزم تنظيم «داعش» تنفيذه. واستمرت المملكة في جهودها الرامية إلى مكافحة الجريمة والإرهاب، وبخاصة في ما يتعلق بتعقب المطلوبين للعدالة، وترسيخ متطلبات الأمن، وضبط الأسلحة غير المرخصة ومصادرتها، ومحاربة الفكر المتطرف، والمشاركة في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب[٨٠].

وشهدت **العربية السعودية** خلال العام ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ عمليات إرهابية متعددة، نجم عنها عشرات القتلى ومئات المصابين. ونظراً إلى أن جانباً من هذه العمليات استهدف المصلين داخل بعض المساجد خلال أوقات الصلاة، وبخاصة في مناطق الإحساء والقطيف وعسير والدمام ونجران وغيرها، فقد أطلق البعض على هذا النوع من الأنشطة الإرهابية مسمى «إرهاب المساجد». وفي الغالب أعلن تنظيم «داعش» مسؤوليته عن تنفيذ هذه العمليات، وهو ما يعني قدرة التنظيم على استقطاب وتجنيد عناصر من داخل المملكة للانخراط في تنفيذ مخططاته. وثمة عدة أسباب تفسر لجوء التنظيم إلى ممارسة «إرهاب المساجد»، منها: السهولة النسبية في تنفيذ هذا النوع من العمليات، فيكفي أن يتمكن شخص انتحاري يرتدي حزاماً ناسفاً من التسلل إلى مسجد وقت الصلاة، ويقوم بتفجير نفسه داخله. كما يترتب عليها وقوع كثير من الضحايا، وهو ما ظهر جلياً في أعداد القتلى والمصابين نتيجة ازدحام المصلين.

وعلى خلفية ذلك، واصلت السلطات السعودية جهودها الرامية إلى مواجهة «داعش»، كما شددت الإجراءات الأمنية حول المساجد، وقامت بالكشف عن خلايا مرتبطة بتنظيم «داعش» وتفكيكها، فضلاً عن تنفيذ حملات اعتقال وإجراء محاكمات لمئات الأشخاص بتهم التورط في ممارسة الإرهاب أو التحريض عليه. ومع أهمية الإجراءات الأمنية، فإنه من المهم أيضاً مواصلة جهود تجفيف منابع التطرف والإرهاب من خلال سياسات وإجراءات دعوية واقتصادية واجتماعية وسياسية وإعلامية وتربوية، حيث لُوحظ أن نسبة يُعتد بها من الذين يجندهم «داعش» هم في مرحلة المراهقة أو بدايات مرحلة الشباب[٨١].

وفي **مملكة البحرين**، وقعت خلال فترة البحث أحداث إرهابية متفرقة راح ضحيتها عدد من رجال الشرطة، كما حدثت بعض أعمال الشغب والتخريب. وطبقاً للبيانات الرسمية، فقد تمكنت الأجهزة الأمنية من توجيه عدة ضربات استباقية للتنظيمات الإرهابية، حيث أشارت مصادر رسمية إلى إحباط مخططات كانت ترمي إلى تنفيذ عمليات إرهابية واسعة في المملكة، وإلى إفشال

(٨٠) **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/١١/٤.

(٨١) **الشرق الأوسط**: ٢٠١٥/١٢/٣١؛ ٢٠١٦/١/٣٠، و٢٠١٦/٢/١، **والخليج**: ٢٠١٥/١١/٢٩، و٢٠١٦/١/٣.

محاولات لتهريب أسلحة ومتفجرات، فضلاً عن ضبط مخازن أسلحة ومتفجرات ومواد لصنع قنابل محلية[٨٢].

إضافة إلى الإجراءات الأمنية، اتخذت حكومة البحرين سلسلة من الإجراءات الأخرى لمكافحة الإرهاب كما ذكرت، منها: تقديم المتهمين في قضايا إرهابية إلى المحاكمة. وقد صدرت على عشرات منهم أحكام بالإعدام والسجن لمدد مختلفة وإسقاط الجنسية عنهم. كما دأبت المنامة على إدانة ورفض التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية ليس على مستوى التصريحات العدائية التي تصدر عن مرجعيات وقيادات إيرانية وحسب، ولكن على مستوى إثارة الفتن الداخلية، وتهديد الأمن الوطني من خلال التحريض على العنف، في إشارة إلى دعم إيران للحركات الاحتجاجية في البحرين. لذلك قامت السلطات باستدعاء القائم بالأعمال الإيراني في البحرين غير مرة لإبلاغه رفض المنامة للتدخلات الإيرانية في شؤونها الداخلية. وفي تموز/يوليو ٢٠١٥ تم استدعاء السفير البحريني من طهران للتشاور. وفي مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ قطعت المنامة العلاقات الدبلوماسية بطهران على خلفية الأزمة السعودية ـ الإيرانية[٨٣].

وفي **الكويت**، قام انتحاري في حزيران/يونيو ٢٠١٥ بتفجير نفسه داخل مسجد الإمام الصادق وقت صلاة الجمعة، وهو مسجد للشيعة في منطقة الصوابر شرق مدينة الكويت. وقد نجم عن التفجير مقتل نحو ٢٧ شخصاً، وجرح نحو ٢٢٧ آخرين. وقد تبنى تنظيم «داعش» التفجير، وكان الهدف منه هو خلق فتنة طائفية وضرب الوحدة الوطنية في الكويت، لكن رد الفعل الحكومي والشعبي فوّت على التنظيم تحقق هذا الهدف. كما وجهت سلطات الأمن الكويتية ضربات استباقية للإرهاب، إذ أشارت مصادر كويتية إلى أنه في آب/أغسطس ٢٠١٥ تم خلال ضبط وتفكيك خلية إرهابية. وقد تضمنت المضبوطات كميات من الأسلحة والذخائر والقنابل اليدوية والمتفجرات والصواعق الكهربائية. كما ضبطت السلطات الأمنية خلايا وعناصر أخرى تقوم بجمع أموال وإرسالها لتنظيم «داعش»، بل وتمويل عملية شراء أسلحة من أطراف ثالثة وإرسالها للتنظيم في سورية[٨٤].

على خلفية الأحداث سالفة الذكر، قامت السلطات الكويتية باعتقال عدد من الأشخاص وتقديمهم إلى المحاكمة. وقد صدرت أحكام بالإعدام والسجن لمدد مختلفة على عدد منهم. كما تدرس السلطات الكويتية إصدار قانون لمكافحة الإرهاب إسوة بعدد من دول العالم، فضلاً عن التوجه نحو إقرار الاتفاقيتين، الخليجية والعربية، لمكافحة الإرهاب. ورغم أهمية هذه الإجراءات

---

(٨٢) **الشرق الأوسط**: ٢٠١٥/٧/٢٥، و٢٠١٦/١/٧، و**الخليج**: ٢٠١٥/٦/٨؛ ٢٠١٥/٨/١٤؛ ٢٠١٥/١١/٥، و٢٠١٥/١٠/٢٢.

(٨٣) **الشرق الأوسط**: ٢٠١٦/١/٧، و٢٠١٦/١/١٢، و**الخليج**: ٢٠١٥/٥/١٨؛ ٢٠١٥/٦/١٣؛ ٢٠١٥/٧/٢٦؛ و٢٠١٥/١١/٢٩.

(٨٤) محمد الرميحي، «حب الرمان وصل إلى الكويت!،» **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/٨/٢٢، و**الخليج**: ٢٠١٥/٨/١٤؛ ٢٠١٥/٩/٢؛ ٢٠١٥/٩/١٦؛ ٢٠١٥/١١/٢٠؛ ٢٠١٦/١/٢٦، و٢٠١٦/١/٢٩.

فإنه من المهم مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى ترسيخ الوحدة الوطنية، ومعالجة بعض الملفات الشائكة مثل ملف «البدون»، حيث إن نحو نصف المتهمين الذين قُدموا إلى المحاكمة في عملية تفجير مسجد الإمام الصادق هم من هذه الفئة، فضلاً عن محاصرة قدرة «داعش» على استقطاب وتجنيد عناصر من الداخل عبر مواقع التواصل الاجتماعي(٨٥).

وفي **لبنان**، حدثت خلال العام تظاهرات متفرقة لأسباب مختلفة. ولكن منذ منتصف العام ٢٠١٥ تفجرت سلسلة احتجاجات واسعة النطاق بسبب أزمة النفايات التي تراكمت في بيروت ومناطق أخرى من دون أن تُظهر الحكومة الفاعلية المطلوبة في معالجتها. وقد اتّخذت هذه الاحتجاجات منحى الحراك المدني، حيث لم يفجرها حزب أو طائفة، بل حركتها جمعيات ومنظمات مجتمع مدني، وتم إطلاق حملة «طلعت ريحتكم» في إشارة إلى حالة الانقسام التي تتسم بها الطبقة السياسية، وما يرتبط بها من فراغ وفساد وعجز تعانيه المؤسسات الدستورية في البلاد. انضمت إلى هذا الحراك حركات سياسية وشبابية يسارية وليبرالية، ودشن هؤلاء حملة «بدنا نحاسب» في إشارة إلى فساد الطبقة السياسية. وهكذا جاء الحراك المدني عابراً للطوائف، حيث شارك فيه أشخاص أغلبيتهم من الطبقة الوسطى والمثقفين، الذين ينتمون إلى طوائف مختلفة، جمعتهم مطالب واحدة، وهو ما عزز من شرعية الحراك على المستوى الشعبي(٨٦).

وإذا كانت أزمة النفايات هي المفجّر أو الصاعق الذي أطلق شرارة الاحتجاجات الشعبية، فإنه لا يمكن تفسير الأزمة وما اقترن بها من احتجاجات بمعزل عن سياقها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وبخاصة في ما يتعلق بتفاقم حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ووجود حالة من الفراغ على مستوى الرئاسة، والعجز والشلل على مستوى الحكومة ومجلس النواب بسبب الانقسامات السياسية. من هنا، شملت الانتقادات التي طرحها المحتجون أو فئات منهم النظام الطائفي وكثير من الأحزاب ورموز الطبقة السياسية في لبنان، كما تجاوزت المطالب مسألة حل أزمة النفايات إلى أمور أخرى مثل انتقاد النظام الطائفي وتداعياته السلبية على الدولة والمجتمع، والمطالبة بإقرار قانون انتخابات عصري يقوم على التمثيل النسبي والدائرة الواحدة، وكان هناك من رفع شعار «إسقاط النظام» الذي مثّل أيقونة ثورات «الربيع العربي».

حاولت أحزاب متعددة «تجيير» الاحتجاجات لصالحها، كما حدثت مواجهات بين فئات من المحتجين ـ هناك من اعتبرهم مندسين ـ وقوات الأمن، استخدمت خلالها الأخيرة القوة المفرطة في التصدي لهم، وهو ما انتقده رئيس مجلس الوزراء. أما على المستوى السياسي، فقد خلقت الاحتجاجات شعوراً بالقلق لدى الطبقة السياسية بمختلف مكوناتها، وهو ما دفع رئيس مجلس

(٨٥) **جريدة الخليج**، ٢٠١٥/١١/٢١، ومادلين ويلز غلودبرت، «الخطر الذي يهدد الكويت هو السلطوية،» **صدى** (مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط)، ٢٠١٥/٧/٢١.

(٨٦) عصام نعمان، «حوار الحاكمين وحراك المنتفضين،» **الخليج**، ٢٠١٥/٩/٥؛ شفيق المصري، «لبنان .. المعارك المصطنعة،» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٨/٢٩؛ شفيق شقير، «تداعيات الحراك الاجتماعي في لبنان وأبعاد الفراغ،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١٠/١٥، و**الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/٨/٢٣.

النواب نبيه بري إلى الدعوة إلى حوار وطني بين فريقي ٨ آذار و١٤ آذار لخلق حد أدنى من التوافق يسمح للحكومة بالتعاطي بفاعلية مع مطالب المحتجين. وفي جميع الحالات، من المرجح أن تقوم بعض الأحزاب بمراجعة أولوياتها وبرامجها في ضوء الاحتجاجات وتداعياتها. ورغم أن الحكومة عالجت ملف النفايات ولو بشكل مؤقت، فإنه من غير المستبعد تكرار مثل هذه الاحتجاجات في شأن قضايا أخرى في المستقبل.

كما شهد لبنان خلال العام عدة عمليات إرهابية، كان من أبرزها التفجيران الانتحاريان اللذان استهدفا الضاحية الجنوبية لبيروت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقد أسفرا عن مقتل العشرات وجرح المئات، وأعلن تنظيم «داعش» عن تبنيه للعمليتين. كما فككت السلطات الأمنية اللبنانية خلال العام خلايا مرتبطة بـ«داعش»، وتم تقديم عناصرها للمحاكمة. واستمر الجيش اللبناني في مواجهة مسلحي كل من «جهة النصرة» و«داعش» الذين يحاولون السيطرة على عرسال، وهي مدينة في شمال لبنان تقطنها أغلبية سنية. ويسعى كل من التنظيمين إلى السيطرة عليها حتى تكون منفذاً له إلى البحر الأبيض المتوسط[٨٧].

وفي **الصومال**، انحسر نفوذ «حركة الشباب الإسلامية» الموالية لتنظيم القاعدة خلال العامين الماضيين، حيث طُردت من مناطق كانت تسيطر عليها تحت ضغط الضربات التي تلقتها من جانب القوات المسلحة الصومالية وقوة الاتحاد الأفريقي في الصومال «أميصوم»[٨٨]. لكن على الرغم من ذلك، ظلت الحركة قادرة على ممارسة الإرهاب، حيث نفذت خلال العام عدة هجمات إرهابية خطيرة، ثلاث منها استهدفت فندقاً ومطعماً وقاعدة عسكرية في مقديشو. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦ سيطرت الحركة من دون قتال على مرفأ مركا الاستراتيجي على بعد ١٠٠ كيلومتر جنوب العاصمة بعد الانسحاب المفاجئ لقوات «أميصوم» منه، ولكن القوات الحكومية الصومالية مدعومة بقوات من «أميصوم» تمكنت بعد فترة وجيزة من استعادة السيطرة عليه[٨٩].

خامساً: العلاقات المدنية ـ العسكرية

خلال العام ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦، شهدت عدة دول عربية مثل مصر وموريتانيا والجزائر تطورات مهمة على صعيد العلاقات المدنية ـ العسكرية. ففي **مصر**، تمثلت أهم هذه التطورات بقيام الجيش بدور مهم في تأمين انتخابات مجلس النواب عبر مختلف مراحلها، وذلك بالتنسيق مع الشرطة، الأمر الذي حال دون حدوث عنف انتخابي على غرار ما حدث في استحقاقات انتخابية سابقة. كما قام الجيش بدور بارز في دعم ومساندة جهود الشرطة في شأن تأمين المرافق المهمة والحيوية وحفظ الأمن في مختلف محافظات الجمهورية، وبخاصة خلال بعض المناسبات التي

(٨٧) **الأهرام**، ٢٠١٥/١١/١٣، و**الخليج**، ٢٠١٦/١١/١٦؛ ٢٠١٥/١٢/٢٩، و٢٠١٦/٢/٦.

(٨٨) أيمن شبانة، «الصومال.. هدوء ما قبل العاصفة،» **الخليج**، ٢٠١٥/٦/٤.

(٨٩) **الخليج**، ٢٠١٦/٢/٦.

يُتوقع حدوث أعمال عنف وإرهاب فيها. كما استمرت ظاهرة شغل بعض العسكريين المتقاعدين لمناصب سياسية وإدارية كما هي الحال بالنسبة إلى المحافظين، وبخاصة في المحافظات الحدودية، ورؤساء مجالس إدارة بعض الشركات والهيئات.

كما تمدد الدور المدني للجيش على مستوى مشاريع البنية التحتية والقطاعات الانتاجية والخدمية، حيث انخرطت الجهات المعنية بالقوات المسلحة في تنفيذ المئات من المشاريع(٩٠). وجاء في تقرير نشرته صحيفة **الأهرام** في ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٥ أن الرئيس كلف «الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بإنجاز ١٤٠٦ مشروعات في مختلف المجالات بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية بالدولة، تم الانتهاء من نسبة كبيرة منها، وتضم ثلاثة مشاريع استراتيجية كبرى هي الإشراف على المشروع القومي لقناة السويس الجديدة، وإنجاز المرحلة الأولى من المشروع القومي للطرق بأطوال تصل إلى ١٧٠٦ كم، وبدء العمل بالمشروع القومي لاستصلاح وزراعة مليون فدان بالتعاون مع وزارتي الزراعة والموارد المائية والري، وكذلك التعاون مع وزارة الإسكان لإنشاء الريف المصري الجديد، وتطوير ثلاثة مطارات للاستخدام المدني والعسكري...، وتطوير ٥٤ منشأة صحية لمصلحة وزارة الصحة والسكان، وإنشاء وتطوير عدد من مراكز الشباب بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، والمشاركة في المشروع القومي للإسكان الاجتماعي»(٩١). كما أسندت وزارة الآثار للجيش مهمة تطوير منطقة الأهرامات. وكُلف جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة بالتنسيق مع وزارة التموين والتجارة الداخلية بتوفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة للمواطنين. وهكذا أصبحت القوات المسلحة طرفاً فاعلاً في تنفيذ مشاريع لحساب كثير من الوزارات والهيئات في الدولة(٩٢).

ويرجع تمدد دور الجيش في الحياة المدنية خلال السنوات الأخيرة إلى اعتبارات متعددة، منها: رغبة القيادة السياسية في تحقيق إنجازات سريعة وملموسة ترسخ الإنجاز كمصدر للشرعية إلى جانب الشرعية الدستورية القانونية. وبالطبع فإنه لا يمكن تحقيق ذلك من خلال الأجهزة والمؤسسات المدنية لأنها تعاني بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من الترهل والبيروقراطية والفساد وتدني مستوى الأداء. في المقابل تمتلك الأجهزة والهيئات المتخصصة بالقوات المسلحة القدرات والمؤهلات التي تمكنها من سرعة الإنجاز والانضباط في العمل. ويؤكد كثيرون على ضرورة أن يكون هذا التوجه مرحلياً، بحيث يتم إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها المدنية حتى تقوم بمسؤولياتها وواجباتها بفاعلية وكفاءة، ويكون دور القوات المسلحة داعماً ومساعداً لهذه المؤسسات وليس بديلاً منها. وقد كانت كارثة الأمطار التي شهدتها الإسكندرية خلال العام ٢٠١٥

---

(٩٠) شانا مارشال، «القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نيسان/أبريل ٢٠١٥.

(٩١) ليلى مصطفى وإسماعيل جمعة، «السيسي.. وعام من الإنجازات داخل القوات المسلحة،» **الأهرام**، ٢٠١٥/٦/٩.

(٩٢) **الأهرام**، ٢٠١٥/١١/١٨، و**الشروق**، ٢٠١٦/٢/١٠.

كاشفة، حيث أظهرت من ناحية مدى عجز المؤسسات المدنية وترهلها، وكشفت من ناحية أخرى عن مدى فاعلية القوات المسلحة في التعامل باقتدار مع الأزمة. وهو ما دفع البعض إلى المطالبة بأن تشرف القوات المسلحة على المحليات، وقد حذر كثيرون من ذلك كي لا يؤثر سلباً في الدور الرئيسي للقوات المسلحة[٩٣].

وفي **موريتانيا،** قام الرئيس محمد ولد عبد العزيز في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥ بأكبر حركة تغيير في قيادات المؤسستين الأمنية والعسكرية منذ نحو عقدين من الزمان. فبموجب هذه الحركة تم استبعاد أكثر من عشرين من كبار الضباط في صفوف الجيش والشرطة والاستخبارات والدرك، وذلك تحت شعار الإحالة على التقاعد. وقد عدّ كثير من المراقبين هذه الخطوة بمنزلة محاولة من الرئيس لاستبعاد ضباط غير مضموني الولاء، واستبدالهم بآخرين محسوبين على الرئيس، وهو ما يمكنه من إحكام قبضته على المؤسستين العسكرية والأمنية وضمان ولائهما، وبخاصة إذا ما قرر السير في اتجاه تعديل الدستور تحت غطاء صيغة ما للحوار الوطني، وذلك على النحو الذي يمكنه من تعديل الدستور حتي يتمكن من الترشح لولاية رئاسية ثالثة[٩٤].

وفي **الجزائر**، شهد العام ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ استمرار جهد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في عملية إعادة هيكلة مديرية الاستعلام والأمن (الاستخبارات العسكرية) التي شرع فيها منذ العام ٢٠١٣. ورغم أن الاستخبارات العسكرية هي أحد أفرع القوات المسلحة، إلا أنها تمددت وتوغّلت مع مرور الوقت بحيث أصبحت متغلغلة في مختلف مفاصل الدولة ومؤسساتها، وصاحبة نفوذ وتأثير في صناعة الرؤساء واختيار رؤساء الحكومات والوزراء وغيرهم من شاغلي المناصب الرئيسية في البلاد[٩٥].

وعلى خلفية ذلك، ونظراً إلى عدم قبول الرئاسة بعض ممارسات هذه المؤسسة، وبخاصة في ما يتعلق بملاحقة بعض كبار المسؤولين بتهم الفساد، فقد بدأ بوتفليقة بتجريدها من بعض أدوات قوتها، وهو ما تمثل، بإلغاء الشرطة القضائية الاستخباراتية التابعة لها، وإلغاء مصلحة مراقبة الإعلام فيها... إلخ[٩٦].

وخلال النصف الثاني من هذه الفترة اتخذ الرئيس الجزائرى سلسلة من القرارات في هذا الاتجاه، منها إلحاق جهاز حرس الرئاسة بقيادة أركان الجيش بدلاً من الاستخبارات العسكرية. وأعقب ذلك سلسلة من الإقالات شمل بعضها قيادات بعض الأجهزة العسكرية والأمنية. لكن القرار الأبرز والأهم تمثل بإقصاء الجنرال محمد مدين المعروف بتوفيق من منصبه كمدير للاستخبارات

---

(٩٣) عماد الدين حسين، «لا تورطوا الجيش في مستنقع المحليات،» **الشروق،** ٢٠١٥/١٠/٢٩، وعزمي خليفة، «إدارة الجيش لبعض القطاعات المدنية لماذا.. وهل هي ظاهرة مصرية؟،» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥/١/١٠.

(٩٤) المختار ولد السالم، «موريتانيا.. انقلاب على العسكر والمعارضة،» **الخليج،** ٢٠١٥/١٠/٨.

(٩٥) زرواق نصير، «ماذا بعد تفكيك الإمبراطورية الخفية في الجزائر،» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٩/١٩.

(٩٦) المصدر نفسه، و**الشرق الأوسط،** ٢٠١٦/١/٧.

العسكرية، وذلك بعد نحو ٢٥ عاماً قضاها متربعاً على رأس هذا الجهاز، الذي تغلغل مع مرور الوقت في مختلف مؤسسات الدولة، وهو ما منح رئيسه الغامض، الذي لم يظهر عبر وسائل الإعلام، قوة استثنائية جعلته أحد مفاتيح السياسة الجزائرية من دون أي سند دستوري، بحيث حظي بلقب «صانع الرؤساء». وقد كان هذا القرار مقدمة لما أعلنته الرئاسة في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في شأن حل دائرة «الاستعلام والأمن» واستبدالها بثلاث مديريات، تم إلحاقها بالرئاسة، وهي: «المديرية العامة للأمن الداخلي»، و«المديرية العامة للأمن الخارجي والتوثيق»، و«المديرية العامة للاستعلام التقني»[٩٧].

وبغض النظر عن التفسيرات والتأويلات المطروحة في شأن قرارات بوتفليقة[٩٨]، فإنه يمكن فهمها في ضوء عدة اعتبارات، منها أنها تأتي في إطار محاولة إعادة رسم خريطة التوازنات السياسية في الجزائر على النحو الذي يقلل من سلطة من يشغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية، ويجعل الجهاز تحت سيطرة الرئيس. ومن المرجح أن الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس كان لها تأثيرها في صنع هذه القرارات، وبخاصة في ظل طموح بعضهم إلى خلافته في منصب الرئيس. كما أن هذه القرارات جاءت في سياق التوجه لإقرار تعديلات دستورية متنازع عليها بين السلطة والمعارضة. وفي ظل الدستور المعدل سوف تتم اجراءات خلافة بوتفليقة بكل ما يكتنفها من توازنات وتجاذبات محتملة بسبب تعدد الأجنحة المتنافسة على مستوى السلطة، والانقسام والتشرذم على مستوى المعارضة. وفي جميع الأحوال فإن إضعاف الاستخبارات العسكرية لا يعني إضعاف الدور السياسي للجيش، حيث سيظل على الأرجح الرقم الصعب واللاعب الرئيس في المعادلة السياسية الجزائرية بحكم الواقع، وأنه لا يمكن ترتيب خلافة بوتفليقة بعيداً منه.

* * *

في ضوء عرض وتحليل التطورات السياسية الداخلية في الدول العربية خلال العام ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦، التي لا يمكن الزعم بأنها أحاطت بكل عناصر العملية السياسية، إذ لم تتناول مثلاً موضوع العدالة الانتقالية أو دور الإعلام في التأثير في الرأي العام وتوجيهه، يمكن استخلاص جملة من النتائج التي تمثل ملامح عامة لهذا التطور:

١ ـ أن التطور السياسي في جل البلدان العربية موضوع الدراسة يتم في بيئات مأزومة، حيث تعاني هذه البلدان بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة أزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية تتسم بالحدة والتزامن، وهو ما أثر ـ ويؤثر ـ سلباً في العلاقة بين الدولة والمجتمع، والعلاقة بين السلطة

(٩٧) **الشرق الأوسط**، ٢٠١٦/١/٣١؛ دالية غانم ـ يزبك، «جهاز الأمن الجزائري أقوى من أي وقت مضى،» مقال تحليلي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٥/٩/١٧؛ نصير، المصدر نفسه؛ **الشرق الأوسط**، ٢٠١٦/١/٧، و**الخليج**، ٢٠١٥/١٠/١٤.

(٩٨) كمال القصير، «الحسم مع الاستخبارات يعيد رسم خارطة صناعة القرار بالجزائر،» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٩/١٥.

الحاكمة وقوى وأحزاب المعارضة السياسية. كما يؤثر في الاستحقاقات الانتخابية وتجارب الحوار الوطني التي تشهدها بعض البلدان. والتحدي الأكبر هنا هو أن معظم هذه البلدان أخفق في تطوير أطر وآليات لإدارة الخلافات والصراعات بطرائق سلمية ومنظمة تجنب الدول والمجتمعات مخاطر السيولة السياسية، وما يقترن بها من استقطاب سياسي وفكري، ومظاهر لعدم الاستقرار.

٢ ـ أن الدساتير والقوانين ذات الصلة بالحياة السياسية تتضمن الأسس والقواعد المنظمة للعملية السياسية. وبدلاً من أن تكون عملية صوغ الدساتير والقوانين أو تعديلها مدخلاً إلى التوافق والتفاهم على القواسم المشتركة بين النظم الحاكمة وقوى وأحزاب المعارضة، تحولت في بلدان عربية متعددة إلى مصادر للتنازع والشقاق بين الأطراف. وما حدث خلال هذا العام في كل من السودان والجزائر ومصر وموريتانيا والأردن وغيرها ليس بعيداً من الأذهان. فالسلطة الحاكمة تسعى في العادة إلى هندسة الدساتير والقوانين ذات الصلة بالحياة السياسية على النحو الذي يعزز من هيمنتها وسيطرتها، وفي المقابل تحاول قوى وأحزاب المعارضة أو بعضها توسيع المجال العام، وتعزيز عملية التحول الديمقراطي من خلال المداخل الدستورية والقانونية. ويُثار في هذا المجال تجاهل بعض أحكام الدستور والقانون أو الالتفاف عليها من جانب النظم الحاكمة، وهو ما يفقدها مصداقيتها في نظر المواطن العادي.

٣ ـ أنه على الرغم من انتظام بلدان عربية متعددة في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، إلا أنها انتخابات بلا ديمقراطية. وبالتالي فإن توجه جل النظم الحاكمة لاختزال الديمقراطية في الانتخابات هو أمر يضر بكليهما، فالانتخابات إحدى الآليات المؤسسية لتحقيق الديمقراطية، حيث يتم من خلالها تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، ولكن الديمقراطية أوسع من الانتخابات، حيث تقوم على منظومة متكاملة من القيم والعناصر مثل حرية التنظيم والمنافسة، والشفافية والمساءلة، وسيادة القانون، وتوفير ضمانات احترام حقوق الإنسان.

لقد كشفت الاستحقاقات الانتخابية التي جرت خلال العام في عدد من البلدان العربية عن ظاهرة لافتة للنظر، وهي أن النظم الحاكمة بدأت تتجنب التدخل أو التلاعب في الانتخابات بأساليب خشنة يوم الاقتراع على نحو ما كان يحدث في السابق، لكنها تتدخل بأساليب ناعمة لهندسة الانتخابات قبل يوم الاقتراع على النحو الذي يحقق أهدافها، وذلك من خلال اختيار نظام انتخابي معين دون غيره، وتقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة معينة تعزز فرص مرشحي السلطة والموالين لها أو على الأقل تقلص فرص مرشحي المعارضة، فضلاً عن التأثير بأشكال مختلفة في عمليات التحالفات الانتخابية. إضافة إلى ذلك، فإن إجراء انتخابات لتأليف مؤسسات منتخبة هو أمر محدود الأهمية إذا لم تتمتع هذه المؤسسات في الأصل بسلطات حقيقية، أو إذا لم تستطع لأسباب مختلفة ممارسة سلطاتها على نحو مؤثر وفاعل.

٤ ـ كشفت التطورات السياسية خلال هذا العام عن هشاشة الحياة الحزبية وتشرذم المعارضة السياسية في عدد من البلدان العربية. وهو ما تجلى بوضوح في ضعف تمثيل قوى وأحزاب

المعارضة داخل البرلمانات. وعلى الرغم من وجود العشرات من الأحزاب السياسية في بلدان مثل المغرب وموريتانيا ومصر وتونس والسودان والجزائر والأردن ولبنان وغيرها، إلا أن قوى وأحزاب المعارضة تعاني التشرذم والانقسام، وهي أخفقت في معظم الحالات في التنسيق في ما بينها بحيث تطرح نفسها كبديل سياسي مقنع من السلطة الحاكمة، أو تقدم سياسات بديلة من سياساتها. لذلك فهي معارضة مأزومة، وليس لديها القدرة في الأغلب الأعم على التأثير بفاعلية في ماجريات العملية السياسية. ناهيك بالخلافات والانشقاقات الداخلية التي ضربت ـ وتضرب ـ أحزاباً في المعارضة في عدد من البلدان العربية. وإذا كان جانباً من أزمة أحزاب المعارضة مرده القيود المفروضة عليها من جانب السلطات الحاكمة، فإن الجانب الآخر يكمن في أوجه الضعف والخلل البنيوي الذي تعانيه هذه الأحزاب، سواء على مستوى أطرها الفكرية أو على مستوى هياكلها التنظيمية أو قواعدها الجماهيرية.

٥ ـ أكدت أحداث هذا العام وتفاعلاته تمددَ الإرهاب وتوحشه في البلدان العربية، وما حدث ـ ولا يزال ـ في بلدان مثل ليبيا واليمن والعراق وسورية ومصر ولبنان وتونس والسعودية والبحرين والصومال هو خير دليل على ذلك. ورغم تعدد القوى والتنظيمات التي مارست ـ وتمارس ـ الإرهاب في هذه الدول، إلا أن تنظيم «داعش» كان له النصيب الأكبر، وهو ما يؤكد درجة الخطورة التي بات يمثلها. لذا من المرجّح أن محاصرته في كل من سورية والعراق لا تعني قرب نهايته، فهو قد يضعف من جراء تدمير جانب من قدراته العسكرية وتجفيف مصادر تمويله، لكنه سيظل قادراً على تنفيذ عمليات هنا وهناك لفترة من الزمن، إذ توجد تنظيمات جهادية في بلدان متعددة بايعته، وله خلاياه النائمة في عدد من البلدان العربية وغير العربية، ناهيك باستمرار قدرته على استقطاب وتجنيد أعضاء في صفوفه عبر شبكات التواصل الاجتماعي. ومن دون تسويات تاريخية للحروب الأهلية والصراعات الممتدة في كل من ليبيا والعراق وسورية واليمن والصومال، سوف تظل هذه البلدان منابع لتفريخ التطرف والإرهاب العابر للحدود.

٦ ـ نظراً إلى تدني مستوى أداء المؤسسات السياسية، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وضعف وهشاشة الأحزاب السياسية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، فقد أصبحت سياسات الشارع هي البديل لتوصيل المطالب الشعبية إلى السلطات الحاكمة، وللتعبير عن الاحتجاج والرفض لبعض السياسيات والقرارات. وما حدث في بلدان مثل لبنان وتونس وموريتانيا والعراق والسودان ومصر وغيرها خلال العام خير دليل. وفي ضوء ذلك، يبدو الإصلاح المؤسسي في البلدان العربية أمراً ضرورياً؛ فالمؤسسات السياسية الفاعلة، والأحزاب السياسية الحقيقية، والنقابات والجمعيات النشطة تعمل كحلقات وصل مؤسسية بين الحاكم والمحكوم، وهو ما يضمن إيصال المطالب بطرائق سلمية، وتمثيل المصالح وإدارة الصراعات والخلافات بأساليب منظمة بعيداً من سياسات الشارع، وما تحمله من مخاطر الانزلاق إلى العنف في بلدان تفتقر إلى ثقافة التظاهر والاحتجاج.

٧ ـ إذا كان الإصلاح السياسي والمؤسسي الجاد يمثل مدخلاً إلى علاج الكثير من المشكلات التي تعانيها البلدان العربية، حيث يوفر إطاراً سياسياً ومؤسسياً مناسباً لذلك، فإن سياسات وممارسات جل النظم الحاكمة سواء في ما يتعلق بتعديل الدساتير والقوانين المنظمة للحياة السياسية، أو إجراء الانتخابات سواء على المستوى الرئاسي أو التشريعي أو المحلي، أو إدارة العلاقة مع منظمات المجتمع المدني، أو التعامل مع ملف التعددية المجتمعة... إلخ، تصب في اتجاه «تحديث التسلطية» لا «التحول الديمقراطي»، بحيث تأخذ من الديمقراطية الشكل والإجراءات لا الجوهر والمحتوى. وإذا كانت هناك عوامل متعددة تدفع في هذا الاتجاه، فإن الإخفاق الكبير الذي شهدته ـ ولا تزال ـ بلدان ما يُعرف بـ «الربيع العربي» بات يُستخدم كذريعة لتبرير هذا المنحى على الصعيد العربي. كما أن موجات الإرهاب التي تعانيها بلدان متعددة خلقت تحدياً كبيراً في شأن تحقيق التوزان بين مكافحة الإرهاب من ناحية، وحماية حقوق الإنسان من ناحية أخرى، فالكثير من القرارات والقوانين المقيدة للحقوق والحريات، والتجاوزات من جانب أجهزة الأمن، يتم تبريرها بمقتضيات مكافحة الإرهاب.

الفصل الخامس

خريطة المنظمات الأهلية العربية: إطلالة على دور الفاعلين غير الرسميين

يستهدف هذا الفصل الكشف عن ملامح خريطة المنظمات الأهلية في البلدان العربية من حيث الحجم والتوزّع الجغرافي، ومجالات عملها، ومحددات نشاطها. والأهم ماهية المحددات التي تؤثر في نشاطها وتطورها، وهل بالإمكان تقييم فاعليتها. إن تناول هذا الموضوع في كتاب **حال الأمة العربية**، له أهمية كبيرة؛ فمن ناحية هو انتقال من النظر في الفاعلين الرسميين إلى الفاعلين غير الرسميين والقواعد الشعبية. ومن ناحية أخرى نحن ننتقل في اتجاه تحليل التفاعلات بين المتغيرات العالمية والإقليمية من جانب وبين المبادرات الأهلية العربية من جانب آخر.

وقد يكون من المهم في البداية، إلقاء الضوء على بعض الملاحظات الأولية، التي تمهد لتناول الموضوع

الملاحظة الأولى: إن صياغة ملامح الخريطة من المنظور الكمّي والكيفي، يستند إلى تراكم معرفي ضخم لحق بدراسات المجتمع المدني ـ والمنظمات الأهلية في قلبها ـ في الوطن العربي منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وقبلها بعقد كامل على الأقل في الأدبيات العالمية. نحن إزاء مجال بحثي متعدد الأبعاد والاقترابات لا يمكن فصله عن المتغيرات السياسية وطبيعة النظام السياسي، ولا يمكن فصله عن الثقافة والاقتصاد والاجتماع والقانون. بل لا يمكن فصله عن التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. بإيجاز يمكن القول وبدون تحفظات، إننا إزاء كيان ثقافي اجتماعي، لم يهبط علينا من السماء، ولم نستورده من الغرب، وإنما هو مكوِّن رئيس في المجتمع، يتأثر سلباً أو إيجاباً بالمتغيرات كافة.

الملاحظة الثانية: إن صياغة الخريطة (Mapping)، هو اقتراب حديث، يسمح لنا بالانتقال من الماضي إلى الحاضر وصولاً إلى استشراف المستقبل. ونحن بهذا نقوم بتوظيف الخريطة كـ «جسر»

يربط بين المعرفة وتغيير الواقع، اعتماداً على سياسات اجتماعية تنموية، إذا توافرت إرادة التغيير. وببساطة فإن **صياغة «خريطة معرفية» للمخاطر التي تهدد المنطقة العربية**، يسمح لنا بتفعيل أداء المنظمات الأهلية وربطها بالواقع.

الملاحظة الثالثة: إن الخريطة أداة علمية ومنهجية، تحدد مؤشرات القوة والضعف للظاهرة محل البحث، وهي ترصد مدى تأثر أو تفاعل هذه الظاهرة (وهي هنا المنظمات الأهلية) مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى كل دولة وعلى المستوى الإقليمي والعالمي. إن صياغة الخريطة بعد مرور ١٥ عاماً من الألفية الثالثة، سوف يبرز تفاعلات العولمة وسياسات قوى كبرى (حكومات ومؤسسات تمويل عالمية)، مع أدوار المنظمات الأهلية العربية. وسوف يبرز لنا إلى أي حد تفاعلت القوى والتيارات السياسية والفكرية، مع المنظمات الأهلية، ومن أهمها قوى الإسلام السياسي. وسوف تبرز الخريطة «**فاعلين جدداً**» انخرطوا في ساحة العمل الأهلي العربي، وكان تأثيرهم عميقاً في السنوات الأخيرة، بعد الثورات العربية (الخلط بين السياسة والعمل الخيري، التشكيك والحذر المتبادلان في العلاقة بين المنظمات الأهلية والحكومات العربية...)، هذا إلى جانب تغيرات مهمة في مفهوم الأمن القومي وبخاصة بعد تدخلات دول كبرى ومؤسسات عالمية، في أنشطة بعض قطاعات العمل الأهلي.

الملاحظة الرابعة: إن توظيف مفهوم المنظمات الأهلية، في هذا السياق بدلاً من المفهوم الشائع العالمي «المجتمع المدني»، يأتي بعد تراكم معرفي في وضعية هذه المنظمات، حيث إن ملامح هذا الكيان ـ المتعارف حوله عالمياً ـ يحدد معايير أو سمات، بعضها غير قائم في المنظمات الأهلية العربية. أبرزها: إرادة طوعية، وعدم الربحية، والاستقلالية، وإنها بصفة عامة تقع بين الأسرة والقبيلة من ناحية وبين الدولة والقطاع الخاص من ناحية أخرى، تستهدف المنفعة العامة، وتستند في ممارسة نشاطها إلى العمل الجماعي والديمقراطية، وعدم التمييز بين البشر استناداً إلى العقيدة أو الجنس أو الانتماء، وتجنب «التسييس».

إن هذه المعايير المتوافق حولها عالمياً مع مطلع الألفية الثالثة، لا ينطبق بعضها ـ وهو الأكثر أهمية ـ على حالة المنظمات الأهلية العربية. فقد كشفت الدراسات المتعمقة المتتالية، عبر السنوات السابقة، أن الكثير من هذه المنظمات الأهلية ترتبط بالأسرة والقبيلة والعصبيات، ولا يقتصر ذلك على منظمات «خيرية» بالمعنى التقليدي، ولكنه يمتد إلى منظمات تنموية وحقوقية؛ بل إن الحكومات والأسر الحاكمة تؤسس منظماتها. يضاف إلى ذلك أن الاستقلالية كأحد المعايير لتمييز المجتمع المدني، لا تتوافر ـ وفقاً لبعض التشريعات العربية ـ للمنظمات الأهلية، من ذلك الرقابة المسبقة على الشخصيات التي تضمها المنظمة (لحظة التأسيس)، وحق التدخل للجهاز البيروقراطي المعني بالمراقبة (أثناء سير النشاط) وصولاً إلى حق بعض الحكومات العربية في الحل (من دون الالتجاء إلى القضاء). وإذا أضفنا إلى ذلك أمرين آخرين، وهما: افتقاد استدامة النشاط مع الاعتماد على التمويل الأجنبي بشكل رئيسي، إلى جانب تداخل العمل الأهلي

مع الدين مع السياسة[1]في بعض الأحيان، فإن هذه السمات جميعاً قد تدفعنا إلى «عدم التمسك بمفهوم المجتمع المدني»، وعلى وجه الخصوص إذا كان المفهوم يرتبط بإرساء ثقافة مدنية تدعم الديمقراطية والحكم الرشيد وتسهم في التغيير الاجتماعي والسياسي[2].

إن الملاحظات الأربع السابقة في مجملها تقودنا إلى صياغة خريطة المنظمات الأهلية العربية، استناداً إلى الواقع العربي الحالي، والسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن منظور تفاعلاته مع هذه المنظمات.

إن مفهوم «الخريطة» الذي أخذ في الذيوع والانتشار مع مطلع الألفية الثالثة[3] يتم التعبير عنه أحياناً بخريطة «الأفكار» أو «العقل»، أو «الخريطة المعرفية»، وهي أداة منهجية تمكننا من فهم الظاهرة محل البحث، والتعرف إلى ملامح تطورها، اعتماداً على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية، وهو ما نستند إليه للنظر في المستقبل.

إن أهمية الخريطة المعرفية تكمن في قدرتها على الكشف عن أي ثغرات في البناء المعرفي للظاهرة محل البحث، وتطرح الإشكاليات والمحددات التي تؤثر في الموضوع، وهي مدخل لفهم السياق الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الذي يتفاعل سلباً وإيجاباً مع الظاهرة المعنية.

وسوف نتناول هذا الموضوع من خلال بحث نقاط ثلاث أساسية: تطور حجم القطاع الأهلي وتوزُّعه الجغرافي، ومجالات النشاط ورصد الاتجاهات الحديثة فيها، والعوامل المحددة لملامح الخريطة وإمكانية تقييم الفاعلية.

أولاً: تطور حجم القطاع الأهلي العربي وتوزُّعه الجغرافي

من المهم، بدايةً، الإشارة إلى أننا رغم اعتمادنا في هذا السياق على مؤشرات كمية، فإن ارتفاع العدد في حد ذاته لا يتضمن «أحكاماً قيمية بالضرورة، فقد يفسَّر ذلك بازدياد درجة المشاركة أو تعاظم المبادرات الأهلية، أو بوجود قدر أكبر من «التسامح» من جانب النظام السياسي والتشريعات سمحا بزيادة العدد المسجل رسمياً، إلا أن التزايد في الحجم، لا يعني «فاعلية» ولا يعني ـ في حد

---

(١) إن المكونات التي يضمها مفهوم المجتمع المدني، وفقاً للمعايير السابقة المتوافق حولها عالمياً، يختلف من بلد إلى بلد آخر، أو منطقة إلى أخرى، فهو رسمياً يضم المنظمات التنموية، الخيرية، الخدمية، الحقوقية (ما نتوافق حوله في المنطقة العربية بالمنظمات/الجمعيات الأهلية)، ويضم أيضاً منظمات رجال الأعمال (التي اعتدنا دراساتها في إطار جماعات المصالح) ويضم الجماعات المهنية والروابط والنقابات العمالية... الأولى في حالة مصر هي نقابات مهنية لها تشريعاتها والعضوية إجبارية» لممارسة المهنة... بينما العضوية الإرادية أو الاختيارية هي أحد معايير المجتمع المدني، ومن ثم تصبح «حالة حدية» (Marginal Case)، كذلك فإن النقابات العمالية تعتبر حالة حدية؛ حيث تتداخل الحكومات بقوة مع الاتحادات (بالتعيين أو خلافه) ونحن هنا في هذا السياق نركز على المنظمات والجمعيات الأهلية وفقاً للتشريعات العربية.

(٢) لمزيد من التفاصيل، حول المجتمع المدني والديمقراطية، انظر: أماني قنديل، **أي دور يلعبه المجتمع المدني؟: قراءة نقدية للواقع والأدبيات** (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١١).

(٣) إلى جانب مفاهيم أخرى مثل التقييم والمؤشرات والفاعلية.

ذاته ـ تطوراً في الثقافة المدنية والممارسة الديمقراطية. وهي أبعاد سوف نهتم بها في الجزء **الثالث** من هذا الفصل.

في بداية الألفية الثالثة ـ وهي سنة القياس ـ كانت المحاولة الثانية من جانب الكاتب لتقدير عدد المنظمات الأهلية في البلدان العربية التي توافرت فيها بيانات. كانت المحاولة الأولى عام ١٩٩٤ في كتاب **المجتمع المدني في المنطقة العربية** شملت بيانات ١٢ دولة عربية وكشف التقدير عن حوالى ٦٥,٠٠٠ ألف منظمة فقط اختصت مصر منها بحوالى ١٣,٢٣٩ منظمة[٤].

ثم في مطلع الألفية الثالثة، جرت مياه كثيرة، حين برز ما نطلق عليه «صحوة المجتمع المدني»، وتصاعد الاهتمام العالمي والإقليمي بهذا «الفاعل» وتوفير مساحة له للإسهام في عملية التنمية البشرية. إلى جانب الترويج الغربي لهذا المفهوم، الذي صاحبه تدفق تمويلي ضخم، يؤكد الاعتقاد الغربي أن المجتمع المدني آلية رئيسية لتحقيق الديمقراطية وتعميق الإصلاح السياسي. في هذه اللحظة الزمنية ـ مطلع الألفية الثالثة ـ كان الكاتب، استناداً إلى بيانات رسمية متاحة قد رصد حوالى ١٢١,٢٤٠ منظمة أهلية في ١٦ دولة عربية.

لقد أبرزت المؤشرات الكمية عام ٢٠٠٠ ارتفاع عدد المنظمات الأهلية في المغرب ومصر والجزائر؛ فكان يوجد في المغرب ٣٠,٠٠٠ منظمة، وفي مصر ١٦,٦٠٠، وفي الجزائر ٨٤٢ جمعية وطنية تمتد إلى ربوع البلاد بالإضافة إلى ما يعرف بالجمعيات المحلية والجهوية ليقترب إجمالي عدد الجمعيات من حالة المغرب.

ومن المهم الإشارة إلى أن هناك اختلافات بين تشريعات البلدان العربية، عند تحديدها ماهية المنظمات/الجمعيات الأهلية، وهو أمر مهم لفهم أوزان التطور الكمي حين نصل إلى عام ٢٠١٥، فهناك تشريعات تدخل في تعريف الجمعيات الأهلية النوادي، وجمعيات أولياء أمور الطلاب، وغيرها من المؤسسات أو التنظيمات التي يشارك فيها السكان. ومن ثم نلمس ارتفاعاً هائلاً في العدد الإجمالي للمنظمات الأهلية بينما في حالات أخرى، مثل مصر، تخرج مثل هذه التنظيمات عن تعريف الجمعيات الأهلية. على أي الأحوال، فإن الاختلاف بين التشريعات العربية حول تعريف الجمعيات الأهلية قد يفسر تطور «العدد» في بعض الأحيان.

وحين نصل إلى عام ٢٠١٥، نلحظ تنامي عدد المنظمات الأهلية، في كل بلد عربي، وعلى المستوى الإجمالي في المنطقة العربية، فقد تضاعف العدد مرة ونصف ليقترب من ٢٦٠,٠٠٠ منظمة في ١٥ دولة عربية (مصر، والسودان، ولبنان، والأردن، وفلسطين، وتونس، والجزائر، والمغرب، والكويت، والسعودية، والإمارات، وسلطنة عمان، والبحرين، وقطر، واليمن). ويمكن إبداء الملاحظات التالية التي تسهم في تفسير زيادة عدد الجمعيات الأهلية وتوزعها الجغرافي.

---

(٤) أماني قنديل، **المجتمع المدني في المنطقة العربية** (واشنطن؛ القاهرة: منظمة سيثوكس العالمية، ١٩٩٤).

• ارتفع عدد المنظمات التطوعية/الأهلية إلى أكثر من ربع مليون منظمة في ١٥ دولة عربية، مع غياب تقديرات وبيانات موثقة عن سورية، وليبيا، وموريتانيا، والعراق واستخدام تقديرات حديثة عن فلسطين.

• إن عدد المنظمات الأهلية في كل بلد عربي، قد تفاوت من حيث معدلات النمو عبر سنوات الألفية الثالثة. ففي حالة مصر مثلاً أشارت البيانات الرسمية في مطلع عام ٢٠١٦ إلى وجود ٤٨,٦٠٠ جمعية أهلية مقابل ١٦,٦٠٠ عام ٢٠٠٠[٥]. وفي المغرب ارتفع العدد إلى ٧٠,٠٠٠ منظمة محلية ووطنية وجهوية، وفي الجزائر إلى ٩٢,٠٠٠ منظمة، أخذاً في الاعتبار طبيعة التشريعات في المغرب والجزائر التي تضم مكونات متعددة ضمن المنظمات الأهلية تبدأ من الأحياء والمحليات وتتجه إلى الرياضة والنوادي ومجالس أولياء الأمور في المدارس كما سبقت الإشارة سلفاً.

• شهد العقد الأول في الألفية الثالثة، عدة متغيرات في البلدان العربية الثلاثة السابقة ـ مصر والمغرب والجزائر، تمثلت بإصدار تشريعات جديدة، أكثر مرونة وانفتاحاً على الاتجاهات العالمية الحديثة؛ كان أهمها تبسيط إجراءات التسجيل القانوني، وانفتاح تشريعي على مختلف مجالات النشاط ومن دون حصرها. يضاف إلى ذلك تغيرات إيجابية في الخطاب السياسي الرسمي لدعم القطاع الثالث (الأهلي)، وتبنّي النظام السياسي إصلاحات سياسية وتحولات ديمقراطية ومصالحات حقوقية (حالة المغرب). وقد أسهم كل ذلك ـ إضافة إلى الدعم الدولي وتدفق التمويل الغربي ـ في زيادة العدد الإجمالي للمنظمات الأهلية، في البلدان الثلاثة المذكورة.

• في الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥، كان هناك خصوصية لظاهرة تنامي المنظمات الأهلية العربية، في البلدان التي شهدت ثورات وانتفاضات شعبية، وتوافر عنها بيانات. ففي اليمن، وقبل تحول الانتفاضة الشعبية إلى اقتتال داخلي وتدخلات خارجية، تم تسجيل حوالى ٢٥٠٠ منظمة أهلية ليصل العدد إلى حوالى ٨,٠٠٠ منظمة. وفي حالة تونس، أشارت الأرقام الرسمية إلى وجود ٩٦٠٠ منظمة أهلية قبل الثورة، وبعد عامين منها تم تسجيل ٢٦٠٠ منظمة جديدة، ثم زاد العدد إلى ١٦,٠٠٠ في نهاية عام ٢٠١٥. وفي حالة مصر، شهد عدد المنظمات الأهلية معدلات تزايد غير مسبوقة؛ إذ تم تسجيل ما يقرب من خمسة آلاف منظمة في السنوات الثلاث التالية لثورة يناير ٢٠١١، وكان اللافت للاهتمام وفقاً لدراسة اهتمت بالموضوع[٦]، أن أكثر من نصف هذا العدد له سمات دينية إسلامية، وأسس هذه المنظمات أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، والتيارات السلفية،

---

(٥) الأندية الرياضية لها تشريع مستقل، وكذلك الجمعيات التعاونية، وجمعيات الإسكان، والجماعات المهنية (مثل نقابة الأطباء أو المهندسين أو الصيادلة.. وغيرها) لها قوانين مستقلة في حالة مصر، بينما في دول مجلس التعاون الخليجي، تدخل ضمن قانون العمل الأهلي، وتتضمنها التقديرات الكمية.

(٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: أماني قنديل، «منظمات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر الاجتماعية: قراءة نقدية،» في: **المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية: التقرير السنوي الحادي عشر** (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٢)، ص ١٣ ـ ٧٣.

لتصبح هذه المنظمات ـ التي تركز أكثر من نصفها في الوجه القبلي ـ مصادر اجتذاب الموالاة واكتساب الأصوات المؤيدة(٧)، من الفقراء والفئات المستفيدة من خدمات المنظمات.

• بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن رصد اتجاه عام لتزايد العدد المطلق، ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٥، إلا أن معدلات النمو محدودة وبخاصة في قطر والكويت. في عام ٢٠٠٠ بلغ عدد الجمعيات أو المنظمات الأهلية في البحرين ٢٥٣ جمعية فقط، وارتفع إلى أكثر من الضعفين عام ٢٠١٥، بحيث أصبح ٥٣٦ منظمة أهلية. هنا من المهم الإشارة إلى أن هذا التقدير يضم ما يعرف في البحرين باسم الجمعيات السياسية (التي تقوم بدور الأحزاب السياسية) وهو ما يثير بعض الاعتراضات. هذا بالإضافة إلى الاتجاه العام السائد بتسجيل الجماعات المهنية، مثل الأطباء والمهندسين.. وغيرهم، في دول الخليج العربي، باعتبارها جمعيات أهلية. ارتفع أيضاً عدد المنظمات الأهلية في سلطنة عمان إلى ١٢٤ جمعية عام ٢٠١٥، وهو أكثر من الضعفين قليلاً مقارنة بعام ٢٠٠٠. الاتجاه نفسه نحو تزايد العدد المطلق للجمعيات الخيرية، قائم في العربية السعودية؛ حيث تشير البيانات الرسمية إلى وجود ٦٥٠ جمعية خيرية (وهو المصطلح المستخدم في القانون السعودي) عام ٢٠١٥ مقارنة بعدد ٣٢٩ فقط عام ٢٠٠٠.

اللافت للاهتمام حالة الكويت التي سجلت ٥٥ جمعية فقط عام ٢٠٠٠، ارتفعت إلى ١١٠ عام ٢٠١٥. أي تزايد العدد على مدى خمسة عشر عاماً بمعدلات محدودة (أي بمتوسط أربع جمعيات كل عام)، وذلك رغم أن تاريخها قد شهد ثراءً نسبياً في المبادرات الأهلية التطوعية منذ الربع الأول من القرن العشرين(٨). كما شهدت قطر نمواً ضعيفاً للغاية في المبادرات الأهلية، فعدد المنظمات لا يتجاوز ٢٢ منظمة، أغلبها أسسته الدولة، وتموِّله بالكامل، إلا أن هذه المنظمات ـ مثل دار الإنماء الاجتماعي ـ تقوم بأدوار مهمة على صعيد التفاعل مع المشكلات الاجتماعية أبرزها ارتفاع نسبة الطلاق والتفكك الأسري. أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن التقدير الرسمي يشير إلى عدد ١٥٩ جمعية في ٢٠١٥ مقارنة بـ ٧٠ في عام ٢٠٠٠.

إذاً، هناك تصاعد بطيء في عدد الجمعيات أو المنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون، وهو يعكس نمواً بسيطاً وأحياناً «شبه جمود»، وهو ما يرتبط بعدة أمور من أهمها: التشريعات المقيِّدة لحركة العمل الأهلي، وطبيعة دولة الرعاية أو ما يعرف بالدولة الريعية، وطبيعة التركيبة السكانية (أكثر من نصف الجمعيات الأهلية في دولة الإمارات هي منظمات للوافدين والجاليات الآسيوية على وجه الخصوص). هذا إلى جانب «الانحسار» الملحوظ في حركة التطوع، على

---

(٧) هذه الجمعيات، وغيرها، اعتمدت على العمل الخيري التقليدي فدعم الفقراء و/أو تقديم خدمات صحية بديلة تعوِّض القصور في الخدمات التي تقدمها الحكومة، ومن ثم اتجه عدد هذه المنظمات إلى التزايد، في الوجه القبلي، ثم تركزت في أفقر المحافظات المصرية والأشد احتياجاً.

(٨) التشريع في دولة الكويت، يربط الموافقة على تسجيل جمعيات جديدة بقرار من مجلس الوزراء، ولم يشهد القانون أي تحديث في الخمسة عشر عاماً السابقة.

الرغم من أن المنظمات والمؤسسات الخيرية التمويلية يتعاظم إنفاقها خارج الحدود، من الداخل إلى الخارج[٩].

• أما بالنسبة إلى الأردن ـ إذا استبعدنا النقابات المهنية والروابط العمالية ومراكز البحوث ـ فقد بلغ العدد حوالى ٤٨٠٠ منظمة أهلية في ٢٠١٥ مقارنة بعدد ٨٠٠ فقط في عام ٢٠٠٠، وهو ما يشير إلى زيادة قدرها ثلاثة أضعاف العدد، وذلك نتيجة لتغير التشريع الأردني واتساع مساحة الحريات نسبياً.

• أما لبنان فهي حالة خاصة جداً؛ حيث يعتمد تسجيل الجمعيات فيها على «العلم والخبر»، أي تسجيل الجمعية بمجرد الإخطار، ما أدى إلى «انفجار العدد» من ناحية وصعوبات توفير بيانات عن «المنظمات النشطة» من ناحية أخرى. إلا أن أحدث مسح أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشير إلى عدد ٨٠٠٠ جمعية أهلية، وذلك مقارنة بـ ٣٦٥٣ عام ٢٠٠٠.

إن الطرح السابق لتنامي عدد الجمعيات/المنظمات الأهلية في البلدان العربية، يكشف لنا عن خريطة جديدة للعمل الأهلي العربي. ومع إقرارنا بأن الاتجاه العام في كل البلدان العربية قد شهد زيادةً في العدد المطلق، إلا هناك تباينات في معدلات النمو واختلافات بين دولة وأخرى بالإضافة إلى ما سنتعرض له فيما بعد عن مجالات النشاط ومدى المرونة في مواجهة المخاطر الاجتماعية.

إن الاختلافات القائمة في معدلات نمو المنظمات الأهلية العربية يرتبط بمجموعة من العوامل، وهي تتمثل بإيجاز في ما يلي:

• **التاريخ الاجتماعي الثقافي للمنظمات الأهلية في كل بلد عربي**، بمعنى العمق التاريخي والخبرات المتراكمة وقيم وثقافة العمل الأهلي؛ ففي مصر مثلاً تمتد جذور «الظاهرة الطوعية» إلى الربع الأول من القرن التاسع عشر، بينما تتسم خبرة غالبية دول مجلس التعاون الخليجي بالحداثة التي تعود إلى حقبة السبعينيات من القرن العشرين، باستثناء البحرين والكويت التي شهدت تجارب رائدة في بداية القرن العشرين.

• **طبيعة النظام السياسي وتوجهاته** نحو تحرير العمل الأهلي أو تقييده، والتشريعات هي الآلية الرئيسية التي تعكس هذه التوجهات، وهي في الوقت نفسه تبرز مساحة الحرية المتاحة للمبادرات الأهلية والرؤية السياسية لـ «مخاطر» هذه المبادرات.

• **عدد السكان والتركيبة السكانية للمجتمع**؛ ففي حالة المجتمع اللبناني الذي يشهد تنوعات طائفية دينية (١٨ طائفة)، تسجل أعلى المعدلات العربية في نسبة الجمعيات إلى

(٩) من نماذج هذه المنظمات التي تتوجه إلى دعم دول عربية وأفريقية، خاصة في إدارة الكوارث، الإغاثة الخيرية الإسلامية في السعودية، ولجنة مسلمي أفريقيا في دولة الكويت، وكذلك الهيئة الخيرية الإسلامية.

السكان. كذلك حالة بعض دول الخليج العربي التي يتراجع فيها عدد المواطنين مقارنة بالوافدين الذين أتوا للعمل من عشرات البلدان العربية والأجنبية، والذين تصل نسبتهم في بعض الدول إلى ٥٠ بالمئة وفي إحداها إلى ٩٠ بالمئة من إجمالي عدد السكان، ففي هذه الحالة يتراجع عدد الجمعيات باستثناء تلك التي تعبر عن العمالة الوافدة والجاليات الأجنبية.

• **طبيعة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛** حيث إن تهديد الهوية، ووجود نخبة متعلمة قائدة، يدفع ويسرع من ظاهرة العمل الطوعي، وهو ما يثبت تاريخياً في مصر وبلدان المشرق والمغرب العربي. يضاف إلى ذلك الميل نحو المشاركة في العمل العام والعمل السياسي، بعد أحداث سياسية كبرى كالثورات والانتفاضات.

• **طبيعة القيم والثقافة المجتمعية السائدة،** وبخاصة قيم المشاركة والعمل الجماعي، وتطوع المرأة ومدى دمجها في المجتمع، والثقافة السياسية السائدة.

• **المتغيرات الاقتصادية السياسية،** التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للمنظمات الأهلية؛ فيلاحظ أن الدول الريعية والأكثر ثراءً هي التي تشهد أقل معدلات لنمو القطاع الأهلي. وعلى الجانب الآخر فإن الدول الفقيرة التي تواجه تحديات اقتصادية كبرى تشهد ارتفاعاً في المبادرات الأهلية، ولكن في الوقت نفسه تعاني هذه المنظمات تراجع عدد ونوعية المتطوعين، بسبب الضغوط الاقتصادية.

والخلاصة أن هذه العوامل في مجملها أثرت في تشكيل خريطة المنظمات الأهلية العربية من منظور التوزّع الجغرافي من بلد عربي لآخر، كما أنها تؤثر في طبيعة مجالات النشاط وأولويات الاهتمام كما يتضح من النقطة الثانية.

ثانياً: تطور مجالات النشاط

يستهدف هذا الجزء تحليل التطورات التي لحقت بمجالات اهتمام وأنشطة هذه المنظمات. ويكشف هذا التطور مدى تجاوب المنظمات الأهلية مع احتياجات المجتمع والتعامل مع المخاطر الاجتماعية (Social Risks) من ناحية، وتأثرها بمتغيرات عالمية وإقليمية من ناحية أخرى. ويواجه الباحث في هذا الاهتمام عدة إشكاليات أهمها ما يلي:

١ ـ إشكالية تصنيف مجالات الاهتمام في المنطقة العربية

وهي تعني في أدبيات القطاع الأهلي «نظاماً متوافقاً حوله لتصنيف المنظمات التطوعية بحيث نتمكن من تحديد الأنشطة الرئيسية والأخرى الفرعية، ومن ثم نتمكن من التوصل إلى الأولويات في الاهتمام، ووزن الدور الذي تلعبه هذه المنظمات، ومدى أهميته للمجتمع والدولة».

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من تطور نظم التصنيف العالمية، وبخاصة بعد المشروع الدولي المقارن للمجتمع المدني[10]، الذي تبنته جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، طوال التسعينيات من القرن العشرين وحتى ٢٠٠٦[11]، فإن المنطقة العربية تشهد «حالة من الفوضى» في التصنيف، وتناقضات داخل نظام التصنيف نفسه، واختلافات ملحوظة بين البلدان العربية. إن المشروع العالمي ـ المتوافق حوله دولياً ـ انعكس على نظام تصنيف منظمة الأمم المتحدة للقطاعات الثلاثة (الحكومة، والقطاع الخاص، والقطاع الثالث أو الأهلي)، بحيث أصبح التوصل إلى الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث/التطوعي تحديداً أمراً ميسَّراً، على المستوى الدولي. ويتطلب التوصل إلى تصنيف يتوافق مع المعايير الدولية ثلاثة متطلبات:

أ ـ تعريف محدد قانوني وإجرائي للمنظمات الأهلية أو المجتمع المدني، أياً كان المفهوم المستخدم، والمكونات التي يضمها التعريف، وينطبق عليها السمات الرئيسية أو المعايير (تطوعي إرادي، واستقلالية ذاتية، وعدم توزيع الأرباح، وتحقيق الصالح العام أو النفع العام، وعدم التسييس... إلخ).

ب ـ تصنيف مجالات النشاط/الاهتمام الرئيسية (١٦ مجالاً) والاهتمامات الفرعية التي تندرج تحتها.

ج ـ توافر قواعد بيانات واضحة، تتضمن مجالات النشاط عبر فترة زمنية، وعدد العاملين والمتطوعين، والتمويل المتاح ومصادره، والإنفاق، وغير ذلك من بيانات لا ترتبط فقط بتطور حجم القطاع والقيمة الاقتصادية والاجتماعية له، وإنما ترتبط قواعد البيانات (المصنفة علمياً) باتجاهات النشاط ودلالاته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والسياسية أيضاً. وهي توفر لنا مؤشرات مهمة عن مدى توافق التنمية والاحتياجات المجتمعية، مع أنشطة المنظمات الأهلية.

٢ ـ إشكالية غياب قواعد البيانات

إذا انتقلنا إلى الواقع العربي، سوف نرصد غياب قواعد البيانات وغياب الإدراك بقيمته لفهم الوضع الحالي والتطورات، ونلحظ أن مجرد توافر بيانات رسمية عن تطور حجم القطاع، غير كافٍ للبحث في هذا الموضوع. إلى جانب ذلك، فإن التشريعات العربية لا تلزم الجمعيات أو المنظمات الأهلية بتوفير بيانات شفافة عن أنشطتها وتمويلها وغير ذلك، هو ما يعقِّد المشكلة.

---

(١٠) بخصوص نظم تصنيف مجالات نشاط القطاع الثالث، انظر: **نظام التصنيف العالمي لمنظمات القطاع الثالث** (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥).

(١١) تبنت جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، مشروعاً دولياً مقارناً لدراسة الإسهام الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الثالث، والتوافق حول المفاهيم والمكونات، ضم ١٣ دولة في العالم (مثل الكاتب المنطقة العربية). ثم في مطلع الألفية الثالثة امتد المشروع إلى ٦٣ دولة في العالم، وكان لهذا المشروع انعكاسات مهمة للغاية في تطور الأدبيات وتطور قواعد البيانات في العالم. هذا وقد كانت المرحلة الأولى من عام ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠، ثم تبعتها مرحلة ثانية حتى عام ٢٠٠٦.

ولعل المراجعة المقارنة لنظم التصنيف العربية لمجالات اهتمام المنظمات الأهلية تكشف لنا عن ذلك:

أ ـ فهناك تشريعات تتضمن حصراً الأنشطة، وأخرى اتجهت إلى فتح مجالات النشاط، خاصة في الألفية الثالثة، فغالبية تشريعات دول مجلس التعاون تتضمن «حصراً» بالأنشطة؛ بينما دول أخرى مثل مصر، والمغرب، وتونس، ولبنان، والأردن، واليمن تترك مجال النشاط مفتوحاً.

ب ـ مفاهيم الأنشطة وتعريفاتها ومكوناتها غير واضحة لدى الجميع، فهناك خلط واضح بين التصنيف على أساس الفئات المستفيدة، والتصنيف على أساس مجال النشاط؛ فاستخدام مفهوم الرعاية الاجتماعية مثلاً للتصنيف، ليس له تعريفات.

ج ـ إن تعدد أنشطة المنظمة الواحدة، في ظل غياب معايير توضح ما هو النشاط الرئيسي وما هو النشاط الفرعي، يعقِّد مهام تطوير هذا المجال البحثي، خاصة مع تصاعد التدفق التمويلي.

د ـ يتسم الواقع العربي بالانتقالات الفجائية لبعض المنظمات، من نشاط إلى آخر من دون تسجيل ومن غير إخطار، وذلك تبعاً للتمويل، الأمر الذي يعقد قضية التصنيف.

هـ ـ الخلط بين الخدمات والرعاية الاجتماعية، ولا بأس من ذلك حين يختلط ما هو خدمي مع ما هو رعائي، لكن يجب أن تكون مفاهيم التصنيف واضحة ومعلنة. أضف إلى ذلك أن كل ما يتعلق بالخدمات الصحية لا يتم إدراجه في عمود واحد للتصنيف، كما هو في حالة مصر حيث يتم تسجيل البيانات تحت عناوين صحة الأم والطفل، والصحة الإنجابية، وخدمات تنظيم الأسرة، مما يضيف أعباءً على مهام التصنيف.

٣ ـ تصنيف مجالات نشاط المنظمات الأهلية العربية

نعتمد على اقترابين معاً للتصنيف، **أولهما** يتناول مجالات الاهتمام، بشكل واسع من خلال ما هو معروف بـ «أجيال المنظمات الأهلية»، حيث يبرز أمامنا من تحليل التاريخ الثقافي والاجتماعي للجمعيات الأهلية. و**ثانيهما** الاقتراب التنموي للتصنيف، الذي يستند إلى معيار التمكين للفئات المستهدفة. وبناءً على ذلك، يمكن تحديد مجالات النشاط على النحو التالي:

أ ـ جيل العمل الخيري

هو الأسبق تاريخياً في كل بلدان العالم، ومنها البلدان العربية؛ فقد برز منذ القرن التاسع عشر واستند، في أغلبه، إلى العقيدة والدوافع الدينية. وهو جيل يضم المنظمات التي تستهدف دعم الفقراء من خلال توفير مساعدات مباشرة مادية وعينية، أي أنها منظمات تقوم بدور الوسيط بين «المانحين والمتلقين». يميل البعض إلى تمييزها بأنها «تسكينية» أي أنها تسكِّن آلام الفقر وحدّة الضغوط الاقتصادية، لكنها لا تغيِّر من الواقع القيمي والاجتماعي والاقتصادي، الذي تعيش فيه

الفئات المهمشة والمحرومة (وذلك في مقابل منظمات تنموية وحقوقية، تستهدف التغيير والتوعية وتوفير فرص عمل للاعتماد على الذات).

وفي هذا السياق من المهم إبداء الملاحظات التالية:

• يتسم هذا الجيل من المنظمات بالاستمرارية والعمق في التاريخ العربي، ويشكل حتى الآن العمود الفقري للمنظمات الأهلية العربية، فهو يتراوح بين ٣٢ بالمئة (في حالة مصر) و٩٠ بالمئة في حالة بعض دول مجلس التعاون (حالة العربية السعودية). إلا أن رصد هذه المنظمات الخيرية على خريطة العمل الأهلي العربي عام ٢٠١٥، يشير إلى أن حوالى ٦٠ بالمئة من إجمالي المنظمات الأهلية العربية يندرج في هذه الفئة، فإذا أضفنا إليها مجموعة الجمعيات فإن هذا يعني ظهور مجالات اهتمام أخرى.

• تبني كثير من هذه المنظمات أنشطة وآليات جديدة تدعم الفقراء والمحتاجين، وهم الفئة الرئيسية المستهدفة. ذلك أن بعض المنظمات الخيرية يقدم خدمات صحية لها وزنها، وأحياناً أخرى خدمات رعائية للمسنين والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة. وهذه الملاحظة تؤكد التداخل بين أجيال المنظمات الأهلية، إلا أنه يصعب تقدير عددها لغياب التصنيف اعتماداً على نسبة الإنفاق على كل نشاط[١٢].

• توجه منظمات خيرية لها رصيد طيب وطويل في هذا المجال، نحو استكمال عملها الخيري الموجه للفقراء، بتوفير خدمات تعليمية وصحية شاملة. من ذلك دور الجمعية الشرعية في مصر لرعاية الأسرة الفقيرة وتعليم الأيتام منهم، والإسهام في تكلفة زواجهم. ويبرز لنا نموذج آخر متميز في لبنان، حيث توجهت «مؤسسات الرعاية الإسلامية» التي يمتد نشاطها منذ الثلاثينيات في القرن العشرين، إلى دمج الخيري بالتنموي، بما يتضمنه من تعليم الآلاف من أطفال الفقراء، ومساعدة أسرهم، وتدريب النساء الفقيرات المعيلات لأسر، وتوفير فرص عمل لهن.

• ظاهرة دمج الخيري بالسياسي، وهنا نذكر أن العمل الخيري الذي يمتد في عمق التاريخ العربي منذ القرن التاسع عشر، والذي ارتبط بالباعث الديني لمساعدة الفقراء، كان هو الجيل الأول للمنظمات الأهلية الذي اختلط مع السياسة. وفي عمل سابق للكاتبة، في التسعينيات من القرن العشرين تبين أن حوالى ٣٠ بالمئة من الجمعيات الأهلية في مصر لها سمة دينية (إسلامية بنسبة ٢٣ بالمئة ومسيحية بنسبة ٧ بالمئة)[١٣].

وحين تصاعدت قوى التيار الإسلامي، ودخلت بشكل مباشر في العمل السياسي، في السنوات الخمس السابقة، كانت هذه الجمعيات هي «قاعدة اكتساب الموالاة» والمصدر الرئيسي لاكتساب الأصوات في الانتخابات. فقد أدركت قوى الإسلام السياسي ومنذ عقدين على الأقل، أن العمل

(١٢) تعتمد التصنيفات العالمية على معيار الإنفاق في مجالات الاهتمام، فعندما يكون أعلى إنفاق على الصحة مثلاً، فإن ذلك يدفع إلى تصنيف المنظمة ضمن فئة الخدمات.

(١٣) Amani Kandil, *Non-profit Sector in Egypt* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1999).

على الأرض ووسط القواعد الشعبية ـ خاصة في حالة ارتفاع نسبة الفقراء وضعف أو غياب خدمات الدولة ـ من شأنه كسب التأييد، وإبراز ذاتها في صورة «البديل للدولة»... وعلى سبيل المثال، ففي الحالة المصرية، نشط ٣٨٠٠ منظمة إسلامية في سنة ٢٠١١ وما تلاها، وفي الحالة التونسية تم تسجيل ٢٠٠٠ جمعية أهلية إسلامية خلال الفترة نفسها.

وفي هذا السياق، تظهر حالات متميزة أخرى مثل اليمن، حيث يتم فيها توظيف الجمعيات لمصلحة القوى السياسية المتصارعة، وفي لبنان حيث تمثل الجمعيات الأهلية أدوات للتعبير عن الانقسامات والمصالح الطائفية. وفي بعض دول الخليج العربي، تقوم الجمعيات بمهمة التعبير الاجتماعي والسياسي المستتر أحياناً، والظاهر في أحيان أخرى، عن الانقسام السكاني ما بين السنّة والشيعة.

ب ـ جيل الجمعيات الرعائية والخدمية

وهي تشير إلى المنظمات التي تقدم خدمات صحية، وتعليمية، وثقافية، وتتوجه نحو رعاية اجتماعية لبعض الفئات السكانية المهمشة والمحرومة، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين، والأسر الفقيرة، والأطفال العاملين والجانحين وأطفال الشوارع. ولا يمكن فصل هذا الجيل من المنظمات «تعسفياً» عن جيل العمل الخيري، أو جيل المنظمات التنموية الحقوقية؛ الذي سنأتي إليه ولكن تمييزه في تصنيف مجالات أنشطة المنظمات الأهلية جدير بالاهتمام.

إذا ربطنا بين النمطين (الخيري والخدمي الرعائي) يكون حديثنا عن حوالى ٧٠ بالمئة على الأقل من إجمالي المنظمات الأهلية في المنطقة العربية، مع اختلاف وزن الخدمات من بلد إلى آخر.

وفي سياق إبراز مجالات اهتمام هذا الجيل الثاني، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

• يعتبر الفقراء والفئات المهمشة هم أولى شرائح المجتمع المستفيدين من الخدمات التي يقدمها هذا النوع من الجمعيات، فهو مساند لشبكة الأمان الاجتماعي، المعنية بالأسر الفقيرة. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انضم إلى الفئات المستفيدة قطاع من الطبقة المتوسطة، وعلى وجه الخصوص في ما تعلق بالخدمات الصحية.

• اتساع وتصاعد الاهتمام بالخدمات الصحية خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥، فقد ارتفعت قيمة الخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة، مع تناقص وتراجع دورها لمصلحة القطاع الخاص، كالحال في مصر ولبنان والمغرب وتونس، من ناحية، وانخفاض نوعية تقديم الخدمات الصحية الرسمية من ناحية أخرى.

وتشير البيانات إلى استحواذ القطاع الأهلي في لبنان على ٤٠ بالمئة من الخدمات الصحية، وما يقترب من ٢٥ بالمئة في المغرب ومصر والأردن، هذا إلى جانب شراكات مهمة بين القطاعين الحكومي والأهلي في بعض البلدان العربية وبروز نماذج متميزة للغاية في عدة دول عربية،

لمنظمات أهلية تكفلت بعلاج الفقراء أصحاب الأمراض المزمنة، وتوفير العلاج والرعاية لها مثل «جمعية العمل الاستعجالي» بالمغرب التي تتكفل بحوالى ٣٥٠,٠٠٠ مريض سنوياً. ولا يمكن إغفال الدور المجتمعي المهم لمساندة تأسيس وتمويل مستشفى سرطان الأطفال في مصر الذي تم تمويله بالكامل من تبرعات الأفراد والشركات، ويلاحظ أن قيمة التبرعات التي لم تزد على مئة جنيه بلغت ٧٠ بالمئة من إجمالي التمويل. وتكرر هذا النموذج في الأردن، إلى جانب مراكز كبرى أهلية يدعمها المجتمع لعلاج أمراض القلب والكلى والأمراض المزمنة[١٤].

وبرز اتجاه مماثل في دول الخليج التي تمتد فيها شبكة التأمين الصحي، فقد شهد بعضها ازدياد الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، وتطوير المؤسسات التي ترعاهم مثل «المستشفى الإماراتي الإنساني العالمي»، واتجه بعضها إلى توفير خدمات صحية في دول عربية أخرى كالسودان ولبنان ومصر، أو توفير مراكز بحثية طبية متقدمة للغاية مثل برنامج سلطان للاتصالات الطبية والتعليمية في السعودية.

• التعامل مع المخاطر الاجتماعية التي تهدد الأسرة العربية، من أبرزها تصاعد عدد ونوعية المنظمات التي تتصدى لقضايا التفكك الأسري، وارتفاع نسبة الطلاق (قطر والبحرين والمغرب ولبنان...). ومنها أيضاً الاهتمام بمكافحة المخدرات من خلال التوثيق والتوعية والعلاج، وتبني منهجية مختلفة بدمج أنشطتها مع المدارس والجامعات مثلم حدث بشكل متميز في مصر والمغرب[١٥].

• التوجه نحو الحد من مخاطر استخدام الأطفال لتكنولوجيا الاتصالات، ومكافحة الهجرة غير المشروعة من جانب الشباب والأطفال من خلال جمعيات أغلبها مدعم من الاتحاد الأوروبي، وكذلك التعامل مع مخاطر الاتجار بالبشر. وفي المجال الأخير اهتمت عشرات من الجمعيات الأهلية، خاصة في المغرب وتونس، بدعم الأسر الفقيرة في المناطق التي انتشرت فيها الظاهرة، كما تبنت عشرات من الجمعيات سياسات وإجراءات للحد من زواج الفتيات القاصرات في مصر، والتعامل الجاد مع ختان الإناث في السودان ومصر.

• تصاعد عدد ونوعية المنظمات المعنية بالهجرة والنزوح من مناطق الصراع والاقتتال في العراق والسودان وسورية إلى لبنان والأردن ومصر[١٦]. وازدادت هذه الأعداد في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، ما

---

(١٤) لمزيد من التفاصيل عن دور القطاع الأهلي في الصحة، انظر: أماني قنديل، محرر وباحث رئيسي، **دور المنظمات الأهلية العربية في مجال الصحة: التقرير السنوي الثالث عشر** (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٤).

(١٥) قنديل، «منظمات المجتمع المدني في مواجهة المخاطر الاجتماعية: قراءة نقدية». وحول المخاطر الاجتماعية ـ خبرات جديدة في مصر، علي ليلة (ص ٣٢٧ ـ ٣٦٦)، ولبنان، مصطفى حجازي (ص ٢٩١ ـ ٣٢٥)، والمغرب، عبد اللطيف كادي (ص ٣٦٧ ـ ٤١٥)، في: **المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية: التقرير السنوي الحادي عشر**.

(١٦) قدرت وزارة التعاون الدولي في مصر عدد المهاجرين من العرب إلى مصر بسبب الاقتتال والحروب بحوالى خمسة مليون مواطن (تصريح وزيرة التعاون الدولي)، **الأهرام**، ٢٠١٦/١/٢٧.

خلق تحديات كبيرة أمام الدول المضيفة، وبالذات لبنان والأردن، وهدد بكارثة إنسانية فيها. وارتبط بذلك تأسيس منظمات جديدة، وتبنّي أنشطة وبرامج في منظمات قائمة بالفعل، تتوجّه بخدمات رعائية وأخرى صحية وتعليمية للتعامل مع اللاجئين والنازحين من مناطق القتال. ويمكن تقدير عدد المنظمات الأهلية التي تقدم خدمات صحية وتعليمية وثقافية للنازحين من السودان وسورية في مصر بحوالى ٥٠ منظمة، كما تم تقدير عدد هذه المنظمات في لبنان بحوالى ٢٣ منظمة أبرزها مؤسسة عامل.

وهكذا، فإن العمل الأهلي في بعض البلدان العربية التي تشهد مخاطر اجتماعية متزايدة، اتسم بالسرعة والتجاوب، مع مخاطر تصاعدت في السنوات الأخيرة، ولم يقتصر الأمر على جيل المنظمات الخيرية، وإنما شمل أيضاً جيل المنظمات الخدمية والرعائية. مثل هذه المنظمات من منظور الكم والكيف، أسهمت في صياغة ملامح جديدة لخريطة المنظمات الأهلية عام ٢٠١٥.

ج ـ جيل المنظمات التنموية والحقوقية

اعتادت الدراسات السابقة التفرقة بين المنظمات التنموية (باعتبارها الجيل الثالث) والمنظمات الحقوقية (باعتبارها الجيل الرابع)، إلا أن الواقع العربي يشهد تداخلاً كبيراً بين هذه المنظمات، فالعمل الحقوقي الذي يسعى إلى الدفاع عن الحقوق والحريات، يهدف أيضاً إلى تمكين المجتمع ككل أو بعض فئاته (Collective Benefits Organization)، ولم تعد المنظمات الحقوقية تركز على حقوق الإنسان السياسية والمدنية وحسب، وإنما أضحت تتبنى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مثل الحق في التنمية، والحق في السكن، والحق في التعليم، وحقوق المواطنة...). أضف إلى ذلك أن المنظمات التنموية التي تستهدف تمكين فئات بعينها، وتساعدها على الاعتماد على الذات، من خلال التعليم والتدريب وتوفير فرص العمل، قد تطورت منهجية عملها، في أغلبية البلدان العربية، وأصبح «المكون الحقوقي» يؤدي دوراً مهماً فيها.

ونشير إلى أن المنظمات التنموية التي تستهدف توسيع خيارات البشر وتحسين نوعية حياتهم، تتواجد في القواعد الشعبية، ما يجعل برامجها أكثر فعالية حين يتحقق الدمج بين التوجهين الحقوقي والتنموي. فما هي أبرز مجالات اهتمام هذا الجيل الثالث؟ وكيف أثر في خريطة المنظمات الأهلية العربية:

• ازدياد نسبة المنظمات التنموية والحقوقية، على المستوى العربي، إلى حوالى ٣٠ بالمئة عام ٢٠١٥ مقارنة بـ ٢٠ بالمئة في ٢٠٠٠، وإن كان هناك اختلاف فيما بين البلدان العربية (العمل الخيري يشكل الأغلبية في دول الخليج العربي). وقد ارتبط هذا الازدياد بخطاب سياسي يحفز العمل التنموي، إلى جانب تغير التشريعات في بعض البلدان العربية في الألفية الثالثة.

• اهتمامات هذه المنظمات تمثلت بقضايا تنموية مثل الحد من الفقر وتوفير فرص عمل، فقد بدأت الألفية الثالثة باعتراف عالمي ـ تمثل بوثيقة الأهداف الإنمائية للألفية ـ بأن الفقر هو التحدي

الرئيسي الذي يواجه العالم، مع توافر مؤشرات لاتساع دائرته في عدد كبير من الدول. وقد صاحب ذلك مجموعة من المفاهيم التنموية التي شددت على إقامة «الشراكات» بمعنى توافق عدة أطراف على التعاون المشترك من أجل تحقيق أهداف محددة، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات في إطار من التكافؤ بينها، والاستفادة من المزايا النسبية لكل منها.

كما تصاعد عالمياً وعربياً مفهوم الحكم الرشيد، بما يتضمنه من عمل جماعي وممارسة ديمقراطية وإقرار المساءلة والمحاسبة، ومفهوم بناء الشبكات والتحالفات، والمسؤولية الاجتماعية، ومفهوم بناء القدرات، وغير ذلك من مفاهيم وممارسات أحدثت تغييراً في المنظمات التنموية، وارتبط بذلك ازدياد حجم التدفق التمويلي غير المسبوق الذي أثر في صياغة خريطة الاهتمامات والأنشطة.

• وإذا كانت جهود مكافحة الفقر قد ارتبطت تاريخياً بجيل الجمعيات الخيرية التي أدّت دور الوسيط بين المانح والمتلقي لمساعدة الأفراد والأسر الفقيرة، فإن المنظمات التنموية قد طورت أساليبها وآلياتها في هذا الشأن، من أبرزها:

ـ تبني آليات جديدة من أهمها مشروعات القروض الصغيرة والقروض متناهية الصغر، التي اتسعت مجالاتها في بلدان عربية متعددة ـ وبشراكة صناديق أهلية وحكومية ـ وامتدت داخل كل دولة إلى مختلف المناطق (مصر، ولبنان، والأردن، والمغرب، والجزائر، واليمن، والبحرين..). وقد أصدرت بعض البلدان العربية ـ وأبرزها مصر ـ تشريعات تنظم حركة القطاع الأهلي، ومراقبتها في ما تعلق بالقروض الصغيرة[١٧].

ـ التركيز، وأحياناً بشراكة مع الحكومات، على مساندة النساء الفقيرات المعيلات لأسر. وقد كشفت الإحصاءات الرسمية عن تراوح نسبة هذه الفئة ما بين ١٧ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة في البلدان العربية.

ـ توفير برامج متخصصة لتعليم وتدريب الشباب والفتيات، في مجالات جديدة، لتوفير فرص عمل ومكافحة البطالة. وقد تنوعت هذه المجالات ما بين الحرف البيئية والصناعات الصغيرة إلى تطوير مهارات توظيف تكنولوجيا المعلومات.

ـ وانطلاقاً من إدراك المسؤولية الاجتماعية، قامت مؤسسات مالية ومصرفية ورجال أعمال بمساندة منظمات ومبادرات أهلية لمكافحة الفقر والبطالة. ومن الخبرات المتميزة في هذا الشأن حالة الأردن.

(١٧) صدر قانون في مصر عام ٢٠١٥، لضمان مراقبة تدفق التمويل من الجمعيات الأهلية وبعض المؤسسات المالية المتخصصة، باعتبار أن التوسع في سوق تمويل القروض الصغيرة، يحتاج إلى تشريع.. إلا أن الجمعيات الأهلية تعتبر أن تطبيق أحكام القانون عليها ـ بمساواة مع مؤسسات تمويلية ـ قد يؤثر سلباً في نشاطها.

ـ تشكيل التحالفات، ومجموعات تنموية لتفعيل الدور الجماعي في مكافحة الفقر. والفكرة الرئيسية وراء هذه المجموعات التنموية، تجد تفسيرها في فاعلية العمل الجماعي واقتسام الخبرة وتوزيع الأدوار، مع توفير التدريب وبناء قدرات منظمات جذورية أو قاعدية (Grassroots) في مختلف المناطق للحد من الفقر (نموذج المجموعات التنموية الذي تبنته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية خلال الفترة من ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٥)[١٨].

• تفعيل المشاركة السياسية للنساء، مع الدعوة والضغط في اتجاه توفير حقوق المرأة، وتوفير مساحة أكبر لمشاركتها الاجتماعية والسياسية، ومكافحة العنف الذي تتعرض له.

• تحقيق نقلة نوعية في مفاهيم «الخيرية» لترتبط باتجاه تنموي، من ذلك خبرة بنك الطعام المصري الذي تأسس عام ٢٠٠٥ الذي يوفر الغذاء للفقراء في العشوائيات والقرى الفقيرة، ثم اتسع دوره بشكل ملموس ليلمس احتياجات الكساء والدواء لدى الفئات المهمشة، ثم في مرحلة تالية ربط بين خدماته ودعمه للفقراء، وبين توفير التعليم والتثقيف للأطفال والشباب وتوفير فرص عمل لهم.

• مجال الاهتمام بالأطفال، خاصة المهمشين منهم (أطفال الشوارع، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال المتسربين من التعليم...)، وفي هذا السياق برزت مكونات حقوقية وتثقيفية في التعامل مع الأطفال وأسرهم، بالإضافة إلى وجود اتجاه قوي لدى منظمات كثيرة تحمل شعار «التنمية بالفنون»، حيث يؤدي الإبداع دوره في تغيير حياة هذه الفئات.

• تزايد مساحة «الفنون والإبداع والثقافة»؛ فقد انطلقت مبادرات أهلية ـ غير مسبوقة ـ خاصة بعد الثورة في تونس ومصر، وفي لبنان، ثم في الأردن، والمغرب، بالإضافة إلى الإمارات، أغلبها يربط بين القواعد الشعبية وبين الفنون والإبداع والثقافة[١٩]. فقد تنامى في السنوات الخمس الأخيرة، وفي سياق تردِّي نوعية الفنون التي تقدمها أغلب الفضائيات، الشعور لدى فئات من شباب المبدعين بضرورة «الالتحام بالشارع» والاندماج مع «الناس». وربما يكون صعود الإسلام السياسي قد أدى دوره في إدراك النخبة المبدعة من الشباب، أن هناك «تهديداً للهوية والانتماء»، وهناك احتياجاً «لإنعاش ذاكرة الأمة» ودمج آليات التنوير الثقافي والفني ضمن أنشطتها.

في عام ٢٠١٥ تراوحت نسبة هذه المنظمات في الجمعيات الأهلية ما بين أقل من ٨ بالمئة من الإجمالي (مصر، والأردن، ولبنان، والجزائر) إلى أكثر من ٢٧ بالمئة في المغرب والإمارات. ومن أمثلة ذلك مؤسسة المورد في مصر ولبنان والمغرب والأردن، و«مسرح الجنينة» في المناطق الشعبية

(١٨) مشروع المجموعات التنموية، الذي أطلقته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، عام ٢٠٠٨ (في مصر، لبنان، المغرب، البحرين، السودان، اليمن) هو مشروع رائد استفاد منه الآلاف من الفئات المهمشة واجتذبهم إلى سوق العمل... استمر المشروع ـ الذي دعمه صندوق الأوبك والصندوق العربي للتنمية ـ من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٥.

(١٩) أماني قنديل، محرر وباحث رئيسي، **دور المنظمات الأهلية في إثراء الثقافة والفنون والإبداع: التقرير السنوي الثاني عشر** (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٣).

في مصر، ومدرسة فنون الدرب الأحمر، ومؤسسة «مدد» لمواجهة التراجع الثقافي، وفرق الغناء الشابة الجديدة في المقاهي والشوارع (فرقة اسكندريلا مثلاً) وساقية الصاوي.

ومنها أيضاً برامج إحياء التراث في مصر والمغرب والأردن والسعودية، وجمعيات النهوض بـ «الثقافة الشفهية» في مصر والمغرب لإحياء الموروث الثقافي والحكايات الشعبية، ومجموعات السينما المستقلة في مصر ولبنان والأردن، ومهرجانات المسرح والسينما وغيرها، وجمعية «حرف» في السعودية لتنمية الحرف اليدوية، و«مبادرة فن حياة للأطفال بلا مأوى» في مصر. كل هذه المبادرات وغيرها يكشف عن تنامي الوعي لدى بعض النخب العربية بضرورة التوجه إلى مجالات جديدة ترتبط بالتنمية الثقافية وتعميق الوعي وبث التذوق الفني.

وإذا كانت المنظمات التنموية تختلط بالحقوقية في بعض الأحيان، وعلى النحو الذي تابعناه من قبل، فإن الأمر الذي لا شك فيه، هو أن المنظمات الحقوقية بأنماطها الجديدة، تجد على خريطة المنظمات الأهلية عام ٢٠١٥ مكاناً مهماً.

فهذه المنظمات تستهدف حماية الإنسان والتوعية الحقوقية والدفاع عن مجمل الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية له. وإذا كان تاريخ أول منظمة عربية يعود إلى ١٩٨٣ حين تأسست المنظمة العربية لحقوق الإنسان (في قبرص)، فقد شهدت السنوات التالية سلسلة من المنظمات في مصر والمغرب ولبنان والأردن، ركزت الأغلبية منها حتى عام ٢٠٠٠ تقريباً على الحقوق السياسية والمدنية. وبعد ذلك، تأسست عشرات من المنظمات الحقوقية التي توجهت نحو الدفاع عن حقوق بعينها مثل الصحة، والتعليم والثقافة، والسكن، والعدالة الاجتماعية، وحقوق المواطنة والمشاركة في مراقبة الانتخابات، ودافع بعض هذه الجمعيات عن أصحاب المعاشات، وحقوق الأطباء، والنساء والأطفال، والمستهلكين، والدفاع عن ضحايا الإهمال الطبي. وبرزت هذه الاهتمامات على خريطة المنظمات الأهلية عام ٢٠١٥.

تتبقى بعض الملاحظات المهمة عن المنظمات الحقوقية، تتمثل بالتالي:

• تصاعد عددها مع تنوع أنماطها منذ عام ٢٠٠٠ وتأسيس منظمات حقوقية في بعض دول الخليج العربي (أغلبها أسستها الحكومة)، وكذلك تأسيس منظمات حقوقية ـ خاصة بعد سنوات الثورات ـ تميزت بالتوجه الديني من منظور حقوقي مثال منظمة الدفاع عن حقوق المرأة المسلمة في مصر.

• فيما عدا المغرب، التي جددت خطابها السياسي والتشريعي مع مطلع الألفية الثالثة وتحقيق مصالحات بين النظام السياسي وبعض قطاعات المجتمع، فإن حالة المنظمات الحقوقية في دول أخرى مثل مصر والأردن ولبنان والجزائر تشهد توترات متنوعة مع حكوماتها، وهي توترات قد تصل إلى الصدام.

يفسر ذلك عاملان رئيسيان؛ **أولهما**، إدراك الحكومات لمنظمات المجتمع المدني الحقوقية، باعتبارها مراكز معارضة مؤيدة للحركات الاحتجاجية، ما أوجد علاقة شك وتوجس، وتبنّي قيود تشريعية على أنشطة هذه المنظمات. **وثانيهما**، قضية التمويل الأجنبي إذ تعتمد تلك المنظمات بشكل تام على التمويل الأجنبي ما يفقدها استقلاليتها، وهي تدخل في تحالفات وائتلافات مع مؤسسات غربية (عادة هي المؤسسات الداعمة لأنشطتها نفسها). وهكذا، فإن تلك المنظمات، بدلاً من البحث عن حليف أو ظهير شعبي لها في الداخل، تتجه إلى حلفاء الخارج، وهو ما أثير بشكل واضح في الحالة المصرية بعد ثورة يناير، واعتبارها تهديداً للأمن القومي بسبب الاستقواء بالخارج ما دفع السلطات إلى حصار أنشطتها[٢٠].

ـ **مواقف المنظمات الحقوقية تجاه العمليات الإرهابية؛** فبينما تتصاعد معارضة هذه المنظمات إزاء أعمال العنف الموجهة إلى مواطنين في حالات التظاهر أو التوقيف أو داخل أقسام الشرطة، فإنها تتراجع في مواجهة العنف الإرهابي الموجه إلى الداخل خاصة الحالات الموجهة ضد أفراد الشرطة والجيش كما هو في الحالات المصرية، وأثر ذلك سلباً في رؤية فئات من المثقفين المؤيدة من حيث المبدأ للمنظمات الحقوقية، ولكنها ترفض هذا التناقض في مواقفها.

ـ **غياب المؤسسية في هذه المنظمات واتسامها بدرجة عالية من «الشخصنة»** أي اعتمادها على شخص واحد عادة ما يكون مؤسسها والقائم على شؤونها، دون وجود إدارة جماعية، كذلك يفتقد بعضها الممارسات الديمقراطية بداخلها، على الرغم من مطالبتهم الحكومات بها، وبعضها الآخر يفتقد الشفافية والمساءلة والمحاسبية، وهم أيضاً يطالبون بها. وأخيراً نلمس «السمة العائلية» تزحف في اتجاه المنظمات الحقوقية، التي تتمسك بمفهوم المجتمع المدني، وهو ما يخالف السمة المذكورة ولا يتفق مع مفهوم الثقافة المدنية.

إذا كان هذا الجزء قد اهتم بمجال اهتمامات المنظمات الأهلية العربية، سواء ما هو تقليدي ومستمر، أو ما هو مستحدث يتعلق بإدراك المخاطر التي تهدد الوطن العربي، فإنه يبدو لنا أن هناك عوامل رئيسية أثرت في صياغة خريطة المنظمات الأهلية. ولا يمكن فصل تطور هذه الاهتمامات دون ربطه بالسياق العالمي والوثائق التنموية الصادرة عن الأمم المتحدة، أو دون التعرف إلى رؤية الدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية لدور «منظمات المجتمع المدني» في التحول الديمقراطي والرهان عليها، ودون ربطه بتطور الأوضاع الداخلية وتصاعد مخاطر الفقر وارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض نوعية الخدمات الصحية والتعليمية، والتفكك الأسري، والتراجع القيمي... وغير ذلك مما شكل مخاطر كبرى، دفعت إلى ظهور مبادرات أهلية استجابة لها، وهو ما أسهم أيضاً في عملية إعادة تشكل خريطة العمل الأهلي.

(٢٠) أحد النماذج المهمة في مصر بعد ثورة يناير، توجيه اتهامات رسمية لعدد من المنظمات الحقوقية المصرية، ومؤسسات التمويل الأجنبي عام ٢٠١٣ لاتجاهها نحو زعزعة الأمن القومي المصري.

ولا شك في أن الثورات العربية، وما صاحبها من سيولة وعدم استقرار، وأحياناً الفوضى، أدّت دوراً مهماً في تشكُّل الخريطة، وبروز «لاعبين جدد» على الساحة العربية (نشطاء من أجيال مختلفة)، تختلف انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية والدينية، وهو ما أسهم في اختلاط العمل الأهلي بالدين من جانب، وبالسياسة من جانب آخر.

لقد كانت العولمة وما صاحبها من تطورات في تكنولوجيا الاتصال، وسقوط الحدود الجغرافية التقليدية بين الدول، وتغير مفاهيم السيادة والأمن القومي، جميعها عوامل مهمة، شكلت خريطة المنظمات الأهلية عام ٢٠١٥.

فالمؤكد أن المنظمات الأهلية هي جزء من السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، الذي توجد فيه، وتتفاعل مع متغيراته؛ ومن ثم فإن استيراد مفهوم المجتمع المدني ودعمه وتنشيطه لا يعني تلقائياً إمكانية تحقيق الديمقراطية أو العدالة الاجتماعية أو تكافؤ الفرص، لأن محددات البيئة المجتمعية تؤدي الدور الرئيسي في تحديد فاعلية هذه المنظمات، وهو ما سنناقشه في الجزء التالي.

ثالثاً: محددات الخريطة وإمكان تقييم الفاعلية

تبين لنا في ما سبق أن الخريطة ليست ساكنة، وإنما تتسم بالدينامية والحركة، سواء من حيث الحجم أو مجالات الاهتمام، أو من حيث الفاعلون. وتبين لنا أن هناك تفاعلات بين متغيرات دولية وأخرى إقليمية، لها أدوار متفاوتة في «إعادة تشكيل الخريطة» وأوزان هذه الأدوار، صعوداً وهبوطاً.

نحن إذاً أمام قطاع ـ يطلق عليه القطاع الثالث إلى جانب الحكومة والقطاع الخاص ـ وهذا القطاع يضم موارد بشرية ومادية هائلة، ويلتحم بالقواعد الشعبية في كل المجتمعات، ويتحرك لمواجهة المخاطر. إلا أننا على الرغم من ذلك ورغم التراكم المعرفي الذي تحقق في العقدين الأخيرين، لا نمتلك «الآليات» التي تؤكد لنا ـ علمياً ـ القيمة المضافة لمخرجات هذا القطاع الثالث، هذا على الرغم من جهود الجماعة الأكاديمية العربية، لتقييم المخرجات. بعبارة أخرى، تخلو الساحة من تطبيق «مؤشرات» لقياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي، وتتبنى منهجية علمية تقترب من الوضع المماثل في الدول الغربية.

فأغلبية الباحثين تتوقف عند القول بأهمية القطاع الأهلي، ووصف أدواره. كما يهتم الباحثون بجانب «المدخلات» أي الموارد البشرية ـ من عاملين ومتطوعين ـ والبيئة الوسيطة السياسية والتشريعية، والبيئة الثقافية والاجتماعية «المهيئة» لدور المنظمات الأهلية. وقد يهتمون بالمحددات التي تؤثر سلباً في فاعلية هذه المنظمات. إلا أن الأهم هو توافر القدرة على قياس هذه الفاعلية، وتقييم المخرجات، وذلك بهدف تطوير أداء هذا القطاع وتفعيل دوره كقطاع ثالث رئيسي.

١ ـ متطلبات رئيسية لتقييم الفاعلية

تتمثل هذه المتطلبات بما يلي:

أ ـ توثيق معلوماتي، دوري عبر سلسلة زمنية (الموارد البشرية، والمادية، ومصادر التمويل، والأنشطة من برامج ومشروعات، وعدد المستفيدين.. وغير ذلك).

ب ـ أن يكون هذا التوثيق إلزامياً بحكم القانون[٢١] وتقوم الجهة الإدارية المسؤولة بتجميعه وإتاحته لأغراض التحليل.

ج ـ توافر الشفافية وتدفق المعلومات.

د ـ تصنيف مجالات الاهتمام وبناء قواعد بيانات نوعية، تتناول: العاملين والمتطوعين ومصادر التمويل والإنفاق، والمستفيدين.. وغير ذلك.

هـ ـ إدراك أهمية التقييم من جانب كل الأطراف، والوعي بما يمكن أن يحققه لتطوير الفرص والإمكانات المتاحة للقطاع الأهلي.

و ـ أهمية وجود شراكة بين الحكومات والمنظمات الأهلية من جانب والمراكز البحثية الأكاديمية من جانب آخر.

٢ ـ مفاهيم رئيسية تتعلق بقياس الفاعلية

أ ـ تعريف الوحدات أو المكونات التي تشكل منظومة الجمعيات الأهلية

وهي متعارف عليها عالمياً، مع وجود سمات خاصة في التشريعات العربية (فعل إرادي حر، قطاع منظم مستقل ذاتياً، خاضع للقانون، يسعى للنفع العام، غير ربحي، يستقل نسبياً عن الحكومة[٢٢]، غير مُسيَّس، يلتزم بمعايير قيمية وأخلاقية في تعامله مع كل الأطراف).

ب ـ تعريف الفاعلية

وهي مدى ما يتحقق من مخرجات أو نتائج، أو تغييرات مرغوب فيها، ومخطط لها. فالمفهوم ـ إذاً ـ يتضمن ثلاثة أفكار رئيسية: تحقيق النتائج المستهدفة والمخطط لها للبرنامج أو المشروع أو المنظمة ككل، والتعامل مع النتائج أو الآثار غير المقصودة التي قد تصاحب التنفيذ، وتحقيق النتائج بنوعية عالية من دون هدر للوقت والجهد والمال (وهنا تصبح الكفاءة قائمة في إطار الفاعلية).

---

(٢١) مشروع القانون المصري للجمعيات والمؤسسات الأهلية (عام ٢٠١٦) يتضمن للمرة الأولى على المستوى العربي إلزام المنظمات بتوفير هذه البيانات.

(٢٢) Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier, *Defining the Nonprofit Sector: A Cross-national Analysis* (Manchester: Manchester University Press, 1997).

ج ـ التقييم

وهو مفهوم يشير لغوياً إلى «تقدير قيمة الشيء» ويمكن تعريفه في هذا السياق باعتباره «عملية بحث تطبيقية» لجمع وتحليل الدلائل (Evidence) التي تصل بنا إلى تقدير أو الحكم على برامج ومشروعات وسياسات، و«نوعية أداء» أو خطة أو قيم أو أشخاص.

د ـ القياس

هو «ترجمة العلاقة بين الأهداف والعمليات والنتائج (البناء التركيبي) إلى متغيرات يتم ملاحظتها ورصدها تساعدنا في الوقوف على الواقع والتنبؤ بالمستقبل».

ومن زاوية دراستنا لخريطة المنظمات الأهلية، واعتماداً على ما سبق فإن قياس فاعلية هذه المنظمات يشير إلى «مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية المتكاملة التي يعتمد عليها للوقوف على مدى تحقق النتائج، ونوعيتها، والعلاقة بينها وبين قدرات (Capacity) هذه المنظمة، وتفاعلاتها الداخلية (عملية إدارة الحكم) والخارجية (مع البيئة الثقافية والاجتماعية المحيطة)».

إن القياس يخرج بنا في عملية التقييم (Evaluation) من مرحلة الوصف والتحليل، إلى الواقع، وطبيعة العمليات (Process) والأثر/المردود، وذلك استناداً إلى مؤشرات كمية وكيفية تتفق مع سمات المنظمات (والقطاع ككل) وطبيعة البيئة التي تنشط فيها.

وإذا كنا نخطط لاستمرارية عملية التقييم للقطاع الأهلي، فإن القياس يحقق ذلك باعتبار أن التقييم لحظي، بينما القياس عملية ممتدة، والأخير كمي وكيفي، بينما التقييم يمكن أن يكون كيفياً فقط. كما أن للقياس قدرة على المقارنة والتنبؤ، ويعتمد على مؤشرات إجرائية، ويتسم بضبط منهجي أكثر لاختيار المصداقية وتحقيق المراقبة.

على أية حال، فإن اقتحام مجال التقييم والقياس للمنظمات الأهلية، قد اقتصر على الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥) حيث تراكمت عدة أعمال مهمة عن منهجية تقييم هذه المنظمات[٢٣]، ويضاف إلى ذلك ضعف اهتمام المنظمات الأهلية العربية بموضوع التقييم في المنطقة العربية فلم تهتم بهذا الموضوع سوى ٣ بالمئة فقط من المنظمات على مستوى كل دولة عربية وفي الغالب ارتبط القيام بذلك بمانح أجنبي، كما اهتمت الشبكة ببلورة مؤشرات قياس تختبر فاعلية المنظمات الأهلية[٢٤] وذلك في مشروع ضخم ضم مجموعة من أبرز المفكرين والباحثين العرب.

---

(٢٣) تمت هذه الدراسات تحت إشراف الكاتبة والتي اقترحت منهجية التقييم التشاركي من خلال فريق العمل وبخطوات محددة.

(٢٤) أماني قنديل، محرر وباحث رئيسي، **مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي** (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٠).

٣ ـ مؤشرات قياس الفاعلية

إن مؤشرات قياس فاعلية «خريطة المنظمات الأهلية» تتوجه نحو ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

أ ـ القدرات

وتنقسم إلى:

• القدرات البشرية للمنظمة سواء العاملون بأجر أو المتطوعون، ومدى ملاءمة هذه القدرات البشرية من حيث العدد والمهارات والخبرات (النوعية) مع المشروعات التي تضطلع بها المنظمة، وتلمس نقاط القوة والضعف وطبيعة المشكلات التي تواجههم.

• القدرات المادية المتاحة ومدى توافقها مع حجم النشاط، وتنوع مصادر التمويل (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المحلي، مصادر أجنبية).

• القدرات التكنولوجية للمنظمة والتوثيق الإلكتروني، والتواصل المتاح من خلال توظيف تكنولوجيا الاتصال.

• قدرات الإدارة الرشيدة للحكم، من منظور العمل الجماعي، وفرص التشاور، والممارسة الديمقراطية داخل المنظمة (ومن مؤشراتها تداول المناصب القيادية)، وإدارة الصراعات والمنازعات من خلال احترام قواعد القانون.

ب ـ التفاعل مع البيئة الوسيطة

وتتضمن تأثيرات البيئة السياسية والتشريعية في المنظمة، وطبيعة علاقتها بالجهة الإدارية، والقيود على النشاط، وتأثير الثقافة والقيم المجتمعية (ثقافة التطوع، مشاركة المرأة، الشباب...)، وقدرات الاستجابة لأولويات المجتمع، والمخاطر والتفاعل مع الشركاء (شبكات وائتلافات شراكات مع الحكومة والقطاع الخاص...).

ج ـ الأثر/المردود

إن عملية قياس الفاعلية هنا تتجه إلى نتائج التفاعل بين المجموعتين السابقتين من المؤشرات، حيث يتم اختبار مدى تحقق أهداف المنظمة، مع تفسير أسباب الإخفاق أو النجاح، وإدراك التأثير، والمشاركة في عملية التنمية، وعدد المستفيدين، و«نوعية» الخدمات المقدمة، والقدرة على الاستجابة للمطالب والمخاطر المتجددة والتأثير في السياسات.

٤ ـ تطبيق مؤشرات الفاعلية في الواقع العربي

أبرز تطبيق هذه المؤشرات في الواقع العربي نتائج مهمة، يمكن إيجاز بعضها في ما يلي:

أ ـ القدرات البشرية

• نحن إزاء موارد بشرية ضخمة، تنشط في القطاع الأهلي، ويختلف إجمالي عدد العاملين من بلد إلى آخر وداخل البلد نفسه وفقاً للنشاط والموارد المادية المتاحة، وتكشف النتائج أن حوالى ٤٠ بالمئة من إجمالي المنظمات يعمل فيها أقل من ١٠ أشخاص، وأن ١٠ بالمئة من إجمالي المنظمات يعمل فيها مقابل أجر من ٥٠ ـ ١٠٠ فأكثر من الافراد، أي يمكن القول إننا إزاء ما يقترب من ٣ ملايين من العاملين بهذا القطاع.

• عدد المتطوعين في المنظمات الأهلية، تحدده البيانات الرسمية المتاحة في البلدان العربية، بعدد أعضاء المنظمة (مثلاً مصر تعلن في بيانات رسمية وجود ٣ ملايين متطوع)؛ ولكن مثل هذه الأرقام تعتمد على ما هو رسمي ومسجل عن عدد الأعضاء، رغم أن ٥٠ بالمئة من الأعضاء غير مسدد الاشتراكات. وهناك إغفال للمتطوعين من المجتمع المحلي الذين يقبلون على التطوع في مشروع محدد، لحظة إدراكهم المنفعة العامة التي تعود عليهم. في الوقت نفسه فإن الدراسات الميدانية المتتابعة سجلت تراجع المتطوعين، خاصة النساء والشباب، في كل البلدان العربية بلا استثناء، ما يعني أن تقدير عدد المتطوعين استناداً على العضوية يشوبه القصور.

• إن القدرات البشرية الضخمة المتوافرة للمنظمات الأهلية تعاني ـ وفقاً لتقييم الفاعلية ـ أربع مشكلات أساسية، هي: ضعف القدرة على العمل الجماعي، وضعف القدرات والخبرات المتوافرة، ونقص مهارات التعامل مع المجتمع المحلي، وضعف القدرة على توظيف تكنولوجيا الاتصال.

ب ـ القدرات المادية

إن اختبارات القدرات المالية قد كشف عن أولوية التمويل من المنح والتبرعات المحلية كمصدر لتمويل نشاط الجمعيات ويليه الدعم الحكومي (الذي ارتفع إلى أقصاه في دولة الإمارات). بينما اقتصر التمويل الأجنبي على دعم المنظمات الحقوقية، والمرأة، وبعض الأنشطة التنموية، وذلك في الدول التي تسمح تشريعاتها بذلك، وتم تقدير نسبة المنظمات التي تحصل على التمويل الأجنبي ما بين ١١ بالمئة (لبنان) وحوالى ٥ بالمئة (مصر، المغرب، اليمن).

يلفت الاهتمام في هذا السياق إلى أمرين، أولهما أن القطاع الخاص كأحد مصادر التمويل قد تصاعد ـ قبل الثورات العربية وأزمة أسعار النفط ـ إلى ما يقترب من ٩ بالمئة من إجمالي تمويل المنظمات الأهلية، وثانيهما رفض حوالى ٥٠ بالمئة من المنظمات، الإفصاح عن حجم الميزانيات ومصادر التمويل، وهو مؤشر لضعف الشفافية التي تطالب هذه المنظمات حكوماتها بتبنيها، مما يعني تماثل طرق إدارة المنظمات الأهلية لتلك الموجودة في الحكومة.

ج ـ القدرات التكنولوجية

تشير النتائج إلى ارتفاع مؤشر توظيف تكنولوجيا الاتصال، في المنظمات الأهلية عام ٢٠١٥ عن سنة الأساس وهي عام ٢٠٠٠، ويشمل ذلك وجود مواقع إلكترونية وبريد إلكتروني... إلخ. لكن في الوقت نفسه، نرصد غياب قواعد البيانات ـ عن الأعضاء والمستفيدين والمشروعات ـ بحيث لا يعد التوثيق الإلكتروني، موضع اهتمام الأغلبية.

د ـ قدرات الإدارة الرشيدة للحكم

كشفت النتائج عن نقاط ضعف كثيرة تؤثر سلبياً في فعالية المنظمات الأهلية، أبرزها:

- ضعف قواعد المؤسسية واحترام القانون.
- «الشخصنة» والاستمرارية لفترات طويلة لرؤساء مجالس الإدارات (١٠ سنوات متوسط شغل المواقع القيادية)، والارتباط بشخصية مركزية.
- ضعف دور الجمعيات العمومية والوزن المحدود لقدراتهم في التأثير في القرارات والسياسات والبرامج.
- ضعف قيمة وممارسة «العمل الجماعي» وتوزيع الأدوار.
- تواتر الأزمات والانشقاقات الداخلية وبرز ذلك بالذات في المنظمات الحقوقية.
- إن التخطيط الاستراتيجي للتركيز على قضية واحدة أو قضايا محددة، هو حلقة ضعيفة في نشاط الجمعيات قد يؤدي إلى إهدار الإمكانات والفرص.
- غياب التقييم بشكل شبه تام، ما يؤدي إلى إهدار فرص التطوير.
- ضعف قيم النزاهة والشفافية وقبول المساءلة والمحاسبة.
- ضعف التشبيك وإقامة الائتلافات.

كما كشفت الدراسات عن نتائج مهمة أخرى، من أبرزها:

إن تأثير البيئة السياسية (قيود سياسية) والتشريعية (غياب التوافق حول القوانين) وتأثيرات البيئة الثقافية والقيمية والاجتماعية لها دور واضح في التأثير في الفاعلية، يتمثل بالآتي: ضعف روح التطوع وعدد المتطوعين وخصوصاً بالنسبة إلى المرأة، وغلبة النشاط الخيري على نشاط الجمعيات. كما كان للضغوط الاقتصادية أثرها السلبي في «ثقافة التطوع»، وفي وجه الخصوص حين يغيب دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية.

واتضح أيضاً تأثر المخرجات بطبيعة المدخلات (مهارات التخطيط والتنفيذ، أو الموارد المادية أو غيرها ...) وتتأثر أيضاً بالبيئة الوسيطة المهيئة أو المشجعة. وإذا أخذنا في الاعتبار ضعف عملية التخطيط، فقد برزت المبالغة في توقع النتائج مقارنة بالإمكانات المتوافرة، واتضحت الفجوة بين

الواقع والمستهدف، والتركيز على المؤشرات الكمية مثل عدد المستفيدين وليس على المؤشرات الكيفية كنوعية الخدمة ومدى رضاء المستفيدين عنها.

وفي هذا الصدد، تبرز قضية القدرات الاستجابية للمنظمات الأهلية في مواجهة تزايد المخاطر الاجتماعية في أغلب البلدان العربية ـ حتى وإن لم نتمكن من تقييم الفاعلية ـ فهي بعد إيجابي ينبغي البناء عليه. من ذلك تفاعل هذه المنظمات مع متغيرات وتحديات جديدة تهدد الوطن العربي، وأبرز النماذج الدالة على ذلك، دور العمل الأهلي في دعم اللاجئين والنازحين من مناطق الاقتتال والصراع إلى دول عربية مجاورة (من سورية إلى لبنان والأردن ومصر، ومن السودان إلى مصر، وهجرة عدد كبير من العراقيين إلى الأردن ولبنان ومصر... وهكذا)[٢٥]. ومن الأمثلة الأخرى، القدرات الاستجابية العالية للمنظمات الأهلية، في بعض البلدان العربية، في تعاملها مع اتساع دائرة الفقر وارتفاع نسبة البطالة (مشروعات القروض الصغيرة...)، وجهود التركيز على النساء الفقيرات المعيلات لأسر.

إن مجمل النتائج السابقة ـ التي اعتمدت على سلسلة من الدراسات الميدانية عبر العشر سنوات الأخيرة ـ هي مجرد مؤشرات تسهم في عملية تقييم الملامح العامة. ولكن المهم التأكيد أنها تتفاوت في حدتها ودرجتها باختلاف وتنوع المنظمات الأهلية في البلدان العربية، وفى نفس البلد.

* * *

لقد اجتهدنا في هذا الفصل لإبراز ملامح خريطة المنظمات الأهلية العربية (٢٠١٥ ـ ٢٠١٦)، ومن خلال نقاط ثلاث أساسية، تمثّلت **أولاها** بالتغيرات التي لحقت بعدد المنظمات وتوزيعها الجغرافي مقارنة بعام ٢٠٠٠، واهتمت **ثانيتها** بمجالات الاهتمام أو الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات التطوعية سواء تلك المستحدثة التي تيتجيب للمطالب والمخاطر المتجددة أو تلك التقليدية التي تتسم مجالات نشاطها بالاستمرارية، ثم ركزت **ثالثتها** على إمكان تقييم فاعلية هذه المنظمات ومردودها.

وفي مناقشة النقاط المحورية السابقة، تم الاهتمام بالتفاعل بين المتغيرات العالمية وبين عملية إعادة تشكل الخريطة، وكذلك الاهتمام بتأثير سياسات وتوجهات بعض الدول الكبرى لدعم وتمويل أنشطة بعض المنظمات (الحقوقية بشكل رئيسي)، والتي «راهنت عليها» لإحداث تغيير سياسي في بعض البلدان العربية، والاهتمام بعلاقة تشكل الخريطة ـ على النحو الذي تعرضنا له ـ بطبيعة النظم السياسية العربية، والأحداث الكبرى على الساحة، من ثورات وانتفاضات واحتجاجات، واقتتال

(٢٥) هناك تقديرات رسمية من حكومات أو منظمات دولية، تشير إلى ما يقترب من مليون نازح إلى لبنان، ونصف مليون في مصر (من سورية ومن العراق وما يقترب من مليون في الدول المجاورة. آخذاً في الاعتبار أن بعض المهاجرين ليس لهم تسجيل رسمي في المفوضية).

داخلي، وتبلور «علاقات من الشك المتبادل» بين بعض الحكومات العربية والمنظمات الأهلية، التي كشفت عنها التشريعات والتدخلات الأمنية أحياناً، والحل والتصفية في أحيان أخرى.

وبالرغم من التفاعلات السابقة بين المنظمات الأهلية العربية والمتغيرات العالمية والإقليمية، فإن التطورات التي شهدتها خريطة هذه المنظمات، كانت في جانب كبير منها استجابة لمطالب وضغوط مجتمعية وعكست قدراً كبيراً من التفاعل مع المخاطر الاجتماعية في المنطقة العربية. وقد تمثل ذلك بتبنّي أعداد متزايدة من هذه الجمعيات منهجاً تنموياً يتعامل مع اتساع المخاطر الاجتماعية المترتبة على الفقر والآثار السياسية والاجتماعية والنفسية المترتبة عليه، ومن خلال التوجه للتدريب والتأهيل وتوسيع نطاق مشروعات القروض الصغيرة، خاصة التي يستفيد بها الشباب والنساء المعيلات لأسر، وذلك لمواجهة الآثار الناتجة من ارتفاع نسبة البطالة. كما تمثل التفاعل بين المنظمات الأهلية العربية وبيئتها السياسية والاجتماعية في ازدياد الأدوار الخدمية والرعائية، التي قامت بها بسبب تبني الحكومات سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتراجع إسهامها في توفير الخدمات الصحية وانخفاض نوعية الخدمات المقدمة، وخصوصاً في القرى والمجتمعات المحلية. وتمثل أيضاً بالاهتمام ـ غير المسبوق ـ من جانب المنظمات الأهلية بقضايا، مثل الأطفال العاملين تحت السن القانوني، وأطفال الشوارع، وذوي الاحتياجات الخاصة، والعشوائيات، والمخدرات، ومناصرة حقوق المرأة العربية وتوسيع مشاركتها.

بإيجاز، يمكن القول إن المنظمات الأهلية العربية باعتبارها كياناً مرتبطاً بالبيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومتأثراً بمتغيرات عالمية وإقليمية، قد اتسم بالدينامية والحركة، والتفاعل إيجاباً أو سلباً مع مجمل هذه المتغيرات. على أنه من الضروري الإشارة إلى النقاط التالية بإيجاز:

١ ـ رغم أن الدراسة تذهب إلى تأكيد إعادة تشكل الخريطة عام ٢٠١٥، من خلال مؤشرات كمية (تضاعف العدد عدة مرات) ومؤشرات كيفية (تنوع مجالات الاهتمام والاستجابة للمخاطر الاجتماعية)، إلا أن الوقوف علمياً على تقييم مدى الفاعلية في أي مجتمع عربي، هو أمر صعب المنال ينبغي أن تتكاتف لتحقيقه الحكومات والقطاع الأهلي والجماعة الأكاديمية العربية. فصحيح أننا نستطيع الاستدلال على ملايين المنتفعين أو المستفيدين من نشاط المنظمات الأهلية، وخاصة الفئات المهمشة، لكن في غياب التقييم لا نعلم نوعية الأداء، أو رشادة الإنفاق، أو النفقة البديلة ... وغير ذلك.

٢ ـ لدى أغلبية المنظمات الأهلية اقتناع بأن أهم المحددات التي تؤثر سلباً في عملها، هو محدودية التمويل، وبالرغم من صحة هذا الاقتناع جزئياً، إلا أنه من المهم إدراك أن «المنح السخية» ليست هي مفتاح الفاعلية، وإنما الرشادة والتخطيط الاستراتيجي والعمل الجماعي والحكم الرشيد.

٣ ـ من المهم إدراك أن الخبرة العالمية[٢٦] تكاد تنطق وتقول إن المجتمع المدني القوي والصحي يرتبط بوجود دولة قوية، وأن جزءاً من عدم تحقيق المنظمات الأهلية لأهدافها يرتبط بالبيئة الثقافية والمجتمعية، وفي جزء آخر يرتبط بسياسات الحكومة ذاتها.

٤ ـ إن العولمة التي أسقطت الحواجز الجغرافية بين دول العالم، قد أسقطت أيضاً الحواجز بين المنظمات الأهلية العربية وبين العالم، ولم يعد العمل الأهلي شأناً داخلياً بالدرجة الأولى (من حيث الاستقلالية والتشريعات والضوابط، والتدخلات الأمنية... وغير ذلك)، ومن ثم يسهل طرح مقولات «الاستقواء بالخارج» و«تهديد الأمن القومي» والتغير في مفهوم «سيادة الدولة».

٥ ـ إن أخطر ما يهدد العمل الأهلي العربي هو الفوضى وعدم الاستقرار وانسداد قنوات التعبير، واختلاط السياسة بالعمل الأهلي، وتداخل الدين (الاعتبارات الطائفية والمذهبية) مع نشاط المنظمات الأهلية. وترتب على ذلك أنه بدلاً من أن ترسي ثقافة المواطنة والمساواة بين الجميع، تعمل كآلية للتفتيت والتفرقة على أساس العقيدة والدين والمذهب والانتماء السياسي.

(٢٦) حين يصبح ترتيب القطاع الثالث/الأهلي، على مستوى العالم من منظور الدور والفاعلية، متداولاً في السنوات الأخيرة، بين كندا وهولندا وبريطانيا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، واستناداً إلى مؤشرات محددة، ندرك أن المجتمع المدني القوي يرتبط بدولة قوية.

الفصل السادس

أداء الاقتصادات العربية: معضلة التكيّف مع بيئة متغيرة

يركز هذا الفصل على تطور الأوضاع الاقتصادية في البلاد العربية في ضوء تطور الأوضاع السياسية في المنطقة من تغيير النظم إلى تفكيك الدول في إثر تنامي الأنشطة الإرهابية والعنف والصراعات المسلحة، وكذلك في ضوء استمرار انهيار أسعار النفط التي بدأت منذ منتصف عام ٢٠١٤ وتداعيات ذلك على الاقتصادات العربية، وذلك من خلال سبعة محاور، تدرس أداء الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، ونمو القطاعات الاقتصادية والهيكل القطاعي للناتج المحلي، والتعاون الاقتصادي العربي، والعلاقات الاقتصادية مع العالم، والتكلفة الاقتصادية للحروب والصراعات والإرهاب، والإنفاق العسكري، والبيئة الاقتصادية ـ التكنولوجية المتغيرة، بما تشمله من تحديات ومخاطر.

أولاً: أداء الناتج المحلي الإجمالي

يعرض هذا الجزء للتقديرات الواردة في تقرير صندوق النقد الدولي عن **مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي أيار/مايو عام ٢٠١٥**، وكذلك في تقرير صندوق النقد الدولي في إصدار أيلول/سبتمبر بعنوان **آفاق الاقتصاد العربي** متضمناً تحديثاً لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم خلال عامي ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ مع مناقشة هذه التقديرات في ضوء المعطيات والواقع العربي.

وتشير التقديرات وفقاً لتقارير صندوق النقد العربي إلى أن النشاط الاقتصادي العالمي لم يشهد تحسناً ملحوظاً خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، بخلاف ما كان متوقعاً من قبل عدد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى الكثير من العوامل من أهمها: الأداء المتواضع للاقتصاد الأمريكي، واستمرار المخاطر المحيطة بالنمو الاقتصادي في منطقة

اليورو، وانكماش الناتج في كومنولث الدول المستقلة نتيجة المخاطر الجيوسياسية، إضافة إلى تراجع مسار النمو في بعض الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، وعلى رأسها الصين وبعض دول أمريكا اللاتينية والدول الرئيسة المصدرة للنفط.

وترتيباً على ما سبق، فإن توقعات نمو الاقتصاد العالمي عن عام ٢٠١٥ تسجل ٣,٣ بالمئة تزداد إلى نحو ٣,٨ بالمئة في عام ٢٠١٦ في ظل التوقعات بتحسن معدلات النمو في كل من الدول المتقدمة والنامية واقتصادات السوق الناشئة على حد سواء.

أما ما يتعلق بالأسواق العالمية للنفط، فلا تزال متأثرة بضغوط وفرة الإمدادات النفطية. لذلك، فإنه وفقاً لمصدر **آفاق الاقتصاد العربي**، فإن متوسط الأسعار المسجلة خلال ٢٠١٥ تقل عن مثيلتها المسجلة خلال ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤ بنحو يتجاوز ٥٠ دولاراً للبرميل ومع معاودتها تحقيق المزيد من الهبوط في أواخر ٢٠١٥ وبداية ٢٠١٦ وتوقع المؤسسات الدولية تراجع الأسعار العالمية للنفط بنحو ٤٠ بالمئة خلال عام ٢٠١٥ وتعافيها بنسبة ٩ بالمئة عام ٢٠١٦ مع تعزيز مستويات النشاط الاقتصادي العالمي، والتوقعات بتراجع مستويات المعروض من خارج دول أوبك، وتوقع صندوق النقد العربي تحقيق الدول العربية كمجموعة معدل نمو يتراوح حول ٢,٨ بالمئة عام ٢٠١٥ بما يعكس تحسن آفاق النمو في بعض البلدان العربية وتراجعها في أخرى.

في هذا السياق، كانت التقديرات تشير إلى أنه من المتوقع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للبلدان العربية المصدرة للنفط إلى ٢,٧ بالمئة خلال عام ٢٠١٥ مقارنة بنحو ٣ بالمئة للنمو المسجل في عام ٢٠١٤ مع استمرار التباين في تحقيق مستويات النمو بين البلدان المختلفة.

من المتوقع تأثر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة أقل بانخفاض أسعار النفط مقارنة بالأقطار العربية النفطية الأخرى، سواء نتيجة لجوء بعض هذه الدول إلى زيادة كميات الإنتاج النفطي خلال العام أو لحرص بعضها على تبني سياسات مالية معاكسة للدورات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي، وعليه فمن المتوقع تراجع معدلات نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى نحو ٣ بالمئة في عام ٢٠١٥ مقارنة بنحو ٣,٤ بالمئة متحقق في عام ٢٠١٤. في المقابل، من المتوقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية الأخرى المصدرة للنفط، باستثناء الجزائر بما يعكس تراجع الأسعار العالمية للنفط والغاز وتداعياتها على اقتصادات هذه البلدان.

في ما يتعلق بالأقطار العربية المستوردة للنفط، رجحت التقديرات استفادتها عام ٢٠١٥ من الآثار الإيجابية لتنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى الاستفادة نسبياً من تراجع الأسعار العالمية للنفط. وترتيباً على ما تقدم، فإنه من المتوقع ارتفاع معدل نمو هذه المجموعة من الأقطار إلى ٣,٤ بالمئة في عام ٢٠١٥ مقارنة بنحو ٢,٥ بالمئة للنمو المحقق في ٢٠١٤.

أما في ما يتعلق بتوقعات النمو للأقطار العربية خلال عام ٢٠١٦، فمن المتوقع تحسن وتيرة النمو الاقتصادي للبلدان العربية كمجموعة إلى نحو ٣,٥ بالمئة، وذلك على ضوء التعافي المتوقع لأسعار النفط خلال هذا العام، وعليه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ليسجل ٣,٧ بالمئة مع الزيادة المتوقعة للإيرادات النفطية وتسارع وتيرة تنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية الضخمة. وكذلك ستستفيد البلدان العربية المستوردة للنفط من التحسن المتوقع للطلب العالمي، الأمر الذي انعكس في توقع تحقيق مجموعة البلدان العربية المستوردة للنفط معدل نمو ٤ بالمئة في ٢٠١٦.

كما يظهر في تقديرات الجدول الرقم (٦ ـ ١) فإن التنبؤات تشير إلى بلوغ دول مجلس التعاون الخليجي معدلاً للنمو ٣,٤ بالمئة في ٢٠١٥ مما يرجع بصفة رئيسة إلى تباطؤ النمو غير النفطي، كرد فعل لانخفاض أسعار النفط بما يتجاوز ٥٠ بالمئة. وهذا مفاده أن بلدان مجلس التعاون لم تعد مركزاً للنمو في المنطقة العربية كما كانت وفقاً لتقرير **حال الأمة العربية (٢٠١٤ ـ ٢٠١٥)**. وهذا ما يفسر باتجاه معدلات النمو نحو الانخفاض في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤ بالنسبة إلى كل دول مجلس التعاون باستثناء قطر مضافاً إليها الجزائر واليمن كدول مصدرة للنفط. ورغم ما تواجهه هذه الدول النفطية من تراجع حاد في أسعار النفط، وخسائر كبيرة في إيراداتها النفطية فمن المتوقع أن تستخدم الاحتياطيات المالية المتراكمة وموارد التمويل المتاحة لتخفيف وطأة انخفاض الإيرادات على نموها الاقتصادي، ولا تزال حالات عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة تعوق النشاط الاقتصادي.

وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي في أيار/مايو ٢٠١٥ من المتوقع أن يتراجع النمو في البحرين وعمان والسعودية في عام ٢٠١٦، مع تسارع وتيرة نمو القطاع النفطي في كل من ليبيا والعراق والجزائر، الأمر الذي انعكس في توقعات معدلات أعلى للنمو في عام ٢٠١٦، وذلك في الدول الثلاث على الترتيب (١٧,٧ بالمئة[١]، و٦,٧ بالمئة، و٣,٩ بالمئة). ورغم تراجع أسعار النفط مؤخراً، فإن ذلك كان بمثابة المحرك للاقتصاد غير النفطي، واستخدام الاحتياطيات المالية الوقائية المتراكمة للتخفيف من حدة هذا الأثر مع إجراء التصحيح اللازم للأوضاع المالية العامة بالتدريج على المدى المتوسط.

تشير توقعات الصندوق إلى انخفاض نسب التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث تزيد قليلاً عن ٢ بالمئة. فقد تزايدت قوة عملاتها (المربوطة بالدولار الأمريكي الذي ارتفعت قيمته مقابل تراجع أسعار الغذاء) وذلك لأن معظم هذه الدول تستخدم أسعاراً موجهة إدارياً لمنتجات الوقود. أما في الجزائر، فإن انخفاض قيمة عملتها من الأرجح أن يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وزيادة صاداراتها غير النفطية. ومع ازدياد المخاطر بفعل الصراعات والتوترات الجغرافية ـ السياسية فقد يرتفع الإنتاج النفطي في الدول المتأثرة بالصراعات مثل ليبيا والعراق.

---

(١) وذلك مع افتراض انتهاء الحرب الداخلية واستقرار الأوضاع وبناء مؤسسات حكم جديدة.

الجدول الرقم (٦ ـ ١)

معدلات نمو الناتج الإجمالي الحقيقي (٢٠١٤ ـ ٢٠١٦) للأقطار العربية

(الأرقام بالنسب المئوية)

	٢٠١٤	توقعات ٢٠١٥	توقعات ٢٠١٦
الجزائر	٤,١	٢,٦	٣,٩
البحرين	٤,٧	٢,٧	٢,٤
العراق	٢,٤-	١,٣	٧,٦
الكويت	١,٣	١,٧	١,٨
ليبيا	٢٤,٠-	٤,٦	١٧,٧
عمان	٢,٩	٤,٦	٣,١
قطر	٦,١	٧,١	٦,٥
العربية السعودية	٣,٦	٣,٠	٢,٧
الإمارات العربية المتحدة	٣,٦	٣,٢	٣,٢
اليمن	٠,٢-	٢,٢-	٣,٦
البلدان المستوردة للنفط			
جيبوتي	٦	٦,٥	٧,٠
مصر (أ)	٢,٢	٤,٠	٤,٣
الأردن	٣,١	٣,٨	٤,٥
لبنان	٢,٠	٢,٥	٢,٥
موريتانيا	٦,٤	٥,٥	٦,٧
المغرب	٢,٩	٤,٤	٥,٠
السودان (ب)	٣,٤	٣,٣	٣,٩
سورية (ج)	-	-	-
تونس	٢,٣	٣,٠	٣,٨
الضفة الغربية وغزة	٠,٨-	٠,٩	٤,٢

(أ) التوقعات لا تتضمن التأثير المحتمل من اتفاقات الاستثمار التي تم إبرامها أثناء مؤتمر التنمية الاقتصادية في آذار/مارس ٢٠١٥.

(ب) تعبر بيانات ٢٠١٢ وما بعدها عن الوضع الراهن في السودان.

(ج) البيانات لا تتضمن سورية نظراً إلى انعدام اليقين بشأن الحالة السياسية.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي (أيار/مايو ٢٠١٥).

مع عودة السياسة النقدية للولايات المتحدة إلى طبيعتها، فقد تتشدد الأوضاع المالية والنقدية في دول مجلس التعاون الخليجي، وربما نشأت مخاطر من التمويل وتجديد الديون في الدول التي تعتمد على التمويل الخارجي (البحرين، وعمان، واليمن).

يؤكد انخفاض أسعار النفط أهمية الإقلال من اعتماد الدول على إيراداته، ويمكن تكملة جهود احتواء الإنفاق بزيادة كفاءة النفقات الرأسمالية من خلال تحديد المشروعات ذات الأولوية، وتحسين الإدارة الضريبية، وتحسين تحصيل الضرائب غير النفطية، وازدياد الحاجة لتنويع قاعدة النشاط الاقتصادي، وتحسين الاتساق بين التعليم والمهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص ورفع معدلات التشغيل فيه.

في ما يخص الدول المستوردة للنفط، فقد بيّن الجدول الرقم (٦ ـ ١) تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي في أغلبية الأقطار العربية المستوردة للنفط، وذلك على الرغم من استمرار تأثر النمو الاقتصادي خلال ٢٠١٥ بالعوامل نفسها التي أثرت في آدائه عام ٢٠١٤ والمتمثلة بالتداعيات الناتجة من الظروف الداخلية التي تمر بها بعض الأقطار العربية إضافة إلى تأثير التراجع الشديد لأسعار النفط والتعافي المحدود لاقتصادات منطقة اليورو على إنعاش الطلب على صادرات هذه البلدان على غرار تونس والمغرب ومصر، إذ ظل النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٥ مثقلاً بأعباء النمو المحدود في الصادرات والمخاوف الأمنية والاختناقات على جانب العرض، وتأثر الصادرات سلباً من جراء ضعف النمو في منطقة اليورو الشريك التجاري الرئيس للمغرب العربي، وتدهور القدرة التنافسية مع ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية مقابل اليورو والدولار مع ارتفاع أسعار الصرف الاسمية مقابل اليورو؛ إذ يشير **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥**[٢] إلى ارتفاع مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الفاعلة لنحو خمسة عشر بلداً عربياً عام ٢٠١٤ بما يعكس تراجع مستويات تنافسية، وهو ما يعزى إلى ارتفاع معدلات التضخم في بعض الأقطار العربية مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين أو إلى تراجع أسعار الصرف الرسمية لبعض البلدان العربية أو الاثنين معاً. وقد سجل كل من الجنيه السوداني والجنيه المصري أكبر نسبة ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفاعلة بلغت ١١,٨ بالمئة و٧,٦ بالمئة على التوالي.

كذلك أسفرت المخاطر الأمنية عن تثبيت السياحة أو انخفاضها، وبخاصة السياحة الروسية والخليجية (مصر ولبنان). كما اقتربت تداعيات الصراعات الإقليمية (العراق وليبيا وسورية وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة) من الإضرار بالأنشطة الاقتصادية في الكثير من الأقطار العربية، كالأردن ولبنان (وهي نقطة سيتم تناولها أدناه عند رصد التكاليف الاقتصادية لهذه الصراعات).

---

(٢) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٥)، شكل رقم (٩)، ص ٢٤٩.

جاء انقطاع امدادات الكهرباء في مصر ولبنان ليؤثر سلباً على مناخ جذب الاستثمار في المنطقة العربية وبخاصة مصر، ولم يكن لانخفاض أسعار النفط سوى تأثير غير ملموس على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الدخل المتاح للإنفاق نظراً لبطء انتقال آثاره إلى أسعار الوقود المحلي.

مع كل هذه التأثيرات المعاكسة، جاءت التوقعات لمعدلات النمو عام ٢٠١٦ لتشير إلى بعض بشائر تحسن الثقة في اقتصادات الدول المستوردة للنفط بفضل التقدم في مراحل التحولات السياسية من خلال إجراء الانتخابات ووضع الدساتير الجديدة (والمثال حالتا مصر وتونس) وذلك على الرغم من العمليات الإرهابية التي ضربت الاقتصادين عدة مرات خلال عام ٢٠١٥ وحتى الشهور الأولى من عام ٢٠١٦.

وقد بدأ الكثير من الحكومات في المنطقة العربية في تنفيذ بعض الإصلاحات الهيكلية وتنفيذ بعض المشروعات العملاقة مثل مشروع تنمية ممر قناة السويس وشرق التفريعة في مصر. والأرجح أن السياسات الإصلاحية للحكومات العربية قد تشيع جواً من الثقة في إمكانية تقليل العوائق على جانب العرض، ومواصلة دعم الاستثمارات والصادرات ومواجهة ضغوط ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية.

على الرغم من أن المنافع التي يمكن أن تتحقق من انخفاض فواتير الواردات النفطية يوازنها جزئياً تراجع أسعار الصادرات من السلع الأولية غير النفطية إلا أن المكاسب الخارجية الصافية قد تكون مرتفعة كما تشير تقديرات تقرير الصندوق لتبلغ ١٦ مليار دولار بما يمثل ١,٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٥. وحيثما يكون الأمر في الأقطار المستوردة التي تشهد ضعف انتقال الآثار إلى أسعار الوقود المحلية قد تعود وفورات الموازنة الناتجة من انخفاض الدعم للطاقة على البلدان التي تقدم الدعم (مثل مصر وتونس والسودان).

إن كل معطيات تقرير صندوق النقد الدولي قد أسهمت في رفع أسقف التقديرات لمعدلات النمو الاقتصادي إلى ٣,٨ بالمئة في تونس، و٤,٣ بالمئة في مصر، و٤,٥ بالمئة في الأردن، و٥ بالمئة في المغرب. وفي ما يخص تقديرات الصندوق الأخرى المتعلقة بالسودان فتبدو منطقية في ظل الاستقرار النسبي بعد انفصال الجنوب، والاتفاق الذي وقعه السودان عام ٢٠١٣ مع جنوب السودان، أما ما يخص تقديره بالنسبة إلى معدلات النمو بالضفة الغربية وغزة واليمن، فيجانبها الصواب، فأغلب الظن أن اليمن قد يتعرض لانكماش اقتصادي على غرار المسجل عام ٢٠١٤ وبنسبة أعلى عن المقدرة لعام ٢٠١٥ والبوادر الأولى لعام ٢٠١٦ لا تبشر بانتهاء الحرب داخل اليمن، وذلك في ظل الأوضاع الأمنية المتفاقمة وتكرار الهجمات والاستيلاء على أنابيب النفط.

ينسحب الأمر نفسه على أوضاع الاقتصاد الليبي في ظل استيلاء الجماعات الإرهابية على حقول النفط، فالتوقعات بأن يرتفع معدل النمو من ٤,٦ بالمئة في عام ٢٠١٥ إلى ١٧,٧ بالمئة في عام ٢٠١٦ تجافي الواقع، وتبعد من الحقيقة.

فالواقع إجمالاً، في ضوء مؤشرات هبوط أسعار النفط في بدايات عام ٢٠١٦، لا يبشر كثيراً بانعكاساته الإيجابية على مستويات النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، والمتصور أن يكون حجم استفادة بعض البلدان العربية المستوردة للنفط من التحسن المتوقع للطلب العالمي محدوداً، إذ إن هذه الأقطار العربية، رغم آفاق زيادة معدلات نموها الاقتصادي، لا تزال هذه الزيادة أقل من تلك اللازمة لخفض معدلات البطالة المرتفعة.

بطبيعة الحال، ينطوي تحسين آفاق النمو الاقتصادي على نحو قابل للاستمرار واحتوائه على ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية عميقة.

ثانياً: نمو القطاعات الاقتصادية والهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

إذا تتبعنا الصورة الإجمالية للاقتصادات العربية كما يوضحها الجدول الرقم (٦ ـ ٢) في ضوء البيانات والمؤشرات المحسوبة من **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ فسوف يتبين بجلاء أن الصناعات الاستخراجية قد تحسنت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت من ٣٧,٢ بالمئة عام ٢٠١٣ إلى ٥٩,٧ بالمئة عام ٢٠١٤ بسبب حجم إنتاج النفط وأسعاره التي تخطت مئة دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٤ قبل أن تنخفض أسعاره في النصف الثاني من العام بأكثر من ٥٠ بالمئة.

من جانب آخر، ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية من ٩,٢ بالمئة من الناتج العربي، وبمعدل نمو ٤,٤ بالمئة عام ٢٠١٣، إلى ١٧,١ بالمئة وبمعدل نمو ٩ بالمئة عام ٢٠١٤، وذلك بفعل نمو قطاعات مثل التشييد والإسمنت والحديد والصلب والأسمدة، وحيث أظهرت مؤشرات تقييم مستوى تحقيق الأهداف الكمية للاستراتيجية العربية للتنمية الصناعية للأعوام (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٤) أن معدل نمو الإنتاج الصناعي العربي خلال المدة المشار إليها قد بلغ حوالى ٩,٢ بالمئة بالمقارنة مع ما كان مستهدفاً من الخطة وهو ٧ بالمئة[٣].

نتيجة انخفاض مساهمة قطاع الإنتاج السلعي في الناتج المحلي عام ٢٠١٤، تعززت نسبة مساهمة قطاع الخدمات من ٤٠,٥٤ بالمئة عام ٢٠١٣ إلى ٤٢,٩ بالمئة عام ٢٠١٤، وسجل معدل نمو هذا القطاع ٧,٣ بالمئة عام ٢٠١٤ مقارنة بنسبة نمو ٨,٧ بالمئة عام ٢٠١٣.

في هذا الإطار، أسهم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة ١٢,٦ بالمئة عام ٢٠١٤ بمعدل نمو ٥,٣ بالمئة، مسجلاً تراجعاً من معدل نمو متحقق ٧,٩ بالمئة عام ٢٠١٣.

---

(٣) من حيث إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية على مستوى الدول، فقد احتلت السعودية المركز الأول تليها مصر ثم الإمارات، وقطر، والمغرب، والكويت، والجزائر ... انظر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥**، ملحق (٢/٤)، شكل (٢).

يوضح الجدول الرقم (٦ ـ ٢)، زيادة الحصة النسبية لقطاع الزراعة من ٥ بالمئة عام ٢٠١٣ إلى ٩,٢ بالمئة عام ٢٠١٤ وبمعدل نمو قدره ٧,٣ بالمئة عام ٢٠١٤ مقارنة بمعدل ٥,٣ بالمئة عام ٢٠١٣.

الجدول الرقم (٦ ـ ٢)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ومعدل النمو السنوي بالأسعار (٢٠١٣ ـ ٢٠١٤)

البيان	هيكل الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)		معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٢ ـ ٢٠١٣	٢٠١٣ ـ ٢٠١٤
قطاع الإنتاج السلعي منها:	**٥٩,٧**	**٥٧,٣**	**٠,٦**	**–٢,٣**
الزراعة	٥,٠	٩,٢	٥,٣	٧,٣
الصناعات الاستخراجية	٣٧,٢	٥٩,٧	–٢,٦	–٨,٥
الصناعات التمويلية	٩,٢	١٧,١	٤,٤	٩,٠
باقي قطاع الإنتاج	٨,٣	١٣,٩	٩,٩	٨,٥
إجمالي قطاعات الخدمات منها:	**٤٠,٥**	**٤٢,٩**	**٨,٧**	**٧,٣**
الخدمات الحكومية	١٢,٢	١٢,٦	٧,٩	٥,٣
صافي الضرائب غير المباشرة	٠,٠	٠,٣	–٨٥,٢	٨٠,٠
الناتج المحلي الإجمالي	**١٠٠**	**١٠٠**	**٣,٨**	**١,٥**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥ (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٥)، الملحق (١/٢) والملحق (٣/٢).

ولتحديد الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية والريفية ومضامين ذلك بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية، يعرض الجدول الرقم (٦ ـ ٣) لصورة أكثر تفصيلاً عن المساهمات النسبية القطاعية في الناتج المحلي العربي.

الجدول الرقم (٦ ـ ٣)

صورة الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي
(بالأسعار الجارية) عام ٢٠١٤ وذلك بدلالة القطاعات الإنتاجية والريفية

إجمالي المنطقة العربية	مليون دولار	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٤ (بالمئة) ٢٠١٣ (بالمئة)	
إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	**١٥٧٩,٨٩١** (١٠٠)	٥٧,٣	٥٩,٧
الصناعات الاستخراجية	٩٤٣,٣٧٣ (٥٩,٧)		
الصناعات التحويلية	٢٧٠,٨٤٥ (١٧,١)		
الزراعة	١٤٦,٥٥٢ (٩,٣)		
التشييد	١٧٥,٧٢١ (١١,١)		
الكهرباء والغاز والماء	٤٣,٤٠٠ (٢,٧)		
إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	**٥٨١,٣٧٤** (١٠٠)	٢١,١	١٩,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٩٠,٩٩٥ (٥٠,١)		
النقل والمواصلات والتخزين	١٨٦,٥٣٧ (٣٢,١)		
التمويل والتأمين والمصارف	١٠٣,٨٤١ (١٧,٩)		
إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	**٦٠٢,٧٦٨** (١٠٠)	٢١,٩	٢١,٠
الإسكان	١٧٠,٦٥٥ (٢٨,٣)		
الخدمات الحكومية	٣٤٨,٠٩٤ (٥٧,٧)		
الخدمات الأخرى	٨٤,٠٢٠ (١٣,٩)		
صافي الضرائب غير المباشرة	٧,٢٠٥	٠,٣	١,٢
إجمالي الناتج المحلي	**٢٧٥٧,٣٤٣**	١٠٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

ومقارنةً بالمؤشرات المحسوبة من **تقرير حال الأمة (٢٠١٤ ـ ٢٠١٥)**، يتضح ما يأتي:

ـ استمرار النمط الهيكلي بما يمثل استحواذ القطاعات السلعية على نسبة ٥٧,٣ بالمئة، وهو تحسن ظاهري مع انخفاض أسعار النفط العالمية، وما يعزز صفته الريعية هو استمرار استحواذ الصناعات الاستخراجية النفطية على حوالى ٦٠ بالمئة من إجمالي الإنتاج السلعي. أما الصناعات التحويلية فتحسنت قليلاً مساهمتها إلى ١٧ بالمئة (مقارنة بنسبة ١٥ بالمئة في التقرير السابق) وإذا جمعنا الزراعة والصناعة التحويلية معاً، فإنهما سيصلان إلى ٢٦ بالمئة من الناتج السلعي، أما قطاعا التشييد والبناء والكهرباء والغاز، فتقتصر حصتهما في توليد الناتج على ما يقرب من ١٤ بالمئة.

ـ مقارنةً بالهيكل القطاعي وفقاً لبيانات عام ٢٠١٣ يتضح أن قطاعات الإنتاج السلعي قد تأثرت فعلياً بانخفاض أسعار النفط العالمية، وأن محاولات الأقطار العربية إعادة الهيكلة الاقتصادية في اتجاه الزراعة والصناعات التحويلية ـ رغم الجهود المبذولة ـ لا تزال بالقدر غير الكافي لمواجهة الصدمات العالمية.

ـ التحسن النسبي في مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية في توليد الناتج؛ إذ ارتفعت المساهمة من ١٩,٥ بالمئة عام ٢٠١٣ إلى ٢١ بالمئة عام ٢٠١٤، بينما استمرت مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية (الإسكان والخدمات الحكومية وغيرها) عند مستوى يزيد قليلاً على ٢١ بالمئة.

ـ تتأكد الصفة الريعية لهيكل الاقتصادات العربية من استمرار استحواذ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبطة بنشاط السياحة على ٥٠ بالمئة من ناتج قطاع الخدمات الإنتاجية يليه مساهمة قطاع النقل والمواصلات والتخزين بنسبة ٣٢ بالمئة. وأخيراً يتحسن نصيب قطاع التمويل والتأمين والمصارف من ناتج قطاع الخدمات الإنتاجية مقارنة بالتقرير السابق؛ إذ ترتفع مساهمته من ١٦ بالمئة عام ٢٠١٣ ليسجل حوالى ١٨ بالمئة عام ٢٠١٤، وهو مؤشر يدل على استمرار ريعية الاقتصاد العربي بما ينطوي عليه من تنامي المضاربات المالية والعقارية.

ـ إن استمرار هيمنة الصناعات النفطية على نسبة مؤثرة في توليد الناتج العربي تتجاوز ٥٠ بالمئة من شأنه أن يجعل منظومة الاقتصاد العربي عرضة لتقلبات وصدمات الاقتصاد العالمي بما ينطوي على تأثيرات معاكسة على مستويات التعليم والصحة والتشغيل والرفاهة الاجتماعية للمواطن العربي، الأمر الذي يقترح معه إيلاء أهمية أكبر لتطبيق استراتيجية التنمية الصناعية العربية، وتعميق الاتجاهات الاستراتيجية المرغوب فيها في إطار التعاون والتكامل الصناعي العربي نحو تنفيذ إقامة المناطق والمدن الصناعية وتزويدها بالخدمات والبنى الأساسية وإقرار تشريعات مشجعة وجاذبة للاستثمار المحلي العربي والأجنبي، وقد بلغ عدد هذه المناطق المقترحة حوالى ٢٥٠ منطقة/مدينة/مجمع صناعي و١٢ منطقة حرة تتصف بتوفير عدد كبير من فرص العمل ووجود استثمارات صناعية ضخمة.

ـ تباين الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية بين البلدان العربية في توليد الناتج المحلي، حيث لوحظ احتلال الصناعات الاستخراجية في كل من العراق وليبيا وقطر والكويت ما يزيد على ٥٠

بالمئة من الناتج المحلي لهذه البلدان (٥١ بالمئة، ٥٣ بالمئة، ٥٥ بالمئة، ٧٦ بالمئة على التوالي)، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠١٤ بينما تقل مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي في الجزائر، والإمارات، والسعودية، وعمان (٢٥ بالمئة، و٣٣,٧ بالمئة، و٤٠,٢ بالمئة، و٤٧,٦ بالمئة على التوالي)، وتظهر المؤشرات اتجاهاً نحو التنويع الاقتصادي نسبياً في هذه البلدان.

ـ أما قطاع الزراعة، فيحتل المرتبة الأولى في كل من جزر القمر والسودان بنسبة ٣٣,٣ بالمئة، و٣١,٥ بالمئة على الترتيب، واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى في لبنان بنسبة ١٧,٢ بالمئة ويحتل قطاع النقل والمواصلات والتخزين المرتبة الأولى بنسبة ٢٥,٤ بالمئة في جبيوتي، وذلك عام ٢٠١٤. وكذلك يحتل قطاع الخدمات الحكومية المركز الأول في المغرب بنسبة ١٨,٧ بالمئة عام ٢٠١٤، وتصل مساهمة الصناعات التحويلية إلى ١٥,٦ بالمئة في تونس، و١٥,٧ بالمئة في مصر، و١٦,٧ بالمئة في الأردن عام ٢٠١٤.

يمكن التدليل على أهمية ودور الريع في الاقتصادات العربية من خلال تتبع تطور الحصة النسبية للإيرادات البترولية في هيكل الإيرادات العامة في الأقطار العربية خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بحسب البيانات الواردة في الجدول الرقم (٦ ـ ٤) وذلك بالنسبة إلى المنطقة العربية ككل.

الجدول الرقم (٦ ـ ٤)

هيكل الإيرادات العامة للبلدان العربية، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤

(الأرقام بالنسبة المئوية)

	٢٠١٣	٢٠١٤
الإيرادات البترولية	**٧٤,١**	**٦٩,٢**
الإيرادات الضريبية:	**١٦,٦**	**١٧,٨**
ضرائب على الدخل والأرباح	٥,٩	٦,٤
الضرائب على السلع والخدمات	٥,٨	٦,١
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	٢,٥	٢,٦
ضرائب ورسوم أخرى	٢,٣	٢,٧
الإيرادات غير الضريبية:	**٥,٢**	**٦,٤**
إيرادات أخرى	٣,٩	٤,٨
المنح	٠,٣	١,٨
إجمالي الإيرادات والمنح		

المصدر: المصدر نفسه، ملحق (٤/٦)، ص ٤٥٢.

يتضح من الجدول الرقم (٦ ـ ٤) أن حصة الإيرادات البترولية في هيكل الإيرادات العامة في البلدان العربية، لا تزال تشكل ما يقارب ٧٠ بالمئة عام ٢٠١٤ على الرغم من انخفاضها عن مستوى ٧٤ بالمئة عام ٢٠١٣، وهو ما يرتبط كما أشرنا سلفاً بتداعيات أزمة النفط العالمية. وسوف يكون على البلدان العربية أن تتعامل مع الواقع الجديد في سوق النفط من خلال تنشيط مصادر جديدة للإيرادات العامة من خلال نظمها الضريبية وتعديل موازناتها لترشيد الإنفاق.

كذلك فإن انخفاض ضريبة الدخل والأرباح إلى مستوى يقارب ٦ بالمئة من إجمالي الإيرادات يوضح بجلاء استمرار اعتماد الوطن العربي في مجموعه على الإيرادات النفطية بما يعكس ريعية الأنشطة النفطية كمصادر طبيعية، وعدم الاعتماد على الضرائب كمصدر للإيرادات وربما تشوّه النظام الضريبي والحاجة الملحة إلى إعادة هيكلته وإيلاء الاهتمام لضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة وغيرها.

آثار انخفاض سعر النفط في الاقتصادات العربية

أشار التقييم الإقليمي للبنك الدولي[٤] في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥ إلى أن أسعار النفط بدأت في الانخفاض من الربع الأخير من عام ٢٠١٤، واستمر الانخفاض في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥ بنسبة ٩ بالمئة، وهبط سعر نفط برنت إلى أقل من ٥٠ دولاراً للبرميل في أوائل عام ٢٠١٥، ولاحظ التقرير أن هذا الانخفاض في أسعار النقط لا سابق عهد به باستثناء ما حدث في ٢٠٠٨ عندما هوت الأسعار من ١٤٨ دولاراً إلى ٤٠ دولاراً للبرميل.

وقد عزا انهيار أسعار النفط إلى ثلاثة أسباب:

في جانب العرض، حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط، وتحول في سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق. وفي جانب الطلب، تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعاً بسبب بطء النمو في الاقتصاد العالمي.

خلافاً لانهيار أسعار النفط في ٢٠٠٨ الذي كان نتيجة عوامل الطلب، فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تؤدي دوراً مهيمناً في سوق النفط في الوقت الحالي.

وفقاً لتقديرات البنك الدولي في **تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية** في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، فإن هبوطاً في أسعار النفط بنسبة ٣٠ بالمئة بسبب «تخمة» العرض، يترتب عليه زيادة في إجمالي الناتج العالمي بنحو ٥ بالمئة في الأمد المتوسط، وسيتوقف الأثر الإجمالي على النمو على عدة عوامل تتفاوت في ما بين المناطق والدول. من المؤكد أن لهبوط آسعار النفط آثار وتداعيات سلبية على موازين المالية العامة والمعاملات الجارية للبلدان المنتجة للنفط، ولا سيما التي تعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات تصديره.

في السياق نفسه، يشير صندوق النقد الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥[٥] إلى أن الاقتصادات المعتمدة على النفط تتحمل خسائر كبيرة، حيث تقدر خسائر صادرات النفط عام ٢٠١٥ بحوالى

---

(٤) البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: انخفاض أسعار النفط،» (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، <http://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-quarterly-economic-brief-january-2015-plunging-oil-prices>.

(٥) صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، «التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب،» (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115a.pdf>.

٣٠٠ مليار دولار أو ٢١ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك تسجل عجزاً في المالية العامة عام ٢٠١٥، بحيث يتحول فائض المالية العامة في دول المجلس من ٤,٦ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٤ إلى عجز قدره ٦,٣ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٥.

وتستند التنبؤات إلى افتراض ٦٥ دولاراً سعر النفط برنت الخام، وعدم تغيير السياسات المتبعة، والميزان التجاري النفطي هو صافي عائدات تصدير النفط.

يؤكد التقرير أنه بعد انخفاض أسعار النفط لا تزال أسعار الطاقة التي يتحملها المستهلكون في معظم الدول المصدرة للنفط أقل كثيراً من الأسعار الدولية، ولا تدرج بنود «دعم أسعار الطاقة» في الميزانية العامة لكنها تبقى كأحد أشكال هدر الإيرادات المهمة، ومن أسباب النمو السريع الاستثنائي في استهلاك الطاقة في هذه البلدان.

لذلك يحذر تقرير صندوق النقد الدولي من التباطؤ في الإنفاق في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء قطر) حيث يقدر أن هذا التباطؤ سيؤثر في معظمه في الإنفاق الرأسمالي، وعلى العكس ليس من المرجح حدوث تغير ملموس في الإنفاق الجاري، ولا سيما فواتير الأجور العامة، على الرغم من أن بعض البلدان تعكف على إصلاح ما تقدمه من دعم على الطاقة. أما الأقطار التي لديها احتياطيات وقائية منخفضة، أو غير متاحة للاستفادة منها، فتواجه احتياجات أكثر إلحاحاً إلى التصحيح، واتخذ بعضها خطوات مبدئية؛ ففي الجزائر يتوقع أن يؤدي انخفاض التحويلات وارتفاع الإيرادات الضريبية إلى دفع تصحيح أوضاع المالية العامة في مواجهة انخفاض أسعار النفط. وأشار التقرير إلى سياسات محتملة لكل من اليمن وليبيا في هذا الشأن، ولكن تدهور الأوضاع السياسية والأمنية فيهما، وتفسخ أجهزة الدولة حالا دون تحقق هذه التقديرات.

هناك احتياج إلى التصحيح والتنويع على المدى المتوسط، حيث يؤكد تقرير الصندوق ضرورة أن يرتكز التصحيح على خطط موثوقة متوسطة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة وسيقتضي الحد من الإنفاق الجاري بما فيها الرواتب والدعم. وعلى الرغم من شروع بعض الدول في تنفيذ إصلاحات الدعم (البحرين، والكويت، وقطر، والسعودية، والإمارات) لا يزال حجم دعم الطاقة كبيراً، كذلك سيكتسب تحديد الأولويات وتقييم المشروعات الاستثمارية الكبرى أهمية في ضمان تحقيق مكاسب النمو على المدى المتوسط، وأهمية تنويع مصادر الإيرادات (ضريبة الدخل ـ ضريبة القيمة المضافة)، وتتضمن تطبيق إصلاحات أعمق لتنويع الاقتصادات بعيداً من النفط.

وتظهر تقديرات خبراء البنك الدولي نسب التراجع في الموازين التجارية للنفط إلى الناتج المحلي للدول النفطية وفقاً لسعر البرميل ٦٥ دولاراً والتوقع بوصوله إلى ٧٨ دولاراً في المدى المتوسط عام ٢٠١٧ (الجدول الرقم (٦ ـ ٥)).

الجدول الرقم (٦ ـ ٥)

تقديرات البنك الدولي للتغيرات في الميزان التجاري النفطي
إلى الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط وفقاً لسعريين للنفط

الدول المصدرة للنفط	التغير في الميزان التجاري النفطي (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ٧٨ دولاراً للبرميل)	التغير في الميزان التجاري النفطي (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ٦٥ دولاراً للبرميل)
البحرين	-٧,٧	-٠,١
الكويت	-٢١,٩	-١٦,٢
عمان	-١٥,٢	-١٤,٩
قطر	-٨,٩	-٤,١
السعودية	-١٥,١	-٨,٢
الإمارات	-١٠,٠	-٩,٦
العراق	-١٤,٩	-١٤,١
ليبيا	-٢٦,٩	-١٤,٧
اليمن	-٤,٧	-٦,١
مصر	-	٠,٥
تونس	٢,٥	٠,٦
الأردن	-	٢,٢

المصدر: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

ووفقاً للتقديرات نفسها، فإنه يتضح من الجدول الرقم (٦ ـ ٥) أن نسب التغير في الميزان التجاري النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي تفوق ١٠ بالمئة بالنسبة إلى الكويت وعمان والعراق وليبيا، بينما تقل الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط عن ١٠ بالمئة في كل من البحرين، وقطر، والسعودية، والإمارات، واليمن.

في ضوء تهاوي مؤشرات أسعار النفط بعيداً من سعر ٦٥ دولاراً للبرميل واقتراب السعر في بداية عام ٢٠١٦ من ٢٤ دولاراً، وتصريحات كبار المسؤولين في الأوبك عن استعداد السعودية لقبول ٢٠ دولاراً للبرميل لسعر برنت الخام، كذلك لو استطعنا افتراض استمرار العوامل المختلفة كما هي (السياسات المتبعة، كميات الصادرات والواردات)، فإنه يمكن البناء على تنبؤات البنك

الدولي كما توضحها مؤشرات الجدول الرقم (٦ ـ ٥)، فإنه على أساس افتراض سعر ٢٠ دولار للبرميل يمكن أن نتوقع أن مؤشرات العمود (٣) تقدر بالضرب في مضاعف ٣,٢٥= ٢٠/٦٥ ومن ثم يمكن أن نتوقع أن أرقام نسب التغير في الميزان النفطي/GDP تتجاوز ثلاثة أمثال قيمتها المسجلة في العمود الثالث. وهذا مفاده مزيد من التدهور في ميزان الحساب التجاري للنفط لكل دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول المصدرة النفطية الأخرى أمثال: اليمن والعراق وليبيا.

على الرغم من تنبؤات الكثير من المصادر بتوافر عدد من العوامل الخارجية السياسية والاقتصادية التي ربما تساعد على تجاوز أزمة انخفاض أسعار النفط وتمهد للاستقرار السعري مثل اجتماع الأوبك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وحقيقة امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٥٠ بالمئة من إنتاج الأوبك، ومن ثَم، فإن لها الدور الأكبر في تحديد سياسات المنظمة.

كما أسهمت الضربات الجوية التي تقودها السعودية على اليمن منذ آذار/مارس ٢٠١٥، وافتتاح مشروع قناة السويس الجديدة في شهر آب/أغسطس، إلى رفع أسعار خام برنت بحوالى ٦ بالمئة.

في المقابل، فإن اتفاق إيران النووي في منتصف ٢٠١٥ قد يسمح بمزيد من النفط الإيراني بالنفاذ إلى الأسواق، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن إيران قد تحتاج إلى مدة طويلة لزيادة إنتاجها وتحتاج إلى الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لإعادة فتح الحقول القديمة، علماً بأن السعر التعادلي بين تكلفة الإنتاج وسعر البيع في إيران أعلى مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعتبر ١٣٠,٧ دولاراً للبرميل هو السعر التعادلي في إيران نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج مقابل ٨٠ دولاراً في المتوسط بالنسبة إلى دول الخليج[٦]،

هكذا، تواجه أسعار النفط العالمية تحديات الهبوط في ظل تنامي الإنتاج من خارج أوبك ومن النفط الصخري.

عليه، فإنه على المدى المتوسط، تتوقف توقعات الأسعار على كيفية استجابة الاستثمار والإنتاج النفطي لانخفاض الأسعار، كما تتوقف أيضاً على ما إذا كانت منظمة أوبك ستواصل القيام بدورها كالمنتج المرجح، أو إذا كانت الأسعار ستتأثر أكثر بالتكلفة الحدية لإنتاج النفط الصخري، إضافة إلى عدم وجود تنسيق كاف في ما بين دول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها فضلاً عن صعود نسبة استخدام الغاز الطبيعي، والطاقة البديلة في الاستهلاك العالمي للطاقة.

وفي السياق نفسه، ينبه تقرير صندوق النقد الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى أهمية عدم المغالاة في تقدير التأثير الإيجابي لتراجع أسعار النفط على اقتصادات الدول المستوردة للنفط نظراً

(٦) نهلة محمد صلاح الدين، «سياسات الطاقة: كيف استفادت دول الشرق الأوسط من ثبات أسعار النفط؟،» **حالة الإقليم** (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية) (حزيران/يونيو ٢٠١٥)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

إلى ضعف نمو الطلب من الشركاء التجاريين، وأجواء عدم اليقين بشأن استمرارية انخفاض أسعار النفط، وتوافر التمويل الخارجي؛ فالمكاسب الملموسة تقتصر على عدد قليل من الحالات.

رجحت التقديرات أن البلدان التي ستحقق أكبر المكاسب من انخفاض أسعار النفط في ٢٠١٥ هي: المغرب ٤,٧٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ولبنان بنسبة ٤,٢٥ بالمئة، وموريتانيا بنسبة ٣ بالمئة، والأردن وتونس حوالى ٢ بالمئة، ومصر أقل من ٠,٥ بالمئة، والسودان بنسة صفر. كذلك يتوقع المصدر نفسه تحقق أكبر المنافع من انخفاض فواتير الواردات النفطية في لبنان بمقدار ١,٧٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، ومصر بنسبة ٠,٥ بالمئة.

تواجه البلدان العربية مخاطر احتمالات تراجع تحويلات العاملين في الخارج والتمويل الرسمي والاستثمار المباشر والسياحة من دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كان ذلك قد يكون على المدى المتوسط.

وتتفاوت التأثيرات في ما بين الدول المستوردة؛ فتذهب تقديرات البنك الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بالنسبة إلى **مصر**، إلى أن العجز الصافي لتجارة النفط سينخفض بنحو ٣٠ بالمئة (٢٠١٥/٢٠١٤) وهو ما سيؤدي إلى تحقيق وفر قدره ٠,٣ ـ ٠,٤ مليار دولار، وتؤلف واردات النفط الخام ٢٢ بالمئة من الواردات البترولية الإجمالية، و٥ بالمئة من الواردات الإجمالية، وسيؤدي انخفاض أسعار الوقود إلى تراجع تكاليف الشحن البحري والنقل. وفي تقديرات البنك، تمثل تحويلات المغتربين حوالى ٧٥ بالمئة من إجمالي تدفقات التحويلات. لذلك، فقد يكون هناك تأثير سلبي على ميزان المعاملات الجارية لمصر، غير أن الآثار الفعلية قد يستغرق ظهورها وقتاً أطول لأن قرارات تعيين وفصل العاملين تستغرق وقتاً. ومن المحتمل أيضاً أن تتأثر السياحة سلباً (السياحة الروسية والخليجية)، والاستثمارات المباشرة في قطاع النفط والغاز.

في ما يخص **تونس**، يؤكد التقرير نفسه، وفقاً للتقديرات، أن عجز ميزان تجارة الطاقة الذي يمثل نسبة ٣٦ بالمئة من عجز الميزان التجاري يتحسن من ٢,٨ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي إلى سالب ٢,٢ بالمئة؛ مما يترتب عليه انخفاض العجز في ميزان المعاملات الجارية قليلاً عن ٦ بالمئة من إجمالي الناتج، ومع افتراض استمرار صدمة هبوط أسعار النفط والغاز بنسبة ٥٠ بالمئة فإن الأثر على النمو سيكون إيجابياً، ويتراوح بين ٠,١ بالمئة، و٠,٢ بالمئة.

في ما يتعلق **بلبنان**، أشارت التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يكون الأثر الكلي في الاقتصاد إيجابياً، ومن المحتمل أن يشهد ميزان المدفوعات أثراً صافياً مواتياً، لأن تراجع واردات الطاقة سيطغى أثره على نقصان تحويلات المغتربين، ويحيط الغموض بالأثر في القطاع الحقيقي؛ إذ إن انخفاض أسعار المنتجات البترولية، سيعزز الاستهلاك الخاص من ناحية، لكن تراجع تحويلات المغتربين في البلدان المنتجة للنفط قد يضعف هذا الاستهلاك من ناحية أخرى.

أما **الأردن**، فيتوقع أن يكون لانخفاض أسعار النفط أثر إيجابي في الأجل القصير بتقليل تكاليف الإنتاج، وتخفيف الضغوط السعرية على المواطنين، وتخفيض ضغوط المالية العامة المرتبطة

بواردات النفط وانتفاء الحاجة إلى مدفوعات دعمه من الحكومة للأسر، وتخفيض عجز الميزانية الذي يزيد على ١٠ بالمئة. وقد يكون الأثر النهائي سلبياً بالنظر إلى انخفاض المساعدات والمنح المقدمة من الأقطار الخليجية، والتي يعتمد عليها الأردن لتمويل عجز ميزانيته، وكذلك بالنظر إلى انخفاض تحويلات المغتربين من مواطنيه في الأقطار النفطية.

ذهب تقرير صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥[٧] إلى اقتراح: اتخاذ إجراءات مرغوبة لسياسات عامة في الأجل المتوسط تقوم على فرض ضرائب، وتوسيع الأوعية الضريبية، وزيادة تصاعدية في ضريبة الدخل، والتوسع في استخدام ضريبة القيمة المضافة، وزيادة ضرائب الملكيات العقارية، وتأكيد خفض النفقات الجارية وليست الرأسمالية، وإصلاح أسعار الطاقة. وقد أوضح التقرير أن بلدان مجلس التعاون الخليجي قد كثفت جهودها لوضع إطار إقليمي لضريبة القيمة المضافة بمعدل ٥ بالمئة وهذا من شأنه أن يزيد الإيرادات بما يوازي ١ ـ ٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي، كذلك ضرورة تقييد الإنفاق الجاري (الأجور، والنفقات الإدارية، والنفقات الآمنة) مع عدم المساس بالإنفاق على الصحة والتعليم، وخلق حوافز للعاملين للبحث عن فرص عمل في القطاع الخاص، وأهمية ترشيد الاستثمار العام مع زيادة كفاءته بما يؤدي إلى توفير ما نسبته ٢ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. وفي سياق الإصلاحات الهيكلية، أشار التقرير إلى تعزيز أطر الضرائب غير النفطية وذلك بإصدار سندات الدين، الذي من شأنه أن يطور سوق سندات الشركات المحلية.

هذا، وقد اتبع صنّاع السياسات مناهج متنوعة حتى آذار/مارس ٢٠١٦، في ما يختص بتمويل عجوزات المالية العامة؛ ففي البحرين واليمن والعراق تم إصدار سندات دين، وفي السعودية وعمان تم السحب من الاحتياطيات الوقائية، على الرغم من أن المملكة قامت بإصدار سندات دين سيادي للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٧، ويتوقع في المتوسط أن يغطي إصدار سندات الدين ٢٢ بالمئة من احتياجات تمويل العجز بمنطقة مجلس التعاون الخليجي هذا العام، مقارنة بنسبة ٦٢ بالمئة في الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

في مجال إصلاح الدعم في بعض البلدان المستوردة للنفط، أوضح التقرير أنه بالنسبة إلى الدعم المستتر من الميزانية اتجهت مصر إلى إلغاء دعم الكهرباء وتأخرت في مسار إصلاح دعم منتجات الوقود، واستمرت الأردن في تقديم تحويلات نقدية مشروطة في حال تجاوز أسعار النفط مستوى ١٠٠ دولار للبرميل، وقامت موريتانيا بإلغاء الدعم على البنزين، وعلى المنوال نفسه، ألغت المغرب الدعم على الغاز الطبيعي. أما تونس، فقد بدأت بخطوات بطيئة في اتجاه إلغاء دعم الطاقة.

---

(٧) صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي**، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية المالية العالمية (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo1015a.pdf>.

الجدول الرقم (٦ ـ ٦)
تدابير المالية العامة المعلنة في البلدان العربية المصدرة للنفط
(حسب الوضع في نهاية آذار/مارس ٢٠١٥)

(١) مجلس التعاون الخليجي	
البحرين **الكويت** **عمان** **قطر** **العربية السعودية** **الإمارات**	• رفع أسعار الغاز الطبيعي للأغراض الصناعية (+١١ بالمئة) ورسوم التأمين الطبي. • إجراء تخفيض في الإنفاق العام نسبة ١٨ بالمئة وتحصين الانفاق الرأسمالي (موازنة ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦). • تخفيض نفقات الدفاع وتحصين الإنفاق الرأسمالي. • تواصل قطر سياستها في كبح النفقات الجارية. • مجموعة تدابير جديدة بقيمة تبلغ ٤ بالمئة من الناتج المحلي. • تواصل الاتجاه التدريجي في ضبط أوضاع المالية العامة.
(٢) البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي	
الجزائر **العراق (موازنة ٢٠١٥)** **ليبيا** **اليمن**	• تجميد عمليات التوظيف في القطاع العام. • زيادة في الضرائب غير النفطية (مثل تحقيق وفورات في النفقات على أجور موظفي الخدمة المدنية). • لم تعلن تدابير جديدة على مستوى سياسة المالية العامة. • خفض دعم الطاقة بدرجة كبيرة وازدياد تحويلات صندوق الرعاية الاجتماعية الموجهة للفقراء بنسبة ٥٠ بالمئة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) وسيعتمد التنفيذ على تحسن الوضع الأمني.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان: النفط والصراعات والتحولات،» (أيار/مايو ٢٠١٥)، الجدول (١)، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0515a.pdf>.

ثالثاً: التعاون الاقتصادي العربي

يقصد بالتعاون الاقتصادي العربي في هذا الفصل أمران: **أولهما**، التجارة العربية البينية، و**ثانيهما** المعونات الإنمائية والاستثمارات.

١ ـ التجارة العربية البينية

تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية بالتراجع الملموس في الأسعار العالمية للنفط، وبخاصة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٥، وذلك إضافة إلى استمرار تأثير التطورات الداخلية في بعض

البلدان العربية على حركة التجارة بين هذه البلدان والتي نتج منها ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين، وكمحصلة لهذه التطورات، فقد ارتفع معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية عام ٢٠١٤ ليصل إلى حوالى ٥,٤ بالمئة مقارنة بمعدل نمو وصل إلى ٤,٥ بالمئة عام ٢٠١٣، ويفسر ذلك في ضوء ارتفاع معدل نمو الصادرات البينية لتصل إلى حوالى ٦,٢ بالمئة خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بارتفاع بلغ حوالى ٣,٣ بالمئة عام ٢٠١٣، بينما تراجع معدل نمو الواردات البينية ليبلغ نحو ٤,٧ بالمئة عام ٢٠١٤ مقارنة مع ٥,٦ بالمئة عام ٢٠١٣.

مثلت نسبة الصادرات البينية العربية، إلى إجمالي الصادرات العربية ٩,٩ بالمئة خلال عام ٢٠١٤، بينما حافظت نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية على نسبة ١٣,٧ بالمئة خلال عام ٢٠١٤ أسوة بمثيلتها في العام السابق. وباعتبار الصادرات والواردات البينية من مظاهر التكامل العربي، فالواقع يشير إلى أن النسب لا تزال دون المستوى المأمول.

على صعيد الأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للبلدان العربية فُرادىً، يرصد **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لعام ٢٠١٥ ارتفاع نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات في كل من لبنان ومصر لتبلغ على الترتيب حوالى ٥٢,٤ بالمئة و٣٥,٤ بالمئة عام ٢٠١٤ حيث إنهما تعدّان من أفضل الدول تكاملاً مع التجارة العربية البينية. هذا، وتعتبر كل من الإمارات والجزائر والعراق وقطر وجزر القمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية نظراً إلى ما تسجله نسب مساهمة الصادرات البينية إلى البلدان العربية من إجمالي صادراتها بحصة تقل عن المتوسط المسجل للبلدان العربية كمجموعة.

في ما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة السلعية للتجمعات الاقتصادية، تستحوذ التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[٨] على النصيب الأكبر، يليها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، وقد استمرت التجارة البينية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير في تحقيق نسب مساهمة منخفضة في التجارة الإجمالية، تقل عن مثليتها في التجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية مثل الآسيان، وجاء ذلك في الوقت الذي يوجد في عضوية هذين التجمعين دول تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية مثل: مصر والمغرب وتونس والأردن. هذا، وقد تمثلت نسب المساهمة في إجمالي الصادرات إلى إجمالي التجارة الإجمالية للتجمعات السابق ذكرها على الترتيب ٩,٧ بالمئة، و٦,٣ بالمئة، و٤,٤ بالمئة، و٢,٦ بالمئة عام ٢٠١٤. وذلك في مقابل ١٣,٤ بالمئة، و٠ بالمئة، و٢,٨ بالمئة، و١,٣ بالمئة لهذه التجمعات على الترتيب، على جانب الواردات في عام ٢٠١٤.

---

(٨) يشير **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥** (ص ١٩٦)، «أنه في ما يتعلق بتطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما يخص تحرير تجارة السلع استمرت خلال عام ٢٠١٤ المفاوضات لمعالجة واستكمال البينية التشريعية للمنطقة التي حددتها قمة الرياض وجرى تحقيق بعض التقدم بعد قمة الدوحة عام ٢٠١٣ وخصوصاً على مستوى قواعد المنشأ التفصيلية والبنود غير الجمركية، نتج من ذلك إتمام المواقف التنفيذية الخاصة بالمنطقة بشأن معاملة منتجات المناطق الحرة، بحيث تعامل معاملة السلع الأجنبية عند تصديرها للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى».

الجدول الرقم (٦ ـ ٧)

نسبة الصادرات والواردات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات والواردات العربية، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤

	القيمة (مليار دولار أمريكي)		معدل التغير السنوي (بالمئة)		نسبة الصادرات البينية أو الواردات البينية/إجمالي الصادرات أو الواردات العربية (بالمئة)	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣[*]	٢٠١٤[*]	٢٠١٣	٢٠١٤
متوسط التجارة البينية العربية	١١٥,٧	١٢١,٩	٤,٥	٥,٤		
الصادرات البينية العربية	١١٤,٧١	١٢١,٨	٣,٣	٦,٢		
الواردات البينية العربية	١١٦,٦	١٢٢,١	٥,٦	٤,٧		
نسبة الصادرات البينية العربية/ إجمالي الصادرات العربية					٨,٧	٩,٩
نسبة الواردات العربية/إجمالي الواردات العربية					١٣,٦	١٣,٧

(*) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات + الواردات) ÷ ٢.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، ملحق (٥/٨)، ملحق (٦/٨).

٢ ـ المعونات الإنمائية والاستثمارات

يشير **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥**[٩] إلى أن إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الأقطار العربية بلغت حوالى ١٨,٥ مليار دولار عام ٢٠١٤ بزيادة قدرها نحو ٤,٧ مليار مقارنة بالمساعدات الإنمائية المقدمة خلال ٢٠١٣.

وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسة حوالى ١,١١ بالمئة عام ٢٠١٤ مقارنة نحو ٠,٨٥ بالمئة عام ٢٠١٣، وهي تتجاوز النسبة التي حددتها الأمم المتحدة ٠,٧ بالمئة من الدخل القومي. وتماشياً مع احتياجات البلدان المستفيدة ومتطلباتها التنموية، تسهم المساعدات الإنمائية العربية بصورة أساسية في تمويل المشاريع في قطاعات البنية التحتية، مثل النقل والاتصالات والطاقة والكهرباء والمياه. أضف إلى ذلك مكافحة الفقر والبطالة، مثل مشاريع الصناديق الاجتماعية للتنمية والتنمية الريفية والإسكان الاجتماعي والإقراض الإنمائي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويقدم القسم الأكبر من العون الإنمائي العربي على المستوى الثنائي من خمس دول خليجية هي: السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر، وسلطنة عمان.

---

(٩) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥**، الملحق ١/١١.

بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة البلدان العربية من مجموعة التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام ٢٠١٤ نسبة ٥٧,٣ بالمئة مقابل ٢٤,١ بالمئة للدول الآسيوية، و١٥,٤ بالمئة للدول الأفريقية، و١,٧ بالمئة لدول أمريكا اللاتينية، و١,٥ بالمئة لدول أخرى. ومن حيث التوزيع القطاعي للالتزامات التراكمية لعمليات مؤسسات التنمية العربية بلغ نصيب قطاع الطاقة ٢٩,٣ بالمئة، والنقل والاتصالات ٢٢,٤ بالمئة، والزراعة والثروة الحيوانية نحو ١٠,٨ بالمئة، والمياه والصرف الصحي ٨,٩ بالمئة، والصناعة والتعدين بنحو ٧,٩ بالمئة، وهو ما يتضح معه تركز النمو بنسبة تتجاوز ٥٠ بالمئة لتمويل أنشطة قطاعي الطاقة والنقل والاتصالات، وأن نصيب قطاعي الزراعة والصناعة معاً يقل عن ٢٠ بالمئة[١٠].

إن المطلوب حفز مزيد من التمويل لأنشطة القطاعين الزراعي والصناعي، وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي العربي، وتعضيد مساعي تنفيذ أهداف استراتيجية التنمية الصناعية المذكورة آنفاً.

المهم، أن المصالح الأمنية العربية والاستراتيجية المشتركة لمصر والبلدان الخليجية كما رصدها التقرير السابق، **حال الأمة ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥** قد لا تبدو كافية في نظر الكثيرين لضمان استمرار التدفقات الخليجية إلى مصر وغيرها من البلدان العربية في ضوء استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتباطؤ الطلب في اقتصاديات الاتحاد الأوروبي الشركاء الأساسيين للمنطقة العربية، مضافاً إليهم تصورات تحقيق معدلات نمو اقتصادي أقل في الاقتصاديات البازغة مثل الصين والهند، إضافة إلى أن انهيار أسعار النفط من ١٠٧ دولارات للبرميل في حزيران/يونيو ٢٠١٤ إلى ما يقرب من ٢٤ دولاراً للبرميل في أوائل عام ٢٠١٦ من شأنه إذا استمرت هذه الاتجاهات على المديين المتوسط والطويل، أن يثير الشكوك حول إمكانية توفير مزيد من المليارات في صورة منح ومساعدات لا ترد، بل ربما يتجاوز الأمر ذلك إلى انخفاض الاستثمارات العربية البينية، وبخاصة من دول الخليج، وتحويلات العاملين من هذه الأقطار النفطية.

رابعاً: العلاقات الاقتصادية مع العالم

تشمل هذه العلاقات التجارة والقروض والاستثمارات والمساعدات الدولية:

١ ـ التجارة الخارجية للبلدان العربية

وفقاً لـ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥**[١١] تأثر أداء الصادرات العربية الإجمالية خلال عام ٢٠١٤ بانخفاض الأسعار العالمية للنفط، حيث سجلت قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام ٢٠١٤ انخفاضاً نسبته حوالى ٦,٦ بالمئة لتصل إلى ١,٢٣٠ مليار دولار مقارنة بنحو ١,٣١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣، الأمر الذي انعكس على نسبة الصادرات العربية في

---

(١٠) المصدر نفسه، الملحق ٦/١١

(١١) المصدر نفسه، الجدول (١)، ملحق (١/٨).

إجمالي الصادرات العالمية؛ إذا انخفضت إلى ٦,٥ بالمئة عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٧ بالمئة خلال العام السابق.

من الناحية الأخرى، في ما يتعلق بالواردات الإجمالية للأقطار العربية، فقد انخفض معدلها من نحو ٥,٨ بالمئة عام ٢٠١٣ إلى نحو ٣,٣ بالمئة عام ٢٠١٤. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها: السياسات الاقتصادية الهادفة إلى الحد في الاستيراد، والعوامل الجيوسياسية في عدد من البلدان العربية، وانخفاض أسعار النفط العالمية، إضافة إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي في بعض البلدان، الذي انعكس على احتفاظ الواردات من بعض السلع الرأسمالية بحصة ملموسة.

على صعيد أداء التجارة الخارجية السلعية، انكمشت صادرات الأقطار العربية المصدرة للنفط مثل الجزائر والكويت والعراق والسعودية وعمان وقطر والبحرين بنسب تراوحت بين ١٤,٧ بالمئة ـ و٠,٨ بالمئة. أما الأقطار العربية المستوردة للنفط، فقد تحسنت صادرات بعضها مثل المغرب والأردن والصومال وجيبوتي واليمن بنسب تراوحت بين ٤,٨ بالمئة و١٧,٦ بالمئة، بينما انكمشت في بعضها الآخر مثل مصر والسودان ولبنان وموريتانيا وتونس وجزر القمر بنسب تراوحت بين ١,٩ بالمئة و٤١ بالمئة[١٢].

٢ ـ الشركاء التجاريون الرئيسيون

بالنسبة إلى حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات السلعية العربية، فقد ارتفعت حصة كل من اليابان (١١ بالمئة)، والصادرات البينية (٩,٩ بالمئة)، والصين (٩ بالمئة) خلال عام ٢٠١٤، وذلك مقارنة بنسب ١٠,٥ بالمئة، و٨,٧ بالمئة، و٨,١ بالمئة خلال عام ٢٠١٣، وفي المقابل تراجعت حصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتصل إلى ٦,٥ بالمئة و١٢,٨ بالمئة على التوالي خلال عام ٢٠١٤[١٣]. وهذا يمثل انعكاساً للركود الاقتصادي في منطقة اليورو، وانخفاض طلب الولايات المتحدة على النفط.

في ما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين خلال عام ٢٠١٤، فقد تواصل تحقيق آسيا أعلى النسب حيث استأثرت على ما نسبته ٣٨,٢ بالمئة، وقد شكلت الواردات من الصين واليابان ١٣,١ بالمئة، و٣,٦ بالمئة وباقي دول آسيا ٢٠,٢ بالمئة من إجمالي الواردات العربية، وفي المقابل سجل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ما نسبته ٢٧,٩ بالمئة، و٨,٦ بالمئة على الترتيب في عام ٢٠١٤. أما حصة الواردات العربية البينية، فقد وصلت إلى ١٣,٧ بالمئة من إجمالي الواردات العربية، ويبدو التراجع في حصص كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خلال عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣.

(١٢) المصدر نفسه، الملحق (١/٨).

(١٣) المصدر نفسه، الملحق (٢/٨) والشكل (٢).

٣ ـ الدين العام الخارجي

تشير بيانات **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥**[١٤] إلى تراجع مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية كمجموعة من ٢٢,٧ بالمئة عام ٢٠١٣ إلى ٢١,٧ بالمئة عام ٢٠١٤. وتختلف نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي في الأقطار العربية من بلد إلى آخر، فترتفع في جيبوتي، والسودان إلى ما يتجاوز ٥٠ بالمئة عام ٢٠١٤، وتتراوح في الأردن ولبنان ومصر ما بين ١٧ بالمئة و٣٢ بالمئة، وتقل في الجزائر وعمان إلى أقل من ٥ بالمئة.

من الواضح استمرار العوامل نفسها، التي ذكرت في الكتاب السابق لتقرير **حال الأمة ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥** في تفسير تطورات أوضاع الدين العام الخارجي في معظم البلدان العربية، ومن أهمها التحولات السياسية، وتأثر المديونية الخارجية بانخفاض حجم المنح والمساعدات الخارجية في ظل استمرار الإجراءات التقشفية التي انتهجتها منطقة اليورو للسيطرة على الديون السيادية، وتزايد الاحتياجات التمويلية للدول النامية، ومن ضمنها البلدان العربية في ضوء ارتفاع مستوى العجوزات الداخلية والخارجية، وتراجع قدرة الدول المتقدمة على توفير مساعدات للبلدان العربية.

٤ ـ الاستثمار الأجنبي المباشر

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأقطار العربية، يفيد تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام ٢٠١٥[١٥] إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة خلال عام ٢٠١٤ بلغت ٤٤ مليار دولار مقابل ٤٧,٥ مليار دولار عام ٢٠١٣، وذلك بنسبة تراجع قدرها ٨ بالمئة. وتشير البيانات إلى أن التراجع سيكون أشد في بلدان ثورات الربيع العربي، وفي الأقطار التي تعاني الإرهاب وعدم الاستقرار، وازدياد دور الميليشيات المسلحة فضلاً عن الأقطار النفطية التي تضررت من انهيار أسعار النفط. وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى البلدان العربية ما نسبته ٣,٦ بالمئة من الإجمالي العالمي البالغ ١,٢٣ تريليون دولار، و٦,٤ بالمئة من إجمالي الدول النامية البالغ ٦٨١ مليار دولار.

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠١٤ ارتفاعاً في مصر بنسبة ١٤ بالمئة، والمغرب بنسبة ٩ بالمئة، ولبنان بنسبة ٧ بالمئة، والأردن بنسبة ١ بالمئة. وفي ما عدا تلك الأقطار، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً في الإمارات، والسعودية، والعراق، والجزائر، والسودان، وعمان، وتونس، والبحرين، وموريتانيا، والكويت، وجيبوتي، وفلسطين، والصومال، وليبيا ثم اليمن. واستمراراً لبعض الأوضاع السابقة في تقرير **حال الأمة العربية ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥** يلاحظ أن تدهور الأوضاع في سورية وليبيا، قد أدى إلى عدم توافر بيانات دقيقة عنهما. والحدث نفسه ينسحب على اليمن والعراق. أما

(١٤) المصدر نفسه، الملحقان (٨/٩) و(٩/٩).

(١٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، «مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،» ٢٠١٥، <http://www.iaigc.net>.

لبنان والأردن، فلوحظ أنهما على الرغم من تضررهما من ظروف عدم الاستقرار والهجرة القسرية، إلا أن بيانات الاستثمارات المباشرة لم تشهد تراجعاً ولكن ثباتاً أو زيادة طفيفة. أما الدول النفطية الخليجية، فالمؤكد أنها تضررت بمستويات متفاوتة من جراء انخفاض أسعار النفط.

وفقاً للمصدر نفسه[١٦] نلاحظ تركز الاستثمار المباشر الوارد في عدد محدود من البلدان العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام التالي على التوالي على أكثر من ٤١ بالمئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للبلدان العربية، والتي بلغت ٤٣,٨٩٢ مليار دولار عام ٢٠١٤، وتلاهما مصر والعراق بنسبة ١٠,٩ بالمئة، فالمغرب بنسبة ٨,٢ بالمئة.

من واقع بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، بحسب التوزيع الجغرافي، وفق إحصاءات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تراجع حجم استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في البلدان العربية من ٢٢,٨ مليار دولار عام ٢٠١٢ إلى ٥,٧ مليار دولار فقط عام ٢٠١٣، وضمت قائمة أهم دول عربية مستقبلة لاستثمارات المنظمة من حيث الترتيب التصاعدي كلاً من الإمارات بقيمة ٤,٧ مليارات دولار وبنسبة تزيد على ٨٠ بالمئة، فالسعودية بقيمة ٥٧٠ مليون دولار بنسبة ١٠ بالمئة، ثم البحرين بقيمة ٢٥٨ مليون دولار بنسبة ٤,٥ بالمئة، ثم مصر بقيمة ١٦٦ مليون دولار، ثم بقية الدول بقيمة منخفضة.

في ما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي تراجعاً بنسبة ١٠ بالمئة من ٣٧ مليار دولار عام ٢٠١٣ إلى ٣٣,٤ مليار دولار عام ٢٠١٤. ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة ما نسبته ٢,٥ بالمئة من الإجمالي العالمي البالغ ١٣٥٤ مليار دولار، و٧,١ بالمئة من إجمالي الاستثمارات الموجهة إلى الدول النامية البالغ ٤٦٨ مليار دولار.

مثلت دول الخليج إضافة إلى ليبيا ولبنان المصدر الرئيس للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة ٩٨ بالمئة لعام ٢٠١٤، حيث تصدرت الكويت، تليها قطر، ثم السعودية، ثم الإمارات، ثم لبنان، وسلطنة عمان، ثم ليبيا في المرتبة السابعة.

٥ ـ الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية

وفقاً **للتقرير الاقتصادي العربي الموحّد** لمجموع البورصات العربية خلال عام ٢٠١٤ سجل الاستثمار الأجنبي لمجموع البورصات العربية صافي تدفق موجب؛ فقد تجاوزت أحجام مشتريات الأجانب بمن فيهم العرب في البورصات العربية في هذا العام نحو ١٠٧٩٨٨ مليون دولار. في المقابل، بلغت مبيعات الأجانب في البورصات العربية مجتمعة في العام نفسه ١٠٣٥٨٤ مليار دولار. وقد اشتمل التدفق الموجب (صافي الشراء) للاستثمار الأجنبي خلال عام ٢٠١٤ جميع

(١٦) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥**، جدول رقم (٢٦)، وشكل (٣٨).

البورصات العربية التي يسمح للأجانب بالتداول فيها باستثناء بورصتي عمان ومسقط، حيث سجلت معاملات الأجانب في هاتين البورصتين صافي بيع (تدفق سالب) ولكل بشكل طفيف.

ويشير التقرير نفسه[١٧] إلى أن موجة التراجع الحادة في أسعار النفط العالمية والتي بدأت في الربع الثالث الأخير عام ٢٠١٤ أثارت مخاوف المتعاملين في الأسواق المالية العربية بخاصة، مما أثر في سلوكهم في هذه الأسواق وفي قراراتهم الاستثمارية سلباً، وكانت المحصلة تسجيل صافي تعاملات المستثمر الأجنبي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤ صافي تدفق سالب بنحو ١,٤ مليار دولار، وقد أدى ذلك إلى تقلص حصيلة الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية مجتمعة عن عام ٢٠١٤ لتبلغ نحو ٤,٤ مليار دولار.

وفقاً للجدول الرقم (٦ ـ ٨)، يتبين تصدر سوق دبي المالي؛ فأسواق قطر وأبو ظبي للأوراق المالية وسوق الكويت وتليها السوق المصرية، وتقل قيمة الصافي الموجب للاستثمارات الأجنبية بشكل كبير في بورصات الدار البيضاء، وبورصتي تونس والبحرين مقارنة بوضع السوق المالية السعودية في عام ٢٠١٣. كما يرصد التقرير السابق تأثر بورصات كل من السعودية وعمان ومسقط بظروف انهيار أسعار النفط بصورة لافتة.

الجدول الرقم (٦ ـ ٨)
صافي الاستثمار الأجنبي
في البورصات وأسواق المال العربية

السوق/البورصة	صافي الاستثمار الأجنبي
سوق دبي المالي	١٠٨٨,٧
بوصة قطر	٩٩٧,٩
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	٩٧٥,٩
سوق الكويت	٧١٥,١
البورصة المصرية	٤٧٥,٥
بورصة الدار البيضاء	١١٤,٤
بورصة تونس	٦٧,٨
بوصة البحرين	٤٥
السوق المالية السعودية	٩,٣
بورصة عُمان	-٣١,١
سوق مسقط للأوراق المالية	-٥٥,١

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد ٢٠١٥، صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية.

٦ ـ حصة الأقطار العربية من المساعدات الدولية خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٣

بلغ نصيب البلدان العربية من المجموع التراكمي للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية خلال الأعوام ١٩٩٠ ـ ٢٠١٣ نحو ٢٧٦ مليار دولار. وحصلت العراق على الحصة الكبرى

(١٧) المصدر نفسه، الشكل (٧)، ص ١٨٣.

منها بنسبة ٢٥,١ بالمئة[١٨]، ثم مصر بنسبة ١٧,٩ بالمئة، وفلسطين بنسبة ١٠,١ بالمئة، والسودان بنسبة ٨,٢ بالمئة، والمغرب بنسبة ٧,٩ بالمئة، والأردن بنسبة ٥,٨ بالمئة.

تنتمي كل من تونس والجزائر وسورية والصومال ولبنان وموريتانيا واليمن إلى الشريحة الثانية التي يتراوح نصيبها من المجموع التراكمي للمساعدات ما بين ٢,٥ بالمئة، و٣,٧٥ بالمئة. أما باقي الدول، فتحصل على أقل من ١ بالمئة.

خامساً: التكلفة الاقتصادية للحروب والصراعات والإرهاب

وفقاً لبعض التقارير[١٩] تصل التكاليف غير المباشرة والمرتبطة بالحروب والصراعات على الاقتصاد العالمي إلى ١٤ تريليون دولار سنوياً. وتشتمل تلك التكاليف على فقدان الإنتاجية جراء الصراعات وتراجع مستويات الاستهلاك، وكذلك التكاليف المرتبطة بجرائم القتل والإرهاب.

ووفقاً **لمؤشر السلام العالمي** الصادر عام ٢٠١٥، فإن انخفاض وتيرة العنف العالمي بنسبة ١٠ بالمئة تسهم في ضخ ما قيمته ١,٤٣ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي، وهو ما يزيد بمعدل ست مرات على قيمة حزمة الإنقاذ والقروض التي حصلت عليها اليونان وحدها من صندوق النقد الدولي، والبنك المركزي الأوروبي ومنطقة اليورو مجتمعة. كما تسببت ظاهرة الإرهاب التي تشهد تنامياً عالمياً في وفاة ١٣٠ ألف شخص حول العالم بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٣.

في تصريح لرئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فإن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للاجئين والمشردين تتحملها المجتمعات الفقيرة، وقد أصبحت دولتان جارتان لسورية من أكبر الدول المستقبلة للاجئين في العالم بالنظر إلى تعداد سكانهما؛ ففي لبنان نحو أكثر من ٢٥ بالمئة من تعداد السكان من اللاجئين السوريين في حين تبلغ النسبة ٢٠ بالمئة في الأردن. وقد أظهر التقرير أيضاً أن السويد تعد أكبر دولة صناعية مستقبلة للاجئين، حيث يمثلون ١ بالمئة، بينما استقبلت ألمانيا أكبر عدد من طلبات اللجوء التي بلغ عددها ٦٧٤٠٠. وكان أغلبية هذه الطلبات من اللاجئين السوريين.

يشير تقرير صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥[٢٠] إلى أن الصراعات تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال قناتين رئيستين: فمن ناحية، فإنها تخفض أرصدة رأس المال البشري والمادي من خلال وقوع الضحايا وعمليات نزوح السكان الكبيرة وتدمير البنية التحتية والمباني والمصانع، ومن ناحية أخرى، فإنها تفرض ضغوطاً جديدة على الموازنات العامة (نتيجة

---

(١٨) المصدر نفسه، الشكل (٧)، الملحق ٧/١١.

(١٩) موقع جويش برنس نيوز، تكلفة الحروب للاقتصاد العالمي سنوياً، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

(٢٠) صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي**، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية المالية العالمية (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، الإطار (١ ـ ٢)، ص ٦ ـ ٧، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo1015a.pdf>.

الإنفاق على البنود الأمنية والعسكرية أو نتيجة معالجة شؤون اللاجئين)، والتي غالباً ما تزاحم النفقات الاجتماعية، وتخفض جودة الخدمات العامة.

في محاولة لتقدير حجم هذه الآثار، اعتمد التقرير على بيانات مؤشر السلام النظامي التي تغطي موجات الصراع/العنف الداخلي والدولي لمجموعة من الدول تصل إلى ١٦٧ دولة عام ٢٠١٤، وكذلك على مقياس حدة الصراع والذي يتراوح ما بين صفر (لا صراع)، و١٠ درجات (حالة حرب). ومن خلالهما، أمكن تحديد تأثير الصراعات العنيفة على أداء الاقتصاد الكلي، حيث عانت الدول التي انخرطت في صراعات داخلية خلال السنوات الخمس الماضية، تراجعاً في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٢٥ بالمئة سنوياً في المتوسط. وينصرف هذا التأثير إلى الدول المجاورة لتلك التي تشهد صراعات داخلية. كما تؤثر الصراعات سلباً في معدل التضخم، وعلى صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في البلدان المتأثرة بالصراعات مباشرة، وجيرانها على حد سواء.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة دايفيد كوبهام وآخرين بمنتدى البحوث الاقتصادية (٢٠١٥)[٢١] من أن المشكلة الرئيسية في الوطن العربي (وبخاصة بلدان الربيع العربي) ليست في كمية الاستثمار، ولكن في مستوى جودته، حيث تأثر تطور الاستثمار الخاص في الاقتصاديات العربية بالمناخ السياسي العدائي وغير المستقر الناشئ عن النزاعات العسكرية والسياسية المتزايدة، فضلاً عن التدخلات الحكومية وعدم ملاءمة رأس المال البشري. وكذلك فإن ضعف أداء النمو في الأجل الطويل في المنطقة العربية يمكن إيعازه إلى الكثير من العوامل، ومن بينها الصراعات المدنية والاجتماعية، وضعف المؤسسات السياسية. وكذلك فإن الصراعات تنتشر بين البلدان المتجاورة، ومن ثم فالانتشار الحيزي للقلاقل والتوترات السياسية يؤثر في أداء النمو في البلدان العربية.

حول انعكاسات تنامي أزمة اللاجئين على السياسات، أشار المصدر المذكور[٢٢] آنفاً إلى ارتفاع عدد اللاجئين ارتفاعاً حاداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رسمياً (عدا اللاجئين الفلسطينيين) ٩,٢ مليون لاجئ يمثلون أكثر من ٦٠ بالمئة من مجموع اللاجئين في العالم، ولا يتضمن هذا الرقم ملايين النازحين في الداخل ومعظمهم من سورية (حوالى ٤ ملايين) وأفغانستان والعراق والذي هرب معظمهم ٥,٢ مليون إلى بلدان مجاورة مثل إيران والأردن ولبنان وباكستان وتركيا. على سبيل المثال، فإن تونس تستضيف عدداً كبيراً من الليبيين، وتستوعب جيبوتي والصومال السكان الفارين من اليمن.

---

(٢١) David Cobham and Abdallah Zouache, «Economic Features of the Arab Spring,» Working Paper, no. 975 (Economic Reseach Forum, November 2015), pp. 5-6, <http://erf.org.eg/wp-content/uploads/2015/12/975.pdf>.

(٢٢) صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي**، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية المالية العالمية، الإطار (٢ ـ ١)، ص ١٩، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo1015a.pdf>.

تسفر أزمة اللاجئين عن أضرار إنسانية واقتصادية باهظة؛ فمن ناحية تمثل الصراعات، كما ذكرنا، تبديداً وإهداراً لرأس المال البشري، الذي تم تحقيقه على مدى سنوات طويلة من خلال التعليم والصحة والتدريب والخدمات الأخرى. في هذا المجال، يقدر الباحثون أنه مع افتراض انتهاء الصراع في سورية، وأنها سوف تحقق معدل نمو ٣ بالمئة سنوياً، فإنها تحتاج إلى عشرين سنة لكي تصل إلى مستواها عام ٢٠١٠. من ناحية ثانية، تحدث أثاراً سلبية على الدول المستضيفة تتمثل بتزايد الضغوط على الإسكان والخدمات الأساسية والأمن، إضافة إلى الاضطرابات في تدفقات التجارة وانخفاض الاستثمار والسياحة، ففي حالة الأردن ولبنان تشير التقديرات إلى أن التكاليف المباشرة في الموازنة لتدفقات اللاجئين تبلغ ١ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

سادساً: الإنفاق العسكري

يورد **مؤشر السلام العالمي**[٢٣] الذي يصدره معهد الاقتصاديات والسلام اثنين وعشرين مؤشراً لترتيب ١٦٢ دولة وفقاً للحالة النسبية لمستوى السلام لهذه الدول.

يوضح الجدول الرقم (٦ ـ ٩) أن أوروبا كانت من أكثر المناطق سلاماً في العالم حتى آذار/مارس عام ٢٠١٤ عندما تدهورت العلاقات بين روسيا وأوكرانيا. ويمثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء أكثر المناطق صراعاً. كما يبرز الجدول نفسه أن الصومال والعراق وجنوب السودان وسورية تحتل الرتب ١٥٨، و١٥٩، و١٦٠، و١٦٢ على الترتيب خلال عام ٢٠١٤ أي أنها الدول الأكثر صراعاً والأقل أمناً على مستوى العالم.

الجدول الرقم (٦ ـ ٩)
مؤشر السلام العالمي ٢٠١٤

الدولة	رتبة
أيسلندا	١
الدنمارك	٢
النمسا	٣
نيوزلاندا	٤
سويسرا	٥
الصومال	١٥٨
العراق	١٥٩
جنوب السودان	١٦٠
سورية	١٦٢

المصدر: *SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security* (Summary), p. 7, <http://www.sipri.org/yearbook/2015/downloadable-files/sipri-yearbook-2015-summary-pdf>.

١ ـ شراء السلاح

يشير الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري)[٢٤] إلى أن الإنفاق العالمي على التسلح يقدر بنحو ١٧٧٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بما يمثل ٢,٣ بالمئة من الناتج

(٢٣) *SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security* (Summary), p. 7, <http://www.sipri.org/yearbook/2015/downloadable-files/sipri-yearbook-2015-summary-pdf>.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤.

العالمي، بحيث يصل متوسط نصيب الفرد من الانفاق على التسلح إلى ٢٤٥ دولاراً، وأن الإنفاق العسكري يتجه إلى الزيادة السريعة في أفريقيا وشرق أوروبا والشرق الأوسط. والجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط شهدت تصاعداً في الإنفاق على التسلح بلغ نسبة ٥٧ بالمئة خلال الأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥، وأورد التقرير أن الإنفاق العسكري لدول المنطقة بلغ ١٩٦ مليار دولار وبنسبة زيادة ٥,٢ بالمئة في عام ٢٠١٤.

تعتبر البلدان العربية من البلدان النشطة في مجال الإنفاق العسكري بسبب الصراعات والنزاعات والحروب الداخلية التي تشهدها بعض بلدان المنطقة، وتوافر القدرات المالية وخصوصاً لدى البلدان العربية النفطية، وأبرزها السعودية والإمارات اللتان اعتبرهما التقرير من أكبر مستوردي السلاح في الشرق الأوسط خلال الأعوام ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤.

في هذا السياق، شغلت السعودية المرتبة الرابعة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا بإجمالي إنفاق قدره ٨٠,٨ مليار دولار.

٢ ـ المصدرون والمستوردون الرئيسيون

أفاد تقرير سيبري بأن الولايات المتحدة وروسيا (الجدول الرقم (٦ ـ ١٠)) من أكبر المنتجين والمصدرين للأسلحة يليهما الصين، وفرنسا، وألمانيا. بينما تعد الهند والسعودية والصين والإمارات من أكبر المستوردين، وتقدر قيمة التجارة العالمية في الأسلحة بـ ٧٦ مليار دولار عام ٢٠١٣.

الجدول الرقم (٦ ـ ١٠)

المصدرون والمستوردون الرئيسيون للأسلحة، ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤

المصدرون	الحصة العالمية (نسبة مئوية)	المستوردون	الحصة العالمية (نسبة مئوية)
الولايات المتحدة	٣١	الهند	١٥
روسيا	٢٧	السعودية	٥
الصين	٥	الصين	٥
ألمانيا	٥	الإمارات	٤
فرنسا	٥	باكستان	٤
المملكة المتحدة	٤	استراليا	٤
إسبانيا	٣	تركيا	٣
إيطاليا	٣	الولايات المتحدة	٣
أوكرانيا	٣	كوريا الجنوبية	٣
إسرائيل	٢	سنغافورة	٣

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٤.

تحتل الولايات المتحدة مركز الصدارة في العالم في تصدير الأسلحة إلى ما يزيد على مئة دولة، وتمثل صادرات السلاح الأمريكية ما يقارب ٤٧ بالمئة من إجمالي إمدادات الأسلحة للشرق الأوسط، يليها روسيا بنسبة ١٢ بالمئة، والمملكة المتحدة بنسبة ١٠ بالمئة.

وتشير مصادر أخرى إلى أن السعودية سجلت أكبر ارتفاع سنوي في شراء الأسلحة، حيث شهد الإنفاق العسكري السعودي زيادة بنسبة ١٧ بالمئة في عام ٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق، وترجع هذه الزيادة بشكل رئيس إلى قيادتها التحالف الذي يخوض حرباً ضد الحوثيين في اليمن. وقد أفاد معهد ستوكهولم في دراسة سابقة نشرها في ١٦ آذار/مارس عام ٢٠١٥، أن السعودية تسلمت ٤٥ مقاتلة من بريطانيا، و٣٨ مروحية قتالية من الولايات المتحدة، و٤ طائرات ناقلة من أسبانيا، و٦٠٠ مدرعة من كندا.

من الناحية الأخرى، حلت الإمارات في المرتبة الرابعة عشرة في قائمة الدول ذات الانفاق العسكري الأعلى بما قيمته ٢٢,٨ مليار دولار عام ٢٠١٤، كذلك بلغ إجمالي صفقات التسلح لقطر ٢٣,٩ مليار دولار. كما زاد الإنفاق العسكري المصري بشكل ملحوظ في ٢٠١٤ ـ ٢٠١٦، الذي تضمن إبرام صفقات سلاح كبرى مع روسيا وفرنسا وبدرجة أقل مع ألمانيا، إضافة إلى المساعدات العسكرية الأمريكية.

يتفق الباحثون على أنه من الأرجح أن يستمر الإنفاق العسكري في الأقطار العربية في التزايد، وذلك بحكم استمرار الصراعات والقلاقل السياسية في المنطقة.

سابعاً: البيئة الاقتصادية/التكنولوجية العالمية المتغيرة

وفقاً للتقرير السنوي التاسع[٢٥] «التوجهات العالمية للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة لعام ٢٠١٥» المعد من قبل برنامج الأمم المتحدة، سجلت الاستثمارات العالمية في عام ٢٠١٤ ما مقداره ٢٧٠ مليار دولار أمريكي مقابل ٢٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٣ أي بزيادة قدرها ١٧ بالمئة، أما بالنسبة إلى مصادر الطاقة البديلة، فقد بلغت ١٠٣ غيغاوات عام ٢٠١٤ وهي تساوي القدرة على توليد الطاقة من كل مفاعلات محطات الطاقة الفورية في الولايات المتحدة البالغ عددها ١٥٨ محطة.

الجدير بالذكر، أن الاستثمارات في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تفوقت على مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، حيث تم إضافة ٤٦ غيغاوات من الطاقة الشمسية، و٤٩ غيغاوات من الرياح إلى القدرة الكهربائية من الطاقة المتجددة (١٠٣ جيجاوات عام ٢٠١٤). وهذا يعكس سيطرة الطاقة

---

(٢٥) المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، «الاستثمارات الخضراء هل ينحاز العالم إلى الطاقة المتجددة،» **حالة العالم** (١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥). انظر أيضاً: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **التقرير السنوي التاسع: التوجهات العالمية للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة لعام ٢٠١٥**، كلية فرانكفورت ومركز بلومبرغ لتمويل الطاقة المتجددة لاستشراف مستقبل هذا المجال.

الشمسية ١٤٩,٦ مليار دولار من إجمالي الاستثمارات، فيما شكلت طاقة الرياح ٩٩,٥ مليار دولار.

مثلت تكنولوجيات الطاقة المتجددة نحو ٤٨ بالمئة من صافي قيمة الطاقة المولدة في العالم عام ٢٠١٤، ويلاحظ أن الاستثمارات الموجهة لمشروعات جديدة في توليد الطاقة المتجددة بلغت ٢٤٢,٥ مليار دولار عام ٢٠١٤، وقد فاقت كثيراً ١٣٢ مليار دولار الخاص بصافي الاستثمارات الجديدة في المشروعات التي تضيف إلى قدرة الوقود الحفري.

وقد صارت الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا من أكبر ١٠ مستثمرين في العالم في هذا المجال. وفي عام ٢٠١٤، دخلت أيضاً أندونيسيا وتشيلي والمكسيك وكينيا وتركيا في فئة استثمار مليار دولار فأكثر. وتستحوذ الصين على ما يقارب نصف إجمالي الاستثمارات في الطاقة الشمسية[٢٦] على مستوى العالم.

يؤكد تقرير الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات[٢٧] أن الكثير من الدول بخلاف الولايات المتحدة، تملك أنشطة استكشاف وخطط لإنتاج الغاز والزيت الصخري غير التقليدي، وتشمل قائمة الدول التي من المتوقع قيامها بتطوير مشاريع تجارية لإنتاج الغاز غير التقليدي في المدى الطويل. كندا بمقدار ٣,٥ تريليون قدم مكعب/السنة، والصين ٢,٨ تريليون، وأستراليا ٢,١ تريليون، والمكسيك والأرجنتين ٠,٢ تريليون... إلخ، ويتوقع أن يتجاوز حجم إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الصخري ١١ تريليون قدم مكعب عام ٢٠٢٠.

وحول الاتجاهات في المستقبل، يشير التقرير المذكور إلى أنه يترتب على توافر كميات كبيرة من النفط والغاز وبأسعار متدنية نسبياً، ارتفاع معدلات الاستثمار في إنتاج الطاقة الكهربائية من الغاز بدلاً من الفحم.

وقد أثار التقرير التساؤل عن مبررات اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي باستخراج الموارد غير التقليدية والأكثر تكلفة. وفسر ذلك بأربعة أسباب، هي: انخفاض احتياطيات النفط والغاز القابلة للاستخراج بتكلفة رخيصة في ما عدا قطر، وارتباط معدل إنتاج الغاز المصاحب بمعدل إنتاج النفط، وتزايد الطلب على الغاز في المنطقة، وصعوبة الاستفادة من فائض الغاز في قطر بسبب منافسة الطلب العالمي.

وتم فعلاً تحديد المناطق التي تمتلك مخزوناً من الغاز والزيت الصخري، ومعظمها في السعودية وسلطنة عمان والكويت والإمارات، ويقع جزء كبير من المخزون في دول المجلس في بيئات صحراوية غير مواتية (الربع الخالي)، مما يشكل عقبة كبيرة لتطوير آبار مربحة. علاوة على

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

(٢٧) الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (GPCA)، «طفرة الغاز الصخري وتأثير التطورات العالمية للغاز الصخري على دول مجلس التعاون الخليجي،» (تقرير تم إعداده بالتعاون بين الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات وشركة ستراتلي الاستشارية العالمية، [د. ت.]).

ذلك، يتطلب الأمر توفير خمسة إلى عشرين مليون لتر من المياه لكل بئر، وكما هو معروف فإن المياه شحيحة. ولكن يوجد قدر من التفاؤل نظراً إلى توافر البنية التحتية للنفط والغاز والخدمات والعمالة، الأمر الذي يسهل بناء أعمال الموارد غير التقليدية. مع ذلك، يجري حالياً تطوير مفاهيم جديدة للحد من متطلبات المياه من خلال إعادة التدوير أو التكسير من دون ماء. ووفقاً لتقديرات شركة ستراتلي الاستشارية، فقد تصل تكاليف استخراج الغاز الصخري في البداية إلى ٢٥ دولاراً/ مليون وحدة حرارية بريطانية وهو أعلى بقليل من تكاليف الأيام الأولى لطفرة الزيت الصخري في الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن تنخفض هذه التكاليف على المدى القصير إلى ١٠ دولارات/ مليون وحدة حرارية بريطانية.

يتوقع أن تبدأ دول مجلس التعاون الخليجي في إنتاج الموارد البترولية غير التقليدية تجارياً خلال السنوات ٢٠٢٠ ـ ٢٠٣٠. ومن المهم الأخذ في الاعتبار، أن الغاز غير التقليدي (الصخري) لن يكون تنافسياً من حيث التكلفة مقارنة بموارد الغاز التقليدية (الأحفورية) في المنطقة في المستقبل المنظور، وبالغاز الطبيعي المسال المستورد، وتالياً، سيعمل على سد الفجوة في موارد الغاز في عدد من الدول المعنية مثل الكويت والسعودية والإمارات.

عوامل المخاطر التي تواجه الوقود الأحفوري

يتوقع أن تحقق الولايات المتحدة الاكتفاء الذاتي من غاز الميثان بحلول عام ٢٠٢٠، مما اضطر قطر إلى تغيير خطط التصدير، وتسعى الخطة الجديدة لدولة قطر إلى التصدير إلى آسيا وفقاً لذلك، وبشكل رئيس إلى الصين واليابان، حيث يعتبر الطلب في هذه الدول مرتفعاً بما يكفي لاستيعاب الإمدادات الإضافية من الغاز الطبيعي المسال، ومن أهم عوامل الخطر أن تنخفض معدلات التنمية الاقتصادية في هذه الدول على المدى المتوسط والطويل إلى أقل مما هو متوقع.

من عوامل الخطر الأخرى، ما يتعلق بالقرارات السياسية التي قد تحد من واردات الغاز الطبيعي المسال من قطر ـ من خلال تنويع الواردات (الغاز من أقصى شرق روسيا، والغاز الطبيعي المسال من أستراليا أو الولايات المتحدة) أو من خلال إنتاج الغاز الصخري محلياً، والاتجاه نحو دعم أشكال أخرى من إنتاج الطاقة. هذا إضافة إلى ما يتعلق بقيام اليابان بتشغيل محطات الطاقة النووية لفترة أطول مما كان مخططاً له. كذلك تسعى اليابان إلى تقييم إمكانية استخراج الميثان من قبالة شواطئها والإنتاج التجاري، بحيث يصبح خياراً لتوفير إمدادات النفط والغاز في المستقبل.

يتوقع خبراء الصناعة أن تغلق ما يقرب من ١٠ بالمئة من إجمالي الطاقة الإنتاجية للإيثلين في أوروبا. ومن المرجح أن تحتفظ دول مجلس التعاون الخليجي على المدى البعيد بمركزها كالمنتج الأقل تكلفة ولكن بهامش أقل كثيراً من الولايات المتحدة. وبالأخذ في الاعتبار كلاً من

محدودية موارد الوقود الأحفوري، وخطط استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة، أوضح مؤتمر لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥ أن الإمارات قد تعهدت بأنه مع حلول عام ٢٠٢٠ ستشكل مصادر الطاقة المتجددة ما لا يقل عن ٧ بالمئة من إجمالي طاقة توليد الكهرباء، وأنه من المتوقع أن تبلغ تكلفة الاستثمار ٤,٥ مليار دولار لمزارع الرياح، و٨,٤ مليار دولار لمحطات الطاقة الشمسية الحرارية في الدولة، ومن ثَم، فإن تطبيق تكنولوجيات الطاقة المتجددة هو اختيار جذاب اقتصادياً، فضلاً عن قيمته البيئية لأنه يساعد على خفض أثر ثاني أكسيد الكربون.

القسم الثالث

بؤر المواجهة والصراع

الفصل السابع

الفلسطينيون وغياب المرجعية: الانتفاضة المتجددة وتأسيس مسارات جديدة

مثّل غياب مرجعية وطنية تحظى بالإجماع، مشكلة أساسية واجهت الفلسطينيين على مدى السنوات السابقة، وما زالت تواجههم. فعلى الأرض تقوم سلطتان مبتورتان متنازعتان، تقود **أولاهما** حركة فتح في الضفة الغربية، و**ثانيتهما** حركة حماس في قطاع غزة. وخارج فلسطين تتنازع شرعية الحديث باسمهم، بقية منظمة التحرير المنقسمة، وفصائل وأحزاب وحركات، ومنظمات اجتماعية متعددة الرؤى والمرجعيات. ولم تستطع القوى السياسية الفلسطينية، إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة. ولا هي استطاعت، بمجملها، التوافق على برنامج عمل وطني، بشأن المفاوضات أو مواجهة الاحتلال، أو التعاطي مع المشكلات التي عرضت لمجتمعات وتجمعات فلسطينية داخل فلسطين وخارجها.

ويسود لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني إحساس بـ «اليُتم والإهمال» بسبب من عجز كيانهم المعنوي (منظمة التحرير الفلسطينية) وفصائلهم وأحزابهم وحركاتهم، عن تقديم أي عون لهم، أو الدفاع عن مصالحهم، سواء أكانوا مواطنين على أرض فلسطين، أم مقيمين في مخيمات اللاجئين، أم موزعين في أصقاع الأرض.

عانى الفلسطينيون بنسب مختلفة جراء غياب المرجعية، وجراء تكرُّس الانقسام بوصفه مفردة من مفردات حياتهم السياسية، واليومية بكل تفاصيلها. وجاءت انعكاسات «الحراك العربي» في دول متعددة لتضاعف من المعاناة. ولكن كل ذلك لم يحدث تأثيراً جدياً في اتجاه إعادة بناء مرجعية موثوقة. وذلك على الرغم من كثافة الحديث الفصائلي عن الحاجة إلى مرجعية وطنية، عبر إصلاح أو إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

التناقض بين الخطاب السياسي الفلسطيني وبين ممارسة القوى السياسية الفلسطينية، لا يشكل المفارقة الوحيدة في المشهد المليء بالمفارقات. ففي حين تسارعت الاعترافات بدولة فلسطينية «مفترضة»، كان مئات من الفلسطينيين يقضون غرقاً في البحر، في طريقهم إلى أوروبا ومهاجر أخرى. وبينما تصاعدت عمليات المقاطعة و«نزع الشرعية» عن «دولة إسرائيل» في أماكن عديدة من العالم، كان الفلسطينيون يفقدون الحضن العربي الدافئ، وتتراجع مكانة قضيتهم في الوطن العربي.

ومرة أخرى، تقدم الشباب الفلسطيني متجاوزاً «قياداته وفصائله كلها» لتصحيح المسار. تماماً كما فعل عام ١٩٨٧، في الانتفاضة الشعبية التي مثّلت حركة إحيائية للوطنية الفلسطينية. عاد الشباب إلى الميدان مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ليواجه الاحتلال وتدهور مكانة قضيته الوطنية، وعجز قياداته، وليجد أن الانقسام وافتراق الرؤى، يلقيان بثقلهما على تحركه. لكن كل ذلك لم يمنع شباب الانتفاضة من تقديم نموذج كفاحي جديد، ربما يؤسس لمرحلة جديدة ومختلفة من مسار الكفاح الوطني، فلعله ينجح في إعادة بناء المشهد كله.

أولاً: المرجعية الوطنية بين الحضور والغياب

كان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، أول محاولة جادة من قبل النظام العربي، لإنهاض كيان معنوي فلسطيني. لم تكن الولادة يسيرة؛ وواجهت المنظمة منذ اللحظات الأولى مشكلات تتعلق بأحقية تمثيلها للفلسطينيين[١]؛ وهي وقعت مراراً في منطقة تقاطع نيران التجاذبات العربية. وبتأثير عربي أيضاً لم تحظَ المنظمة بإجماع فلسطيني كامل؛ حتى عندما حازت إجماعاً عربياً بكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، عام ١٩٧٤[٢]. وقد انطوى القرار على جملة من المفارقات اللافتة للانتباه؛ فهو جاء في ظل تراجع المنظمة عن «برنامج التحرير» لمصلحة «البرنامج السياسي المرحلي»[٣] الذي عنى تكيفاً مع طروحات الحل السياسي للصراع العربي ـ الإسرائيلي والتي تلت حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. ومقابل الإجماع العربي على وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، والذي نظر إليه البعض بوصفه تحللاً عربياً من المسؤولية عن القضية الفلسطينية، واجهت المنظمة انقساماً في صفوفها، عندما دعم العراق تشكيل «جبهة الرفض الفلسطينية».

لم يكن ذاك الانقسام بعيداً من التجاذبات والنزاعات العربية. وهو إذ انتهى مع المصالحة العراقية ـ السورية عام ١٩٧٩، فسوف يكون الموقف من التسوية السياسية وخيارات القوى

---

(١) من المعروف أن الأردن ناهض قيام المنظمة، وعارض تمثيلها الفلسطينيين أو الانفراد بتمثيلهم حتى ١٩٧٤، عندما وافق على القرار العربي في قمة الرباط ١٩٧٤على مضض.

(٢) جرى وضع القرار في قمة الجزائر الطارئة عام ١٩٧٣، بصيغته الأولية وأقر على نحو واضح في قمة الرباط ١٩٧٤.

(٣) جرى إقرار البرنامج المرحلي من المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة عام ١٩٧٤.

الفلسطينية المختلفة، سبباً حاسماً في تكرر الانقسامات، التي لم تحل حتى التسعينيات مسألة المرجعية الوطنية على نحو حاسم. فرغم التراجع الكبير في مكانة المنظمة بعد اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، والانشقاق الذي وقع في حركة فتح (١٩٨٣) وتشكُّل بنى وهياكل تضم أطراً وتجمعات سياسية مناهضة للممارسة السياسية وخيارات قيادة المنظمة[٤]، فإن دور منظمة التحرير قد شهد تراجعاً، لكن شرعيتها بقيت حاضرة ومؤثرة، ومحط التفاف أغلبية فلسطينية.

شكلت الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٧، فرصة كبيرة لإعادة بناء الوحدة الوطنية ومنظمة التحرير. ولكن ذلك لم يحدث. يمكن الافتراض أن الأسباب الآتية حالت دون تحقق ما بدا فرصة كبيرة ومهمّة:

١ ـ بروز تيار إسلامي فلسطيني قوي ممثل بتنظيمَي الجهاد الإسلامي وحركة حماس، يملك بداية ملاحظات جوهرية على منظمة التحرير وسياساتها. كما أنه طالب بإعادة تصويب الوضع الفلسطيني بكليته، وإعادة بناء المرجعية الوطنية الفلسطينية بما يتيح مشاركة واسعة له في العمل السياسي، وفي تشكيل منظمة التحرير ومؤسساتها. وهو ما لم تقبل به قيادة المنظمة أقله على النحو الذي طالبت به قوى التيار الإسلامي؛ على افتراض أن تلك القوى كانت جادة في تخطي «موانع أيديولوجية» كانت حاضرة في حينه، حول المشاركة في الإطار الوطني الفلسطيني.

٢ ـ اختلاف النظرة إلى الانتفاضة وما يمكن أن تحققه، ليس بين قوى منظمة التحرير وقوى التيار الإسلامي وحسب، بل بين مكونات المنظمة ومجمل القوى الوطنية أيضاً. فقد اعتبر تيار في المنظمة أن من الضروري الشروع في استثمار سياسي لمنجزات الانتفاضة في حين اعتبر تيار آخر أن من المهم ترك الانتفاضة تتحرك وتتفاعل لتكون عملاً وطنياً متصلاً، ينجز الأهداف الوطنية من دون الخضوع لشروط الاحتلال والتسوية السياسية.

٣ ـ برزت قوى الداخل الفلسطيني كطرف فاعل ومؤثر في مجريات المشهد السياسي الفلسطيني، وتشابكت الأوضاع على نحو جعل الاتفاق على رؤية موحدة، أمراً صعباً. وخشيت قيادة المنظمة من أن تقوم القوى الصاعدة في الداخل الفلسطيني بسحب البساط أو جزء منه، من تحتها إن هي طرحت موضوع إعادة بناء المنظمة.

وعليه استمر الانقسام مهيمناً على الساحة الفلسطينية، وازداد حدة مع عقد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، عقب حرب الخليج الثانية، ومشاركة منظمة التحرير فيه. وهي مشاركة أعادت التساؤلات حول مدى جدية التمسك بوحدانية التمثيل الفلسطيني، إذ إن المشاركة في المؤتمر جاءت ضمن وفد مشترك مع الأردن، وذلك بالرغم من أن السنوات السابقة للمؤتمر شهدت سجالاً فلسطينياً قاسياً حول موضوعات «وحدة التمثيل» و«القرار الوطني المستقل»، وشرعية المنظمة.

---

(٤) مثل جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، والتحالف الوطني الفلسطيني اللذين تشكلا في دمشق.

مع عقد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، أخذ الانقسام شكلاً أكثر حدة. لقد صار من السهل القول: إن المنظمة القائمة قد فرَّطت بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وتراجعت عن كل برامجها المعلنة والمعتمدة في قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، منذ تشكيل المنظمة حتى لحظة التوقيع على الاتفاق [٥].

تم التوقيع على الاتفاق باسم منظمة التحرير الفلسطينية. وجرى اعتبار المنظمة مرجعية عليا للسلطة الفلسطينية التي نشأت عن اتفاق أوسلو. ولكن من الناحية العملية، تحولت المنظمة إلى جهاز صغير ملحق بالسلطة الفلسطينية. وصار يتم استحضارها موسمياً، خاصة عند التوجه إلى توقيع الاتفاقات التفسيرية لاتفاق أوسلو، أو تلك الملحقة به، ما عنى انهيار المرجعية الوطنية الفلسطينية على نحو شبه كامل مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤. فمن جهة **أولى** جرى تقديم السلطة بوصفها مرجعية، وعمدت السلطة من جانبها إلى تهميش دور المنظمة. ومن جهة **ثانية** واصلت قوى فلسطينية كثيرة التشكيك بشرعية المنظمة التي وقّعت على اتفاق أوسلو، وهو ما ترتب عليه بروز أطر فلسطينية بديلة، على غرار «تجمع القوى العشر»[٦] و«تحالف القوى الفلسطينية»[٧] وغيرها، وبرزت مطالبات خافتة لتشكيل «إطار شرعي بديل» من منظمة التحرير الفلسطينية. لكن تلك الأطر لم تطرح نفسها بديلاً مرجعياً يأخذ دور منظمة التحرير بالكامل. ثم ترسخ الانقسام على نحو غير مسبوق منذ أحداث غزة (٢٠٠٧). صار الانقسام جغرافياً هذه المرة: حماس في غزة، وفتح في الضفة.

في الواقع تسود قناعة راسخة لدى قطاعات واسعة من الفلسطينيين بما فيهم القوى والأحزاب والحركات والتنظيمات الأساسية والفاعلة، أن لا بديل من المنظمة كمرجعية وطنية. ويدرك الفلسطينيون أو كثيرون منهم بالتجربة أن اللحظة التاريخية التي أنتجت منظمة التحرير لن تتكرر. وقد شكل هذا الإدراك عاملاً أساسياً، في خفوت الأصوات المطالبة بشرعية بديلة، وفي ضمان بقاء المنظمة إطاراً يظهر الجميع حرصاً عليه ولذلك نلحظ تأكيداً في الخطاب الفلسطيني للقوى داخل، أو خارج، المنظمة على أهمية إعادة بناء المنظمة أو إصلاحها.

خلّف غياب المرجعية الوطنية ضرراً كبيراً للشعب الفلسطيني، وإذا كانت السلطة القائمة في غزة والضفة مجتمعة ثم منقسمة، قد شكلت استجابة جزئية لحاجات الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فقد حرم الفلسطينيون في مخيمات اللجوء من الإطار الذي يدافع عن مصالحهم، ويشكل حماية معنوية ومادية لوجودهم. وعنى غياب الضوابط الوطنية في التفاوض وغيره.

---

(٥) شاركت في إطلاق هذا الخطاب قوى داخل منظمة التحرير مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقوى خارج المنظمة، منها حماس والجهاد.

(٦) شارك في تجمع القوى العشر تنظيمان كان لهما تمثيل في منظمة التحرير هما الجبهتان الشعبية والديمقراطية، مع حركتي حماس والجهاد، وتنظيمان لهما عضوية في منظمة التحرير الفلسطينية، الجبهة الشعبية القيادة العامة ومنظمة الصاعقة وقوى أخرى.

(٧) انسحبت من التحالف الجبهتان الديمقراطية والشعبية تباعاً. وبقيت حماس تتزعمه حتى خروجها من دمشق.

تضمنت اتفاقات المصالحة في أغلبيتها، بنداً أو أكثر حول إصلاح المنظمة أو إعادة بنائها، من دون التقدم خطوة واحدة في هذا الاتجاه. ولعل الفشل الذي رافق هذه الاتفاقات، مرتبط بحقيقة أن الأطراف الفلسطينية لا تقوم بالخطوة الصحيحة واللازمة. وهي البدء من إعادة «بناء المرجعية الوطنية»، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وببرنامج توافق وطني، بدل العمل على تفاصيل تقاسم السلطة المبتورة، أو الادعاء بوجود برامج متناقضة.

ثانياً: المشهد الفلسطيني في غياب المرجعية الوطنية: ملامح عامة

خلال سنوات من المفاوضات التي لا تفضي إلا إلى مفاوضات أخرى، تشبه سابقتها وبلا طائل، تقابلها سنوات من تكرُّس الانقسام المقيت، بدا أن الفلسطيني العادي، أكان مواطناً في بلاده أو لاجئاً فيها أو خارجها، قد اعتاد هذه الحالة من عقم التفاوض إلى عقم المصالحة. كما اعتاد محدودية الدور الذي تؤدّيه «مرجعياته» أو ربما غياب هذا الدور كلياً.

من المدرَك أن الشعب الفلسطيني يواجه عدواناً قاسياً اقتلعه من أرضه. ولا يزال يحاول اقتلاع من تبقى منه، ويشن حرباً وحشية عليه. كما أنه من المدرَك محدودية القدرات الفلسطينية مجتمعة على إحداث تحولات كبرى في الواقع، لمصلحة الشعب الفلسطيني؛ لكن استمرار الحالة القائمة من الانقسام «وحتى العبث أحياناً» تزيد الفلسطينيين ضعفاً على ضعف، ولا تنجح في توظيف عناصر القوة لديهم في الصراع المرير الذي يخوضونه مع المحتل. أكثر من ذلك يَحدث إهدار لهذه القوى ومزيد من تشتيتها وتمزيقها، كما يحدث هدر للطاقات في ولاءات أيديولوجية، بدلاً من إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية، والحفاظ على القدرات والعلاقات من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الاحتلال.

في المفاوضات، كما في معالجة الانقسام، يتسبب غياب المرجعية الوطنية في استمرار حالة من العبث؛ إذ ليس من سقف محدد للتعامل مع المناورات الإسرائيلية. ومن الطرائف أن خوض المفاوضات يجري مع تأكيد إسقاط البديل. فلا يفيد في شيء تأكيد دائم بمنع وقوع الانتفاضة، أو استنكار المقاومة، في مواجهة تعنت إسرائيلي يقرر إلغاء التفاوض أو يحدد شروطه، ويدفع المفاوضين إلى التعامل مع تنويعات الحديث عن سقوط «حل الدولتين». أو معاودة التمسك فيه.

وفي غياب المرجعية تتقدم المحاصصة (محاصصة الوهم) و«توزيع المكاسب» على المصلحة الوطنية. ويتم إغراق المشهد في تفاصيل مقيتة، يلوكها طرفا الانقسام وتوابعهم يومياً، وإلى حدود تدفع المتابع إلى اليقين بانعدام الجدية. حتى مع تعرض الديمغرافيا الفلسطينية المحيطة بفلسطين لنزيف كبير، فبعد طرد الفلسطينيين من الكويت، ومن ثم العراق، انهارت الكتلة الفلسطينية في سورية. وتتشكل بيئة عربية طاردة للفلسطينيين بتأثيرات «الحراك العربي» التي تطحن بلداناً عربية عديدة، ومعها الفلسطينيون وقضيتهم.

١ ـ الحراك العربي وانعكاساته على الفلسطينيين

يتوجب الاعتراف بأن «القضية الفلسطينية» لم تكن في أفضل حالاتها عند بدء «الحراك العربي». لقد حدث تآكل كبير في مكانتها منذ توقيع اتفاق أوسلو، ثم الانقسام.

انتهت حقبة طويلة من الصراع بمشروع تسوية مفخخة، وبانسحاب عربي شبه كامل من القضية الفلسطينية ومترتباتها. جاء مشروع التسوية بعد انتفاضة شعبية كبيرة، وبعد انهيار النظام الرسمي العربي في آن معاً. هذه مفارقة تستحق الدراسة، فالنظام الذي لم يجمع على مشروع التحرير، شكل على نحو ما، ومن داخل توازناته ضمانة في وجه السقوط الكامل والمدوي.

بعد سبع سنوات من تطبيقات أوسلو فجَّر الفلسطينيون انتفاضة ثانية عام ٢٠٠٠. ولكن بعد انهيار عربي إضافي تمثل بسقوط بغداد (٢٠٠٣)، كانت أمامهم خريطة طريق مع مشروع رسمي عربي يُسقط حق العودة، ويعرض التطبيع مقابل التسوية. هنا كانت محاولة لاستعادة دور النظام الرسمي؛ وأيضاً هنا ثمة مفارقة تستحق الدراسة: كان النظام مفتقداً التوازن.

أفقد الذهاب إلى التسوية، ومن ثم الانقسام، الفلسطينيين التعاطف التقليدي، وهم كانوا موجودين في جانبَي الانقسام العربي التقليدي، واللذين حملا في تلك السنوات عنوانَي الممانعة والاعتدال. لم يكن هذا غير طبيعي، ولا خارج السياقات المعتادة.

انقسم الفلسطينيون ـ مثل كل أبناء الأمة ـ حول الموقف من «الحراك». سجلت قوى وجماعات منهم انحيازات قوية بسبب الانتماء الأيديولوجي، وانتصرت قوى وجماعات أخرى لتموضعها في المحاور العربية القائمة قبل الحراك. وانقلبت قوى أخرى على تموضعها السابق. ولكن المثير للانتباه هو التعامل مع الفلسطينيين بوصفهم كتلة واحدة في جميع الحالات. وفي الحقيقة فقد تساووا في الخسارة، من خلال انعكاسات الحراك على الفلسطينيين وقضيتهم. وأبرزها:

أ ـ تراجع مكانة القضية الفلسطينية

حدث تآكل إضافي في مكانة القضية الفلسطينية، التي لم تكن حاضرة في الحراك وشعاراته. وانتهت حالة الانقسام التقليدي، ومواقف المحاور التقليدية ليتشكل ما يشبه الموقف العام من قضية فلسطين، ويتمثل بالانسحاب الكامل من أي اهتمام بها، حتى مع احتفاظ البعض بمواقف لفظية قديمة تجاه فلسطين.

ب ـ شيطنة الفلسطينيين

مر الفلسطينيون بمراحل جرت شيطنتهم فيها، كمثل الاتهام بعد النكبة ببيع أراضيهم. وتدفيعهم ثمن موقف القيادة الفلسطينية بعد غزو العراق للكويت، ثم اتهامهم بالوقوف مع صدام حسين ضد العراقيين. وأدت بعض الاتهامات إلى قتل وتهجير. بعد الحراك العربي، صار المشهد أكثر فداحة بكثير مما سبق. وسيطر مشهد مؤلم مضحك ومبكٍ في الوقت عينه! ففي ليبيا إذا قلت

كلمة فلسطين اتُّهمت بأنك من أنصار القذافي. وفي مصر لا يجرؤ فلسطيني اليوم على التصريح بجنسيته. ويتحدث جرحى الجماعات المسلحة السورية الذين يتلقون العلاج في دولة الاحتلال الإسرائيلي، عن التضليل الذي جعلهم يعتقدون «أن إسرائيل هي العدو».

سوف يقول البعض إن انحياز حماس إلى الإخوان في مصر قد خلف استياء أو غضباً مصرياً. ولكن الفلسطينيين إجمالاً هم من يدفع الثمن. أثناء حكم الرئيس مرسي، كان الإعلام المصري يتهم حماس بتأييده، وكان بعض قيادات الإخوان يتهمون محمد دحلان بدعم «الفلول». وهكذا جرى تعميم الاتهام للفلسطينيين.

قاد بعض الإعلام المصري حملة الشيطنة، ونجح إلى حد كبير في تحويل الفلسطينيين إلى مجموعة من الإرهابيين الحاقدين على مصر والمستهدفين لها. حتى إن مطالبة بفتح معبر رفح لانتقال أبناء قطاع غزة، صار قضية أمن قومي من الدرجة الأولى. ثم امتد المشهد إلى أماكن أخرى.

في سورية، التي مثلت حضناً دافئاً للفلسطينيين، شن معارضون بارزون حملة قاسية على الفلسطينيين الذين نالوا حقوقاً مدنية واجتماعية في سورية، وجرى اتهامهم بأنهم يأخذون فرص السوريين في العمل. ثم تطور الاتهام إلى اعتبارهم أداة في يد النظام؛ أو في يد الجماعات المسلحة.

انقسام موقف الفلسطينيين قائم مما يجري في عدد من البلدان العربية ومنها سورية. وهذه ليست سمة خاصة بهم وحدهم. انحازت قوى فلسطينية إلى جانب الدولة الوطنية السورية، وانحازت قوى أخرى إلى صفوف مجموعات المعارضة المسلحة، ونفذ فلسطينيون منتمون إلى جماعات إرهابية تكفيرية عمليات انتحارية ضد مراكز ومؤسسات، في سورية ولبنان. وشارك آخرون في التراشق المذهبي المتبادل، وانتهت الحصيلة إلى تشكيل بيئة طاردة جديدة، وأيضاً جرت هنا عمليات شيطنة.

في هذه البيئات خسر الفلسطينيون أنماطاً من التعاطف التقليدي معهم ومع قضيتهم، وبنى البعض على إرث متراكم (كما في لبنان مثلاً) ليعيد تصدير خطاب عن شعب عديم الوفاء. مرة أخرى واجه الفلسطينيون قسوة التعميم.

ج ـ انهيار ديمغرافيا اللجوء الفلسطيني

بعد تهجير الكتلة الفلسطينية الكبيرة في الكويت، والكتلة الفلسطينية الصغيرة في العراق، تعرض مجتمع اللجوء الفلسطيني إلى ضربة قاسية جداً بانهيار الكتلة الفلسطينية في سورية، وتضرُّر الكتلة الفلسطينية في لبنان.

ويمكن الافتراض بأن أقسى ما تعرض له اللاجئون الفلسطينيون منذ عام ١٩٤٨، حتى الآن هو ما حدث لهم في سورية، وذلك لأسباب عديدة. ففي هذا البلد نشأت كتلة نشطة من اللاجئين، استفادت من القوانين الناظمة لوجودهم والتي جعلتهم يتمتعون بحقوق المواطن السوري، ما عدا

حق الترشح والانتخاب. وكانت مجانية التعليم في المراحل الثانوية والعليا، تكمل ما تقدمه وكالة الغوث في المراحل الابتدائية والإعدادية، وبمنزلة فرصة كبيرة لارتفاع مستويات التعليم على نحو لافت. تضاف إلى ذلك مجانية الطبابة التي أمنت للعائلات الفقيرة علاجاً مجانياً أسوة بالسوريين. يضاف إلى ذلك الحق في العمل السياسي وصيانة الهوية الوطنية. فعندما حصل الفلسطينيون على هذه الحالة من المساواة، اقترن ذلك بالمحافظة على هويتهم الوطنية، وهو ما لم يتحقق في أقطار أخرى. ففي الأردن لم يكن ممكناً، ولا يزال غير ممكن، التصريح بالهوية الوطنية أو الاحتفاظ بها، بل حدث ما يشبه الدمج الكلي للفلسطينيين. وفي لبنان تقابل الاحتفاظ بالهوية الوطنية مع الحرمان من الحقوق المدنية والاجتماعية.

في ٢٠١٢/١٢/١٧ دخلت المجموعات المسلحة إلى مخيم اليرموك وهجّرت سكانه من الفلسطينيين والسوريين. كان هذا التاريخ إيذاناً بانهيار الكتلة الفلسطينية في سورية. ولا تتوافر إحصاءات دقيقة تماماً حول أعداد الفلسطينيين الذين ركبوا البحر، أو اجتازوا الحدود خارج سورية. وطاولت حمّى الرحيل والهجرة المخيمات الفلسطينية في لبنان، والتي كانت تعرضت لنزف كبير في فترة الحرب، والموجودة في بيئة طاردة أصلاً، فالتحق الآلاف من فلسطينيي لبنان بأخوتهم من فلسطينيي سورية في طرق الهجرة إلى أوروبا. وغيرها.

ربما تجمل هذه النقاط الثلاث أخطر الانعكاسات المباشرة للحراك على فلسطين وقضيتها. نفترض أن التفاعلات لم تنتهِ بعد[٨]. ولكن غياب المرجعية ظهر في العجز عن حماية الفلسطينيين من الغرق في البحر. وظهر في العجز عن حماية الفلسطينيين من انحيازات قوى ألحقت الضرر بالمجموع الفلسطيني. وعلى مدى سنوات لم ينجح الفلسطينيون في اتخاذ موقف موحد يحمي مجتمع اللجوء الفلسطيني في سورية. يمكن مراجعة المواقف من حل مشكلة مخيم اليرموك، وزيارات وفود منظمة التحرير إلى دمشق، كي نرى إلى أي حد يصبح الانقسام ضاراً بكل مفردات الوجود الفلسطيني.

د ـ تراجع المكانة عربياً وتَعزُّزها دولياً

توالت الاعترافات بالدولة الفلسطينية، فصوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ بأغلبية ساحقة على قرار يقضي برفع العلم الفلسطيني على مباني الأمم المتحدة بنيويورك وذلك بموافقة ١١٩ عضواً ومعارضة ٨ أعضاء بما فيها إسرائيل والولايات المتحدة وكندا، وامتناع ٤٥ عضواً عن التصويت[٩].

---

(٨) انظر تعقيب نافذ أبو حسنة على بحث: عبد الستار قاسم، «تداعيات الحراك العربي على القضية الفلسطينية،» ورقة قدمت إلى: **مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦).

(٩) «عباس: رفع علم فلسطين فوق الأمم المتحدة خطوة هامة في مسيرة القضية الفلسطينية،» روسيا اليوم، ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، <https://arabic.rt.com/news/793613>.

لكن التطور الأبرز تمثل بنمو حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل، وعلى مستويات مختلفة، الأمر الذي أثار قلقاً كبيراً في الأوساط الإسرائيلية(١٠).

وفي المقابل ظهر ضعف كبير في التوظيف الفلسطيني لهذه الحركة الدولية المتنامية. وبدل حشد اللجوء في المجتمعات التي يمكن إحداث تأثير فيها (أوروبا مثلاً) تبدو الهيئات والمنظمات الفلسطينية في حال صدام، وليس في حال توافق يجمع جهودها.

ثالثاً: المصالحة: التفاصيل الحاضرة والمرجعية الغائبة

«لقد شاهدنا هذا الفيلم من قبل». لعل هذه العبارة هي التي تخطر في بال الفلسطينيين كلما سمعوا عن جهود أو مبادرات جديدة لتحقيق المصالحة الفلسطينية المفقودة. على مدى السنوات المنصرمة، وقعت الأطراف الفلسطينية عدداً من الاتفاقات في ما بينها وبرعاية مصرية غالباً لتحقيق مصالحة وطنية (اتفاق القاهرة: ١٥ ـ ٢٠٠٥/٣/١٧، ووثيقة الأسرى: ٢٠٠٦/٦/١٠، واتفاق مكة المكرمة للمصالحة: ٦ ـ ٢٠٠٧/٢/٨، ووثيقة القاهرة للوفاق والمصالحة: ١٠ ـ ٢٠٠٩/٣/١٩، واتفاق المصالحة الفلسطينية: ٤ ـ ٢٠١١/٥/٦، واتفاق تنفيذ المصالحة: ٢٠١٢/٥/٢٢، واتفاق الشاطئ: ٢٠١٤/٤/٢٣).

أشاع توقيع «اتفاق الشاطئ» (٢٠١٤) في مدينة غزة، أجواء من التفاؤل الفائض بقرب إنهاء الانقسام الفلسطيني. وكان لهذا التفاؤل ما يبرره، فقد بلغ السخط الشعبي على الانقسام واستمراره إلى ذروته. بينما تشتد معاناة الفلسطينيين متعددة الأوجه. وفي عام ٢٠١٥ اتسمت علاقة طرفَي الانقسام بالتأزم، حيث تواجه المفاوضات التي تخوضها السلطة مع إسرائيل انسداداً كبيراً وتعنتاً إسرائيلياً، وتواجه حماس أزمة في علاقاتها مع مصر وتراجعاً في نفوذ الإخوان المسلمين.

إلى ذلك بدا أن الاتفاق قد عالج معضلة تشكيل حكومة الوفاق، وتأكيد تزامن مواعيد الانتخابات للمجلس التشريعي ولرئاسة السلطة، وللمجلس الوطني الفلسطيني، كما تضمن نصاً عن تفعيل وتطوير منظمة التحرير، ما عنى اقتراباً من معالجة موضوع المرجعية الوطنية الفلسطينية(١١). تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني، بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢، وأُسندت إليها جملة مهمات، في طليعتها توحيد ودمج مؤسسات السلطة القائمة في الضفة وغزة، وإعادة الإعمار (في غزة) وفتح المعابر، والإعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية.

---

(١٠) عبّر الإسرائيليون عن هذا القلق بطرق متعددة، لعل أبرزها تخصيص مبلغ مئة مليون شيكل، لبدء حملات مناهضة للمقاطعة (إسرائيل اليوم، ٢٠١٥/٦/٧)، واتهام المنظمات والمؤسسات التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل بـ «معاداة السامية وإسقاط حل الدولتين» (بحسب وزيرة العدل في حكومة نتنياهو، إيليت شاكيد، موقع صوت إسرائيل والتلفزيون الإسرائيلي ٢٠١٥/٦/٣).

(١١) نشرت نص الاتفاق: وكالة وفا، ٢٠١٤/٤/٢٣.

١ ـ توحيد مؤسسات السلطة ودمجها

كانت أزمة الموظفين في حكومة حماس السابقة، ودفع رواتبهم، المشكلة الأبرز في ملف توحيد مؤسسات السلطة ودمجها. يعود جذر مشكلة الموظفين إلى أحداث الانقسام في غزة، فقد طلبت السلطة في رام الله من الموظفين المدنيين والعسكريين عدم الالتحاق بأعمالهم في الحكومات التي تشرف عليها حماس. واستمرت في دفع رواتبهم. ولتعويض النقص في عدد الموظفين ولأسباب أخرى قامت حكومة حماس بعمليات توظيف «ضمن الاحتياجات السنوية، والأسس الصحيحة للتعيين»[١٢]. وتطالب حماس بتثبيت هؤلاء الموظفين، بينما تريد السلطة والحكومة، عودة الموظفين السابقين إلى عملهم، وتسجيل الموظفين قبل ٢٠٠٧. وترفض حماس عودة الموظفين السابقين بوصفهم مستنكفين، وتربط عودتهم بحل مشكلة الموظفين الذين قامت بتوظيفهم لحل مشكلات النقص، وكذلك مشكلات الموظفين المسجلين قبل ٢٠٠٧، والذين بقوا على رأس عملهم، وقامت السلطة بقطع رواتبهم.

يتجاوز عدد الموظفين المدنيين والعسكريين الذين تريد حماس اعتمادهم الأربعين ألف موظف. وفيما تعتبرهم السلطة أعضاء في حماس تريد الأخيرة تثبيتهم. تقول حماس إنهم من مختلف شرائح الشعب الفلسطيني[١٣]وليسوا كلهم أعضاء في حماس. انعكست هذه الأزمة على معيشة الموظفين مباشرة فنفذوا أكثر من إضراب شامل[١٤]، وذلك بالتزامن مع تصعيد كلامي عبَّر عنه الناطق باسم حماس سامي أبو زهري قائلاً «ليس على موظفي غزة القلق فحقوقهم محفوظة... والقول لموظفي غزة شكراً مع السلامة؛ سيدفعنا للقول بالمثل إلى حكومة الوفاق»[١٥].

وبينما ثابرت حكومة الوفاق على إظهار نيتها «حلّ جميع مشاكل موظفي حكومة قطاع غزة السابقة، خلال فترة زمنية قصيرة» والتشديد على أمانهم الوظيفي[١٦]، فإن «تغييراً على الأرض لم يحدث. فاقتحم مئات الموظفين الفلسطينيين مقر مجلس الوزراء غرب مدينة غزة، بالتزامن مع عقد جلسة للمجلس بداخله»[١٧].

ورغم موافقة الأطراف المبدئية على «الورقة السويسرية» التي قدمت خريطة طريق لحل مشكلات الموظفين، من خلال رزمة حوافز وتعويضات ودرس ملفات مع الأولوية لقطاعَي الصحة والتعليم، فقد راوحت الأزمة في مكانها، باستثناء صرف سلف محدودة لا تقيم الأود[١٨]. في المقابل دخلت الأزمة في تصعيد سياسي متعدد الأوجه: فاتهمت السلطة حماس بعرقلة عملها في

---

(١٢) انظر: تصريحات محمد صيام، نقيب الموظفين في قطاع غزة، وكالة معاً الإخبارية، ٢٠١٥/١٢/٢.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) **القدس العربي** (لندن)، ٢٠١٥/١/٩، ووكالة أنباء الأناضول ٢٠١٥/٤/٩.

(١٥) موقع «الرسالة نت» (فلسطين)، ٢٠١٥/١/١٠.

(١٦) تصريحات لوزير العمل في حكومة التوافق مأمون أبو شهلا، فلسطين أون لاين، ٢٠١٥/١٢/١٣.

(١٧) وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، ٢٠١٥/١/١٣.

(١٨) جرى صرف نحو ألف شيكل (ما يعادل ٢٥٤ دولاراً امريكياً) لكل موظف.

غزة[١٩]؛ وطرحت حكومة رامي الحمد الله خلال زيارة الأخير إلى غزة، حل مشكلة الموظفين من خلال صفقة كاملة تشمل تسليم المعابر للسلطة مقابل حل مشكلة الموظفين[٢٠]، وهو شدد على أن الحكومة خصصت ٤٧ بالمئة من ميزانيتها لسنة ٢٠١٤ لقطاع غزة، و٥٠ بالمئة من الموازنة الطارئة لسنة ٢٠١٥، وقامت بتخصيص ٨٠٠ مليون دولار للمشاريع التطويرية في القطاع، و٣٠٠ مليون دولار للمشاريع التطويرية في الضفة[٢١]ولكن حماس اعتبرت أن زيارة الحمد الله لم تحمل جديداً[٢٢].

وكانت حماس شددت مراراً على رفضها الربط بين حل مشكلة الموظفين وبين تسليم المعابر للسلطة الفلسطينية»[٢٣].

وفي خطوة تصعيدية، ودالة على صعوبة إيجاد حل لمشكلة الموظفين أعلنت حركة حماس نيتها توزيع أراضٍ حكومية على الموظفين بدلاً من رواتبهم المستحقة[٢٤] أثار القرار ردود فعل واسعة. وعبرت أغلبية الفصائل الفلسطينية عن رفضها القرار، معتبرة أنه يعزز الانقسام، ويؤكد سيطرة حماس بالسلاح على القطاع. فضلاً عن كونه غير شرعي، ومفتقراً إلى أيّ معايير وطنية أو سياسية[٢٥]. ورفضت حكومة التوافق القرار واعتبرته «غير شرعي»[٢٦].

عند توقيع اتفاق الشاطئ، كانت التخوفات في موضوع توحيد السلطة وعمليات الدمج متركزة حول الأجهزة الأمنية، وهي التي بدا أن صعوبات كثيرة ستواجه إمكانية دمجها وتوحيدها. غير أن بقاء مشكلة الموظفين عالقة أزاحت مسألة دمج الأجهزة الأمنية برمَّتها إلى مرتبة متأخرة جداً.

٢ ـ الإعمار وفتح المعابر

لم يكن وضع هذين البندين أفضل حالاً من البند المتعلق بالدمج. وقد جرت محاولة سلفت الإشارة إليها عن «مقايضة» بين حل مشكلة الموظفين، وبين إتاحة الفرصة أمام السلطة الفلسطينية من أجل السيطرة على معبر رفح. مع أهمية الانتباه إلى حضور بطابع إقليمي في هذا الملف، حيث العلاقة المتوترة بين القاهرة وحركة حماس، وإصرار السلطات المصرية على عدم التعامل مع وجود حماس على المعبر.

---

(١٩) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، ٢٠١٥/٤/٢٠.

(٢٠) انظر تصريحات رئيس حكومة التوافق رامي الحمد الله في: **الحياة الجديدة** (رام الله)، ٢٠١٥/٨/٢٦، والمركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/٣/٢٦.

(٢١) **الحياة الجديدة** (رام الله)، ٢٠١٥/٣/٢٧.

(٢٢) انظر: تصريحات القيادي في حماس خليل الحية في موقع «الرسالة نت»، ٢٠١٥/٣/٢٥، والقيادي في حماس إسماعيل رضوان في المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/٣/٢٦.

(٢٣) تصريحات للناطق باسم حماس سامي أبو زهري، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/١/١٤.

(٢٤) وكالة معاً (فلسطين)، ٢٠١٥/١١/٢٢.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) موقع «فلسطيننا» (فلسطين)، ٢٠١٦/١/١٦.

يفرض إغلاق المعبر القائم بين قطاع غزة ومصر، حالة من الخنق على الغزيين الذين يرون فيه المتنفس الوحيد لهم. ويشكل العمل على فتحه حاجة إنسانية غاية في الأهمية لأهالي القطاع. فخلال العام ٢٠١٥، جرى فتح المعبر بصورة مؤقتة لمدة واحد وعشرين يوماً فقط، وعلى فترات متقطعة[٢٧]. ومن المؤسف أن تكون معاناة مئات الآلاف من البشر عرضة للتوظيف في مكاسب سياسية مهما بلغت أهميتها.

وجه قياديون في حماس اتهامات واضحة للسلطة، وللرئيس عباس شخصياً بالمسؤولية عن استمرار إغلاق المعبر، وحتى بـ «الضغط على جهات مصرية وإسرائيلية لعدم فتح المعبر»[٢٨]. وفي حين تحدثت مصادر فلسطينية عن أن حماس لا ترفض تسليم المعبر، ولكن تسلّم المعابر على قاعدة طرد الموظفين، فهم مشتبه وملتبس وليس صحيحاً، ومرفوض ولا ينص عليه الاتفاق»[٢٩]. فقد برزت دعوات فلسطينية من داخل قطاع غزة، بتسليم المعابر للسلطة»[٣٠]، وهو ما ردت عليه حماس بحدة[٣١].

إزاء المعاناة القاسية التي كابدها الغزّيون بسبب استمرار غلق المعبر، وتأكيد جهات مصرية أن فتح المعبر مرتبط بسيطرة السلطة الفلسطينية عليه، أطلق ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي في القطاع حملة تحت عنوان «سلموا المعبر» بغرض دفع حماس إلى تسليم المعبر لأي جهة تقبل مصر التعامل معها، بحسب منظمي الحملة، والتي ردت عليها حماس بعنف؛ فقد تحدث القيادي محمود الزهار عن أن حماس «لن تسلم المعبر للمهربين واللصوص»، فيما رفض صلاح البردويل «تسليم المعبر لأيدٍ خانت شعبها». أما مشير المصري فاعتبر أن المعبر «شرف غزة» ومن يبحث تسليمه كمن يحث «على اغتصاب غزة وإهدار شرفها»[٣٢].

لم يخلُ ملف الإعمار من التجاذب الذي اتّخذ شكلاً أكثر حدة، رغم المعاناة المأسوية لمن فقدوا منازلهم في العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠١٤، وما زالوا من دون منازل. خلال لقاء مع الصحفيين في غزة «اشتكى مدير العمليات في الأنروا من أن عائلة لاجئة واحدة فقط من أصل ٧٤٠٠ عائلة، سلمت منزلها بعد إعادة بنائه حتى الآن»[٣٣]. يدل هذا على فداحة الواقع الناجم عن تأخر إعادة إعمار ما دمرته الحرب. هنا وعلاوة على التعقيد التقليدي في كل ما له شأن بالعلاقة بين فتح وحماس، ثمة تعقيد إضافي ناجم أيضاً عن حضور إقليمي مؤثر، وتحرك دولي يطرح مقايضة من نوع تسهيل الإعمار مقابل مكاسب سياسية.

---

(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) تصريحات محمود الزهار القيادي في حماس، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/١/١٨.
(٢٩) تصريحات خالد البطش، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/١/١٩.
(٣٠) تصريحات جميل مجدلاوي، القيادي في الجبهة الشعبية، وكالة سما (فلسطين)، ٢٠١٥/٢/١٩.
(٣١) انظر مثلاً: تصريحات موسى أبو مرزوق، القيادي في حماس في المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/٢/٢١.
(٣٢) انظر: التصريحات في موقع «فلسطيننا» (فلسطين)، ٢٠١٦/١/١٦.
(٣٣) المصدر نفسه.

كالعادة لم يجرِ التزام جدي بالمساعدات التي جرى التعهد بها من أجل إعادة الإعمار، أو من بعض المانحين بالتزاماته؛ واستنكف البعض الآخر. وقدمت «دولة قطر» منحة للإعمار، وأنجزت اتفاقاً مع الإسرائيليين لتمرير المواد الخاصة بإعادة الإعمار إلى القطاع، من خلال المعابر بين القطاع و«إسرائيل». كما قدمت الحكومة القطرية، منحة إضافية للمساهمة في حل مشكلة الرواتب. ولكن هذه «المنح المالية» تحولت مادة تراشق جديدة بين السلطة وبين حركة حماس. فقد حذر رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني، عاطف عدوان، من سرقة وإهدار أموال إعمار غزة من قبل السلطة الفلسطينية، في ظل عدم وجود رقابة على إدارة هذه الأموال من قبل جهات الاختصاص الرسمية أو غير الرسمية[٣٤].

واعتبرت حماس أن هناك تلاعباً بأموال الإعمار من قبل السلطة، ومحاولة لعرقلة الجهد القطري على هذا الصعيد[٣٥]. لم تظهر السلطة الفلسطينية رضى كبيراً عن الدور القطري، بسبب العلاقة الوثيقة التي تربط بين قطر وحماس. كما أنها لم تكن مرتاحة لتحركات طوني بلير ولقائه خالد مشعل في الدوحة، ولا للتحركات التركية، وما رافقها من حديث عن إقامة ميناء في غزة، يكون مخرجاً من استمرار الحصار ومعضلة المعابر. ولا تريد السلطة لأي تحرك أن يكون سبباً في إغضاب مصر أيضاً.

كانت كل هذه العوامل وراء إطلاق الرئيس محمود عباس تصريحاً تحدث فيه عن وجود اتفاق «بين إسرائيل وحماس، لإقامة دولة فلسطينية في غزة وأراضٍ من سيناء». وهي تصريحات وصفها المتحدث باسم حماس بالسخيفة[٣٦]؛ ولكن عباس عاد وكرر التصريحات أمام مؤتمر القمة العربية، حول مخطط إسرائيلي لإقامة دولة في غزة. فرأت حماس في تصريحاته تحريضاً ضد القطاع، وتنصلاً من المصالحة[٣٧]. عادت منظمة التحرير وأصدرت بياناً بعد انتشار أخبار لقاءات مشعل ـ بلير حمل تحذيراً جديداً من دون الإشارة إلى سيناء والتي لم تكن منطقية ولا معقولة أصلاً. حيث حذرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من «محاولات حركة حماس، إبرام أي اتفاق منفرد مع دولة الاحتلال، بحجة التهدئة، لما ينطوي عليه ذلك من مخاطر الانزلاق نحو حلول تفضي إلى دولة ذات حدود مؤقتة، لتحويل غزة إلى كيان منفصل، ومواصلة الاستفراد بالضفة الغربية باعتبارها المجال الحيوي لمشاريع التهويد والضم والتوسع الاستيطانية الإسرائيلية»[٣٨].

بدا تحرك بلير وغيره نوعاً من تحريك الركود، ومحاولة لتحصيل موقف مختلف من حماس يجعلها جزءاً من العملية السياسية الجارية، وينهي تدريجياً قوتها العسكرية في قطاع غزة. وربما

---

(٣٤) وكالة قدس برس، ٢٠١٥/١/٥.

(٣٥) انظر: تصريحات سامي أبو زهري، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/١/١٥، وأسامة حمدان القيادي في حماس، الرسالة نت، ٢٠١٥/٣/١٩.

(٣٦) المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/١/١٨.

(٣٧) صحيفة **الغد** (عمّان)، ٢٠١٥/٤/٢.

(٣٨) وكالة صفا (فلسطين)، ٢٠١٥/٦/٢٣.

أعجب البعض في قيادة حماس، أن يرى نوعاً من الاعتراف الدولي بدور للحركة، لكن الثمن المطلوب كان مرتفعاً، ويشبه كثيراً ما داومت حماس على رفضه[٣٩].

وقد ردّ عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق على الرسائل الخمس التي وجهها توني بلير لحركته في أثناء زيارته قطاع غزة، وأكد أن «الشروط التي طرحها بلير هي شروط قبول المجتمع الدولي، لحركة حماس، وكذلك الشروط للإعمار، وتحسين مستوى معيشة أبناء قطاع غزة». مشيراً إلى أن هذه الشروط ليس معناها أن يتعامل معها العدو الصهيوني، ولذا لم يضع ولو شرطاً واحداً على «إسرائيل»[٤٠]. وشدد سامي خاطر عضو المكتب السياسي لحماس على أن محاولة «بلير» لتثبيت وقف إطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة لم تنجح[٤١].

انتهت تحركات بلير بهدوء غير متناسب مع الضجيج الذي أثارته لأشهر. ولكن التحركات الأخرى لم تتوقف. ويمكن للتطبيع المتسارع بين أنقرة وتل أبيب، أن يترافق مع إعادة طرح مشروع «ميناء غزة». وحينها سيحضر عنصر خلاف فلسطيني جديد ولكنه أكثر خطورة هذه المرة. وقد استبق رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمد الله أي تحرك على هذا الصعيد بالقول «سنبقى نحاول حتى تعود غزة إلى الشرعية، ولن تقام دويلة هناك ولا دولة. ولن يكون هناك لا ميناء ولا مطار في غزة»[٤٢].

٣ ـ الإعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية

في أجواء التشكيك والتراشق بالاتهامات بدا أن موضوع الانتخابات قد أحيل على التأجيل. واستخدم بفاعليّة في النكد السياسي بين طرفَي الانقسام؛ فقد تحدث أحمد بحر عن أن «الحل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هي الانتخابات»[٤٣] ودعا موسى أبو مرزوق رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بإصدار مرسوم يحدد موعد الانتخابات، داعياً الحكومة للعمل على إجراء الانتخابات بما تبقى لها من وقت[٤٤]. فجاء رد الرئيس أنه مستعد لإصدار مرسوم رئاسي اليوم، لإجراء انتخابات عامة، في حال موافقة حركة حماس على إجراء الانتخابات[٤٥]. ولكن أبو مرزوق شكك في نية الرئيس إجراء انتخابات[٤٦]ومثله فعل سامي أبو زهري، الناطق باسم حركة

---

(٣٩) في تصريحات لوزير الخارجية الألماني فرانك ـ فالتر شتاينماير، «دعا الوزير الألماني لفتح المعابر، وطلب وقف إطلاق الصواريخ «لأن التنمية والأمن مترابطان»». ومن الصعب إنجاز ذلك دون وقف الصواريخ.

(٤٠) وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، ٢٠١٥/٢/١٧.

(٤١) وكالة قدس برس، ٢٠١٥/٩/٣.

(٤٢) صحيفة **الحدث** الإلكترونية، ٢٠١٥/٩/٢٨.

(٤٣) المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/٢/١٨.

(٤٤) فلسطين أون لاين، ٢٠١٥/٣/٢.

(٤٥) وكالة وفا، ٢٠١٥/٣/٤.

(٤٦) **القدس العربي** (لندن)، ٢٠١٥/٥/٣.

حماس، والذي وصف مطالبة حركة فتح لحركته بتقديم كتاب تحدد فيه موقفها من الانتخابات، بـ «فذلكات سياسية»[٤٧].

بدلاً من إجراء الانتخابات، قرر رئيس السلطة إجراء تعديل على حكومة التوافق رفضته حماس، بعد أن أنذرها رئيس السلطة وقتاً قصيراً للمشاركة في الحكومة المعدلة.

٤ ـ إعادة بناء منظمة التحرير

كان من المنطقي والطبيعي، أن يبقى هذا الملف خارج صلاحيات الحكومة. وهو عملياً يتطلب قراراً من رئيس السلطة والمنظمة في الوقت ذاته. ومن الناحية العملية لم يكن الموضوع حاضراً بقدر أهميته الحاسمة في إعادة ترتيب المشهد الفلسطيني كله.

جرت مطالبات عديدة بعقد الإطار القيادي. وحاولت السلطة عقد دورة عادية للمجلس الوطني للالتفاف على عقد الإطار القيادي أو الشروع في خطوات عملية لإعادة بناء منظمة التحرير. ولكن الفصائل رفضت هذه المناورة، وجرى التوافق داخل اللجنة التنفيذية للمنظمة أخيراً على تأجيلها، عبر التأكيد أن الظرف غير مناسب لعقدها. وهو ما أمكن استخلاصه من إعلان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عن تأجيل انعقاد المجلس، منهياً جدلاً استمر أشهراً[٤٨].

إن النظر في الحالات التي جرى فيها الحديث عن أهمية عقد الإطار القيادي الذي جرى التوافق عليه منذ ٢٠٠٥، يبين مدى الأهمية التي يحظى بها. فغالباً ما تبرز هذه المطالبات في حالات الانسداد الصعبة، والحاجة إلى ما يمكن الاحتكام إليه. وقد ثابرت قوى فلسطينية (الجبهتان الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب) على المطالبة بعقد الإطار المؤقت وصولاً إلى إعادة بناء المنظمة، حتى ينتهي استفراد طرفي الانقسام بالمشهد. وبدأت قوى فلسطينية تعبِّر صراحة عن أن المدخل للمصالحة الجادة وإنهاء الانقسام فعلياً هو إعادة بناء المنظمة بوصفها مرجعية وطنية عليا[٤٩].

يجمل بيان أصدرته حكومة التوافق مشكلات مستعصية واجهتها، وحملت المسؤولية عنها لحركة حماس، متهمة إياها بمنعها طيلة عام كامل من تشكيلها، من أداء مهامها في قطاع غزة، وذلك برفضها تسليم الوزارات والدوائر الحكومية، وبعدم السماح بعودة الموظفين إلى أماكن عملهم وتسليم المعابر، الأمر الذي يمكن الحكومة من الإسراع في إدخال مواد البناء لإعادة الإعمار[٥٠]. وتلقي حماس بالمسؤولية على الطرف الآخر.

---

(٤٧) المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠١٥/٥/٥.
(٤٨) **القدس العربي** (لندن)، ٢٠١٥/٩/٩.
(٤٩) انظر: تصريحات للقيادات الفلسطينية في موقع «فلسطيننا»، ٢٠١٦/١/١٦.
(٥٠) صحيفة **الأيام** (رام الله)، ٢٠١٥/٦/٣.

أكثر من ذلك فقد وصل التراشق بالاتهامات أمداء خطيرة جداً، كمثل اتهام حماس عناصر من أمن السلطة وحركة فتح، بتحديد أهداف للطيران الإسرائيلي خلال العدوان على غزة، وهو ما نفته فتح بشدة. وفي هذا ما يبين المدى الذي انحدر إليه التراشق بين الطرفين[٥١].

في شباط/فبراير ٢٠١٦، عادت فتح وحماس للقاء في الدوحة ومرة أخرى دار الحديث عن توافق وعن تصور لوضع الاتفاقات موضوع التنفيذ... ربما يعود الفلسطينيون بعد وقت قصير للحديث عن مشاهدة هذا الفيلم نفسه في مرة سابقة. إذ مجدداً لم يتم اختيار المدخل الصحيح إلى المعالجة.

رابعاً: الانتفاضة المتجددة

خلال السنوات الخمس الماضية، كانت العوامل التي فجرت انتفاضتين فلسطينيتين عام ١٩٨٧، وعام ٢٠٠٠، قائمة؛ لا بل إن الاعتداءات الإسرائيلية الهادفة إلى الطرد والتهويد قد تزايدت في القدس، وغيرها. واستمر الاستيطان في قضم الأرض الفلسطينية، وظل آلاف الأسرى في السجون، والتعنت الإسرائيلي في المفاوضات لا يزال قائماً. وبقيت مئات الحواجز منتشرة في الضفة الغربية، مسببة عذابات وتنغيصاً مستمراً لعيش الفلسطينيين، بينما يسرح المستوطنون بأسلحتهم ونيرانهم للقتل واقتلاع الأشجار وإحراق البساتين والبيوت، ناهيك بثلاث حروب شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة. وكان السؤال مستمراً حول الأسباب التي تحول دون تفجُّر انتفاضة فلسطينية جديدة.

غالباً ما يكون انطلاق الانتفاضة أو الثورة حصيلة تضافر الظرفين الذاتي والموضوعي، ومن ثم وجود حدث يؤدّي دور الصاعق المفجر، وإن بدت العوامل أعلاه محفزة ودافعة باتجاه تفجر انتفاضة، فإن عوامل الكبح لم تكن غائبة أيضاً.

انخفض عدد نقاط التماس مع الاحتلال على نحو كبير قياساً إلى ما كانت عليه الحال في الانتفاضتين الأولى والثانية. وأدّى «التنسيق الأمني» بين أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، وبين أجهزة الأمن الإسرائيلية، دوراً كبيراً في كبح الأنشطة المناهضة للاحتلال، وإحباط الكثير منها في مهدها، واغتيال أو اعتقال منظمين نشطين. وفي نقاط التماس المحدودة في الضفة تولى أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية غير مرة، منع تحشدات فلسطينية من الاشتباك مع الجيش الإسرائيلي.

وغير خافٍ أن قطاعات فلسطينية وازنة، قد راهنت على إمكان نجاح المفاوضات في إحراز تقدم يفضي إلى دولة فلسطينية، خاصة مع الجهود الأمريكية النشطة في بدايات الفترة الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي «باراك أوباما».

---

(٥١) انظر: تصريحات لصلاح البردويل القيادي في حماس، في المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/٢/١٧، وعلى موقع فلسطين أون لاين، ٢٠١٥/٣/١٤. وللغاية نفسها موقع وزارة الداخلية في غزة، ٢٠١٥/٣/١٤. وأيضاً ردود حركة فتح في: **الحياة** (لندن)، ٢٠١٥/٣/١٥.

ولكون السلطة الفلسطينية أكبر مشغل في الضفة الغربية، وترتبط بوجودها حياة مئات آلاف الأسر، فقد شكلت مشاريع «البناء تحت الاحتلال» التي قادها رئيس وزراء السلطة السابق «سلام فياض» مترافقة مع شعارات الازدهار وبناء أجهزة الدولة استعداداً للاستقلال الوشيك، عامل جذب لقطاعات كبيرة من الشبان الفلسطينيين، والتي وجدت نفسها صاحبة مصلحة في الدفاع عن هذه الشعارات.

كما أن بعض المظاهر السلبية التي رافقت المراحل الأخيرة من الانتفاضة الثانية، أسهمت في خفض الحماسة للانطلاق في انتفاضة جديدة، ربما لا تنجح في تحقيق الأهداف المرادة بكنس الاحتلال. يضاف إلى ذلك مآلات الحراك العربي التي دفعت بلداناً عربية عديدة إلى أتون الفوضى، فانشغلت بذاتها وانشغل العالم بها.

عمدت السلطة الفلسطينية التي ثابرت على التأكيد بأنها سوف تمنع انتفاضة جديدة إلى ما يمكن اعتباره تجاوباً محدوداً مع الحاجة إلى مقاومة الاحتلال، فوافقت، وربما رعت على نحو ما، ما أطلقت عليه اسم «المقاومة الشعبية السلمية»[٥٢] والتي أبقت على وتيرة اشتباك محدودة مع الاحتلال. وكانت تتصاعد هذه الوتيرة في مناسبات متعددة ومتكررة؛ فكان التصدي لاعتداءات المستوطنين في القدس شبه يومي أحياناً. كما لم تغب الصدامات في العديد من مناطق الضفة في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، سواء من الجيش أم المستوطنين، كذلك أثناء الإضرابات الأسطورية عن الطعام والتي نفذها معتقلون فلسطينيون مثل الشيخ خضر عدنان، والمحامي محمد علان، وغيرهما.

١ ـ إرهاصات

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصيب ١٧ إسرائيلياً بجراح في عملية طعن نفذها فلسطيني من طولكرم، يدعى حمزة محمد حسن متروك، على متن إحدى حافلات شركة دان وسط تل أبيب[٥٣]. وأعلن جهاز الشاباك في أواخر شباط/فبراير عن اعتقال خليتين نفذتا عمليات إطلاق نار في الضفة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وأنه تم مصادرة خمس بنادق ومسدس وذخيرة[٥٤]. وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ نفذ محمد محمود السلايمة عملية طعن جنود إسرائيليين في حي باب العامود في القدس[٥٥]. وأعلن الشاباك عن اعتقال ستة شبان بحوزتهم مواد لصنع عبوات ناسفة[٥٦]. وأظهرت نتائج استطلاع للرأي نشره موقع والاه العبري، وأجراه مقياس السلام التابع للمعهد

---

(٥٢) انظر مناقشة لهذا الموضوع لدى: صابر رمضان، **حركة التحرر الوطني الفلسطينية في بيئة استراتيجية متغيرة** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٥).

(٥٣) موقع فلسطين أون لاين ٢٠١٥/١/٢١، وصحيفة **السبيل** (عمّان)، ٢٠١٥/١/٢١.

(٥٤) **الأيام** (رام الله)، ٢٠١٥/٢/٢٧.

(٥٥) المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١٥/٣/٦.

(٥٦) *Israel Hayom*, 23/3/2015.

الإسرائيلي للديمقراطية أن نحو نصف الإسرائيليين يعتقدون أن الانتفاضة الثالثة آتية لا محالة[٥٧]. وتحدث موقع والاه العبري عن ١٧٢ عملية طعن تم تنفيذها منذ بداية العام ٢٠١٥[٥٨].

وتحدثت المعطيات الفلسطينية عن قتل سبعة فلسطينيين، وإصابة ١٧٣ بجروح، واعتقال ٣٧٥ شخصاً واحتجاز ٢٦٦، خلال نيسان/أبريل ٢٠١٥[٥٩]. في حين كانت إحصاءات النصف الأول من عام ٢٠١٥، تتحدث عن ٢٣ شهيداً، و٢١٥٦ معتقلاً، وعن هدم ١٣١ مبنى، و٤٠ بركساً بالإضافة إلى عدد من آبار المياه، فضلاً عن اقتلاع ما يزيد على ٩٤٤٠ شجرة زيتون في الضفة الغربية[٦٠].

من جانب آخر، قال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي إسحق أهرونوفيتش: «إنه ورغم كل التعزيزات والإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها في مدينة القدس إلا أنه يصعب وقف المخرِّب المنفرد» في إشارة إلى العجز عن مواجهة عمليات المقاومة الفردية»[٦١]. وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، أن محاولات تنفيذ العمليات ضد الإسرائيليين لا تتوقف، وأن الشاباك والجيش الإسرائيلي أحبط عشرات العمليات منذ مطلع ٢٠١٥[٦٢].

بالفعل أعلن الشاباك عن اعتقال خلية من خمسة أشخاص تابعة لحركة فتح، نفذت سلسلة هجمات عسكرية. ثم عن اعتقال خلية لحماس مسؤولة عن تنفيذ عمليات ضد إسرائيليين[٦٣]. وفي محاولة لوأد التحركات الشعبية، صادق الكنيست على تشديد عقوبة الرشق بالحجارة باتجاه المركبات، بحيث يمكن أن «تتراوح العقوبة بين ١٠ أعوام و٢٠ عاماً من السجن الفعلي»[٦٤].

كان التصاعد المستمر في عمليات المقاومة، كما تصعيد القمع الإسرائيلي ينذر بأن الأوضاع تقترب من الانفجار. ولعل ما حدث لعائلة دوابشة، التي أحرق المستوطنون منزلها، ما أدى إلى استشهاد طفل رضيع[٦٥]، لحق به والداه، قد حفز على المزيد من الفعل المقاوم.

أثارت هذه الجريمة ردود فعل واسعة، فدعت الفصائل الفلسطينية بأغلبيتها إلى وقف «التنسيق الأمني»[٦٦]. الرئيس الفلسطيني من جانبه، وأمام وفد من حزب ميريتس الإسرائيلي قال: «نحن نقول

---

(٥٧) صحيفة **القدس** (القدس)، ٢٠١٥/٤/٦.

(٥٨) **السبيل**، ٢٠١٥/٤/٢٩.

(٥٩) تقرير دائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية، في: **الحياة الجديدة** (رام الله)، ٢٠١٥/٥/٥.

(٦٠) تقرير مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، في: **الدستور** (عمّان)، ٢٠١٥/٧/٦.

(٦١) وكالة قدس برس، ٢٠١٥/٤/٢٧.

(٦٢) **هآرتس**، ٢٠١٥/٦/٣٠.

(٦٣) صحيفة **الأيام** (رام الله)، ٢٠١٥/٧/١٦، و**الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٠١٥/٧/٢٠.

(٦٤) موقع «عرب ٤٨»، ٢٠١٥/٧/٢١.

(٦٥) أحرق المستوطنون منزل عائلة دوابشة في قرية دوما قضاء نابلس، وأفراد العائلة نيام، فاستشهد الطفل الرضيع علي دوابشه. وتبعه والده بعد أسبوع من الجريمة متأثراً بجراحه، ثم والدته للسبب نفسه. انظر: موقع «عرب ٤٨»، ٢٠١٥/٧/٣١.

(٦٦) انظر: تصريحات إسماعيل هنية، فلسطين أون لاين، ٢٠١٥/٨/١، ورمضان عبد الله، فلسطين أون لاين، ٢٠١٥/٨/١، وتصريحات ودعوات لقيادات الفصائل، في: **السبيل**، ٢٠١٥/٨/١.

بصراحة كفى، فنحن لا نستطيع أن نصبر. ولكن خذوها كلمة مني: نحن لن نتبنى الإرهاب، ولن نتبنى العنف، وستبقى سياستنا وأيدينا ممدودة للسلام. ولكن إذا استمر الوضع على حاله، وبهذا الشهر بالذات سيكون لنا موقف مختلف»[٦٧].

عبَّر الشارع الفلسطيني عن غضب شديد تجاه الجريمة، وشهدت نقاط تماس عديدة مواجهات بين الشبان الغاضبين وجنود الاحتلال في مشهد ذكَّر بالانتفاضتين الأولى والثانية، واستشهد في تلك المواجهات شاب من مخيم الجلزون، وآخر على الحدود بين قطاع غزة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨[٦٨] واشتعلت المواجهات مجدداً لدى تشييع والد الطفل علي ثم والدته ريهام دوابشة في بلدة دوما قضاء نابلس[٦٩]. وسجل تقرير إحصائي فلسطيني وقوع ١١ عملية خلال شهر آب/ أغسطس، و١٥ هجمة بقنابل محلية الصنع. كما سجل التقرير استشهاد أربعة فلسطينيين وإصابة المئات منهم، بينما أصيب ٥٢ إسرائيلياً[٧٠].

عاد الشاباك وأعلن عن اكتشاف خلية من أربعة أشخاص في شمال الضفة كانت تخطط لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية[٧١]. وبعد أيام وقعت اشتباكات عنيفة في مخيم جنين (شمال الضفة) أسفرت عن إصابة عدد من الفلسطينيين بجروح خلال التصدي لقيام قوات الاحتلال باقتحام المخيم[٧٢].

في أيلول/سبتمبر شهدت الأوضاع في القدس تصعيداً كبيراً. فقد استمرت اقتحامات المسجد الأقصى من قبل المستوطنين وجنود الاحتلال. وتصدى المرابطون في الأقصى وأبناء المدينة لتلك الاقتحامات التي هدفت إلى تكريس التقسيم الزماني والمكاني للحرم القدسي، فعمدت سلطات الاحتلال إلى تعزيز انتشار الشرطة في المدينة. وفي خطوة تعكس توتراً إسرائيلياً كبيراً جراء التصدي لاقتحامات المستوطنين للمسجد، أصدر وزير الحرب الإسرائيلي موشيه يعلون أمراً اعتبر بموجبه المرابطين والمرابطات وطلاب مصاطب العلم في المسجد الأقصى كتنظيمين محظورين»[٧٣] وعملياً فقد جرى منذ بداية عام ٢٠١٥ حتى نهاية آب/أغسطس من العام نفسه إبعاد ٢٢٧ مقدسياً عن المسجد الأقصى[٧٤].

وسجل خلال الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر وقوع خمس عمليات فلسطينية أسفرت عن إصابة عشرة إسرائيليين بينهم أربعة جنود. وأدت اشتباكات بين شبان فلسطينيين وقوات خاصة

---

(٦٧) وكالة وفا، ٢٠١٥/٨/٢.
(٦٨) وكالات، ٢٠١٥/٨/٥.
(٦٩) **الأيام** (رام الله) ٢٠١٥/٩/٨.
(٧٠) موقع حركة حماس الإلكتروني، ٢٠١٥/٩/٢.
(٧١) فلسطين أون لاين، ٢٠١٥/٨/٢٥.
(٧٢) الجزيرة نت، ٢٠١٥/٩/١.
(٧٣) The Times of Israel, 9/9/2015, <http://www.timesofisrael.com/>.
(٧٤) «تقرير المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان،» موقع المرصد، ٢٠١٥/٩/٢٢.

من الشرطة الإسرائيلية، داخل باحات الأقصى إلى إصابة أكثر من مئة من المصلين والمعتكفين الموجودين في المسجد»[٧٥] وأعلن الهلال الأحمر الفلسطيني عن إصابة ١٧٧ فلسطينياً في مواجهات في عدة مناطق بالضفة الغربية نصرة للقدس والأقصى[٧٦].

٢ ـ تجدد الانتفاضة

مطلع تشرين الأول/أكتوبر أطلقت مجموعة فلسطينية النار على سيارة للمستوطنين، قرب مستعمرة إيتمار جنوب مدينة نابلس، فقتلت مستوطنين أحدهما ضابط في الاحتياط. وقالت وسائل الإعلام الإسرائيلية إن مطلقي النار لم يقتلوا أطفالاً كانوا في السيارة وتركوهم بسلام[٧٧]. وفي الثالث من الشهر نفسه تمكن الشاب مهند الحلبي من أبناء مدينة البيرة في الضفة، من خطف سلاح إسرائيلي وقام باستخدامه ليقتل مستوطناً ويجرح ثلاثة آخرين في حي الواد بالبلدة القديمة في القدس[٧٨]. يجري اعتبار هذين الحدثين بوصفهما الصاعق المفجر لـ «انتفاضة القدس». فقد تلاهما وقوع مواجهات في عشرات نقاط الاشتباك، بين الشبان الفلسطينيين وجنود الاحتلال، في الضفة، وعلى حدود قطاع غزة، وحتى في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

بدا المشهد شبيهاً بما حدث في الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، وفي بدايات الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠. لكن حالة الحشد وتعدد نقاط الاشتباك لم تستمر طويلاً، مفسحة في الطريق أمام نمو الأنشطة الفردية وتواصلها، ليقتصر الحشد على تشييع جنازات الشهداء، وما يليها من مواجهات مع جنود الاحتلال. وخلافاً للمرتين السابقتين لم يتفق الفلسطينيون على توصيف ما يحدث بـ «الانتفاضة». فالبعض أطلق عليها اسم «انتفاضة القدس» أو «انتفاضة السكاكين» والبعض الآخر أطلق عليها اسم «الهبَّة الشعبية».

ليس خافياً الفرق بين دلالتَي المصطلحين: مصطلح «الانتفاضة» الذي استخدم في القاموس السياسي العالمي على نطاق واسع بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى، يعني تحركاً شعبياً واسع النطاق، تعتمد فيه الجماهير على الحشد، مع استخدام وسائل مواجهة بدائية بسيطة مثل الحجارة. وقد شهدت الانتفاضة الأولى في بعض مراحلها استخداماً للسلاح الناري في ما سمي حينه «الإسناد بالنار». بينما كانت الانتفاضة الثانية مسنودة بالنار منذ مراحلها الأولى.

تكمن رؤى سياسية وراء اعتماد توصيفات محددة. فالسلطة الفلسطينية وحركة فتح تستخدم تعبير «الهبَّة الشعبية» كناية عن فعل محدود في زمانه ومكانه، رفضاً للممارسات الإسرائيلية، وربما بغرض دفع الإسرائيليين إلى التفاوض مجدداً. وهي هنا تظهر انسجاماً مع التصريحات المتكررة

---

(٧٥) **الحياة** (لندن)، ٢٠١٥/٩/١٤.

(٧٦) **الأيام** (رام الله)، ٢٠١٥/٩/٢١.

(٧٧) فلسطين أون لاين، ٢٠١٥/١٠/١؛ **القدس** (القدس)، ٢٠١٥/١٠/٢، و**الحياة** (لندن)، ٢٠١٥/١٠/٤.

(٧٨) **الأيام** (رام الله)، ٢٠١٥/١٠/٤.

للرئيس الفلسطيني الرافضة للانتفاضة والمحذرة منها؛ فعشية انفجار الأوضاع في الضفة الفلسطينية، حذر رئيس السلطة محمود عباس من «وقوع انتفاضة لا نقبلها ولا نريدها»[٧٩]. ولا تريد أن تبدو كمن يستخدم خطاباً مزدوجاً، وهي المتهمة بالتحريض على العنف من قبل الإسرائيليين.

لا يحوز هذا الموقف إجماعاً في حركة فتح. بعض أعضاء اللجنة المركزية يتحدث عن انتفاضة ثالثة، تقودها فتح[٨٠]. وتتحدث أغلبية الفصائل عن «انتفاضة». وهي هنا تعكس رغبتها في انطلاق فعل ممتد ويتسم بالاتساع والشمول، ويكون تأسيسياً لمرحلة جديدة، على غرار ما فعلت الانتفاضة الأولى.

غير أن الخلاف السياسي، ليس السبب الوحيد وراء غياب الإجماع على تسمية محددة. واقع الحال أن نمطاً جديداً من المقاومة هو الذي يجري في فلسطين المحتلة منذ مطالع تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وإن بدا هذا النمط شبيهاً بالانتفاضة الأولى وبعض ملامح الانتفاضة الثانية في أيامه الأولى، فقد اتّخذ شكلاً خاصاً به في ما بعد. يشبه إلى حد بعيد مرحلة الإرهاصات التي سبقت الانفجار في مطالع تشرين الأول/أكتوبر.

في الانتفاضة **الأولى** عام ١٩٨٧، اندفعت حشود جماهيرية كبيرة إلى الشوارع، لتجابه جنود الاحتلال على كامل مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة تقريباً. وعملت الفصائل والقوى الفلسطينية على تأطير الحشد الجماهيري وتوجيهه، من خلال لجان محلية، وقيادة وطنية عليا تتبع منظمة التحرير الفلسطينية (القيادة الوطنية الموحدة) إلى جانب قيادة تتبع حماس، وأخرى تتبع حركة الجهاد الإسلامي. وعملت القيادة مع اللجان على صوغ الشعارات وتحديد برامج التحرك وأفرزت لجاناً متخصصة للاقتصاد والحماية والتعليم، وصولاً إلى تشكيل اللجان الضاربة التي تولت عمليات الإسناد بالنار.

الانتفاضة **الثانية** كانت منظمة أيضاً. وتولت هيئة عرفت باسم «الهيئة العليا للقوى الوطنية والإسلامية» صوغ شعار انتفاضة الاستقلال، وتوجيه الحشود الجماهيرية في المرحلة الأولى. وكان دور الشهيد ياسر عرفات واضحاً في توجيه الانتفاضة ودعمها. كما أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية كانت (على وجه الإجمال) جزءاً أساسياً من التحرك. وكان للأجنحة العسكرية التابعة لمختلف الفصائل الفلسطينية دور بارز وأساسي في تلك الانتفاضة.

المشهد اليوم مختلف تماماً. يتسم «الفعل المقاوم» بالفردية، وغياب التنظيم والأطر. ولذلك لا تعرف قيادة لهذا العمل. وليس له برنامج معلن، ولا حتى شعار يتبناه، أو هدف محدد يقول إنه

(٧٩) وكالة وفا، ٢٠١٥/٩/٢٢.

(٨٠) تصريحات متكررة لعباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ولمحمد اشتية عضو اللجنة المركزية للحركة أيضاً على سبيل المثال تصريحاته في ندوة «قضية فلسطين: تقييم استراتيجي ٢٠١٥» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ـ بيروت، ٢٠١٦/٢/١١.

يسعى من أجل تحقيقه. وإذا كان بالإمكان رصد جملة من العوامل التي غيبت الحشد الجماهيري، من قبيل محدودية نقاط التماس، والتنسيق الأمني، وعدم قناعة قطاعات فلسطينية بضرورة التحرك في وجه الاحتلال، فإن النمط المقاوم الجديد يحفر مساراً خاصاً به. وكلما اعتقد البعض أنه آخذ في الاضمحلال والهبوط، عاد به عمل جديد إلى صدارة المشهد. ولذلك فإنه يحمل سمة الكثافة، كما يستعير من الانتفاضة الأولى معدلات المد والجزر. الجدول التالي يظهر عدد العمليات التي تم تنفيذها منذ مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

يلاحَظ في الجدول الرقم (٧ ـ ١) ارتفاع عدد عمليات رشق الحجارة، وإلقاء الزجاجات الحارقة (المولوتوف) والعبوات الناسفة، وهي بأغلبيتها تعود إلى المرحلة التي شهدت مواجهات واسعة، عند حاجز بيت إيل في رام الله، وحاجز قلنديا في القدس، وكذلك في مدينتَي الخليل وبيت لحم.

الجدول الرقم (٧ ـ ١)

عدد عمليات الانتفاضة (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ـ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)

عمليات الرشق بالحجارة	٣٣٢١
عمليات إلقاء الزجاجات الحارقة والعبوات محلية الصنع	١١٠٠
عمليات إطلاق النار	٩١
عمليات الطعن بالسكاكين	٩٠
محاولات الطعن بالسكاكين	٥٠
عمليات الدهس	٢٤
إطلاق صواريخ من غزة باتجاه المستوطنات ومن لبنان باتجاه فلسطين المحتلة	٢٥

المصدر: مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني.

درجت في الجدول عمليات إطلاق الصواريخ من غزة. إضافة إلى ٩ قذائف أطلقت من جنوب لبنان. عملياً بدت هذه الصواريخ «انفعالية»، أو بغرض جر غزة إلى مواجهة جديدة؛ أو لبنان. لم تتبنَّ أي من الفصائل الفلسطينية الفاعلة، أو حزب الله في لبنان، عمليات إطلاق الصواريخ. ويسود اعتقاد في أوساط قيادية فلسطينية، أن معركة في غزة، تمثل مخرجاً لحكومة نتنياهو من المأزق الذي تضعها الانتفاضة فيه.

يدل عدد الشهداء في الجدول الرقم (٧ ـ ٢)، على مشاركة متفاوتة للمحافظات والمناطق الفلسطينية في المواجهة، مع ملاحظة أن بعض الشهداء سقطوا خارج المناطق التي ولدوا أو يقيمون فيها.

الجدول الرقم (٧ ـ ٢)
التوزيع المكاني للشهداء

القدس	٣٨
الخليل	٥٠
رام الله والبيرة	١٨
جنين	١٣
بيت لحم	٧
طولكرم	٣
نابلس	١٠
قلقيلية	٣
الداخل الفلسطيني ٤٨	٢
قطاع غزة	٢٥

المصدر: مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة الغزيين اتَّخذت طابعاً تضامنياً، من خلال التوجه إلى نقاط تمركز جيش الاحتلال على أطراف القطاع، ورشقها بالحجارة والزجاجات الحارقة.

سجلت ١٦٤٠٠ إصابة في صفوف الفلسطينيين، مقابل سقوط ٣٠ قتيلاً إسرائيلياً، وجرح ٤١٣، حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

مع نهاية الشهر الثالث للانتفاضة بدأت أنشطة المقاومين، بالانتقال من كونها عملاً فردياً بالمطلق، إلى كونها نشاط خلايا صغيرة من فردين أو ثلاثة أفراد. يتولى الفرد أو الأفراد الرصد والتخطيط والتنفيذ. وأحياناً يصل إلى التنفيذ بشكل فوري إن كانت الفرصة سانحة.

يمكن لاستمرار هذا النمط، أن يتطور باتجاه دفع قطاعات أخرى كبيرة إلى الشارع من جديد. وتراهن فصائل فلسطينية عديدة على حدوث هذا الأمر. في حين يمكن اعتبار النمط الراهن فاعلاً جداً. فهو يسبب إرباكاً كبيراً لأمن الاحتلال الذي يستطيع تعقب قوى وإطارات منظمة، ولكنه لا يستطيع متابعة سلوك أفراد، لا تجمعهم روابط محددة، مهما كانت قدراته.

يثار هنا سؤال مهمّ: هل يمكن لعمل فردي أن يستمر من دون تنظيم؟ علينا أولاً التأكيد أن الانتفاضة (أو تفجر الفعل الشعبي على النحو المستمر منذ أشهر) إنما هو شكل من أشكال الاستجابة والرد على التحدي الذي يطرحه الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. وهو رد يعكس «نضوجاً ووعياً مجتمعياً ووطنياً»[٨١]. وبصفته هذه يملك قابلية للاستمرار، بأشكال عديدة، سواء استمر بنمطه الراهن (مزيج من أشكال الفعل المقاوم) أم تحول إلى انتفاضة شعبية شاملة وواسعة.

عند طرح مسألة التنظيم، هناك خيارات متعددة. تطرح بعض القوى الفلسطينية (الجبهة الشعبية) إعادة تشكيل «قيادة وطنية موحدة». وتدعو قوى أخرى إلى إطار وطني يدعم الانتفاضة من دون تحديد شكل له. وتصمت قوى ثالثة حول مسألتي الإطار والتنظيم.

من المتصور أن هناك استحالة لإعادة إنتاج إطار القيادة الوطنية الموحدة، قبل تشكيل الإطار الوطني الأشمل، وبناء المرجعية الوطنية. ففي الوقت الراهن تتوافر رؤى متصادمة سوف تلحق ضرراً بالانتفاضة، فضلاً عن أن السلطة ما زالت ترفضها قولاً وفعلاً. وهي قبل كل ذلك ترفض

(٨١) رمضان، **حركة التحرر الوطني الفلسطينية في بيئة استراتيجية متغيرة**، ص ١٦.

تعيين الحالة الفلسطينية بوصفها حركة تحرر وطني، لا دولة قائمة. ويبدو الخيار **الثاني** هلامياً وغير مفهوم ما الذي يعنيه دعم الانتفاضة من إطارات وطنية تحمل أسماؤها هدف تحرير فلسطين. وهو أيضاً خيار يتطلب تشكيل مرجعية وطنية. أما الصامتون، فلربما ينتظرون ما الذي تفرزه «الانتفاضة» نفسها، إذ يظل قائماً احتمال تطورها إلى حالة شعبية قوية وشاملة، وحينها سوف تبرز إطاراتها التنظيمية نتيجة للتطور الطبيعي وتحت ضغط الحاجة. ما هو مهم الآن يتصل بالاستمرار الذي يبدو مضموناً وفق قاعدة التحدي والاستجابة. وسوف يكون من المتاح، توقع أن يفتح استمرار الانتفاضة الأفق الفلسطيني الجديد، بداية من تعيين الواقع على حقيقته: حركة تحرر وطني تحت الاحتلال، وتلبية الحاجة الملحة لبناء المرجعية الوطنية، والتي يكون عليها التعامل مع مفردات المشروع الوطني كلها.

* * *

يُقاس كل فعل مقاوم بمدى الإنجاز الذي يراكمه. حتى الآن يمكن القول إن الانتفاضة التي دفعت مشروع التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى إلى الوراء كثيراً، قد دفعت بحضور القضية الوطنية الفلسطينية إلى صدارة المشهد مجدداً. وذلك على الرغم من الصراعات الدموية والحادة التي يشهدها عدد من البلدان العربية. ليس الظرف العربي عامة هو الصعب وحسب؛ فالظرف الفلسطيني وافر التعقيد أيضاً. والانتفاضة وحدها لن تغير المشهد كله، لكنها تفتح الباب نحو تغييره؛ فتعيد فلسطين إلى دائرة الاهتمام، وتخلق بيئة مختلفة من حولها، شرط أن تستشعر القوى الفلسطينية الأهمية الملحة لوحدتها، ليس من خلال تقاسم كعكة فاسدة، بل عبر إعادة بناء المشروع الوطني ببرنامج إجماع تحمله مرجعية وطنية حقيقية.

الفصل الثامن

العراق: عمل فارق في جهود الإصلاح والتحرير

شهدت الساحة العراقية عام ٢٠١٥ الكثير من التفاعلات والتطورات السياسية، داخلياً وخارجياً، وكادت أن تتجه نحو تصحيح الأوضاع المختلة منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٤، لكن كالعادة فوتت النخبة الحاكمة الفرصة لإعادة تأسيس الدولة العراقية على أسس حديثة، يتمتع فيها الجميع بحقوق وواجبات متساوية. كان أول هذه التطورات، الإجراءات الإصلاحية التي أقدم عليها رئيس الحكومة حيدر العبادي بضغوط شعبية وبضوء أخضر من المرجعية العليا للسيد علي السيستاني، وهي الإجراءات التي كان من شأنها وضع الحكومة ورئيسها وربما البرلمان أيضاً على المحك؛ فمطلب استقالة الحكومة وإجراء تغيير وزاري أخذ يتردد حتى نهاية آذار/مارس عام ٢٠١٦، عندما قدم رئيس الوزراء حيدر العبادي قائمة بأسماء التشكيلة الوزارية الجديدة التي تضمنت كل الوزارات، باستثناء وزيري الدفاع والداخلية اللذين ترك أمر تغييرهما إلى البرلمان.

كان أول من أثار هذا المطلب هو نوري المالكي نائب رئيس الجمهورية الذي فقد منصبه هذا مع زملائه من نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الحكومة ضمن حزمة الإصلاحات الأولى التي صوّت عليها مجلس النواب بالإجماع يوم ١١ آب/أغسطس عام ٢٠١٥، كما أخذ مطلب حل البرلمان يتردد أيضاً في أوساط التظاهرات الشعبية بساحة التحرير، وسط بغداد ضمن مطالب أخرى منها إقالة الحكومات المحلية.

إن **ثاني** هذه التطورات، هو القرار الذي اتخذه مجلس النواب العراقي يوم ١٧ آب/أغسطس بإحالة ملف سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم «داعش» إلى القضاء، بما فيه تقرير لجنة التحقيق التي حمّلت المسؤولية لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي و٣٥ آخرين، بحسب بيان سليم الجبوري رئيس مجلس النواب. و**ثالث** هذه التطورات، هو دخول السيد علي السيستاني وبقوة على خط

دعم مشروع الإصلاح الحقيقي لمواجهة خطر دعوة التقسيم، في وقت ازداد فيه الموقف الإيراني غموضاً. ورابع هذه التطورات، المواجهة المؤجلة بين الحكومة المركزية وبين أربيل، بخصوص ما أعلن عنه رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني، عن عزمه إجراء استفتاء لتقرير استقلال كردستان في عام ٢٠١٦. وقد تزامن ذلك مع أعمال حفر خنادق تنفذها شركات أمريكية وفرنسية تحت دعوى حماية الإقليم من تنظيم داعش الإرهابي.

بناء عليه، يناقش هذا الفصل خمس نقاط رئيسة هي: تطور الوضع السياسي والاقتصادي الداخلي، والمظاهرات الشعبية وأداء حكومة العبادي، والجهد العسكري لاستعادة المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش، وتطور العلاقة بين الحكومة المركزية ببغداد وإقليم كردستان العراق، وأخيراً علاقة بغداد مع كل من إيران وتركيا والولايات المتحدة.

أولاً: تطور الوضع السياسي والاقتصادي

بعد مرور عام ونصف على تعيين رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي فهو لا يزال يواجه صعوبات جمة في بناء دولة شاملة للجميع سياسياً، وقابلة للحياة وظيفياً. صحيح أن نجاحه في الحصول على موافقة البرلمان على خطة طموحة للإصلاح في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٥ شكل خطوة مهمة إلى الأمام، إلا أنها لم تكن كافية من دون الحصول على دعم سياسي حقيقي من أقوى الجهات الفاعلة المحلية والخارجية المنخرطة في الشأن العراقي. ومع ذلك، لا تزال هذه القوى تركز بصورة حصرية تقريباً على إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية عسكرياً، وهي غير مهتمة بإجراء مصالحة سياسية ذات مغزى بين المواطنين العرب السنّة والشيعة في البلاد، ولا بالسعي إلى تحقيق إصلاحات عسكرية ومالية هيكلية، ولا بضمان تقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية بصورة عادلة. نتيجة لذلك، ربما تكون الدولة العراقية قد تجاوزت نقطة اللاعودة.

١ ـ الانقسام داخل البيت الشيعي

بداية، لم يشهد عام ٢٠١٥ أية محاولات جادة لإعادة الصف داخل البيت الشيعي؛ فعلى الرغم من أن الأحزاب والميليشيات الشيعية موحدة بصورة واضحة في معارضتها تنظيم الدولة الإسلامية، إلا أنها منقسمة في ما بينها ضمنياً، وبالشدة نفسها تقريباً كنظيراتها السنية بشأن ما تعتبره التوجهات المرغوبة سياسياً للدولة العراقية في المستقبل. تتمحور إحدى نقاط الخلاف الأساسية حول العلاقات مع إيران، الأمر الذي يتجلى بصورة إضافية في احتدام المنافسة بين حوزة النجف الدينية الشيعية في العراق وحوزة قم في إيران على الأفضلية في الفقه والسلطة السياسية. كما تنقسم الساحة الشيعية بشدّة بشأن الحكم الذاتي الإقليمي والمتطلبات اللازمة للإدماج السياسي للسنّة، وقد فاقم هذا الاختلاف العسكرة الشديدة للسياسة العراقية، ما يجعل من الصعب إيجاد أرضية مشتركة مع النظراء العرب السنّة والحكومة الإقليمية الكردية.

في الوقت الذي تتخذ فيه الشخصيات الشيعية المهمة مثل علي السيستاني، ورجل الدين مقتدى الصدر، الذي يرأس كتلة برلمانية كبيرة، وعمار الحكيم من المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، موقفاً عراقياً وطنياً، فهم يصرون على تعزيز مؤسسات الدولة المركزية، ويفضلون وجود جيش موحد على وجود قوات شبه عسكرية طائفية أو إقليمية شبه مستقلة، ويعادون خطط الحكم الذاتي للمحافظات لأنها برأيهم تهدد السلامة الإقليمية للبلاد، ويدعمون المصالحة مع السنّة. واللافت أن العبادي قريب من هذا المنظور السياسي الواسع، على الرغم من أنه وحزب الدعوة الذي ينتمي إليه (جنباً إلى جنب مع رئيس الوزراء السابق المالكي) يفضلون إقامة علاقات وثيقة مع إيران[١].

في الجانب الآخر، هناك الجماعات التي تدعمها إيران مثل منظمة بدر التي لديها انتشار واسع داخل وزارة الداخلية وجهاز الأمن الداخلي، وعصائب أهل الحق، وهي ميليشيا منشقة عن جيش المهدي المنحل التابع لمقتدى الصدر وتتمتع بعلاقات وثيقة مع المالكي، وكتائب حزب الله، التي صنفتها الولايات المتحدة منظمةً إرهابيةً عام ٢٠٠٩، والتي أنشأت سرايا الدفاع الشعبي لحشد المتطوعين الشيعة ضد تنظيم الدولة الإسلامية قبل وقت قصير من سقوط مدينة الموصل. ويعارض قادة الميليشيات مثل هادي العامري وفاضل الخزعلي عودة الولايات المتحدة إلى العراق، ويدعمون إبرام تحالف مع إيران كما فعل المالكي[٢].

ومن الأهمية القول، إن ثمة أشياء كثيرة في السياسة الوطنية العراقية تعتمد على توازن القوى بين هذه الجهات المختلفة، غير أن هذا التوازن يتغير بصورة مستمرة، ما يؤدي إلى حدوث تحولات متكررة في السياسات. من الأمثلة البارزة على ذلك المواقف تجاه «الحشد الشعبي»، وهي قوات شبه عسكرية تتكون من متطوعين شيعة، وتشكلت استجابة لدعوة من السيستاني للدفاع عن بغداد عقب سقوط الموصل. كان السيستاني يرغب في أن يكون الحشد الشعبي قوة مساعدة للجيش العراقي ويخضع لسيطرة الدولة، غير أن الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران، استثمرت في الحشد الشعبي بكثافة باعتباره وسيلة للالتفاف على رئيس الوزراء ومجلس الوزراء والبرلمان.

بيد أن تعمُّق العسكرة والاستقطاب دفع السيستاني، إلى الاصطفاف مع الحشد الشعبي علناً[٣]؛ فعقب استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية المفاجئ على مدينة الرمادي، عاصمة محافظة الأنبار، في أيار/مايو عام ٢٠١٥، اعترف السيستاني بالحشد الشعبي ككيان مستقل ضمن مجموعة عسكرية تضم أيضاً «القوات المسلحة ... ومقاتلي العشائر». وقد بدا الصدر نفسه بصورة مماثلة تجاه الحالة المزاجية للقاعدة الشعبية الشيعية، وسمح لميليشيا «سرايا السلام» بالانضمام إلى الحشد الشعبي،

---

(١) يزيد صايغ، «السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما الآفاق المحتملة للعراق؟،» مركز كارنيغي لأبحاث السلام الدولي، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، <http://carnegieendowment.org/2015/09/01/ar-61209/igm7>.

(٢) مايكل نايتس، «اللعبة السياسية من خلال نشر «قوات على الأرض»،» معهد واشنطن، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/playing-politics-with-boots-on-the-ground>.

(٣) سكاي نيوز عربية، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

وتعهد بالانتقام بشدة إذا تجرأ تنظيم الدولة الإسلامية «حتى على لمس» الأماكن الشيعية المقدسة في كربلاء، بعد أن هدد التنظيم بذلك عقب الاستيلاء على الرمادي»[٤].

وأخيراً، تكشف إدارة العبادي للمعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية مأزقه السياسي؛ فهو بحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ليس بهدف حرمانه من فرصة تعزيز سيطرته على الملايين من أهل السنّة وحسب، بل أيضاً لإظهار سلطته الشخصية (أي العبادي)، واستعادة صدقية الجيش، وإعادة تأهيل الدولة في نظر الجمهور. غير أن عدم جاهزية الجيش، يضع زمام المبادرة في أيدي الميليشيات الشيعية، ما يتيح لها الزعم بأن لها الفضل في التحرك، فيما تتلكأ الدولة وتراوغ[٥].

٢ ـ الخلاف السني ـ الشيعي

لم يأتِ عام ٢٠١٥ بأية محاولات حقيقية للتوافق الوطني بين أبناء العراق، حيث أكد كثيرون عقب استيلَاء تنظيم الدولة الإسلامية على الموصل، واجتياحه السريع للمناطق العربية السنية وصولاً إلى مشارف بغداد عام ٢٠١٤، أن الإدماج السياسي للعرب السنّة في العراق أمر ضروري، إذا ما كانت ثمة رغبة في إلحاق الهزيمة بالتنظيم. إن الإدماج أصبح يعني مرة أخرى ـ كما كانت عليه الحال في العقد السابق الذي تميز بالمساومات السياسية في بغداد ـ إعادة تدوير السياسيين السنّة «المعتدلين» ممن كانوا قابلين للعمل داخل البرلمان أو مجلس الوزراء، وتقويض الغرض من عملية الإدماج. مع ذلك، تبدو المعضلة السياسية التي يواجهها العراق أكثر تعقيداً؛ فالخلافات في صفوف العرب السنّة من جهة، وفي صفوف نظرائهم العرب الشيعة من جهة أخرى، بشأن ماهية الدولة العراقية التي يريدونها، لا تقل أهمية عن الخلافات بين المواطنين السنّة والشيعة عامة. هذا هو إرث، سعى المالكي إلى تحقيق هيمنته السياسية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، حيث انقلب على حلفائه الشيعة كما على السنّة والأكراد. وهو أيضاً نتيجة عكسية لقيامه بتضخيم ما صوره على أنه تهديد سني على وجه التحديد، ولميله إلى «الإفراط في المركزية».

من الأهمية الإشارة إلى أن الساحة السياسية السنية العربية ما زالت ممزقة بشدة؛ فبعض القوميين العراقيين، بمن فيهم البعثيون السابقون بين المتمردين الحاليين المعادين لبغداد، يشعرون بالضغينة تجاه خسارة ما يعتبرونه دور أهل السنّة التاريخي في قيادة العراق الموحد. وعلى النقيض من هذا الهدف الاستردادي، يبدو الكثير من السنّة مستعدين للتعامل مع بغداد، مقابل الحصول على تنازلات سياسية ومادية كبيرة، وقدر أكبر من السلطة المحلية. هناك أيضاً من يتصورون قيام حكم إسلامي في العراق، وإن كان ذلك من دون دعم تنظيم الدولة الإسلامية، وهو الخيار الذي

(٤) لمزيد من التفاصل حول تصريحات مقتدى الصدر، انظر: موقع CNN عربي بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٥ <http:// arabic.cnn.com/middleeast/2015/05/20/alsadr-iraq-sunni-isis>

(٥) صايغ، «السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما الآفاق المحتملة للعراق؟،» (سبق ذكره).

له مناصروه أيضاً، بسبب عدم وجود خيارات أفضل. وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين ووسائل الإعلام الغربية وبعض نظرائهم العرب يميلون إلى التحدث ببساطة مفرطة عن حشد القبائل العربية السنية في العراق ضد تنظيم الدولة الإسلامية، إلا أن هذه القبائل لا تقل تنوعاً في حساباتها وولاءاتها السياسية. وقد أدى هذا التنوع إلى بروز مشكلة تمثيل خطيرة، الأمر الذي يعوق التفاوض مع بغداد[٦].

غالباً ما يُنظر إلى الساسة السنّة في العاصمة على أنهم فاسدون ويفتقرون إلى الصدقية، غير أن الكثير من الشخصيات السياسية والقبلية الأخرى لجأت إلى كردستان العراق أو إلى الأردن المجاور، وهي لا تطرح برنامجاً موحداً أو متماسكاً. وقد ألغى تنظيم الدولة الإسلامية الفصائل غير المرتبطة به في التمرد السني أو همَّشها، ما أدى إلى تضييق المجال أكثر أمام المحاورين السنّة المحتملين. وفي ظل التفكك الهائل بين العرب السنَّة ـ حوالى ٢٠ في المئة منهم لجأوا إلى منطقة الحكم الذاتي الكردية وحدها بحلول حزيران/يونيو ٢٠١٥ ـ وخضوع بضعة ملايين آخرين إلى حكم تنظيم الدولة الإسلامية، لا يمتلك أحد المكانة الكافية للتحدّث مع السلطة نيابة عن الجماعة الأوسع[٧].

إن غياب المبادرات السياسية الواضحة من جانب بغداد لتحقيق إدماج السنّة، لا يساعد على حل القضايا، على الرغم من أن المواضيع والمطالب كافةً باتت معروفة. وقد تم التعامل مع مطالب السنّة في اتفاق أربيل لتقاسم السلطة بين المالكي و«العراقية» ـ وهي كتلة برلمانية متعددة الطوائف وعلمانية إلى حد كبير ـ في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٠. وأعقب ذلك اتفاق أكثر تفصيلاً من ١٩ نقطة، ثم قائمة من ١٣ مطلباً محدداً، وضعتها حركة الاحتجاج السنية في آذار/مارس عام ٢٠١٣. وقد كان الإصرار على إلغاء قانون مكافحة الإرهاب قاسماً مشتركاً في كل تلك المطالب، حيث كان ينظر إليه باعتباره يستهدف السنّة خصوصاً، وهذا إضافةً إلى إقرار قانون العفو العام، وتعديل قانون المساءلة والعدالة (اجتثاث حزب البعث)، والإفراج عن المعتقلين، وبخاصة النساء؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على عملية صنع القرار المشترك، وبخاصة من خلال مجلس اتحادي ومجلس أمن قومي، وتعديل عملية إصلاح القوانين الانتخابية لضمان التمثيل العادل، وضمان التوازن الإثني والطائفي في الجيش والشرطة ومؤسّسات الدولة كافة.

٣ ـ إنشاء الحرس الوطني

أثار اقتراح إنشاء حرس وطني الكثير من المشاكل بقدر ما سعى إلى حلها؛ فقد وافق مجلس الوزراء العراقي على مشروع قانون إنشاء الحرس الوطني في شباط/فبراير عام ٢٠١٥[٨]، غير أن

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: فانسان فولان، «هل فشلت الحكومة العراقية في حشد القبائل السنية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية؟،» فرانس ٢٤، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

(٧) حول همجية تنظيم داعش، انظر: «العام الأكثر دموية: خلال عقد من الزمن،» <http://iraq2013.rt.com/ar.html>.

(٨) نصر محمد علي، «قانون الحرس الوطني بين الضرورات الأمنية ومخاوف تقسيم العراق،» مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، <http://mcsr.net/news81>.

الميليشيات والأحزاب الشيعية القوية عارضت بشدة تسليح السكان المحليين السنّة، لأنهم يشتبهون في أنهم سينحازون إلى تنظيم الدولة الإسلامية. ووصل الأمر بكتائب حزب الله المدعومة من إيران إلى حد التحذير من أنها ستتعامل مع أي قوات شبه عسكرية سنية باعتبارها مجالس صحوة تابعة للأمريكيين، في إشارة صريحة إلى المتمردين السنّة السابقين من أبناء القبائل الذين جندتهم الولايات المتحدة عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ لمحاربة تنظيم القاعدة، مع وعد بمنحهم حكماً ذاتياً عملياً ورواتب حكومية ودعماً سياسياً.

من الأهمية الإشارة إلى أنه بحلول شباط/فبراير عام ٢٠١٦ لا يزال قانون الحرس الوطني ينتظر التنفيذ. في موازاة ذلك، يتسبب احتمال تسليح السنّة وتمويلهم من جانب الحكومة المركزية ـ أو من جانب الولايات المتحدة ـ في إثارة مضاعفات اجتماعية وسياسية سلبية؛ فالتشديد على استخدام القوة وعلى بناء قوة شبه عسكرية سنية، يُحيي الدور الاجتماعي للقبائل ويعسكر المجتمع، ويعزز التنافس للحصول على الدعم العسكري المالي. في الوقت نفسه، يشكو قادة القبائل والسياسيون السنّة، الذين لجأ الكثير منهم إلى كردستان العراق أو الأردن المجاور، بصورة روتينية من نقص التمويل والتجهيز، في حين يشيرون في المقابل إلى تدفّق المساعدات الخارجية والتمويل الحكومي للميليشيات الشيعية والبشمركة الكردية. مع ذلك، يبقى السنّة حبيسي حلقة مفرغة من التبعية والتفتّت من خلال التطلع إلى القوى الخارجية لتعزيز قدراتهم العسكرية ومكانتهم السياسية[٩].

٤ ـ تأثير انخفاض سعر النفط

شهد العراق أحداثاً اقتصادية متباينة خلال عام ٢٠١٥، بعضها ألحق ضرراً بالاقتصاد الوطني، وأخرى كانت إيجابية بحسب مراقبين. وتلخصت تلك الأحداث باستمرار انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية، وتصويت مجلس النواب على موازنة عام ٢٠١٦ لأول مرة قبل حلول العام، إضافة إلى إصدار البنك المركزي فئة الـ ٥٠ ألف دينار، وقرار مجلس الوزراء بخفض رواتب الرئاسات الثلاث إلى النصف. ولعل استمرار انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية والتي بلغت إلى أقل من ٣٥ دولاراً للبرميل الواحد، قد يكون الحدث الأبرز خلال عام ٢٠١٥ لما له من آثار سلبية على واقع الموازنة الاتحادية والمشاريع في العراق. في ٣١ أيار/مايو عام ٢٠١٥، أعلنت وزارة النفط من البصرة البدء بتصدير النفط الخام الثقيل بطاقة ٨٥٠ ألف برميل يومياً مرشحة للزيادة تدريجياً، وبذلك يكون العراق قد فصل نفطه الخام المصدر إلى نوعين: خفيف وثقيل، استجابة لرغبة الدول المستهلكة. وفي حزيران/يونيو عام ٢٠١٥، تمكن العراق من تحطيم أرقامه القياسية في التصدير حيث بلغت هذه الصادرات ٣,١٨٧ مليون برميل بعد أن قام بتصدير النفط الثقيل

(٩) صايغ، «السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما الآفاق المحتملة للعراق؟،» (سبق ذكره).

أيضاً إلى الأسواق، فيما بلغت هذه الصادرات ٣,٣٦٥ مليون برميل في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥[١٠].

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، صوّت مجلس النواب بالأغلبية على مشروع قانون الموازنة المالية لعام ٢٠١٦ بقيمة تتجاوز الـ ١٠٥ تريليونات دينار، وبعجز يزيد على ٢٤ تريليون دينار. وفي ٧ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥ أعلن البنك المركزي البدء بإطلاق أكبر عملية تمويل لبرامج الإقراض بالعراق البالغة ٦ تريليونات دينار، مبيناً أنها تخص تمويل القطاعات الصناعية والزراعية والإسكان كما تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنشيط الاقتصاد العراقي. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥ أعلن البنك المركزي العراقي عن إصداره ورقة نقدية جديدة فئة خمسين ألف دينار، عازياً ذلك إلى إكمال هيكل الأوراق النقدية العراقية ووضع فئة عالية القيمة في التداول.

تجدر الإشارة إلى أن دخل العراق من صادرات النفط يهيمن على اقتصادها الريعي، وتشكل عائدات النفط ٤٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٩ بالمئة من الصادرات، و٩٠ بالمئة من مجمل الواردات الاتحادية. وتالياً، بغرض زيادة الإيرادات العامة، تقع الحكومة دائماً تحت الضغط لزيادة طاقة إنتاج النفط بغض النظر عن تقلبات السوق. تتوقع الحكومة أن تصدر ٣,٦ مليون برميل نفط يومياً عام ٢٠١٦. ومع أنه من الممكن تحقيق هذا الحجم من صادرات النفط، يبقى الحصول على ٤٥ دولاراً أمريكياً للبرميل تمنياً متفائلاً. وبغض النظر عن حجم العائدات النفطية التي تدخل إلى الخزينة، تعاني الموازنات عجزاً دائماً قدره نحو ٢٠ بالمئة، في حين يصل الإنفاق الفعلي دائماً إلى ٧٠ بالمئة أو أكثر. فيترك ذلك أقل من ٣٠ بالمئة للاستثمار والتنمية[١١].

خلاصة القول إن هبوط أسعار النفط وارتفاع الواردات شهد تقلّص احتياطي العراق من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي من ٧٨ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٣ إلى حوالى ٥٩ ملياراً في منتصف عام ٢٠١٥. هذا وقد هبط الدينار العراقي أيضاً بشكل حاد. وكان من الممكن أن يكون الوضع أسوأ لو لم يتم تحقيق نمو قوي نسبياً في الإنتاج في السنوات الأخيرة[١٢].

ثانياً: التظاهرات الشعبية وأداء حكومة العبادي

من بغداد إلى النجف والبصرة والناصرية ومدن أخرى، انتفض العراقيون في آب/أغسطس عام ٢٠١٥ ضد الفساد وتردّي الخدمات ونتائج المحاصصة السياسية؛ ففي أكثر من تظاهرة رفع العراقيون شعارات جمعوية تتجاوز واقع التطييف والإرهاب، وتُرجع فشل الدولة إلى تجربة

(١٠) «تقرير: أبرز الأحداث الاقتصادية التي شهدها العراق خلال ٢٠١٥،» شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٥/١٢/٢٩، <http://iraqieconomists.net/ar/2015/12/29/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8>.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) مثنى العبيدي، «بين الاقتصاد والإرهاب: أبعاد ودوافع الانفراج في العلاقات التركية ـ العراقية،» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ <http://www.rcssmideast.org/Article/2898>.

المحاصصة في السلطة وتغوُّل الدين في السياسة «وحماية الفساد والمفسدين المتنفذين». وقد ترافقت التظاهرات مع ارتفاع درجات الحرارة إلى أكثر من ٥٠ درجة مئوية. وطالب المحتجون بتحسين الخدمات العامة، ولا سيما المياه والكهرباء، ومكافحة الفساد ومحاسبة المقصرين في دوائر الدولة. وتلقت هذه المطالب جرعة دعم مهمة، مع دعوة السيستاني، الذي يتمتع بتأثير كبير، العبادي إلى أن يكون «أكثر جرأة وشجاعة» ضد محاربة الفساد، وذلك عبر اتخاذ «قرارات مهمة وإجراءات صارمة في مجلس مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية».

كما تميزت التظاهرات بأنها سلمية وبلا قيادة موحدة على الرغم من الدور الكبير الذي أداه المثقفون فيها، فضلاً عن مساندة المتظاهرين لرئيس الحكومة في ثلة الإصلاحات التي أعلنها، ولم تدعُ إلى إسقاط الحكومة بل كانت تظاهرات ذات مطالب محددة تتعلق بتحسين سبل الحياة والمعيشة. وما يجب تأكيده، أن الشرارة الأولى للتظاهرات كانت في محافظة البصرة، تلتها العاصمة بغداد ومحافظات أخرى مثل: ديالى والديوانية والنجف وكربلاء وبابل والمثنى. كما امتدت إلى إقليم كردستان فى محافظة السليمانية، شمال العراق، تطالب بالإصلاح وتحسين الخدمات، فضلاً عن ضرورة حل الخلاف السياسي حول تمديد حكم ولاية مسعود البارزاني لرئاسة الإقليم.

في الواقع الفعلي، يعيش العراق منذ عام ٢٠٠٣ أزمات متتالية ليست فقط على الصعيد السياسي ولكن على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية. إلا أن التظاهرات التي عمت أرجاء المدان العراقية مؤخراً مختلفة كلياً عن التظاهرات التي سبقتها، وذلك لعدة عوامل، أهمها[١٣]: **أولاً**، الطابع الشعبوي، وبخاصة أنها غير مسيّسة وعابرة للحزبية والطائفية أو العشائرية، وليست من طائفة ضد طائفة أخرى، كما أنها في مختلف المدن والمحافظات العراقية. و**ثانياً**، أنها تتسم بأنها تظاهرات واحتجاجات ذات صفة مطالبية محددة من آلاف العراقيين؛ حيث طالب المحتجون رئيس الوزراء بالمزيد من الإجراءات لمحاسبة المقصرين وتحسين الخدمات العامة. و**ثالثاً**، تأييد المرجعيات الدينية، حيث تحظى التظاهرات بقبول واسع من قبل كل المرجعيات الدينية في العراق من دون استثناء، والتي طالبت بضرورة الضرب من حديد على المفسدين ومحاسبتهم، بغض النظر عن مناصبهم السابقة أو الحالية، وتفعيل دور الهيئات والمؤسسات الرقابية، وبخاصة هيئة النزاهة.

و**رابعاً**، وجدت التظاهرات صدى واستجابة سريعة، لم يتوقعهما أحد، من قبل الحكومة، التي اتخذت حزمة من القرارات المهمة، ربما تظهر نتائجها جلية على الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٦، وبخاصة مع دمج بعض الوزارات، وتخفيض عدد الحراسات المقررة لكبار المسؤولين في الدولة، وإلغاء بعض المناصب التي ساعدت على تكريس الطائفية، ولم تستفد منها الدولة العراقية.

---

(١٣) يسري العزباوي، «الأسباب والمسارات: الأزمات الداخلية في العراق،» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://www.acrseg.org/39327>.

١ ـ مطالب المتظاهرين

لم ينتفض العراقيون من فراغ، ولم تكن التظاهرات وليدة سوء الخدمات الأساسية، وبخاصة في قطاعي الكهرباء والماء، ولكنها وليدة تراكمات تتمثل بتنامي الفساد الإداري والمالي، وتباطؤ النمو واختلال هيكل الاقتصاد العراقي[١٤]، وفشل خيار المصالحة الوطنية، وتكلفة الحرب على داعش.

كان أهم الشعارات التي رفعت، ذلك الشعار عميق الدلالة الذي يقول: «لا سنية ولا شيعية... تسقط دولة الحرامية»، الأمر الذي حفز بعضهم على التفاؤل بأن هذه الحركة الشعبية يمكن أن تؤسس لـ «تيار مدني وطني ثالث» يتجاوز الطائفية والمذهبية والتقسيمات العرقية، بقدر ما يتجاوز التبعية، سواء لمرجعية دينية داخلية أو لسطوة دولة إقليمية مجاورة تملي شروطها على الطبقة الحاكمة في العراق. فقد تركزت مطالب المتظاهرين، وبخاصة التظاهرات الحاشدة يوم الجمعة ٧ آب/أغسطس عام ٢٠١٥ على الدعوة إلى تفعيل جهاز الادعاء بوصفه ممثلاً لحقوق الشعب العراقي، إضافة إلى تشكيل مظلة لحماية الجهاز القضائي من ضغوط الساسة الفاسدين، وإنشاء هيئة لتجميع ملفات الفساد وتقديمها إلى القضاء مباشرة، وإعطاء الأولوية لمطلب إبعاد القضاء وهيئة النزاهة عن المحاصصة الطائفية.

على الرغم من أن هذه التظاهرات لم يكن لها قيادة موحدة، أو مطالب محددة، لكنها دعت بشكل عام على مستوى بغداد والمحافظات العراقية الأخرى إلى مطالبة جميع المسؤولين الحكوميين بكشف جميع ملفات الفساد، وبتشريع فوري لقانون يعاقب كل من يتستر على ملف أو قضية فساد لأسباب مصلحية شخصية أو حزبية، وإلغاء حصانات المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين وسواهم حين يكون التحقيق متعلقاً بقضية فساد مالي وإداري، وتطبيق إلغاء الرواتب التقاعدية لكبار المسؤولين، وإلغاء قانون امتيازات أعضاء البرلمان والوزراء، وإقالة وزير الكهرباء بسبب سوء الطاقة الكهربائية مع ارتفاع درجات الحرارة، وتجميد عمل جميع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين المتورطين بقضايا فساد ولحين البت قضائياً بمصيرهم والموقف منهم، والتحقيق في ملفات تهريب النفط والاتجار به بعد عام ٢٠٠٣، وإعادة التحقيق في ملفات الفساد الخاصة بتسليح وبناء الجيش والشرطة، وإصلاح النظام القضائي في البلاد[١٥].

فرضت هذه المطالب نفسها على الطبقة الحاكمة في العراق، وبخاصة الكتل السياسية المشارِكة منها في الحكم، وفي مقدمها «التحالف الوطني» والحكومة والبرلمان، أن تتعامل بحذر مع هذه المطالب الشعبية، وبخاصة أنها أخذت تتعمق في التعرض للأسباب الحقيقية وراء فشل الدولة والحكم في العراق منذ الغزو والاحتلال الأمريكيين عام ٢٠٠٣، وهي أسباب ثلاثة تهدد مصالح

---

(١٤) لمزيد من التفاصيل حول تصريحات وزير التخطيط العراقي، انظر: «وزارة التخطيط: ارتفاع نسبة الفقر في العراق إلى (٢٢,٥٪) خلال عام ٢٠١٤،» شبكة النبأ للأخبار، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://n.annabaa.org/news1202>.

(١٥) ياسر عبد الحسين، «أحداث العراق ٢٠١٥،» مجلة **آفاق سياسية** (المركز العربي للبحوث والدراسات)، العدد ٢٦ (٢٠١٥)، ص ٨٤ ـ ٨٥.

هذه الكتل السياسية والقوى المشاركة في الحكومة وتحالفاتها، على أساس «المحاصصة السياسية» والممثلة في البرلمان، وهي: نظام المحاصصة في السلطة السياسية على أسس طائفية وعرقية فرقت وحدة الوطن العراقي، وتوغل الدين في السياسة، وأخيراً رسوخ مبدأ حماية اللصوص والمتنفذين الفاسدين، الذي بات قاعدة حاكمة لإدارة الدولة.

٢ ـ رد فعل الحكومة وموقف الكتل السياسية

في مفاجأة غير متوقعة للكثيرين، تحركت الحكومة العراقية بسرعة فائقة، ومرونة تحسد عليها، بعيداً من الحسابات الطائفية الضيقة، وفي محاولة منها للاستجابة إلى المطالب المشروعة للمتظاهرين، حيث أقدم رئيس الوزراء على اتخاذ حزمة من الإصلاحات في ١٠ آب/أغسطس عام ٢٠١٥ والتي ساعدت، بصورة أو بأخرى، على امتصاص غضبة الشارع العراقي. وقد تمثلت الحزمة الأولى من الإصلاحات بإلغاء مناصب عليا كان قد تمتع بها ساسة البلاد، منها[١٦]: إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتقليل أعداد الحراسات الخاصة، وكذلك المخصصات المالية لكبار القادة والشخصيات والمستشارين. وعلى الرغم من ذلك ازدادت وتيرة التظاهرات يوماً بعد آخر، وكذلك المطالب التي ارتفع سقفها ليصل إلى المطالبة بإلغاء مجلس النواب أو تشكيل حكومة إنقاذ موقتة تمهيداً لانتخابات نيابية مبكرة؛ مما أدى بالحكومة إلى الدفع بالحزمة الثانية من الإصلاحات في ١٨ آب/أغسطس عام ٢٠١٥، والتي تمثَّلت بإلغاء عدد من الوزارات ليحتفظ بـ٢٢ وزيراً فقط، فضلاً عن إبعاد جميع المناصب العليا من هيئات مستقلة ووكلاء وزارات ومستشارين ومديرين عامين عن المحاصصة الحزبية والطائفية، على أن تتولى لجنة مهنية ـ يعينها رئيس مجلس الوزراء ـ اختيار المرشحين على ضوء معايير الكفاءة والنزاهة بالاستفادة من الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال، وإعفاء من لا تتوافر فيه الشروط المطلوبة[١٧].

لا جدال في أن مشروع رئيس الوزراء العراقي الإصلاحي حظي بتأييد شعبي وبرلماني واسع، وأجبر حتى الكتل السياسية المتضررة منه على إعلان تأييدها له، خوفاً من أن يؤدي رفضها إلى انحسار، وربما انهيار، شعبيتها، ولا سيما أن الإصلاح جاء بعد دعوة المرجعية الشيعية إليه. وفي إشارة إلى دعم العبادي، حمل متظاهرون صوراً له، وكُتِب عليها «كل الشعب ويّاك»، ورددوا هتافات مؤيدة منها «يا حيدر سير سير (امضِ امضِ)، كلنا وياك في التحرير». كما أقر مجلس النواب بإجماع ٢٩٧ نائباً حاضراً من أصل ٣٢٨، حزمة اقتراحات حكومية لمكافحة الفساد وتحسين مستوى الخدمات، إضافة إلى حزمة إصلاحات برلمانية.

أما الأطراف السياسية المختلفة، فقد عقدت أغلبها اجتماعات سريعة لمناقشة الأمر، وباركت فيها حزمة الإصلاحات المقدمة من قبل رئيس الحكومة؛ فعلى سبيل المثال، عقد التحالف الوطني

---

(١٦) **الحياة**، ٢٠١٥/٨/١٠.

(١٧) بي بي سي، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥.

(الشيعي) اجتماعاً برئاسة إبراهيم الجعفري، وبحضور قادة الكتل الرئيسة فيه، وبحضور العبادي والمالكي ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم والأمين العام لمنظمة بدر، هادي العامري، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي حسين الشهرستاني، ومستشار الأمن الوطني فالح الفياض والقيادي في كتلة الأحرار أمير الكناني ورئيس كتلة الفضيلة النيابية عمار طعمة، والنائب عن ائتلاف دولة القانون خالد الأسدي، وقد أيد المجتمعون الإصلاحات والإجراءات التي يتخذها العبادي(١٨).

من الأهمية الإشارة إلى أن العبادي عندما أعلن الإصلاحات كان حريصاً على توضيح أمرين: **أولهما**، تأكيده أن حزمة الإصلاحات المقترحة جاءت استجابة لدعوة السيستاني له بأن يكون «أكثر جرأة وشجاعة» ضد الفساد، وذلك عبر اتخاذ «قرارات مهمة وإجراءات صارمة في مجالي مكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية». **وثانيهما**، اتهامه «أطرافاً سياسية»، لم يُسمها، بالوقوف ضد الإجراءات الإصلاحية. وقال خلال كلمة في المؤتمر الأول لـ «التعايش بين الشباب» إن «أي خطوة نخطوها للإصلاح تقابل بالرفض ومنها ما يتعلق بتخفيض رواتب المسؤولين، وكذلك شمول المسؤولين عن القطع المبرمج للكهرباء»، كما أنه جدد تأكيده للتظاهرات الجماهيرية أنه «بات من الأهمية تفعيل مبدأ من أين لك هذا وأن تقوم لجنة النزاهة بتشكيل فرق خاصة للتحقق من الأموال»(١٩).

ثالثاً: الجهد العسكري لاستعادة مناطق سيطرة داعش

نتناول في هذا الجزء من الدراسة النفوذ المتزايد لقوات الحشد الشعبي، فضلاً عن أبرز المدن التي تم تحريرها من قبضة تنظيم داعش، وبخاصة مدينة الرمادي، واستعدادات الجيش العراقي لتحرير الموصل.

١ ـ النفوذ المتزايد لقوات الحشد الشعبي

قبل أن يصادق الرئيس العراقي فؤاد معصوم على قانون الموازنة المالية للدولة لعام ٢٠١٦، دخلت الحكومة العراقية وقوات «الحشد الشعبي» في مفاوضات صعبة امتدت على مدار عدة شهور عام ٢٠١٥ من أجل تحديد مخصصات الأخيرة بالموازنة، ولقد بدت قوات «الحشد» أكثر قوةً في مطالبها بزيادة مخصصاتها. فعلى الرغم من أنها لم تنجح في تحقيق انتصارات واسعة أمام تنظيم «داعش»، إلا أنها ـ من دون شك ـ اكتسبت ثقلاً كبيراً بعدما كسبت معارك تحرير عدة مدن عراقية ـ على رأسها تكريت ـ قبل منتصف عام ٢٠١٥. وبحسب ما يذكر الموقع الإلكتروني لهيئة «الحشد الشعبي»، فإن الأموال التي حصلت عليها قوات «الحشد»، التي تحولت في ما بعد إلى

(١٨) العزباوي، «الأسباب والمسارات: الأزمات الداخلية في العراق» (سبق ذكره).

(١٩) محمد السعيد إدريس، «التطورات الأربعة: انتفاضة الشعب العراقي وهواجس التقسيم،» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://www.acrseg.org/39317>.

هيئة حكومية، من موازنة ٢٠١٥، تبلغ قرابة ١,٢ تريليون دينار عراقي، أي ما يُعادل مليار دولار تقريباً. ولم يلبِ حجم المخصصات السابقة سقف طموحات قياديي قوات «الحشد الشعبي» الذين يرغبون في أن يوفر الإطار القانوني العراقي لهم قوة نخبوية، كما يقول أحمد الأسدي المتحدث باسم القوات: «نريد قانوناً يحمي الحشد الشعبي ويقويه، ويوفر لنا قوة نخبوية اتحادية»[٢٠].

تُشير تقديرات قوات «الحشد الشعبي» إلى أن الميزانية التي يحتاج لها الحشد تُقدر بـ٤ تريليونات دينار (أي ما يوازي ٣,٥ مليارات دولار). وكحل وسطٍ على ما يبدو قد يُرضي كلاً من الحكومة وقوات «الحشد»، وافق البرلمان العراقي على تخصيص مبالغ في حدود ٣ تريليونات دينار (أي ما يوازي ٢,٦ مليار دولار) كمرتبات ومعدات لازمة لها، طبقاً لما أعلنه رئيس اللجنة المالية النيابية فالح الساري عقب إقرار البرلمان الموازنة بنهاية كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥، لتشكل ٣,٦ بالمئة من إجمالي النفقات الحكومية. وقد كانت الزيادة السابقة في المبالغ المرصودة لقوات «الحشد» عبر موازنتي عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، نتيجة الضغوط المتنامية التي مارستها الكتل البرلمانية والمرجعيات الدينية في آن واحد، من أجل تأمين الأموال الكافية لقوات «الحشد».

ثمة مؤشرات متعددة تؤكد تصاعد قوات «الحشد الشعبي» بالمشهد السياسي والاقتصادي العراقي، يتمثل أبرزها بما يلي[٢١]:

• **محاولات المأسسة:** من أجل إضفاء الصبغة الرسمية والقانونية على قوات «الحشد الشعبي» قبل نهاية ولايته، أصدر المالكي الأمر الديواني رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٤ بتشكيل لجنة «الحشد الشعبي». وكتطور مؤسسي آخر، أصدر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في نيسان/أبريل عام ٢٠١٥ قراراً يلزم الأجهزة الرسمية العراقية بالتعامل مع قوات «الحشد الشعبي» باعتبارها هيئة رسمية ترتبط برئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة. كما يبدو، فإن هذا التطور المؤسسي يعكس واقعاً نخبوياً جديداً لهذه القوات داخل العراق، بجانب قوات الشرطة والجيش العراقي. وحتى شباط/فبراير من عام ٢٠١٦، لم تكن قوات «الحشد» تعمل طبقاً لإطار قانوني محدد، ولكن تجري المساعي الحكومية والبرلمانية، إما لإدماج هذه القوات تحت مشروع قانون «الحرس الوطني»، وإما لسن مشروع قانون خاص لقوات «الحشد» تنخرط ضمنه.

• **دور أمني متزايد:** تبقى قوات «الحشد الشعبي» القوة الحقيقية الفاعلة في حفظ الأمن بالعراق، ولا سيما بعد فشل مؤسستي الجيش والشرطة في الاختبار الصعب أمام تنظيم «داعش» في منتصف عام ٢٠١٤. ويعقد المسؤولون العراقيون الأمل على قوات «الحشد الشعبي» في استتباب الأمن. وكأحد أهم الشواهد الدالة على ذلك، أعلنت قيادة الشرطة في محافظة المثنى، في أوائل كانون

---

(٢٠) وحدة الدراسات الاقتصادية، «مقاربة إيرانية: هل يتزايد النفوذ الاقتصادي لقوات «الحشد الشعبي» داخل العراق؟،» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، <http://www.rcssmideast.org/Article/4243/%D9%87%D9%84-%>.

(٢١) المصدر نفسه.

الثاني/يناير عام ٢٠١٥، أنها بصدد تكليف فصائل «الحشد الشعبي» بمهام أمنية، مثل حماية المنشآت العامة والخاصة والمناطق الصحراوية المفتوحة. ومثل هذا الاعتماد لا يُعد الأخير من نوعه؛ إذ يجري ـ بحسب شواهد أخرى ـ تأمين المنافذ الحدودية، والسيطرة على الأوضاع الأمنية بالمدن المحررة وغيرها من المهام.

• **سخاء مالي**: إن الالتزامات المالية الحالية التي أعلنتها الحكومة الحالية لتمويل قوات «الحشد» لم تلبِ توقعات قياديي «الحشد» المتصاعدة، ولكنها في الوقت نفسه عبرت عن حيز مالي متاح أمام قوات «الحشد» قد يتسع مستقبلاً. الواقع الراهن يعكس سخاء من قبل الحكومة التي استقطعت ٣ بالمئة من مجمل الرواتب الحكومية بموازنة عام ٢٠١٦ وأعادت نقل ٦٠ بالمئة منها إلى هيئة «الحشد الشعبي». كما نقلت ١٠٠ مليار دينار عراقي (أي نحو ٩٠ مليون دولار) من مخصصات دائرة نزع السلاح ودمج المليشيات إلى هيئة «الحشد الشعبي»، فيما نقلت ٣ بالمئة من مجموع المستلزمات الخدمية والسلعية وصيانة الموجودات والنفقات الرأسمالية إلى هيئة «الحشد الشعبي» ووزارة الهجرة والمهجرين مناصفة. وكمصدر تمويلي آخر، بادر كثير من الشركات العراقية ورجال الأعمال والمؤسسات الاجتماعية بتقديم دعم مالي لأفراد «الحشد»، سواء القتلى أو المصابين، علاوة على رعاية ذويهم.

بناءً عليه، يبدو أن المكاسب الاقتصادية التي تحققها قوات «الحشد الشعبي» ضئيلة ومحدودة الآن[٢٢] بيد أنها ـ من دون شك ـ ستتعاظم مع إيجاد صيغة تشريعية وتنظيمية مستقرة لهذه القوات، كما سيكون التعاون مع إيران الحافز الرئيس لاتساع نفوذها داخل الاقتصاد العراقي.

٢ ـ المناطق المحررة من داعش

وعلى صعيد العمليات العسكرية، قام الجيش العراقي بالكثير من العمليات الأمنية، بمساندة قوات الحشد الشعبي، في تأمين وتحرير الكثير من المناطق خلال عام ٢٠١٥ ومنها[٢٣]:

• **تحرير جرف الصخر**: تبعد حوالى ٦٠ كم جنوب غرب بغداد وشمال مدينة المسيب على بعد ١٣ كم، تبلغ مساحتها ٥٠ كم مربع، أغلبية سكانها من الفلاحين العاملين بالزراعة؛ كونها تقع على نهر الفرات من الجهة اليمنى للنهر، وتكثر فيها زراعة النخيل وأشجار الفاكهة وكذلك زراعة المحاصيل الحقلية. وترتبط جرف الصخر بجغرافية منبسطة مفتوحة مع مدينتي الفلوجة وعامرية الفلوجة في محافظة الأنبار ومع الكثير من مناطق الأنبار وتشكل الجناح الشرقي لقضاء الفلوجة وتتصل أيضاً بمدن اللطيفية والإسكندرية واليوسفية والمحمودية، كانت جرف الصخر تمثل منذ عام ٢٠٠٣ أبرز الأماكن الحاضنة للقاعدة و«الدولة الإسلامية» والجماعات المسلحة. واعتبرت العمليات العسكرية لتحرير المدينة خطوة وإنجازاً نوعياً، عجزت الحكومات السابقة عن تحقيقها،

(٢٢) سربست بامرني، «حكومة السيد العبادي والفرصة الأخيرة،» **إيلاف**، ٢٠١٥/١٢/١٦.

(٢٣) عبد الحسين، «أحداث العراق ٢٠١٥،» ص ٨٥.

وبخاصة أن المدينة تمثل خاصرة بغداد ومصدر تهديد إلى أمنها وأمن المناطق الجنوبية أبرزها كربلاء والنجف وعرفت بمثلث الموت ما بعد عام ٢٠٠٥، بعد أن شهدت المنطقة عمليات إرهابية خارج سيطرة الحكومة.

واعتبر تحرير المدينة أيضاً خطوة عسكرية استراتيجية لتأمين الطريق الرئيس ما بين العراق وكربلاء، وبعد أن استعادت الحكومة العراقية جرف الصخر، حولت تسميتها إلى جرف النصر، ضمن خطة الحكومة لتأمين حزام بغداد من الجهات الأربع[٢٤]. وذلك لأهمية هذه المنطقة باعتبارها نقطة استراتيجية مهمة سواء للقوات الأمنية العراقية أو لتنظيم «داعش» وتمثل نقطة انطلاق ثلاثة محاور في آن واحد، وهي مطار بغداد الدولي، والفرات الأوسط وكربلاء كما لها تأثير بالغ الأهمية على مناطق حزام بغداد وأيضاً باتجاه الفلوجة، وتالياً، فإن هذه الأهمية متبادلة سواء لـ «داعش» أو للقيادة العسكرية العراقية[٢٥]. وتعمل استراتيجية القوات العراقية الجديدة على أساس خطة الإسناد القريب وليس البعيد، مثلما كان معمولاً به في المعارك السابقة، وهذا من شأنه أن يحرم التنظيم من استخدام وسائل القيادة والسيطرة. وتتبع القوات العراقية في هذه العمليات تكتيك تقطيع أوصال المنطقة عسكرياً، أي توزيعها إلى مربعات مع تحديد المهام.

• **تحرير مدينة آمرلي:** هي مدينة تقع في قضاء طوز خرماتو التابع لمحافظة صلاح الدين، حيث دخلت القوات الأمنية العراقية في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ إلى مدينة آمرلي بالتعاون مع قوات الحشد الشعبي الذين شقوا الطريق نحو آمرلي بعد أن خاضوا معارك هجومية ناجحة تمكنوا من خلالها من كسر الطوق الصعب الذي فرض حول المدينة وفتح الطريق نحوها، فكانت العمليات المشتركة نوعاً من التخطيط والتنسيق الذي وحد جهود القوات وأسهم في إرباك قوات «داعش» والعصابات المتحالفة معها وأدى إلى هزيمتها وفرار البقية الباقية منها إلى خارج المنطقة. وظلت قوات الجيش العراقي خلال عام ٢٠١٥ قابعة في المدينة تحسباً من عودة تنظيم داعش مرة أخرى إلى المدينة.

• **تحرير مدينة بيجي**: تقع في محافظة صلاح الدين تبعد عن شمال بغداد حوالى ٢١٠ كم في وسط الطريق المؤدي إلى الموصل، وفيها أكبر مصفاة نفط في العراق المسماة بمصفى بيجي، تم محاصرتها من قبل تنظيم «داعش» بما يقارب ٨ أشهر حيث خاض الجيش والحشد الشعبي معارك شرسة تمكن خلالها من تحرير مدينة بيجي والمصفى في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٥ بصورة كاملة، والوصول إلى الخط السريع الرابط بين القضاء ومحافظة نينوى. إضافة إلى هذا، فقد تم تحرير الكثير من مناطق محافظة الأنبار، ومنها الخالدية وحديثة وهيت وغيرها من المناطق التي كانت عصية على الجيش العراقي، إلا بعد تشكل غرف عمليات مشتركة بين

---

(٢٤) جاسم محمد، «انعكاسات تحرير بلدة جرف الصخر العراقية،» مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، <http://www.beirutme.com/?p=4422>.

(٢٥) **القدس**، ٢٠١٤/١٠/٢٧.

جميع القوات المسلحة العراقية التي كان لهيئة الحشد الشعبي الدور الأكبر في قيادة المعارك وإدارتها[٢٦].

• **تحرير مدينة الرمادي:** يعتبر تحرير مدينة الرمادي المكسب الأبرز على صعيد العمليات العسكرية والسياسية لرئيس الوزراء عام ٢٠١٥، حيث مثل سيطرة تنظيم الدولة على كامل مركز مدينة الرمادي في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٥، وهي علامة فارقة في استراتيجيات الأطراف المتصارعة شكلت، من وجهة نظر البنتاغون، انتكاسة في المعارك مع تنظيم الدولة. حيث فشلت قوات الجيش والشرطة والصحوات في الدفاع عن المدينة، ما دفع بمجلس محافظة الأنبار وقياداتها العشائرية إلى مطالبة حكومة العبادي بمشاركة الحشد الشعبي في استعادة مدينة الرمادي كخيار وحيد، وهي خطوة متقدمة قد تضع في الوقت الحالي، حداً للانقسامات العشائرية والسياسية حول مشاركة الحشد الشعبي في معارك الرمادي المقبلة. وقد ارتكبت قوات الحشد الشعبي انتهاكات جسيمة في تكريت بعد استعادتها في ٣١ آذار/مارس عام ٢٠١٥. واتهم مجلس محافظة صلاح الدين مقاتلين شيعة بأعمال نهب وإحراق للبيوت والمباني في تكريت، وبمنع المجلس من الدخول إلى المحافظة لممارسة مهامه الوظيفية. وقد أُخضِعت تكريت لسيطرة قوات الحشد الشعبي عدّة أيام قبل أنْ يأمر العبادي بسحبها من المدينَة. وتخشى بعض العشائر السنّية الآن من تكرار انتهاكات قوات الحشد الشعبي في مدن أخرى، ما أدى إلى خلافاتٍ بينية مع عشائر أخرى، معظمها تريد الخلاص من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مدنها بأي ثمنٍ، حتى لو اقتضى ذلك العمل مع الميليشيات الشيعية. وتؤدي هذه الخلافات إلى تأجيج حدّة الانقسامات حول تطوير استراتيجية لقتال الدولة الإسلامية.

بعد ساعات قليلة من انسحاب أغلبية قوات الحشد الشعبي من معقلها الرئيس في منطقة الصوفية، إلى الشرق من مركز المدينة، باتجاه قاعدة الحبانية المجاورة، شن تنظيم الدولة الإسلامية في منتصف نيسان/أبريل عام ٢٠١٥، هجوماً على عدة مناطق في مركز مدينة الرمادي وأطرافها. في إثر ذلك، انسحبت القوات الأمنية ومقاتلو العشائر من المنطقة التي ظل تنظيم الدولة الإسلامية يفرض سيطرته عليها حتى سقوط كامل المدينة ١٧ أيار/مايو عام ٢٠١٥[٢٧].

جاء تحرير وسط مدينة الرمادي في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ بعد عامَين بالتمام والكمال على بدء تنفيذ الإغلاق العسكري غير المدروس الذي فرضه المالكي على معسكر الاحتجاج الرمزي شمال المدينة، ما أدى إلى اندلاع تمرد سني سرعان ما انتشر في محافظة الأنبار

(٢٦) **الوسط** (المنامة)، ٢٠١٥/١٠/٢١.

(٢٧) رائد الحامد، «الرمادي والانقسامات حول دور الحشد الشعبي في الأنبار،» **صدى** (مركز كارنيغي للشرق الأوسط) (٢١ أيار/مايو ٢٠١٥)، <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=60170>.

بكاملها[٢٨]. وقد قام العبادي بزرع العلم العراقي في وسط المدينة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، مما أتاح له أن ينهي عام ٢٠١٥ بمعنويات مرتفعة[٢٩].

• **معركة الموصل المؤجلة:** خلال عام ٢٠١٥، واجهت القوات الحكومية لإستعادة الموصل صعوبات جمة في السيطرة على المدينة التي عزز تنظيم الدولة خطوطها الدفاعية بمزيد من حقول الألغام والمباني الملغمة[٣٠]. ويتولى الدفاع عن الموصل أعداد من مقاتلي تنظيم الدولة يصعب تحديدها نظراً إلى قدرة التنظيم على المناورة بخزين احتياطي من قواته المنتشرة بعيداً من خطوط المواجهة الأمامية من الرقة في سورية إلى الأنبار في العراق، وتتفاوت تقديرات هذه القوات من ١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠. ويُقدّر مسؤولون أكراد مجمل أعداد مقاتلي تنظيم الدولة بـ٢٠٠ ألف مقاتل، وهو أكبر بنحو سبع مرات من تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) التي قدرت أن أعدادهم تصل إلى ٣١٥٠٠ مقاتل. في السياقات العسكرية المتعارف عليها، تكونُ القوة الهجومية ثلاثة أضعاف القوة الدفاعية المُتوقعة. تتطلب استعادة السيطرة على المدينة خوض حرب الشوارع التي يجيدها تنظيم الدولة؛ فمن شأن القتال في الأحياء السكنية أنْ يؤدي إلى تحييد طيران التحالف من جهة، وضمان وقوع القوات المهاجمة في مصائد الألغام من جهةٍ ثانية، فضلاً عن احتمالات انضمام بعض السكان المحليين للقتال إلى جانب الدولة الإسلامية من جهة ثالثة[٣١].

رابعاً: تطور العلاقة مع كردستان العراق

شهد عام ٢٠١٥ احتداماً للنقاش والجدل بين بغداد وأربيل إلى درجة الاتهام بخصوص ما أعلن عنه البارزاني، عن عزمه إجراء استفتاء لتقرير استقلال كردستان. وقد تزامن ذلك مع أعمال حفر لخنادق تنفذها شركات أمريكية وفرنسية. وكانت ردود الفعل الكبرى قد وردت من القوى الشيعية السياسية التي طالبت العبادي بتوضيح موقفه، واعتبرت أن سكوت الحكومة الاتحادية على ذلك مرفوض، كما عبرت عن ذلك إحدى قيادات كتلة دولة القانون التي يرأسها نوري المالكي. من جهتها، نفت حكومة إقليم كردستان أن يكون الهدف من حفر الخنادق غرضه «ترسيم حدود الإقليم»، وجاء ذلك على لسان أمين عام وزارة البيشمركة الفريق جبار الياور، مؤكداً أن حفر الخنادق لا علاقة له بحدود الإقليم أو بالمواضيع الجغرافية والسياسية أو المشاكل الموجودة بين الإقليم والحكومة الاتحادية، ولكنه فقط لحماية قوات البيشمركة من هجمات تنظيم داعش. الجدير بالذكر أن حفر الخنادق يمتد من منطقة ربيعة على الحدود العراقية ـ السورية ليصل إلى قضاء خانقين في ديالي على الحدود العراقية ـ الإيرانية، وهو يشمل ما يسمى المناطق المتنازع

---

(٢٨) العربية نت، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(٢٩) رويترز، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(٣٠) رائد الحامد، «هل يمكن استعادة الموصل؟،» **صدى** (مركز كارنيغي للشرق الأوسط) (٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=61552>.

(٣١) المصدر نفسه.

عليها، والتي ظل مصيرها معلقاً، ابتداء من محافظة كركوك التي تمثل نقطة توتر واحتكاك مستمرة بين العرب والكرد والتركمان، وجميع المناطق المشمولة بالمادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم (النافذ) لعام ٢٠٠٥، والتي تم ترحيلها من المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤[٣٢].

طالب البارزاني باتفاق جديد يمهد الطريق لدولة كردية، وجاء في حديث له نشرته صحيفة **الغارديان** البريطانية في أواخر كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٦، أن المجتمع الدولي بدأ يقبل بأن العراق وسورية تحديداً لا يمكن توحيد كل منهما مجدداً، وأن التعايش الإجباري أمر خاطئ، واعتبر حقبة سايكس ـ بيكو انتهت، سواء قالوا ذلك أم لم يقولوا، فالحقيقة على الأرض تؤكد ذلك حسب تعبيره. وأكد البارزاني في الحوار ذاته، أن استقلال كردستان العراق أصبح الآن أقرب من أي وقت مضى، موضحاً أن الدول التي كانت تعارض ذلك بدأت تقتنع بجدوى خطوة من هذا القبيل، لأن السيادة الكردية وفقاً للحدود الحالية، ستضفي وضوحاً على الصورة، ولعله يقصد بذلك قيام دولة كردية بفعل التغييرات الجيوسياسية التي حصلت في المنطقة، وخصوصاً بعد هيمنة داعش على الموصل ودور البيشمركة في إبعاده من كركوك وفي تحرير سنجار وفي المعركة المرتقبة ضده في الموصل، والتي ستسهم فيها قوات التحالف الدولي التي أخذت تدرب أعداداً من أبناء العشائر وتسلحهم، علماً بأن واشنطن بدأت بإرسال المزيد من القوات الأمريكية بصفة خبراء ومدربين أو عسكريين وأمنيين تحت عناوين مختلفة، إضافة إلى فرقة مجوقلة.

لا يخفى على أي باحث في الشأن الكردي، أن الحلم بإقامة كيان مستقل يبقى يراود الشعب الكردي بأقطاره التي توزع عليها، سواء كان في العراق أو إيران أو تركيا أو سورية، ولعل الحلم يذهب أبعد من ذلك ليصل إلى وحدة للأمة الكردية المجزأة، وهو حلم مشروع له مثل سائر الشعوب، حيث يبلغ تعداده بين ٣٥ ـ ٤٠ مليوناً ومساحته الجغرافية تزيد على ٤٠٠ ألف كم مربع، لكن التطلع إلى ذلك شيء والواقع المفروض شيء آخر، وقد تكون الخطوة الأولى له، إقامة الدولة القاعدية، التي يمكن أن تتمركز حولها الكيانات الأخرى وتتبلور الأهداف والخطط العملية لمواجهة التحديات لبناء الدولة الأمة، مستقبلاً[٣٣].

ثمّة مؤشرات أخرى على أن الإقليم خرج من عزلته التاريخية؛ فبحلول منتصف عام ٢٠١٥، تم إنشاء ٣١ بعثة دبلوماسية في كردستان، بما فيها القنصلية العامة الصينية، التي افتُتِحت في أربيل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤[٣٤]. وفي أنحاء العالم، توجد لحكومة إقليم كردستان مكاتب تمثيلية في أربعة عشر بلداً. ويجري حالياً إنشاء سوق أربيل للأوراق المالية، وهي أول سوق

---

(٣٢) عبد الحسين شعبان، «كردستان العراق.. جدل البنادق وحدود الخنادق،» **الخليج** (الشارقة)، ٢٠١٦/٢/٤.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) «China's Vice Foreign Minister Opens Consulate General in his First Trip to Kurdistan,» Kurdistan Regional Government, Kurdistan Regional Government, 31 December 2014, <http://dfr.gov.krd/a/d.aspx?s=000000&l=12&a=44440>.

للأوراق المالية في الإقليم. وتبلغ احتياطيات النفط المؤكّدة في إقليم كردستان ٤٥ مليار برميل، فيما تتراوح احتياطيات الغاز الطبيعي بين ١٠٠ و٢٠٠ تريليون قدم مكعب[٣٥].

تتمحور الخلافات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان حول عائدات النفط والغاز بصفة رئيسة، حيث ترى بغداد أن عائدات النفط والغاز ترجع أولاً إلى الحكومة المركزية كي تعيد توزيعها على المحافظات، وكذلك الإقليم بنصيب لا يتعدى ١١ بالمئة، وهي نسبة لا ترضي الإقليم. لذلك حاولت كردستان الحصول على الاستقلالية المالية للإقليم عام ٢٠٠٢ من طريق توقيع عقود مع شركات طاقة صغيرة لاستكشاف النفط، ومحاولة أخرى عام ٢٠٠٧ من خلال تصديق البرلمان الكردي على قانون يسمح بإجراء اتفاقات للنفط والغاز مع شركات أجنبية[٣٦].

أمام هذا الواقع، يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية في ما يتعلق بالعلاقة بين المركز والإقليم:

من ناحية أولى، خضعت إدارة الحكومة المركزية بقيادة رئيسها السابق نوري المالكي مع إقليم كردستان إلى الأهواء الحزبية أكثر من كونها علاقة (فدرالية ـ دستورية) بين كُل وجزء، وهو ما استمر مع رئيس الحكومة الحالي؛ إذ بعد أن سقطت نظرية تصدير الأزمات إلى الخارج التي اتبعتها حكومة المالكي على مدى أعوام في تحميل مسؤوليتها عن الانهيارات الأمنية المتلاحقة والناجمة عن سياسة المحاصصة الحزبية وتطبيق قانون المساءلة والعدالة إلى دول الجوار أمام الرأي العام العراقي، وتالياً، كانت مخرجات العلاقة بين الطرفين بعيدة كل البعد من السياقات الفدرالية الدستورية من جانب الحكومة المركزية، مما أحدث تصدعاً في تلك العلاقة، وما يزيد الأمر تعقيداً، استمرار حكومة العبادي في العلاقة مع إقليم كردستان بالنهج نفسه الذي كانت تتبعه الحكومة المركزية السابقة.

ومن ناحية ثانية، فإن تحميل الحكومة المركزية لحكومة إقليم كردستان المسؤولية عن أحداث حزيران/يونيو عام ٢٠١٤، يمكن نفيه بسهولة من خلال متابعة انعكاسات هذه الأحداث على الإقليم نفسه وفقاً للحقائق التالية[٣٧]:

أولاً، سياسياً: أفرزت هذه الأحداث موقع الإقليم أمام المجتمع الدولي وكيفية أنه يحظى بمصداقية وموثوقية أكبر من الحكومة المركزية، ولنتذكر أن المجتمع الدولي كان قد تباطأ في ردود أفعاله تجاه المخاطر الناتجة من قرب تنظيم داعش الإرهابي من حدود بغداد، إلا أنه تسابق على دعم الإقليم مع اقتراب التنظيم الإرهابي من الحدود الجنوبية لمحافظة أربيل.

---

(٣٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: كاوه حسن، «المجتمع المسيّس في كردستان يواجه نظاماً سلطانياً،» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://carnegie-mec.org/2015/08/18/ar-61024/ietd>.

(٣٦) **العرب،** ٢٠١٦/٢/٢٠.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: «كردستان العراق مثال لنمط جديد في علاقة الأقاليم بالدولة،» **العرب،** ٢٠١٤/٦/١٢، <http://www.alarab.co.uk/m/?id=25063>.

و**ثانياً**، اقتصادياً: كانت انعكاسات سقوط مدينة الموصل ذات صدى سلبي كبير على سوق الاستثمار الواعد في إقليم كردستان، ويمكن ملاحظة كيفية أن هذا السوق قد كانت له تداعيات على الإقليم أكبر من التداعيات التي تأثرت بها بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية.

و**ثالثاً**، عسكرياً: قدمت قوات حرس حدود إقليم كردستان (البشمركة) في دفاعها عن الإقليم أضعاف ما كان من المتوقع أن يقدمه الجيش العراقي في دفاعه عن الأراضي التي كان يسيطر عليها؛ فعلى مدى أكثر من عام ونصف، لم يتمكن التنظيم الإرهابي من كسر تصدي هذه القوات لهجماته، بل ساعدت هذه القوات على استعادة بعض المناطق خارج حدود إقليم كردستان. في المقابل، نجد أن الجيش العراقي قد خسر أجزاء كبيرة من محافظة الأنبار بعد أشهر من تصديه للتنظيم الإرهابي، مما يبين تباين الحال بين القوات الأمنية للحكومة المركزية والإقليم.

أوضح أكراد العراق متطلباتهم من الحكومة المركزية في عدد من البيانات التي أصدروها منذ أن تم التصديق على حكومة العبادي في ٩ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥، وهي كالتالي[٣٨]: **أولاً**، دفع رواتب حكومة إقليم كردستان بأثر رجعي. و**ثانياً**، دعم قوات البشمركة. تريد حكومة إقليم كردستان من المجتمع الدولي توفير الأسلحة والتدريب اللازم لقوات البشمركة بشكل مستقل عن وزارة الدفاع في بغداد. ووفقاً للممارسات الدولية، تحتفظ الحكومة المركزية بالحق في مراجعة شحنات الأسلحة والمصادقة عليها، فضلاً عن إصدار شهادة المستخدم النهائي التي يطلبها معظم المصدّرين. و**ثالثاً**، اتفاقيات تقاسم العائدات وتصدير النفط؛ حيث طالب الأكراد بوضع إتفاق حول ميزانية عام ٢٠١٥ يسمح لحكومة إقليم كردستان بتصدير النفط مباشرة إلى الأسواق العالمية في إطار اتفاقية شراكة مع بغداد، أي من دون تحديات قانونية ومن خلال توجيه معظم العائدات مباشرة إلى أربيل كدفعة مسبقة من تحويلات الميزانية الشهرية من بغداد. و**رابعاً**، المناطق المتنازع عليها؛ إذ يطمح الأكراد على المدى الطويل، إلى حل «عملية المادة (١٤٠)» في غضون عامين، مما يعني عكس ما كان سائداً في عهد صدام حسين من جهود إعادة التوطين العرقي، وإجراء إحصاء سكاني، ليتم بعد ذلك إجراء استفتاء عما إذا كانت مناطق معينة ستنضم إلى إقليم كردستان. كما وتريد أربيل الحصول على أكبر قدر من السيطرة على مجالها الجوي وإدارة الترددات الإلكترونية، أي التلفزيون والإذاعة والهاتف المحمول.

خامساً: العلاقة مع القوى الإقليمية والدولية

شهد عام ٢٠١٥ الكثير من التفاعلات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي، حيث قام عدد كبير من المسؤولين العرب بزيارة بغداد بعد الانفتاح النسبي الذي أبداه العبادي على الوطن العربي

(٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: مايكل نايتس، «إعادة ضبط العلاقة الأمريكية ـ الكردية ـ العراقية،» معهد واشنطن، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/resetting-the-u.s.-kurdish-baghdad-relationship>.

منذ تسلمه السلطة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤، وهو ما تكلل بزيارته إلى عدة بلدان عربية خلال عام ٢٠١٥، هي مصر والسعودية والكويت. فقبل أن يعتزم العبادي القيام بزيارته الثانية والسريعة إلى إيران في ١٧ حزيران/يونيو عام ٢٠١٥ بأيام قليلة كان قد صرح، في مقابلة له مع قناة «العراقية» الرسمية أن بغداد «ليست طرفاً في الصراع السعودي ـ الإيراني، ولن تدخل في صراعات إقليمية بين البلدين» وزاد على ذلك توضيحاً بالقول، «إذا كان الإخوة السعوديون يعتقدون بأن العراق بوابة لإيران فهم مخطئون»[٣٩]، من دون الخوض في خلفيات الحرص على الحيادية بين الرياض وطهران، فإن ما صرح به عبادي يكتسب أهمية كبيرة من منظور مدى الحرص على استقلالية القرار الوطني العراقي، ومن ثم عدم تبعية هذا القرار لأي من الرياض أو طهران، وإذا أضفنا واشنطن فإن الأمر سوف يزداد تعقيداً على عكس ما صرح حيدر العبادي، ودليلنا على ذلك ما رأيناه من تعقيد شديد في قرار الحكومة العراقية الخاصة بالحرب ضد «داعش» وأولوية تحرير محافظة الأنبار، وعاصمتها الرمادي في ظل العجز عن تحرير الموصل التي مضى على احتلالها أكثر من عام[٤٠].

١ ـ العلاقة مع الولايات المتحدة

شهد عام ٢٠١٥ مزيداً من التفاعلات بين الولايات المتحدة وبغداد، حيث أكد الناطق باسم التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ستيف وارن، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ بأن العراق وافق على نشر قوات أمريكية خاصة لقطع إمدادات تنظيم «الدولة» القادمة من سورية. وأوضح وارن أن «القوة ستنفذ مهمات سرية، بالتنسيق مع الحكومة العراقية، وستعمل في الظل»، مشيراً إلى أن «التحالف نفذ ٩ آلاف ضربة جوية ضد داعش في العراق وسورية حتى الآن»[٤١]. وذلك بعدما سادت حال من التوتر بين بغداد وواشنطن من قبل، حيث إعلان وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر في ٢ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ عن قرب نشر قوات «خاصة» لبلاده في العراق للقيام بعمليات ضد تنظيم «داعش»، فقد رد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بالرفض، مشدداً على أن القوات الخاصة العراقية وجهاز مكافحة الإرهاب يؤدّيان دوراً كبيراً في المعركة ضد «داعش»، وقد أثبتت قدرة فائقة في استهداف قادة التنظيم وفي تنفيذ أخطر المهام في معارك تطهير المدن واستعادة السيطرة على المناطق الحيوية والاستراتيجية من الإرهابيين. وتواصل هذه القوات أداءها بنجاح وإتقان في مختلف مناطق القتال إلى جانب بقية التشكيلات المقاتلة البطلة، التي حررت مساحات واسعة من الأراضي المغتصبة، وتتجه إلى تحرير ما تبقى منها بإصرار وعزيمة[٤٢].

---

(٣٩) الجزيرة نت، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥.

(٤٠) محمد السعيد إدريس، «نوري المالكي أبرز تحديات علاقة بغداد بطهران،» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٥، <http://www.gulfmagazine.com/section/1140>.

(٤١) الوكالة الوطنية للإعلام، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(٤٢) إيلاف، ٢٠١٥/١٢/٢.

من ناحية أخرى، عملت الولايات المتحدة على تشكيل قوة من أهل السنّة بالتوازي مع الحشد الشعبي الشيعي بقيادة إخوان «النجيفي» في المناطق السنية والحرس الوطني، بهدف خلق قوة مرادفة لقوات البشمركة من أهل السنّة، ومنع مشاركة الحشد الشعبي في عمليات تحرير المناطق السنية التي يسيطر عليها داعش، كل ذلك يتمّ بهدف تمهيد الأرضية لتشكيل منطقة سنية، مثل إقليم كردستان العراق[٤٣].

من الأهمية القول، إن دخول القوات الأمريكية إلى محافظة الأنبار، والقوات العسكرية التركية إلى شمال العراق، أدى إلى تغيير المعادلات الإقليمية، ولا شك في أن دخول القوات التركية إلى شمال العراق، جاء بضوء أخضر وعلم من البيت الأبيض، وتحاول أمريكا من خلال تصعيد الأوضاع الميدانية والسياسية في العراق، ممارسة المزيد من الضغوط على بغداد، وإجبارها على طلب المساعدة من واشنطن، كي تدخل القوات الأمريكية إلى العراق مرة أخرى، بذريعة إعادة الأمن والاستقرار إلى العراق. من ناحية أخرى، يبدو أن إرسال أمريكا قوات إلى العراق، يرمي إلى إضعاف الجيش والقوات المسلحة العراقية وإظهارها بمظهر الضعيف والعاجز، كي توفر الأرضية لتواجدها العسكري في العراق لسنوات مقبلة. وبموجب هذه الخطة، فإن القوات الأمريكية الخاصة التي دخلت العراق حالياً، ستكون نواةً للقوات المسلحة التي ستحمي إعلان تشكيل الإقليم السني في العراق وتدافع عنه، بعد تحرير مدينة «الرمادي» والاستعداد لتحرير مدينة الموصل من سيطرة تنظيم داعش.

إذا كانت شهية واشنطن منعدمة لتحرير الرمادي، فإن إرادة بغداد كانت تبدو مرتبكة في اتخاذ القرار المناسب، فعندما أعلنت القيادة المشتركة للقوات الأمنية العراقية يوم ٢٦ أيار/مايو عام ٢٠١٥ انطلاق عملية تحرير محافظة الأنبار، وفي القلب منها مدينة الرمادي من سيطرة تنظيم داعش، كانت التصريحات العراقية والأمريكية متفائلة، أبرزها تصريح رئيس الحكومة العراقية حيدر العبادي ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري[٤٤]. وأوضح أن الجنود العراقيين «لم يعانوا نقصاً في العدد، بل كانوا الأكثر عدداً بكثير من القوات المقابلة، إلا أنهم انسحبوا من المنطقة». أما أشتون كارتر، وزير الدفاع الأمريكي، فقد أنهى تعليقه شديد المرارة لكل عراقي وكل عربي بالقول: «نستطيع أن نقدم لهم التدريب والتجهيزات، إلا أننا لا نستطيع أن نقدم لهم إرادة القتال». لم يخطئ الوزير الأمريكي في كلمة واحدة[٤٥].

٢ ـ العلاقة مع إيران

إن علاقة بغداد بطهران شديدة التعقيد وتضع قيوداً على استقلالية القرار الوطني؛ فإذا كان العبادي قد صرح قبيل سفره إلى طهران، وفقاً لبيان مكتبه، بأنه سيبحث «العديد من القضايا المشتركة، والعلاقات الثنائية بين البلدين، والوضع الإقليمي، والحرب على الإرهاب، والجهود الدولية لمواجهة

---

(٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: «الجهود الأمريكية الرامية إلى إعادة تواجدها العسكري في العراق،» قناة الاتجاه، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، <http://aletejahtv.org/index.php/permalink/95559.html>.

(٤٤) **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/٥/٢٤.

(٤٥) إدريس، «نوري المالكي أبرز تحديات علاقة بغداد بطهران،» المركز العربي للبحوث والدراسات (سبق ذكره).

عصابات (داعش) الإرهابية»، فإن هذه الملفات الساخنة، وبخاصة ملفا الوضع الإقليمي والحرب على «داعش» يصعب أن تكون بعيدة من متناول إيران، فالموقف الإيراني من هذه الملفات موقف حاسم لا يقل عن أهمية موقف واشنطن من الملفات نفسها، ومن ثَم، فإن نفي العبادي أن «العراق ليس بوابة إيران» بعيد تماماً من الصحة، ولعل في تركيز العبادي في مباحثاته مع كبار المسؤولين الإيرانيين الذين التقاهم في طهران (علي خامنئي وحسن روحاني وهاشمي رفسنجاني ومحمود شهرودي، إضافة إلى إسحق جهانجيري النائب الأول للرئيس الإيراني) على موقف إيران من الأدوار التخريبية التي يقوم بها المالكي في العراق ما يؤكد ذلك، أي ما يؤكد تبعية القرار العراقي بدرجة كبيرة للإرادة الإيرانية، وما يؤكد أيضاً مدى تغلغل الدور الإيراني في عصب القرار العراقي.

قبل أن يذهب حيدر العبادي إلى طهران كانت وسائل الإعلام الغربية تكشف عن محاولات يقوم بها نوري المالكي بهدف تقويض سلطة العبادي وحكومته ضمن مسعاه للعودة مجدداً ليحكم العراق، على نحو ما ورد في صحيفة **واشنطن تايمز** الأمريكية نقلاً عن مسؤولين أمريكيين وعراقيين أكدوا أن المالكي يؤدي دوراً من وراء الستار، لدفع إدارة أوباما إلى استبدال حكومة العبادي بحكومة بديلة موسعة يعود من خلالها إلى السلطة[٤٦].

أما بالنسبة إلى الدور الإيراني مع قوات الحشد الشعبي، فهناك الكثير من التأكيدات أنه يتم دعم «نخبة عناصر هذه القوات» من قبل «الحرس الثوري» الإيراني وحزب الله اللبناني، وهي الجهات التي تزودها بالمعلومات الاستخباراتية، والمستشارين، والخدمات اللوجستية، والأسلحة. إلى جانب ذلك، كانت طهران تشجع قيام تحالفات رمزية عابرة للطائفية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» من خلال إنشاء ميليشيات صغيرة من الأقليات داخل صفوف «وحدات الحشد الشعبي»[٤٧]. وفي الوقت الراهن تسيطر إيران إلى حد كبير على قوات الحشد الشعبي، ولكن العبادي يكافح لتولي السيطرة عليها أيضاً. إضافة إلى ذلك، فإن لدى الكثير من هذه «الوحدات» أصولاً وأهدافاً وأيديولوجية مختلفة، لذا فإن المنافسة بينها أمر لا مفر منه. وقد أصبح تدخل طهران في السياسة العراقية يشكل عبئاً ثقيلاً في بعض الأحيان، الأمر الذي أدى إلى رد فعل قومي عنيف ضد إيران وحلفائها المحليين. إلا أن بروز تنظيم داعش ورد إيران السريع بالسلاح والدعم العسكري والمستشارين بعد سقوط الموصل، بالمقارنة مع الرد الأمريكي البطيء والمقيد نسبياً، قد خلق فرصاً لإيران لتصوير نفسها على أنها منقذة العراق. وقد عزز سلوكها منذ ذلك الحين من مكانتها في نظر الكثير من العراقيين[٤٨].

---

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) مايكل نايتس، فيليب سميث وأحمد علي، «النفوذ الإيراني في العراق: ما بين فرض التوازن والسير على خطى «حزب الله»،» معهد واشنطن، ١ حزيران/يونيو ٢٠١٥، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-and-iranian-influence-between-balancing-and-hezbollah-ization>.

(٤٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: مايكل آيزنشتات، «إيران والعراق،» معهد واشنطن، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iran-and-iraq>.

مع ذلك، بالغت إيران أحياناً في الأمر؛ إذ تفاخر مسؤولون، من قاسم سليماني وصولاً إلى مستشار الرئيس ووزير الاستخبارات السابق علي يونسي، بالنفوذ الإيراني في العراق، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة بين العراقيين. كما أن المنهجية العسكرية التي تفضلها إيران، أي الاعتماد على قوات الحشد الشعبي، لم تسفر عن نتائج عسكرية حاسمة بحلول أواخر عام ٢٠١٥، في حين ساهمت في الاستقطاب الطائفي في المجتمع العراقي. مع ذلك، فإن التحفظ وضبط النفس اللذين تعتمدهما الولايات المتحدة، من المرجح أن يكونا تأكيداً أن إيران لا تزال تؤدي دوراً عسكرياً كبيراً في العراق، على الأقل طالما لا يزال تنظيم «الدولة الإسلامية» يشكل تهديداً وشيكاً، وأن العراق يثبت أنه غير قادر على التعامل مع هذا التهديد بمفرده.

على الجانب الاقتصادي، حافظت إيران على علاقات تجارية واقتصادية مع العراق من أجل تحقيق مكاسب مالية وكسب النفوذ على جارتها. ووفقاً لبعض التقارير، تشكل إيران أكبر شريك تجاري للعراق، حيث يدعي مسؤولون إيرانيون وعراقيون أن إجمالي حجم التجارة بين البلدين بلغ ١٢ مليار دولار عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. إلا أن الإحصاءات الرسمية الإيرانية تظهر أن إجمالي التجارة بلغ حوالى ٦ مليارات دولار في تلك المرحلة، وجاءت أغلبية هذا المبلغ من الصادرات الإيرانية إلى العراق. وتتكون الصادرات من الفواكه والخضر الطازجة والمواد الغذائية المصنعة ومواد البناء والأجهزة المنزلية الرخيصة والسيارات. كما ينشط المستثمرون الإيرانيون وشركات البناء في بغداد، وجنوب العراق ذات الأغلبية الشيعية، وكردستان[٤٩].

٣ ـ العلاقات مع تركيا

شهد عام ٢٠١٥ أزمة كبيرة بين بغداد وأنقرة، على خلفية الوجود العسكري التركي في قاعدة التدريب الأمامية في ناحية بعشيقة الواقعة في شمال العراق، سلطت الضوء على قضية تعود إلى عام ١٩٩٢. وقالت رئاسة الحكومة العراقية في بيان بعد اجتماع للمجلس الوزاري للأمن الوطني ترأسه العبادي ٦ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ «إن المجلس ناقش التدخل العسكري التركي السافر... وجدد موقف العراق الرافض لدخول القوات التركية الذي حصل من دون موافقة ولا علم الحكومة العراقية، واعتبره انتهاكاً للسيادة وخرقاً لمبادئ حسن الجوار. وأمهل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي تركيا ٤٨ ساعة لسحب قواتها من بلاده، مهدداً باللجوء إلى مجلس الأمن. كما دخل زعيم منظمة بدر التي تشكل أحد أهم مكونات «الحشد الشعبي» المدعوم من إيران، هادي العامري، على خط الأزمة بين بغداد وأنقرة؛ إذ وصف القوات التركية المتمركزة في العراق بأنها قوة «احتلال وأنها ستصبح هدفاً للحشد». وقال في كلمة له ٧ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥: «نشد على يد الحكومة برفض أي تواجد بري أجنبي، وسنقاومه ونعتبره احتلالاً وسنعتبره هدفاً». وتوعد تركيا بقوله، «أنتم لستم أقوى من الأمريكيين وسندمر الدبابات على رؤوسكم». وعلى الرغم من

(٤٩) المصدر نفسه.

مساعي الحكومة التركية إلى تهدئة المخاوف العراقية وإجراء اتصالات عالية المستوى على مستوى رئيسي الوزراء في البلدين، إلا أن الموقف العراقي لم يتغير[٥٠].

في ربيع عام ٢٠١٥، أرسلت أنقرة جنوداً إلى ناحية بعشيقة بالقرب من الموصل وخارج المناطق الخاضعة لسيطرة «حكومة إقليم كردستان»، وذلك بهدف تدريب العرب السنّة والأكراد على محاربة تنظيم «الدولة الإسلامية». وفي وقت سابق من العام ذاته، أرسلت أنقرة قوة بحجم كتيبة من «لواء المغاوير الثالث»، مدعومةً من حوالى ٢٥ دبابةً من طراز «M-60A3»، إلى المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أنه قد أعيد تنظيم «القوات البرية التركية» وفقاً لأجندة تحديث حازمة في العقد الأول من الألفية الحالية، وأصبحت ألوية المغاوير التابعة لها تتضمن اليوم عناصر محترفة إلى حد كبير[٥١].

في الوقت الحاضر، لدى تركيا ما يقارب ٣٠٠٠ جندي في العراق. وعلى الرغم من أن هذه القوات لا يمكنها بذل القوة اللازمة لاستعادة الموصل أو حماية منطقة «حكومة إقليم كردستان» بأكملها من تنظيم «الدولة الإسلامية»، إلا أنها تؤدي بعض المهام الرئيسة التي قد تخدم المصالح الأمريكية[٥٢]. **أولاً**، من خلال نشر دبابات وكتيبة مغاوير قوية بالقرب من المواقع الخاضعة لسيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» في الموصل، سلطت أنقرة الضوء على موقعها السياسي ـ العسكري في شمال العراق. ومن خلال نقل جنودها بدلاً من سحبهم بالكامل، أشارت أنقرة بأنها مستعدة لاستخدام أدوات القوة الصارمة في العراق عبر العمل مع حكومة إقليم كردستان، عارضةً بذلك نفوذها ضد حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة الإسلامية. و**ثانياً**، من منظور عسكري محض، فإن الانتشار الأمامي قد يمهد الطريق أمام توغل أوسع في إطار المتابعة إذا ما دعت الحاجة؛ فتركيا تقصف مخيمات تابعة لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق منذ عام ٢٠٠٧، وتحصل على مساعدة الولايات المتحدة في الاستيلاء على الأهداف. وإذا شعرت يوماً بالحاجة إلى شن عملية برية أيضاً، فقد يكون انتشار ٣٠٠٠ جندي وعشرات دبابات القتال الرئيسية عبر الحدود أشبه بامتلاك قوة للرد السريع داخل العراق، سواء ضد حزب العمال الكردستاني أو تنظيم الدولة الإسلامية.

و**ثالثاً**، يبدو أن أنقرة تتفاعل مع ما يُعرف بـ «عقيدة جيراسيموف» التي تتبعها روسيا، والتي تنشئ من خلالها موسكو دائرة نفوذ في بلاد الشام عبر مقاربات غير ممنهجة، مثل التنسيق مع طهران وبغداد ودمشق بشأن مسارات صواريخ «كروز» من بحر قزوين إلى الداخل السوري. ورداً على ذلك، تستخدم أنقرة قواتها العسكرية الخاصة لتُظهر عدم استعدادها للتراجع في إطار التنافس

---

(٥٠) «هل يتجه العراق وتركيا إلى مواجهة عسكرية؟،» BBC عربي، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/12/151207_comments_turkey_iraq_troops_deployment>.

(٥١) كان كاسابوغلو وسونر جاغابتاي، «الوجود العسكري التركي في العراق: رادع استراتيجي معقد،» معهد واشنطن، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-military-presence-in-iraq-a-complex-strategic-deterrent>.

(٥٢) المصدر نفسه.

الإقليمي مع موسكو وطهران. ومن الأهمية بمكان أن يُشار هنا إلى أن مراكز الانتشار الرئيسة للقوات التركية هي قرب الموصل، مدينة عثمانية سابقاً، تنازعت تركيا مع الإمبراطورية البريطانية على ملكيتها بعد الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الحين، بقيت هذه المدينة تستحوذ اهتمام أنقرة. وبعد «حرب العراق»، أنشأت أنقرة علاقات جيدة مع العرب السنّة في الموصل، بمن فيهم المحافظ السابق أثيل النجيفي وعائلته التي تتمتع بنفوذ واسع.

على الجانب الاقتصادي، تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً مهمّاً متعدد الأبعاد في العلاقات العراقية ـ التركية، وتمثل حاجةً متبادلة بين الدولتين؛ فبالنسبة إلى العراق، تشكل تركيا مدخلاً حيوياً لوارداته التجارية، ودخول مختلف أنواع البضائع والسلع إلى أسواقه من جهة، ومنفذاً مهماً لتصدير نفطه عبر أنابيب النفط التي تمر من خلال الأراضي التركية إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إلى أسواق النفط العالمية من جهة أخرى[٥٣].

(٥٣) العبيدي، «بين الاقتصاد والإرهاب: أبعاد ودوافع الانفراج في العلاقات التركية ـ العراقية».

الفصل التاسع

سورية: إعادة توازن القوى والبحث عن تسوية

شهد العام الخامس من الأزمة السورية وحراكها الشعبي تصعيداً كبيراً في اختلاطاته التي أخذت مناحيَ مأساوية وتدميرية مع تدخلات إقليمية ودولية متعددة بما فيها تدخلات من أحزاب وميليشيات ومتطوعين ومأجورين، مترافقة مع جهود دولية في محاولة إيجاد حل انقاذي بطابع سياسي وإنساني في آن واحد لإيقاف المأساة السورية القائمة مع غياب كامل للجامعة العربية.

وقد تمثلت هذه الاختلاطات بتوسع الدولة الإسلامية في العراق الشام، التي أخذت اسم الدولة الإسلامية (داعش) في بادية الشام وعاصمتها مدينة تدمر التاريخية ـ حتى إجبار داعش على الانسحاب منها في نهاية آذار/مارس ٢٠١٦ ـ وما رافقها من قتل وتدمير للآثار التاريخية المسجلة دولياً وإعدام خبير الآثار العالمي خالد معاز، ابن تدمر، بطريقة شنيعة أثارت موجة عنيفة من الاستنكار العربي والدولي، إضافة إلى سيطرتها على أغلبية محافظتي الرقة ودير الزور من المحافظات الشمالية الشرقية المتصلة بالحدود العراقية حتى الموصل، مع إقامة إدارة ذاتية مستقلة في بعض المناطق ذات الوجود السكاني الكردي التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بزعامة صالح مسلم.

سيتناول هذا الفصل عرضاً لخريطة القوى السياسية والعسكرية المتصارعة على الأرض السورية كما تبلورت في عام ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦، وتحليل دوافع التدخل العسكري الروسي الذي بدأ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وآثاره التي أفضت إلى تعديل ملامح هذه الخريطة على نحو جذري، ثم يعرض مجموعة القرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن، والتي عبرت عن تزايد اهتمام المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الكبرى، بما يحدث في سورية، وأخيراً يتناول الجهود الدولية من خلال الأمم المتحدة أو خارجها لتسوية الأزمة.

أولاً: خريطة القوى السياسية والعسكرية المتصارعة

على المستوى السياسي، شهد عام ٢٠١٥ تطورات مهمة سواء على مستوى النظام السوري أو على مستوى المعارضة. فبالنسبة إلى النظام، سمح الرئيس بشار الأسد بمشاركة وفد رسمي في محادثات مع مجموعة من الشخصيات المعارضة في موسكو في كانون الثاني/يناير. وأكد استعداده للمشاركة في اقتراح المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا الخاص بتجميد القتال في حلب. في المقابل واجه النظام السوري خلال هذا العام تحديات داخلية لم تظهر منذ بداية الصراع الداخلي في عام ٢٠١١، منها على سبيل المثال، تزايد الفجوة بينه وبين فئات محسوبة عليه، وتزايد الاحتجاجات في محافظات الساحل السوري ذي الأغلبية العلوية التي تعد معقلاً لهذا النظام.

أما بالنسبة إلى المعارضة، فشهدت خلال عام ٢٠١٥ فشلاً ذريعاً في بناء عمل مشترك يجعلها فاعلاً حقيقياً في الصراع، فالمعارضة الخارجية الممثلة بالائتلاف الوطني لقوى الثورة المقيم في مدينة غازي في تركيا، عجزت عن السيطرة على جماعات المعارضة المسلحة وبخاصة الجماعات الجهادية التي كانت تدعمها على نحو جعل تلك الجماعات خارج سيطرة الائتلاف، وانشغل الائتلاف بالصراع على استحواذ مواقع السيطرة والنفوذ داخله، وكذلك المؤسسات المنبثقة منه مثل الحكومة والمجلس العسكري الأعلى ووحدة تنسيق الدعم. إلى جانب ذلك، شهدت معارضة الداخل، المتمثلة بهيئة التنسيق الوطنية، انشقاقات ترتب عليها وجود تيارين، الأول يتزعمه القيادي المعارض هيثم مناع، والثاني تتزعمه جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بعد تبلور الاختلافات بين الطرفين داخل الهيئة.

وعلى المستوى العسكري، استمر الصراع بين طرفين. طرف النظام السوري بقيادة قائده العام الرئيس بشار الأسد، مع ما تبقى منه بعد الانشقاقات والهروب، مع قوات من حزب الله اللبناني وفصائل أخرى عراقية (لواء أبو الفضل العباس) وخبراء إيرانيين وروس. وطرف الفصائل والميليشيات المسلحة، وأبرزها: جبهة النصرة لأهل الشام، وحركة أحرار الشام الإسلامية، وجيش الإسلام، والجيش السوري الحر، وجيش الفتح، وجيش سورية الجديد، وقوات سورية الديمقراطية (حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني) مع وحدات حماية الشعب الكردية (الذراع العسكري للحزب)[1].

تتوزع الفصائل والميليشيات المسلحة في مناطق مختلفة من سورية مع قوى صغيرة أخرى، وتتم مفاوضات بين الوقت والآخر لتوحيدها تحت قيادة عمليات موحدة، غير أن ما يعيق عملية التوحد يتركز في عدم التواصل الجغرافي في ما بينها وتدخلات الجهات الداعمة ومواقفها الأيديولوجية

---

(١) **القدس العربي**، ٢٠١٥/١٢/٢٢.

من جهة، مع تدخلات من النظام، في محاولاته لتقريب بعضها والتوصل إلى تسويات مع ضمانات وهدنٍ ومساعدات من جهة أخرى.

وعلى مدى شهور عام ٢٠١٥، تغير الميزان العسكري لمصلحة الفصائل والميليشيات العسكرية. ويمكن إرجاع أسباب النجاح العسكري الذي حققته المعارضة إلى عدة أسباب، أبرزها: حصولها على أسلحة متقدمة من الدول الداعمة لها، وأبرزها تركيا والسعودية وقطر، واستمرار زيادة أعداد مقاتليها من خلال التسهيلات التي وفرتها تركيا والتجنيد القسري ـ أو بأجر ـ الذي طبقه تنظيم داعش في المناطق التي سيطر عليها.

يضاف إلى ذلك عامل جوهري، وهو تزايد التنسيق والتعاون والتخطيط المشترك بين هذه التنظيمات، وبالذات الجهادية منها. وكان من مظاهر ذلك، الاندماج بين حركة صقور الشام وحركة أحرار الشام، تحت مسمى حركة أحرار الشام الإسلامية، وتشكيل تنظيم «جيش الفتح» بين قوات المعارضة السورية في إدلب في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥، وتشكيل جيش التوحيد في ريف حمص الشمالي في أيار/مايو عام ٢٠١٥، فضلاً عن تشكيل غرفة عمليات بركان الفرات التي تضم فصائل معارضة كردية وأخرى من الجيش الحر. كما أعلن ١٣ فصيلاً جهادياً في تموز/يوليو ٢٠١٥ تشكيل غرفة عمليات أنصار الشريعة الإسلامية، وأعلن ١٦ فصيلاً معارضاً في محافظتي إدلب وحماة في آب/أغسطس تشكيل جيش النصر بهدف تحرير حماة وريفها، وتمكن هذا الجيش من كسر خط الدفاع الأول للنظام بالتوجه نحو حماة المدينة.

وكان من شأن ذلك تمكين قوات المعارضة المسلحة من السيطرة على محافظة إدلب وجنوب شرق اللاذقية في سهل الغاب، ومدن أخرى في محافظتي حماة وحلب. إضافة إلى السيطرة في حزيران/يونيو ٢٠١٥ على قاعدة اللواء ٥٢ في محافظة درعا، التي تمثل إحدى أكبر قواعد الجيش السوري في المناطق الجنوبية، يضاف إلى ذلك، كسر خط الدفاع الأول عن العاصمة دمشق. هذا فضلاً عن سيطرتها على عدد من المطارات الحربية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التفوق الذي حققته المعارضة ميدانياً لا يمكن النظر إليه بمعزل عن التغيرات الحادثة في توازنات القوى الإقليمية، ولا سيّما حالة التقارب السعودي ـ التركي ـ القطري، وانعكاساته على توحد المعارضة ودعمها عسكرياً ومالياً وسياسياً، وهو الأمر الذي أشاع التفاؤل لدى معسكر الدول الداعمة للمعارضة في شأن ما يمكن أن يحدثه التغير في ميزان القوى بين طرفي الصراع لمصلحة المعارضة من فرض تسوية إقليمية ودولية تضمن تحقيق أهدافها.

أما بالنسبة إلى تراجع القدرات العسكرية للنظام، فيمكن فهمه في ضوء عدة عوامل، أبرزها: تعرض قواته لخسائر بشرية ضخمة، إذ تراجع عدد أفراد الجيش السوري من ٣٥٠ ألفاً عام ٢٠١١ إلى نحو ١٥٠ ألفاً عام ٢٠١٥، وكذلك تراجعت قدرته على القيام بعمليات هجومية؛ فقد كان عليه أن يدافع عن المناطق التي ما زالت تحت سيطرته، وفي الوقت نفسه يسعى لاسترداد تلك التي

وقعت في يد المعارضة المسلحة. أضف إلى ذلك أنه كان عليه أن يحارب على عدد من الجبهات بينما ركزت الميليشيات المسلحة على نقطة أو نقاط معينة بهدف اختراقها والسيطرة عليها.

في هذا السياق، استمر النظام في استخدام البراميل المتفجرة بواسطة الطائرات الحربية على المدن والبلدات والأرياف التي أخرجتها المعارضة عن سيطرته، الأمر الذي أدى إلى تدمير وقتل ونزوح وتشرّد مفجع أثارت اهتمام العالم والمنظمات العالمية مطالبة بمنع استخدام البراميل المتفجرة ضد المناطق المدنية، وفتح الحدود أمام اللاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية لهم.

كما تعرّضت مدن وقرى وأحياء سكنية في مختلف المناطق السورية للحصار المترافق مع هدن ومبادلات ذات لون طائفي غريب عن المجتمع السوري الذي عرف بتآخيه بالمفهوم الاجتماعي والمواطني، وقد تمثّل ذلك بمبادلات بين الزبداني المصيف الشهير في ريف دمشق، وقريتي الفوعة وكفريا في ريف أدلب بشمال سورية، وصولاً إلى محاولات تغيير ديمغرافي بلون طائفي مع حالات جوع سببت الموت للأطفال والشيوخ، ولا سيّما في بلدة مضايا القريبة من الزبداني، التي لجأ إليها الكثير من أهالي الزبداني، والتي أثير حصارها في الإعلام العالمي كقضية إنسانية كبيرة استطاعت أن تنجح في إدخال مساعدات إغاثية عبر قوافل بإشراف الأمم المتحدة مع موت عدد كبير من الأهالي أمام مندوبي الأمم المتحدة، وعدم قدرتهم على إنقاذهم.

ومع تراجع النظام السوري أمام قوات المعارضة، ألقى الرئيس بشار الأسد خطاباً في ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٥ من قصر الرئاسة بجبل قاسيون، وسط حشد كبير ضم أعضاء مجلس الشعب وممثلي المنظمات والنقابات. أشار الرئيس خلال الخطاب إلى أن «الجيش هو ليس فقط سلاحاً وعتاداً.. الجيش بالدرجة الأولى هو الطاقة البشرية التي ستقوم باستخدام السلاح والعتاد..». مضيفاً أنه «إذا أردنا من الجيش أن يقدم أفضل ما لديه علينا أن نقدم له أكثر ما لدينا.. إذا أردنا منه أن يعمل بأقصى طاقته فلا بد أن نؤمن له كل ما يحتاج من هذه الطاقة.. كل شيء متوفر لكن هناك نقص بالطاقة البشرية...»[٢].

كما أوضح أن الجيش السوري بدأ يعاني التعب في بعض الجبهات وهو ما يضطره إلى الانسحاب والمناورة، وأن الوطن هو لمن يدافع عنه! وهو ما فسّر على أن الرئيس يعطي قبولاً لمساعدة القوات غير السورية لنظامه ودخولها إلى سورية وقتالها فوق أراضيها. علماً أن دخول قوات حزب الله والفصائل العراقية تم من دون اتفاقيات ومن منطلق التعاون الأخوي والديني بموافقة من النظام وبدعم من إيران.

وبعد مرور أقل من ستة أسابيع على هذا الخطاب، أعلن الرئيس فلاديمير بوتين قرار روسيا بالتدخل العسكري المباشر في سورية لدعم النظام. وكشفت المصادر الإعلامية الروسية عن أن هذا التدخل استند إلى اتفاقية تم إبرامها بين البلدين، ونشرت نصوصها كاملة، هذا في الوقت الذي لم تُشر وسائل الإعلام السورية التابعة للنظام إليها.

---

(٢) انظر: «النص الكامل لخطاب الرئيس بشار الأسد،» موقع «الجمل»، ٢٠١٥/٧/٢٦، <http://www.aljaml.com/ النص%20الكامل%20لخطاب%20الرئيس%20بشار%20الأسد%200>.

استندت الاتفاقية إلى اتفاقيتين سابقتين بين الدولتين، وهما، اتفاقية الصداقة والتعاون الموقع بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية العربية السورية في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠، واتفاقية وزارتي الدفاع في البلدين حول التعاون العسكري الموقعة في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٤، وذلك لإبراز العمق التاريخي للعلاقة المتميزة بين الطرفين.

وأشارت الاتفاقية إلى أنه بناءً على طلب الحكومة السورية، فإن الحكومة الروسية تلتزم بنشر مجموعات جوية في أراضي الجمهورية العربية السورية، وأن يقدم الجانب السوري مطار حميميم في منطقة ريف اللاذقية، لتمركز المجموعات الجوية الروسية، بكل منشآته التحتية وملحقاته، وكذلك الأراضي اللازمة لتنفيذ المهمات التي يتم الاتفاق في شأنها بين الجانبين.

وتضمنت الاتفاقية، أحقية الجانب الروسي في إدخال أو إخراج من وإلى الأراضي السورية أي أسلحة أو ذخائر أو معدات أو مواد أخرى لازمة لتلبية مهمات المجموعات الجوية الروسية وضمان أمن أفرادها ومتطلباتهم المعيشية من دون دفع أي ضرائب أو تعريفات للجانب السوري، وأن كل الممتلكات المتحركة والمنشآت التي ينشرها الجانب الروسي في المطار تعد ملكية لروسيا الاتحادية، إضافة إلى أحقية أفراد المجموعات الجوية الروسية في التنقل عبر حدود الجمهورية العربية السورية من دون عوائق وباستخدام الوثائق المعتمدة لمغادرة أراضي روسيا الاتحادية ولا يمكن توقيفهم أو تعرضهم لتفتيش من جانب حرس الحدود أو الهيئات الجمركية في الجمهورية العربية السورية.

كما نصت الاتفاقية على تمتع أفراد المجموعات الجوية الروسية بحصانة كاملة من أي ملاحقات مدنية أو إدارية تنص عليها القوانين السورية، وأن ممثلي هياكل السلطة السورية لا يحق لهم دخول أماكن انتشار المجموعات الجوية الروسية من دون موافقة قائدها، وأن الجمهورية العربية السورية لا يحق لها أن تتقدم بأي شكاوى أو مطالبات ضد روسيا الاتحادية أو المجموعات الجوية الروسية أو أفراد وحداتها ولا تقيم أي ملاحقات تتعلق بنشاط المجموعات الجوية أو طواقم أفرادها، وتأخذ الجمهورية العربية السورية على عاتقها تسوية أي مطالبات أو شكاوى يمكن أن ترفعها أطراف ثالثة في حال تعرضت لأضرار بسبب نشاط المجموعات الجوية الروسية في سورية.

ومثّل توقيع هذه الاتفاقية، وما تلاها من تدخل عسكرى روسي إيذاناً بتغير التوازن العسكري في سورية لمصلحة النظام.

ثانياً: تداعيات التدخل الروسي

أوجد التدخل الروسي تغيّراً في موازين القوى في الداخل السوري لمصلحة النظام وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، من دون أن ينعكس سلباً على المناطق التي تسيطر عليها داعش، كما أوجد متغيرات في العلاقات الدولية، ولا سيّما بين روسيا والولايات المتحدة، وهو ما انعكس على المساعي الدولية والقرارات الأممية، التي أخذت تخرج على نحو يفتح باب الاحتمالات

والتفسيرات المختلفة وكأنها مرآة عاكسة للعلاقات الروسة ـ الأمريكية التي تغطيها غشاوات بطبقات متعددة!

تمثلت دوافع التدخل العسكري الروسي بالرغبة في دعم النظام السوري عسكرياً بما يعيد له القدرة على المبادرة وتمكينه من إحكام السيطرة على ما تبقى له من أراض، وبضمان أن يكون لروسيا دور في تحديد مستقبل الصراع في سورية بحيث يتم مراعاة مصالحها الاستراتيجية عند إقرار شكل تسوية الصراع وتصميم النظام الجديد في سورية. يضاف إلى ذلك تطلع روسيا إلى تأكيد دورها كقوة مؤثرة في مستقبل الشرق الأوسط وخشيتها أن تنفرد الولايات المتحدة والدول الغربية بإعادة ترسيم الأوضاع في المنطقة بصفة منفردة، وكذلك رغبتها في استعادة دورها العالمي وقدرتها على نقل السلاح، واستخدامه في مناطق بعيدة منها.

حققت روسيا مفاجأة استخبارية بنجاحها في نقل هذا الحجم من العتاد والسلاح إلى سورية من دون أن ترصدها أجهزة الاستخبارات الغربية. كما أن هذا التدخل ـ بتعبير بوتين أثناء استقباله عدداً من القادة العسكريين الروس بعد عودتهم من سورية ـ كان مناسبة لاختبار الأنماط المتقدمة الحديثة من السلاح الروسي.

جاء التدخل الروسي منضبطاً، ومن الواضح أن الإعداد له تم بدرجة عالية من الاحترافية دبلوماسياً وعسكرياً، فقامت موسكو قبل بدء العمليات بإبلاغ إسرائيل عما تزمع القيام به، وبأهداف العملية العسكرية في سورية، وحرصت على التنسيق مع الولايات المتحدة في شأن قواعد الاشتباك والتنسيق بين الطلعات الجوية الروسية وتلك الأمريكية والغربية في السماء السورية حتى لا يحدث أي تقاطع أو تداخل غير مقصود، ورغم حدة الألفاظ التي استخدمها الرئيس الروسي في إثر إسقاط الجيش التركي لطائرة روسية بدعوى اختراقها المجال الجوي التركي، فقد كان الرد الروسي محسوباً بحيث لا ينزلق إلى مواجهة أكبر مع الولايات المتحدة وحلف الأطلسي. وكان من شأن الوجود العسكري الروسي في سورية فضح دور تركيا في مساعدة داعش، وتقديم الأدلة والصور التي أثبتت اشتراك تركيا في الحصول على النفط من المناطق التي تسيطر عليها داعش، كما وضع المسمار الأخير في نعش الاقتراح التركي بإنشاء ما سُمي منطقة آمنة أو منطقة يحظر على الطيران السوري التحليق فوقها على طول الحدود التركية ـ السورية.

قام سلاح الطيران الروسي بسلسلة من الهجمات العنيفة والمكثفة على عدد من مواقع الفصائل والميليشيات المسلحة، وإن كان أغلب هذه الطلعات في البداية تركز على المناطق التي تسيطر عليها فصائل غير تنظيم داعش، وهو أمر تغير في مرحلة لاحقة، وكان للطيران الروسي دور حاسم في تمكين الجيش السوري من طرد داعش من مدينة تدمر التاريخية في نهاية آذار/مارس ٢٠١٦.

تمثلت مكاسب النظام السوري من التدخل الروسي بتحسن وضع النظام ميدانياً في جميع الجبهات على حساب المعارضة وتنظيم داعش، فأصبح النظام في وضع المبادر بالهجوم بعدما ظل خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٥ في وضع الدفاع، وتمكنت قوات النظام من فتح

الطريق الدولي الاستراتيجي الممتد من حلب عبر حمص إلى دمشق. أما بالنسبة إلى المعارضة، فقد أصبحت تشعر بالعجز في تحركاتها، لنجاح القصف الروسي في شل حركة أغلب الفصائل والميليشيات العسكرية وإعاقة تقدمها.

في المقابل، استغل الأكراد التدخل العسكري الروسي لزيادة نفوذهم في الشمال السوري، حيث أدى هذا التدخل إلى زيادة التنافس الأمريكي على دعم الأكراد، وهو ما اتضح في تركيز قوات التحالف الدولي على مساعدة القوات الكردية في استعادة المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش، وكان من أبرزها مدينة تل أبيض في محافظة الرقة.

وكانت أهم القوى الكردية المستفيدة هي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بزعامة صالح مسلم، الذي أصبحت قواته تسيطر على أغلب مناطق الحدود، وهو الأمر الذي أعلنت تركيا عن معارضتها له كونها تحسب هذا الحزب استمراراً لحزب العمال التركي الذي تناصبه العداء، وأن هذا التطور الكردي في سورية ستكون له تداعياته السلبية ـ من وجهة نظرها ـ على أكراد تركيا.

وفي إطار تطور العلاقات الروسية ـ الكردية، وافقت موسكو على فتح مكتب تمثيل للحزب لديها، وأشارت إلى قبولها لمفهوم الفدرالية كأساس لإعادة بناء الدولة السورية، ولكن من دون التفصيل فيه.

ثالثاً: القرارات الدولية

في ضوء اتساع الأزمة السورية، واتساع أزمة اللاجئين السوريين إلى دول الاتحاد الأوروبي، وما أسفرت عنه من خلافات عميقة بينها، تسارعت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في عامي ٢٠١٥ والشهور الأولى من عام ٢٠١٦، فصدر خمسة قرارات خاطبت جوانب مختلفة من الأزمة السورية، وخصوصاً القرار الثالث الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي وضع الأساس لعمليات الإغاثة الإنسانية في الداخل، والمباحثات بين النظام والمعارضة في جنيف.

١ ـ القرار الرقم ٢٢٠٩ في ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، الذي أدان استخدام الجمهورية السورية الأسلحة الكيميائية، لوجود حالة موثقة لاستخدام مواد كيميائية سامة تمثّل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي، وحذّر القرار من قيام أي طرف باستخدام الأسلحة الكيميائية أو استحداثها أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها، كما أعرب القرار عن تأييده لقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥ مواصلة بعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة عملها في سورية لرصد وجمع المعلومات حول استخدام المواد الكيميائية السامة. وطالب القرار بمحاسبة جميع الأفراد المسؤولين عن أي استخدام للمواد الكيميائية[٣].

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٥/٢٢٠٩، موقع الأمم المتحدة: <http://www.shrc.org/wp-content/uploads/2015/04/N1506260.pdf>.

٢ ـ القرار الرقم ٢٢٣٥ في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ في شأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، الذي أدان للمرة الثانية استخدام مثل هذه الأسلحة لما تمثله من انتهاك للقانون الدولي، وكرر القرار وجوب مساءلة الأشخاص أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات المسؤولة عن استخدام هذه الأسلحة، وأعاد تأكيده فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[٤].

٣ ـ القرار الرقم ٢٢٥٤ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهو قرار لا بد من التمهيد له باستحضار ظروف إصداره، فقد أدى التدخل الروسي واستمرار الدعم الإيراني والفصائل المؤيدة للنظام في كل من لبنان والعراق إلى تفاهم روسي ـ أمريكي أفضى إلى الدعوة إلى اجتماع فيينا ٢ في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ مع دعوة إيران إلى المشاركة وغياب سورية نظاماً ومعارضة، وتم في هذا الاجتماع الوصول إلى اتفاق للدعوة إلى اجتماع لتسوية سياسية في جنيف (جنيف ٣) مع تحديد الفصائل المعتدلة عن تلك الإرهابية الموجودة في سورية وتكليف الأردن بذلك، كما تم تكليف السعودية بدعوة فصائل المعارضة إلى الاجتماع وتحديد وفدها إلى جنيف مع ضمان موافقتهم جميعاً على التسوية السياسية.

ولإعطاء هذه الترتيبات والتفاهمات صفة الشرعية الدولية، تم إقرار هذا القرار في مجلس الأمن. اعتمد القرار البيان الصادر عن مباحثات جنيف ودعم بيانات فيينا الخاصة بسورية، بوصفها الأرض الأساسية لتحقيق عملية الانتقال السياسي بهدف إنهاء النزاع في سورية. وشدد القرار على أن الشعب السوري هو من سيحدد مستقبل سورية؛ كما نص على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لممثلي النظام والمعارضة السوريين للمشاركة «على وجه السرعة» في مفاوضات رسمية في شأن مسار الانتقال السياسي، على أن تبدأ تلك المفاوضات مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وذلك بهدف التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة. كما أقر القرار بدور المجموعة الدولية لدعم سورية، بوصفها المنبر المحوري لتسهيل جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة في سورية، وجدد دعم مجلس الأمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس الدستور الجديد في غضون ١٨ شهراً تحت إشراف الأمم المتحدة. وأوصى جميع الأطراف في سورية باتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل المساهمة في فرص القيام بعملية سياسية وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار، كما دعا الأطراف المعنية إلى السماح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم بحاجة إليها، ولا سيّما في جميع المناطق المحاصرة[٥].

وبناءً على هذا القرار، تم تكليف ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، الإعداد للدعوة إلى مباحثات جنيف التي أشار إليها القرار[٦]. الجدير بالذكر أن هذا القرار

---

(٤) قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٥/٢٢٥٤، موقع الأمم المتحدة: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/248/86/PDF/N1524886.pdf?OpenElement>.

(٥) قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٥/٢٢٥٤، موقع الأمم المتحدة: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/443/32/PDF/N1544332.pdf?OpenElement>.

(٦) انظر نص هذا القرار في قرارات مجلس الأمن، موقع الأمم المتحدة: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/443/32/PDF/N1544332.pdf?OpenElement>.

لم يشر إلى مسألة بقاء الرئيس بشار الأسد أو رحيله. وبهذا يمكن القول إن هذا القرار شكّل خطوة واضحة بتخلي واشنطن عن مطلبها برحيل الأسد كشرط لبدء عملية الانتقال، وتفهمها للموقف الروسي، وهو أن مصير الأسد يقرره الشعب السوري.

٤ ـ القرار الرقم ٢٢٥٨ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، الذي طالب جميع السلطات في سورية بفتح الطرق للسماح للمساعدات الإنسانية بالدخول من دون إعاقة لإنقاذ حياة المشرّدين والمحاصرين داخلياً، وفتح ممار آمنة عبر خطوط النزاع من أجل تأمين مرور المساعدات الإنسانية. كما جدد القرار ما جاء في القرار الرقم ٢١٦٥ لعام ٢٠١٤ لمدة سنة كاملة، الذي طالب بإدخال المساعدات الإنسانية عبر مداخل الحدود الأربع لسورية من دون إذن مسبق أو انتظار موافقة الأطراف المعنية بما فيها السلطات السورية. كما أشار القرار إلى القلق الذي يساور المجتمع الدولي نتيجة عدم التزام الأطراف في ساحة الصراع السورية بالقرارات السابقة وبخاصة القرار ٢١٣٩ والقرار ٢١٦٥ والقرار ٢١٩١ التي اعُتمدت عام ٢٠١٤ للتعامل مع المسألة الإنسانية وطرق إيصال المساعدات للمحاصرين والمشردين[٧].

٥ ـ القرار الرقم ٢٢٦٨ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ الذي أقر بالإجماع الموافقة على وقف إطلاق النار في سورية، وطالب بالتنفيذ الكامل والفوري للقرار الرقم ٢٢٥٤ من أجل تيسير الانتقال السياسي في سورية، وفي ظل عملية يمتلك السوريون زمامها وفق بيان جنيف، وذلك من أجل إنهاء النزاع في الجمهورية السورية، كما طالب جميع الأطراف السورية بوقف أعمال القتال، إضافة إلى دعم القرار لمبادرة الفريق الدولي لدعم سورية التي ينسقها فريقه العامل المعني بالشؤون الإنسانية، الرامية إلى الإسراع بتقديم المعونة الإنسانية العاجلة بغية الوصول إلى جميع أنحاء البلاد بصورة كاملة ومتواصلة ومن دون عراقيل[٨].

رابعاً: مبادرات تسوية الأزمة

تشمل هذه الجهود تلك التي تمت في إطار المنظمة الدولية أو تلك التي تمت عبر تفاهمات من جانب الدول الكبرى.

١ ـ جهود الأمم المتحدة

تعددت جهود الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة من خلال المفاوضات بين النظام والمعارضة. وفي هذا السياق، تمت الدعوة إلى مفاوضات جنيف ١ في حزيران/يونيو

(٧) قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٥/٢٢٥٨، موقع الأمم المتحدة: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/447/59/PDF/N1544759.pdf?OpenElement>.

(٨) قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٦/٢٢٦٨، موقع الأمم المتحدة: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N16/053/61/PDF/N1605361.pdf?OpenElement>.

٢٠١٢، ومفاوضات جنيف ٢ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ولكنها فشلت من دون تحقيق الأهداف المرجوة. وفي ضوء التطورات السياسية والعسكرية التي شهدها عام ٢٠١٥، وتزايد التداعيات العالمية لهذه الأزمة في ما يتعلق بالمهاجرين والأنشطة الإرهابية، برز تفاهم أمريكي ـ روسي في شأن ضرورة البدء في مفاوضات جادة لتسوية الأزمة، كان أبرزها القرار الرقم ٢٢٥٤ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبناءً على هذا القرار، بدأ ستيفان دي ميستورا في اتخاذ الإجراءات العملية لعقد الاجتماع.

وجه دي ميستورا في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، دعوة للأطراف السورية إلى الانضمام إلى محادثات جنيف ٣، التي من المفترض أن تبدأ في شكل مشاورات حول كيفية إنهاء النزاع ووضع أسس لتسوية مستدامة، على أن تبدأ المفاوضات في مدينة جنيف من ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في شكل اجتماعات منفصلة لوفد الحكومة ووفد المعارضة على أن يقوم الممثل الأممي بنقل الآراء والمقترحات بين الطرفين. وأكد دي ميستورا في دعوته أهمية إقامة حكم ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على أسس طائفية، والالتزام بجدول زمني وعملية لصوغ دستور جديد في غضون فترة مستهدفة مدتها ستة أشهر، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تجرى عملاً بالدستور الجديد في غضون ١٨ شهراً تحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك بناءً على طلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة.

وصرح دي ميستورا بأن إعلان جنيف يعد بمنزلة «الكتاب المقدس» للمفاوضات السورية، مشيراً إلى استبعاد التقسيم مع إمكان مناقشة خيار الفدرالية إذا اتفقت الأطراف السورية على ذلك.

وافق النظام السوري على المشاركة بالمؤتمر، وأعلن وليد المعلم وزير الخارجية الموافقة شريطة عدم وضع شروط مسبقة، وتم تكليف بشار الجعفري مندوب سورية في الأمم المتحدة لرئاسة الوفد. أما بالنسبة إلى المعارضة، فبعد فترة تلكّؤ وتصريحات عن عدم جدوى التفاوض مع النظام، والإشارة إلى خرق النظام للهدنة المتفق عليها، أعلن رياض حجاب رئيس الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة من المعارضة السورية الموافقة على المشاركة بعد اجتماعات مكثّفة لهيئة المفاوضات وإرسال رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطالب فيها بتطبيق البندين المتعلقين بوقف القتال وفك الحصار وإيصال المساعدات وإطلاق سراح المساجين، ولا سيّما النساء والأطفال.

وبالفعل انعقدت المفاوضات المنفصلة في مطلع شباط/فبراير ٢٠١٦، وحذر دي ميستورا في تصريح له في ٢ شباط/فبراير من فشل هذه المحادثات، لأن انتهاءها من دون نجاح «سيؤدي إلى اندثار الآمال الأخيرة في حل النزاع».

ترافق مع مباحثات جنيف٣ تطور سياسي بالغ الأهمية، وهو القرار المفاجئ الذي أعلنه بوتين في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦ بإنهاء المهمة القتالية الروسية في سورية، وسحب الجزء الأكبر من الطائرات والقوات التي شاركت في تنفيذها. واختلف المحللون في تفسير دوافع هذا القرار ما بين قائل إن المهمة حققت أهدافها المباشرة، وهي دعم النظام السوري، وما بين آخر يرى أن روسيا

خشيت من تورطها أكثر في الحرب السورية حتى لا تكرر خبرتها الحزينة في أفغانستان. وأياً كان الأمر، فإن القرار الروسي أوجد البيئة السياسية المناسبة لاستمرار المفاوضات، وأظهر أن موسكو لا تهدف إلى إلحاق هزيمة كاملة بالمعارضة، ولعل هذا الفهم دفع وفد المعارضة السوري في جنيف إلى دعوة موسكو إلى الضغط على النظام السوري لتسهيل وصول مواد الإغاثة الإنسانية للمدن والمناطق المحاصرة.

وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أعلن دي ميستورا عن جولة جديدة للمفاوضات في نيسان/أبريل.

٢ ـ المجموعة الدولية لدعم سورية

تكونت المجموعة من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وشملت من الدول العربية مصر والسعودية والإمارات والأردن ولبنان والعراق وعمان وقطر، ومن الدول الأوروبية فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة. فضلاً عن الصين وإيران وتركيا. كما شملت ممثلين للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

وفي ١١ و١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، عقدت المجموعة اجتماعاً في ميونيخ لمناقشة كيفية تطبيق بنود مجلس الأمن الرقم ٢٢٥٤، وخصوصاً الأوضاع الإنسانية المتدهورة في المدن والمناطق المحاصرة، ووصلت إلى اتفاق في شأن تنظيم عملية توصيل المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق، وقيام فريق عمل من بين أعضائها برئاسة مشتركة من الولايات المتحدة وروسيا بالتنسيق مع الأمم المتحدة خلال أسبوع لاقتراح الوسائل العملية لوقف الأعمال العدائية بين الأطراف.

كما تم الاتفاق على التزام أعضاء المجموعة بتسهيل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٢٥٤، بما في ذلك ضمان انتقال سياسي بقيادة سورية وبأيدي سورية على أساس بيان جنيف في مجمله، والضغط لإنهاء أي استخدام عشوائي للأسلحة، ودعم وتسريع الاتفاق حول تنفيذ وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية فوراً إلى المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها، وإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين تعسفياً، ومحاربة الإرهاب.

ومن أجل الإسراع في توصيل المساعدات، قررت المجموعة أن يبدأ العمل على توصيلها جواً إلى مدينة دير الزور، وبراً إلى الفوعة وكفريا، والمناطق المحاصرة من ريف دمشق، ومضايا، والمعضمية، وكفر بطنا، وأن يستمر إيصال هذه المساعدات ما دامت الحاجات الإنسانية مستمرة، وأن يكون وصولها إلى المناطق الأكثر حاجة خطوة أولى نحو الوصول الكامل والمستدام، ومن دون عائق إلى جميع أنحاء البلاد.

وينبغي أن يطبق وقف الأعمال العدائية على أي طرف يشارك في عمليات عسكرية أو شبه عسكرية ضد أي أطراف غير تنظيم «الدولة الإسلامية» وجبهة النصرة، أو أي مجموعات أخرى مصنفة من جانب مجلس الأمن على أنها منظمات إرهابية.

خامساً: مأساة النزوح واللجوء

لقد خلقت الأزمة السورية، بما حملته من مآس في القتل والتدمير والتشريد والنزوح والتغريب، أوضاعاً إنسانية مضطربة وصعبة انعكست على المعطيات الجيوسياسية بحكم امتداداتها إلى دول الإقليم وصولاً إلى الدول الأوروبية والكثير من بلدان العالم.

وتكفي للدلالة على ذلك، الإشارة إلى عدد اللاجئين الذي بلغ في عام ٢٠١٥ أربعة ملايين و١٣ ألف شخص يضاف إليهم نحو ٧,٦ مليون نازح داخل سورية، وذلك بحسب بيانات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في هذا العام.

أما في خصوص اللجوء، فقد توزع اللاجئون في المقام الأول على الدول المجاورة جغرافياً وهي الأردن ولبنان وتركيا.

وقد أثارت هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين مشاكل واعتراضات مختلفة. ففي الأردن، الذي يعاني نقصاً في الموارد، ولا سيّما المياه، وعجز الميزانية والبطالة التي كان المواطنون الأردنيون يعالجونها بالعمل في دول الخليج، فقد أعلن المسؤولون الأردنيون عدم قدرتهم على إغاثة السوريين من دون مساعدات أممية. وتعاني المخيمات المقامة مشكلات صعبة في مواجهة البرد وسيول الأمطار، ولا سيّما مخيم الزعتري.

أما لبنان فقد أضيفت مشكلات أخرى إليه من جراء تخوُّف تيارات سياسية من تغيّر ديمغرافي في تركيبته السكانية في جانبه الديني والطائفي بحكم نظام الحكم اللبناني المرتكز على التوزيع الطائفي، إضافة إلى زيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين من جراء هروبهم من مخيماتهم في ضواحي دمشق، ولا سيّما مخيمي اليرموك وفلسطين، البالغ عددهم قرابة نصف مليون فلسطيني.

وفي تركيا، حيث الحدود السورية ـ التركية في الشمال السوري تزيد على ٦٠٠ كم، فقد أعلن المسؤولون الأتراك أن السيل قد بدأ يبلغ مداه! وتوقع البعض أن يصل عدد اللاجئين إلى الأراضي التركية إلى نحو ثلاثة ملايين سوري، وأن إمكان تحمّل تركيا لهذا العدد غير ممكن ويزداد صعوبة، وهو ما سيضطر الجانب التركي إلى فتح أبواب البحر للاجئين وركوب أمواجه باتجاه القارة الأوروبية، وهو ما حدث فعلاً في نهاية عام ٢٠١٥.

شكّل ركوب البحر من الشواطئ التركية عبر بحر إيجة إلى الجزر اليونانية ومنها إلى الدول الأوروبية الأخرى، ولا سيّما ألمانيا والسويد، مشاكل كبيرة من حيث مخاطر امتطاء البحر بمراكب غير صالحة سببت نهاية مأساوية لأسر بأكملها، أثارت مشاعر العالم الإنسانية، إضافة إلى عدم تقبل بعض الدول، ولا سيّما المجر لوصول اللاجئين إليها، وقد استقبلت ألمانيا والسويد العدد الأكبر من اللاجئين الذين وصلوا إليها مع تسهيلات وفق أنظمة اللجوء المتبعة لديهما، المستندة إلى موقف إنساني واضح في مساعدة اللاجئين واستقبالهم، مع وجود تيارات أوروبية مناهضة لاستقبال اللاجئين ممثلة بحركة «بغيدا» ووقوفها المتشدد ضد السياسة المتبعة في استقبال اللاجئين، وهو ما

يجعل البعض متخوفاً من إثارة عواطف الشارع الألماني والأوروبي عموماً، ضد اللاجئين الأجانب، ولا سيّما من خلال الانتخابات القادمة.

لقد حاولت أعداد كبيرة من اللاجئين الدخول إلى القارة الأوروبية على الأقدام بعد وصولهم إلى الشواطئ اليونانية، وهم قُدّروا بـ٢٧٠ ألفاً في عام ٢٠١٥، وبـ ٦١ ألفاً في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. مثلت هذه الأعداد ضغوطاً عملية على الدول الأوروبية وخلافات بينها حول كيفية التعامل مع أزمة المهاجرين. وأدى ذلك إلى وقف الاتحاد الأوروبي العمل باتفاقية شنغن، وإقامة بعض الدول الأوروبية حوائط لمنع دخول اللاجئين، وإلى الدخول في مفاوضات مع تركيا للوصول إلى حل للمشكلة.

إن هذه الصورة المأساوية لعشرات الآلاف من السوريين الذين يبحثون عن مأوى آمن لهم، وفي ظروف ماسة بالكرامة الإنسانية، ينبغي أن تكون أكبر دافع للمتفاوضين في جنيف للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية.

* * *

حال سورية في العام الخامس من الأزمة المستعصية ينطبق على ما نشرته صحيفة **الحياة** بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بعنوان سورية رهينة «لعبة الأمم».

لقد أصبحت سورية فعلاً لعبة للأمم باختلافاتها ومصالحها، عربياً وإقليمياً ودولياً، وإذا كان استمرار الحرب على الأرض السورية ارتبط بأوضاع خارجية، فإن الحل أيضاً يبدو مرتبطاً بتحول هذه الأوضاع، وهو ما يبدو قد تبلور، وهو ما يدعو إلى حث القوى السورية على إعلاء المصالح الوطنية والقومية لبناء سورية مدنية وديمقراطية.

الفصل العاشر

ليبيا: بين سندان صراع الأشقاء ومطرقة ضغوط المجتمع الدولي

بدأ صراع الأشقاء الذين حاربوا كتائب القذافي الأمنية مدة ثمانية أشهر فور غيابه. اتخذ الصراع أكثر من شكل، وتمحور حول توزيع الغنائم، وشاع اصطلاح الغنيمة أثناء تلك الحرب، واستخدم لوصف الأسلحة التي كان يستولي عليها المشاركون في الانتفاضة من مراكز الشرطة ومن معسكرات الجيش. ثم توسع الاستخدام لتبرير الاستيلاء على مختلف أشكال المال العام والخاص من نقود وسيارات ومعدات وأثاث ومباني ومزارع. كما أضيفت عناصر أخرى كتولي المناصب العليا في الحكومة والمؤسسات الاقتصادية المهمة، والسيطرة على المنافذ الجوية والبحرية والأرضية، وحصل نوع من التوافق خلال الشهور الأولى، ولكن لم يمر وقت طويل حتى تبين لبعضهم أنه خذل، وحصل على نصيب أقل مما يستحق، وأن بعضهم الآخر رجع من الغنيمة لأهله بنصيب الأسد. وهكذا بدأ الصراع بين مختلف الأطراف. واقتصر في البداية على تبادل الانتقادات والتهم والتخوين، صاحبتها بين الحين والآخر تحركات للميليشيات كشكل من أشكال التهديد. ولم يمر وقت طويل حتى أصبح الصراع مسلحاً، وبالاستعانة بجميع أنواع الأسلحة الثقيلة بما فيها الصواريخ بمختلف أحجامها، وأدى ذلك إلى بروز حكومتين ومجلسين تشريعيين، وامتدت هذه الثنائية إلى مختلف المؤسسات الرئيسة، بما فيها التي تسيطر على الاقتصاد.

قاد هذا الوضع الشاذ إلى تداعيات سلبية كثيرة؛ عداوات بين الجيران، وتدمير بنى تحتية أساسية، وممتلكات خاصة مثل الوحدات السكنية في بلد يعاني نقصاً في الوحدات السكنية، وتزايد أعداد المهجرين والنازحين والمنحدرين إلى تحت مستوى خط الفقر. وتشير التقديرات إلى أن حوالى ثلث عدد السكان أصبح تحت خط الفقر، وأن ما لا يقل عن ٧٣ بالمئة منهم يعانون مشكلات توفير المال بسب نفاد المدخرات من جهة، ولتأخر صرف المرتبات لشهور طويلة من

جهة أخرى[1]. أصابت أعمال التدمير المصدر الوحيد للدخل وهو النفط، وأغلقت حقول إنتاج وموانئ تصدير فانخفضت الصادرات وما يتعلق بها من العملة الصعبة. يمثل النفط والغاز مصدر ٩٥ بالمئة من الصادرات، ويعادل أكثر من ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ونظراً إلى كمية الإنتاج التي وصلت في السنة التي سبقت بداية الانتفاضة إلى ما يقارب ١٨٠٠ برميل يومياً، وارتفاع سعر البرميل، كان حجم الدخل خلال السنوت الأخيرة أكبر من حجم المصروفات مما مكّن من بناء احتياطي مناسب. تغير هذا الوضع مع بداية انتفاضة ١٧ شباط/فبراير، حيث انخفض مستوى الإنتاج خلال الحرب الأهلية، لكنه اتجه ثانيةً نحو الارتفاع خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، حيث شهدت البلاد نوعاً من الاستقرار، وتدهورت الأوضاع الأمنية خلال عام ٢٠١٤، فانخفضت معدلات إنتاج النفط والغاز. واستمر هذا الاتجاه خلال عام ٢٠١٥، بحيث هبطت كمية الإنتاج في شهر كانون الأول/ديسمبر إلى ما دون ٤٠٠ برميل في اليوم، وتزامن هذا مع تدهور سعر النفط الخام الذي وصل بالنسبة إلى سلة أوبك خلال شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ إلى ٣١ دولاراً، ما أدى إلى انخفاض كبير في كمية الدخل (الجدول الرقم (١٠ ـ ١)). وما زاد الطين بلة، أن انخفاض الدخل لم يقابله انخفاض في المصروفات، بل على العكس، إذ ارتفعت المصروفات بمعدلات عالية.

الجدول الرقم (١٠ ـ ١)

بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥

(مليون دينار)

البيان	الإيرادات النفطية	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصروفات	فائض أو (عجز) الميزانية
٢٠١٠	٥٥,٧١٣,٠	٦١,٥٠٣,١	٥٤,٤٩٨,٨	٧,٠٠٤,٣
٢٠١١	١٥,٨٣٠,١	١٦,٨١٣,٣	٣٣,٦٣٣,٥	٦,٨٢٠,٢
٢٠١٢	٦٦,٩٣٢,٣	٧٠,١٣١,٤	٦٢,٠٣٩,٢	٨,٠٩٢,٢
٢٠١٣	٥١,٧٧٥,٧	٥٤,٧٦٣,٦	٧٠,٣٩٠,٨	١٥,٦٢٧,٢
٢٠١٤	١٩,٩٧٦,٦	٢١,٥٤٣,٣	٤٣,٨٦٤,٢	٢٢,٣٢,٩
٢٠١٥/١٠/٣١	٩,٣٦٥,٣	١٥,٢٧٩,٨	٢٦,٧٢٧,٧	١١,٤٤٧,٩

المصدر: التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي.

أدت الفوضى التي سادت خلال خمس سنوات إلى تضخم بند الرواتب نتيجة رفع الرواتب، وفتح الباب على مصراعيه أمام التوظيف في القطاع العام الذي كان ـ منذ البداية ـ متضخماً، بحيث

(١) CAPS, 2015, Libya-Humanitarian Impact of the Conflict, Secondary Data (June 2015), p. 4, <http://acaps.org/img/documents/s-acaps-sdrlibya-humanitarian-impact-of-the-conflict-5-jun-2015.pdf>.

ارتفعت مصروفات هذا البند من حوالى ٨ مليارات دينار عام ٢٠١٠ إلى ٢٣ مليار دينار عام ٢٠١٤. وبلغ عدد موظفي القطاع العام مطلع عام ٢٠١٥ (١,٢٥) مليون، وهو عدد ضخم جداً في بلد لا يزيد عدد سكانه على ٦,٥ مليون نسمة. ومما يجدر ذكره، أن عمليات التوظيف لم تتوقف، فلا تزال الأجهزة المحلية تتنافس ـ بسبب الولاءات التقليدية ـ على توظيف عناصر جديدة. ورغم تدني إنتاج موظف القطاع العام، فإن نسبة كبيرة لا تلتزم حتى بشروط الدوام اليومي. وكما توضح بيانات الجدول الرقم (١٠ ـ ١) فقد كانت الإيرادات ـ باستثناء عام ٢٠١٢ ـ أقل من المصروفات، ما يعني أن الخزانة العامة اضطرت إلى الاقتراض من الاحتياطي لتسديد العجز في الميزانية حتى يمكن الإيفاء بالالتزامات الرئيسة المتمثلة ببندي الرواتب والدعم، إلى جانب تقديم بعض الخدمات مجاناً مثل الصحة والتعليم ومياه الشرب وحتى الكهرباء في الكثير من الأحيان. وإذا استمر الوضع مدة أطول، فإن الاحتياطي سيتلاشى قريباً، وتنضم ليبيا إلى مجموعة الدول المُفلسة.

أولاً: تجاذبات الحوار تحت إشراف الأمم المتحدة

شهدت مدينة الصخيرات المغربية يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ توقيع الفرقاء الليبيين على وثيقة الاتفاق السياسي، الذي جاء نتيجة مباحثات مضنية، مرت بمنعطفات كثيرة. بدأت المسيرة في يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ في مدينة غدامس عندما نجح ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في عقد اجتماع في مدينة غدامس بين وفدين من مجلس النواب، يُمثل الأول النواب الذين ذهبوا إلى مدينة طبرق وبدأوا الاجتماعات يوم ٤ آب/أغسطس، ويُمثل الثاني النواب الذين رفضوا الذهاب إلى مدينة طبرق وعرفوا بالنواب المقاطعين. كان الهدف هو: توحيد كلمة السياسيين الليبيين حول كيان سياسي واحد. ثم عقد لقاء سُمي بغدامس٢ حضرته أطراف أخرى إلى جانب نواب البرلمان.

انتقلت جلسات الحوار إلى عدد من البلدان شملت، إلى جانب المغرب، الجزائر وسويسرا، وتنوعت الفرق المشاركة فشملت مستقلين، ونشطاء المجتمع المدني، وقيادات تقليدية، وقيادات إدارية محلية، إلى جانب أعضاء المؤسستين التشريعيتين. وتعددت مسودات الاتفاق، وتعددت التعديلات وتنوعت التعليقات. وانقسم الليبيون بين مؤيد لفكرة الحوار وبين معارض لها، وارتفعت درجة معارضة بعضهم إلى مستوى تحريم الحوار، ووصف الخصوم بالكفار.

قاد المجهود الذي أداره مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى إعلان ولادة حكومة الوفاق الوطني يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٤. وتمت تسمية رئيس الوزراء وخمسة نواب، كما سمي ثلاثة وزراء لشؤون رئاسة مجلس الوزراء ووزير شؤون المجالس المتخصصة، وهؤلاء التسعة هم أعضاء مجلس رئاسة الوزراء، وهي تركيبة غريبة فرضتها السياسة التي كانت وراء إخراج هذه الوثيقة، من حيث مراعاة جميع الأطراف والأطياف والمناطق، وكأن ليبيا رجعت إلى يوم مولدها

كدولة مستقلة بناء على قرار من الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، عكست التركيبة فكرة النظام السياسي الاتحادي، أي الفدرالي.

كما هو متوقع، رحب المجتمع الدولي بالتوقيع على الاتفاق، وأصدر مجلس الأمن قراراً بذلك، وأعلنت حكومات كثيرة ترحيبها بوصول الليبيين إلى هذا الاتفاق، وأنها ستدعم الحكومة التي يجب أن تشكل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع. وباشر المرشح لرئاسة الوزارة النشاط الخاص بتسمية الوزراء. وبسبب حال الانقسام والتشرذم التي عليها الليبيون، ورغبة جميع المتصدرين للمشهد السياسي في الظهور بمظهر صاحب الرأي الخاص، أعلن الكثيرون منهم أنهم لا يقبلون بهذه الحكومة التي بدأت تتشكل، وضمت هذه الفئة رئيسَي الكيانين التشريعيين، وأعضاء من المجلسين، وأعضاء من الحكومتين المتنافستين، وزعامات تقليدية. كما كفرها التكفيريون العاديون، وانضم إليهم آخرون بحجة أنها حكومة سمتها جهات أجنبية[٢].

وللمساهمة في إرباك الموقف، أعلن المؤتمر الوطني العام يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ اقتراح خريطة طريق جديدة تتضمن أسلوب تكوين المجلس التشريعي والدستور والحكومة[٣]. بادر بهذه الخطوة جسم يفترض أن صلاحيته انتهت منذ ٧ شباط/فبراير ٢٠١٤. وانسحب عدد من الأعضاء من المشهد السياسي منذ ذلك التاريخ، لكن عدداً آخر، وبدعم من الميليشيات التي انتصرت في حرب الغرب الليبي خلال عام ٢٠١٤، أصر على البقاء ومزاولة النشاط وكأن التاريخ ثابت لا يتحرك. وعلى الطرف الآخر، رحبت بها هيئات وجماعات محلية، إلى جانب الشارع الذي لم يعد نشطاً ومنظماً كما كان خلال السنتين الأوليين لانتفاضة ١٧ شباط/فبراير، ولكن يستطيع المرء جس نبضه عندما يستطلع رأي عينة، يتم سؤال أعضائها على انفراد.

ثانياً: تفاقم العداء بين بعض المدن المتجاورة

إن الحرب التي جرت في الغرب الليبي خلال شهر تموز/يوليو عام ٢٠١٤، واستمرت لأكثر من أربعين يوماً، قادت إلى عداوات بين أهالي عدد من المدن من بينها مدينة الزاوية والبلدات التي تقع إلى الشرق منها على الطريق الرئيس في اتجاه طرابلس. ونتج من هذا توقف السير على هذا الجزء من الطريق الذي أصبح غير آمن، بسبب أعمال الاختطاف على الهوية، وما يتعلق بها من سلب أموال وأعمال تعذيب وقتل. واستمرت هذه الحال عدة أشهر قبل أن تشن حرب على هذه البلدات أدت إلى تدمير بيوت ومحالٍ تجارية، وتخريب مزارع، وهروب أغلبية السكان.

(٢) «نجل رئيس رابطة علماء ليبيا يصف حكومة السراج بالكافرة،» صحيفة **بوابة أفريقيا**، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://www.afrigatenews.net/.../>.

(٣) «خارطة طريق موازيه لحل الأزمة في ليبيا»، **المستقبل** (ليبيا)، ٢٠١٥/١٢/٣٠، <http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/87788>.

بعد زمن قصير، حدثت انشقاقات بين الأطراف التي انتصرت في تلك الحرب، وتمكن سكان البلدات التي هجرها أصحابها من تجهيز ميليشيات شقت طريقها بقوة السلاح، ومكنت المهجرين من العودة إلى ما تبقى من بيوتهم ومزارعهم، والسيطرة على الطريق الدولي، وأصبح السير عليها غير آمن خلال معظم شهور عام ٢٠١٥. مع بداية عام ٢٠١٦، بدأ الحديث عن وجود مجهودات يقوم بها قيادات تقليدية للمدن المتحاربة لفتح هذا الجزء من الطريق وتأمينه. وبدت هذه كمفاوضات بين دولتين متناحرتين، وليس بين مواطنين في بلد واحد.

أدى هذا الوضع الغريب إلى أن يتخلى بعض العاملين المضطرين إلى عبور هذا الطريق للالتحاق بمقارّ أعمالهم، أو مواصلة تعليمهم؛ إما إلى البحث عن مقر سكن مؤقت بالقرب من مكان العمل، وإما إلى التخلي عن العمل أو مواصلة الدراسة بصفة موقتة. ونظراً إلى علاقات القرابة بين سكان هذا الجزء من الشريط الساحلي، أصبح من الصعب على الكثيرين القيام ببعض الواجبات الاجتماعية التي تستدعي استخدام هذا الطريق.

ليست العداوة التي تطورت بين سكان الزاوية وسكان البلدات الواقعة إلى الشرق منها فريدة، بل هي موجودة في مناطق أخرى، سوى أن هذا الطريق المعروف بالطريق الساحلي يعتبر طريقاً دولياً، وهو شريان المرور الرئيس بين مدن الشريط الساحلي وبلداته، والممتد من الحدود التونسية، والطريق الرسمي لنقل البضائع بين تونس وليبيا.

ثالثاً: تدهور أحوال المهجرين والفارّين

منذ الأيام الأولى لانتفاضة ١٧ شباط/فبراير، عرف الليبيون ظاهرة جديدة تمثّلت بهروب الآلاف من السكان من منازلهم تفادياً للأخطار الناتجة من الصدامات المسلحة. وبالنسبة إلى عدد من القرى والمدن الصغيرة، هُجِر جميع السكان بالقوة وتحولت إلى مدن أشباح؛ نسبة من الذين هربوا من ساحات الصدام المسلح عادوا إلى ديارهم، لكن بعض من هجر منذ عام ٢٠١١، لا يزال مهجراً. كما استمرت حال الصدام المسلح، ما أجبر أعداداً جديدة من السكان على ترك مدنهم وبلداتهم والبحث عن مكان آمن.

تعيش النسبة الكبرى من المهجرين في أوضاع مزرية؛ وبحسب التقرير الخاص بتحديد الاحتياجات الإنسانية الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، وصل عدد المتضررين إلى ٣,٠٨ مليون؛ أي حوالى ٤٩ بالمئة من مجموع السكان، وأن المحتاجين منهم إلى مساعدات إنسانية بلغوا ٢,٤٤ مليون، أي ما يعادل ٧٩ بالمئة من مجموع المتضررين، ومنهم حوالى ١,٢ مليون شخص يحتاج إلى المساعدات في المجالات الأساسية بما فيها الغذاء واللباس[٤].

(٤) CAPS, 2015, Libya-Humanitarian Impact of the Conflict, Secondary Data, p. 5.

ينقسم المهجرون والفارّون إلى قسمين: المقيمون في الداخل، والمقيمون في الخارج. يتوزع المقيمون في الداخل بين ٣٥ مدينة كبيرة ومتوسطة وصغيرة، ويتوزع المقيمون في الخارج بين عدد من بلدان الجوار أهمها تونس ومصر، ومع أن الأغلبية تعاني شظف العيش، وتحتاج إلى المساعدة على مواجهة الحاجات اليومية، ويبقى وقع هذا الظرف أشد على النساء والأطفال، وتتحمل النساء مهام العناية بالأسرة في ظروف غير طبيعية، ويتعرض الأطفال للحرمان من أماكن اللعب التي تعودوا عليها، والحرمان من مواصلة الدراسة، وأدى اضطرار المهجرين في الداخل إلى الإقامة في بعض المدارس التي بلغ عددها ٦٠ مدرسة، حيث توقفت تلك المؤسسات عن تقديم خدماتها العادية. وقد أثر هذا الوضع في التعليم بمختلف مستوياته، بحيث تبين عام ٢٠١٥، أن نسبة المدارس التي تمكنت من العمل بصورة أو أخرى حوالى ٨٩ بالمئة من المدارس في المرحلة الابتدائية، و٨٦ بالمئة في المرحلة الثانوية، و٧١ بالمئة في المرحلة الجامعية؛ فالمتضررون الأكثر من غيرهم، هم أبناء المهجرين والهاربين.

لم تستثنِ أعمال القصف والتدمير المراكز الحيوية، فقد أصاب التدمير المؤسسات الصحية بحيث تعطلت حوالى ٦٠ بالمئة منها في مناطق الصدامات، وبلغ عدد المحتاجين إلى مساعدات صحية حوالى ١,٩ مليوناً[٥]. يأتي القسم الأكبر من المساعدات الإنسانية من الخارج بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتنشط منظمات المجتمع المدني المحلية في مجال توصيل المعونات للمحتاجين. كما تقوم هذه المنظمات بين الفينة والأخرى، بحملات في مناطق نشاطها لجمع تبرعات من السكان المحليين، وتقديمها للمحتاجين في المناسبات الدينية وبداية العام الدراسي. في أحيان كثيرة، يتطلب توصيل المعونات إلى المحتاجين إلى مفاوضات طويلة ومعقدة مع قادة الميليشيات المتصارعة، لتأمين الطرقات.

الجدول الرقم (١٠ ـ ٢)

بيانات حول الصدامات المسلحة وبعض نتائجها للسنوات ٢٠١١ ـ ٢٠١٥[*]

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
صدامات	٧١٥	٢٩٢	٥٩٤	١٣٦٧	٩٦٨
قتلى[**]	٦١٤٢	٥٥٧	٤٤٣	٢٨٠٥	٢٢٢٠
مهجرون قسرياً	٩٣٥٦٥	٥٩٤٢٥	٥٣٧٧٩	٣٦٣٠٦٧	٤٣٥٠٠٠

(*) الأرقام الخاصة بالعام ٢٠١٥ لم تستكمل بعد.

(**) لا تشمل هذه الأعداد جميع القتلى فهناك جماعات لا تصرح عن عدد قتلاها.

المصدر: موقع ضحايا الحرب في ليبيا، وتقارير متعددة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والتقارير الدورية لمنظمات الأمم المتحدة المختصة بالشؤون الإنسانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠.

رابعاً: مشكلات الجنوب

للجنوب الليبي وضعه الخاص؛ إذ ينتمي السكان إلى جماعات عرقية مختلفة، فيه قبائل عربية، وقبائل أمازيغية وقبائل ذات جذور أفريقية، وتمتد الحدود الليبية الجنوبية، مسافات طويلة مخترقة صحراء قاحلة تتقاسمها مع كل من النيجر وتشاد والسودان، ولم تدّع الحكومات الليبية السابقة أن لديها إمكانات تمكّنها من مراقبة هذه الحدود مراقبة كاملة، ولذلك كانت توجد في جميع الأوقات حركة تنقل واسعة للسكان عبر هذه الحدود بعيداً من نقاط العبور الرسمية، ما سهل عملية العبور غير المراقب، وأن السكان على طرفي الحدود ينتمون إلى جذور عرقية واحدة، وأن بعض الجماعات القاطنة في الجنوب، وخصوصاً الطوارق والتبو، لم تتقبل خلال مختلف الأزمنة فكرة وجود حدود سياسية تفرق بين أبناء القبيلة الواحدة، وقد تعاملت الحكومات السابقة مع هذه القضية بدرجة مرونة عالية.

لم تؤثر حركة تنقل السكان عبر الحدود الدولية في الزمان القديم في التركيبة العرقية للسكان، وذلك لصغر حجم المتنقلين، ولأن أغلبها كان من نوع الانتقال الموقت، تغير هذا الوضع قليلاً بعد أن أصبحت ليبيا دولة نفطية، وزادت أعداد القادمين عبر الحدود الجنوبية على شكل هجرة غير شرعية، ولم يكترث النظام السابق بهذا الأمر كثيراً، فالبلاد كانت بحاجة إلى الأيدي العاملة، إلى جانب التوجه السياسي الرسمي نحو أفريقيا بعد أن فشل القذافي في محاولاته الوحدوية العربية، لذلك عندما انطلقت انتفاضة ١٧ شباط/فبراير كان في الجنوب أعداد كبيرة من الأفارقة جنوب الصحراء يقيمون بطريقة غير شرعية.

من بين أهم تداعيات انتفاضة ١٧ شباط/فبراير، أن أصبحت الحدود الجنوبية مفتوحة أمام الجميع، ولا يقتصر عبورها على الأقارب، أو الباحثين عن العمل. وزادت أعداد الأفارقة الذين انضموا إلى أقاربهم، وانتشرت العصابات التي تتاجر في مختلف المواد الممنوعة، ابتداءً من البشر، وإلى الأسلحة بمختلف أنواعها، وإلى المخدرات والمشروبات الروحية وغيرها من المواد التي تجد من يهتم بها داخل ليبيا أو في دول الجوار، كما أصبح الجنوب مكاناً آمناً للجماعات المتطرفة يقيم أفرادها في أي موقع، ويتنقلون كما يشاؤون، ويتدربون على السلاح، ومن الجنوب ينطلقون لشن هجمات على دول الجوار. بعبارة أخرى، أصبح الجنوب الليبي مصدر قلق وإزعاج لدول الجوار، وللدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط[٦].

تأثر نمط العيش المشترك الذي ساد بين القبائل المختلفة قبل انطلاق الانتفاضة، وكثرت الصدامات المسلحة بين الجماعات التي احتمت بالقبيلة وبالجذور العرقية، وارتفعت معدلات

---

(٦) Mustafa O. Attir, «Illegal Migration as a Major Threat to Libya's Security and a Source of Disturbance to Others,» in: Omar Grech and Monika Wohlfeld, eds., *Migration in the Mediterranean: Human Rights, Security and Development Perspectives* (Valetta: University of Malta, 2014), and France Foreign Minister, «Libya's Lawless South Becoming a Safe Heaven for Islamist Groups,» (25 May 2013), <http:/www.reuter.com/…Libya-france-idusl5n0e93zf201>.

الجريمة في داخل المدن، وعُطِل مطار سبها الذي كان محطة تربط الجنوب ببقية المدن الليبية، وتربط ليبيا ببعض الدول الأفريقية. يمكن القول، إن الحروب القبلية أصبحت ـ في مدن الجنوب ـ قاسماً مشتركاً، إلا أن أسوأها تلك التي تنطلق بين الفينة والأخرى بين قبائل التبو وقبائل الطوارق، وخصوصاً التي حدثت خلال عام ٢٠١٥، وكانت مدينة أوباري مسرحها، وأدت إلى تهجير أغلبية السكان، وحاولت جماعات محلية حلّ هذه النزاعات، ثم أعلنت قطر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، أنها نجحت في عقد صلح وقع في مدينة الدوحة بين وفدين، قيل إنهما يمثلان قبائل الطرفين، ورحب كثيرون بهذا الإنجاز، وانتقده آخرون مشككين في نوايا قطر التي قد تكون غير بادية للعيان. وبغض النظر عن المواقف المتباينة من واقعة توقيع الاتفاق في الدوحة، إلا أن هذا لا يعني أن الصدامات بين المجموعتين ستنتهي إلى الأبد؛ فالنزاع قام بسبب التنافس على تجارة الممنوعات، والتي تأتي التجارة في البشر على رأس القائمة، متبوعة بالسلاح ثم المحروقات، لذلك تجددت الاشتباكات قبل أن يصل الموقعون على الاتفاق، عائدين إلى مدينتهم[٧].

خامساً: تمدد سلطة ونشاط الجماعات التكفيرية

شارك في الحرب الأهلية التي اندلعت أثناء انتفاضة ١٧ شباط/فبراير مختلف شرائح المجتمع، بمن فيها التنظيمات التي لأسمائها دلالات دينية، عدد لا بأس به من الشباب الليبي الذي سافر إلى أفغانستان وانضم إلى تنظيم القاعدة، كما أنشأ بعضهم تنظيماً خاصاً بهم عُرف بالجماعة الإسلامية المقاتلة، كما أن عدداً كبيراً من الذين رجعوا إلى البلاد تم القبض عليهم، وأودعوا السجن إلى جانب أعضاء جماعات أخرى مماثلة. وأجرى النظام السابق ضمن برنامج قاده سيف الإسلام القذافي، مباحثات مع هؤلاء المسجونين، أدت إلى خروج عدد كبير منهم في محاولة لإعادة دمجهم في المجتمع.

عند انطلاق الانتفاضة، أنشأ بعض هؤلاء فرقاً مسلحة استقطبت الذين كانوا في السجن وآخرين رجعوا من الخارج بعد غياب دام سنوات طويلة. وكانت لهذه الفرق أجندات خاصة؛ فإلى جانب المشاركة في الحرب ضد أجهزة القذافي الأمنية، سارعت إلى فرض سلطتها على الأرض، بحيث اهتمت بتولي السيطرة على الأجهزة الإدارية في أجزاء من المدن التي سميت محررة، وفرضت أيديولوجيتها ونظاماً خاصاً بها.

أعلن المجلس الوطني الانتقالي الإعلان الدستوري، وقاد الجانب السياسي للانتفاضة مادة واضحة حول النظام السياسي لمرحلة ما بعد القذافي: «تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي

---

(٧) «مصالحة الطوارق والتبو هدية قطر للجنوب الليبي»، **الراية** (قطر)، ٢٠١٥/١١/٢٥، <http://www.raya.com/.../35ce55ad-430a-4628-9ebb-5039f3>.

انظر أيضاً: «اشتباكات بين تبو وطوارق ليبيا بعيد توقيع اتفاقية سلام،» صحيفة **ليبيا الخبر**، ٢٠١٥/١١/٢٥، <http://www.libyaalkhabar.com> .

ديمقراطي مبني على التَّعددية السِّياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السِّلمي الديمقراطي للسُّلطة». ووضعت خريطة طريق لتنفيذ هذا التوجه، بدأت بإجراء انتخابات لانتخاب هيئة تشريعية باسم المؤتمر الوطني العام، وأجريت الانتخابات وكانت نزيهة بحسب تقييم هيئات دولية، واختيرت حكومة انتقالية. لكن عبرت جماعات تكفيرية تحمل أسماء ذات دلالات دينية على أن الأنشطة التي تجري باسم الديمقراطية هي كفر تجب محاربته، وإبعاده من التراب الليبي الذي سيكون مقراً لدولة الإسلام، وعليه منع سكان مدينة درنة أولى المدن التي تحكم فيها تنظيم داعش من المشاركة في العملية الانتخابية. ومع أن مسيرة التحول الديمقراطي لم تتأثر لعدم تمكن بعض السكان من المشاركة في الانتخابات، إلا أن موقف الجماعات التكفيرية لم يتغير. ونشر تنظيم القاعدة في ليبيا في شهر آذار/مارس عام ٢٠١٥ رسالة لأحد قادته المسمى «أبو معاذ البرقاوي» موجهة إلى أهالي وشباب مصراته، جاء فيها: «أن الدولة الإسلامية تقاتل كل من يسعى لتنحية شريعة الرحمن وإبدالها بالديموقراطية أو العلمانية أو أي من الأنظمة الكفرية الفاسدة، وأن من يقاتل لأجل ديموقراطية أو علمانية هو مرتد، لقتاله في سبيل الطاغوت»[٨]. عليه، وبحسب وجهة نظر تنظيم القاعدة، فإن جميع العاملين في المؤسسات الرسمية في غرب ليبيا وشرقها، كفرة.

إن الجماعات التي تتخذ لها أسماء ذات دلالات دينية متعددة، ولكن التي تكرر ذكرها أكثر من غيرها بسبب تعدد الهجمات التي نفذتها خلال العام ٢٠١٥، هي المعروفة باسم داعش، وسيطرت هذه الجماعة في البداية على مدينة درنة في الشرق الليبي، وعلى منطقة بنينه المحيطة بمطار بنغازي، وعلى أحياء رئيسة من مدينة بنغازي، وكذلك المناطق المحيطة بالمدينة من الجهة الغربية، وتمدد التنظيم إلى مدن أخرى، وسيطر على مدينة سرت بالكامل، وعلى المناطق القريبة منها، والقريبة في الوقت نفسه مما يعرف بالهلال النفطي. وللتنظيم وجود في مدن أخرى؛ بعضها خلايا نائمة، وبعضها الآخر كشر عن أنيابه، كما حدث في مدن أجدابيا وصبراته وطرابلس.

مع بداية السنة الجديدة، شن التنظيم هجوماً على الهلال النفطي خلال يومي ٤ و٥ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٦، نتج منه اشتعال النار في سبعة خزانات للنفط، وسقوط ضحايا بين موتى ومجروحين. وبعد يومين، نفذ داعش هجوماً انتحارياً بسيارة ضخمة في مركز لتدريب رجال الشرطة في مدينة زليتن في المنطقة الغربية بلغ عدد ضحاياه ٧٤ قتيلاً و١٠٧ جرحى. وكما كان متوقعاً، فقد أعلنت داعش مسؤوليتها عن الهجوم.

الجدير بالذكر، أن المسافة بين الموقعين في شرق البلاد وغربها، واللذين شهدا عمليات لداعش في الأسبوع نفسه، حوالى ٤٨٠ كيلومتراً، وهو مؤشر على درجة تمدد التنظيم في ليبيا، وعلى الإمكانات المتوافرة لديه لتنفيذ ضربات موجعة في أي مكان يختاره.

---

(٨) أبو معاذ البرقاوي، «رسالة إلى أهالي وشباب مصراته،» صحيفة **أخبار المسلمين**، ٢٠١٥/٣/٤، <http://www.muslims-news>.

وثمة مؤشرات على أن الضربات التي يواجهها التنظيم في العراق وسورية، ستنعكس على وجوده في ليبيا، وينتمي أعضاء داعش في ليبيا إلى جنسيات متعددة عربية وغير عربية، وبالنظر إلى قوائم الأسماء التي تعلن من حين إلى آخر، بمناسبة الهجمات الانتحارية، يتضح أن العناصر الليبية أقلية وليست أغلبية. كما تشير البيانات المنشورة إلى أن بعض زعماء التنظيم ينصحون المنخرطين في التنظيم بالذهاب إلى ليبيا، والتأكيد أنها ليست لليبيين فقط، بل هي لكل المسلمين، وأنها ستكون مركز عمليات داعش، ومنها ستتوجه الهجمات نحو أوروبا، وحتى أمريكا(٩).

سادساً: حول المستقبل القريب

لم تكن الانتفاضة الليبية صناعة ليبية خالصة، بل كانت بالمشاركة؛ إذ بدأ التدخل الخارجي منذ الساعات الأولى لانطلاقها، وكانت البداية إعلامياً، حيث بادرت فضائيات خارجية لديها إمكانات هائلة وظفتها بصورة تقنية، ومهدت لتدخل رسمي اتخذ هو الآخر أشكالاً متعددة؛ وقاد سياسياً إلى صدور قرارات عربية ودولية، وإلى جانب الفضائيات تقدم أفراد، بدوا وكأن همهم تقديم المساعدات الفنية والعينية، أو فقط لمتابعة الأحداث، ثم تبين أنهم كانوا يؤدون أدواراً رسمت بدقة متناهية، وحتى تلك الدول التي فضلت ألّا يتجاوز دورها خلال الأيام الأولى مستوى التصريحات، سارعت في تاريخ لاحق لتلحق بركب الدول التي قررت أن يكون لها قول في ما يجري على الساحة الليبية، وقد شجع هذا التدخل على ارتفاع شدة العنف المتبادل بين السلطة والمتظاهرين وعلى استمراره.

يعيب كثيرون على الليبيين استعانتهم بالدول الأجنبية لإنجاز انتفاضتهم، لكن لا بد من الاعتراف بحقيقة مهمة وهي أنه لولا التدخل الخارجي لما تمكن الليبيون من إزاحة القذافي عن السلطة، ولا ارتكبت كتائبه الأمنية مجازر يشيب لهولها الرضيع. لكن، على الجانب الآخر، أدخل انسحاب الدول الأجنبية البلاد، بمجرد موت العقيد، في دوامة من الحروب المحلية، وكان أكثرها تدميراً تلك التي اندلعت في النصف الثاني عام ٢٠١٤، وأطلقنا عليها اسم الحرب الخبيثة.

مع أن شدة الحرب انخفضت خلال بعض الشهور، لكنها لم تتوقف، واستمرت في الاشتعال خلال عام ٢٠١٥، وارتفعت جميع المؤشرات المرتبطة بها من تدمير للمحيط، وقتلى وجرحى، وانكماش الاقتصاد الكلي، وتدهور أحوال المواطنين بسبب ارتفاع أسعار المواد الضرورية، وتدني مستوى الخدمات الصحية، وصعوبة التنقل بين المناطق. أما السفر إلى الخارج، فشبه مستحيل بعد أن انسحبت من العاصمة جميع البعثات الدبلوماسية، واشترطت الدول التي كانت قبلة الغالبية العظمى لوجهة الليبيين، ضرورة الحصول على تأشيرة دخول، وأصبح الجميع يعيش في شبه سجن كبير. في المقابل، تستميت أقلية في التمسك بالسلطة، ولكن ليس لخدمة المواطنين، وإنما للتمتع بما توفره السلطة من رفاهية، وتعظيم للمكتسبات المادية. وتعكس تصرفات عدد من هؤلاء وكأن

(٩) «بعض زعماء داعش يأمرون أنصارهم بالتوجه نحو ليبيا،» صحيفة **بوابة فيتو**، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://www.vetogate.com/1783368>.

رفاهية المواطنين لا تعنيهم؛ إذ يجتهدون في المحافظة على حال التوتر من طريق الاستمرار في إذكاء مصادر الاختلاف، والمؤشرات على هذا الموقف كثيرة، آخرها كثرة العراقيل التي يقذف بها هؤلاء في وجه المجهودات الرامية إلى تشكيل حكومة توافق.

بناء على ما تقدم، هل سيستمر الليبيون يتقاتلون أم أن عام ٢٠١٦ سيشهد انعطافاً مهماً في سير الأحداث؟ قد لا تهتم الدول التي تدخلت، ولا تزال تتدخل في المشهد الليبي بمعاناة المواطن العادي، لكن حال الفوضى التي سيطرت على هذا المشهد خلال عام ٢٠١٥، أفرزت تداعيات هددت أمن الآخرين، وخصوصاً بلدان الجوار، وتلك المقابلة على الجانب الآخر من المتوسط. إن نوعين من التداعيات التي تُقلق جميع هذه البلدان أو بعضها، هما: تمدد داعش، والهجرة غير الشرعية.

ليست الهجرة غير الشرعية عبر البحر جديدة على بعض الموانئ الليبية، لكن الجديد هو ظهور موانئ جديدة لانطلاق المهاجرين، وارتفاع أعداد من وصل منهم سالماً، وارتفاع عدد من ابتلعهم البحر، مما اضطر الدول الأوروبية إلى تسيير سفن بالقرب من الشواطئ الليبية لإنقاذ الذين يطلبون النجدة. أما جماعة داعش، فقد أصبحت قوة ضاربة على الأرض، تقرر وتهدد وتنفذ، وتعلن عن برامجها وعن نتائج هجماتها بكل وضوح مستغلة تقنيات التواصل الحديثة بكفاءة عالية. ولهذا التنظيم نشاط في جميع البلدان المحيطة بليبيا، وأعلن عن نيته في توسيع نشاطه ليشمل أوروبا.

وبالعودة إلى السؤال: هل سيستمر تقاتل الليبيين خلال عام ٢٠١٦؟ لا يوجد ما يشير إلى أن الليبيين سيتركون خلافاتهم جانباً، وهي خلافات تسهم في استمرارها وتأجيجها قوى خارجية. لذلك لا تزال التصريحات الهجومية المتضمنة معاني العمالة والتخوين المتبادلة بين قادة الأطراف المتناحرة، تسمع يومياً عبر مختلف وسائل الاتصال. وهذا وضع يقود إلى المزيد من التشرذم وليس إلى الوفاق. كما توجد مؤشرات على أن المجتمع الدولي أقلقته تداعيات حروب الليبيين التي أصبحت تهدد مصالح الدول الكبرى، وخصوصاً في ما يتعلق بالتوسع السريع والمتنامي لنفوذ داعش، لذلك تقرر أن الوقت قد حان لوضع حد لهذه التمثيلية العبثية بطرائق غير التي اتبعها لمدة تزيد على العام، المتمثلة بإقناع الأطراف المتناحرة لتشكيل حكومة توافق.

مع بداية العام، أصبح الحديث عن تدخل دولي عسكري يسمع بوضوح في عواصم الدول الغربية المعنية بالشأن الليبي. ومع أن المجتمع الدولي ليس موحداً، يبدو أن هذا هو المشهد الذي يحظى بموافقة أكبر عدد من الدول التي تراه الحل الوحيد لبدء عملية إعادة بناء الدولة الوطنية التي ستؤمن الغطاء الشرعي للتدخل العسكري من جهة، وتوفر الترتيبات المناسبة للدول الغربية لمراقبة الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط. وستبقى ليبيا مدة طويلة من الزمن تترجّح تحت رحمة تدخلات دول الجوار من جهة، والدول الكبرى من جهة أخرى، مقدمة إحدى نتائج ما تواتر على تسميته الربيع العربي في طبعته الليبية.

الفصل الحادي عشر

اليمن: من التوحّد والاستئثار إلى الحروب والحصار!

على الرغم من اقتران قيام دولة الوحدة اليمنية بإعلان التوجه نحو الأخذ بالتعددية السياسية والحزبية؛ إلا أنّ عدم جدية النخبة الحاكمة في الأخذ بقيم الديمقراطية، وما تتضمنه من تداول السلطة سلمياً، وغياب الاعتراف بالآخر والتسامح تجاهه، إضافة إلى استمرار حضور ثقافة الاستئثار بالسلطة والثروة وتملكهما، والتوجه نحو توريثهما. كل هذا قد هدد الوحدة، وغيَّب الاستقرار، ومزَّق النسيج المجتمعي اليمني، وغدا اليمن يعاني العدوان والحصار الخارجي، والاستئساد والتنمر والاقتتال الداخلي!

أولاً: مشهدٌ يمني مستأسدٌ منقسمٌ داخلياً خانعٌ منكشفٌ خارجياً

يمكن القول إنَّ المشهد اليمني ما زال مسيّجاً، (بل ووفياً) لثقافة سائدة، تتسم بكونها عنيفة وثأرية تجاه الأخ والقريب، متسامحة مع الخارجي والغريب. فالثقافة اليمنية السائدة جزء منها ثأري وعنيف تجاه أصحابها؛ وآخر تسامحي وودي تجاه الأجنبي. ومن شواهد ثأرية الثقافة اليمنية وبأسها تجاه أصحابها: قيام الحروب القبلية ـ القبلية وانتشارها، وحدوث عنف وصراعات حزبية داخلية، وكذا وقوع تصفيات جسدية لبعض الرؤساء والحكام اليمنيين.

والأخطر في هذا الصدد، أنَّ الدولة اليمنية ما زالت أقرب إلى مفهوم دولة انتهاك الحقوق والحريات. إنها دولة الجباية والواجبات! دولةٌ تُختزَل في شخوص حكامها، وبمنأى عن دولة الحق والعدل، وحكم القانون.

أما على المستوى الخارجي، فإذا كنا قد أثبتنا عبر دراسات سابقة لنا، أنَّ اليمنيين غالباً ما يحاكون الخارج ويتأثرون به إلا أن الإشكالية هنا، تتمثل بأنهم يحاكونه بشكل سلبي؛ بحيث يتأثرون

وينفعلون به لا فاعلون فيه! إنَّهم يهربون من مشكلاتهم وأزماتهم وصراعاتهم باتجاه الخارج. إنَّها محاكاة الضعيف المنشغل في صراعاته وحروبه الداخلية، بل والمنهمك في القيام بدور «الحرب بالإنابة» لمصلحة القوي الخارجي (إقليمياً ودولياً).

وفي هذا السياق، نقول: إنَّه رغم حضور المقولة الخلدونية التفسيرية التي مفادها أن (الطغاة يستجلبون الغزاة)؛ فإنَّ من الصحيح، أيضاً أنَّ الطغاة لا يتعظون.

ثانياً: الواقع اليمني والخصوصية المُكبلة

بداية، يتعين التنويه إلى أن دراسة خصوصية الواقع اليمني ضرورة منهجية واحتياج سياسي؛ لفهم أوجاعه وأزماته، التي غدت في غاية التعقيد والتركيب والالتباس. صحيحٌ أن ثمة قوانين عامة تنطبق على كل الظواهر، لكن هذه القوانين العامة لا تُلغي خصوصية الظواهر، حيث يتعين التركيز على السمات التفصيلية والنوعية لها.

١ ـ الخصوصية المُكبلة ومحدداتها

ابتداءً، يمكن القول إن الحديث عن «الخصوصية اليمنية»، هو في جوهره حديثٌ عن معضلات اليمن (مجتمعاً ودولة)؛ فالمؤسسات التقليدية (كالقبائل) ما زالت تتسم بالاستمرار والاستقرار والفاعلية في المجتمع اليمني. حيث يلاحَظ أن قيم المجتمع التقليدي، لم تذب وتتحطم، رغم ظهور بعض مؤشرات مفهوم «التعبئة الاجتماعية»، كما تحدث عنها المفكر الأمريكي كارل دوتش (Karl Deutsch)، مثل انتشار المدن واتساع التحضر، وقيام الثورة الاتصالية والمعلوماتية. بل ما زالت هذه القيم القبلية معاشة، ومتأصلة لدى كثير من أبناء المجتمع اليمني. بل إننا نعاني اليوم في اليمن تخلخلاً اجتماعياً وتمزقاً سياسياً لا تعبئة اجتماعية أو تحديثاً اجتماعياً وسياسياً.

أما عن محددات هذه الخصوصية المُكبِلة، فثمة محددات، ثقافية واجتماعية وسياسية.

فثقافياً: تتسم طبيعة الثقافة اليمنية وخصوصيتها بالتحكيمية، والقتالية، إضافة إلى كونها ثقافة قرابية (نَسبية)، وثأرية تجاه الأخ والقريب، متسامحة مع الخارجي والغريب.

وسياسياً: فإنَّ من سمات البيئة السياسية اليمنية، شخصانية السلطة السياسية؛ حيث يتم اختزال مفهومَي الدولة والنظام السياسي في شخص الحاكم الفرد وقلة من أتباعه، أو زعيم الحزب «الأوحد» وأعوانه.

ولأن السلطة السياسية في اليمن تنتقل، غالباً، وفقاً لـ «ثقافة التحكيم» وليس لمبدأ تداول السلطة سلمياً؛ فإن الحاكم (والمُحكم) غير الشرعي يسعى إلى إطالة عمره السياسي عبر أساليب عديدة، منها: السعي إلى تسييس الثأر القبلي واستمراره، واتباع سياسة (فرِّق تسد) بين القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة، والسعي إلى محاصرة التنظيمات السياسية الحديثة وتهميشها.

صحيح أن القبائل اليمنية ليست جميعها كتلة صماء أو كلاً مصمتاً في بعض آرائها ومواقفها، وأحياناً مصالحها، فقد تختلف وتتباين، سواء في إطار التجمعات والتحالفات القَبليَّة الرئيسة، وكذا الفرعية أو في إطار علاقتها ببعض القوى الاجتماعية، والسياسية الأخرى؛ إلا أن الإشكالية الحقيقية لا تكمن، غالباً، في تباين هذه الآراء والمواقف والمصالح واختلافها، ولا في تعدد الخريطة القَبليَّة ذاتها، وإنما في محاولة بعض السلطات الحاكمة وسعيها إلى صرعنة هذا التباين والتعدد والتنوع وتوظيفه لصالحها من دون المجتمع والدولة؛ ما ينجم عن هذا التسييس توازن اجتماعي (قبلي) مُسيَّس، كثيراً يُستقطب في ثنائيات متصارعة.

٢ ـ بُنى تقليدية حاضرة وأخرى حديثة آفلة

كما تم توضيحه آنفاً، ما زال الواقع السياسي اليمني يعاني حالة غير سوية سياسياً؛ حيثُ يحتضن قوى وبُنى تقليدية حاضرة وفاعلة (كالقبائل)، وأخرى حديثة ولكنها مُهمشة وآفلة (كالأحزاب)!

والتساؤل المطروح في هذا السياق، لِمَ هذا الوضع غير السوي ما زال معاشاً في اليمن؟! ولماذا افتقرت بعض مقولات نظريات التحديث السياسي والاجتماعي إلى الصحة والقوة التفسيرية حين الاستعانة بها في تحليل الحالة اليمنية وتفسيرها؟

ألم تصنَّف القبيلة اليمنية على أنها ضمن «البُنى التقليدية التي يتعين أن تتحطم وتختفي»؛ لتحل محلها البُنى والمؤسسات الحديثة (كالأحزاب)؟

ألم تبشر كثيرٌ من الكتابات وأدبيات الأحزاب «الحداثية» ومنشوراتها بزوال القبائل وبقية القوى التقليدية وإعلان وفاتها منذ سبعينيات القرن العشرين! بينما ها نحن نشهد اليوم تحالف كثير من القوى التي وسمت نفسها بـ«الحداثية» تتحالف مع كثير من القبائل وشيوخها الفاعلين؟ بل إن الساحة اليمنية تشهد حالياً انتعاش القيم القبلية ودورها الحربي والسياسي، على حساب هشاشة الأحزاب وأفولها[١]!

يمكن القول إن الواقع السياسي اليمني يشير إلى وجود هذه الحالة غير السوية «سياسياً»؛ فثمة «قبائل سياسية»، تمارس السياسة، تتحالف وتتصارع، في مقابل وجود أحزاب فاقدة سمتها السياسية، حيث يراد لها ألّا تتمكن من الوصول إلى سدة الحكم، وتداول السلطة مع الآخرين سلمياً.

٣ ـ عام وضوح القَبليَّة السياسية ودورها الحربي

إذا كنا قد أثبتنا عبر بعض الدراسات قيام القبائل اليمنية بأدوار سياسية طوال تاريخ اليمن الطويل، لأسباب مجتمعية (جغرافية وسياسية)، وأخرى مرتبطة بطبيعة البُنية القبلية (محددات ثقافية

---

(١) للمزيد، انظر: محمد الظاهري، «متحدثون لا حداثيون،» جريدة **الأهالي نت**، <https://www.facebook.com/alahalenety/posts/682099411835316>.

وقيادية وعددية وحربية)، إضافة إلى المحددات الخارجية[٢]. فإنَّ كثيراً من القبائل اليمنية ما انفكت تتمسك بأسلحتها وثقافتها القتالية؛ باعتبارها من «أهل السيف» حيث ما زالت محط أنظار كل ذي سلطة، أو طامح في الوصول إلى سدة الحكم. وعلى الرغم من تماثل القبائل اليمنية في الأهداف والوظائف، سواء نحو أفرادها، أو على مستوى المجتمع والدولة؛ إلّا أن أغلبية هذه القبائل تتسم بالتفاوت من حيث القوة والضعف، وتتباين في بعض المواقف والتحالفات السياسية. فوحدات النظام القبلي اليمني موزعة بين السلطة الحاكمة والمعارضة، حيث تُستقطب في ثنائيات متقابلة؛ فثمة قبائل محاربة وأخرى مسالمة، وقبائل ثائرة وأخرى متمردة وأخرى خانعة ومستسلمة. وهناك قبائل معارضة للحاكم السياسي وثائرة عليه وأخرى موالية له ومتحالفة معه.

ولأنَّ القبيلة اليمنية ـ كما أسلفنا ـ ما زالت تُمثل المخزون البشري المزود والداعم للدولة والحكام اليمنيين المتعاقبين تارةً، وللقوى المتصارعة والجيوش والحركات المقاتلة تارةً أخرى؛ فقد بقيت في قلب الأحداث، ومحط أنظار المتصارعين. ولذا فإن العام ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦ قد سجَّل وضوحاً لحضور القبائل اليمنية كبنية عسكرية ودورٍ حربي.

فإذا كان الأئمة الزيديون قد حققوا نجاحاً نسبياً في تعاملهم مع بعض القبائل اليمنية، وخاصة الشمالية منها، حيث أوجدوا من السياسات، وطبقوا من الآليات تجاه هذه القبائل ما رسخ حكمهم وأطال وجودهم السياسي؛ فإن الحركة الحوثية يبدو أنها تقتفي أثر تلك السياسات في التعامل مع كثير من القبائل المعاصرة، حيثُ يلاحظ أنَّ هذه الحركة قد نجحت نسبياً في استثمار الروح التضامنية، وتوظيف القدرة القتالية لديها، وإصدارها لما عُرف بـ «وثيقة الشرف القبلية لترسيخ المبادئ والثوابت الوطنية»، في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٥، وتواصل ما سُميت «فعاليات الحملة المليونية» للتوقيع على وثيقة الشرف القبلية[٣]، ولقاء بعض قيادات الحركة الحوثية، وتصريحهم بأن: «سلاحنا وقوتنا بعد الله هو بأس القبيلة وغيرتهم على دينهم»[٤] ما هي إلا دليل على هذا الاستنتاج.

وقد ورد أن من أهداف هذه «الحملة المليونية: «وقوف قبائل اليمن قاطبة أمام الوضع الخطير الذي تمر به اليمن من حرب وقتل ودمار من قبل دول التحالف بقيادة السعودية»[٥]. وهكذا يلاحظ أنَّ القبيلة اليمنية ما زالت فاعلة في السياسة ومنفعلة بها .

---

(٢) انظر: محمد محسن الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، المجتمع والدولة، صفحات متفرقة من الكتاب.

(٣) للتعرف إلى بعض هذه الفعاليات، انظر: جريدة: **صدى المسيرة** (صنعاء)، ٢٠١٥/١٠/٢٢، ص ٨، و**الثورة** (صنعاء)، ٢٠١٥/١١/٢٥، ص ١٠.

(٤) ورد نص هذا التصريح على لسان «رئيس اللجان الثورية» أثناء حضوره اللقاء القبلي لبعض قبائل حاشد في مدينة خمر. انظر: **نبض المسار** (صنعاء)، ٢٠١٥/١٢/٣١، ص ٢.

(٥) تضمنت هذه الوثيقة ما سمته «مرتكزات ومبادئ: التكافل الاجتماعي، وإعلان البراءة، والعقوبات القانونية، والعزل الاجتماعي، وأمن ساحة القبيلة، ومبدأ الغرم القبلي، والصلح العام، وتفعيل دور القبيلة». كما أكدت الوثيقة أنها «وثيقة شرف دائم». انظر نص الوثيقة كاملاً في: جريدة **صدى المسيرة**، ٢٠١٥/١٠/١٤، ص ١٠.

ثالثاً: معارضة حاكمة متنصلة وخذلان نصوصي وفراغٌ دستوري

١ ـ معارضة حاكمة متنصلة

على الرغم من أنَّ الساحة اليمنية تحفل بمعارضات عديدة، منها معارضة حزبية وقبلية وكذا مذهبية. بل إنه أحياناً يوجد ميل لدى النخبة الحاكمة للقيام بدور المعارضة (اللفظية)؛ بهدف مصادرة دور المعارضة الحقيقية، سواء أكانت معارضة حزبية أم قبلية ومذهبية. فثمة قبائل سياسية تمارس السياسة، تتحالف مع النخبة الحاكمة تارة، ومع المعارضة تارة أخرى، في مقابل وجود أحزاب يُراد لها أن تكون فاقدة سمتها السياسية؛ بحيث لا تتمكن من الوصول إلى سدة الحكم وترؤس الدولة، وتداول السلطة مع الآخرين سلمياً[٦].

أما الخصوصية اليمنية، في هذا الصدد، فقد زودتنا بما يمكن تسميته بمفهوم «المعارضة الحاكمة المتنصلة»، أي أن قوى الحكم بمكوناتها العديدة المتوافقة قد تشاركت في حكم اليمن ومحاصصة وظائفه خلال الفترة ٢٠١٢ ـ ٢٠١٤، ولكنها؛ لتشبعها بثقافة إزاحة المسؤولية عن الذات وتحميلها الخصم «تنصلت» من مسؤولية الاعتراف بالفشل في إدارة أمور المجتمع والدولة، وارتدت رداء «المعارضة» رغم أنها تشارك في الحكم فعلياً، بل وإمعانها في التنصل والتضليل تجعل من «العدو الصهيوني» السبب والعلة الوحيدة في حروبنا وإخفاقاتنا!

نعم، إن الإشكالية، وفقاً لاستنتاجاتنا السابقة، تتمثل بـ «أن الديمقراطية في اليمن ليبرالية الآليات والوسائل، ويمنية الثقافة والقيم»، حيثُ اكتفى اليمنيون باستيراد المبنى الديمقراطي الليبرالي الغربي، بينما بقي المعنى يمني الثقافة، والفعل، والجوهر.

٢ ـ خذلان نصوصي وفراغٌ دستوري

إنَّ من المفارقات العجيبة، التي يشهدها اليمن، أن العقل السياسي اليمني يُبدع في نحت النصوص ولكنه يعجز عن محاسبة اللصوص؛ فأهداف الثورات اليمنية المتعاقبة قد حضرت كنص، وغابت كتطبيق وفعل ثوري[٧].

إذا كنا قد شكونا في الماضي من أن أوجاع اليمن وأزماتها «إشكالية وجود دستور من دون دولة دستورية»، فإنَّ الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية الصادرة بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٤، قد عطلت بعض

(٦) للتعرف إلى طبيعة المعارضة وأنواعها في اليمن، انظر: محمد محسن الظاهري، «مُعارضَات يمانية،» **الخليج**، ٢٠١٠/١٠/١٠، <http://www.alkhaleej.ae/home/print/0138e6e8-a48f-4f00-9a66-8f80ee951ee2/53234e98-bdbc-4abb-8d0c-be8cfba28c62#sthash.xVgaqDN6.dpuf>.

(٧) انظر: محمد محسن الظاهري، «اليمن بين نحت النصوص وتكريم اللصوص،» **الخليج**، ٢٠١٠/٩/١٩، <http://www.alkhaleej.ae/home/print/0138e6e8-a48f-4f00-9a66-8f80ee951ee2/b180c3fb-acae-407b-94c8-983af89fabcd#sthash.PWPigssY.dpuf>.

نصوص دستور الجمهورية المُعلن[8]؛ فإنَّ الحركة الحوثية المسلحة، عقب إسقاطها العاصمة اليمنية صنعاء، رمزياً وعسكرياً وسياسياً في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وسيطرتها على عدة محافظات أخرى، قد ساعدت على هذا الفراغ الدستوري؛ حيث أعلنت في ٢٠١٥/٢/٦ ما سُمي الإعلان الدستوري، الذي يتكون من ١٦ مادة[9].

رابعاً: عام وضوح ظاهرة الصراع الثنائي المتوْأم وتجلياته

إنَّ استقراء النشأة التاريخية للدولة اليمنية يدفع إلى الاستنتاج بـ «تَوْأَمة» هذه الدولة صراعياً، إذ إن ما نجم عن هذه التَوْأَمة هو ما يمكن تسميته بتعايش الأضداد وتزامنها. وللتدليل على هذا الاستنتاج يمكن تناول ظاهرة ما وصفناه بـ «ثنائيات رئاسية وسلطوية متصارعة ومتزامنة».

فعلى الرغم من انتقال اليمن من مرحلة الدولتين المجزأتين إلى مرحلة الوحدة الاندماجية، إلا أنها ما زالت تعاني ما وسمناه بـ «التَوْأَمة الصراعية» أو الانقسامية الثنائية؛ إذ يُلاحَظ أنه قد غدا لدينا في اليمن رئيسان: رئيس للجمهورية، ورئيس لـ «اللجنة الثورية العليا»؛ وعاصمتان: العاصمة صنعاء، التي أصبحت تحت سيطرة التحالف الحوثي ـ الصالحي، منذ سقوطها في ٢٠١٤/٩/٢١، والعاصمة عدن، التي أُعلنت كعاصمة مؤقتة في شباط/فبراير من العام ٢٠١٥.

أما الـ «التَوْأَمة الصراعية» في مجال الإعلام، فقد أصبح لدينا قناتان تلفزيونيتان فضائيتان «تتنازعان الرسمية»، **الأولى** تتحدث باسم الرئيس عبد ربه منصور هادي، وحكومة خالد بحاح. وقناة **أخرى** تتبع «التحالف الحوثي ـ الصالحي». إضافة إلى وجود وكالتين للأنباء، كل منهما تدعيان تمثيلهما «وكالة الأنباء اليمنية «سبأ»».

كما غدا لدينا مسميان: «الجيش واللجان الشعبية»، ويعبّران عما سُمي «التحالف الحوثي ـ الصالحي»، و«الجيش الوطني والمقاومة الشعبية»، ويعبران عن «الرئيس هادي وحلفائه[10]، وما عُرِفَ بـ «قوى التحالف العربي بقيادة السعودية».

---

(٨) أكد البند الرابع من هذه الآلية، أولوية نصوصها على نصوص دستور الجمهورية اليمنية، ولا يجوز الاحتجاج بها. حيث نص: «يحل الاتفاق على المبادرة الخليجية وآليته تنفيذها محل أي ترتيبات دستورية أو قانونية قائمة ولا يجوز الطعن فيهما أمام مؤسسات الدولة». انظر نَص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية في: صحيفة **الثورة** (صنعاء)، ٢٠١١/١١/٢٤، ص ٢.

(٩) انظر نص ما عُرف بـ «الإعلان الدستوري» الصادر عن الحركة الحوثية بتاريخ ٢٠١٥/٢/٦، موقع يمنيات، <http://www.yemenat.net/news54512.html>.

(١٠) نود التنويه هنا، إلى أنه رغم هذه الثنائية الصراعية والمتناقضة، إلّاَ أنّ الرئيس عبد ربه منصور هادي، ما زال يحظى بشرعية دولية. ومن شواهد هذا الاستنتاج ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦، حيث ورد ما نصه «يعيد تأكيد تأييده لشرعية رئيس اليمن، عبد ربه منصور هادي». وكذا استمرار زيارات هادي ومقابلاته لبعض رؤساء الدول وملوكها.

خامساً: عام وضوح الاستئساد والاستحواذ والتبديد

نقصد هنا، بمفهوم «الاستئساد»، أن الحركة الحوثية (أنصار الله)، قد تملكتها غطرسة القوة؛ حيث تحالفت مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح؛ وقامت بمهاجمة خصومها، سواء أكان رئيس الدولة أو رئيس الحكومة وبعض أعضائها، أو كانت قوى وحركات وأحزاب سياسية، وقد كان حزب التجمع اليمني للإصلاح (قيادات ومقار)، من أوائل من تم استهدافهم والاستئساد عليهم[11]. وقد اتضح ذلك جلياً إبان قيام الحركة الحوثية بمساعدة صالح، أو ما يمكن تسميته «التحالف الثأري ـ الاستئسادي» بإسقاط العاصمة اليمنية صنعاء ودخولها بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠١٤.

كما أنَّ الاستئساد قد بلغ مداه؛ حين قام الحوثيون بالسيطرة على دار الرئاسة، إذ أعلنت وزيرة الإعلام اليمني أن «الرئيس هادي يتعرض للهجوم من قبل ميليشيات مسلحة تود الإطاحة بالحكم... فالحوثيون سيطروا على الرئاسة وألويتها الحمائية وحاصروا منزل هادي واشتبكوا مع حراسته»[12].

وعلى الرغم من المطالب الحوثية التي أعلنها قائدها عبر كلمة متلفزة[13]، إلا أنَّ هذا الاستئساد قد وُصف بـ «غرور القوة [الذي] يلتهم طموحات اليمنيين»[14].

أما مفهوم «الاستحواذ»، فيُراد به هنا، استحواذ الحوثيين على الكثير من مؤسسات الدولة، والاستيلاء على أغلبيّة مواردها.

أما «التبديد» فهو مفهوم توصيفي للمرحلة التي يعيشها اليمن (مجتمعاً ودولة). حيث تم في هذه المرحلة (التبديد) بما يوصف بالثوابت، والتضحية بسيادة الدولة والتفريط باستقلالها وما تحقق من مكتسبات.

سادساً: عام العدوان الخارجي والتكبيد

يُقصد بالعدوان الخارجي العسكري على اليمن، ذلك الذي شُن صباح يوم ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ عبر ما عُرف بـ «عاصفة الحزم». وهي عملية عسكرية سعودية بمشاركة تحالف دولي مكون من عشر دول ضد «أنصار الله» (الحوثيين)، والقوات الموالية لهم ولعلي عبد الله صالح. حيث قامت القوات الجوية السعودية بقصف جوي كثيف على مواقع مسلحي الحوثيين وقوات صالح. وقد تم عبر هذه العملية «السيطرة على أجواء اليمن وتدمير الدفاعات الجوية ونظم الاتصالات العسكرية... وأعلنت السعودية بأن الأجواء اليمنية منطقة محظورة».

---

(١١) للتعرف إلى بعض الإحصاءات عن انتهاكات الحركة الحوثية، انظر: جريدة **المصدر** (صنعاء)، ٢٠١٤/١٢/٢٢، ص ٨ ـ ٩.

(١٢) لقد ورد هذا التصريح لوزيرة الإعلام اليمني، نادية السقاف في: **المصدر** (صنعاء)، ٢٠١٥/١/٢١، ص ١.

(١٣) انظر: جريدة **١٤ أكتوبر** (عدن)، ٢٠١٥/١/٢١، ص ١.

(١٤) ورد هذا التوصيف في: جريدة **الوحدوي** (تصدر عن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، صنعاء)، ٢٠١٥/١/٢٠، ص ١.

وهكذا قامت السعودية بالمشاركة مع ما عُرف بـ «دول التحالف» بحصار اليمن براً وبحراً وجواً، والتدخل في اليمن منذ صبيحة ذلك اليوم ٢٦ آذار/مارس.

أما «التكبيد»، فنقصد به هنا، تلك الخسائر الفادحة في الأرواح والعتاد والبنى التحتية، التي تكبدتها اليمن (مجتمعاً ودولة)، جراء العدوان الخارجي، عبر ما عُرف بـ «عاصفة الحزم». وكذا الخسائر المقابلة التي «تكبدتها» السعودية والحلفاء. وفي هذا السياق، يمكن القول إنَّ اليمن غدا على رأس قائمة الدول الأشد فقراً في العالم؛ إذ يشير «تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٥ أن اليمن أصبح في المرتبة ١٦٠ من بين ١٨٨ دولة على مستوى العالم»(١٥). كما يشير البنك الدولي، إلى أنه في اليمن أصبح ما نسبته الآن ٨٠ بالمئة من سكان البلاد ـ أو٢٠ مليوناً من ٢٤ مليون نسمة ـ في عداد الفقراء، وهي زيادة نسبتها ٣٠ بالمئة منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥ حينما اشتدت المعارك(١٦).

كما أنه رغم مضي ما يقرب من العام على العدوان والحرب، فما زال الشعب اليمني هو الضحية الأولى. حيث تشير بعض الإحصاءات إلى «ارتفاع ضحايا العدوان السعودي على اليمن منذ السادس والعشرين من آذار/مارس الماضي إلى ٦ آلاف و١٨ شهيداً بينهم ١٢٧٧ طفلاً و١٠٤١ امرأة. وكشفت وزارة الصحة ارتفاع عدد الجرحى [حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥] إلى ١٥ ألفاً ٦٤٨ جريحاً منهم ٢١٨٠ طفلاً و١٦٣٧ امرأة(١٧). بينما أشار «المبعوث الخاص للأمين العام لليمن إسماعيل ولد الشيخ، عبر إفادته لأعضاء مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٧ إلى مقتل أكثر من ستة آلاف شخص وإصابة خمسة وثلاثين ألفاً منذ شهر آذار/مارس»(١٨).

وفي هذا الصدد، وثّقت منظمة هيومن رايتس واتش (Human Rights Watch) استخدام قوات التحالف ثلاثة أنواع من الذخائر العنقودية في اليمن عام ٢٠١٥، في حين وثّقت «منظمة العفو الدولية» استخدام قوات التحالف نوعاً رابعاً من الذخائر العنقودية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. واستخدم لاحقاً نوع خامس من الذخائر العنقودية؛ ولذا فقد أدانت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأكثر من ١٥ حكومة استخدام الذخائر العنقودية في اليمن، كما فعل البرلمان الأوروبي في قراره بتاريخ ٩ تموز/يوليو(١٩).

---

(١٥) انظر تقريراً اقتصادياً بعنوان: «هل فشلت خطط التنمية الاقتصادية في اليمن،» **الثورة** (صنعاء)، ٢٠١٥/١٢/٢٢، ص ٨.

(١٦) «بالأرقام: تكلفة الحرب والسلام في الشرق الأوسط،» موقع البنك الدولي، ٢٠١٦/٢/٤، <http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/02/03/by-the-numbers-the-cost-of-war-and-peace-in-mena>.

(١٧) أوردت هذه الإحصاءات، وزارة الصحة (عبر مؤتمر صحفي في صنعاء)، انظر جريدة: **الثورة** (صنعاء)، ٢٠١٥/١١/١، ص ١ ـ ٢.

(١٨) انظر: «المبعوث الخاص لليمن: التباعد بين الأطراف عميق مما يدعوني إلى التريث في الدعوة لجولة جديدة من المحادثات،» موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٦/٢/١٧، <http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/192157/#.Vsa7nfkrJdh>.

(١٩) انظر: «التقرير العالمي ٢٠١٦: اليمن أحداث عام ٢٠١٦،» موقع هيومان رايتس ووتش، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285676>.

سابعاً: دور القوى الخارجية

١ ـ الأمم المتحدة

نظراً إلى أهمية موقع اليمن، وما يتمتع به من أهمية جيواستراتيجية؛ فما زال اليمن محط أنظار القوى الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديداً. وقد تجلى هذا الاهتمام الدولي عبر إصدار مجلس الأمن العديد من القرارات والبيانات الرئاسية، بدءاً من الإعراب عن قلقه البالغ إزاء ما يحدث في اليمن، سواء من قبل الحركة الحوثية أو بقية الأطراف اليمنية الأخرى[٢٠]. وكذلك قيام المجلس بفرض عقوبات على المعرقلين، منها «حظر عالمي للسفر وتجميد للأرصدة طالت الرئيس السابق علي صالح وعلي الحاكم وعبد الخالق الحوثي»[٢١].

إضافة إلى قيام مجلس الأمن بإصدار قرارات عديدة؛ تضمنت بما فيها وضع اليمن تحت الفصل السابع من ميثاقه الذي يجيز فيه استخدام القوة والتدخل العسكري لتنفيذ قراراته. وقد كان آخرها القرار الأممي رقم ٢٢١٦ والذي أصدره مجلس الأمن يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ومن أهم بنوده:

التشديد على التزام القوى بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإدانته لتزايد هجمات تنظيم القاعدة التي يشنها في شبه الجزيرة العربية. وكذا إدانة استمرار الإجراءات الانفرادية من قبل الحوثيين، وعدم انصياعهم للطلبات الواردة في القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥). ويبدي قلقه من الأعمال المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها الرئيس السابق لليمن، علي عبد الله صالح، بما في ذلك دعم أعمال الحوثيين التي تظل تقوض السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

كما يطالب بأن يقوم الحوثيون فوراً ودون قيد أو شرط بـ: الكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء، والتخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، بما في ذلك منظومات القذائف، والتوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية في اليمن، والامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات ضد الدول المجاورة[٢٢].

ورغم أن ثمة محادثات قد جرت عبر ما عُرف بـ «محادثات جنيف٢» إلا أن المبعوث الأممي الخاص لليمن، إسماعيل ولد الشيخ، قد أعلن تأجيل الحوار إلى أجل غير محدد، معللاً بقوله: «ما زال التباعد في وجهات النظر عميقاً بين الجهات اليمنية مما يدعوني إلى التريث في الدعوة إلى جولة جديدة من محادثات السلام[٢٣].

---

(٢٠) انظر البيان الرئاسي لمجلس الأمن، في جريدة: **المصدر** (صنعاء)، ٢٠١٤/٨/٣١، ص ٨.

(٢١) انظر نص البيان الصحفي للجنة العقوبات علي صالح والحاكم والحوثي في جريدة: **الأولى** (صنعاء)، ٢٠١٤/١١/٩، ص ٢.

(٢٢) انظر بنود القرار الأممي رقم ٢٢١٦: <http://daccess-ods.un.org/TMP/8404759.76467133.html>.

(٢٣) انظر مركز أنباء الأمم المتحدة: <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=25564#.Vsa69_krJdg>.

٢ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن الحديث عن الدور الأمريكي في اليمن ومداخل تأثيره، حيث سعت واشنطن إلى تحقيق أهدافها في اليمن عبر مداخل أربعة، أمنية، واجتماعية، واقتصادية، وأخرى سياسية.

فأمنياً، مثَّلت المساعدات الأمنية والعسكرية الأمريكية مدخلاً مهماً عبر ما سمي خوض حرب ضد الإرهاب بالشراكة مع اليمن. أما اجتماعياً، فقد تمثَّل بالاهتمام الأمريكي بالبنية الاجتماعية اليمنية (القبلية تحديداً)؛ عبر زيارة كثير من المناطق القبلية، وتقديم الدعم المالي والتدريبي، وإجراء دراسات ميدانية فيها.

أما المدخل الاقتصادي فقد تمثَّل بالمساعدات والمعونات الاقتصادية الأمريكية، إضافة إلى وجود العديد من الشركات الأمريكية العاملة في مجال الغاز أو النفط، ويعد المدخل السياسي من أهم مداخل التأثير الأمريكي في اليمن؛ حيث تكامل هذا المدخل مع المداخل الثلاثة السابقة، خاصة عبر إعلان واشنطن دعم التوجه الديمقراطي في اليمن، وهذا ليس حباً في الإصلاح السياسي، وإنما كراهية في الإرهاب[٢٤].

كما أن الدور الأمريكي لم يكن داعماً لثورة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١؛ حيث سعت إلى تحقيق إصلاح سياسي بهدف إيجاد استقرار سياسي، عبر ما عرف بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وكما هو معروف فإن السياسة الخارجية الأمريكية ترى أن نشوب الثورات في الوطن العربي، لا تُحقق مصلحتها السياسية بالضرورة.

وفي هذا الصدد، يقول أحد الدبلوماسيين اليمنيين: «يجب على الولايات المتحدة أن تتغير وأن تبدأ في النظر إلى اليمن خارج نظرة مكافحة الإرهاب، وبناء علاقات شراكة استراتيجية تحقق مصالح البلدين»[٢٥]. كما أكدت أمريكا مجدداً، عبر وزير خارجيتها، استمرار التحالف الأمريكي ـ الخليجي، حيث قال «جون كيري»: «ندعم التحالف الذي تقوده السعودية لمواجهة الحوثيين [كما] أن علاقة الولايات المتحدة مع دول الخليج مبنية على أساس المصالح المشتركة وهي استراتيجية وملتزمون بدعمها لصد أي اعتداء»[٢٦].

٣ ـ إيران

بمنأى عن التهوين والتهويل في تناول الدور الإيراني في اليمن، يُمكن القول إن ثمة مصالح «حيوية» لإيران في الخليج واليمن، قد تصل إلى درجة أن تكون «أطماعاً»، وبخاصة

(٢٤) محمد محسن الظاهري، «القرار السياسي اليمني محدداته وإشكالياته،» في: **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة: الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن**، تحرير وتنسيق نيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٠٩ ـ ١١٨.

(٢٥) انظر مقالاً للسفير اليمني مروان نعمان بعنوان: «هل يمكن أن يكون اليمن شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة،» جريدة **الجمهورية** (تعز)، ٢٠١٢/٦/٢٣، ص ٦.

(٢٦) انظر جزءاً من تصريحات جون كيري في جريدة: **الثورة** (صنعاء)، ٢٠١٦/١/٢٤، ص ٣.

أن إيران ما تزال محتلة للعديد من الجزر الإماراتية كـ «جزر: طنب الكبرى والصغرى، وأبو موسى»، إضافة إلى وجود بعض التصريحات لقادة إيران، تشير إلى هذا التدخل في اليمن؛ كقول المسؤول الإيراني علي أكبر ولايتي «إن الجمهورية الإسلامية في إيران تدعم النضال العادل لأنصار الله في اليمن ونعتبر هذه الحركة بأنها جزء من الحركات الناجحة للصحوة الإسلامية»[٢٧].

كما قال ولايتي: «لقد اطلعت على أخبار انتصاراتكم القيمة، ولقد ارتحنا كثيراً وأهنئكم لأن علاقتنا مع الحوثيين تعود إلى السنوات الأولى من انتصار الثورة»[٢٨]. ويلاحظ أن ولايتي، قد خاطب «ضيوفه» قائلاً: «لقد أزلتم العقبات من أمامنا ونأمل أن تكونوا مثل حزب الله»[٢٩].

وهنا نؤكد أنَّ من معضلات الحياة السياسية اليمنية، أنَّ الخارجي ما زال قريباً من شؤونها أكثر مما ينبغي.

٤ ـ السعودية

كثيراً ما وسُمت السياسة السعودية تجاه اليمن بأنها سياسة توسعية مسيجة بالأطماع التدخلية، وهي قريبة أكثر مما ينبغي في شؤون اليمن؛ ومن شواهد هذا الاستنتاج، قربها من القبائل اليمنية، وكذا من شؤون المجتمع والدولة في اليمن. فالسعودية حينما تدعم بعض شيوخ القبائل، هي تهدف تحقيق أمور عدة، منها إضعاف الدولة اليمنية، والثاني إضعاف المجتمع اليمني. صحيح أن البعد الأمني أصبح مُحدِداً في العلاقات اليمنية ـ السعودية، ولكن من الصحيح أيضاً، أن النظرة السعودية تجاه اليمن ما تزال نظرة سلبية.

كما أن التطورات الأخيرة، وحضور الحركة الحوثية وتنمرها، وإسقاطها العاصمة صنعاء والتمدد في كثير من المدن والمحافظات اليمنية قد صعد من المخاوف السعودية. ويبدو أن إعلان الحوثيين إجراء مناورة على الحدود الجنوبية السعودية (وفقاً لمعاهدة جدة لترسيم الحدود اليمنية ـ السعودية)؛ قد كان بمثابة «القشة التي قصمت ظهر البعير». وهنا، يذهب البعض إلى أن «الرياض لا تريد أن تفتح عينها يوماً على دولة «فارسية» يمكن أن تتعدى الحدود اليمنية وتتسع إلى جنوب السعودية حيث العمق الشيعي والمخزون النفطي»[٣٠].

وفي هذا الصدد، يتعين ألّا نطلب من السياسة الأمريكية، أو مجلس الأمن، أو السعودية، وإيران أن يكونوا يمنيين أكثر من اليمنيين.

---

(٢٧) انظر تصريحات علي ولايتي في لقاء جمعه بعدد من العلماء الزيديين اليمنيين، في: جريدة **الناس** (صنعاء)، ٢٠١٤/١٠/٢٠، ص ٢.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) انظر: **أخبار اليوم** (صنعاء)، ٢٠١٤/١٠/١٩، ص ١ و٢٠.

(٣٠) انظر تقريراً لـ أحمد شبح بعنوان: «السعودية تمد يدها لليمن،» جريدة **الأهالي** (صنعاء)، ٢٠١٤/٧/٢٢، ص ٦.

٥ ـ الإمارات

تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بعد السعودية في المشاركة الخليجية في ما سُمي «عملية عاصفة الحزم» المنفذة من قبل «دول التحالف» التي انطلقت في آذار/مارس ٢٠١٥. وفي هذا السياق، يمكن القول، إنَّ السياسة الخارجية الإماراتية في اليمن قد شهدت غموضاً وارتباكاً واضحين تجاه اللاعبين السياسيين اليمنيين؛ ولذا فإنّ المشاركة والتدخل «الإماراتي» قد شهد انقساماً في الداخل اليمني، وإنَّ كان أقل حدة إذا ما قورن بالانقسام تجاه التدخل السعودي، إلا أنّه يُعد أحد شواهد «السياسة التدخلية الإماراتية» تجاه ما عُرف بـ «دول الربيع العربي ومنها اليمن»[٣١].

٦ ـ قطر

لقد نجحت السياسة القطرية في اتباع سياسة متفردة وداعمة للتغيير في اليمن؛ فقد وقفت في ما عُرف بـ «أزمة الانفصال» أو «حرب صيف ١٩٩٤» لصالح الوحدة اليمنية. كما قدمت مبادرات للتوسط بين السلطة والحوثيين، خلال ما عُرف بـ «حروب صعدة الست»، خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠. وكان آخرها اتفاق الدوحة الذي عقد بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤، وعُرف بـ «اتفاقية الدوحة لوقف الحرب السادسة»[٣٢]. كما أن دولة قطر قد ساندت ما عُرف بـ «ثورة ١١ شباط/فبراير الشبابية الشعبية عام ٢٠١١». وها هي الآن تشارك في ما سُمي «عملية عاصفة الحزم» التي تقودها السعودية[٣٣].

ثامناً: الطريق للخروج من الأزمة

ثمة مقترحات لسبل الخروج مما نحن فيه، منها ضرورة:

ـ الاعتراف ابتداءً، بوجود أزمة مركبة ومعقدة، يعانيها اليمن (مجتمعاً ودولة ووطناً).

ـ اعتراف الأطراف اليمنية (سلطة ومعارضة، أحزاباً وجماعات، ومليشيات، وحركات)؛ بمسؤوليتها، وبنسب متفاوتة، في ما وصل إليه الشعب اليمني العريق ـ الصبور والمكافح.

ـ تخلّي هذه الأطراف عن ثقافة الاصطفاف السياسي، والتوقف عن إزاحة المسؤولية عن كواهلها؛ فجميعها على هذا المشهد المتأزم والمتوجع، هي من «صُناعه»، وإنْ بنسب متفاوتة! فقد

---

(٣١) انظر تقرير البحث السنوي، بعنوان: «الثابت والمتحول ٢٠١٥: الخليج والآخر،» مركز الخليج للدراسات لسياسات التنمية، <http://uae71.com/cate/6/posts/25050>.

(٣٢) انظر بنود الاتفاق ضمن تقرير أحمد شبح بعنوان: «تفعيل اتفاقية الدوحة: تكتيك حربي؟ أم خدعة رابحة؟!،» **الجماهير** (صنعاء)، ٢٠١٠/٧/٢، ص ٧.

(٣٣) للتعرف إلى تبريرات قطرية رسمية، انظر: أحمد عصام عيسى، «أمير «قطر» يكشف تفاصيل انضمام بلاده إلى «عاصفة الحزم»،» **البوابة**، ٢٠١٥/٣/٢٩، <http://www.albawabhnews.com/1201412>.

غدونا بين مطرقة «رئيس سابق وزعيم حالي في آن»، متحالفاً مع جماعة (ظُلمت سابقاً، واستأسدت واستحوذت حالياً)، وبين سندان «رئيس حالي ونائب سابق في آن»، تحالف مع معارضة سابقة ولكنها غدت حاكمة متنصلة(٣٤)!

ـ البدء بالمصالحة الوطنية، والتوقف عن استمرار «تحكيم الخصم» الخارجي والركون إليه، في مقابل استمرار استعداء الأخ والقريب ومخاصمته.

ـ التوقف عن إعادة إنتاج الحرب بالإنابة، لمصلحة الأجنبي والغريب! وكذا نبذ الإصرار على «الحرب بالأصالة» ضد النفس، وتدمير الأخ والقريب!

ـ الاعتراف بأننا غدونا نعيش في عصر أقلمة القضايا المحلية وتدويلها، ومن ثم الإدراك بأن أزماتنا اليمنية قد تم أقلمتها وتدويلها منذ زمن، وما نحن فيه من حروب وأوجاع وعدوان إلا بعض شواهد هذا التدويل «السلبي»، ولكن هذا لا يعفينا كيمنيين، من الإقرار بأن معظمها صناعة يمنية المنشأ والسبب! وبالتالي يتعين البدء بالتخلص منها.

ختاماً، وبمنأى عن الوقوع في مثلبة «الينبغيات»؛ فإنه لا سبيل للخروج من أزماتنا، والتغلب على أوجاعنا و«خصوصيتنا المُكبلة» على المدى القصير والعاجل إلا بـ:

ـ البدء الفوري بتطبيق جميع بنود القرار رقم ٢٢١٦ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

ـ التزام جميع «المعنيين» بالتعهدات والاتفاقات، وفي مقدمها مخرجات الحوار الوطني، بما فيها البدء بحوار «صادق ووطني» حول مسوَّدة الدستور في إطار «دولةٍ جمهورية اتحادية»، تسيجها هوية يمنية جامعة، تتسع لأبناء الوطن اليمني جميعهم، التواقين إلى حياة العزة والكرامة والحرية والسؤدد.

---

(٣٤) أقصد هنا: «التحالف الصالحي ـ الحوثي»، وتحالف الرئيس هادي المتحالف حالياً مع تكتل اللقاء المشترك الذي كان (معارضة) إبان رئاسة صالح ونائبه هادي. وتحول إلى «مشارك في الحكم» خلال الفترة ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤ ولذا فقد وسمنا المشترك بجزء من «المعارضة الحاكمة المتنصلة»، ثم مجيء «جماعة الحوثي» المظلومة سابقاً إبان «حروب صعدة الست»، و«المستأسدة والمستحوذة حالياً»!

المراجع

١ ـ العربية

كتب

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٥.

رمضان، صابر. **حركة التحرر الوطني الفلسطينية في بيئة استراتيجية متغيرة**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٥.

الظاهري، محمد محسن. **الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

قنديل، أماني. **أي دور يلعبه المجتمع المدني؟: قراءة نقدية للواقع والأدبيات**. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١١.

ـــــــــ (محرر وباحث رئيسي). **دور المنظمات الأهلية العربية في إثراء الثقافة والفنون والإبداع: التقرير السنوي الثاني عشر**. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٣.

ـــــــــ (محرر وباحث رئيسي). **دور المنظمات الأهلية العربية في مجال الصحة: التقرير السنوي الثالث عشر**. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٤.

ـــــــــ (محرر وباحث رئيسي). **المجتمع المدني في المنطقة العربية**. واشنطن؛ القاهرة: منظمة سيثوكس العالمية، ١٩٩٤.

ـــــــــ. **مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي**. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٠.

كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة: الأردن، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، العراق، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن. تحرير وتنسيق نيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية: التقرير السنوي الحادي عشر. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٢.

نظام التصنيف العالمي لمنظمات القطاع الثالث. نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.

دوريات

١٤ أكتوبر (عدن): ٢٠١٥/١/٢١.
أحمد، أحمد يوسف. «ما وراء تأجيل القمة العربية.» **الأهرام:** ٢٠١٦/٣/٣.
أخبار اليوم (صنعاء): ٢٠١٤/١٠/١٩.
«اشتباكات بين تبو وطوارق ليبيا بعيد توقيع اتفاقية سلام.» **ليبيا الخبر:** ٢٠١٥/١١/٢٥.
الإمارات اليوم (دبي): ٢٠١٥/٨/٣١.
الأهرام (القاهرة): ٢٠١٥/٩/٨؛ ٢٠١٥/١١/١٣؛ ٢٠١٥/١١/١٨؛ ٢٠١٥/١٢/٢٤؛ ٢٠١٦/٢/١؛ و٢٠١٦/١/٢٧.
الأولى (صنعاء): ٢٠١٤/١١/٩.
الأيام (رام الله): ٢٠١٥/٢/٢٧؛ ٢٠١٥/٦/٣؛ ٢٠١٥/٧/١٦؛ ٢٠١٥/٩/٢١؛ و٢٠١٥/١٠/٤.
بالهادي، كمال. «تونس.. تصعيد سياسي وتحديات أمنية.» **الخليج:** ٢٠١٥/٩/١٧
ـــــــــ. «تونس.. حرب مفتوحة على الإرهاب.» **الخليج:** ٢٠١٥/١٢/٣.
ـــــــــ. «تونس.. قانون لإرهاب المعتدين.» **الخليج:** ٢٠١٥/٨/٦.
بامرني، سربست. «حكومة السيد العبادي والفرصة الأخيرة.» **إيلاف:** ٢٠١٥/١٢/١٦.
البرقاوي، أبو معاذ. «رسالة إلى أهالي وشباب مصراته.» **أخبار المسلمين:** ٢٠١٥/٣/٤،
«بعض زعماء داعش يأمرون أنصارهم بالتوجه نحو ليبيا.» **بوابة فيتو:** ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥.
بنيس، محمد أحمد. «المغرب .. وقفة بعد اقتراع ٤ سبتمبر.» **العربي الجديد:** ٢٠١٥/١٠/٤.
بهاء الدين، زياد. «ما وراء احتجاج موظفي الدولة وأمناء شرطة الشرقية؟.» **الشروق:** ٢٠١٥/٨/٢٥.
بورت، جاريث. «الاتفاق حول سورية يخدم مصلحة روسيا.» **أخبار الخليج** (المنامة): ٢٠١٦/٢/٧.
البيان (دبي): ٢٠١٥/١٠/٤؛ ٢٠١٥/١٠/٢٧، و٢٠١٦/٢/٨.
الثورة (صنعاء): ٢٠١٥/١١/١؛ ٢٠١٥/١١/٢٤؛ ٢٠١٥/١١/٢٥، و٢٠١٦/١/٢٤.
جريدة الناس (صنعاء): ٢٠١٤/١٠/٢٠.
حسن، عماد. «الانتخابات السودانية.. محلّك سر.» **الخليج:** ٢٠١٥/٤/٢٣.
ـــــــــ. «البشير يحذر حزبه من نهاية مماثلة للاتحاد الاشتراكي.» **الخليج:** ٢٠١٥/٨/٢٣.
ـــــــــ. «الرئيس السوداني يعلن وقفاً لإطلاق النار في مناطق النزاعات.» **الخليج:** ٢٠١٥/٩/٢٣.
حسين، عماد الدين. «لا تورطوا الجيش في مستنقع المحليات.» **الشروق:** ٢٠١٥/١٠/٢٩.
«حول الانتخابات البرلمانية في مصر: النتائج والدلالات.» (حلقة نقاشية). شارك في الحلقة عبد الله السناوي [وآخرون]؛ أدار المناقشة علي الدين هلال. **المستقبل العربي:** السنة ٣٨، العدد ٤٤٤، شباط/فبراير ٢٠١٦.
الحياة (لندن): ٢٠١٤/٨/٢٦؛ ٢٠١٥/٣/١٥؛ ٢٠١٥/٤/١٥؛ ٢٠١٥/٨/١٠؛ ٢٠١٥/٩/١٤؛ ٢٠١٥/١٠/٤؛ ٢٠١٥/١٢/١٨؛ ٢٠١٥/١٢/١٩، و٢٠١٦/٢/٣.
الحياة الجديدة (رام الله): ٢٠١٥/٣/٢٧، و٢٠١٥/٥/٥.
«خارطة طريق موازيه لحل الأزمة في ليبيا.» **المستقبل** (ليبيا): ٢٠١٥/١٢/٣٠.

الخليج (الشارقة): ٢٠١٥/١/٩؛ ٢٠١٥/٢/٢٦؛ ٢٠١٥/٥/١؛ ٢٠١٥/٥/٣؛ ٢٠١٥/٥/١٦؛ ٢٠١٥/٥/١٨؛ ٢٠١٥/٦/٨؛ ٢٠١٥/٦/١٣؛ ٢٠١٥/٧/١١؛ ٢٠١٥/٧/٢٢؛ ٢٠١٥/٧/٢٦؛ ٢٠١٥/٨/٨؛ ٢٠١٥/٨/١٤؛ ٢٠١٥/٩/٢؛ ٢٠١٥/٩/٣؛ ٢٠١٥/٩/٩؛ ٢٠١٥/٩/١٦؛ ٢٠١٥/٩/٢٢؛ ٢٠١٥/١٠/٧؛ ٢٠١٥/١٠/١١؛ ٢٠١٥/١٠/١٤؛ ٢٠١٥/١٠/١٦؛ ٢٠١٥/١٠/١٨؛ ٢٠١٥/١٠/٢٢؛ ٢٠١٥/١٠/٢٣؛ ٢٠١٥/١٠/٢٤؛ ٢٠١٥/١٠/٢٥؛ ٢٠١٥/١٠/٢٧؛ ٢٠١٥/١٠/٢٨؛ ٢٠١٥/١١/١؛ ٢٠١٥/١١/٥؛ ٢٠١٥/١١/٧؛ ٢٠١٥/١١/٩؛ ٢٠١٥/١١/١٤؛ ٢٠١٥/١١/١٦؛ ٢٠١٥/١١/١٧؛ ٢٠١٥/١١/١٩؛ ٢٠١٥/١١/٢٠؛ ٢٠١٥/١١/٢١؛ ٢٠١٥/١١/٢٩؛ ٢٠١٥/١٢/٦؛ ٢٠١٥/١٢/١٧؛ ٢٠١٥/١٢/٢٣؛ ٢٠١٥/١٢/٢٦؛ ٢٠١٥/١٢/٢٩؛ ٢٠١٦/١/٣؛ ٢٠١٦/١/٢٦؛ ٢٠١٦/١/٢٩؛ ٢٠١٦/٢/٦؛ ٢٠١٦/٢/١١؛ ٢٠١٦/٢/١٢، و٢٠١٦/٢/٢٠.

الخليج (الكويت): ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

الدستور (عمّان): ٢٠١٥/٧/٦.

رأي اليوم: ٢٠١٥/٨/١٧.

الرميحي، محمد. «حب الرمان وصل إلى الكويت!.» **الشرق الأوسط:** ٢٠١٥/٨/٢٢.

الزاوي، الحسن. «رهانات تعديل الدستور الجزائري.» **الخليج** (الشارقة): ٢٠١٦/١/١٤.

السالم، المختار. «المعارضة الموريتانية تلجأ إلى الشارع.» **الخليج:** ٢٠١٦/٢/١١.

السبيل (عمّان): ٢٠١٥/١/٢١؛ ٢٠١٥/٤/٢٩، و٢٠١٥/٨/١.

السعيداني، المنجي. «النزاع في نداء تونس.. أزمة حزب أم أزمة حكم.» **الشرق الأوسط:** ٢٠١٥/١١/١١.

السفير: ٢٠١٥/٩/١٠، و٢٠١٥/٩/١٣.

السناوي، عبد الله. «تصدع الأحزاب السياسية.. لماذا.. وإلى أين؟.» **الشروق:** ٢٠١٥/٩/٥

ــــــــ. «اللاعبون بنار الدستور.» **الشروق:** ٢٠١٥/٩/٢٣.

ــــــــ. «مؤسسات القوة.. ومؤسسات الضعف.» **الشروق:** ٢٠١٥/١٠/١٠.

السيد، مصطفى كامل. «الدستور والحركة الوطنية في مصر.» **الشروق:** ٢٠١٥/٩/٢١.

صدى المسيرة (صنعاء): ٢٠١٥/١٠/١٤، و٢٠١٥/١٠/٢٢.

شبانة، أيمن. «حوار سوداني بلا معارضة.» **الخليج:** ٢٠١٥/١٠/٢٢.

ــــــــ. «الصومال.. هدوء ما قبل العاصفة.» **الخليج:** ٢٠١٥/٦/٤.

شبح، أحمد. «تفعيل اتفاقية الدوحة: تكتيك حربي؟ أم خدعة رابحة؟!» **الجماهير** (صنعاء): ٢٠١٠/٧/٢.

ــــــــ. «السعودية تمد يدها لليمن.» **الأهالي** (صنعاء): ٢٠١٤/٧/٢٢.

الشرق الأوسط (لندن): ٢٠١٥/١/٥؛ ٢٠١٥/١/٦؛ ٢٠١٥/٥/٢٤؛ ٢٠١٥/٧/٢٠؛ ٢٠١٥/٧/٢٥؛ ٢٠١٥/٨/١٥؛ ٢٠١٥/٨/٢٢؛ ٢٠١٥/٨/٢٣؛ ٢٠١٥/٩/٦؛ ٢٠١٥/١٠/٢٨؛ ٢٠١٥/١١/٤؛ ٢٠١٥/١٢/١٢؛ ٢٠١٥/١٢/١٤؛ ٢٠١٥/١٢/٢٨؛ ٢٠١٥/١٢/٣٠؛ ٢٠١٥/١٢/٣١؛ ٢٠١٦/١/٦؛ ٢٠١٦/١/٧؛ ٢٠١٦/١/١٢؛ ٢٠١٦/١/١٦؛ ٢٠١٦/١/٢٠؛ ٢٠١٦/١/٢١؛ ٢٠١٦/١/٢٢؛ ٢٠١٦/١/٢٣؛ ٢٠١٦/١/٢٤؛ ٢٠١٦/١/٣٠؛ ٢٠١٦/١/٣١؛ ٢٠١٦/٢/١، و٢٠١٦/٢/١١.

الشروق (القاهرة): ٢٠١٥/١٢/٤؛ ٢٠١٦/١/١٥، و٢٠١٦/٢/١٠.

شريف، يوسف. «أزمة القيادة في حزب نداء تونس.» **صدى:** ٢٠١٥/١٢/٨.

شعبان، عبد الحسين. «كردستان العراق.. جدل البنادق وحدود الخنادق.» **الخليج** (الشارقة): ٢٠١٦/٢/٤.

الظاهري، محمد محسن. «مُعارضَات يمانية.» **الخليج:** ٢٠١٠/١٠/١٠.

ـــــــــ. «اليمن بين نحت النصوص وتكريم اللصوص.» **الخليج:** ٢٠١٠/٩/١٩.

عبد الحسين، ياسر. «أحداث العراق ٢٠١٥.» مجلة **آفاق سياسية** (المركز العربي للبحوث والدراسات): العدد ٢٦، ٢٠١٥.

العرب: ٢٠١٦/٢/٢٠.

العربي الجديد (لندن): ٢٠١٥/٨/١٩.

عُمان (مسقط): ٢٠١٥/١٠/٢٥.

غلودبرت، مادلين ويلز. «الخطر الذي يهدد الكويت هو السلطوية.» **صدى** (مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط)، ٢٠١٥/٧/٢١.

الغد (عمّان): ٢٠١٥/٤/٢.

القدس (القدس): ٢٠١٥/٤/٦، و٢٠١٥/١٠/٢.

القدس العربي (لندن): ٢٠١٤/١٠/٢٧؛ ٢٠١٥/١/٩؛ ٢٠١٥/٥/٣؛ ٢٠١٥/٩/٩، و٢٠١٥/١٢/٢٢.

قرامي، آمال. «فضح المستور.» **الشروق:** ٢٠١٥/١١/١٠.

«كردستان العراق مثال لنمط جديد في علاقة الأقاليم بالدولة.» **العرب:** ٢٠١٤/٦/١٢.

الكفوري، رامي. «انتخابات لبنان الرئاسية.. خصمي حليفي.» **الخليج:** ٢٠١٦/١/٢٨.

المري، عائشة. «قراءة في انتخابات المجلس الوطني.» **الاتحاد** (أبو ظبي): ٢٠١٥/١٠/١٢.

«مصالحة الطوارق والتبو هدية قطر للجنوب الليبي.» **الراية** (قطر): ٢٠١٥/١١/٢٥،

المصدر (صنعاء): ٢٠١٤/٨/٣١؛ ٢٠١٤/١٢/٢٢، و٢٠١٥/١/٢١.

مصطفى، ليلى، وإسماعيل جمعة. «السيسي.. وعام من الإنجازات داخل القوات المسلحة.» **الأهرام:** ٢٠١٥/٦/٩.

مطر، جميل. «أوروبا والجيران.» **الخليج** (الشارقة): ٢٠١٦/١٢/١٧.

ـــــــــ. «الغياب الأوروبي.» **الخليج:** ٢٠١٥/١٠/٢٩.

ميرش، سارة. «تونس وقانون مكافحة الإرهاب غير الفعال.» **صدى** (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي): ٢٠١٥/٨/٦.

نبض المسار (صنعاء): ٢٠١٥/١٢/٣١.

نعمان، عصام. «حوار الحاكمين وحراك المنتفضين.» **الخليج:** ٢٠١٥/٩/٥.

هآرتس: ٢٠١٥/٦/٣٠.

«هل فشلت خطط التنمية الاقتصادية في اليمن.» **الثورة** (صنعاء): ٢٠١٥/١٢/٢٢.

«هل يمكن أن يكون اليمن شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة.» **الجمهورية** (تعز): ٢٠١٢/٦/٢٣.

الوحدوي (التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، صنعاء)، ٢٠١٥/١/٢٠.

الوسط (المنامة): ٢٠١٥/١٠/٢١.

ولد السالم، المختار. «موريتانيا.. انقلاب على العسكر والمعارضة.» **الخليج: ٢٠١٥/١٠/٨**.

يحيى، كارم. «نداء تونس.. أزمة حزب ليبرالي كبير.» **الخليج: ٢٠١٦/١/٢١**.

يونس، أحمد. «الانتخابات السودانية.. صراع الشعبية المفقودة.» **الشرق الأوسط: ٢٠١٥/٤/١٤**.

ــــــــــ. «البشير يفوز بدورة رئاسية جديدة وحزبه يكتسح البرلمان.» **الشرق الأوسط: ٢٠١٥/٤/٢٧**.

ــــــــــ. «مساعد البشير يشترط تسجيل الأحزاب للسماح لها بالمشاركة في الحوار.» **الشرق الأوسط: ٢٠١٥/١٠/٢٦**.

ندوات، مؤتمرات

مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦.

تقارير ودراسات إلكترونية

آيزنشتات، مايكل. «إيران والعراق.» معهد واشنطن، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iran-and-iraq>.

إدريس، محمد السعيد. «التطورات الأربعة: انتفاضة الشعب العراقي وهواجس التقسيم.» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://www.acrseg.org/39317>.

ــــــــــ. «نوري المالكي أبرز تحديات علاقة بغداد بطهران.» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٥، <http://www.gulfmagazine.com/section/1140>.

«أزمات العرب والحرب على داعش والقاعدة.. أبرز قرارات مجلس الأمن في ٢٠١٥.» CNN بالعربية، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/12/30/arab-security-council-2015> .

«بالأرقام: تكلفة الحرب والسلام في الشرق الأوسط.» موقع البنك الدولي، ٢٠١٦/٢/٤، <http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/02/03/by-the-numbers-the-cost-of-war-and-peace-in-mena>.

بان، أحمد. «أفكار ملتبسة: الإخوان بين الصراعات الفكرية والتنظيمية.» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٦/١/٢٧.

بدوي، أحمد موسى. «المشاركة المأزومة: ماذا حدث للناخب المصري.» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/١٠/٢٥.

ــــــــــ. «نتائج محيرة: قراءة في الانتخابات المحلية المغربية.» المركز العربي للبحوث والسياسات، ٢٠١٥/٩/٢٠.

ــــــــــ وصفوان الطرابلسي. «أرض الجهاد: تونس في مرمي العمليات الإرهابية.» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٩/١٦.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. **التقرير السنوي التاسع: التوجهات العالمية للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة لعام ٢٠١٥**، كلية فرانكفورت ومركز بلومبرغ لتمويل الطاقة المتجددة.

البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: انخفاض أسعار النفط.» (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، <http://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/mena-quarterly-economic-brief-january-2015-pl unging-oil-prices>.

«تقرير: أبرز الأحداث الاقتصادية التي شهدها العراق خلال ٢٠١٥.» شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٥/١٢/٢٩، <http://iraqieconomists.net/ar/2015/12/29/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8>.

«التقرير العالمي ٢٠١٦: اليمن أحداث عام ٢٠١٦.» موقع هيومان رايتس ووتش، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285676>.

التيجاني، خالد. «الانتخابات الرئاسية السودانية: المتغيرات والتداعيات.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٤/٩.

«التوقيع على اتفاقية تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في بكين.» موقع الـ BBC باللغة العربية، ٢٠١٥/٦/٢٩، <http://www.bbc.com/arabic/business/2015/06/150629_china_aiib_signing>.

تيموفييف، إيفان. «السياسة الخارجية الروسية تقبل التنبؤ: سبع اتجاهات تتحدث عن نفسها.» موقع «روسيا ما وراء العناوين»، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://arab.rbth.com/world/2015/12/03/546955>.

«الثابت والمتحول ٢٠١٥: الخليج والآخر.» مركز الخليج للدراسات لسياسات التنمية، <http://uae71.com/cate/6/posts/25050>.

الجراي، فتحي. «الصراع داخل نداء تونس وتأثيراته على العملية السياسية.» مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١١/١٨، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/11/201511891440296682.html>.

«الجهود الأميركية الرامية إلى إعادة تواجدها العسكري في العراق.» قناة الاتجاه، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، <http://aletejahtv.org/index.php/permalink/95559.html>.

الحامد، رائد. «الرمادي والانقسامات حول دور الحشد الشعبي في الأنبار.» **صدى** (مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٥، <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=60170>.

________. «هل يمكن استعادة الموصل؟.» **صدى:** ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=61552>.

حسن، كاوه. «المجتمع المسيّس في كردستان يواجه نظاماً سلطانياً.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://carnegie-mec.org/2015/08/18/ar-61024/ietd>.

الحسن، ياسر محجوب. «تعديل دستور السودان.. نوايا السلطة.» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٢/٣.

حمودي، إسماعيل. «المعارضة المغربية: واقع وخيارات المرحلة القادمة.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١١/٢.

خليفة، عزمي. «إدارة الجيش لبعض القطاعات المدنية لماذا.. وهل هي ظاهرة مصرية؟.» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥/١/١٠.

رزاق، عبد السلام. «الاستثناء المغربي.. ثنائية قطبية سياسية بعد الانتخابات البلدية.» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٥/٩/١٦.

«روسيا والولايات المتحدة تقومان بإنشاء قاعدتين جويتين في سوريا تبعدان عن بعضهما ٥٠ كم.» روسيا اليوم، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، <https://arabic.rt.com/news/808540>.

شارف، عابد. «الجزائر: تعقيدات ترتيب خلافة الرئيس بوتفليقة.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٧/١٢.

شقير، شفيق. «تداعيات الحراك الاجتماعي في لبنان وأبعاد الفراغ.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١٠/١٥.

ــــــــــ. «ترشيحات الرئاسة اللبنانية: من الفراغ إلى المؤتمر التأسيسي.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦/٢/١.

صايغ، يزيد. «السنة الأولى لحيدر العبادي في الحكم: ما الآفاق المحتملة للعراق؟.» مركز كارنيغي لأبحاث السلام الدولي، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، <http://carnegieendowment.org/2015/09/01/ar-61209/igm7>.

صلاح الدين، نهلة محمد. «سياسات الطاقة: كيف استفادت دول الشرق الأوسط من ثبات أسعار النفط؟.» **حالة الإقليم** (المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية)، حزيران/يونيو ٢٠١٥.

صندوق النقد الدولي. **آفاق الاقتصاد الإقليمي**، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية المالية العالمية (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo1015a.pdf>.

ــــــــــ. مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي. «التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب.» (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115a.pdf>.

ــــــــــ. مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان: النفط والصراعات والتحولات.» (أيار/مايو ٢٠١٥)، الجدول (١)، <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0515a.pdf>.

طيفوري، محمد. «الانتخابات المغربية .. شوط في مسار الإصلاح.» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٩/١١.

ــــــــــ. «المعارضة الناعمة في المغرب.» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٧/١٧.

الظاهري، محمد. «متحدثون لا حداثيون.» جريدة الأهالي نت، <https://www.facebook.com/alahalenety/posts/682099411835316>.

«العام الأكثر دموية: خلال عقد من الزمن.» <http://iraq2013.rt.com/ar.html>.

«عباس: رفع علم فلسطين فوق الأمم المتحدة خطوة هامة في مسيرة القضية الفلسطينية.» روسيا اليوم، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، <https://arabic.rt.com/news/793613>.

عبد الله، محمود أحمد. «هجوم فاشل: موقعة الشيخ زويد تحول نوعي مجهض.» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/٧/١١.

العبيدي، مثنى. «بين الاقتصاد والإرهاب: أبعاد ودوافع الانفراج في العلاقات التركية ـ العراقية.» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ <http://www.rcssmideast.org/Article/2898>.

العزباوي، يسري. «الأسباب والمسارات: الأزمات الداخلية في العراق.» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://www.acrseg.org/39327>.

ــــــــــــ. «أصوات حائرة: اتجاهات تصويت المصريين.» المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥/١٠/١٤.

عكاشة، سعيد. «تعديل الاستراتيجيات: عمليات الإرهاب في سيناء.. لماذا ستتكرر.. وكيف يواجهها الجيش؟.» المركز الإقليمي للدراسات، ٢٠١٥/٧/٥.

العلوي، نور الدين. «تونس: ثنائية مواجهة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان.» قضايا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٨/١٩.

علي، نصر محمد. «قانون الحرس الوطني بين الضرورات الأمنية ومخاوف تقسيم العراق.» مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، <http://mcsr.net/news81>.

عوض، شحاتة. «التجديد للبشير: انفراد بالقرار ومصادرة للحوار.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤/١١/١٨.

عيسى، أحمد عصام. «أمير «قطر» يكشف تفاصيل انضمام بلاده إلى «عاصفة الحزم».» **البوابة**، ٢٠١٥/٣/٢٩، <http://www.albawabhnews.com/1201412>.

غانم ـ يزبك، دالية. «جهاز الأمن الجزائري أقوى من أي وقت مضى.» مقال تحليلي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٥/٩/١٧.

فهمي، جورج وحمزة المؤدب. «سوق الجهاد: التطرف في تونس.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٥/١٠/١٦.

فولان، فانسان. «هل فشلت الحكومة العراقية في حشد القبائل السنية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية؟.» فرانس ٢٤، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

القصير، كمال. «انتخابات ٤ سبتمبر بالمغرب: المتغيرات الثلاثة الأساسية.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١٠/٦.

ــــــــــــ. «الحسم مع الاستخبارات يعيد رسم خارطة صناعة القرار بالجزائر.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/٩/١٥.

كاسابوغلو، كان وسونر جاغابتاي. «الوجود العسكري التركي في العراق: رادع استراتيجي معقد.» معهد واشنطن، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkeys-military-presence-in-iraq-a-complex-strategic-deterrent>.

«كيف هزت الصين أسواق العالم؟.» سكاي نيوز عربية، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/769700>.

لوكياوف، فيودور. «الحملة الروسية في سورية.. فرص ومجازفات.» ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، <http://arab.rbth.com/opinion/2015/10/16/483385>.

ــــــــــ. «العالم عام ٢٠١٥ حنين للتوازن.» موقع «روسيا ما وراء العناوين»، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://arab.rbth.com/opinion/2015/12/23/554225>.

مارشال، شانا. «القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نيسان/أبريل ٢٠١٥.

«المبعوث الخاص لليمن: التباعد بين الأطراف عميق مما يدعوني إلى التريث في الدعوة لجولة جديدة من المحادثات.» موقع الأمم المتحدة، ٢٠١٦/٢/١٧، <http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/192157/#.Vsa7nfkrJdh>.

محمد، جاسم. «انعكاسات تحرير بلدة جرف الصخر العراقية.» مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، <http://www.beirutme.com/?p=4422>.

المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، «الاستثمارات الخضراء هل ينحاز العالم إلى الطاقة المتجددة.» **حالة العالم:** ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

المصري، شفيق. «لبنان .. المعارك المصطنعة.» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٨/٢٩.

«مقالة خاصة: البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية... محرك مالي جديد ينهي حقبة «استعباد» الدول النامية.» وكالة أنباء شينخوا، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://arabic.news.cn/2015-12/29/c_134961984.htm>.

المؤدب، حمزة. «الإرهاب في تونس: بين هشاشة الوضع الداخلي وتعقيدات الوضع الإقليمي.» مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٥/٣/٢٣.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، «مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.» ٢٠١٥، <http://www.iaigc.net>.

«مؤشر القاهرة: مؤشر تطور أعداد ضحايا الجيش والشرطة في مصر عام ٢٠١٥.» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦/٢/١٤.

نايتس، مايكل. «إعادة ضبط العلاقة الأمريكية ـ الكردية ـ العراقية.» معهد واشنطن، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/resetting-the-u.s.-kurdish-baghdad-relationship>.

ــــــــــ. «اللعبة السياسية من خلال نشر «قوات على الأرض».» معهد واشنطن، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/playing-politics-with-boots-on-the-ground>.

ــــــــــ، فيليب سميث وأحمد علي. «النفوذ الإيراني في العراق: ما بين فرض التوازن والسير على خطى «حزب الله».» معهد واشنطن، ١ حزيران/يونيو ٢٠١٥، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-and-iranian-influence-between-balancing-and-hezbollah-ization>.

«نجل رئيس رابطة علماء ليبيا يصف حكومة السراج بالكافرة.» صحيفة **بوابة أفريقيا**، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://www.afrigatenews.net/.../>.

«النص الكامل لخطاب الرئيس بشار الأسد.» موقع «الجمل»، ٢٠١٥/٧/٢٦، <http://www.aljaml.com.النص20%الكامل20%لخطاب20%الرئيس20%بشار20%الأسد20%200>.

«النص الكامل لكلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ في جامعة الدول العربية.» <http://arabic.news.cn/2016-01/22/c_135035191.htm>.

نصير، زرواق. «ماذا بعد تفكيك الإمبراطورية الخفية في الجزائر.» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/٩/١٩.

«هل يتجه العراق وتركيا إلى مواجهة عسكرية؟.» BBC عربي، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، <http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/12/151207_comments_turkey_iraq_troops_deployment>.

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. «القصرين: هل هي انتفاضة مهمشين جديدة في تونس؟.» تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

________. «مبادرات تفكك تحالفات لبنان، ولا تنجح في انتخاب رئيس.» تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط/فبراير ٢٠١٦.

وحدة الدراسات الاقتصادية. «خيارات ناعمة: هل تتجه تونس إلى إنهاء أزمة الإضرابات المستمرة؟.» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، **التقديرات الإقليمية**: السنة ٤، العدد ٣٦٩، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

________. «مقاربة إيرانية: هل يتزايد النفوذ الاقتصادي لقوات «الحشد الشعبي» داخل العراق؟.» المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، <http://www.rcssmideast.org/Article/4243/%D9%87%D9%84-%>

«وزارة التخطيط: ارتفاع نسبة الفقر في العراق إلى (٢٢,٥٪) خلال عام ٢٠١٤.» شبكة النبأ للأخبار، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥، <http://n.annabaa.org/news1202>.

ولد نافع، أحمد. «الحوار بين المعارضة والنظام الموريتاني: بين الفشل والنجاح.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١٠/٤.

ويري، فريدريك وريتشارد سوكولسكي. «تصوُّر نظام أمني جديد في الخليج الفارسي.» مركز كارنيغي للسلام الدولي، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، <http://carnegie-mec.org/2015/11/19/ar-62028/im3l>.

اليحياوي، يحيى. «هل ثمة حقاً نموذج مغربي يُحتذى؟.» الجزيرة. نت، ٢٠١٥/١٠/١٧.

اليحيائي، محمد. «تجربة الشورى والمشاركة الشعبية في عمان: قراءة في المراحل والتحولات.» تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥/١٠/٢٠.

٢ ـ الأجنبية

Books

Grech, Omar and Monika Wohlfeld (eds.). *Migration in the Mediterranean: Human Rights, Security and Development Perspectives*. Valetta: University of Malta, 2014.

Kandil, Amani. *Non-profit Sector in Egypt*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1999.

Nye, Joseph S. *Is the American Century Over?*. Cambridge, UK: Polity Press, 2015.

Salamon, Lester M. and Helmut K. Anheier. *Defining the Nonprofit Sector: A Cross-national Analysis*. Manchester: Manchester University Press, 1997.

Periodicals

Israel Hayom: 23/3/2015.

Lynch, Marc. «Obama and the Middle East Rightsizing the U.S. Role.» *Foreign Affairs*: vol. 94, no. 5, September-October 2015.

Simon, Steven and Jonathan Stevenson. «The End of Pax Americana Why Washington’s Middle East Pullback Makes Sense.» *Foreign Affairs*: vol. 94, no. 6, November- December 2015.

Studies and Reports

Awad, Mokhtar and Mostafa Hashem. «Egypt’s Escalating Islamist Insurgency.» Carnegie Middle East Center, October 2015.

CAPS, 2015, Libya-Humanitarian Impact of the Conflict, Secondary Data, June 2015, <http://acaps.org/img/documents/s-acaps-sdrlibya-humanitarian-impact-of-the-conflict-5-jun-2015.pdf>.

«China’s Vice Foreign Minister Opens Consulate General in his First Trip to Kurdistan.» Kurdistan Regional Government, Kurdistan Regional Government, 31 December 2014, <http://dfr.gov.krd/a/d.aspx?s=000000&l=12&a=44440>.

Cobham, David and Abdallah Zouache. «Economic Features of the Arab Spring.» Working Paper, no. 975, Economic Reseach Forum, November 2015, <http://erf.org.eg/wp-content/uploads/2015/12/975.pdf>.

France Foreign Minister. «Libya’s Lawless South Becoming a Safe Heaven for Islamist Groups.» (25 May 2013), <http:/www.reuter.com/…Libya-france-idusl5n0e93zf201>.

Masbah, Mohamed. «His Majesty’s Islamists: The Moroccan Experience.» Carnegie Middle East Center, 23 March 2015.

SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security (Summary), <http://www.sipri.org/yearbook/2015/downloadable-files/sipri-yearbook-2015-summary-pdf>.

The Times of Israel, 9/9/2015, <http://www.timesofisrael.com/>.

فهرس

- ث -

- ج -

- ح -

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ن ـ

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يصدر مركز دراسات الوحدة العربية كعادته في مطلع الفصل الثاني من كل عام، تقرير **حال الأمة العربية** الذي يعرض فيه ويحلّل أبرز التطورات والأحداث الكبرى التي مر بها الوطن العربي، سواء على مستوى التطورات المجتمعية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، أم على مستوى العلاقات البينية بين أقطاره المختلفة، أم على مستوى تفاعل الوضع العربي في الإطارين الإقليمي والدولي.

يقدّم هذا الكتاب الذي ساهم فيه نخبةٌ من المفكرين والباحثين العرب، تقريرَ **حال الأمة العربية ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦**، الذي يركز هذا العام على تنامي وتعمّق المخاطر التي تحوق بالأمة العربية في غير قطر وعلى غير صعيد.

تتوزع دراسات هذا الكتاب على ثلاثة محاور؛ يتناول المحور الأول تطورات النظام الدولي وتأثيرها في الوطن العربي، وسياسات الدول الكبرى تجاه هذا الوطن، ويبحث في تطور أدوار دول الجوار الإقليمي وتداخلها عربياً، وبخاصة الدوران التركي والإيراني، ثم يبحث في تطورات النظام العربي وما يتعرّض له من مخاطر، وبخاصة على مستويي الإرهاب والانقسام المذهبي.

وتتناول دراسات المحور الثاني التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية في البلدان العربية، التي تعرض وتحلّل ظروف تعثّر مسارات التحول الديمقراطي وإعادة بناء الدولة في تلك البلدان، كما تحلّل وتقوِّم التجارب الاقتصادية فيها، ودور المنظمات الأهلية والفاعلين غير الرسميين في مجتمعاتها.

أما المحور الثالث فيتناول بؤر المواجهة على الساحة العربية، وبخاصة في فلسطين المحتلة، أو في العراق وسورية وليبيا واليمن، التي اتخذ الصراع أو المواجهات فيها منحىً عنيفاً ومدمراً اقتلع الناس من أرضهم وترك وراءه ملايين النازحين والمهاجرين، وبات يهدد وحدة كيانات هذه البلدان ومستقبل الدولة والمجتمع في كل منها.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٦ دولاراً
أو ما يعادلها



ISBN: 978-9953-82-757-5